

مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية

سلسلة يديرها

الدكتور رضوان العنبي

باحث في القانون العام

الإيداع القانوني

PE 0113 2011

الرقم الدولي المعياري

2028876X

ملف الصحافة

2011/43

المطبعة

مكتبة دار السلام

شارع الحسن II زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب الرباط

الهاتف : 05.37.72.58.23

الهاتف المحمول : 06.61.10.65.51

الفاكس : 05.37.72.13.32

البريد الإلكتروني : contact@darassalam.ma

المراسلة

العنوان: زنقة 13 الرقم 24 حي قصر البحر 2 ق ج البيضاء 20350

الهاتف : 0662557163

البريد الإلكتروني : elanbiredouane@gmail.com

جميع حقوق النشر محفوظة

لا يسمح بإعادة النشر ولو كانت جزئية

اللجنة العلمية

د/ عبد الرحيم فاضل	: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق الدار البيضاء (القانون العام)
د/ أحمد حضرائي	: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق مكناس (القانون العام)
د/ عبد النبي ضريف	: أستاذ جامعي بكلية الحقوق - عين السبع الدار البيضاء (القانون العام)
د- گولفرني محمد	: أستاذ جامعي بكلية الشريعة أكادير (القانون العام)
د/ إدريس الحيازي	: أستاذ جامعي بكلية الحقوق أكادير (القانون الخاص)
دة/ جميلة العماري	: أستاذة جامعية بكلية الحقوق طنجة (القانون الخاص)
د/ نعيم سابك	: أستاذ التعليم العالي بكلية متعددة التخصصات ببني ملال (القانون الخاص)
د. / محمد شادي	: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع
د/ ابوبكر مهم	: أستاذ بالتعليم العالي بكلية الحقوق - سطات (القانون اخاص)
د.عاصم التجاني إبراهيم	: رئيس قسم إدارة الاعمال - جامعة شقراء أستاذ إدارة الأعمال المشارك (المملكة العربية السعودية)
د/ عبد الله محمد عبد الله المليحان	: رئيس قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال - جامعه شقراء (المملكة السعودية)
د/ راجي يوسف محمود البياتي	: رئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية بكلية القانون - جامعة الكتاب - جمهورية العراق
د / محمد المودن	: أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية
د/ سعيد جفري	: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والسياسية بسطات
د/ محمد العماري	: أستاذ محاضر بالمعهد

قواعد النشر

- أن يكون البحث أصيلاً معدداً خصيصاً للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- يرفق البحث بمختصر السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
- يمكن للباحث إجراء التعديلات المطلوبة وإرسال البحث المعدل إلى نفس البريد الإلكتروني المذكور سالفاً.
- تنشر المقالات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.
- الالتزام بالمعايير الأكاديمية والعلمية المعمول بها دولياً في إعداد الأعمال العلمية، أهمها الأمانة العلمية.
- أن يكون المقال مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والأشكال.
- يكتب على الصفحة الأولى من المقال ما يلي:
- اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، مؤسسة الانتساب (الجامعة والكلية)، البريد الإلكتروني
- كتابة عنوان المقال باللغتين العربية والإنجليزية.
- وضع ملخصين وكلمات مفتاحية للمقال باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 300 كلمة.
- إتباع طريقة التمهيش أسفل الصفحات بطريقة غير تسلسلية حيث يبدأ ترقيم التمهيش وينتهي في كل صفحة كما يلي: اسم الكاتب، لقب الكاتب، اسم الكتاب، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر، ص.
- توثق المراجع حسب الترتيب الأبجدي في نهاية المقال وتصنف إلى:
- 1. مراجع باللغة العربية: (1-الكتب-2- القوانين والمواثيق الدولية-3- المقالات-4 المواقع الإلكترونية)
- 2. المراجع باللغة الأجنبية: (1-الكتب-2- القوانين والمواثيق الدولية-3- المقالات-4 المواقع الإلكترونية)
- 3. طريقة كتابة المراجع:
- الكتاب: لقب الكاتب، اسم الكاتب، اسم الكتاب، رقم الطبعة، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر
- المقال: لقب الكاتب، اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم المجلة، العدد، سنة النشر، الصفحة

- المواقع الإلكترونية: لقب الكاتب، اسم الكاتب ، " عنوان المقال " اسم الموقع الإلكتروني وتاريخ الولوج وساعته
- رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، السنة.
- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر
- يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:
 - نوع الخط هو Traditional Arabic (حجم 16 بارز (Gras) بالنسبة للعنوان الرئيسي، وحجم 14 بارز بالنسبة للعناوين الفرعية، وحجم 14 عادي بالنسبة للمتن، وحجم 11 عادي بالنسبة للجداول والأشكال إن وجدت، وحجم 9 عادي بالنسبة الهوامش). أما المقالات المقدمة باللغة الأجنبية تكون مكتوبة بالخط Times New Roman 12.
 - ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.
 - لا يزيد عدد صفحات المقال (بما في ذلك المراجع) عن 22 صفحة ولا يقل عن 15 صفحة
 - يرسل البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: elanbiredouane@gmail.com
 - يتم تحكيم البحث من طرف محكمين أو ثلاثة.
 - يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.
 - يخضع ترتيب المقالات في المجلة على أسس موضوعية.
 - تعبر المضامين الواردة في المقال على آراء أصحابها ولا تمثل آراء المجلة.
 - أي خرق لقواعد البحث العلمي أو الأمانة العلمية يتحملها الباحث صاحب المقال بصفة كاملة.
 - كل بحث أو مقال لا تتوفر فيه الشروط لا يؤخذ بعين الاعتبار ولا يتم نشره مهما كانت قيمته العلمية

7	افتتاحية العدد
	السياسة الخارجية المغربية تجاه الخليج العربي في ظل التحولات الراهنة
11	خديجة كرم
	الشباب المغربي في سياق التحولات الإقليمية الراهنة
21	إسماعيل الرزاوي / سهام لمغربات
	تأثير المتغير الخارجي على الفعل الاحتجاجي (مصر نموذجا)
33	رشيد الحصاني
	الأنماط الجديدة للتهديدات الأمنية بالمنطقة المغربية
45	يوسف حبيبي
	تدبير الهجرة والأمن انطلاقا من المقاربات الجديدة لحقوق الإنسان
57	القباقبي عبد الإله
	أزمة الحرب على أوكرانيا وسبل تدبيرها
75	د محسن أبري
	فعالية الأمم المتحدة في ظل الأحادية القطبية
99	علي الريسوني
	صعود وانهيار القوة المغربية بالغرب الافريقي. في الحاجة لجال جيوسياسي بديل
	دراسة تاريخية
121	ادريس المنصوري
	العلاقات المغربية الإسرائيلية في ضوء تحقيق المكاسب الاقتصادية والعسكرية وموازنة
	المواقف السياسية
165	محمد البخاري

السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية بين مقتضيات القانون الدولي

واكراهات موازين القوى

191 عماد بورروز/مرسي عبد الكريم عبد الرازق.....

تسوية النزاعات الحدودية على ضوء الشرعة الدولية

211 فهد علي الهاجري.....

واشنطن وبكين، اتجاه نشاط نحو تطيرات الحرب الباردة زمن الجائحة

225 جواد القسبي.....

مكافحة جريمة الاتجار بالبشر بالمنظمات الدولية وبالقانون المغربي

241 مينة الناصري.....

المفاوضات الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

255 فائق عبد الرحيم/خديجة لعروصي.....

استراتيجيات بناء الإنسان اليمني كركيزة لتحقيق السلام المستدام: الرؤية

الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة

283 محمد حمود عبد الحميد الهتار.....

تنظيم البوليساريو: وكيل إيران الجديد بإفريقيا وتهديداته للأمن المغربي

313 خلود ربيع.....

جريمة العدوان في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

331 د. مصطفى الرقاي.....

التاريخ الدبلوماسي المشترك لدول الخليج العربي خلال العقدين الأول والثاني

لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

345 أماني أحمد صالح.....

الاعتراف بالدولة في ضوء القانون الدولي العام

369 علي مرشد العرشاني.....

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد رضى، اللهم لك الحمد كالذين قالوا خيراً مما نقول، ولك الحمد كالذي تقول، ولك الحمد على كل حال، اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض، وأنت بكل شيء عليم، وسبحانك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين والتابعين وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

يسر مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية ان تزف للباحثين والمتخصصين صدور العدد الخاص لشهر فبراير 2025 في موضوع: "القانون الدولي والعلاقات الدولية" والذي يحاول الاجابة على جملة من الاشكالات الواقعية والانبة من قبيل: "القانون الدولي والعلاقات الدولية" السياسة الخارجية المغربية تجاه الخليج العربي في ظل التحولات الراهنة، تأثير المتغير الخارجي على الفعل الاحتجاجي (مصر نموذجاً)، تدبير الهجرة والأمن انطلاقاً من المقاربات الجديدة لحقوق الإنسان، صعود وانحيار القوة المغربية بالغرب الافريقي. في الحاجة لمجال جيوسياسي بديل دراسة تاريخية، العلاقات المغربية الإسرائيلية في ضوء تحقيق المكاسب الاقتصادية والعسكرية وموازنة المواقف السياسية.

لقد استطاعت مجلتنا الغراء ان تقدم المؤشرات الواضحة لطموحها ووجهتها عبر الدرب العلمي كغيرها من بين نظيرتها وهي بذلك تصبح منبراً مفتوحاً لجميع الباحثين والمتخصصين ورافداً يصب في نهر العلم الذي يرتوي منه طلاب العلم، والمعرفة واغتنتمها مناسبة. لنردّ الفضل لأهله، فجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذه المطبوعة من الباحثين والمحكمين وغيرهم على ما بذلوه من جهد وعطاء، كما ترحب المجلة دوماً بأية إسهامات جادة وأصيلة ومبتكرة في مختلف مناحي المعرفة.

وأخيراً نعدكم بمواصلة العمل حتى تتحقق الأهداف المرجوة من وراء هذه الدورية العلمية والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

د. رضوان العنبي

مدير مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية

الدراسات والابحاث

السياسة الخارجية المغربية تجاه الخليج

العربي في ظل التحولات الراهنة

خديجة كرم

باحثة في سلك الدكتوراه

تخصص: القانون العام والعلوم السياسية

ABSTRACT

ملخص:

The purpose of this research is to examine the developments in morocco's foreign policy towards the arab world characterized by neutrality and flexibility Especially after the Arab Revolutions, and clarify how the ministry of the morrocan foreign policy succed in making good relationship with middle east countries.

إن الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف عند مستجدات السياسة الخارجية المغربية تجاه الخليج العربي التي تميزت وفق تحليلنا الخاص بالحياد والمرونة في التعاطي مع ما يعيشه الخليج العربي من تحديات وإكراهات خاصة بعد قيام الثورات العربية، وقد حاولت الدبلوماسية المغربية في الآونة الأخيرة التوفيق بين متطلبات الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمملكة والرهانات الخارجية، ونجحت في الحفاظ على علاقات طيبة مع دول الخليج برغم التوتر الذي عرفته هذه العلاقات في السنين الأخيرة.

مقدمة:

أضحت السياسة الخارجية للمملكة المغربية محط العديد من النقاشات بين أوساط المفكرين والمهتمين بقضايا السياسة الدولية بعد أن برهنت الوزارة الوصية تحت إشراف القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس عن كفاءتها في الدفاع عن المصالح العليا للبلاد ونسج علاقات طيبة مع أهم القوى العظمى في العالم، ولا غرابة في الأمر فالسياسة الخارجية تعتبر المجال الحيوي للدولة الذي من خلاله تنسج علاقاتها مع مكونات النظام الدولي ساعية إلى حماية مصالحها وأمنها وازدهارها الاقتصادي، ويعتبر المحيط العربي ومنذ زمن بعيد إحدى الدوائر الرئيسة في السياسة الخارجية المغربية بفضل المبادرات الجسورة للملك الراحل الحسن الثاني فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ما يشهد عليه عدد القمم التي احتضنها المغرب في فترة حكمه¹ والتي تقدر بستة قمم اعتبر فيها المغرب أبو القمم.² ورغم تحفظات بعض رؤساء الدول العرب إلا أن الحسن الثاني استطاع أن يثبت وجود المغرب على الساحة العربية والدولية على السواء.³

¹ الحسن بوقنطار، السياسة الخارجية للمملكة المغربية 2000-2013، (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، عدد

86، ط1، 2014)، ص93.

لكن الفضاء العربي الذي ظل ولعهد طويل يمتاز بالتنوع والتعدد أضحى ذا مقارنة أخرى في عهد الملك محمد السادس، وهو أمر لا يعني بالضرورة أن السياسة الخارجية المغربية قد أدارت ظهرها للمشرق العربي بل بالعكس سيظل المحيط العربي جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية المغربية بفضل الزخم التاريخي والثقافي والعقائدي الذي يمثله سواء بالنسبة للمواطن المغربي أو بالنسبة للنظام، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين¹. فقد استطاعت الدبلوماسية خلال العقود الماضية نهج توجه براغماتي متوازن يقوم على الجمع بين تحقيق مطالب التضامن العربي واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني². وعموماً فالعوامل المساهمة في بلورة توجهات السياسة المغربية ترتبط في جوهرها بالجغرافيا والتاريخ والثقافة والاختيارات السياسية الداخلية التي تروض في بعض الأحيان السياسة الخارجية للبلاد³.

إن أحداث الحادي عشر من شتنبر وما تلاها من تداعيات أثرت بشكل كبير على سياسة المغرب في الخارج كما في الداخل بفعل الممارسة القيادية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي خاصة بعد الحرب على أفغانستان سنة 2001، وحربي العراق الأولى والثانية، وإعلان الحرب العالمية على "الإرهاب" وما تلا ذلك من نتائج وانعكاسات على المحيط العربي خاصة القضية الفلسطينية⁴. أما تداعيات الثورات العربية فقد كانت محطة تحول ملحوظ في العلاقات المغربية العربية وتغيير في خريطة التحالفات⁵ في ظل واقع النظام الدولي الذي تطبعه العولمة بمظاهرها التنافسية الشديدة التي أثرت بشكل حتمي على النظام الإقليمي العربي، ورغم الاعتقاد المتفائل لبعض الباحثين أن هذه الثورات ستفضي إلى تغييرات جذرية على مستوى العلاقات العربية الدولية والعربية. العربية، إلا أن الأمر لم يكن بتلك السهولة التي تصورها أنصار التغيير.

² احتضن المغرب في عهد الحسن الثاني 6 قمم: القمة العادية الثالثة بالدار البيضاء في شتنبر 1965، والقمة العادية الخامسة بالرباط في 23 دجنبر 1969، القمة السابعة العادية بالرباط في 26 نونبر 1974، كما استضاف القمة الثانية عشر في مرحلتين: الأولى في 25 نونبر 1981، الثانية في 9 نونبر 1974، كما انعقد مؤتمران استثنائيان وهما القمة الاستثنائية التي انعقدت بالدار البيضاء في 23 ماي 1985، والقمة الاستثنائية التي انعقدت في 23 ماي 1989. (أنظر الحسان بوقنطار

³ عبد اللطيف الفيلالي، المغرب والعالم العربي "تقديم هوبير فيدرين" (الرباط: مطبعة دار النشر المغربية، ط1، 2008) ص127.

¹ الحسان بوقنطار، ن.م.س، ص 93 و94.

² حنان بناصر، "انكفاء الدبلوماسية المغربية تجاه المحيط العربي: حقيقة أم ادعاء" (مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 1665، 06.09.2006)، تاريخ الدخول: 20.11.2021، أنظر الشابكة: www.ahewar.org.

³ حسان بوقنطار، السياسة المغربية في المحيط العربي، (الرباط: مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 4، 5، 1990، 1992)، ص25.

⁴ السعدية لدبس، موقع المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار الخارجي، (الرباط: مجلة مسالك، العدد 49، 50، 2015)، ص82.

⁵ مصطفى جالي، "العلاقات المغربية الإماراتية: سياسة الاعتدال في مواجهة سياسة الهيمنة"، (مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2020)، تاريخ الدخول: 17.05.2022، أنظر الشابكة: studies.aljazeera.net

1 - فكرة المقالة:

بناء على ماسبق، تروم هذه المقالة بحث وتحليل دور المغرب كفاعل في النظام الإقليمي العربي في هذه الفترة التاريخية الهامة، ومن خلال هذا الدور تطرح المقالة سؤالها: كيف يمكن تفسير السياسة الخارجية المغربية إزاء الخليج العربي خاصة في ظل الواقع الحالي للمنطقة العربية، أخذا بالاعتبار أنها سياسة ترمي إلى تثبيت الأمر الواقع كتوجه أساس في مواجهة أمواج التغيير منذ سنة 2011؟

2 - الإطار المفاهيمي:

- السياسة الخارجية: تعددت وجهات النظر حول مفهوم السياسة الخارجية، فلا يوجد حاليا تعريف موحد لها بين أوساط المفكرين والمختصين ويعرفها الأستاذ مازن الرمضاني " على أنها مجموعة من النوايا التي تدفع الدول الى نمط معين من السلوك أو هي مجموعة من الخطط تجاه ما يجب العمل به خارج الدول وتشكل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة على الصعيد الخارجي أو هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى"، كما عرفها فاضل زكي على أنها " الخطة التي ترسم علاقات الدولة الخارجية مع غيرها من الدول ومن خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها السلوك الحكومي الخارجي الصادر من المؤسسات الرسمية والمترجم على شكل أفعال وقرارات"¹، وعموما فالسياسة الخارجية يقصد بها الأهداف الخارجية للدولة ووسائل تحقيقها، ويأتي على رأس هذه الأهداف العامة الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها وحمايتها وتحقيق رفاهيتها الاقتصادية. ومن وسائل وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية والأداة الاقتصادية².

- الوطن العربي: الوطن العربي أو الوطن العربي الكبير أو العالم العربي هو مصطلح سياسي يطلق على المنطقة العربية ذات التاريخ واللغة والثقافة والدين المشترك ويمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقا، شاملا الدول التي تنضوي تحت جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال إفريقيا وشرقها³.

- النظام الإقليمي العربي: جاء تعبير النظام الإقليمي العربي من قبل جماعة من المفكرين والمثقفين العرب ليعبر عن واقع التجزئة والدولة القطرية، وهو مفهوم حديث لم تتداوله

¹ جاسم محمد حاتم، دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية "أحمد داوود أوغلو" نموذجاً، (مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات والدولية، العدد 22)، ص 37. تاريخ الاطلاع: 06.11.2021، أنظر الشابكة: www.jilrc.com

² مدونة عبد الله الفقيه "العلاقات والسياسة الدولية" فبراير 2010، تاريخ الاطلاع: 19.11.2021، أنظر الشابكة: www.drfaqih.blogspot.com

³ موقع ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>

الدراسات السياسية إلا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، لكنه في نفس الوقت مفهوم ذو جذور عميقة في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية، ويمكن القول أن مصطلح النظام الإقليمي العربي هو اعتراف بالقطرية كأمر واقع يحفظ إمكانية التعامل المشترك بين الدول العربية وإنجاز مهام تلي مصالح مشتركة.¹

وهناك تعريف آخر للأستاذ الدكتور سعيد خالد الحسن يمكننا من خلاله تحسس تعريف مفصل للنظام الإقليمي العربي يقول فيه: تنضوي الآن اثنان وعشرون دولة في "جامعة الدول العربية"، وتشكل أراضي هذه الدول استمرارية جغرافية واحدة يحوطها البحر والخليج العربيين وهضبة إيران وجبال طوروس من ناحية والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء الإفريقية الكبرى من ناحية أخرى. غير أن أدبيات جامعة الدول العربية إنما تتخذ من الانتماء العربي وليس من الجوار الجغرافي الإقليمي شرطاً لعضويتها باستثناء لبنان، وتنسجم نصوص دساتير هذه الدول مع هذا المعيار، إذ تنص على العربية لغة رسمية لها وعلى انتماء مواطنيها أو دولها إلى الأمة العربية أو الوطن العربي.²

• الثورة: هناك مجموعة من التعاريف للثورة جاء بها علماء الاجتماع والتاريخ والسياسة، منهم من عرفها بأنها تغيير متأثر بالعنف يحدث في حكومة أو نظام أو مجتمع، ومنهم من يقول أنها تغيير جذري في النظام السياسي والنسيج الاجتماعي والاقتصادي، ومنهم من يقول أن الثورة هي ثورة فكرية تؤدي إلى تدمير أسس النظام السابق من خلال حشد الجماهير وتعبئتها ودفعتها للثورة، ويعرفها البعض الآخر بأنها حراك مصحوب بالعنف يؤدي إلى تغيير النظام بكل مكوناته ومؤسساته واستبداله بآخر مقبول من طرف الجماهير. ويعرف قاموس فونتانا للفكر المعاصر الثورة بأنها تغيير كامل ومباغت للنظام السياسي يقوم به الشعب رداً على الظلم الاجتماعي أو الاقتصادي أو كليهما أو لانعدام الكفاءة السياسية.³

3- فرضيات الموضوع:

هذا الموضوع ينطلق من فرضية رئيسة جوهرها تمسك المغرب بهويته العربية والإسلامية وتفاعله الدائم والمتواصل مع محيطه العربي ودفاعه المستميت عن حرمة المقدسات الإسلامية، لكن مع ذلك فمجموع التفاعلات والعلاقات التي تربط المغرب بمحيطه العربي تستوجب التعامل

¹ جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986)، صص 22 و23.

² سعيد خالد الحسن، الخبرة العربية الحديثة في مقاومة الطغيان، (دراسة محدودة التداول، ب.ط، ب.ت)، ص2.

³ للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: وائل شديد، صناعة الربيع، (سلسلة الإدارة التطبيقية (6)، ط1، 2019)، صص 12 و13، نسخة إلكترونية، أنظر الشابكة: E-mail: shadid@protonmail.com

مع متغيرات هذا المحيط بمزيد من الحذر والتأني في ظل واقع يتميز بالتجاذب والتنافر في المصالح والأهداف، وهو ما نتلمسه من المواقف التي اتخذتها المملكة المغربية والبيانات والقرارات التي أصدرتها وزارة الشؤون الخارجية ردا على المجريات والأحداث التي طبعت المتغيرات العربية الراهنة، وذلك لعدة أسباب أهمها البعد الجغرافي عن بؤرة التوتر واهتمام المغرب أكثر فأكثر بأموره الداخلية ومصالحه الجيوسياسية بحكم موقعه الجغرافي والإكراهات السياسية التي يعاني منها منذ الاستقلال وخاصة ملف الصحراء المغربية.

فرضية تتفرع عنها فرضيتين أخريين:

- التعامل الحذر مع قضايا الوطن العربي بعد اندلاع الثورات العربية سياسة واضحة للمملكة المغربية.

- استراتيجية المغرب الكبرى في السعي إلى إقامة توازن جيوسياسي في المنطقة العربية استوجبت نوعا من الانغلاق والاهتمام بالسياسة الداخلية باعتبارها عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية للدولة تفاديا لامتداد آثار الربيع العربي، إضافة إلى تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالعلاقات المغربية الإفريقية مما أعاد الحيوية والانتعاش للعلاقات الخارجية للمملكة توج بعودة المغرب إلى عمقه الإفريقي وجذوره التاريخية.

لتحليل الموضوع جرى تقسيمه إلى مبحثين: يركز الأول على تداعيات الثورات العربية على السياسة الداخلية للمملكة المغربية بعد اندلاع الثورات العربية وسنولي الاهتمام هنا للجانب الداخلي كبداية لرصد معالم وأسس السياسة الخارجية المغربية في حقبتها الأخيرة. وثانيا سننتطرق إلى أهم محطات تحول السياسة الخارجية تجاه دول الخليج بعد قيام الثورات العربية.

1. تداعيات الثورات العربية على السياسة الداخلية للمملكة المغربية:

من المعروف أن السياسة الداخلية هي من بين محركات السياسة الخارجية ومحدداتها، وقد كان للمتغير الثوري دور مهم في توجيه السياسة الداخلية للمملكة المغربية، فعقب انتشار الثورات العربية وتحول العديد من الدول العربية إلى مسرح للصراعات السياسية والطائفية وحروب ضارية لم تتضح بعد معالم نهايتها وكذا ظهور تنظيمات مسلحة تخدم أجنادات متعددة الإيديولوجيات ناهيك عن انهيار البنية السياسية للعديد من الدول.

عرف المغرب موجة من المظاهرات الشعبية التي طالت العديد من المدن المغربية وكان لها تأثير على مجرى المشهد السياسي المغربي، وطفلا على سطح الساحة السياسية المغربية العديد من المشاكل المرتبطة بمطالب المجتمع والتي تتلخص في الدعوة إلى تطبيق نهج ديمقراطي مغربي حديثي تصان فيه كرامة المواطن وتكرس فيه الإرادة الحقيقية للشعب المغربي. وهذا ما أسفر

عن ظهور حركة 20 فبراير وهي حركة طفت على سطح الساحة السياسية كعامل مؤثر ومساهم في التعبير ولو جزئيا عن مطالب الشعب.

على إثر هذه التحولات الخارجية منها والداخلية والاهتزازات التي عرفها المشهد السياسي المغربي، صدرت الوثيقة الدستورية الجديدة سنة 2011 التي جاءت بمقتضيات مهمة في كل المجالات ووسعت نوعا ما من اختصاصات رئيس الحكومة مع حفظ الجانب الدستوري الخاص باختصاصات الملك وبمقتضيات متعلقة بالتفعيل الحقيقي للديمقراطية وتكريس قيم المشاركة السياسية ودعم دور المجتمع المدني باعتباره فاعلا أساسيا في الحياة السياسية. كذلك الأمر بالنسبة للسياسة الخارجية فقد نص الدستور المغربي الجديد على إجراءات ونصوص جديدة خاصة بالتعامل الدولي وشكل خارطة طريق للسياسيين المغاربة، حيث حدد قاعدة القوانين المنظمة لتفاعل المغرب مع محيطه الخارجي انطلاقا من الخبرة المغربية السابقة في الممارسة الدبلوماسية، مع تقييد عمل السلطة التنفيذية في المجال الخارجي إلى حد ما¹.

فالدساتير المغربية السابقة لم تهتم اهتماما بالغا بالعالم الخارجي، واقتصرت بشكل أساس على الفصل 31 "الذي كان يتحدث عن اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ومن يعتمد لديه السفراء وممثلو المنظمات الدولية ومن يوقع وبصلاحياته على المعاهدات الدولية باستثناء تلك التي تلزم مالية الدولة". بينما ازداد إدراك المشرع لهذا المحيط في دستور 2011 وتوسع في التعامل مع المحيط الدولي من خلال إصدار فصول أخرى تنظم الممارسة الخارجية للمغرب². وتأتي قضايا السياسة الدولية ضمن التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة وبناء على هذه التوجهات يتولى المجلس الوزاري إصدار القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية وفق قرار صادر بدءا وانتهاء عن الملك (الفصل 48)³. وقد صاغ الملك محمد السادس أسلوبه الخاص به في تفاعله مع المحيط الدولي، طغت عليه المواصفات الخاصة بقيادته الحكيمة والمتروية وذات البعد الاستراتيجي عندما وسع دائرة مصالحه الجيوستراتيجية إلى أقصى نطاق موفقا بين الرهانات الداخلية والخارجية في سياق دولي وإقليمي عربي مثقل بالأحداث الفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية⁴، وهذا ما سنفصل فيه في المبحث الثاني.

¹ الحسن بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، (منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ط1، 2014)، ص15.

² يمكن الاطلاع على دستور المملكة لسنة 2011 المواد: 16,17,18,42,53,92,132,163.

³ السعدية لدبس، موقع المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار الخارجي، (الرباط: مجلة مسالك، العدد 49، 50، 2015)، ص78.

⁴ السعدية لدبس، موقع المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار الخارجي، (الرباط: مجلة مسالك، العدد 49، 50، 2015)، ن.م.س، ص83.

II. محطات تحول السياسة الخارجية المغربية تجاه دول الخليج بعد الثورات العربية:

لم يكن المغرب يوما ببعيد عن ما يحدث في الدول العربية بل كان دائما حاضرا وفاعلا في هذا المحيط، مرحبا بالتضامن العربي والوحدة العربية معتبرا هذه الأمور جزء لا يتجزأ من إستراتيجية المغرب في الدفاع عن مصالحه الوطنية، ولا غرابة في الأمر فقد عرف المغرب منذ عهد الملك الراحل الحسن الثاني بدفاعه عن المقدسات الإسلامية وعن قضايا الدول الإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين العادلة وحق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.¹

وقد ساهمت الأحداث والمتغيرات التي واكبت رياح الربيع العربي في توتر العلاقات بين الدول العربية وتأثرت كذلك العلاقات المغربية مع بعض دول الخليج خاصة منها دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، ونميز في هذا الإطار بين أربع محطات رئيسة طبعت العلاقات المغربية الخليجية منذ اندلاع الثورات العربية وأثرت عليها إلى الآن.

أولى هذه المحطات سعي دول الخليج إلى تشكيل حلف يضم الملكيات العربية وبطبيعة الحال كان ولا بد أن يكون المغرب من هذه الملكيات المدعوة للالتحاق بهذا الحلف وتلقى تشجيعا ودعمًا سياسيا واقتصاديا مهما من دول مجلس التعاون الخليجي خاصة دولة الإمارات المتحدة، وكان على المغرب أن يستثمر هذا الانضمام لينسجم مع مصالحه دون أن يخسر مكانته وعلاقاته الدولية والعربية منها على الخصوص.² حيث اعتبرت هذه الدعوة بداية لعلاقات أكثر مرونة للطرفين فازدادت الاستثمارات الإماراتية بالمغرب وأصبحت أول مستثمر في بورصة الدار البيضاء، كما استثمرت في قطاعات متعددة بمليارات الدولارات منها على الخصوص شركة الجرف الأصفر وشركة اتصالات المغرب التي تمتلك فيها 53 في المئة من رأسمالها، إضافة إلى تمويلها لقطاعات أخرى حيوية في البلاد³، كما شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا مهما من خلال تصاعد المبادلات التجارية بين البلدين، و بالمقابل استفادت الإمارات العربية من الحليف المغربي اقتصاديا باعتبار المغرب بوابة دول مجلس التعاون الخليجي لأوروبا وإفريقيا خاصة مع تطور العلاقات المغربية الإفريقية.⁴

¹ محمد بوبوش، "قضايا السياسة الخارجية المغربية من خلال البرنامج الحكومي"، 31 يناير 2012، تاريخ الاطلاع: 20.02.2022، أنظر الشابكة: www.marocdroit.com

² محمد بوبوش، ن. م. س.

³ كمستشفى الشيخ زايد بالرباط ومستشفى الشيخ خليفة بالدار البيضاء والوحدة الطبية المتنقلة لراحة العيون إضافة إلى بناء السدود والطرق السيارة... أنظر: مصطفى جالي، "العلاقات المغربية الإماراتية: سياسة الاعتدال في مواجهة سياسة الهيمنة"، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2020، تاريخ الدخول: 17.05.2022، أنظر الشابكة: studies.aljazeera.net

⁴ مصطفى جالي، ن. م. س.

كما استفادت الإمارات سياسيا من التجربة الملكية للمغرب في حفظ استقراره في ظل انهيار العديد من الأنظمة العربية الجمهورية، ودبلوماسية بدعم المغرب للإمارات في الترشيحات التي تقدمها على الصعيد الإقليمي والدولي، كاستضافة مقر منظمة "إيرينا"، واستضافة معرض إكسبو 2020 وغيره.....، إضافة إلى الاستفادة والتنسيق مع المغرب في علاقاته مع فرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بملفات الشرق الأوسط. أما على المستوى الاستراتيجي فقد صادق البلدين على اتفاقية للتعاون العسكري في مارس 2015، تنص على تشكيل لجنة مشتركة وتوسيع التعاون في مجالات السياسات الأمنية والدفاع وإقامة دراسات وأبحاث في الصناعات العسكرية وتبادل الخبرات، حيث تعول دول الخليج على المغرب في صد التمدد الشيعي الإيراني.¹ وكان لكل لهذه الأسباب دور في تقرب الامارات من المغرب بشكل كبير في كل المجالات الحيوية وصل إلى درجة التدخل في الحياة السياسية الداخلية ومحاولة فرض توجهاتها الإيديولوجية على المغرب.

وجاءت المحطة الثانية وهي الحرب في اليمن أو عاصفة الحزم كما درج على تسميتها، فرغم أن مشاركة المغرب إلى جانب الدول العربية في هذه الحرب اعتبر من حيث الشكل إحدى إشارات التكتل الإقليمي العربي دفاعا عن الشرعية وحق الشعب اليمني في تحقيق مصيره، وبإدارة استحسنتها دول الخليج وأشادت بها في أوساطها الإعلامية، إلا أن تزايد شعور الرباط بالقلق إزاء نتائج هذه الحرب وتكلفتها الإنسانية والأخلاقية العالية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي أسفرتها هذه الحرب ونتائجها الكارثية التي كان من المحتمل أن تصعد من غضب الشارع المغربي ومنظمات حقوق الإنسان، أدى إلى انسحاب المغرب من الحرب وتدارك موقفه بالرجوع إلى الحياد والتروي، ورغم أن هذا الانسحاب لم يكن له من الناحية العملية تأثير كبير على أرض الواقع لأن المغرب لم يلعب دورا عسكريا مهما في هذه الحرب إلا أنه ساهم في اضطراب العلاقات مع الإمارات والسعودية بعد أن اتضح للدولتين أن المغرب مستعد في أي لحظة للتخلي عن محور الرياض وأبوظبي.² وقد أدى الموقف المغربي إلى حالة من الفتور في العلاقات مع البلدين في سابقة كادت أن تعصف بعلاقات دبلوماسية ممتدة في الزمن.

أما حصار قطر فقد كان المحطة الثالثة التي أظهرت بشكل جلي أنه هناك مشكل حقيقي بين المغرب ودولتي الإمارات والسعودية، حين أعلنت كل من الإمارات العربية والمملكة السعودية والبحرين ومصر قطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دولة قطر وإغلاق الحدود في يونيو من عام 2017، وقد حاول المغرب أن يبقى ما أمكن على حياده في هذا الموضوع رغبة منه في الحفاظ

¹ مصطفى جالي، ن.م.س.

² مصطفى جالي، ن.م.س.

على علاقات طيبة مع هذه الدول والوصول إلى حل سريع للأزمة، حين عرض الملك محمد السادس وساطته لحل الخلاف وكان من الدول الأولى التي قدمت مساعدات غذائية لقطر، ورفض بشكل واضح وصريح الانضمام إلى ما سمي باللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب، وكان لهذا الموقف تأثير سيء على العلاقات مع الإمارات والسعودية اللتين اعتبرتا موقف المغرب انحيازاً لقطر ومحابة لها، بينما السبب الرئيس لاختيار الحياد هو رغبة المغرب في الحفاظ على استقلالية قراره على المستوى الدولي وهو ما عبر عنه وزير الخارجية والتعاون ناصر بوريطة في إحدى تصريحاته حين قال أن "السياسة الخارجية مسألة سيادة بالنسبة للمملكة المغربية، وأن التنسيق مع دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات، يجب أن يكون وفق رغبة من الجانبين".¹

كما ساهم إصرار الإمارات على السير قدماً في طريق ما اصطلح على تسميته بـ "صفقة القرن" أو صفقة الرئيس الأمريكي "ترامب" الساعية إلى إعادة تموقع إسرائيل بالمنطقة وتهميش الإمارات لدور المغرب بالقضية الفلسطينية ناهيك عن تدخلها المستفز في الشؤون الداخلية للدول العربية في تأجيج التوتر بين البلدين وتصعيد الخلافات بينهما.² خاصة بعد انحياز الملك محمد السادس لمطالب شعبه وإصدار الوثيقة الدستورية الجديدة التي سمحت للإسلاميين بقيادة الحكومة لولايتين متتاليتين في وقت كانت الإمارات ترى نفسها قائدة للمحور المعادي للإسلاميين والربيع العربي والساعية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.³

كما ازدادت حدة الأزمة عندما استثنى الملك محمد السادس إمارة أبو ظبي في جولته الخليجية فقامت الإمارات باستدعاء سفيرها بالرباط بناء على طلب سيادي عاجل وبعدها بعام استدعت المملكة المغربية سفيرها في أبو ظبي وأفرغت سفارتها وقنصلياتها، وقللت من تمثيلياتها الدبلوماسية. وكل هذا في ظل صمت الدولتين الذي رأى فيه بعض المحللين السياسيين أنه سحابة صيف وستنجلي⁴، وفعلاً انتهت الخلافات مؤخراً بعد أن استيقظ العالم العربي على قرارات متتالية لأغلب الدول الخليجية بإنشاء سفارات لدولها بالمدن الجنوبية للمملكة.

وهذا الحدث يجرنا إلى المحطة الأخيرة في هذا الموضوع وهي قضية الصحراء المغربية. وكما هو غني عن الذكر تحتل مسألة الوحدة الترابية مصلحة وطنية عليا ولها أولوية على القضايا الأخرى، وقد شكلت الصحراء المغربية على مدار عقود القضية الأكثر أهمية في السياسة

¹ ماجدة آيت لكتاوي، حفر و صفقة القرن وراء خلافهما.... لماذا غضب المغرب من الإمارات لهذا الحد؟، 24.04.2019، تاريخ الاطلاع: 05.07.2022، أنظر الشايكة: www.arabicpost.net

² ماجدة آيت لكتاوي، ن.م.س.

³ مصطفى جالي، م.س.

⁴ ماجدة آيت لكتاوي، م.س.

الخارجية للمملكة ذلك أنها كانت ولا تزال مثار النخبة السياسية بكل فئاتها ومحور اهتمام جميع الجهات الرسمية، وكل فعاليات المجتمع المدني والشعب المغربي، فكانت من أهم القضايا التي تستأثر باهتمام المغرب على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، لأن قضية الصحراء هي بمثابة النقطة السوداء التي تطفو على السطح كلما احتاجها الطرف الآخر للضغط على المغرب وهو ما يفسر سعي الدبلوماسية المغربية إلى كسب الاعترافات بمغربية الصحراء ليضيق على الخصوم ويخفف من الضغوطات الخارجية.¹ وقد سجلت الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة بكل جسارة تقدما واضحا في هذا الإطار بعد أن تمكنت من الحصول على اعتراف واضح وصريح بحق المغرب بالسيادة على صحرائه من عدة دول عربية وغربية. وقد شهدت الأقاليم الجنوبية فتح قنصليات لدول الخليج العربي وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2020 بعد عودة العلاقات الإماراتية المغربية إلى سابق عهدها فكانت أول دولة عربية تفتتح قنصليتها في الإقليم الجنوبي وبعد أقل من سنة توالى الاعترافات وارتفع عدد القنصليات العربية والغربية في الأقاليم الجنوبية، وبطبيعة الحال كان لهذا الحدث تأثير كبير على العلاقات المغربية الخليجية التي تميزت على الدوام بالاتزان والموازنة ورعاية المصالح المشتركة بين الدول العربية والدفاع عن المقدسات والحرمة الدينية وكذا الدفاع عن قضية فلسطين العادلة.²

خاتمة:

اتضح من خلال ما تم التطرق إليه أن المغرب ظل دائما في قلب الحدث في الخليج العربي ولم يكن يوما غائبا عن ما يجري في البلدان العربية، إنما تحلت الدبلوماسية المغربية بالتروي والتماهي تارة والحياد تارة أخرى مع ما يقع في الشرق الأوسط لأسباب عديدة أغلبها متعلق بالاقتصاد والاستثمار والخيارات الجيوسياسية والسياسية للمملكة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قيادة حكيمة تسعى إلى تحقيق الأمن والأمان في بلدها وتسعى أيضا إلى حفظ مصالحها العليا وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية.



¹ محمد بوبوش، م.س.

² مقال بعنوان: جميع الدول التي تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، تاريخ الدخول : 04.07.2022، أنظر

www.anamusafer.com

الشباب المغربي في سياق التحولات الإقليمية الراهنة

Maghrebi youth in the context of the first transformations

سهام لمغريات

SIHAM LAMGHAIRBAT

طالبة باحثة في قسم الدكتوراه

(القانون العام والعلوم السياسية)

جامعة محمد الخامس - الرباط

lamghairbat.siham@gmail.com

إسماعيل الرزاوي

ISMAIL RZAOU

دكتور في تخصص العلاقات الدولية

smaillrzaoui@gmail.com

Abstract :

The youth group represents a significant proportion of the inhabitants of the Maghreb region and is an indispensable element for achieving development in its various political, economic, social and cultural dimensions. A key partner in countries' prosperity and security is the role recognized by the United Nations through its Security Council resolutions or through the United Nations Agenda for Sustainable Development and various other international organizations. Regional transformations have had a profound impact on the situation of young Maghreb since the outbreak of the so-called "Arab Spring" revolutions, giving hope for a better tomorrow, especially given the deadlock in the Maghreb Union, which continues to reverse today, along with the coronavirus pandemic, which has cast a shadow over the entire world and the region.

Based on the foregoing, this article attempts to monitor and assess the realities of maghrebi youth in the context of the region's situation and volatility, while proposing entry points to enable this group to contribute actively to the building of a Maghreb union.

Keywords : Maghreb youth – regional transformations- Maghreb Union - Development

ملخص:

تمثل فئة الشباب نسبة معتبرة من ساكنة المنطقة المغاربية وهي عنصر لا محيد عنه لتحقيق التنمية في مختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وشريك أساسي في ازدهار البلدان وأمنها وهو الدور الذي تعترف به منظمة الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن التابع لها أو من خلال الخطة الأممية للتنمية المستدامة ومختلف المنظمات الدولية الأخرى. وقد كان للتحولات الإقليمية اثر بالغ على وضعية الشباب المغربي منذ اندلاع ما سمي بثورات "الربيع العربي" اذ بعثت الأمل في بناء غد أفضل خاصة في ظل الجمود الذي يعيشه الاتحاد المغربي والتي لازالت تداعياتها مستمرة لليوم الى جانب جائحة كورونا التي أرخت بظلالها على العالم برمته والمنطقة. بناء على ما تقدم تحاول هذه المقالة رصد وتقييم واقع الشباب المغربي في ظل ما تعيشه المنطقة من أوضاع وتقلبات مع اقتراح مداخل نراها كفيلة بتمكين هذه الفئة مما يجعلها قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء اتحاد مغاربي.

كلمات مفاتيح: الشباب المغربي – التحولات الإقليمية – الاتحاد المغربي – التنمية

مقدمة

ثمة تكلفة ضخمة تدفع ثمنها المنطقة وشعوبها، نتيجة لخيارات القطيعة وإغلاق الحدود في زمن المخاطر العابرة للحدود، وتحولات العولمة والتكتلات، وهي الخيارات التي تعاكس رغبة الشعوب في التواصل والتعاون، وذلك على اثر تطور الأوضاع في المنطقة المغاربية، وحالة الهدر الاقتصادي و الاستراتيجي المترتبة عن عدم تفعيل آليات الاتحاد المغاربي، وغياب التنسيق والتعاون بين أقطار هذا الاتحاد، ناهيك عن الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على المنطقة المغاربية، إذ تعيش بلدان هذه المنطقة تحت ضغوط كبيرة بسبب ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة خاصة في صفوف الشباب، مما ينذر بتصاعد الاحتجاجات الشعبية مما ينعكس سلبا على استقرارها.

وفي ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة المغاربية وانعكاساتها السلبية على وضعية الشباب في البلدان المغاربية الذي يظل دوره مهما، يبقى الأمل قائما على الاستثمار في هذه الفئة لمواصلة الجهود من أجل تحقيق الاندماج المغاربي¹ انطلاقا من الأبعاد الوجدانية للنضال المتواصل على مدار أكثر من نصف قرن، والذي يستمد مرجعيته التأسيسية من كفاح المستعمر الأوروبي للبلاد المغاربية لعقود من الزمن.

تنطلق الورقة من فرضية أساسية، مفادها أنه يمكن للشباب المغاربي لعب دور بناء في تفعيل الاتحاد المغاربي.

تأسيسا على ما سبق، سنحاول تقديم قراءة للمشهد المغاربي اليوم حيث تمثل جائحة كورونا التحدي الأبرز (محور أول)، بعد ذلك سنناقش وضعية الشباب المغاربي على ضوء هذه المعطيات مع اقتراح المداخل الكفيلة لتوظيفه من أجل تفعيل مشروع الوحدة المغاربية (محور ثان).

المحور الأول: المنطقة المغاربية تحت وطأة جائحة كورونا

تبرز المنطقة المغاربية كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية دينامية إزاء هذه التفاعلات نظرا إلى خصوصيتها الوطنية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وبخاصة بعد التحولات التي عرفتتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على

¹ ثمة مستويين من الاندماج قائمين في العلاقات الدولية اليوم. المستوى الأول هو الاندماج على مستوى النظام. وهو يدل على آلية تنقل فيها الدول درجة معينة من سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والقانوني التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق وطنية على مستوى عالمي. أما المستوى الثاني فهو الاندماج الإقليمي، فيه ينضم عدد من الدول ذات الارتباط والتقارب الجغرافي لتألف اتحادا فدراليا على المستويين السياسي والاقتصادي (الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، مجلس التعاون الخليجي). ينظر، مارتن غريفيثس و تريي أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2008، الإمارات، ص 89 إلى ص 91



المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدولة المغربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن، حيث برزت نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير في ما اصطلح عليه " الربيع العربي" وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحديات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في المغرب العربي، ورغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول. وبروز نماذج متباينة لوضع الدول المغربية الجديد، أسهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية وتقوية مختلف الفواعل المهددة الأمن المغربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

ويعكس المشهد المغربي حالة غير مسبوقة من الأزمات، فالتوتر القائم بين المغرب والجزائر وصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية¹، بينما تعرف تونس أزمة سياسية غير مسبوقة تهدد تجربة الانتقال الديمقراطي الناشئة في هذا البلد²، ناهيك عن الوضع المتردي في ليبيا واستمرار الصراع السياسي والعسكري، رغم المحاولات الدبلوماسية الإقليمية والدولية. وعلى مستوى آخر وضعت جائحة كوفيد-19 العالم أمام العديد من التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وشأنها شأن باقي بقاع العالم وجدت دول المغرب نفسها مجبرة على اتخاذ سلسلة من الإجراءات تراوحت بين الحواجز البسيطة والقيود المفروضة على التنقل (حظر التجول، إغلاق الحدود والأجواء) للتخفيف من آثار انتشار الوباء³.

وعلى الرغم من تباين مستويات التأهب لمواجهة جائحة كورونا بالبلدان المغربية، إلا أنه يمكن القول أن حكوماتها استجابت بسرعة لاحتواء فيروس كوفيد-19، من خلال اتخاذ سياسات احترازية وخطط مؤسساتية لدعم الأسر والشركات، وساعدت التدابير المتخذة على التخفيف إلى حد ما من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، كما أن استراتيجيات التدبير الصحي التي تم تبنيها في المراحل الأولى من تفشي الوباء كانت فعالة (بنسب متفاوتة) في الحد من انتشار الجائحة. إلا أن هذا لا يمنع من أن التدابير الاحترازية كانت محفوفة بالمخاطر، فالجائحة تسببت فعليا في تكلفة اقتصادية واجتماعية مهولة نتيجة لسياسات الاحتواء المتخذة والتي

¹ تتميز العلاقات المغربية - الجزائرية بطبيعة " نزاعية كامنة " نتجت من اللابيقين الاستراتيجي وضعف الاتصالات والتفاعل بين الدولة الجزائرية و المملكة المغربية الذي أدى إلى حالة من اللأمن الذاتي عند كل منهما. ينظر سعدي ياسين، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغربية، المستقبل العربي، العدد 462، 2017، ص 50

² هي أزمة سياسية بين الرئيس قيس سعيد ومجلس النواب، انفجرت في 25 يوليو 2021، بعد إعلان الرئيس التونسي إقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان استنادا إلى الفصل 80 من الدستور التونسي. جاءت قرارات الرئيس بعد سلسلة من الاحتجاجات ضد حركة النهضة و الصعوبات الاقتصادية والارتفاع المهور لعدد المصابين بفيروس كورونا في تونس نتج عنه تهوي المنظومة الصحية التونسية.

³ إدريس لكربي، إدارة الأزمات العابرة للحدود، مداخل إستراتيجية لتحويل المخاطر إلى فرص. تريندز للبحوث والاستشارات، الطبعة الأولى 2021، ص 65

حدثت من أنشطة التنقل وحركية الأشخاص ما ترتب عنه ركود اقتصادي وارتفاع في نسب البطالة وانخفاض الأجور. مع صدمة مزدوجة سلبية في كل من الطلب والعرض وانهيار لأسعار النفط.¹

لقد شكل الوباء (ولازال) تحدياً للأنظمة في الأقطار المغاربية، إذ كان اختباراً حقيقياً لقدرات القطاع العام على تدبير الأزمات وقدرتها على اتخاذ القرارات السريعة والناجعة، وتنفيذ الإجراءات الصارمة بما تستلزمه من تنسيق لحماية المجتمعات المغاربية، كاشفاً عن أهمية القضايا الهيكلية الأساسية، كما أنه أضاف اللثام عن الإمكانيات المحدودة لبلدان المغرب العربي، وميزانياتهم المحدودة ووضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية المقلقة، ذلك أن الإجراءات المتخذة من طرف هذه الدول لمواجهة الوباء ارتبطت بالأساس بإمكانياتهم المالية العمومية، والمنح الأجنبية ووفي أغلب الأحيان بمساعدات القطاع الخاص.²

وتتباين التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19 وفق الخصائص الاقتصادية لكل بلد على حدة، فبالرغم من أن كل اقتصاديات المنطقة تأثرت بالجائحة، إلا أن الدول التي تعتمد على السياحة وتصدير النفط كانت الأكثر تضرراً. و بالمجمل سجلت دول المنطقة معدلات نمو جد منخفضة سنة 2020، إذ لم تتجاوز في تونس (8.8%) والمغرب (-%) 5.9 الجزائر (4.7%) وموريتانيا (3.6-%)، فيما انضافت الجائحة إلى توتر الوضع الداخلي وانخفاض الأسعار بليبيا لتسجل انكماشا يقدر ب 60.3% من الناتج الداخلي الخام.³

بالنسبة للجزائر، فإن اقتصادها يعتمد لتحقيق نموه على الهيدروكربورات والاستثمار العمومي، وقبل ظهور فيروس كورونا، كان الاقتصاد الجزائري قد بدا يسجل معدلات نمو منخفضة فنمو الناتج الداخلي الخام لم يتعد 1% سنة 2019 مقابل 1.4% سنة 2018، بفعل التطور السلبي في إنتاج وأسعار الهيدروكربورات وضعف تنوع الاقتصاد، كما سجل تباطؤ في باقي القطاعات.⁴

وفي هذا الإطار، قررت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد أن كانت مخفضة في بداية الأزمة على 30%، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، فضلا عن إلغاء نظام

¹ Abdelaaziz Ait Ali, Karim El Aynaoui, Fayçal El Hossaini, Badr Mandri, « Impacts de la Covid-19 sur l'économie marocaine : un premier bilan », Policy paper, Décembre 2020, p.2

² الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أكتوبر 2020، ص.3

³ Perspectives économiques en Afrique 2021 : De la résolution de la dette à la croissance : une feuille de route pour l'Afrique, groupe de la Banque Africaine de développement, 2021, p.15

⁴ Analyse Rapide De L'impact Socio-Economique Du Covid-19 Sur L'Algérie, Système des Nations Unies en Algérie, Juin 2020, p.5



التصريح المراقب على المهن الحرة للتخفيف من العبء الضريبي وتمديد العمل بالتخفيض المقدر ب 50 في المائة من فائدة المداخل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025 وإعفاء الأجور التي تقل عن 30 ألف دينار جزائري من الضريبة على الدخل الإجمالي ورفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون.¹ قام بنك الجزائر بخفض سعر الفائدة الرئيسية من 3.25٪ إلى 3٪ وخفض الحد الأدنى لنسبة احتياطي البنوك من 8٪ إلى 6٪ إلى جانب تخفيف نسب إيفاء الديون والسيولة. تم منح البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية للعمال، حتى عندما تم تأجيل القروض الحالية أو إعادة جدولتها. تم تمديد المواعيد النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات والاستهلاك والأفراد باستثناء الشركات الكبيرة). وتم تعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة. وتشمل خطة الإنعاش 20 مليار دولار كمخصصات للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة وتحويلات بقيمة 11.5 مليار دولار للأسر الفقيرة و 16.5 مليار دولار كمكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية.² بالإضافة إلى إجراءات أخرى هدفت إلى التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا

وبالرغم من كل هاته الإجراءات إلا أن الاقتصاد الجزائري سجل مزيدا من الركود بقطاعي الخدمات والبناء اللذين سجلا ارتفاعا في معدلات فقدان مناصب الشغل، كما أن انخفاض مداخل المصارف من البترول والغاز عمقت من العجز العمومي والخارجي، إذ تضاعف العجز الميزانياتي لينتقل من 5.6٪ سنة 2019 إلى 13.6٪ سنة 2020، بالإضافة إلى انخفاض مخزون البلاد من العملة الصعبة تدريجيا ليصل إلى مستوى يغطي 12 شهرا فقط من الواردات بنهاية 2020.³

أما المغرب، فقد عانى اقتصاده من العواقب الوخيمة لوباء COVID-19، إذ واجه أول ركود له منذ أكثر من عقدين في عام 2020. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل 5.9٪ في 2020، بعد زيادة بلغت 2.5٪ في عام 2019. وبالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة عن الإغلاق

¹ بولعراس صلاح الدين، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شتنبر 2020، ص. 172

² دراسة حول الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أكتوبر 2020، ص. 38

³ Perspectives économiques en Afrique 2021 : De la résolution de la dette à la croissance : une feuille de route pour l'Afrique, groupe de la Banque Africaine de développement, 2021, p. 141

⁴ Perspectives économiques en Afrique 2021, Op.Cit, p. 144

الصارم لمدة ثلاثة أشهر لاحتواء انتشار COVID-19، ساهم الجفاف في انخفاض الطلب الداخلي. وارتفع معدل البطالة من 9.2% في نهاية عام 2019 إلى 12.7% في نهاية سبتمبر 2020.¹ ولاحقاً الأزمة قامت الحكومة المغربية باتخاذ حزمة من التدابير الاستباقية عبر اللجنة للتخفيف من وطأة النتائج الوخيمة للجائحة على المجتمع المغربي أبرزها: تشكيل لجنة قيادة وطنية، ولجنة علمية، وكذا لجنة يقظة اقتصادية، وصندوق رصد لتدبير تداعيات الجائحة "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19" وهو الصندوق الذي ساهم في تنزيل عدة قرارات في هذا المجال.

كما خفض بنك المغرب معدل سعر الفائدة الرئيسية إلى 1.5% و أوقف سداد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص ودعا المؤسسات المصرفية إلى الامتناع عن دفع أرباح الأسهم لعام 2019 من أجل الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الآثار المالية المترتبة للأزمة. بالإضافة إلى ذلك، تم منح قروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة وكذلك ضمانات سيادية على القروض للشركات. لدعم الشركات والأسر المتضررة من الجائحة، تم إنشاء صندوق خاص تقدر قيمته بنحو 3. % من الناتج المحلي الإجمالي بتمويل من الحكومة ومساهمات طوعية من كل من القطاع العام والشركات والأفراد. وتشمل التدابير تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وضريبة الدخل وبديل شهري للعمال المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي الوطني الذين أصبحوا عاطلين مؤقتاً عن العمل خلال الأزمة و التحويلات النقدية الهادفة للأسر في القطاع غير الرسمي. تتوقع البنوك المركزية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3- % في عام 2020. ويعتبر المغرب هو أول بلد يعتمد على جميع الموارد المتاحة بموجب ترتيب خط الاحتياط والسيولة الحالي (PLL) من صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي أو حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي. في نهاية أغسطس أصدر بنك الاستثمار الأوروبي 100 مليون يورو لتمويل طارئ لدعم خطة استجابة الحكومة المغربية، وهي الدفعة الأولى من حزمة التمويل الإجمالية البالغة 200 مليون دولار.²

تونس بدورها اتخذت مجموعة من التدابير حيث خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسية وأصدر تعليمات للبنوك بتأجيل سداد جميع القروض. كما أعلنت الحكومة عن إنشاء صناديق استثمارية و ضمانات سيادية على الائتمانات الجديدة. تتضمن خطة الطوارئ التونسية البالغة 5,2 مليار دينار تونسي) حوالي 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي (تأجيل المساهمة

¹Abdelaaziz Ait Ali, Karim El Aynaoui, Fayçal El Hossaini, Badr Mandri, « Impacts de la Covid-19 sur l'économie marocaine : un premier bilan », Policy paper, Décembre 2020, p.13

² دراسة حول الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 38



الاجتماعية وبعض مدفوعات الضرائب والتحويلات النقدية والإمداد المجاني بالكهرباء والمياه الجارية لمدة شهرين للأسر منخفضة الدخل والضعيفة) بما في ذلك الأشخاص المعوقين والمشردين والمتقاعدين الذين يتلقون معاشا تقاعديا أقل من حد معين والعاطلين عن العمل) وإسكان المشردين وإنشاء صندوق دعم بقيمة 300 مليون دينار تونسي (103 مليون دولار أمريكي) للشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من تدابير تسهيل السيولة للشركات للحد من التسريح.

تنص خطة الانعاش الاقتصادي التي تم الكشف عنها في يوليو على استمرار عدد من هذه الإجراءات، خاصة فيما يتعلق بالبطالة الفنية والقروض التي تضمنها الدولة فضال عن إنشاء صندوق لدعم إعادة تحويل الأعمال. تم إنشاء وحدة مراقبة ودعم متابعة الشركات المتضررة بشدة من أزمة فيروس كورونا. تعمل هذه الوحدة على الحفاظ على الوظائف وحماية حقوق الموظفين. كما أن لديها مهمة مراقبة تنفيذ التدابير المتخذة وتتألف من ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي التونسي ومنظمة أرباب العمل (UTICA) واتحاد العمال (UGTT) والنقابة المهنية للبنوك والمؤسسات المالية واتحاد المزارعين والصيادين (UTAP) يظل المجال مفتوحا للإدارات والمنظمات الحكومية الأخرى إذا لزم الأمر.

كما استفادت تونس من منحة للاتحاد الأوروبي بقيمة 800 مليون دينار تونسي، أي 5,276 مليون دولار أمريكي (لمكافحة الأزمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية). كما قدمت إيطاليا قرضا بقيمة 50 مليون يورو للبنك المركزي التونسي لدعم الشركات التونسية وتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة.

أما عن الوضع في ليبيا، فقد عرف هذا البلد ظهور أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا بتاريخ 24 مارس، بعد أكثر من ثلاث أسابيع من ظهوره عند جيرانها مصر وتونس والجزائر وانتشرت بعد ذلك بشكل واسع خاصة في المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي ومصراتة و صرمان، وقد زاد ساهم في تفاقم الوضع ضعف المراقبة الحدودية للوضع الصحي، مما سبب تسرب العديد من الأشخاص من المنافذ الحدودية دون التدقيق في وضعهم الصحي.

وما يازم الوضع بشكل أكبر هو ضعف البنية الصحية الأساسية قد حدثت من القدرة على إدارة الاتصال بين المراكز الصحية وتتبع الحالات، إضافة إلى غياب الصرامة في القيام بحالات العزل، حيث لم تسجل سوى حالات محدودة من العزل في المستشفيات، بينما تم حجز معظم حالات الإصابة بالفيروس في منازلهم دون احترام الإجراءات الكاملة للعزل الصحي¹.

¹ وباء كوفيد 19- الأزمة: قراءة في تطورات المشهد الليبي، على الموقع الإلكتروني لمبادرة الإصلاح العربي-<https://www.arab-reform.net/ar>

وحسب تقديرات البنك الدولي فإن تداعيات جائحة كورونا مع استمرار الصراع في ليبيا أدت إلى توقف إنتاج وتصدير النفط منذ 18 يناير 2020، بسبب إغلاق موانئ ومرافق النفط. وحتى بعد استئناف إنتاج النفط فإن وتيرته ستعرف بطئا حيث لن تنتج ليبيا أكثر من ثلث الإنتاج الذي كان في السابق.

وحسب البنك الدولي دائما فإن البلد بحاجة إلى القيام بإجراءات استثنائية تهدف إلى تخفيف الآثار المالية على القطاع الخاص، من خلال حمايته من التضرر جراء انكماش النشاط الاقتصادي¹. موريتانيا ذات الإمكانيات المحدودة فقد اعتمدت لمواجهة الأزمة على مساعدات دول صديقة خاصة من روسيا والصين². وفي ظل إجراءات احترازية غير كافية تتزايد المخاوف بتدهور المنظومة الصحية بالبلاد، وفي المقابل أعلنت الحكومة توزيع مبلغ 4.7 مليار أوقية، أي ما يعادل 12.2 مليون دولار على الأسر الفقيرة لمساعدتها في مواجهة تداعيات الجائحة³.

المحور الثاني: الشباب المغربي بين تداعيات الجائحة والحلول الممكنة لتفعيل

الوحدة المغربية

لم تقتصر تداعيات جائحة كورونا في الأقطار المغربية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت إلى مختلف الجوانب، الاجتماعية والنفسية وبشكل خاص كان تأثيرها كبيرا على الشباب المغربي، حيث كشفت منظمة "الاسكوا"⁴ في تقريرها حول (تأثير جائحة "كوفيد-19" على الشباب في المنطقة العربية) أن الحجر المطول أدى إلى زيادة بطالة الشباب، مؤكدة أن الشباب العامل سيواجه تحديات العودة إلى سوق العمل، في نفس السياق اعتبرت "ربا جرادات"، المديرية الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية أنه كان تأثير الأزمة مدمرا بشكل خاص على الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء العاملين في القطاع غير الرسمي والمهاجرين واللاجئين.

¹ تقرير حول آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الليبي، على موقع صدى الإلكتروني <https://sada.ly>، تاريخ الولوج: 16/01/2023

² موريتانيا تواجه موجة كورونا الثانية بإجراءات متواضعة، على الرابط المختصر الموقع الإلكتروني لـ Independent عربية: <https://www.independentarabia.com/node/185581>، تاريخ الولوج: 11/01/2023

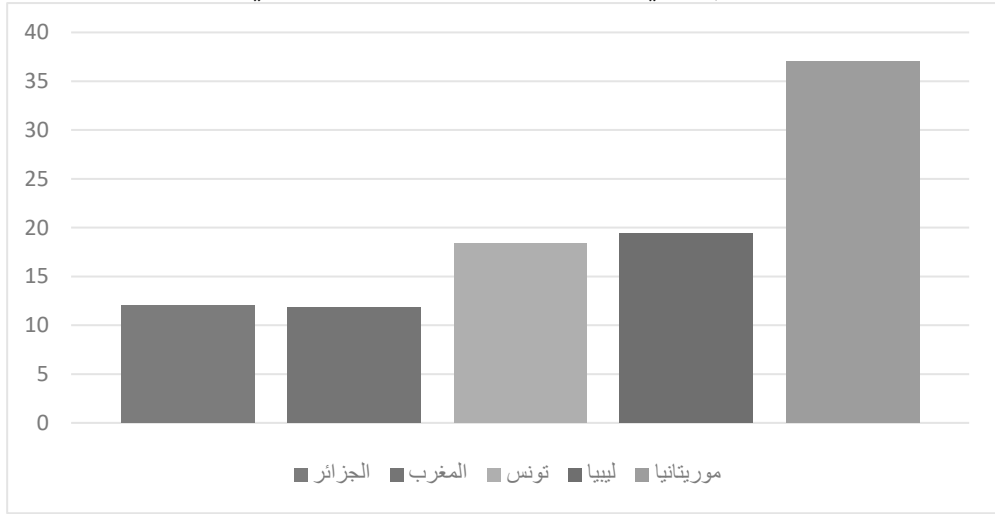
³ نفس المرجع السابق

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" ESCWA هي واحدة من خمس لجان إقليمية تخضع لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويتمثل دور اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من خلال التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. بالرغم من أن الاختصاص الجغرافي للجنة يشمل فضاء غرب آسيا إلا أنه يضم في عضويته كل دول المنطقة المغربية (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا)، للمزيد حول اللجنة يمكن زيارة الموقع الرسمي : <https://www.unescwa.org/ar>



فضلا عن ذلك، فإن جائحة كورونا ساهمت في زيادة تعاطي المواد المدمنة والاضطرابات العقلية لدى الشباب بسبب الإغلاق، لاسيما وأن الاكتئاب الحاد هو من الأسباب الرئيسية للمرض عند الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة و الشباب اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 سنة في المنطقة العربية.

رسم بياني لنسبة البطالة في كل قطر مغربي¹



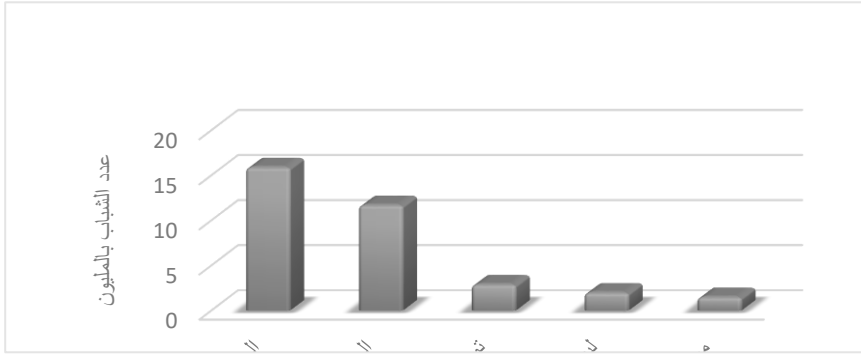
تشكل القوى العاملة أزيد من 14 مليون شاب، أي حوالي نصف القوى العاملة الإجمالية، في حين يوجد أكثر من 3 ملايين عاطل، وتتوزع نسبة البطالة حسب الأقطار المغربية برسم سنة 2021 على الشكل التالي:

- 11,8% بالنسبة للمغرب
- 18,4% بالنسبة لتونس
- 12,0% بالنسبة للجزائر
- 19,4% بالنسبة لليبيا
- 37% بالنسبة لموريتانيا

لقد عمقت جائحة كورونا من معضلة البطالة في البلدان المغربية، فلو تمكنت هذه البلدان من تحقيق الاندماج المغربي، فإنها ستوفر ما بين 100 إلى 150 ألف منصب شغل بشكل مباشر. وبالتالي فإنه لا خيار لبلدان المنطقة إذا ما أرادت أن تتغلب على هذه المعضلة سوى الاتحاد في تكتل إقليمي مغربي.

¹ تم انجاز الرسم البنائي بناء على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

رسم بياني لعدد الشباب في كل قطر مغربي¹



إجمالاً يبلغ عدد الشباب المغربي 33 مليون شاب وشابة، أي حوالي 34 في المائة من نسبة الساكنة التي يصل سكانها إلى 98 مليون نسمة حيث تشكل الإناث نسبة 50.1% أما الذكور فيشكلون 49.9%

تحتل الجزائر المرتبة الأولى حيث يبلغ شبابها زهاء 15 مليون و 900 ألف شاب، يليها المغرب بعدد شباب يصل إلى 11 مليون و 700 ألف شاب يشكلون ما نسبته 34 %، بينما يتقارب عدد الشباب في كل من تونس وليبيا، حيث يقارب الأولى حدود 3 ملايين شاب، أما ليبيا فيبلغ عدد شبابها المليونين شاب، وتأتي موريتانيا أخيراً بمليون ونصف المليون شاب. وتتوقع تقديرات أن يصل عدد الشباب المغربي بحلول سنة 2030 إلى 34 مليون شاب، بنسبة ارتفاع تقدر بـ 2%، وبحلول سنة 2050 سيصل إلى 34 مليون و 700 ألف شاب أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 6%.

يتضح من خلال قراءة الأرقام المبيّنة أعلاه، أن الشباب المغربي يمثل ثروة بشرية حقيقية لأقطار المنطقة المغربية، إلا أن هذه الثروة لا تزال تعاني التهميش في حين أن هناك مناطق جغرافية أخرى من العالم جل سكانها يقتربون من عتبة الشيخوخة!

في ظل هذا الواقع الصعب، كيف يمكن للشباب المغربي أن يساهم في تحسين أوضاعه مما ينعكس إيجاباً على عملية تفعيل المشروع المغربي؟

في الحقيقة يمكن للشباب المغربي أن يستند إلى مرجعيات تعترف بدوره في تحقيق السلم الإقليمي والدولي وفي دفع عجلة التنمية داخل بلدانه. في هذا الصدد تشكل الأمم المتحدة مرجعية دولية يمكن الرهان عليها، إذ حثت على ضرورة النهوض بالشباب وإشراكهم من خلال أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، (يطلق عليهم حاملي راية 2030) وكذا من خلال الجوانب المحورية

¹ تم إنجاز الرسم البياني اعتماداً على تقرير أعدته قناة Maghreb Voices على اليوتيوب:

<https://www.youtube.com/watch?v=ydeEoC6TGtU>



لقراري مجلس الأمن 2250 (2015)¹ و2419 (2018)، اللذين يسلمان بما يؤديه الشباب من دور هام وإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة ومنع نشوب الأزمات ودفع عجلة السلام.²

وتهدف استراتيجية الشباب 2030، إلى تيسير زيادة أثر وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية لتلبية حاجيات الشباب وتعزيز دورهم والنهوض بحقوقهم، وضمان انخراطهم ومشاركتهم في تنفيذ واستعراض ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تركز على ضرورة إشراك الشباب في العملية التنموية لاسيما الأهداف (4-5-6-9) من هذه الخطة³

من جانبها تشجع المنظمة الدولية اليونسكو، المنابر الشبابية الرامية إلى تمكين الشباب، ودعم نشاطاتها، وتعزيز الشراكات، وضمان الاعتراف بها وتبسيط الضوء عليها. وذلك من خلال مجموعة من البرامج، كبرنامج اليونسكو للشباب، وإستراتيجية اليونسكو التنفيذية للشباب⁴.

إلى جانب هذا الاعتراف الدولي بدور الشباب، يمكن استثمار مخرجات اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة بتونس في 17 ماي 2013، الذي خلص في بيانه الختامي إلى ضرورة إدماج الشباب المغربي في مسارات التكوين والتشغيل والمشاركة السياسية، وتمكينه من الإسهام في دفع المسار التنموي، وحشد الدعم للطاقت الإبداعية و المعرفة بالبلدان المغربية والعمل على تكثيف الجهود في هذا الإطار وكذا مواجهة مظاهر الإقصاء والتمييز بهدف حماية الشباب من عمليات الاستقطاب والتطرف الديني⁵.

ضمن مستوى آخر، يمكن للشباب المغربي الانخراط بشكل أكبر ضمن التنظيمات المدنية في بلدانه، إذ يظل المجتمع المدني⁶ الفاعل المؤهل وحده لجسر الهوة بين المواطن والسلطة من خلال توصيل مطالبه والدفاع عن حقوقه، وهو الأقدر على التقريب بين الشعوب، وتحقيق التكامل بينها في مختلف الميادين، الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما ينعكس يخلق مناخا صحيا يشوبه الاستقرار والأمن في المنطقة.

كما يتجلى دور الشباب في الإسهام من خلال المجتمعات المدنية المغربية إلى تعزيز التواصل وتشبيك التعاون والأنشطة المشتركة في المجالات الثقافية و الفنية والرياضية والعلمية والتحسيس بحجم الفرص الضائعة بسبب الجمود القائم، والمساهمة الفعالة في ربح رهان البناء

¹ ينص القرار الأممي على خمس ركائز أساسية تتمثل في: 1- مشاركة الشباب، 2- حماية الشباب، 3- التمكين الاجتماعي الوقائي، 4- إعادة دمج الشباب وفك الاشتباك، 5- الشراكة. .. يمكن الاطلاع على القرار الأممي 2250 على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة: www.un.org

² إستراتيجية الأمم المتحدة للشباب، (شباب 2030، العمل مع الشباب ومن أجلهم)، يمكن تحميل وثيقة الاستراتيجية على الموقع الرسمي للأمم المتحدة للشباب، <https://www.un.org/ar/global-issues/youth>، ص 5

³ يمكن الاطلاع على أهداف التنمية المستدامة 2030 على الموقع الرسمي: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar>

⁴ للاطلاع على دور اليونسكو في تمكين الشباب، يرجى زيارة الموقع الرسمي للمنظمة <https://ar.unesco.org>

⁵ بيان تونس 'نحو استراتيجية أمنية مغربية مشتركة' اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة لدول اتحاد المغرب العربي، 17 ماي 2013

⁶ يعود استخدام مفهوم " المجتمع المدني " إلى الفكر والممارسة الغربية القديمة للتعبير عن العلاقة بين مختلف فئات المجتمع الذين توحدهم الحرية المؤسسة على عقد اجتماعي يتمثل في أهم بندين من بنوده، بـ " المساواة " و " حرية الرأي "، ينظر: الداهية ولد محمد فال المختار، سبل تفعيل الاتحاد المغربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 43-44، 2014، ص 159

المغربي، كحتمية تاريخية، تترجم الرغبة العميقة للشعوب المغربية في فضاء يسوده الاستقرار و التنمية والديمقراطية¹.

إن انخراط الشباب المغربي ضمن هذه التنظيمات المدنية سيتيح له نسج شراكات مع هيئات ومنظمات اقليمية و دولية من أجل تمويل مشاريع تنموية في بلدانه. ضمن مستوى آخر، نعتقد أنه يمكن الاشتغال على مداخل أخرى نعتقد أنها ضرورية لبناء مستقبل واعد للشباب المغربي وذلك من خلال:

1. التمكين السياسي للشباب: من خلال المشاركة السياسية للشباب المغربي، مما سينعكس على تشييب النخب المؤتته المشهد السياسي وتسهيل إشراك الشباب في تقلد مناصب المسؤولية على مستوى القطاعات الحكومية و المؤسسات العمومية للدولة
2. التمكين الاقتصادي للشباب: وذلك لمواجهة إشكالية البطالة و تيسير ولوجه إلى سوق الشغل
3. نشر المعرفة والتعليم: الرهان على الشباب المتعلم بات ضرورة للتعاطي بشكل أمثل مع الإشكاليات التي تعرفها المنطقة المغربية، اذ لا يمكن ان نحرز تقدما في ظل مجتمعات شبابها أمة. وفي ظل التقلبات والمتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية و المغربية سيكون مفيدا إحداث مراكز بحثية شبابية تعنى بدراسة واقع الشباب المغربي واستشراف مستقبله باعتباره رأسمالا بشريا مهما في عملية التنمية وتحقيق الاندماج المغربي المنشود من خلال تقديم الاقتراحات العملية لصناع القرار لحثه على إدراج قضايا الشباب في أولوياته الكبرى.

خاتمة:

إن فكرة الوحدة المغربية حملها الشباب المغاربة في وقت مبكر، مثال ذلك قيام جمعية "طلبة شمال إفريقيا المسلمين"، بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد، في كل من المغرب والجزائر وتونس، العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاثة قبل الاستقلال وبعده، ينضاف إلى ذلك، مبادرة أحد الشباب الوطنيين في تونس سنة 1936 إلى تأسيس جمعية "شباب الشمال الإفريقي" التي تشترط في عضويتها "الاعتراف بأن شمال إفريقيا وحده لا تقبل التجزئة" وأنه "وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه". ولا تفوتنا الدعوة التي تبنتها جمعية "نجم الشباب الإفريقي" في برنامجها إلى "تكوين جبهة واحدة من التونسيين والجزائريين والمغاربة للنضال ضد الجبهة الامبريالية"²...

إن إحياء الاتحاد المغربي يبقى ضرورة حتمية تقتضها طبيعة الوضع الراهن أكثر من أي وقت مضى، فالشباب ليس معنيا بالصراعات السياسية الضيقة بل إن الشباب طاقة خلاقة وأمل الغد.

¹ دعوة الفاعلين الاقتصاديين إلى الانخراط التام في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشبيك المصالح بين البلدان المغربية، الصحراء المغربية، السبت- الأحد 25/26، دجنبر 2021

² وحدة المغرب العربي (مجموعة مؤلفين)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1987، ص 19 ص 20

تأثير المتغير الخارجي على الفعل الاحتجاجي (مصر نموذجا)

رشيد الحصاني

باحث في العلوم السياسية

Abstract :

This study focuses on evoking the international dimension in relation to the protest action during the "Arab Spring" phase. The Egyptian model was chosen due to the great status of this country within the Arab countries on the one hand, and the regression events it witnessed, represented in the massive protests. It demanded the departure of Hosni Mubarak in the beginning and led to his stepping down from power, and then demanded the departure of Muhammad Morsi from power, followed by the removal of the latter by the Egyptian army. The Egyptian protest action receded after that stage, especially after Abdel Fattah El-Sisi assumed the presidency of Egypt.

This study attempted to answer the following question: How did the international changes affect the protest phenomenon in Egypt during the "Arab Spring" period? The answer to this question was based on evoking the Tunisian protests and their impact on the aspirations of the Egyptian protesters, as well as reviewing the Gulf positions that varied from Country to country about what happened in Egypt. The American role in those events was also reviewed through the changing positions expressed by the American governments according to the changing conditions and interests. The issue of mobilization from abroad as a result of internal constraints was also discussed, and its reasons are represented in the emergence of media channels outside Egypt in countries that are not aligned with the existing Egyptian political system.

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول استحضار البعد الدولي في علاقته بالفعل الاحتجاجي خلال مرحلة "الربيع العربي" وقد تم اختيار النموذج المصري لما لهذه الدولة من مكانة كبيرة ضمن الدول العربية من جهة، ولما شهدته من أحداث انحدارية تمثلت في احتجاجات عارمة طالبت برحيل حسني مبارك في البداية وأدت إلى تنحيه عن السلطة، وطالبت بعد ذلك برحيل محمد مرسي عن السلط تلاه عزل هذا الأخير من طرف الجيش المصري. وقد انحسر الفعل الاحتجاجي المصري بعد تلك المرحلة خصوصا بعد تولي عبد الفتاح السيسي لرئاسة مصر.

وحاولت هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: كيف أثرت المتغيرات الدولية على الظاهرة الاحتجاجية في مصر خلال فترة "الربيع العربي"؟ حيث تم الاعتماد في الإجابة على هذا السؤال على استحضار الاحتجاجات التونسية وتأثيرها على تطلعات المحتجين المصريين إلى جانب استعراض المواقف الخليجية التي تباينت من دولة إلى أخرى حول ما جرى بمصر. كما تم استعراض الدور الأمريكي في تلك الأحداث من خلال تغير المواقف التي عبرت عنها الحكومات الأمريكية حسب تغير الأوضاع والمصالح. كما تم التطرق إلى موضوع التعبئة من الخارج جراء التضيق الداخلي وما له من أسباب تتمثل في ظهور قنوات إعلامية خارج مصر في دول ليست متماهية مع النظام السياسي المصري القائم.

مقدمة:

لا تبدو للوهلة الأولى أوجه التقارب بين موضوع التأثيرات والتجاذبات السياسية الدولية من جهة وبين الظاهرة الاحتجاجية بما تستدعيه من أدوات للدراسة تعتمد على نظريات علمية تهتم بالفعل الاحتجاجي وبالمحتجين بشكل أساسي من جهة ثانية. لكن وفي عالم اليوم حيث صارت العلاقات الدولية أكثر تشعبا وترابطا بين الدول ما نتج عنه سرعة التأثير والتأثر بالمجريات الدولية التي تهتم العديد من الأصعدة. فيمكن أن يكون لمتغيرات السياسات الدولية تأثير كبير قد يطال حتى الظاهرة الاحتجاجية والفعل الاحتجاجي داخل الدول، بل يمكن أن يكون أحد المحددات التي تتحكم في مآل ومصير الحركات الاجتماعية المنادية بالتغيير السياسي.

وقد ترسخ هذا التوجه من خلال دراسة لـ "تيذا سكوشبول" حول نماذج كل من فرنسا وروسيا والصين لتعيد النظر في أطروحة أستاذها مور بإبراز دور البعد الدولي في اندلاع الثورات، حيث أن هذه الأخيرة وبحسب "سكوشبول" لا يصنعها فاعلون بقدر ما تكون نتيجة لأسباب بنيوية ارتبطت في نظرها بالآزمات السياسية التي واجهتها الأسر الحاكمة في الدول موضوع دراستها، والتي كان سببها التنافس مع دول أجنبية، حيث أدى هذا التنافس إلى تفكك الإدارات والمؤسسات واحتمام الصراع الطبقي الذي أدى إلى سقوط الأنظمة الحاكمة.¹

كما ان نظرية "بنيات الفرص السياسية" باعتبارها نظرية تعتمد في فهم الظاهرة الاحتجاجية على مجموعة من المحددات البنيوية، تولى الاهتمام بالبعد الدولي كمحدد مهم في نشوء التعبئة وفي مآلاتها. فبحسب هذه النظرية،² فإن الحركات الاجتماعية لا تتأثر فقط بالظروف والسياقات الداخلية بل إن للمتغيرات الدولية التي تؤثر على مراكز الدول وقوتها أو ضعفها وعلى اصطفاقاتها... أهمية أخرى في تحديد مسار واتجاهات الاحتجاجات الداعية إلى التغيير.³ فكيف أثرت المتغيرات الدولية على الظاهرة الاحتجاجية في مصر خلال فترة "الربيع العربي"؟

تعد مصر إحدى الدول التي شهدت احتجاجات عارمة دامت لمدة تزيد عن الثلاث سنوات انطلاقا من 25 يناير 2011 وتمخض عنها الإطاحة برئيسين في ظرف قياسي لا يتجاوز السنتين ونصف. وتحتل مصر مكانة خاصة ضمن مجموع الدول العربية سواء من حيث موقعها الاستراتيجي أو مكانتها الرمزية التي راكمتها عبر تاريخها الحديث. حيث تعد "قلب العالم العربي".

(1) - مودن عبد الحي، الرجة الثورية العربية في ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات، في أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، سلسلة بحوث ودراسات، عدد 49، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 2011، ص 18.

(2) - مودن عبد الحي، نفس المرجع.

(3) - صلاح عبد الحفيظ، المهر محمود، الحركات الاجتماعية والفرص السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 27 صيف 2010

وقد أدى ذلك إلى تأثيرها وتأثيرها المباشر في مجريات الأحداث الدولية والإقليمية والقطرية، ما جعلها عنصرا مهما في أي حدث سياسي بمنطقة الشرق الأوسط. كما أن وضعها الداخلي تأثر بشكل كبير وواضح بالمجريات الدائرة على الصعيد الدولي، مما يجعل فحص تأثير البعد الدولي على الحركات الاجتماعية المصرية، والذي تؤسس له نظرية الفرص السياسية، أمرا مهما في دراسة الفعل الاحتجاجي المصري.

وعند الاهتمام بالبعد الدولي ومدى تأثير العوامل الخارجية في تحليل النظم السياسية وعلاقتها بالفعل الاحتجاجي، فإن الغاية لا تكمن في تحجيم أو التقليل من العوامل الداخلية، وإنما يكمن الهدف الأساسي في قياس مستوى التفاعل بين كلا العاملين الداخلي والخارجي وأثر ذلك على الفعل الاحتجاجي موضوع الدراسة.

ويمكن القول أن مصر في ظل الحراك العربي، تفاعلت مع العوامل الداخلية والخارجية في انتفاضة 25 يناير 2011، إذ ساهم تفشي الفساد والتسلط في احتقان الشارع المصري وانتفاضه على نظام مبارك الذي عمر قرابة ثلاثة عقود وأدى إلى سقوطه تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وقد ساهمت العوامل أخرى في ذلك خاصة تكنولوجيات الاتصال والإعلام الحديثة المتمثلة في الفضائيات العالمية التي كشفت حجم التجاوزات والانتهاكات للنظام السياسي ناهيك عن وسائل العولمة الاتصالية وما وفرته من تطبيقات الفايبر والبث الإلكتروني... فضلا عن ضغوطات الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، طبعاً في سياق ما يتماشى والحفاظ على مصالحها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

وما يلاحظ حول تلك الاحتجاجات في مجملها هو تلفظ التيارات الدينية الإسلامية لتلك المطالب حيث شكلت فرصة بالنسبة لها للوصول إلى الحكم الذي كانت تتطلع له عبر عقود عديدة. حيث كان ذلك امتدادا لبداية سيطرة التيارات الإسلامية على صناديق الاقتراع الذي بدت ملامحه من خلال فوز جماعة الإخوان المسلمين بـ 88 مقعداً في الانتخابات التشريعية المصرية لسنة 2005، ثم الفوز الكاسح لحركة "حماس" في الانتخابات التشريعية بقطاع غزة في يناير 2006 بالجوار¹.

أولاً: تأثير "ثورة الياسمين" بتونس

شكلت مجريات ما عرف بـ "الربيع العربي" أحد النماذج التي يمكن من خلالها ربط ما حدث بالدول العربية ببعدها الدولي. فما إن شبت الاحتجاجات المناهضة لحكم زين العابدين بن علي والمطالبة برحيله عن رئاسة تونس، حتى صارت شعارات "الشعب يريد إسقاط النظام" و"إرحل"... التي رفعها التونسيون ضد بن علي، يتردد صداها في العديد من ميادين وساحات

(1) - خليل العمر مع الحركات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010 ص 69-72.

العواصم العربية، مطالبة هي الأخرى بإحداث تغييرات في الأنظمة السياسية إما بشعارات الرحيل أو الإصلاح. حيث صارت الاحتجاجات حينها وكأنها أداة من أدوات التغيير السياسي حتى وإن لم تكن الأداة الحاسمة داخل دول تتميز بسيطرة الدولة على المجتمع وقدرة السلطة السياسية القوية على حسم مآلات المطالبات بأي تغيير.

كانت الدعوة إلى التظاهر في 25 يناير 2011، من طرف حركة كلنا خالد سعيد قد انطلقت منذ السادس عشر دجنبر 2010. وقد كان الموعد المحدد للمتظاهر يتزامن مع عيد الشرطة، بهدف إحراج الأمن المصري والتنديد بانتهاكاته تجاه المواطنين، والمطالبة بوقف تعسفه ومصادرته لحرية المواطن المصري.

وتزامنا مع احتجاجات تونس العارمة التي انطلقت ما بين نهاية سنة 2010 وبداية 2011، وما تلاها من هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى الخارج التونسي، بدأ بعض الفاعلون الاحتجاجيون المصريون يعتقدون أنه "إذا كان التونسيون فعلوها فالمصريون يمكنهم أيضا القيام بذلك، فتعددت محاولات تقليد "بوعزيزي تونس" بإقدام عدد من الشباب المصريين على إضرام النار في أجسادهم أمام مؤسسات رسمية مصرية. كما كان اقتباس احتجاجات التونسيين حاضرا في النكت المصرية عبر المواقع التواصلية. فقد أدت الإطاحة بالرئيس التونسي إلى بث الجرأة لدى المعارضين والمواطنين العاديين على حد سواء، كي يتحدوا حكوماتهم التي أثبتت فعاليتها لسنين في قمع الاحتجاجات أو احتوائها، حيث بدأ تقليد البوعزيزي بمحاولة أحد المواطنين المصريين إشعال النار في جسده أمام مبنى البرلمان⁽¹⁾.

ثانيا: تأثير دول الخليج

تباينت مواقف الدول الخليجية تجاه ما سمي "بالربيع العربي" وبالضبط من صعود الإسلاميين إلى الحكم وقد أدى هذا التباين ليس فقط إلى التأثير في مسار الأحداث التي دارت في الدول مسرح الاحتجاجات، بل إلى نشوب أزمة كبيرة بين كل من السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة ثانية.

أ) التأثير الخليجي

بعد قيام انتفاضة الغضب في 25 يناير 2011، بدأ الحديث حول ما إذا كانت مصر ستعيد وزنها في العلاقات الإقليمية، وما إذا كانت ستمارس دورا أكبر بعيدا عن الإملاءات الأمريكية خصوصا بعد تولي محمد مرسي رئاسة مصر.

(1). ممدوح الشيخ، التأثير التونسي في الثورة المصرية، من سيدي بوزيد إلى التحرير، سلسلة أوراق الجزيرة 24، مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات ص 23.

على المستوى العربي كانت علاقة جماعة الإخوان المسلمين بدول الجوار تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى؛ فبعدما كان علاقة الجماعة بجل الدول الخليجية تنطبع بالدعم والاحتضان في مراحل المحن التي عاشتها الجماعة وتيارات إسلامية أخرى، أصبحت علاقات عداء مستمر. ففي فترات سابقة وجدت تلك الدول في الإخوان حليفا قويا لمواجهة المد القومي الذي انتشر في مختلف الأقطار العربية. كما توطدت تلك العلاقة بعد اجتياح الاتحاد السوفياتي سابقا لأفغانستان حيث وفرت الدعم لأعضاء الإسلام السياسي بالممال والسلاح لمواجهة خطر المد الشيوعي بمباركة أمريكية وأوروبية غربية.

لكن هذه العلاقة سوف تنقلب رأسا على عقب في بداية التسعينيات بعد اجتياح العراق للكويت، حيث اكتفى تيار الإسلام السياسي خصوصا المصري برفض احتلال الكويت مع إدانته للتواجد الأمريكي العسكري داخل الأراضي الخليجية. ليستمر الخلاف والتوجس بين الجانبين إلى انتفاضات "الربيع العربي" وما حمل معه من تغييرات سياسية.

وقد اتخذت تلك الدول موقفا معارضا لكل الحكومات التي صعد إلى سدة تيار الإسلام السياسي، ودعمت معارضة محمد مرسي، قبل أن يرتفع مؤشر العداء باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية من طرف السلطات المصرية سنة 2014¹.

كما أن أغلب دول الخليج توجست من العدوى التي مست الأنظمة الرئاسية جراء انتفاضات "الربيع العربي". وكانت ضد وصول الإسلام السياسي إلى السلطة في مصر تحديدا. فدعمت تيارات المعارضة لحزب الحرية والعدالة، وكان هذا الدعم سياسيا وماليا وإعلاميا. بل نزلت بكل ثقلها في الانتخابات التشريعية المصرية لمجلس الشعب وقوت شوكة حزب النور السلفي حديث التأسيس ليحتل المرتبة الثانية بعد حزب الحرية والعدالة².

أما خلال الموجة الثانية من الاحتجاجات التي أطاحت بحكم الإخوان من مصر، وبالرغم من معارضة دول كتركيا وقطر وإيران للإطاحة بمرسي، فإن هذا الإجراء لقي دعما قويا من دول الخليج التي ربطت أمن مصر بأمنها³، وعملت من أجل ذلك على الحد من تقارب مصر بخصومها الإقليميين. وعلى كبح نشاط جماعة الإخوان المسلمين الممتد عبر العديد من الدول⁴. فكان تقديم دول الخليج مساعدات لمصر بقيمة 20 مليون دولار منذ 2013، مساعدا

(1) - عبد الإله لعرج، الإسلاميون بين المعارضة والسلطة - مصر نموذجا- بحث لنيل دبلوم الماستر في الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، الموسم الجامعي 2017-2018، ص 70-71.

(2) - عبد الإله لعرج، نفس المرجع.

(3) - سلامة معز، منظور أشمل لمواجهة التحديات الخارجية لمصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 197

(4) - القصير كمال، تقرير حول ندوة، مصر بعد شهرين من الانقلاب العسكري، مركز الجزيرة للدراسات، 23 فبراير 2014.

على عدم الانصياع الحكومة المصرية للضغوط الأمريكية لتخفيف قمع المعارضة والانغلاق السياسي.¹

ب) التأثير القطري

أما قطر فقد كان موقفها لا يختلف عن باقي دول الخليج حتى انطلقت انتفاضات "الربيع العربي"، حيث دعمت التيارات الدينية خصوصا جماعة الإخوان المسلمين، وكان هذا الدعم إعلاميا أيضا عبر قناة الجزيرة التي كان لها دور كبير سواء في نشوب الاحتجاجات أو في توجيهها. كما احتضنت قادة من جماعة الإخوان المسلمين بعد 30 يونيو 2013. علما أن تنظيم الإخوان المسلمين لم يكن له وجود في قطر بعد ما تم الحل الذاتي له سنة 1999.²

ثانيا: التأثير الأمريكي

إذا كان للسياق الداخلي محفزاته وإكراهاته على الفعل الاحتجاجي المصري، فإن له ما يؤثر عليه ويساهم في التأثير فيه من تفاعل مستمر مع السياق الدولي والإقليمي. فهو دائم التأثير بمستجدات ومواقف الدول المجاورة والعظمى. بل إن السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن أن تفرض إجراءات تمس السياسات الوطنية للدول التابعة.

أ) الضغوط الأمريكية ونشوء حركة "كفاية"

لعل ما يجعل الاهتمام بالبعد الإقليمي وكذا بدور الولايات المتحدة الأمريكية مفيدا، هو أن ظهور حركة "كفاية" سنة 2004، كان على خلفية الاحتلال الأمريكي للعراق وما ترتب عنه من مشاهد أثارت الرعب في الأوساط السياسية العربية، كما أن التلويح من جانب المحافظين الجدد في أمريكا حينها، بعصر جديد للديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط، مثل فرصة للحركة التي استطاعت من خلالها أن تواصل تواجدها في أوساط النخب المثقفة والقوى الاجتماعية المستبعدة خارج الحقل السياسي الرسمي والطامحة للتغيير. وتجسد عجز الدولة عن كبحها لاستمرار الحركة، في تصريح "حسني مبارك"، اتهمها باستغلالها للظروف الدولية للضغط على النظام والاستقواء بالخارج، مشككا في مصادر تمويلها.

ومع تزايد الضغوط الدولية على النظام المصري لإجراء إصلاحات سياسية وتوسيع هامش الحرية، تحولت الاحتجاجات ضد الأوضاع الدولية إلى المطالبة بالإصلاحات الداخلية، خصوصا بعد إعلان مبارك عن تعديل المادة 76 من الدستور سنة 2005، فكانت الإرهاسات

(1) - شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، عمان أبريل 2015، ص 10

(2) - عبد الإله لعرج، الإسلاميون بين المعارضة والسلطة - مصر نموذجا - مرجع سابق.

الأولى لحركات التغيير من خلال مجموعة من الحركات ذات المرجعية اليسارية كحركة "20 مارس" و"الحركة الشعبية من أجل التغيير".¹

وكانت مصر خاضعة لمجموعة من هذه التأثيرات بسبب فرض مجموعة من الإصلاحات مقابل دعم مادي وسياسي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بفعل موقعها الجيوسياسي وتاريخها الطويل في الأدوار التي قامت بها في السابق. حيث أن السلطة المصرية ممثلة في الجيش المصري تحصل على منح سنوية لا يستهان بها من الحكومة الأمريكية، بلغت في سنة 2010 وحدها 1,3 مليار دولار.²

وما يمكن ملاحظته هو أن انفتاح النظام الذي كان مدفوعا -انطلاقا من سنة 2004- بضغوط خارجية ومتغيرات داخلية، ساعد على ظهور حركة التغيير "كفاية" وهي الحركة التي كانت مهد ثقافة الاحتجاج بمصر، حيث توالى تأسيس الحركات الاجتماعية منذ ذلك التاريخ وحتى أواخر سنة 2010، مروراً بسنة 2008 التي شهدت ميلاد "حركة 6 أبريل" وصولاً إلى "حركة كلنا خالد سعيد" التي دعت إلى الاحتجاج في "انتفاضة الغضب" يوم 25 يناير 2011.

ب) الدعم الواضح للاحتجاجات ضد مبارك

بالإضافة إلى استهداف المصريين سنة 2011 من التجربة التونسية، اتخذت الظروف الدولية متغيراً آخر ساعد على استمرار الفعل الاحتجاجي؛ بدا ذلك في الموقف الأمريكي الذي أيد في البداية نظام مبارك، لكن سرعان ما تغير لإدراك صعوبة صمود حليف الأمم نتيجة لعوامل بنيوية داخلية تمثلت في رفض شريحة واسعة من المصريين لتوريث ابنه لحكمه وفي انقاسامات عديدة عاشتها النخب المتحكمة في القرار السياسي المصري أو على الأقل صراع وجهات النظر بين فئة رجال الأعمال المصريين والجيش المصري. وهي عوامل دفعت بالرئيس الأمريكي إلى دعوة مبارك إلى التنحي ونقل سلطاته إلى نائبه الذي تم تعيينه أيام انطلاق المظاهرات.³ وبالرغم من أن مصالح واشنطن الكبرى بمصر كانت على المحك في تلك الفترة، فإن دعوتها إلى تنحي مبارك، جاءت بعد الحصول على ضمانات من طرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر من قبل.⁴ فكان إصدار الرئيس الأمريكي

(1). العجاني أحمد، الحركات الاجتماعية في مصر المراحل والتطور، في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان -

البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت غشت 2013، ص 228.

(2) - ريكاردو لاريمونت، يوسف الصواني، ومحمد ضريف، وعز الدين العياشي، ما بعد الثورة تحديات وأفاق الانتقال الديمقراطي، في:

الربيع العربي، الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعاريف، بيروت الطبعة الأولى 2013، ص 229.

(3) - محمد خواجه، أمريكا وإسرائيل والحراك العربي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 139، ص 73.

(4) - بول سالم، سنتقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، مجلة المستقبل العربي، عدد 388 أبريل 2012.

لعبارة واضحة داعمة للمحتجين ولطالبهم شكلت سندا ومحفزا لتكل المطالبات. وقد تمثلت عبارات الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما في النماذج التالية:

"يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر."

..."المصريون ألهمونا وسيلهمون العالم."

..."إن العدالة لا تتحقق بالإرهاب، والحرية تأتي بالاحتجاج السلمي، اليوم هو يوم

الشعب المصري"

..."رأينا جيلا يعرفنا بإنسانيتنا، فكان هناك أناس سلميون وعسكريون لا يطلقون النار

على شعبيهم، شاهدنا محتجين يهتفون سلمية لا فرق بين مسلم ومسيحي كلنا بلد واحد."

..."المصريون أوضحوا أنهم لن يقبلوا إلا بديمقراطية أصلية وصحيحة."¹

كانت هذه العبارات وغيرها محفزا آخر لمواصلة التظاهر والمطالبة بتنحي مبارك من جهة،

وتعبيرا عن خسارة هذا الأخير لدعم حليف مهم له داخل المنتظم الدولي من جهة أخرى.

ج) تذبذب الموقف الأمريكي من الإطاحة بمرسي

وبعد انتخاب محمد مرسي وجد الغرب نفسه مع قوة سياسية معارضة لسياسته

الخارجية خصوصا القضية الفلسطينية التي كانت تعتبر الرصيد المعنوي لحركات الإسلام

السياسي. وحفاظا على مصالحها ومصالح حلفائها، نهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة

واقعية تجاه هذا التغيير الطارئ، حيث بادر الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تهنئة محمد مرسي

بتوليته رئاسة مصر. كما صرح البيت الأبيض بأنه يتطلع إلى العمل المشترك مع الرئيس المصري

المنتخب على قاعدة الاحترام المتبادل لتعزيز المصالح المشتركة. وقد تعامل الغرب مع حزب

الحرية والعدالة ببراكمانية تمتد جذورها التاريخية إلى تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع

الإسلام السياسي إبان تجيشه "للجهاد" في أفغانستان وفي عدة مواقع تحت شعارات وغطاءات

متعددة بتعدد المصالح.²

غيرت جماعة الإخوان المسلمين بدورها من خطابها تجاه الغرب، فأصبح أكثر ليونة من

خطاب "الموت لأمريكا" إلى تصريح محمد مرسي باحترامه لجميع المعاهدات الدولية التي تلتزم بها

مصر في إشارة واضحة إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وقد أدركت الجماعة حينها أن

العلاقات الدولية أصبحت "أحادية القطبية"، ما يفرض علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

(1) - الحفناوي، سمير. ثورة الشباب المصرية بأقلام وعيون غربية، مكتبة جزيرة الورد الطبعة الأولى 2011، ص 9.

(2) - لعرج، عبد الإله. الإسلاميون بين المعارضة والسلطة - مصر نموذجا - مرجع سابق، ص 163 - 164.

خصوصا وأن هذه الأخيرة تستعمل الإعلانات الاقتصادية والمالية الممنوحة لمصر كورقة ضغط على النظام السياسي مثل ما كان في عهد حسني مبارك.¹

وسنة بعد تولي مرسي الحكم، بدت مواقف إدارة واشنطن متذبذبة تجاه فترة حكمه خاصة حين دعمت إدارة أوباما خروج الملايين من الشعب المصري في احتجاجات ضخمة بتاريخ 30 يونيو 2013 مطالبة بإنقاذ الدولة من قبضة الإخوان. تلك الاحتجاجات التي اعتبرتها هذه الأخيرة انقلابا عسكريا قاده وزير الدفاع آنذاك الفريق عبد الفتاح السيسي. فيما تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية تحديد موقفها بين اعتبار الإطاحة بمرسي "انقلابا" أو "ثورة شعبية" لأن الإقرار بحدوث "انقلاب عسكري" يعنى تلقائيا، وبمقتضى قانون أقره الكونجرس عام 1961، وقف كل المساعدات لمصر التي أدركت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما ضعف تأثيرها في منظومة علاقاتها مع مصر، في ظل الدعم الذي أصبحت تقدمه دول الخليج كالسعودية والإمارات.²

كما كان احتفاء قادة الجيش الأمريكي خلال غشت 2012 بظهور أول قيادة عسكرية (عبد الفتاح السيسي وصدقي صبحي) درست بكلية الحرب بولاية بنسلفانيا، وترتبط بعلاقات ومعرفة واسعة مع المؤسسة العسكرية الأمريكية، سبب آخر في عدم الاعتراض على حكم السيسي. إلى جانب إدراك فريق كبير بواشنطن أن المساعدات العسكرية تحفظ لواشنطن نفوذها بمصر، وتحافظ في الوقت نفسه على مصالحها بقناة السويس والمجال الجوي المصري والتعاون المخبراتي ضد الإرهاب. فرغم أن الجيش المصري لا يقبل دائما ما يطرح عليه، فإن خسارة العلاقات الأمريكية المصرية سيكون خسارة أكبر للأمريكيين، الذين قدروا إيجابيا عدم اتخاذ الحكومة الانتقالية أي إجراءات انتقامية ردا على تجميد المساعدات العسكرية بعد عزل مرسي، إذ كان يمكن للقاهرة تعطيل مرور السفن الحربية بقناة السويس أو إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات الأمريكية العسكرية. كل ذلك دفع أمريكا إلى العودة لجوهر العلاقات التقليدية والشراكة الاستراتيجية، وتجاهل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. حيث اعترف "باراك أوباما" في حوار مع شبكة "سى إن إن" في 23 غشت 2013، بأن "المساعدات لن تغير ما قامت وتقوم به الحكومة المؤقتة" في إشارة إلى الرئاسة المؤقتة لعدي منصور بعد 3 يوليوز 2013، مطالبا بضرورة مراجعة علاقات بلاده مع القاهرة بصورة شاملة،³

(1) - لعرج، عبد الإله. نفس المرجع

(2) - شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 10

(3) . المشاوي محمد، الأمريكان والاوربيون تجنبوا اعتبار 3 يوليو ثورة او انقلابا، موقع الشروق بتاريخ 01 07 2014، على الرابط التالي:

HTTP://WWW.SHOROUKNEWS.COM

وقد تم تبني الأمريكيين لهذا الموقف بعد الانكسارات التي منيت بها أمريكا في المنطقة جراء الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، وعودة النفوذ الروسي الصيني بقوة إلى المنطقة العربية، وخشية أمريكا من التقارب الروسي - المصري على حساب مصالحها.¹

واستمر بذلك تدفق المساعدات المالية العسكرية الأمريكية إلى مصر في ظل الحكومة المؤقتة المدعومة من الجيش، وأيضاً في ظل حكومة السيسي، على الرغم من الاحتجاجات الضعيفة لوزارة الخارجية الأمريكية على عنف النظام المصري. فخلال شهري يوليو وأغسطس 2013، وقعت وزارة الدفاع الأمريكية عقوداً جديدة بقيمة 300 مليون دولار لإنتاج المعدات العسكرية بشكل مشترك مع مصر أو توريدها إليها. وفي 6 شتبر 2013، وخلال ذروة المواجهات العنيفة بين مؤيدي الجيش ومؤيدي مرسى، جرى التوقيع على أحد هذه العقود الذي نص على التعاون بين شركة «بي آي إيسيسستمز BAE Systems» مع المصانع العسكرية المصرية لبناء أجهزة رادار لطائرات الشحن العسكرية. وفي 22 يونيو 2014، بعد أسبوعين فقط على أداء السيسي القسم بعد توليه رئاسة مصر، أعلنت الولايات المتحدة عن الإفراج عن 575 مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية كانت مجمدة سابقاً، وتلت ذلك مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في دجنبر 2014.²

(د) ترسيخ الدعم الأمريكي لحكم عبد الفتاح السيسي

واستمر دعم أمريكا لمصر وترسخ بشكل كبير بعد صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمر يمكنه، بل وتضاعف بشكل واضح، بتجاهل مواضيع حقوق الإنسان مقابل التركيز على المصالح مع مصر. حيث اعتبر ترامب أن الاحتجاج ضد السيسي في شتبر 2019 أمر عادي. وبدأ هذا الدعم في العديد من المناسبات؛ فبعد إجراء التعديلات الدستورية المصرية في 2019، أكد ترامب عند استقباله السيسي بالبيت الأبيض أن هذا الأخير يقوم بعمل عظيم، وأنه رجل عظيم، وأن العلاقات المصرية الأمريكية تمر بأفضل حالاتها. كما أكد دعمه بعد نشوب الاحتجاجات المطالبة برحيله في شتبر 2019، قائلاً إن الولايات المتحدة ومصر تجمعهما علاقة جيدة طويلة الأمد. وأن الجميع لديه مظاهرات، وأنه ليس قلقاً بشأنها. لأن مصر لديها زعيم عظيم. وكان ترامب يصف السيسي بـ "الديكتاتور المفضل"

(1) - مطلوب محمد، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من "حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي" الوقائع والتفسيرات، مجلة المستقبل العربي العدد 426-أغسطس 2014، ص 53.

(2) - شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 27.

ويبقى موقف الرئيس ترامب الداعم للرئيس المصري أحد الأسباب التي تقلل فرص نجاح الاحتجاجات ضد السيسي الذي يوجي في كل مناسبة بأنه يواجه خطر الإرهاب، وبسقوطه ستسقط مصر كلها، وهو ما لا يمكن للقوى الدولية السماح به نظرا للدور الاستراتيجي الذي تلعبه مصر إقليميا ودوليا.

ثالثا: التعبئة من خارج مصر

تزامن صعود عبد الفتاح السيسي إلى رئاسة مصر مع انحصار منسوب الاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي وذلك بفعل اتخاذ مجموعة من الإجراءات وتعكس التعبئة من خارج مصر انغلاق النظام بالداخل تجاه الاحتجاجات المعارضة من جهة، وبروز دور الاصطفافان الدولية وتأثيرها الداخلي من جهة أخرى. فقد دعمت تركيا جماعة الإخوان المسلمين واحتضنتهم كما احتضنت قيادات سياسية أخرى مثل أيمن نور المرشح الرئاسي السابق وشخصيات أخرى وذلك في تعبير عن موقفها من النظام المصري الذي تعتبره "انقلابيا".

وقد تمثل دور الدول الأجنبية في التعبئة ضد عبد الفتاح السيسي في مستويين تمثل المستوى الأول في ظهور قنوات خارج مصر تهتم بالشأن المصري أساسا وتعبئ ضد النظام السياسي القائم، في حين تمثل المستوى الثاني في ظهور شخصيات بعيدة عن الفعل الاحتجاجي تدعو إلى المظاهرات بمصر قصد الإطاحة بعبد لفتاح السيسي.

أ) ظهور منابر إعلامية معارضة بالخارج

أدى التضيق الإعلامي الذي اشتد بعد تولي عبد الفتاح السيسي منصب الرئاسة بمصر إلى ظهور قنوات معارضة للنظام الجديد بالخارج. فقد تم إقفال جميع القنوات الفضائية التي كانت تدعم جماعة الإخوان، وعادت بعض تلك الفضائيات إلى الظهور لكن خطابها اقتصر على الجانب الديني فقط، وهو ما مثل عودة لنفس المعادلة التي كانت تعمل بها الآلة الإعلامية في عهد مبارك، ودفع بجماعة الإخوان المسلمين إلى أشاء العديد من القنوات الفضائية خارج مصر خصوصا بتركيا التي احتضنت قناة "وطن" وغيرها من القنوات الإخوانية التي تعبر عن معارضتها الجذرية للنظام المصري، تشترك جميعها في تسمية ما حدث في 3 يوليو 2013 بمصر انقلابا عسكريا¹.

بعد أن شددت الدولة المصرية الخناق على المنابر الإعلامية التي تتبنى خطابا معاديا للسلطة، حيث تمثل ذلك في منع العديد من القنوات ونقل ملكية قنوات أخرى إلى شخصيات موالية للسلطة الجديدة، لم تجد المعارضة سوى المنابر الإعلامية الأجنبية لبث خطاباتها

(1) - أسامة عبد القادر، وعلي حسن الرشدي، إعلام الحركات الاجتماعية في ظل القمع، مجلة الدراسات الإعلامية - المركز الديمقراطي العربي - العدد الثالث، يونيو 2018، ص 242.

المنتقدة للنظام والداعية في الكثير من الأحيان إلى إسقاطه؛ فظهرت مجموعة من القنوات بكل من تركيا أو قناة الجزيرة القطرية، إلى جان مجموعة من القنوات الاخرى المتواجدة بأوروبا كالمملكة المتحدة وقناة العربي التي تعرض البرنامج الشهير "جو شو" لمقدمه المصري يوسف الحسيني والذي يلاقي مشاهدة الملايين على مواقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب" إلى جانب مشاهدته على قناة العربي.

ب) انطلاق التعبئة من خارج مصر

كما ظهر أواخر سنة 2019 فنان مصري "محمد علي" على مواقع التواصل الاجتماعي من إسبانيا في خرجات إعلامية مفاجئة مطالباً بالنزول إلى الشارع المصري وإسقاط الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي نعته بأقبح الأوصاف. وتزامنا مع ذلك عاد وائل غنيم "أيقونة الثورة المصري" للظهور من الولايات المتحدة الأمريكية في منظر غريب يطالب بالإصلاح لكن عن طريق التسوية مع النظام الحاكم.

ولم يكن هذا الظهور لهؤلاء الفنانين المعبئين هو الأول من نوعه؛ فقد ظهر قبل ذلك معتر مطر على قناة الشرق الموجود مقرها بتركيا وأطلق حملة "اطمن إنت مش لوحذك" وتعني اطمئن أنت لست وحدك في محاولة لدعم سجناء الرأي والسجناء السياسيين الذين تعتقلهم السلطات المصرية بتهم مختلفة.

ولما كانت علاقة وسائل الإعلام وتفاعلها مع المؤثرات الدولية الداعمة للتغير والتي غالبا ما تعتبر من قبل الدول "الثالثة" بأنها صناعة كاملة الأركان للتمرد بهذه الدول¹ وبفعل انحياز قناة الجزيرة لتيار "الشرعية" الرفض لما كانت تعتبره انقلابا على محمد مرسي من طرف السيسي، لجأت حكومة هذا الأخير إلى وساطة السعودية من أجل إيقاف بث قطر لقناة الجزيرة مباشر مصر من الدوحة، وهو ما تم فعلا في 22 دجنبر 2014.²

خاتمة:

يساعد الاهتمام بالبعد الدولي في علاقته بالفعل الاحتجاجي على فحص الظاهرة الاحتجاجية باعتبارها متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في الظروف والتحالفات والاصطفافات الدولية خصوصا حينما أصبحان في عالم صارت فيه وسائل التأثير بين الدول لا تعتمد على الأساليب التقليدية المتمثلة في القنوات السلمية الدبلوماسية أو الحروب التقليدية أو الضغوط الاقتصادية بل ظهر أسلوب آخر ساعدت على انتشاره انتشار التكنولوجيا ووسائل التواصل عبر الأنترنت، ويتمثل في الوسيلة الإعلامية وما أصبح لها من دور كبير في توجيه آراء الأجهور وسلوكاته. وهو ما يستوجب على الباحثين إيلاء مزيد من الاهتمام لمواكبة المواضيع البحثية للتطور الحاصل في هذا المجال.

(1) - محمد حسني عبد الله إيمان، الشباب والحركات الاجتماعية، سلسلة اتجاهات حديثة في الاعلام، دار العالم العربي، الطبعة الاولى 2011، ص 67.
(2) - برودي فاطمة، الاعلام الفضائي العربي بين تحديات الحراك ورهانات الاستقرار، دار أبي رقراق الرباط المغرب، الطبعة الأولى 2016، ص 190.

الأنماط الجديدة للتهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية

The New Patterns of Security Threats in the Maghreb

يوسف حبيبي

دكتور في الدراسات السياسية والقانون العام
جامعة سيدي محمد بن عبد الله / المغرب

Abstract :

The youth group represents a significant proportion of the inhabitants of the Maghreb region and is an indispensable element for achieving development in its various political, economic, social and cultural dimensions. A key partner in countries' prosperity and security is the role recognized by the United Nations through its Security Council resolutions or through the United Nations Agenda for Sustainable Development and various other international organizations. Regional transformations have had a profound impact on the situation of young Maghreb since the outbreak of the so-called "Arab Spring" revolutions, giving hope for a better tomorrow, especially given the deadlock in the Maghreb Union, which continues to reverse today, along with the coronavirus pandemic, which has cast a shadow over the entire world and the region.

Based on the foregoing, this article attempts to monitor and assess the realities of maghrebi youth in the context of the region's situation and volatility, while proposing entry points to enable this group to contribute actively to the building of a Maghreb union.

Keywords : Maghreb youth – regional transformations- Maghreb Union - Development

ملخص:

تمثل فئة الشباب نسبة معتبرة من ساكنة المنطقة المغاربية وهي عنصر لا محيد عنه لتحقيق التنمية في مختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وشريك أساسي في ازدهار البلدان وأمنها وهو الدور الذي تعترف به منظمة الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن التابع لها أو من خلال الخطة الأممية للتنمية المستدامة ومختلف المنظمات الدولية الأخرى. وقد كان للتحويلات الإقليمية اثر بالغ على وضعية الشباب المغاربي منذ اندلاع ما سمي بثورات "الربيع العربي" اذ بعثت الأمل في بناء غد أفضل خاصة في ظل الجمود الذي يعيشه الاتحاد المغاربي والتي لازالت تداعياتها مستمرة لليوم الى جانب جائحة كورونا التي أرخت بظلالها على العالم برمته والمنطقة.

بناء على ما تقدم تحاول هذه المقالة رصد وتقييم واقع الشباب المغاربي في ظل ما تعيشه المنطقة من أوضاع وتقلبات مع اقتراح مداخل نراها كفيلة بتمكين هذه الفئة مما يجعلها قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء اتحاد مغاربي.

كلمات مفتاح: الشباب المغاربي – التحويلات الإقليمية – الاتحاد المغاربي – التنمية

مقدمة:

ظهرت في بداية الألفية الثالثة العديد من أشكال التهديدات الأمنية التي لم يكن تأثيرها من قبل يتجاوز حدود الدولة الوطنية، وذلك راجع للمتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية وما أفرزته من تغير في نمط حياة الأفراد والشعوب، إذ لم يعد يقتصر التهديد الأمني على الجانب العسكري والحروب بين الدول، كما أن عدم وجود هذا التهديد لا يعني بالضرورة الشعور بالأمن لدى الأفراد والجماعات.

لقد أثبت الواقع المغربي منذ بداية ما يسمى "الربيع العربي"، مدى هشاشة الوضع الأمني بالدول المغربية، مما أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية بالمنطقة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تُعرف بالتهديدات الأمنية.

وهكذا، فإن أهمية الدراسة تكمن في ارتباطها بالتحول الذي يميز المسألة الأمنية بالمنطقة المغربية، بحيث أصبح المفهوم التقليدي للأمن المرتكز على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي غير قادر على احتواء الانعكاسات الأمنية لبعض الأنماط الجديدة للتهديدات. وبالتالي، القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها، خصوصا إذا علمنا أن هناك جماعات من غير الدول قد استطاعت أن تتحالف فيما بينها، مما خلق نوعا جديدا من التهديد يتجاوز قدرات الدولة منفردة على مواجهته والتصدي له، مع العلم أن الإمكانيات المتوفرة للجماعات الإرهابية ولشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود تفوق بكثير قدرات بعض الدول.

بناءً عليه، تُطرح إشكالية تحديد طبيعة التهديدات الأمنية بالمنطقة المغربية من جهة، والكشف عن انعكاساتها الأمنية من جهة أخرى. ولتفكيك هذه الإشكالية، فإنه من الضروري الاعتماد مقتربات منهجية مختلفة، لا سيما المنهج الوصفي من أجل رصد التهديدات الأمنية بالمنطقة المغربية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي بهدف تحليل ودراسة الوضع الأمني بالفضاء المغربي استنادا إلى انعكاسات الظواهر الأمنية من جهة، وكذا تداخل مستويات التحليل؛ بين المستوى الداخلي والمستوى الخارجي من جهة أخرى. وذلك دون إحداث أي قطيعة مع المناهج الأخرى.

وأخذاً بالاعتبار المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة المغربية، يمكن القول أن المنطقة أضحت تشكل تلك البيئة الحاضنة للعمليات غير المشروعة، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الإرهابية وتنامي معضلة الهجرة غير النظامية (المطلب الأول). في حين دفعت البيئة الأمنية الهشة بالفضاء المغربي، وما تشهده منطقة الساحل والصحراء من تنامي للتهديدات

الأمنية إلى بروز تحالف قوي بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة بالنظر إلى تطابق مصالحهما وأهدافهما (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تنامي الإرهاب والهجرة غير النظامية بالمنطقة المغربية

ولدت البيئة الدولية والإقليمية الراهنة المزيد من الحركات الإرهابية التي زادت عملياتها وتعددت صور تهديداتها على الأمن الوطني للدولة المغربية. كما امتد الانتشار الجغرافي لهذه التنظيمات الإرهابية ليشمل الفضاءات الجيوسياسية للمنطقة المغربية، خصوصا فضاء الساحل والصحراء الذي أضحى مركزا للتنظيمات الإرهابية.

لقد شهدت البلدان المغربية خلال العقدين الأخيرين، تزايد العمليات والتهديدات الإرهابية في ظل تنامي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أولا)، كما شكل الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغربية باعتبارها بوابة نحو أوروبا في تنامي معضلة الهجرة غير النظامية، وما تحمله من مخاطر وضغوطات على البلدان المغربية (ثانيا).

أولا: الإرهاب تهديد أمني متنامي

باتت قضية أو ظاهرة الإرهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر على الرغم من كونه جريمة ليس بالقضية الجديدة، إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو أنه أصبح ظاهرة عالمية غير مرتبط بـ منطقة أو ثقافة أو جماعات دينية أو عرقية معينة⁽¹⁾.

ويثير استفحال ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغربية العديد من التساؤلات حول ظروف وأسباب نشأته وعوامل تطوره، وتركيبته متعددة الجذريات حتى أصبح عابرا للحدود. وفي هذا الإطار لا يمكن أن نتغافل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة التي ساهمت بصورة مباشرة في صناعة الإرهاب بالمنطقة المغربية، حيث تعاني شعوب المنطقة من العجز الديمقراطي والظلم والإقصاء الاجتماعي وتدني مستويات العيش وارتفاع معدلات الفقر لدى فئات واسعة من المجتمع، وتفشي البطالة في أوساط الشباب حاملي الشواهد العليا⁽²⁾.

وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للإرهاب بحكم طبيعته العابرة للحدود، فإنه يشكل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة المغربية، إذ يعد التهديد الأخطر والأولى بالاستئصال لكونه يشكل تهديدا وجوديا يمس سلامة الدولة الوطنية وبقائها، فهو آلة حرب ضد الدولة والمجتمع والحضارة.

¹ - سامي بخوش، "المنطقة المغربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة، (يناير 2020)، ص 203.

² - Callies De Salies, Le Grand Maghreb Contemporain : entre régimes autoritaires et islamistes combattants, (Paris : Jean Maisonneuve, 2010), P 248.

وذلك بالنظر إلى ما يترتب عنه من خسائر بشرية في الممتلكات العامة والأرواح، وتدمير واسع للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونزوح العديد من السكان الذي يؤدي إلى تفكك تدريجي للبنى الاجتماعية. وهكذا، يبرز الأثر السلبي للإرهاب في إضعاف الدول، إما مركزيا وإما من حيث الإدارة التربوية وزيادة انكشافها؛ نظرا إلى ما يلحقه من ضرر بوحدة الوطنية التي تشمل سلامة تراب إقليمها، وتماسك تركيبها الاجتماعية وتلاحمها⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الضرر الفادح الذي يلحقه الإرهاب بمعادلة "استقرار/ تنمية"، حيث أن الاستقرار الأمني للدولة الوطنية يشكل شرطا أوليا من دونه يتعذر عليها خوض تحدي التنمية. وبالتالي، فإن تذبذب سلسلة النشاط الاقتصادي بسبب انعدام الأمن الذي يغديه الإرهاب، يحول بين الدولة وبين مساعيها الرامية لدفع مسار التنمية المتعددة الأبعاد. كما يزيد الإرهاب، فوق كل هذا، من حالة الانكشاف والهشاشة الاقتصادية للذات تعاني منهما أغلب الدول المغربية⁽²⁾.

وأخيرا، يقف الإرهاب عقبة أمام كل الجهود في إمكانية تنمية العلاقات الودية بين الدول المغربية، وذلك بالنظر لتأثيره السلبي في الشق التعاوني للعلاقات الدولية، وفي جهد تحقيق التفاهم والحوار بين الأنظمة السياسية. ويظهر هذا الأثر فيما تقود إليه الأفعال الإرهابية من تدهور للعلاقات بين الدول المغربية، بحيث ساهم التفجير الإرهابي الذي شهده فندق أطلس أسني بمراكش عام 1994، واتهام المغرب للمخابرات الجزائرية بالضلوع وراء الحادث الإرهابي في إغلاق الحدود البرية من طرف الجزائر بعدما فرض المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين. كما يشكل الدعم الذي تقدمه الجزائر لمقاتلي جبهة البوليساريو عائقا أمام تحسن العلاقات الدولية بالفضاء المغربي؛ إذ يعد هذا الدعم من وجهة النظر المغربية عملا من الأعمال العدائية، والتي تستهدف تقويض السيادة الإقليمية للدولة المغربية، ومسا بسلامتها وأمنها القومي.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التهديد الإرهابي للأمن والاستقرار بالمنطقة المغربية ليس جديدا، لكن التغير والتحول في أشكال وأنماط التهديدات الإرهابية يفرض أساليب واستراتيجيات جديدة للتعامل مع الظاهرة الإرهابية، خصوصا بعد ظهور صور جديدة للإرهاب؛ كالإرهاب الإلكتروني في ظل ضعف بنية الشبكة المعلوماتية للدول المغربية، وقابليتها للاختراق من طرف التنظيمات الإرهابية، وذلك نظرا لسهولة استخدام الأنظمة المعلوماتية وقلة تكلفتها التخريبية.

¹ - حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصورات وآليات المواجهة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد 21، (يوليوز 2016)، ص 79.

² - المرجع نفسه، ص 79.

ثانيا : معضلة الهجرة غير النظامية

أصبح موضوع الهجرة غير النظامية يحظى في العقدين الأخيرين بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للدول؛ مثل العلاقات بين دول شمال وجنوب حوض المتوسط، حيث أدت التحولات التي شهدتها المنطقة المغربية في بداية عام 2011 إلى تفاقم التهديدات الأمنية، وبروز طاقة هائلة للهجرة غير النظامية بالبلدان المغربية⁽¹⁾.

ومن الواضح أن الدول المغربية قد أضحت مجالا مفتوحا لتدفقات المهاجرين مما استحال معه مواجهة الدولة لها بشكل أحادي، بحيث تحولت المنطقة المغربية من منطقة عبور وتصدير للتهديدات المرتبطة بالهجرة غير النظامية إلى منطقة تعاني من التهديدات ذاتها باعتبارها منطقة استقرار؛ والآنية من الساحل الإفريقي الذي تحول منذ عام 2012 لأكثر مناطق العالم توترا وتصديرا لكل أنواع التهديدات الأمنية⁽²⁾.

وتعد المنطقة المغربية إلى جانب أوروبا والشرق الأوسط واحدة من أهم مناطق الهجرة، بحيث يشهد الفضاء المغربي تدفقات متعددة الاتجاهات؛ إذ تزايدت تدفقات الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى المنطقة المغربية ومنها إلى أوروبا. ويأتي هؤلاء المهاجرون في مجموعات مختلفة التنوع من دول جنوب الصحراء والساحل، مثل السنغال وغامبيا وليبيريا ومالي والكويت ديفوار وغانا ونيجيريا، فضلا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والسودان ودول القرن الإفريقي⁽³⁾.

ووفقا للتقديرات، فإن ما بين 65000 و120000 مهاجرا غير شرعي قادما من دول إفريقيا جنوب الصحراء يدخلون الفضاء المغربي سنويا، حيث أن حوالي 70 في المائة إلى 80 في المائة منهم يهاجرون عبر ليبيا، و20 و30 في المائة عن طريق الجزائر والمغرب، محاولين عبور البحر الأبيض المتوسط كل عام⁽⁴⁾.

¹ محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، الجزائر نموذجا"، منشور ضمن مؤلف، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1 (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2014)، ص 303.

² مهدي بوكعومة، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد الثاني، (يوليوز 2020)، ص 669.

³ شريفة كلاج، "التهديدات العبر وطنية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الدول المغربية: واقع وسبل المعالجة لضمان الأمن والاستقرار"، أشغال الندوة المغربية العاشرة "الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية للدول المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، (24-25 أبريل 2018)، ص 19-20.

⁴ المرجع نفسه، ص 20.

في هذا الإطار، تشكل المنطقة المغربية بوابة رئيسة وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، فليبيا مثلا تستغرق الرحلة من سواحلها إلى جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية أقل من يوم واحد، حيث يختار العديد ممن ينجحون في الوصول إلى إيطاليا طرق تهريب أخرى للوصول إلى غيرها من الدول الأوروبية، كما أن هذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا من السواحل التونسية؛ إذ تستغرق تقريبا حوالي خمس ساعات للوصول إليها، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس. أما المهاجرين غير النظاميين بالمغرب، فيتوجهون إلى مدينتي "سبتة ومليلية" برا أو عبر مضيق جبل طارق إلى السواحل الإسبانية. والأمر نفسه بالنسبة لدولة موريتانيا التي يتوجه منها المهاجرين في الغالب إلى المغرب أو إلى الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة لها موقع جغرافي يشجع على تسهيل عملية انتقال المهاجرين إلى الضفة الشمالية للمتوسط⁽¹⁾.

وهكذا، تنتج ظاهرة الهجرة غير النظامية أثارا اجتماعية خطيرة ومتعددة لعل أهمها مشكلة الاندماج عند المهاجرين؛ إذ تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدولة المستقبلية، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير النظامية، حيث لا يحمل المهاجرون السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلية، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين. كما أن قدوم أعداد هائلة من المهاجرين غير النظاميين من مناطق النزاع غالبا ما يصاحبه مخاطر صحية، وذلك نتيجة ما يحملون من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض؛ كمرض السيدا والأمراض الجنسية المختلفة، بالإضافة إلى ما يشكلونه من تهديد وخطر على الأمن الصحي للمجتمعات في زمن تفشي الأوبئة⁽²⁾.

وفي هذا السياق، إن الوجود غير النظامي وغير المتحكم فيه للأجانب أصبح مصدرا للتهديدات التي تمس بالأمن بصفة عامة. فقد تم ضبط شبكات متخصصة في احتراف التزوير والاتجار في المخدرات، بالإضافة إلى تسلل المهاجرين غير النظاميين لأماكن التوتر قصد التجسس أو الانضمام إلى التنظيمات المسلحة. وبهذا الصدد، تعتمد الهجرة غير النظامية على شبكات سرية للاتجار في البشر؛ وهي عبارة عن منظمات إجرامية تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه المهاجرين من بلد إلى آخر مقابل مبالغ مالية⁽³⁾.

بناء عليه، يمكن القول أن المنطقة المغربية تعتبر منطقة عبور واستقرار رئيسة للمهاجرين غير النظاميين المتدفقين من إفريقيا، خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، حيث يعد المغرب نقطة

¹- كلاغ، ص 20.

²- العربي زروق، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وآليات المواجهة"، منشور ضمن مؤلف، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ص 40.

³- غربي، ص 300.



عبور رئيسة عبر اسبانيا، فيما تعتبر الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بدورهم مناطق عبور واستقرار للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، إذ بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية في ظل التوتر الذي تشهده منطقة الساحل والصحراء، وتزايد حدة الصراع المسلح في ليبيا. غير أن خطر الهجرة غير النظامية على أمن الدول المغربية لا يتمثل في العبور السري للمهاجرين، بل في تسلل العديد من المتطرفين ومختلف الفصائل الإرهابية مستغلة في ذلك واقع الحدود غير الخاضعة للمراقبة، وجعلها ممرات عبور لمختلف الأسلحة التي يتم توظيفها في العمليات المسلحة بالفضاء المغربي أو بدول الجوار.

المطلب الثاني: تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب بالفضاء المغربي

يبدو أن التحالفات وأعمال التعاون والتنسيق لم تعد تقتصر على الدول والمنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، بل حتى التنظيمات الإرهابية والإجرامية المنضوية تحت لواء الجريمة المنظمة أصبحت تتحالف مع بعضها البعض لتطوير أعمالها وتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها. وعلى الرغم من الاختلاف من حيث البنية والأفكار والأهداف بين شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المتطرفة، فإن مصالحهما تتقاطع معا، مما فرض نوع من التعاون والتنسيق المتبادل.

وعليه، تعد المنطقة المغربية مثالا لتحالف شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات الإرهابية، وذلك راجع لتنامي النشاط الإجرامي المنظم (أولا)، والذي أضحت صورته تتطابق مع مصالح الجماعات الإرهابية (ثانيا).

أولا: تنامي النشاط الإجرامي المنظم

تعد الجريمة المنظمة إحدى أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة، وقد حصل إجماع دولي على خطورتها بوصفها عملا من أعمال العنف المتسم بالوحشية المفرطة، وهي موضوع اهتمام دولي كبير لكونها اتخذت أسلوبا منظما وعابرا للأوطان، بل عمت جميع أنحاء المعمورة ومن بينها المنطقة المغربية، وهو ما جعل منها ظاهرة شديدة الخطر تهدد الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي للدول⁽¹⁾.

وبفعل الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغربية، أصبحت معظم دولها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة (تبييض الأموال، تهريب الأسلحة، الاتجار في المخدرات، الاتجار بالبشر، الجريمة الإلكترونية، وغيرها من الجرائم)، والتي تتخذ أبعادا عدة وتأثيرات مختلفة على

¹ - نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية، شوهدي في: 2022/11/13، في: <https://www.qiraatafrican.com>

مجالات كثيرة بالنظر لتنامي مظاهر العنف وانحياز قيم المجتمع وتفشي الآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى انعكاساتها على الجانب السياسي⁽¹⁾.

وتعتبر الجريمة المنظمة تهديداً آخرًا عابراً للحدود امتدت شبكاته إلى المنطقة المغاربية لتمثل مشكلاً حقيقياً لدول المنطقة، حيث أصبحت كل المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطة الدولة، وأضحت بذلك تشكل خطراً إضافياً على أمن الدول المغاربية. ويمكن إبراز بعض صور الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية فيما يلي:

الاتجار في المخدرات: تعتبر ظاهرة الاتجار في المخدرات أبرز أشكال الجريمة المنظمة بالدول المغاربية، والتي ترتبط بشكل وثيق بجماعات الجريمة المتخصصة في غسيل الأموال.

الاتجار بالأسلحة الخفيفة: يعتبر الوضع غير المستقر في ليبيا، والنزاع المسلح حول السلطة وضعا مشجعاً لاستفحال ظاهرة الاتجار بالأسلحة الخفيفة، والتي وصفها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan بأنها "نظراً للمذبحة التي تسببها، يمكن أن تكون الأسلحة الخفيفة مساوية لأسلحة الدمار الشامل"⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، تواجه الحدود البرية بين الجزائر وليبيا وتونس تهديدات أمنية خطيرة نتيجة تدفق الأسلحة من ليبيا وانتشار تجارتها على الحدود بين تونس والجزائر. وبذلك تحتل عمليات الاتجار بالأسلحة أهمية قصوى بين النشاطات الإجرامية بالنسبة للجماعات الإجرامية المنظمة بالمنطقة المغاربية، حيث تجني من ورائها أموالاً ضخمة، نظراً للحظر المفروض على الأسلحة في أغلب دول العالم. كما شهدت دول المنطقة المغاربية تطوراً ملحوظاً في عمليات تهريب السلاح وبيعها، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الرقابة من جانب دول المنطقة، وعدم مراعاة قواعد السلوك المقررة دولياً في مجال بيع الأسلحة⁽³⁾.

ولعل خطورة الاتجار غير المشروع في الأسلحة تظهر على الدول والأشخاص، ذلك أن الانتشار الهائل لهذه الظاهرة يؤدي إلى تأجيج العنف وانتشار مظاهر اللأمن بالفضاء المغاربي، وهو ما من شأنه في كثير من الحالات أن يدفع الدول إلى شراء الأسلحة للدفاع عن نفسها من أي خطر أو أي تهديد.

من جانب آخر، تزايدت عمليات الاختطاف للحصول على الفدية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشبكات الاتجار بالبشر وبالتنظيمات الإرهابية، حيث تركز عمليات الاختطاف على

¹ - بخوش، ص 210.

² - Kofi Annan, *We the Peoples: The role of the United Nations in the 21st Century*, (New York: UN Department of Public Information, 2002), P 52.

³ - بخوش، ص 217.

الرعايا الأجانب لغايات سياسية وأخرى مالية بالنسبة لمواطني الدول المعروفة باستعدادها للتفاوض على دفع الفدية⁽¹⁾.

وبالتالي، تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود واحدة من أخطر الظواهر الإجرامية الحديثة، والتي تشكل تحديا بارزا لدول المنطقة المغاربية والمجتمع الدولي ككل، وذلك بفعل ما تنطوي عليه من تهديد صارخ للأمن والاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي، وبالنظر إلى خصوصية هذه الجريمة وتميزها عن باقي النظم الإجرامية الأخرى، خاصة من حيث إمكانية تدويل الأنشطة الإجرامية المرتكبة في سياقها عبر الدول والقارات⁽²⁾.

وعليه، أصبحت الجريمة المنظمة تمثل أحد التهديدات الأمنية التي تواجه دول وشعوب المنطقة المغاربية، لما تنطوي عليه من آثار اجتماعية من خلال إشاعة الخوف والرعب في نفوس الناس بسبب لجوء عصابات الإجرام المنظم إلى وسائل التهديد والعنف، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية وما يربط بها من تفشي للأعمال غير المشروعة. كما تساهم في زعزعة الاستقرار السياسي للدول نتيجة فقدان الشعوب الثقة في الحكومات والأنظمة غير القادرة على مواجهة الجريمة المنظمة والسيطرة عليها، فضلا عن تعرض سيادة الدول للخطر نتيجة الفشل في مراقبة حدودها ومنع انتقال الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى التراب الوطني، وفي هذا تحدي لسلطة الدولة وسيادتها.

ثانيا: الانعكاسات الأمنية لتحالف الإرهاب والجريمة المنظمة

يتركز الاهتمام بشأن المنطقة المغاربية في الوقت الراهن على التهديد الأمني الذي تشكله التنظيمات الإرهابية، غير أن ثمة تهديد خطير آخر على الأمن القومي والإقليمي يتمثل في نمو شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة.

لقد أدت الاضطرابات السياسية الراهنة في المنطقة الناجمة عن النزاع المسلح في ليبيا ومالي إلى تدهور قدرة العديد من الدول على فرض مراقبة فعالة على حدودها، حيث توفر هذه الظروف مقرونة بالاقتصاديات الضعيفة إلى جانب الموقع الجغرافي القريب من الأسواق السوداء الأوروبية المربحة أرضا خصبة للتنظيمات والشبكات الإجرامية. لكن ما يثير القلق البالغ في المنطقة هو أن بعض التنظيمات الإجرامية المنظمة قد غيرت طريقة عملها إزاء التنظيمات المتطرفة المقاتلة، فأضحى التعاون فيما بينها إما تعاونا ديناميكيا تاما أو تكافليا واضحا، الأمر الذي نجم عنه حصول التنظيمات الإرهابية على مبالغ تمويلية مستفيدة من الاتجار غير المشروع⁽³⁾.

¹ - بومليك.

² - بخوش، ص 218.

³ - البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (2016-2021)، (القاهرة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 9 ماي 2016)، ص 11.

في هذا السياق، أصبح اسم القاعدة في المغرب الإسلامي لا يذكر إلا وهو مرتبط بعملية اختطاف الرهائن أو تهريب المخدرات أو تجارة الأسلحة، وأضحى التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب قويا لدرجة تحولت معه التنظيمات الإرهابية بالمنطقة من ممارسة الإجرام بهدف تمويل الإرهاب إلى اتخاذ الإرهاب كغطاء لممارسة الجريمة من أجل جني المال.

وهذا ما أكد عليه القاضي الفرنسي المكلف بقضايا الإرهاب "جان لويس بروكيير"، حيث اعتبر أن "هناك شبكات مالية دولية موجهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهربة وتجارة البشر دون تمييز، وهذه الشبكات المرتبطة بشكل وثيق بالقاعدة في المغرب الإسلامي من جهة، وبكارتيلات المخدرات في أمريكا الجنوبية من جهة ثانية، تمثل خطرا كبيرا على استقرار المنطقة"⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، تجد التنظيمات الإرهابية بالمنطقة المغاربية في شبكات المخدرات، حليفا مهما لتوفير التمويل اللازم في ظل تشديد الخناق على مصادر التمويل التقليدية، وذلك في إطار سياسة تجفيف منابع تمويل الإرهاب؛ إذ أصبح الاتجار بالمخدرات يمثل عصب الحياة بالنسبة للجماعات المسلحة النشطة في الجزائر وليبيا ومنطقة الساحل والصحراء.

وقد دفع بروز مشكلة تمويل الإرهاب عن طريق عائدات تهريب المخدرات بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات "أنطونيو ماريا كوستا" للقول بأن: "الأدلة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإجرامية بما في ذلك الإرهابية منها، فمحاربة تهريب المخدرات معناها محاربة الإرهاب"⁽²⁾.

ونظرا لقصور أنظمة الأمن وسهولة اختراق الحدود وتزايد الطلب على السلاح من قبل أفراد الجماعات المسلحة، فإن العصابات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة صممت أساليب جديدة لإخفاء الأسلحة وتهريبها عبر الحدود. وزادت جراءة الجماعات الإرهابية وحليفاتها الإجرامية مع انتشار الأسلحة في منطقة الساحل والصحراء في أعقاب التدخل الدولي في ليبيا، بحيث جرى نقل الأسلحة الليبية التي حصل عليها في البداية تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى جماعات أخرى، مثل "أنصار الدين" و"التوحيد والجهاد"؛ الأمر الذي زاد من جرأتها ومكنها من شن هجمات أكثر قوة وفتكا⁽³⁾.

¹ - عبد القادر نندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات، شمال أفريقيا نموذجا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد الثامن، (أبريل 2014)، ص 89.

² - المرجع نفسه، ص 87.

³ - المرجع نفسه، ص 91.



ورغم لجوء العديد من الدول المغربية إلى بناء سياجات على حدودها للحيلولة دون تسلل عناصر الجماعات المسلحة وأفراد الجريمة المنظمة ووقف الهجرة غير الشرعية، فإن أولويات أهداف الدول المغربية تختلف في ظل غياب آليات للتنسيق الأمني المشترك، والتي تجمعهم حدودا مشتركة؛ كما هو الحال بالنسبة للمغرب والجزائر لاختلاف وجهات النظر حول المسائل الأمنية بالمنطقة المغربية.

وأمام عجز الدول المغربية على مراقبة وبسط هيمنتها الأمنية والعسكرية على منطقة الساحل والصحراء، فقد اتخذت منها التنظيمات الإرهابية قاعدة خلفية لتنفيذ عملياتها ضد دول المنطقة. وما ساعدها على تحقيق أهدافها؛ هو حالة الفوضى والانفلات الأمني الذين نتجا عن تفكك السلطة المركزية في ليبيا، وبقاء مسافات شاسعة من الحدود مفتوحة في وجه الجريمة المنظمة، وذلك في ظل تنامي تجارة الأسلحة والتهريب والاتجار بالبشر.

وعليه، فإنه لا يمكن ربح حرب مكافحة الإرهاب بالبلدان المغربية من دون ربح معركة القضاء على تهريب المخدرات والاتجار بها، والقضاء على جميع أشكال الجريمة المنظمة بالمنطقة المغربية.

خاتمة:

إن طبيعة التهديد الأمني التي يواجهها الدول المغربية، والتعقيد والتشابك الذي أضحي يميز الانعكاسات الأمنية لبعض الأنماط الجديدة للتهديدات، بات يفرض على الدول المغربية العمل على تنويع الوسائل التي تستخدمها للمحافظة على كيانها ووحدتها.

وعليه، إذا كانت الخلفية التاريخية والجغرافية تلعب دورا مهما في تحديد سياسات الدول ومنها السياسات الأمنية كما عبر عن ذلك "نابليون بونابارت Napoléon Bonaparte"، فإن المجال الجغرافي يحدد طبيعة التهديدات الموجهة لأمن الدول، والتي غالبا ما توجه سياساتها نحو المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها أو القريبة منها. وبالتالي، تدفع التغيرات في طبيعة التهديدات الأمنية إلى ضرورة تبني صياغات أمنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الموضوعات والقضايا الجديدة المهددة لأمن المنطقة المغربية.



تدبير الهجرة والأمن انطلاقا من المقاربات الجديدة لحقوق الإنسان

Managing migration and security from new approaches to human rights

LAQBAQBI Abdelilah

Doctor of Public Law and Political Science

- Human Rights Specialty -

Faculty of Juridical, Economic and Social Sciences,

Mohammed I University Oujda.

E-mail : abdelilah.laqbaqbi@ump.ac.ma

القباقي عبد الإله

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

- تخصص حقوق الإنسان -

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،

جامعة محمد الأول بوجدة.

Abstract :

In recent years, migration has become one of the current issues of concern for officials of States and international organizations. conferences and meetings on their causes, dimensions and policies to reduce and mitigate their adverse effects, Having become known in today's most accurate and difficult phase throughout history national, regional and international security", today constitutes an unprecedented complex situation, transforming it from a normal natural phenomenon into one that threatens national, regional and international stability and security. as it has become a real challenge for transit and receiving States.

In this context, during recent history, the dynamics of migration have undergone qualitative changes. Migration has been closely linked to security, since migrants have become a real threat, particularly to the countries of the North and some countries of the South, including Morocco. Hence the voices calling for a purely security approach to migrant flows, while others called for a human rights approach as a legitimate right of movement in accordance with international instruments, and that migrants' conditions were stronger than remaining in their own countries.

Keywords: migration, security, human rights

ملخص:

أصبحت الهجرة خلال السنوات الأخيرة إحدى القضايا الراهنة التي تشغل تفكير المسؤولين لدى الدول والمنظمات الدولية، بحيث عقدت حولها العديد من المؤتمرات والملتقيات التي تناولت أسبابها وأبعادها والسياسات الخاصة بها للحد والتخفيف من الآثار السلبية المترتبة عنها، بعدما أصبحت تعرف في العصر الراهن أدق وأصعب مرحلة على مر التاريخ، لتشكل اليوم وضعا معقدا لم يسبق له مثيل، بحيث تحولت من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن الوطني والإقليمي والدولي، بعدما أضحت تشكل تحديا حقيقيا مطروحا أمام دول العبور ودول الاستقبال.

وفي هذا السياق عرفت ديناميات الهجرة خلال التاريخ الحديث تحولات نوعية، وقد ارتبطت الهجرة ارتباطا وثيقا بالأمن، لكون المهاجرين أصبحوا يشكلون تهديدا حقيقيا خصوصا لدول الشمال وبعض دول الجنوب ومنها المغرب. ومن هنا تعالت الأصوات التي تنادي باعتماد المقاربة الأمنية المحضة في التعامل مع تدفقات المهاجرين، في حين نادى أصوات أخرى بالتعامل بالمقاربة الحقوقية الإنسانية باعتبار التنقل حق مشروع وفق المواثيق الدولية، وأن الظروف التي يعيشها المهاجرين كانت أقوى من البقاء في بلدانهم.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الأمن، حقوق الإنسان

مقدمة:

على امتداد التاريخ البشري، ما فتئت الهجرة تشكل تعبيراً عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة قد توفر له الحق في العيش الكريم. إذ يلخص العالم الديموغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي"، إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".¹ فالحقيقة العلمية والواقع العملي يتفقان على أنه لا يخلوا أي مجتمع من فئة المهاجرين، تلك الفئة المعروفة منذ ظهور المجتمع الإنساني والتي اختارت الانتقال والإقامة في أقاليم أجنبية عنها، ونظراً للطابع الفطري لهذا السلوك اعتبره القانون الطبيعي حقاً من حقوق الإنسان وهو نفس الموقف الذي تبناه القانون الدولي المعاصر الذي اعترف بحرية الفرد في التنقل واختيار مكان إقامته.²

ومن هذا المنطلق ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد شاء"، كما يؤكد أنه: "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة لبلده الأصلي"³ وهذا تكريس للحق في التنقل كأحد حقوق الإنسان المكفولة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ولكن هذا طبعاً في إطار النصوص القانونية المنظمة لحركة الأشخاص عبر الحدود، إذ تعبر هذه الأخيرة عن سياسات وإستراتيجيات أمنية تنتهجها الدول لحماية أمنها وسيادتها ضد تهديدات الهجرة خصوصاً الهجرة السرية، فهذه الظاهرة هي عبارة عن أمواج بشرية عابرة للحدود الدولية، وبصفة غير شرعية فهي ذات صبغة عبر وطنية، بحيث ارتبطت بالعديد من الجرائم كتجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر البر والبحر،⁴ بالإضافة إلى الجرائم الإرهابية والتطرف التي أصبحت تهدد أمن الدولة وسلامة مواطنيها أكثر من أي وقت مضى.

هذا وقد ظهرت سياسات على المستويين الوطني والدولي لمواجهة ظاهرة الهجرة السرية، فهي نتيجة نظريات ومقاربات مختلفة تحاول البحث عن حلول لإدارتها وتسييرها، لكن أبرز المشاكل التي تواجه هذه السياسات هي صعوبة تبني مختلف النظريات والمقاربات في إطار عالمي فعال يراعي مختلف مصالح الدول المعنية بها.

¹ - نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية، عدد 183، يناير 2011، ص. 24.
² - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع، 1، Part 1، Vol. 1، A.94.XIV-المادة 13.
³ - المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 دجنبر 1948.
⁴ - منصور رزوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014، ص 1.

وبين الاندماج تارة والرفض تارة أخرى، وفي خضم تسارع ديناميات العولمة، التي تدفع باتجاه رفع القيود وفتح الحدود وتجاوز الحواجز والأسوار و السياجات والانفتاح على الآخر من جهة أولى، أو باتجاه إغلاق الحدود في وجه الهجرة من جهة أخرى تختلف سياسات الدول واستراتيجياتها بحسب مصالحها السياسية ورؤاها للمخاوف الناجمة عن الهجرة. كما أن تكلفة تدبير الهجرة في إطار ملفات حقوق الإنسان وسياقاتها الاجتماعية والظروف المحيطة بها تستلزم بلورة مبادرات تستوعب التنوع والاختلاف بين الثقافات، علاوة على توفير ميزانيات ضخمة للتصدي لآثار الهجرة وأبعادها.

ومن هنا نجد أن مفهوم الأمن الإنساني يمتاز بأنه يجمع بين مختلف أبعاد الأمن ومستوياته، بالإضافة إلى اهتمامه بمفاهيم أخرى كالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وتركيزه على الفرد كوحدة للحماية، فهذا يمكن أن يشكل الأمن الإنساني منظور شامل للتعامل مع ظاهرة الهجرة العابرة للحدود، نظرا لاهتمامه بالفرد الذي يعد أيضا من مواضيع الهجرة في كل مراحلها سواء في دول المنشأ أو دول العبور أو دول المقصد، لأن منظور الأمن الإنساني يتميز بالشمولية وخصوصية النسق والنظرة العبر تخصصية والوقائية في التعامل مع مثل هكذا قضايا، مثل قضايا الهجرة، الأمن، وحقوق الإنسان. ويعني الأمن الإنساني "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حقوق وحرية الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته" فالحركات المنتجة والجاذبة لأسباب وعوامل الهجرة هي على شكل تهديدات مزمنة واختلالات مفاجئة لأنماط الحياة، فتهدد أمن الأفراد وأمن الدول وسيادتها.¹

وعلاوة على ذلك، فقد أضى المغرب، الذي كان يعد سابقا من الدول الطاردة للهجرة غير الشرعية وبلد العبور، بلد استقبال وأرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين النظاميين أو غير النظاميين على غرار دول أخرى. وقد استقطبت هذه القضية بتطوراتها المتسارعة وأسبابها المتشابكة مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بعد أن تحولت إلى ظاهرة معقدة تضغط بقوة على الإمكانيات الحقيقية لدول المصدر والعبور والإقامة وتتطلب حولا عاجلة وتعاوناً دولياً وإقليمياً ووطنياً لتقديم مساعدة وحماية فردية من نوع خاص لحقوق المهاجر الإنسانية تتماشى والمبادئ والمقاربات الجديدة لحقوق الإنسان، مقابل البحث عن طرق وآليات جديدة لمعالجة تدفقات الهجرة وتأثيراتها على تلك الدول من خلال المشاكل الأمنية التي أصبحت تسببها الهجرة للدول المستقبلة وللدول العبور.²

¹ - المرجع السابق أعلاه، ص 1.

² - راجع رشيد المرزكيوي، المهاجرون الأفارقة بالمغرب و إشكالية الاندماج، مجلة الخزامى للدراسات القانونية والاجتماعية، عدد خاص حول الهجرة واللجوء، يناير 2020، ص 14-7.

ومن هذا المنطلق ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول طرح الإشكالية التالية التي سنجيب عنها في عرض هذا الموضوع:

إلى أي حد يعتبر الأمن الإنساني منظور شامل في التعامل مع الهجرة في بعدها الحقوقي والإنساني، وفي بناء إستراتيجيات للتعامل معها، بما يتماشى مع الأبعاد الجديدة لحقوق الإنسان عامة وحقوق المهاجرين خاصة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنحاول الوقوف على هذا الموضوع من خلال التطرق للمحاور التالية:

- عوامل الهجرة من منظور الأمن الإنساني وأمنيتها،
- الهجرة والأمن الإنساني من منطلق حقوق الإنسان،
- سياسة المغرب في مجال الهجرة بين المقاربات الأمنية ومقاربات حقوق الإنسان.

المحور الأول : عوامل الهجرة من منظور الأمن الإنساني وأمنيتها.

أولا : الهجرة وعواملها من منظور الأمن الإنساني

إن تطبيق منظور الأمن الإنساني من أجل تقييم أوجه انعدام الأمن الإنساني تقييما شاملا وملانما لكل سياق، يساعد على تركيز الاهتمام على التهديدات القائمة والناشئة لأمن ورفاه الأفراد والمجتمعات، فهناك علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة والأمن الإنساني، تتجلى في كل مراحلها من دول المنشأ والعبور إلى دول المقصد، كما في نتائجها وأثارها.

فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب الأمن الإنساني هي حوافز تدفع الناس إلى مغادرة أوطانهم سعيا وراء فرصة عمل ودخل مادي أفضل، وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسا حول البطالة، قلة فرص العمل، الفقر، كما تشمل هذه العوامل انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي، وعند عدم البدء بتنفيذ هذا القرار في واقع الممارسة، أي كيفية الوصول إلى البلد المقصود والحصول على العمل هناك، فإن الأمن الإنساني كذلك يتعرض للخطر في أغلب الأحيان.¹

ومن العوامل المفسرة للهجرة من منظور الأمن الإنساني نجد : اللاأمن الاقتصادي واللاأمن الغذائي كسبب للهجرة الغير النظامية، والذي يقصد به غياب أو تدهور مستويات الأمن الاقتصادي، الذي يدفع الناس للهجرة والانتقال لمكان آخر كإستراتيجية للبقاء على قيد

¹ - منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014، ص 80-81.

الحياة،¹ كما نجد ثم اللاأمن الصحي واللاأمن البيئي، اللاأمن الشخصي، اللاأمن المجتمعي، واللاأمن السياسي.

وفي المقابل هناك مجموعة من الأسباب أو العوامل الجاذبة للهجرة من منظور الأمن الإنساني تتمثل في الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي و البيئي، ثم الأمن الشخصي، وأيضا المجتمعي الذي يقصد من منظور الأمن الإنساني شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له²، ثم الأمن السياسي، وفيما يتعلق بالأمن السياسي في مفهوم الأمن الإنساني تثار المسألة الخاصة باحترام حقوق الإنسان الأساسية³، ففي الدول التي يقصدها المهاجرين غير الشرعيين تكفل وتحترم وتحمي حقوق الإنسان الأساسية، وهذا ما يجذبهم نحوها آملين في تسوية وضعيتهم غير القانونية والتمتع بتلك الحقوق فيها، بحيث أن تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين حفاظا على التمتع بحقوقهم الإنسانية وكرامتهم- تشكل عاملا جاذبا للهجرة غير الشرعية.⁴

ثانيا : أمنة الهجرة غير الشرعية

يعد مفهوم الأمانة من المفاهيم التي ظهرت لأول مرة في مدرسة كونهاجن، وهو يعني تحول أي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد لوجودهم ويتقبلها الجمهور، فنقطة البداية في مفهوم الأمانة هي نظرية الفعل الخطابي⁵، فالجوهر الأساسي لنظرية الأمانة هو اعتبارها الأمن فعلا خطابيا، فبمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك⁶. هذا وقد عرفت منطقة البحر الأبيض المتوسط لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة للاستقرار أو اللاأمن وظهور العديد من التحديات الأمنية المختلفة كالتسلح، والتلوث البيئي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، التطرف...، هذا بصفة عامة. لكن ما يميز بيئة

¹ - Noha Mokhtar Fahmy Abdel Gawad Ashary, « Lack of Human Security: A Cause Of Irregular Migration, The Case of Egypt », THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO, DECEMBER/2008, P. 41

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 31.

³ - المرجع السابق أعلاه، ص 34.

⁴ - Sarah Toucas, Push and Pull Factor Towards and Against a Common European Migration Policy: France, Britain, and Their Approach to Irregular Migration, IFRI, 2008, P.18 -19 (en linge) sur <http://www.ifri.org/downloads/cadbury1.pdf> consulte le: 16/05/2022.

⁵ - مرسي مشري، "أمانة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات"، مجلة سياسات عربية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 15، يوليو 2015، ص 63.

⁶ - سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2018، ص 115.

منطقة البحر الأبيض المتوسط مشكلة الهجرة غير الشرعية وهو تحدي أساسي بالنسبة لبلدان المنطقة، بحيث يتخذ اليوم طابع البحث عن الجذور في أنحاء المنطقة وخارجها، بما يتواءم معه من تفجر لظاهرة انبعاث الهويات الجزئية. ومن هذا المنطلق عملت دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط و لاسيما الدول الأوروبية أممنة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تشكل تهديد للأمن المجتمعي لدول الضفتين، وهذا ما جعل أممنة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتبنى في سياسات الاتحاد الأوروبي.¹

ومن هنا أكد الاتحاد الأوروبي بأن المهاجرون غير الشرعيين يشكلون تهديدا للهوية الوطنية الأوروبية، تبعا لتحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ظاهرة اقتصادية إلى مسألة أمنية عبر خطاب اجتماعي وسياسي، وفي هذا الإطار يعتبر "بيغو" أن مقولة "الهجرة مشكلة كبرى لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة، بل قوة صيغت مضمون الكلام إلى تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، وإلى تحولها بفضل قوة المفردات إلى مسألة أمن بحد ذاته.²

ومن هذا المنطلق أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية أمنية ذات أولوية كبيرة بالنسبة للحكومات دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط في ظل تزايد تدفق أعداد المهاجرين، الذين أصبحت تنظر إليهم على أنهم يمثلون تهديد سافر للأمن المجتمعي للضفتين مها و ليس فقط لأوروبا عبر استخدام خطاب عدائي يربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة المنظمة بكل أنواعها وتجارة المخدرات والتهديدات الإرهابية، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى تعزيز جهودها الهادفة إلى أممنة الظاهرة من خطر المساس بالانسجام الاجتماعي الأوروبي، وتآكل الهوية الوطنية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

كما تحولت الهجرة أيضا إلى تحدي يهدد الأمن الوظيفي لدول الاستقبال ولدول العبور الذي أصبحت فيما بعد بلد استقرار كما هو الشأن هنا بالنسبة للمغرب، كل هذه المخاوف جعلت الهجرة على رأس جدول أعمال العديد من حكومات دول الضفتين الذين يسعون إلى ضبط النظام العام والأمن الداخلي، كما تم تبني مثل هذه المخاوف وتعزيزها من قبل وسائل الإعلام مما يدخل الحكومات في صلب القضية ويجعلها مضطرة للرد.³

¹ - راجع بهذا الشأن - فاطمة حموت، أممنة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية: المفهوم والنظرية وقضية الراهن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية - العدد 22 : مارس 2019، مركز جيل البحث العلمي، ص 16. - توفيق بوسقي، أممنة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي، منشورات المعهد المصري للدراسات، نونبر، 2021، <https://2u.pw/lgrfq>

² -عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مطبوعات المكتبة العصرية، 2005، ص 31.

³ -Alessandra buonfino, securitising migration, open democracy, 12 february, 2004, at :

https://www.opendemocracy.net/en/article_1734jsp/

ويزداد هنا قلق دول الضفة الشمالية أكثر فأكثر خاصة أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من المسلمين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول وجود مد إسلامي بأوروبا، وإمكانية تأثير هذه الأقلية داخل المجتمعات الأوروبية المسيحية، مما يساهم هذا الوضع في تغذية الخوف من انتشار الإسلام أو ما يعرف بظاهرة "الإسلاموفوبيا"، وبالتالي يؤدي هذا إلى تعميق الفجوة بين المهاجر وشعوب الاستقبال، الأمر الذي قد ينتج عنه تورط هؤلاء المهاجرين في المشاكل المذكورة سابقا كتعبير عن رفض التهميش والإقصاء الذي يتعرض له أثناء تواجده في دول الاستقبال.¹

وبالإضافة إلى هذا يقدم الخطاب الأوروبي مسألة الهجرة غير الشرعية في سياسته العامة قاصدا به الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء، حيث يعتبر "كريستوفر كالدويل" في كتابه "قضايا الهجرة والإسلام" أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الهجرة بشكل عام ومع الإسلام بشكل خاص تكمن في قلقها من أن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي وانخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي مما ينعكس ذلك على مطالبهم وسلوكهم الانتخابي والتخوف من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت إلى الأبد.²

المحور الثاني: الهجرة والأمن الإنساني من منطلق حقوق الإنسان

تعد الهجرة نتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤثر على مستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما أنها نتيجة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان³ في دول المنشأ لظاهرة الهجرة غير النظامية، والتي تعاني من مستويات متدنية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستويات الديمقراطية، وهذا ما يعود سلبا على حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها، بحيث يزيد من عدد المرشحين للهجرة السرية والغير النظامية نتيجة للضغوط الشديدة على شروط الحياة الكريمة والأمن في هذه البلدان التي تعتبر بلدان منشأ الهجرة غير الشرعية، فهنا يعد تدهور أو انعدام مستويات التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان متغير مهم منتج للهجرة السرية الباحثة على إشباع أكبر للحاجات الأساسية للمهاجرين ولمزيد من الحقوق والحريات وأيضا للأمن الإنساني الذي يكاد يغيب في دول منشأ الهجرة نتيجة ونشاط الجماعات المسلحة والمتطرفة والانقلابات العسكرية، وضعف الأنظمة

¹ - بن عربية رياض، أمانة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختلفة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، الجزائر، مخبر السيادة والعملة، المجلد 2، العدد 2، يونيو 2016، ص 169.

² - كارن أبو الخير، ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 172، أكتوبر 2010، ص 89-90.

³ Africa , Aquilina Mawadza , The Nexus Between Migration and Human Security ,Zimbabwean Migration in South- Institute for Security Studies , May 2008 , P. 1.

السياسية الحاكمة، ولأنه من بين دوافع الهجرة السرية الفقر الحاد في الحاجات الفيزيولوجية التي تضمن بقاءه في دول المنشأ مثل الحاجة للغذاء وللشرب بسبب المجاعات والحروب وتقلص فرص الحياة الأدمية لهذا الفرد، فيبدأ بالتركيز على إشباعها دون المبالاة بالمخاطر المرافقة لها والتي تحدد حاجات السلامة والأمن، بحيث على الرغم من الآثار الجانبية للخوف التي ترافق عملية البحث عن الأمن، إلا أن هناك أمل قوي بتحقيق الأمن الدائم والاستقرار وهذا هو الشعور وراء سلوك الهجرة السرية التي يغامر فيها الأفراد في البحار والصحاري وذلك من أجل تأمين فرض العيش والحياة الكريمة وتحقيق آمال المستقبل.¹

وهنا يمكن القول أنه عندما يتحد الأفراد أو المجموعات قرارات الهجرة الغير النظامية هنا تواجههم إشكالية احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، عندما يكونون ضحايا للسياسات المتشددة للدول والتي تدعي احترام حقوق الإنسان والتي يعبرونها أو يقصدونها، والتي تشكل تهديدا مباشرا لحقوق الإنسان للمهاجرين بصفة عامة والمهاجرين السريين بصفة خاصة، بحيث يتعرضون لمختلف أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة و الحاطة بالكرامة بالإنسانية في مراكز الاحتجاز ويعانون من كراهية الأجانب والتمييز العنصري، وأيضا من الآثار الجانبية لتجريم الهجرة غير الشرعية على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها.²

ومن هذا المنطلق تكفل العديد من الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حماية حقوق وحريات المهاجرين السريين، إذ هناك العديد من النصوص الدولية التي تمنح وتحمي هذه الفئة الهشة، فتعترف لها بمجموعة من الحقوق منها ما يتعلق بالسلامة البدنية والعقلية مثل الحق في الحياة، للحق في عدم التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، والحق في عدم الاستبعاد أو القسر أو العمل الجبري، وهناك أيضا من النصوص ما يضمن لهم الحق في الرعاية الصحية، وكذلك منها ما يعلق بالمستوى المعيشي اللائق والكافي، بحيث تتناول الحق في السكن اللائق والحق في الحياة الأسرية والحق في الحد الأدنى من المعيشة الكافية، كما نجد أيضا منها ما يتعلق بشروط العمل العادية مثل الحق في شروط العمل العادية والحق في الانضمام إلى النقابات والجمعيات، والحق في الضمان الاجتماعي، واتفاقيات أخرى تتعلق بالتعليم مثل حق الطفل في الاسم والهوية والحق في التعليم، وأخرى متعلقة بالمساواة أمام القانون مثل الحق في عدم اعتقاله تعسفيا، وحقوقه أثناء احتجازه واعتقاله، والحق في المساواة مع المواطنين أمام المحاكم والحق في المحاكمة العادلة

¹ - عامر مصباح، الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل، منشور في: مجلة الفكر و المجتمع فصلية محكمة، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، - العدد 3، يناير 2010، ص 62-63.

² - منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص 181.

أيضاً، ومن الاتفاقيات أيضاً ما يحضر الطرد الجماعي. ولهذا تدعوا المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان على جميع الأشخاص دون تمييز بما في ذلك المهاجرين الغير النظاميين، وبغض النظر عن وضعهم القانوني.¹

هذا وقد أشار مجلس حقوق الإنسان في قرار له حول "حقوق الإنسان للمهاجرين" إلى "ضرورة احترام الالتزام الذي يقع على عاتق الدول بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، بما يتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة التي هي طرف فيها.² وهذا ما يستنتج منه مسؤولية دول الاستقرار أو المقصد ودول العبور التي أصبحت دول استقرار بسبب تشديد الأمن على الحدود عن اتخاذ التدابير اللازمة لحظر الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين غير الشرعيين، بحيث لها سلطة واسعة فيما يخص تحديد شروط قبول المهاجرين، وشروط منح الإقامة للأجانب، وكذا إبعاد غير المواطنين، وبالإضافة إلى هذا لها السلطة السيادية في اتخاذ تدابير تحمي أمنها الوطني وأمن حدودها، غير أنه يجب أن تمارس هذه السلطة المتعلقة بالقبول والإبعاد باحترام كامل لحقوق الإنسان و للحريات الأساسية لغير المواطنين عند سن القوانين وتنفيذها³، في كل من دول المنشأ والعبور والمقصد، وذلك نظراً لما يتعرض له المهاجرون غير الشرعيين من انتهاكات جسيمة لحقوقهم والمتصلة بالاعتراض والإنقاذ في البحر، الاحتجاز، الإبعاد التهريب والاتجار بالبشر كنتيجة حتمية للسياسات الأمنية المنتهجة ضد الهجرة غير الشرعية والمفتقدة لمقاربة حقوق الإنسان⁴ والمعتمدة على مقاربة أمنية شديدة.

إذن فالعلاقة بين الهجرة الغير الشرعية، وحقوق الإنسان من علاقة سببية تبدأ من الدول المنشأ، عندما تكون فيها مستويات التمكين والانتفاء من حقوق الإنسان المدنية والسياسية وأيضاً الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لمجموعة كبيرة من العوامل والأسباب التي تضعف على شروط الحياة الكريمة والأمنة، فتنج أعداد كبيرة من المرشحين للهجرة غير

¹ - Pia Oberoi , Empowering Migrants: Human Security, Human Rights and Policy ,In, Alice Edwards and Carla Ferstman , (eds), Human Security and Non-Citizens , : Law , Policy and International Affairs, First Published , UK , Cambridge University Press., P.P 258-259.

² - قرار مجلس حقوق الإنسان حول "حقوق الإنسان للمهاجرين" في الدورة 20، تحت رقم: A/HRC/RES/203 ، صادر في 16 يوليوز 2016، ص 2.

³ - تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في الدورة 7، تحت رقم: A/HRC/7/12، الصادر في 05 فبراير 2008، ص 5.

⁴ - Ryszard Cholewinski « European Union Policy On Irregular Migration: Human Rights Lost ? » , In , Barbara Bogusz - Perspectives , (eds), and others , (eds), Irregular Migration and Human Rights: Theatrical, European and International Martinus Nijhoff Publishers , Leiden Boston , 2004, P. 182.

الشرعية من أجل البحث على شروط البقاء على قيد الحياة، بحيث يواجه هذه الأفواج البشرية السياسات الأمنية التي تنتهجها دول العبور والمقصد من أجل حماية أمنها الوطني وحدودها. وتتميز هذه السياسات الأمنية التي تنتهجها دول العبور والمقصد بالطابع الأمني في تنفيذها، مما ينتج عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للمهاجرين غير الشرعيين بسبب عدم احترام الدول لحقوق الإنسان الأساسية والحريات لغير المواطنين والمكفولة بموجب مجموعة كبيرة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي، فالدول مسؤولة رغم حقها السيادي في حماية حدودها وتنظيم سياستها المتصلة بالهجرة بأن تضمن احترام حقوق الإنسان للمهاجرين عند سن هذه القوانين وتنفيذها.

والدولة أيضا مسؤولة بغض النظر عن الوضع القانوني للمهاجر عن الالتزام باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وعن معاملة جميع المهاجرين معاملة تحفظ لهم كرامتهم، وهذا ما أكدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 15 حول وضع الأجانب بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في الإشارة للمادة الثانية منه "فالدولة مسؤولة وفي الحقيقة، ملزمة باحترام وحماية حقوق الإنسان الجميع الذين يعيشون في إقليمها، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، بغض النظر عن طريقة الدخول، أو المركز ذي الصلة بالهجرة".¹

ولهذا يجب استعمال مقارنة حقوق الإنسان في وضع السياسات المتعاملة مع الهجرة الغير النظامية وذلك بالتركيز على مجالات عدم التمكين وعدم استبعاد المهاجرين من السياسات الإنمائية الوطنية لدول العبور أو دول المقصد، وذلك من أجل الوصول إلى المهاجرين السريين وحماية حقوقهم بموجب الآليات الدولية والإقليمية والوطنية وتحديد مسؤولية أصحاب الواجبات وأصحاب الحقوق. فمقاربة حقوق الإنسان تركز كثيرا على التمكين وخاصة المشاركة الحقيقية في التخطيط وصنع القرار والوصول إلى المعلومات التي تدعم مفهوم التمكين، فهؤلاء المهاجرين وفي مجتمعاتهم يكونون مشاركين وبفعالية في وضع السياسات المتعلقة بالهجرة وفي كل مراحلها إلى غاية رصد تنفيذها²، لأن فكرة الأمن الإنساني تتلاءم بشكل جيد مع التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وبحيث أن احترام حقوق الإنسان يمثل لب وجوهر حماية الأمن الإنساني، كما أن حقوق الإنسان والأمن الإنساني يعزز كل منهما الآخر، فالأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها كحقوق الإنسان للمهاجرين، وهذه الأخيرة تساعد على الإجابة على السؤال التالي : لماذا ينبغي تعزيز أمن الإنسان؟ ففكرة الواجبات والالتزامات تكتمل

¹ - تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين في الدورة 7، تحت رقم: A/HRC/7/12، و الصادر في 27 فبراير 2008، ص 6-5.

² Ferstman - Pia Oberoi , Empowering Migrants: Human Security, Human Rights and Policy ,In, Alice Edwards and Carla (eds), Human Security and Non-Citizens ,Op.Cit., P.P 264-265.

بالاعتراف بأهمية أمن الإنسان أخلاقيا وسياسيا، ولتحقيق الأمن الإنساني يجب توفير الحماية للمهاجرين وتمكينهم¹ من المشاركة في الحياة اليومية سواء في بلد العبور أو المقصد.

المحور الثالث: سياسة المغرب في مجال الهجرة بين المقاربات الأمنية ومقاربات حقوق الإنسان.

أولا: دواعي صدور القانون 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة

المغربية وبالهجرة غير المشروعة

في إطار تنامي المخاطر الخارجية والداخلية والاضطرابات الاجتماعية أصبحت تتخذ قضية الهجرة بالمغرب أبعادا جديدة لم تعد مقتصرة على الدائرة الإقليمية ودول الجوار، بل أصبحت تتجاوزها إلى أوروبا والعالم، وذلك عن طريق التسلل عبر الحدود والذي يعد إحدى المعضلات الأمنية التي تثير مخاوف المغرب الذي كان قبل سنوات بلد عبور واليوم أصبح بلد استقرار بسبب أمنته الحدود وتشديدها من طرفه و من طرف دول الضفة الشمالية أيضا.

وأضحى ملف الهجرة الذي اعتبر بأنه يشكل أو يحمل تهديدا حقيقيا للأمن المجتمعي داخل المغرب، انطلاقا من تداعياته المطروحة على الساحة كالإرهاب والتطرف من خلال تسلل إرهابيين مع المهاجرين واللاجئين الفارين من النزاعات المسلحة، والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وبالتالي لا تقتضي التعامل مع الملف استحضار البعد الأمني فقط بل لابد أيضا من تحصين الهوية المغربية المتعددة الروافد عبر تقييد وضبط انتشار المهاجرين داخل المغرب ومراقبة سلوكياتهم نظرا لتهديدها الهوية الحضارية وإحداث تغيير في التكوين الإثني وإثارة فجوة ثقافية واجتماعية داخل المجتمع المغربي.

هذا وقد ظلت إشكالية الهجرة بالمغرب إشكالا عالقًا بالنسبة لمختلف الحكومات المتعاقبة على تدبير السياسات العمومية بالمغرب، فما بين غض الطرف حينًا والصرامة الأمنية حينًا آخر، يظل المهاجرون خصوصا المنحدرين من جنوب الصحراء رقم صعبا في المعادلة المغربية لعقود، مع اعتماد المقاربة الأمنية لضبط الحدود ومراقبتها.

فالمقاربة الأمنية تظل مقاربة وقائية وتجذب مبرراتها في كون العديد من المهاجرين غير الشرعيين يمارسون أنشطة محظورة يعاقب عليها القانون كالسرقة، النصب، ترويج المخدرات، تزوير العملات، التسول، الدعارة، وهذا البعد الأمني وفق منطق الحسابات السياسية يعتبر أحد أوجه تدبير الهجرة بالمغرب في تغييب تام للمهاجس الحقوقي والاجتماعي.

¹ - تقرير لجنة الأمن الإنساني، بعنوان "أمن الإنسان الآن : حماية الناس و تمكينهم"، لجنة الأمن الإنساني، نيويورك، 2003، ص 10

ولهذا فقد أصبحت الهجرة اليوم تتخذ أبعاداً أخرى يتداخل فيها الاقتصادي بالسياسي والاجتماعي والأمني... الأمر الذي تطلب وجود إجراءات قانونية تواكب هذا التطور. وعلى صعيد التشريعات المقارنة فقد عملت دول حوض البحر الأبيض المتوسط وخصوصاً بلجيكا وفرنسا وإسبانيا إلى جانب المغرب على وضع تشريعات حديثة تهدف في جوهرها إلى التعامل مع مسألة الهجرة غير المشروعة بنوع من الصرامة والحزم، لهذا تم إصدار قانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة¹، والذي هدف إلى توحيد النصوص التشريعية وتحيينها مع المستجدات الطارئة في هذا الميدان، ثم ملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة، دون أن ننسى هاجس الوفاء بالالتزامات تجاه الشركاء الأساسيين للمغرب.²

ومن خلال قراءة لقانون رقم 02-03 المتعلق بالهجرة غير المشروعة، نلاحظ أن البعد الأمني يتجلى في هذا القانون من خلال أن المشرع المغربي قد اعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة يعاقب عليها القانون، وقد أحاط هذه الجريمة بمجموعة من العقوبات الزجرية في حالة ضبط مرتكبها.

ولقد خص القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة لعقوبة الهجرة غير المشروعة باباً مستقلاً تحت عنوان أحكام زجرية تتعلق بالهجرة غير المشروعة، وذلك لما تكتسبه هذه الأخيرة من خطورة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، و نص على أنه "يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 2000 و 20.000 درهم وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل أجنبي دخل أو حاول دخول التراب المغربي خرقاً لأحكام المادة الثالثة من القانون، أو ظل بالتراب المغربي بعد انقضاء المدة المرخص له بها بموجب تأشيرته، إلا في حالة قوة قاهرة أو أعداء مقبولة. وفي حالة العود تضاعف العقوبة. غير أنه يمكن للسلطة الإدارية طرد الأجنبي إلى البلد الذي ينتمي إليه أو إلى أي بلد آخر حسب رغبته، إذا اقتضت دواعي الأمن والنظام العام ذلك".³

وفي إطار المقاربة الأمنية لهذا القانون ومن منطلق الأحكام الزجرية التي تتعلق بالهجرة غير المشروعة فقد نص على "يعاقب بغرامة يتراوح قدرها بين 3000 و 10.000 درهم وبالحبس

¹ - قانون رقم 03.02 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 196.03.1 بتاريخ 16 من رمضان 1424، الموافق ل 11 نونبر 2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5160، بتاريخ 18 رمضان 1924، الموافق ل 13 نونبر 2003.

² - أنظر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة - مذكرة تقديم - الولاية التشريعية السابعة: 2002-2007 السنة التشريعية الأولى 2002-2003 دورة أبريل 2003، طبع مصلحة الطباعة والتوزيع بمجلس النواب.

³ - أنظر المادة 42 من قانون رقم 03.02 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 196.03.1 بتاريخ 16 من رمضان 1424، الموافق ل 11 نونبر 2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5160، بتاريخ 18 رمضان 1924، الموافق ل 13 نونبر 2003.

من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، دون الإخلال بأحكام القانون الجنائي المطبقة في هذه الحالات، آل شخص غادر التراب المغربي، بصفة سرية، وذلك باستعماله أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وسيلة احتيالية لتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة لأمن القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة المعمول بها، أو باستعماله وثائق مزورة، أو بانتحاله إسماً، وكل شخص تسلل إلى التراب المغربي أو غادره من منافذ أو عبر أماكن غير مراكز الحدود المعدة خصيصاً لذلك".¹

ثانياً: الدستور المغربي لسنة 2011

أكد الدستور المغربي لسنة 2011² من خلال الديباجة والباب الثالث حماية الحقوق و الحريات و فق ما تم التعارف عليه دولياً، والذي سعى كذلك إلى توزيع الحقوق والحريات بشكل متساوي بين المواطن المغربي والمهاجر، مع توفيره لضمانات مؤسساتية من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين والتراتف حولها عبر إعداد تقارير وتقديمها إلى السلطات المعنية بالسياسات العمومية في مجال الهجرة، وهذا ما تبين من خلال إعداد التقرير الموضوعاتي حول واقع الهجرة بالمغرب الذي رفع لجلالة الملك الذي دعا الحكومة إلى الإسراع بوضع إستراتيجية وطنية لإدماج المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين وفق مقاربة حقوقية وإنسانية تم تعزيز المقاربة الأمنية عبر مراقبة حدود الدولة مع الجزائر وموريتانيا وأوروبا.³

هذا وقد نص الدستور المغربي لسنة 2011 على أن "لكل مواطنة ومواطن، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية. التصويت حق شخصي وواجب وطني. يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة، وفق القانون. ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقاً لاتفاقيات دولية أو

¹ - أنظر المادة 42 من قانون رقم 03.02 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 196.03.1 بتاريخ 16 من رمضان 1424، الموافق ل 11 نونبر 2003، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5160، بتاريخ 18 رمضان 1924، الموافق ل 13 نونبر 2003.

² - دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-1، في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964، بتاريخ 30 يوليوز 2011.

³ - زكرياء اقنوش: محاور إستراتيجية الملك محمد السادس لإعادة تموقع المملكة داخل المنتظم الدولي، الطبعة الأولى سنة 2017، مطبعة الأمنية الرباط. ص 102.

ممارسات المعاملة بالمثل. يحدد القانون شروط تسليم الأشخاص المتابعين أو المدانين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء¹.

فالدستور المغربي يضمن البعد الحقوقي لسياسة الهجرة واللجوء، حينما شدد على الالتزام بحقوق الإنسان وفق المنظور الدولي ونص على منع كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو أي وضع شخصي كان.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن اعتبار وجود مواطنين من بلدان إفريقية جنوب الصحراء في المغرب هي قضية كرامة إنسانية وقضية حق الإنسان في العيش الكريم، ولاسيما حينما يفر الفرد مكرها من أوضاع الفقر، البطالة، المجاعة، الحرب، القمع، والاستبداد.

هنا أيضا يجب الإقرار بأن المغرب تحول من بلد عبور إلى بلد إقامة لدى عدد كبير من المهاجرين الأفارقة الذين عبروا عن الرغبة الكبيرة في الاندماج، من خلال تعلم اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، والتعايش مع السكان، والبحث عن مصدر العيش، حتى من خلال ممارسة مهن غير قارة الأحياء الشعبية وحتى في شوارع بعض المدن الكبرى.

ثالثا: الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والرؤية الملكية بشأنها

ترتكز الرؤية الملكية لإستراتيجية الهجرة واللجوء على خمس مقتضيات تكمن في احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيز مكافحة الهجرة السرية و تشجيع الهجرة القانونية وضمان حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء، وكذا التسوية الاستثنائية للمهاجرين الغير الشرعيين، طبعاً من أجل الوصول إلى هذه الأهداف عمل المغرب أولاً على توقيع عدة اتفاقيات دولية ثانياً إحداث مديرية للهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية والمرصد الوطني للهجرة،² وثالثاً سن قانون جديد سنة 2003 ينص على فرض عقوبة السجن قد تصل إلى 20 سنة لكل من يتورط في ملف الهجرة السرية، حيث ترتب عن هذه السياسة نقص عدد المهاجرين.³

وقد أكد الملك محمد السادس في رسالة وجهها إلى المشاركين في أشغال القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن بتاريخ 06 دجنبر 2013، أن "إن أي إستراتيجية هادفة لتحقيق الاستقرار والتنمية تفقد جدواها ومداها ومشروعيتها إذا لم تجعل الإنسان في صلب أهدافها، فالشراكة التي نرجو بناءها مجتمعين تتطلب نهج مقارنة طوعية ترمي إلى تيسير

¹ - الفصل 30 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91، في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964، بتاريخ 30 يوليوز 2011

² - راجع المرسوم رقم 2-04-750 صادر في 14 ذي القعدة 1425، الموافق ل 27 دجنبر 2004، المتعلق بتنظيم باختصاصات وزارة الداخلية. الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5280، بتاريخ 24 ذو القعدة 1425 الموافق ل 6 يناير 2005.

³ - زكرياء اقنوش: محاور إستراتيجية الملك محمد السادس لإعادة تموقع المملكة داخل المنتظم الدولي، مرجع سابق، ص 100.

الحركية والتنقل الحر للأشخاص. ولمواجهة ظاهرة الهجرة، التي غالبا ما تصاحبها مأس إنسانية وتكون مصدرا لانعدام الأمان، لا بد من تطوير مقاربة جديدة تركز على خطوات طوعية وإنسانية، دون إغفال المتطلبات الأمنية. فتدبير ملف الهجرة يتطلب تنفيذ إستراتيجية شاملة ومندمجة تجمع بين ضمان انسياب حركة الهجرة القانونية ومحاربة شبكات الاتجار بالبشر ونهج سياسة للتنمية المشتركة كما سبق أن أكدت على ذلك الندوة الأورو- إفريقية حول الهجرة والتنمية التي انعقدت بالرباط سنة 2006.¹

وطبعا تحول المغرب الذي كان بلد مصدر تم بلد عبور، منذ بضع سنوات إلى وجهة يفضلها العديد من المهاجرين غير القانونيين من جنوب الصحراء وانطلاقا من واجب التضامن واحترام حقوق الإنسان قام المغرب بوضع سياسة جديدة للهجرة. وقد كان قد أكد الوزير المنتدب السابق المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، عبد الكريم بنعتيق، في افتتاح الملتقى الوطني حول "إستراتيجية المملكة المغرب في معالجة ظاهرة الهجرة السرية العابرة للحدود" في 2017، بأن السياسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء، التي تبنتها المملكة، تعد تنويعا للالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة بحقوق الإنسان. وأضاف إنني "تعبير عن مشروع مجتمعي حديث يراكم الإصلاحات السياسية العميقة ويعزز المسار الديمقراطي المبني على القيم الكونية لحقوق الإنسان".²

فالساسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء أكسبت المغرب مزيدا من الإشعاع والمصداقية في كل المنتديات الجهوية والدولية ولدى العديد من الدول الصديقة، وقد عمدت الدولة على اتخاذ إجراءات إدارية تتعلق بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين واللاجئين لتمكينهم من اللجوء إلى الحقوق الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والشغل والمواكبة الاجتماعية والقانونية، والمرافق الترفيهية والرياضية. وقد تمت المصادقة في دجنبر 2014 على إستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء، والتي تعتبر حلقة أساسية في تطوير المعرفة حول القضايا المرتبطة بحقوق وحريات المهاجرين واللاجئين، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حول بلورة سياسة وطنية جديدة للهجرة واللجوء.

كما أكد أيضا السفير الممثل الدائم للمغرب في فيينا، عز الدين فرحان، أن "الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء" بالمغرب تمثل نموذجا إقليميا لتدبير قضية الهجرة بشكل مسؤول

¹ - راجع الرسالة الملكية السامية للملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن التي افتتحت يوم الجمعة 06 دجنبر 2013 بباريس.

² - السياسة الوطنية للهجرة واللجوء تنويع للالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، مقال منشور على الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للمملكة المغربية، السبت 18 نونبر، 2017، <https://2u.pw/BvXAR>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 ماي 2022.

وتضامني. وأكد السيد فرحان، في مداخلة بمناسبة الدورة الثلاثين للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية "أن النموذج المغربي المتعلق بسياسة الهجرة، الذي يقوم على ثلاث ركائز: التضامن، المسؤولية والتعاون الدولي، يشكل نموذجا إقليميا لتدبير إشكالية الهجرة بمسؤولية وتضامن". وقال إن الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء اختارت "تنفيذ برنامج واسع النطاق لتسوية أوضاع المهاجرين واللاجئين وإدماجهم في المجتمع المغربي، من خلال وضع برامج اجتماعية تمكن هؤلاء المهاجرين من الاندماج اجتماعيا، وكذا الاستفادة من التعليم والصحة والسكن ثم التكوين المهني". وأوضح أيضا أن "هذه الرؤية القارية تتوافق مع الالتزام الدولي للمغرب الذي استضاف، في دجنبر 2018، المؤتمر الدولي للهجرة المنظم تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي صادق على الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية، في إطار البحث المستمر عن حلول مبتكرة بين إدارة الحدود وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وبين الهجرة والتنمية".¹

بالإضافة إلى ما سبق فقد قالت الخبيرة الدولية وومثلة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب، "لاورا بالاتيبي"، إن المغرب اعتمد دائما المقاربات الإنسانية لمعالجة قضايا الهجرة، وقد توفى في ذلك. وأوضحت السيدة "بالاتيبي"، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن المغرب من الدول القليلة التي يعطى بها المثل في كيفية تدبير قضايا الهجرة ومعاملة الأجانب بأسلوب حضاري وتوفير العيش الكريم لهم، حيث حرصت المملكة كذلك على تقديم خدمات اجتماعية وتوفير فرص التكوين لتسهيل إدماج المهاجرين في الحياة الاقتصادية والاستفادة من التنمية التي يحققها المغرب، المعروف برأسماله البشري المتميز وتثمينه للمعرفة.

وأبرزت الخبيرة الدولية أن المغرب سعى دائما إلى معالجة قضايا الهجرة وفق مقاربات قانونية وإنسانية واجتماعية، ولم يستعمل الوسائل الأمنية والقمعية لمعالجة الموضوع، وهذا السلوك الحضاري والمدني هو ما شد إليه أنظار العالم، كما أن المجتمع المدني المغربي فاعل جدا في مجال الهجرة وينخرط بجهد كبير في كل الاستراتيجيات ذات الصلة. وحسب السيدة "لاورا بالاتيبي"، فإن المغرب من الدول التي دافعت بقوة على التوصيات الصادرة سنة 2018 عن المؤتمر الدولي للهجرة بمراكش، الذي جرى خلاله اعتماد وإقرار الميثاق الدولي حول الهجرة كإطار أخلاقي ومرجعي لتدبير القضية بطريقة أكثر أمنا وكرامة وإنسانية، وهو مؤشر يعطي الدليل كذلك على مدى انخراط المملكة في المساهمة على أرض الواقع في مكافحة الظاهرة إضافة إلى القرارات والتدابير الملموسة التي تبليورها لإدارة قضية الهجرة، التي تعتبر من أكثر القضايا

¹ - إستراتيجية المغرب في مجال الهجرة، نموذج إقليمي مسؤول وتضامني، مقال منشور على الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للمملكة المغربية، الأربعاء 19 ماي، 2021، <https://2u.pw/YZlBi> تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 ماي 2022.

العالمية تعقيدا وصعوبة، لكونها ترتبط بحقوق الإنسان وحرية التنقل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التنمية واستغلال البشر والتهريب الدولي للبشر والجريمة المنظمة. ورأت السيدة "لاورا بالاتيني" أن المغرب يتعامل مع قضايا الهجرة بعيد إنساني واجتماعي ناضج وفي احترام تام للتشريعات والمواثيق الدولية لمجابهة المشاكل التي تعترض المهاجرين بغض النظر عن انتمائهم الجغرافي، ولكنه يضرب بيد من حديد كل من سولت له نفسه استغلال المآسي الإنسانية والاتجار في البشر عبر قوانين صارمة أعطت ثمارها في مكافحة المنظمات الإجرامية التي تنشط في هذا المجال.¹

خاتمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر عبر الوطنية ذات الطبيعة المعقدة فلقد تناولتها بالدراسة، وذلك لارتباطها الوثيق بمواضيع أخرى من قبيل الأمن الإنساني وحقوق الإنسان. فظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مشكلا يؤرق بال الجميع، ومازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيرها بشكل يحد من آثارها وانعكاساتها سواء على دول المنبع أو دول العبور أو الدول المستقبلية، وبالرغم من أن هذه الظاهرة لعبت دورا كبيرا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات والأديان وتلاقي الحضارات المختلفة، إلا أنها رافقتها مشاكل عديدة و أرزها المشاكل الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن المجتمع لمجموعة كبيرة من دول الضفتين، كما أن قضية الهجرة عبر البحر المتوسط بطريقة غير نظامية احتلت مساحة واسعة أيضا من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين خاصة من دول المغرب العربي والمتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من صعوبة وتشعب موضوع حماية المهاجرين و اعتماد المقاربات الأمنية في التعامل مع هذه الفئة خصوصا من طرف الدول الأوروبية، إلا أن القانون الدولي استطاع إثراء القواعد التي تطبق على هذا الموضوع من عدة جوانب، حيث اعترف القانون الدولي بتميز المركز القانوني للمهاجر عن باقي المراكز القانونية، كما اعترف بحاجة المهاجرين إلى نظام حماية دولي وخصوصا أن هذه الفئة تتميز بالضعف نتيجة تواجدها خارج دول جنسيتها وما تضمنه هذه الأخيرة من حماية متنوعة لأفرادها، وأيضا اعترف بمجموعة من الحقوق المتميزة لفائدة هذه الفئة وأكثر من ذلك يقر القانون الدولي بتفاوت هذه الحقوق بين أصناف المهاجرين أنفسهم.

¹ - ورد في الحديث الذي أجرته وكالة المغرب العربي للأنباء مع الخيرة الدولية وممثلة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب، "لاورا بالاتيني"، بتاريخ 20 دجنبر 2021، <https://2u.pw/QcMgB> تم الإطلاع عليه بتاريخ 17 ماي 2022.

وفي المقابل أيضا يعتبر القانون الدولي أن مسؤولية حماية المهاجرين موزعة على جميع الدول أطراف عملية الهجرة غير أن درجات هذه المسؤولية تختلف من دولة لأخرى، وعليه تعتبر الدولة المستقبلية أول طرف يسأل عن هذه الحماية كونها صاحبة الإقليم والسيادة وذلك وفق أحكام القانون الدولي، ثم تليها دولة المصدر.

غير أن الجهود الحثيثة في تدبير ظاهرة الهجرة بشكل جيد لم تكن كافية لبلوغ هدف الحماية الشاملة لجميع المهاجرين الذي سطره القانون الدولي حيث لا تزال أجزاء عديدة منه بعيدة المنال، حيث لم تصل الجهود المبذولة بعد إلى وضع صك دولي جامع ينظم حقوق جميع المهاجرين، كما لا تزال حقوق المهاجرين عرضة للانتهاكات في العديد من المواقع، ويرجع سبب ذلك لعدة عوامل من أهمها،

أولاً: حادثة الموضوع وتطوره بشكل مستمر حيث لم تبقى كل من حقوق المهاجرين والانتهاكات التي تطال هذه الحقوق في شكلها التقليدي بل اتخذت في العقود الأخيرة أشكالاً وأساليب متطورة،

ثانياً: التفسير الجامد لمبدأ السيادة حيث لا يزال الفقه السائد يعتبر موضوع التعامل مع الأجانب ومنهم المهاجرين من المواضيع الخاضعة بشكل سيادي للدولة صاحبة الإقليم والتي تطبق التشريعات التي تراها تخدم مصلحتها، في خرق تام للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بهذا الشأن،

ثالثاً: خضوع الموضوع للاعتبارات السياسية والاقتصادية حيث تسعى كل دولة على حدة إلى التعامل مع موضوع الهجرة وفرض مقاربتها في تنظيم هذا الموضوع بما يخدم مصلحتها الخاصة فقط.





أزمة الحرب على أوكرانيا وسبل تدبيرها

Crisis management The war in Ukraine and Ways to manage it

د محسن أبري

MOHSSINE ABARRI

أستاذ التعليم العالي في القانون

Professor of Higher Education in Law

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات

The regional center for education and training professions for Casablanca

ملخص:

يعيش العالم اليوم على وقع حرب إقليمية بين روسيا وأوكرانيا، يتجاوز مداها وانعكاسها الإطار الإقليمي لتهدد الأمن والسلم العالميين، وتتباين تجلياتها ومظاهرها بين الطابع العسكري، السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، كما أنه لا يمكن التكهّن بداعياتها المستقبلية في غياب أفق لحل سلمي للنزاع ووقف الحرب.

وقد أدى اندلاع الحرب عقب الهجوم الروسي على أوكرانيا بتاريخ 23 و24 فبراير 2022، الى تبعات اقتصادية واجتماعية ونفسية وخيمة طالت مختلف الدول باختلاف مستوياتها وقوتها، كما ان تأثيراتها هي أشد وطنا على الدول الفقيرة او تلك التي في طور النمو، على اعتبار ان اعتمادها على السلع من الطاقة والغذاء يشكل عبئا كبيرا سيؤدي الى تفاقم عجز اقتصاداتها المثقلة أصلا بالديون الخارجية. وتطرح هذه الأزمة الراهنة وتبعاتها تساؤلات حول سبل تدبيرها وإمكانات تجاوزها في ظل غياب لأفق حل دبلوماسي للنزاع الروسي الأوكراني وامتداداته الإقليمية والدولية، واصطفاف العديد من الدول الى جانب أوكرانيا من خلال أوجه الدعم المختلفة، مما يعقد الوضع ويجعل من الصعب توقع تفاعلات المشهد وتطوره وآثاره الآنية و المستقبلية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

على ان الغاية من تناول هذا الموضوع لا تكمن فقط في توصيف مكوناته وتحليل مختلف تجلياته وخلفياته، بقدر ما تروم إماطة اللثام على أوجه انعكاساته الحالية والمستقبلية وتحديد رسم خارطة جديدة وتوازنات بديلة للموضع الاقتصادي الراهن أو المستقبلي، كما ستعكس على السياسات التي ستنهجها مختلف الدول عبر العالم ومواقفها حول تدبير أزمة الطاقة والغذاء وغيرها من المتطلبات، وتأمين حاجيات الدول مع ما سيكلفه ذلك من موارد مالية، ستأثر لا محالة على التوازنات المالية الداخلية والدولية .

Summary

The main consequence of the war in Ukraine is the loss of life and the humanitarian crisis associated with the multitude of besieged and displaced people. However, it is also fraught with multiple economic consequences. This invasion by Russian forces will surely have repercussions that go beyond the military and political aspects; to take on several economic aspects and crises; human ; strategy both nationally and internationally. This also implies a crisis of international law and related organizations, in particular the problem of imposing rules of international law relating to military conflicts between states; which causes the name to comply with the provisions and recommendations relating to the conflict between countries. This subject also calls into question the strategy against conflicts and the methods of managing the resulting effects as well as the possibility of foreseeing crises of this kind as well as the steps planned for this to avoid the harmful consequences of wars and conflicts between countries.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الحرب الروسية الأوكرانية أهمية بالغة كونه شكل ولا زال أزمة دولية تستمر تداعياتها المختلفة في التأثير على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذا التوازنات القائمة دوليا وإقليميا ووطنيا، كما تمتد ارتدادات هذه الحرب لتطبع السياسات الدولية الآتية والمستقبلية والتحالفات القائمة والسياسات الخارجية للدول.

لقد كشفت هذه الحرب الضوء على جانب حيوي واستراتيجي يتمثل في توفر الدولتين طرفي النزاع المسلح على مخزون مهم من الاحتياط العالمي من الطاقة والغذاء والموارد الطبيعية والمعدنية، كما تشكلان أحد مردي السوق العالمية، مما يشكله من تهديد فعلي لهذه الإمدادات الحيوية والتي تركز عليها العديد من الاقتصادات التي تقوم دعائمها على الموارد الروسية والأوكرانية والتي عرفت إمداداتها تعثرا ملحوظا نتيجة اشتعال الحرب في أوكرانيا وما سببه من قطع لطرق المواصلات المختلفة وأثر على انسيابية خطوط التوريد الدولية.

الإشكالات:

لا تكمن خطورة الحرب في تأثيرها البالغ على حياة الأشخاص والممتلكات فقط، بل في تداعياته وآثاره الوخيمة على عجلة الاقتصاد ودورته وطبقاته النشطة، فقد أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا الى ظهور بوادر أزمة اقتصادية عالمية، وتتعدد مظاهرها بين الطاقة والغذاء ومشكل النزوح والهجرة، الى توقف تام أو جزئي للعديد من الأنشطة الاقتصادية وكساد وبطئ في المبادلات والمعاملات التجارية. وقد طح هذا الوضع المعقد إشكالات عدة قانونية، اقتصادية واجتماعية نتناول أبرزها كما يلي:

أولاً: إشكالية عجز القانون الدولي والمنظمات الأممية على مواجهة النزاعات والحروب: أثارت الحرب على أوكرانيا بالإضافة الى تداعياتها الاقتصادية، أزمة جديدة في القانون الدولي ودوره في حل ومواجهة النزاعات السلمية، كما كشفت محدودية دور المنظمات الدولية في التعامل مع حالات الحروب وإيجاد السبل الكفيلة بوقفها والحد من تداعياتها. إضافة الى غياب سياسة متكاملة لتدبير مختلف الأزمات الطارئة، سواء من الناحية القانونية أو التنظيمية او اللوجستية مما يستتبع مجهودا

لسد هذا النقص وتعزيز الترسنة القانونية الدولية.¹

ثانياً: إشكالية الأمن الطاقى العالمي :

¹ Serge Sur : Quelle légalité pour le conflit armé en droit international ? Dans Cités 2005/4 (n° 24), pages 103 à 117
www.cair-info/ revue-cite 2005-4-103http



نظرا لأهمية المخزون الطاقى الروسى والأكراني، والتأثير البين لإمدادات الدولتين للسوق العالمية، فقد أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا الى نقص وتعثر الإمدادات من الطاقة بالنظر الى حاجيات السوق العالمية ومتطلبات الانتعاش الاقتصادى بعد انحصار وباء "كوفيد 19"، وقد أدى هذا الوضع الى قلة في العرض وبالتالي زيادة في الأثمنة ومن ثم الكلفة الطاقية مما يعكس بوادر أزمة عالمية ستعيشها العديد من الدول والاقتصادات سيما تلك التي اتخذت مواقف سياسية تجاه الحرب في أوكرانيا، او انخرطت في سياسات عقابية تجاه روسيا.¹

ثالثا: أزمة الغذاء العالمي :

نتيجة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ونظرا لأهمية منتج الدولتين من الحبوب، فقد تأثرت السوق الدولية نظرا لنقص في الإمدادات، الناجم عن غلق وخطورة المسالك والطرق وحصار الموانئ الأوكرانية مما خلق أزمة دولية في العرض وزيادة في الأثمنة وتهافتا دوليا لتأمين احتياجاتها الأساسية²

رابعا: أزمة الهجرة جراء الحرب الأوكرانية :

من اندلاع الحرب بتاريخ 23 و24 فبراير 2022 بدأت بوادر أزمة اللاجئين تتسع وتمثل في نزوح ازيد من مليونين أكراني من مناطق الحرب نحو الدول المجاورة، ويطرح هذا النزوح اشكالا إنسانيا ولوجستيا كبيرا نظرا لحاجيات النازحين المختلفة من العناية مما قد يتجاوز إمكانات وطاقت دول النزوح ويتطلب تدخلا دوليا لدعم وتلبية متطلبات الأعداد المتزايدة من النازحين الأوكرانيين.³

أهداف البحث:

يروم هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة نسوق من بينها:

بلغت فاتورة الواردات الأوروبية من النفط الروسى ما يناهز 80 مليار أورو سنة 2022 معطيات واردة في بروكسل الشرق الأوسط اونلاين¹

<https://aawsat.com/home/article/368274>

أفاد تقرير للفاو صادر في 25 مارس الماضي، إذ إن روسيا وأوكرانيا مسؤولتان معا عن 14% من إمدادات القمح، و10% من إمدادات الشعير في العالم، و4% من إمدادات الذرة، ويعتمد عليهما نحو 50 بلداً لتأمين 30% أو أكثر من إمدادات القمح، كما أن الاتحاد الروسى المسؤول الأول عن تصدير الأسمدة النيتروجينية، والثاني عن أسمدة البوتاسيوم، والثالث عن الأسمدة الفوسفاتية

² <https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/what-did-ukrainian-war-do-to-food-of-millions>

<https://www.sciencespo.fr/fr/actualites/guerre-en-ukraine-impact-economique>

بلغ عدد الذين فروا من أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسى نحو 2,8 مليون شخص، وفق ما أعلنت الأمم المتحدة الإثنين. يأتي ذلك في الوقت الذي يتواصل فيه النزوح من مدينة "ماريوبول" المحاصرة عبر ممر إنساني شهد خروج 160 سيارة نقل مدنيين.

بحلول نهاية 2019، كان 79,5 مليون شخص قد نزحوا قسراً في مختلف أنحاء العالم بسبب الصراع المسلح، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق

أولاً: ضرورة توفر المنظومة الدولية على إطار قانوني دولي ملزم وقابل للتطبيق ينظم تدبير اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة بين الدول، يحدد التدابير والإجراءات المناسبة للحد من تداعياتها كما يفرض على الدول المعنية احترامه والعمل على تطبيقه تحت طائلة ثانياً: توفر مختلف الدول على استراتيجية لمواجهة الحروب والنزاعات المسلحة والحد من انعكاساتها على مختلف القطاعات الحيوية الاقتصادية منها والاجتماعية، وبهم ذلك أيضاً التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية

ثالثاً: ضرورة سياسة تنسيق دولي، واستراتيجية لتدبير الأزمات المختلفة تكون تحت إشراف المنتظم الدولي ومنظماته المختصة، تهدف الى بلورة إجراءات وتدابير استعجالية لمواجهة اندلاع الحروب والنزاعات والحد من تداعياتها .

رابعاً: ان سياسات تدبير الأزمات بكل مقوماتها، لا ينبغي أن تشكل إطاراً مسوغاً لمصادرة الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والمؤسسات والدول والمزايدات السياسية بينها، بل يتعين ان تراعي عدم خرق الحقوق الأساسية او تجاوز الحريات التي يكفلها القانون الدولي .

منهجية البحث : لتحليل ومناقشة مختلف الجوانب والإشكالات التي يطرحها موضوع نشوب نزاع مسلح كما هو الشأن في الحرب الدائرة بأكرانيا، سواء على مستوى الإطار القانوني الدولي والمنظمات الدولية، كآلية قانونية وتنظيمية لمواجهة وتدبير هذه الأزمات، وكذا الجانب التدبيري لمظاهر هذه الأزمة المتعددة الجوانب وما ستخلفه من تداعيات آنية ومستقبلية يصعب التكهّن بها، وقد ارتأينا تناول الموضوع وفق محورين نتناول في الأول سبل تدبير هذه الأزمة، ونخصص الثاني لكيفية استشراف وتوقع مثل هذه الأزمة والاستعداد القبلي لمواجهةها.

المحور الأول: سبل تدبير أزمة الحرب في أوكرانيا :

للإحاطة بجوانب هذا الموضوع لا يكفي فقط تأصيله من وجهة نظر القانون الدولي، والكشف عن مختلف أبعاده وتجلياته الوطنية والدولية، بل يتعين أيضاً التطرق لكيفية تدبير هذه الأزمة والتصدي لارتداداتها وتدابيرها المختلفة. وقد تبنت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيون - الحلف الأطلسي- استراتيجية مركبة في مواجهة الحرب الأوكرانية تقوم على مرتكزات ثلاث، أولها تطبيق سلسلة ضخمة من العقوبات الاقتصادية تستهدف محاصرة الاقتصاد الروسي وانهاكه نتيجة المجهود الحربي، وثانيها تروم تقديم دعم عسكري لوجستي، استخباراتي واقتصادي لأوكرانيا بغاية تعزيز وتقوية مقاومتها للغزو الروسي، اما المرتكز الثالث فقوامه ادانة الهجوم الروسي ومحاصرته في اطار الأمم المتحدة .



أولا : العقوبات الاقتصادية نتيجة للحرب على الأوكرانية .

شكل السلاح الاقتصادي المتمثل في تبني عقوبات اقتصادية، أحد ملامح السياسة الدولية في مواجهة الغزو الروسي لأوكرانيا وقد تزعمت الولايات المتحدة هذا التوجه مدعومة من قبل الدول الغربية وكندا، كرد فعل على الهجوم الروسي على الأراضي الأوكرانية .¹ وي طرح هذا الجانب الاقتصادي تساؤلات حول ماهيته من جهة، ومستوى انخراط الدول سيما الأوروبية في هذا المسار، فضلا عن سؤال فعالية ونجاعة هذه العقوبات الاقتصادية في التأثير على الموقف الروسي وإضعافه حيال هذا الصراع .²

أ - ماهية العقوبات الاقتصادية ضد روسيا: فرضت حوالي 35 دولة من دول العالم من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمملكة المتحدة، وسويسرا بالإضافة الى دول الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات الاقتصادية ضد روسيا نتيجة غزوها لأوكرانيا. وتتنوع العقوبات بين حضر تدريجي للنفط، وتضييق الخناق على القطاع المصرفي الروسي وحضر تعامل الشركات الكبرى مع السوق الروسية، إضافة الى مصادرة أموال وأصول شخصيات اقتصادية قريبة من مركز القرار في روسيا .³

سلاح الطاقة كمكون للعقوبات الاقتصادية: تشكل الطاقة والمال عصب الاقتصاد العالمي مما يجعل أي استراتيجية عقابية تستهدف هذه المقومات الأساسية، وتهدف الى شل وثرية النشاط الاقتصادي وابطاء حركيته وفعاليته .ومن أجل ان تكون العقوبات الاقتصادية فاعلة فلا بد من ان تستهدف عناصر ومقومات الاقتصاد العالمي والتي تقوم على مصادر الطاقة من بترول وغاز وفحم، كما انها تركز على مصادر التمويل المالي كشریان أساسي للاستثمارات الاقتصادية .
ونظرا لأهمية الواردات الروسية في مجال الطاقة والاستثمار عبر دول العالم وتحديدًا في دول الاتحاد الأوروبي القريبة جغرافيا من الصراع في أوكرانيا، وبالرغم من حاجة السوق والاقتصاد الأوروبي لواردات الطاقة الروسية، فقد اتفقت هذه الدول الى تخفيض صادراتها من

1 محمد بدر الدين فايز: مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق : هل الأسوأ ما زال قادما في الحرب الأوكرانية ؟ العقوبات الاقتصادية تكاد في مرحلتها الراهنة عقابا للدول التي فرضتها أكثر من روسيا ذاتها مقال منشور بجريدة الإندبندنت العربية

<https://www.independentarabia.com/node/>

12 القائمة الكاملة للعقوبات الدولية المفروضة على روسيا بتاريخ 13 مارس 2022 مقال منشور بمجلة الاقتصاد الدولي لندن 5 بتاريخ

يوليو 2022 <https://www.alaraby.co.uk/economy>

التوصل الى اتفاق بتاريخ 31 ماي 2022 بين زعماء دول التكتل الأوروبي حول حضر واردات النفط الروسي. 3 ثم

موارد الطاقة الروسية بنسبة 90 بالمئة مع نهاية السنة الجارية، وتهدف هذه السياسة الى حرمان روسيا من مصادر مهمة لتمويل المجهود الحربي في أوكرانيا في مقابل توفير الدعم المتزايد لأوكرانيا.¹ وقد انطلقت البوادر الأولى للعقوبات المالية ضد روسيا سنة 2014 مع ضم روسيا لجزيرة القرم من أوكرانيا والحاقها بروسيا، وما واكب ذلك من مراكمة روسيا للنقد الأجنبي سيما الدولار الأجنبي واليورو، ومبادلته بالروبل الروسي استعدادا لتمويل الحرب ضد أوكرانيا بتاريخ 24 فبراير 2022

العقوبات المالية ضد روسيا: تجفيف منابع تمويل الحرب على أوكرانيا :
يعد التمويل أساسا للاستثمار الاقتصادي وجودا وعدما، كمالا ونقصانا، وقد عمدت الدول في مواجهة الحرب في أوكرانيا على تنسيق جهودها من أجل تجفيف منابع التمويل الحربي في مواجهة الآلة الحربية الروسية. وتتجسد أهم مظاهر العقوبات المالية على الاقتصاد الروسي في ما يلي:

1- حصر استعمال نظام "سويفت" للمدفوعات الدولية على البنوك الروسية :
استبعاد أهم البنوك الروسية من نظام خدمة دفع "سويفت" من أبرز التدابير المالية التي اتخذتها أوروبا والولايات المتحدة مما سيطرح صعوبة فعلية بالنسبة للمؤسسات المالية الروسية للقيام بإنجاز مدفوعات دولية. كما منعت الولايات المتحدة البنوك الأمريكية من التصرف كـ "بنوك مُراسلة" لـ "سبيربنك"، أهم بنك تجاري روسي.²

2- تجميد احتياطات البنك المركزي الروسي:
حسب تقديرات المصادر المالية الغربية فإن نصف احتياطات روسيا من العملة الصعبة أصبحت خارج متناول وتصرف البنك المركزي الروسي، في حين بلغت الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة المخزنة سواء في موسكو حيث تقدر بـ 315 مليار دولار، أو بيكين حيث تبلغ ما يقارب 226 مليار دولار.³ وتوفر هذه الاحتياطات مصدر تمويل مهم للحرب على أوكرانيا من أجل تغطية تكاليف

². فايبو كانيغ : العقوبات المالية ضد روسيا بالمختصر المفيد مقال منشور بتاريخ 22 مارس 2022. مجلة مستجدات <https://www.swissinfo.ch/ara> ورأي السويسرية

². فريق العمل العالم والاقتصاد مقال بعنوان : ماذا يعني تجميد الأصول ؟ مقال منشور 2 مارس 2022 بمجلة العالم والاقتصاد <https://www.dw.com/ar>

³ الدبلوماسية الفرنسية : الإنجاز بالأسلحة والمواد الحساسة ونقلها وتصديرها : ضبط السلع والتكنولوجيا الحساسة المخصصة للاستعمال المزدوج



العمليات الحربية، إلا أن استمرار الحرب وارتفاع كلفتها من شأنه أن يعرض روسيا لأزمة احتياطي من العملة الصعبة مع ما يستتبعه من صعوبة في الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

3- تطبيق حضر شامل على صادرات روسيا التكنولوجية:

ويهم هذا الإجراء مختلف السلع المخصصة للاستعمال المزدوج، وهي منتجات أو خدمات يمكن توظيفها مدنياً أو عسكرياً، والأصل أن هذا الإجراء لا يعتمد على حضر تام لبيع هذه السلع بقدر ما يقوم على وجوب ترخيص مسبق. وتستند ضوابط تصدير السلع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج من الناحية القانونية، في فرنسا كما في سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى لائحة أوروبية، ألا وهي اللائحة الأوروبية رقم 2009/428 المؤرخة في 5 أيار/مايو 2009 بصيغتها المعدلة. وتحدد هذه اللائحة بوجه خاص مختلف أنواع تراخيص التصدير وقائمة السلع المعنية. وتطبق هذه الضوابط على جميع الصادرات الموجهة إلى خارج الاتحاد الأوروبي. ولا تخضع عمليات النقل داخل أراضي الاتحاد الأوروبي إلى هذه الضوابط، باستثناء بعض السلع الحساسة جداً والمسجلة في قائمة خاصة ملحقة باللائحة الأوروبية.¹

4- انسحاب الشركات الغربية من روسيا:

من أجل تطويق وخنق الاقتصاد الروسي لم يثم الاكتفاء فقط بإعمال العقوبات المالية السالفة الذكر، بل ثم تدعيمها من خلال انسحاب لمجموعة من الشركات الكبرى من السوق الروسية، حيث أعلنت أكثر من 400 شركة انسحابها من روسيا منذ بدء الهجوم على أوكرانيا في 24 فبراير (شباط)، وفقاً لقائمة أعدتها كلية "ييل" للإدارة. ويهم هذا الإجراء بعض العلامات التجارية، نذكر منها شركات الوجبات السريعة كما هو الشأن بالنسبة "لماك دونالد" و "برغر كنج" و "صب واي" ومتاجر التجزئة البريطانية "ماركس اند سبنسر"، وسلاسل الفنادق "أكور" و "ماريوت". وقد طرح هذا الإجراء اشكالا قانونيا يرتبط بعقود.² الامتياز الموقعة مع روسيا والبنود المضمنة فيها ك شروط جزائية يمكن التمسك بها والمطالبة بتعويضات عن أي إخلال بها وترمي جل العقوبات سواء التجارية أو المالية، الى خنق الاقتصاد الروسي وتضييق الخناق عليه داخليا وخارجيا، ومحاصرته حتى يصبح غير قادر على توفير الموارد الاستهلاكية التي توفرها الشركات

كفاية أولير: مقال بعنوان ما تداعيات انسحاب 400 شركة غربية من روسيا منذ بدأ الحرب، منشور بمجلة اندب دنت عربية بتاريخ 19 مارس 2022

<https://www.independentarabia.com/node/312611>

2 جان يزان فيري: هل تفوز روسيا او الغرب في الحرب الاقتصادية؟ مقال منشور بمجلة مشروع نقابة بتاريخ 1 شتنبر 2022.

الدولية الكبرى، كما ترمي الى تقليص موارده المالية سيما من العملة الصعبة والتي تشكل أرضية ضرورية لتمويل العمليات الحربية المستمرة في أوكرانيا.¹

ب العقوبات الاقتصادية وسؤال الفعالية:

بعد استعراض مختلف العقوبات الاقتصادية بمختلف أوجهها، لا بد من طرح السؤال المحوري حول مدى درجة التأثير على الاقتصاد الروسي وعلى سير المعارك في أوكرانيا؟، كما يسوغ التساؤل حول بمستقبل هذه السياسة العقابية ودرجة تأثيرها على العلاقات الاقتصادية بين روسيا - باعتبارها أبرز مصدري الطاقة والغذاء في العالم، - وبين الدول والاقتصادات المختلفة المنخرطة في سياق العقوبات والتي تربطها علاقة تجارية وعقود تمويل للسلع والخدمات؟ للإجابة عن هذا التساؤل يتعين علينا تناول مختلف أوجه العقوبات الاقتصادية - كما تطرقنا لها - وبيان وقعها وتداعياتها على الاقتصاد الروسي أولاً، وعلى السوق الدولية والتوازنات الاقتصادية والتجارية والمالية المتداخلة كما يتعين إبراز انعكاسها على الاقتصادات الرائدة و المؤثرة في الأسواق العالمية كالصين ودول آسيا وكذا بعض الدول الأوروبية.

1. إشكالية الاستغناء عن موارد الطاقة الروسية:

بالرغم من القرار الأوروبي القاضي بتخفيض تدريجي لصادراتها من الموارد الطاقية التي توفرها روسيا، بنسبة 90 في المئة، فقد عرف تنفيذ هذا القرار صعوبات أملاها واقع واحتياجات الدول الأوروبية من الإمدادات الروسية وصعوبة إيجاد بدائل لتعويض النفط والغاز الروسي، كما ان بعض الدول كالمجر عارضت هذا القرار في حين يصعب على مجموعة من الدول الاستجابة الآنية لهذا القرار كما هو الشأن بالنسبة لبولندا والسويد وفنلندا، الشيء الذي يطرح صعوبات تطبيقية تحد من فعالية القرار الأوروبي بالنظر لحاجياتها الفعلية من الطاقة. وقد زاد من صعوبة القرار الأوروبي في هذا الإطار ارتفاع وشح أسعار المواد الطاقية في السوق الدولية مما زاد في الفاتورة الطاقية وخلق متاعب مالية للدول الأوروبية سيما عند اتخاذ روسيا قرار بأداء الفواتير والمعاملات الطاقية بموجب العملة الروسية الروبل عوض الدولار او اليورو وكذا تعليق التوريد لمجموعة من الدول عبر الخطوط والأنابيب.²

<https://www.project-syndicate.org/commentary/western-financial-sanctions-against-russia-less-effective-than-expected-by-jean-pisani-ferry-2022-08/Arabic>

روبرت بلومر: بي بي سي نيوز: روسيا وأكرانيا روسيا تبقي خط أنابيب الغاز الرئيسي إلى الاتحاد الأوروبي مغلقاً مقال في 3 شتنبر 2022

<https://www.bbc.com/arabic/world-62770512>

- أعلنت شركة الطاقة المملوكة للحكومة الروسية "غازبروم" بتاريخ 2 شتنبر 2022 أن خط أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم 1" إلى ألمانيا لن يعاد فتحه كما كان مقرراً مبررة القرار بوجود تسرب بتوربين مما يستدعي أشغلاً للصيانة.

<https://www.connaissancesenergies.org/fiche-pedagogique/gazprom>



يتضح مما سبق أن القرار الأوروبي بالاستغناء عن النفط والغاز الروسي يصعب عمليا المضي في تطبيقه وتعميمه نظرا لحاجات الدول من الطاقة، ولصعوبة إيجاد بدائل أخرى، كما ان الطلب على صادرات روسيا من موارد الطاقة في تزايد خاصة من طرف الحليف الصيني وتركيا وهي دول بالإضافة الى بعض الدول الأوروبية كالمجر وبولندا، و التي لا تستطيع الاستغناء عن وارداتها في الوقت الراهن، مما يحد من فعالية القرار الأوروبي، ومن التزام كافة الدول بتطبيقه .

2. العقوبات المالية والبدائل الروسية :

انطلقت العقوبات المالية ضد روسيا منذ 2014 حين ضمت اليها شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وحاولت أمريكا وكندا وبريطانيا والدول الأوروبية من خلال مجموعة من القرارات المالية خنق واضعاف روسيا ماليا على ان هذا التوجه لم يحل دون مضي الروس في مخططاتهم من خلال إيجاد العديد من البدائل كنهج سياسة تقشف داخلية وتوفير موارد مالية احتياطية من العملة الصعبة، والاستفادة من زيادة أسعار المواد الطاقية وازدياد الإقبال عليها، كما ارست روسيا سياسة تفضيلية مع الدول تأخذ بعين الاعتبار مواقفها من الحرب في أوكرانيا مع حلفائهم من الروس ودول الاتحاد السوفياتي السابق كبيلاروسيا والشيشان مثلا، مما وفر أسواق بديلة وبالتالي موارد مالية كافية لتمويل الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022¹. ونظرا لكون الغزو الروسي لأوكرانيا كان مخططا له منذ 2014 فقد استعدت روسيا لتوفير أرضية مناسبة لتمويل المجهود الحربي، سواء من خلال اعتماد نظم تعامل مالية مغايرة لنظام "سويفت" او مراكمة النقد الأجنبي تحسبا للعقوبات المالية المحتملة، كما أن فرض العملة الروسية الروبل كبديل في المعاملات الاقتصادية شكل أسلوبا لتجنب تبعات الإجراءات المالية العقابية .

الواقع ان تدبير روسيا لاقتصادها الحربي بشكل مسبق وقبلي حال دون تأثير القرارات المالية المتخذة في حقها، وساعد في استمرارها في مخططها، على ان هذا الاستنتاج لا يمنع من تأثر القدرة الشرائية الداخلية للاقتصاد الروسي نتيجة مضاعفات الحرب على أوكرانيا من جهة، ونتيجة للقرارات العقابية المتخذة من لدن الدول الأوروبية بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا. كما أن تبعات العقوبات لا يمكن أن تنتج آثارها على الأمد القصير، حيث من المحتمل أن تظهر آثارها على الأمد المتوسط والطويل مما سيترك لا محالة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الروسي ويضعف من مناعته.

¹ سهام معط الله : ما مدى فعالية العقوبات الغربية على روسيا ؟ مقال منشور بمجلة العربي الجديد بتاريخ 28 فبراير 2022 <https://www.alaraby.co.uk/economy>

3. فعالية الحصار التكنولوجي ضد روسيا:

من أبرز التدابير العقابية المتخذة ضد روسيا نتيجة غزوها لأكرانيا، حظر استيراد المواد والسلع التكنولوجية القابلة للاستعمال المزدوج، وكذا انسحاب الشركات الكبرى من السوق الروسية. على أن نجاعة هذا الإجراء يتطلب من جهة إرساء آليات لضبط ومراقبة السوق الدولية للسلع، ومن جهة ثانية سياسة تنسيق محكم بين الدول المعنية. على أن علاقات روسيا الاقتصادية المتعددة مع العديد من الدول التي تربط بينها مصالح اقتصادية مشتركة ساهمت في محدودية القرارات والإجراءات الاقتصادية، كما أن وجود حلفاء وأسواق بديلة كالصين والهند وتركيا ودول أخرى مكن روسيا من تجاوز قرارات الحظر وتوفير احتياجاتها المختلفة.

أما بالنسبة لانسحاب ومقاطعة الشركات العالمية للسوق الروسية فقد اصطدم بوجود عقود امتياز وشروط قد يؤدي عدم احترامها إلى تحميل الشركات كلفة باهظة في ظرفية اقتصادية عالمية قوامها تباطؤ وتضخم متنامٍ للأنشطة الاقتصادية نتيجة مخلفات جائحة كورونا، مما حال دون استجابة كل الشركات لقرارات الحظر والمقاطعة، فضلا على أن منطق المنافسة قد يشكل أحد البدائل لتعويض الشركات المنسحبة، بشركات محلية وطنية أو بأخرى لدول حليفة كالصين أو الهند وتركيا.

إن الاقتصاد الروسي يقوم على دعائم قوية مثل مصادر الطاقة والغذاء و المعادن النفيسة، مما يتيح المحافظة على حلفاء تقليديين، وعلاقات تجارية متينة، يجعل من الصعب التأثير عليها على الأمد القصير من خلال إجراءات قد تصطدم بمصالح دول أو شركات عالمية مما يحد من نجاعة الإجراءات العقابية. على أنه يصعب في الوقت الراهن، التكهّن بوقوع العقوبات المختلفة على الاقتصاد الروسي ودرجة المناعة التي يتمتع بها وقوته على تحمل تكاليف الحرب على أوكرانيا والمجهود الذي تتطلبه على حساب القوة الشرائية للمواطن الروسي واحتياجاته وديمومتها قياسا باستمرار وتيرة الحرب واستنزافها للموارد والإمكانات. وهنا يبرز معطى آخر قوامه سعي العديد من الدول من إطالة أمد الحرب من أجل استنزاف الاقتصاد الروسي وانهاكه مع تقديم الدعم الكافي لأكرانيا لمواجهة الروس، وهو عامل حاسم في قلب موازين القوى وإعادة ترتيب الخريطة السياسية في المنطقة.

ثانيا : أوجه الدعم الموجه لأكرانيا :

في مقابل القرارات والعقوبات المختلفة التي اتخذتها الدول نتيجة الغزو الروسي لأكرانيا سواء سنة 2014 عند ضم شبه جزيرة القرم أو نتيجة للحرب الحالية التي اندلعت في 24 فبراير 2022 وما نتج عنها من تبعات، ونظرا لغياب التوازن على مستوى القوة العسكرية والاقتصادية



بين روسيا وأكرانيا، فقد سعت الدول سواء في إطار فردي أو من خلال تكتلات عسكرية واقتصادية وإقليمية إلى تقديم مساعدات مختلفة همت الجانب العسكري، التكنولوجي وكذا الجانب الاقتصادي والاجتماعي بغاية الحد من تبعات الحرب ووقف تداعياتها الوخيمة على الدولتين وباقي دول العالم .

انطلقت سياسة الدعم والمساعدة المقدمة لأكرانيا عقب تعرضها للعدوان الروسي الأول سنة 2014 والذي أسفر عن ضم شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي لتتصاعد وتتنوع مظاهرها مع الغزو الروسي الأخير والذي استهدف العديد من المناطق الأوكرانية، وبأخذ هذا الدعم بعين الاعتبار قوة روسيا عسكريا ولوجستيا واقتصاديا وماليا بالإضافة إلى علاقاتها التقليدية بالعديد من القوى الاقتصادية، مما جعله يتبنى أولويات وتقود كل من الولايات المتحدة وحلف "الناتو" من جهة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا من جهة ثانية عملية الدعم والتي تتعدد مظاهرها على الشكل التالي:

أ. الدعم السياسي لأكرانيا :

انطلقت البوادر الأولى لدعم اكرانيا من الأمم المتحدة والتي عبرت على لسان أمينها العام "أنطونيو غوتيريس" حيث عبر عن ذلك في جلسة بتاريخ 5 ابريل 2022 حول الأوضاع الإنسانية قائلا: "نحن نتعامل مع الغزو الشامل، على عدة جبهات، لدولة عضو في الأمم المتحدة، أوكرانيا، من قبل دولة أخرى، الاتحاد الروسي – لعضو دائم في مجلس الأمن – في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، ومع عدة أهداف، بما في ذلك إعادة رسم الحدود المعترف بها دوليا بين البلدين". وفي نفس السياق دعا الأمين العام إلى وقف الحرب في أوكرانيا قائلا: "الآن نحن بحاجة إلى مفاوضات جادة من أجل السلام على أساس مبادئ هذا المجلس مكلف بصون السلام، والقيام بذلك".¹ كما أعرب السيد الأمين العام عن أسفه بشدة إزاء الانقسامات التي منعت مجلس الأمن من التعبير التضامن و التصرف ليس فقط بشأن أوكرانيا، ولكن بشأن التهديدات الأخرى للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وعقب بداية الهجوم الروسي لأكرانيا في فبراير الماضي انخرطت معظم الدول الأوروبية في التنديد بهذا العدوان، فقد قرر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في المجلس الأوروبي في يومي 23 و 24 حزيران/يونيو 2022 منح أوكرانيا ومولدوفا وضع الدولتين المرشحتين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والاعتراف بأفق جورجيا في الاتحاد الأوروبي. ويمثل ذلك

¹ الأمم المتحدة أخبار الأمم المتحدة : الأمم المتحدة تحث على إنهاء الحرب في أوكرانيا والتخفيف من تأثيرها على العالم النامي :

<https://news.un.org/ar/story/2022/04/1098152>

بأدلة تاريخية أتاحتها الزيارة التي قام بها كل من رئيس الجمهورية الفرنسية والمستشار الألماني السيد "أولاف شولز" ورئيس مجلس الوزراء الإيطالي السيد ماريو دراغي والرئيس الروماني السيد كلاوس يوهانس إلى كييف. وستواصل فرنسا وشركاؤها الأوروبيون حشد جهودهم بغية مواكبة أوكرانيا في مسارها الأوروبي.¹

ب. الدعم الأمريكي لأكرانيا :

تقود الولايات المتحدة على غرار الاتحاد الأوروبي حملة دعم دولي لأكرانيا من خلال توفير سبل التأييد والدعم وحشد الجهود الدولية لتقديم المساعدات المختلفة لأكرانيا، كما تعمل الدبلوماسية الأمريكية على تنسيق الجهود مع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا من أجل توفير الغطاء السياسي المناسب سواء على مستوى مجلس الأمن أو من خلال الهيئة الإنسانية الخاصة باللجنين أو بحقوق الإنسان ولتي تعنى بتوثيق مختلف نواظر الخرق والتجاوز التي تشهدها الحرب في أوكرانيا، سيما بعد ضم أربع مناطق أوكرانية لروسيا نتيجة استفتاءات تعتبرها الولايات المتحدة والدول المساندة لأكرانيا مخالفة للشرعية الدولية .

ج. الدعم العسكري واللوجستي لأكرانيا :

نظرا للتفاوتات الكبيرة بين أوكرانيا وروسيا على مستوى القوة والعتاد والتكنولوجيا العسكرية والإقتصاد العسكري، كان لا بد من توفير سبل الدعم العسكري من العتاد والتكنولوجيا واللوجستيك، من أجل أحداث التوازن بين القوتين، مما استدعى جهودا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودعما من حلف الناتو .

د. الدعم العسكري الأمريكي:

نتيجة للمعطيات الميدانية التي تفرزها الحرب في أوكرانيا فقد انخرطت الولايات المتحدة في سياق دعم عسكري متنوع بلغت قيمته الإجمالية ما يناهز 16.9 مليار دولار وتنوعت المساعدات على عديد من الأسلحة النوعية كما هو الشأن بالنسبة لـ 16 راجمة من نوع "هيرماس" و 150 عربة "همفي" مصفحة، و 150 ناقلة جنود و 150 آلية لنقل السلاح، ورادارات وأنظمة دفاعية مضادة للطائرات المسيرة.² ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دعم لأكرانيا فقط، بل نجدها تدعم ايض الدول المجاورة لها والتي تعتبر حلفاء أو أعضاء داخل حلف

2 الدبلوماسية الفرنسية : الحرب في أوكرانيا وموقف فرنسا الحرب في أوكرانيا وموقف فرنسا

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france>

1 في نفس السياق صرحت المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية "كارين جان بيار" إن الالتزام بمواصلة توريد الأسلحة لكييف يظهر "أننا لن ننثني عن دعم أوكرانيا".² سنواصل الوقوف مع الشعب الأوكراني وتقديم المساعدة الأمنية التي يحتاجون إليها للدفاع عن أنفسهم مهما طال الأمر :

<https://www.state.gov/translations/arabic>



النيرو العسكري¹. وقد ساهم الدعم الأمريكي النوعي على مستوى الأسلحة في أحداث نوع من التوازن على مستوى الصراع العسكري، وفي تحقيق القوات الأوكرانية لمكاسب ميدانية في بعض المواقع، مما يشر لاستمرار الحرب في أوكرانيا بل وإمكانية اتساع نطاقها.

هـ. الدعم العسكري لأوكرانيا من لدن دول الاتحاد الأوروبي

مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، بادر زعماء الدول الأوروبية ألمانيا، فرنسا، إيطاليا ورومانيا إلى زيارة كييف وإبداء دعمهم لأوكرانيا، كما تم التداول في سبل الدعم المزمع تقديمه لأوكرانيا فضلا على اعتبار أوكرانيا مرشحا للانضمام للاتحاد الأوروبي². وفي نفس السياق، صادق وزراء الخارجية الأوروبيين بتاريخ 17 أكتوبر 2022 على قرارين محوريين لمأسسة تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا والمتمثلان في تدريب 15 ألف جندي أوكراني على الأراضي الأوروبية، وتخصيص دعم مالي بقيمة 500 مليون يورو لاقتناء أسلحة ومعدات حربية³. ومن المقرر أن تبدأ مهمة التدريب الأوروبية عملها شهر نونبر 2022 وستبلغ ميزانيتها حوالي 105 ملايين يورو لفترة أولية من عامين.

و. دعم الحلف الأطلسي لأوكرانيا :

سارع حلف الناتو قبل بداية الحرب على أوكرانيا إلى تسريع جهوده الدبلوماسية لتلافيا لاندلاع النزاع العسكري، وتعتبر إمكانية انضمام أوكرانيا للحلف الأطلسي أحد أهم الأسباب في اندلاع النزاع في أوكرانيا، ولم تكف الضمانات التي قدمها الحلف لروسيا للحيلولة دون الهجوم على أوكرانيا في فبراير 2022. ونظرا لكون الحلف تربطه اتفاقات تعاون مع أوكرانيا، وكون العديد من الدول الغربية الفاعلة في الاتحاد الأوروبي تعد عضوا في الحلف الأطلسي، فقد انخرط الحلف في تقديم أوجه الدعم المختلفة سيما في مجال اللوجستيك والمعلومات، وتدريب القوات الأوكرانية في العديد من دول الحلف، كما كثف الحلف تواجده في العديد من القواعد القريبة من منطقة النزاع كما هو الشأن في بولندا.

ز. أوجه الدعم المالي لأوكرانيا

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الدول الغربية من حيث حجم الأموال والأسلحة التي تم تقديمها إلى أوكرانيا منذ بداية الحرب، إذ بلغ حجم هذه المساعدات 13.6 مليار دولار، منها ما هو عسكري ومنها ما هو إنساني حيث بلغت المساعدات التي أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية

2 تقدم الولايات المتحدة المساعدة الأمنية إلى جانب حلفائنا وشركائنا من أكثر من 50 دولة لدعم الدفاع عن أوكرانيا. ويتم ضبط القدرات التي نقدمها بعناية لإحداث أكبر قدر من الاختلاف في ساحة المعركة. مقتطف من بيان صحفي لوزير الخارجية الأمريكي "أنتوني جون بلينكن" بتاريخ 8 شتنبر 2022 <https://www.state.gov/translations/arabic> 3 العربي الجديد : تقارير دولية الاتحاد الأوروبي يكثف دعمه لأوكرانيا.

<http://www.alaraby.co.uk/politics>

4 بوابة الوسط : مقال بعنوان: الاتحاد الأوروبي يدرب الجيش الأوكراني ويموله منشور بتاريخ 17 أكتوبر 2022.

<http://alwasat.ly/news/international/375679>

إلى أوكرانيا لأكثر من 3.5 مليارات دولار، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بعد طلب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" من الكونغرس التوقيع على حزمة مساعدات جديدة تفوق 13 مليار دولار ولعل أهم دعم عسكري تتلقاه أوكرانيا من الولايات المتحدة هو حصولها على صواريخ "جافلين" وصواريخ "ستينغر"، وهما منظومتان للدفاع الجوي أكد الجيش الأوكراني فعاليتها في الحرب الدائرة. وتضم حزمة من المساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا "العشرات" من مدافع "هاوتزر"، وهو نوع من المدفعية التي تطلق قذائف على أهداف في مسارات عالية بالإضافة إلى 144 ألف طلقة من الذخيرة المدفعية وطائرات بدون طيار تكتيكية. كما منحت الولايات المتحدة عددا من المدرعات وأنظمة الرادار والمروحيات السوفياتية الصنع، التي كانت في السابق في أفغانستان، إضافة إلى الآلاف من الطائرات المسيرة "الانتحارية وحسب صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، فهناك ميزانية قيمتها 3 مليارات دولار مخصصة فقط لتقديم الدعم الاستخباراتي وتوزيع الجنود الأميركيين في عدد من الدول الأوروبية لتقديم فهي عبارة عن استشارات عسكرية وتدريب لجنود الجيش الأوكراني وتبلغ قيمتها 6.9 مليار دولار. أما بقية المساعدات كما شملت المساعدات جانب الإغاثات الإنسانية من أغذية ومعدات طبية وتعويضات للشركات الأوكرانية، وتكاليف استقبال اللاجئين الأوكرانيين.¹

ح. الدعم الإنساني للنازحين الأوكرانيين:

اتسم الوضع الإنساني بأوكرانيا نتيجة للغزو الروسي بالتردي والتفاقم نتيجة تزايد عدد النازحين من الحرب، حيث تفيد الإحصاءات التي توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ما يناهز 7.2 مليون هو عدد اللاجئين الأوكرانيين المسجلين عبر أوروبا منذ 24 فبراير 2022، كما أن ما يفوق 12.6 مليون حالة عبور من الحدود الأوكرانية، كما أفادت نفس المصادر أن نسبة النزوح الداخلي في أوكرانيا بلغت 6.9 مليون شخص.² ونظرا لتردي الوضع الإنساني، فقد أعلن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حالة الطوارئ من المستوى الثالث نظرا لتردي الأوضاع الإنسانية نتيجة الحرب على أوكرانيا. وشهدت نداءات الاستغاثة من أجل الاستجابة لمطالبات اللاجئين الأوكرانيين، حيث دشت الأمم المتحدة نداءين طارئين منسقين للأمم المتحدة لجمع بمبلغ 1.7 مليار دولار لمساعدة المحتاجين في جميع أنحاء أوكرانيا وخارجها. حيث وزعت الموارد والمساعدات المالية المقدمة فخصص ما يناهز 1.1 مليار دولار لتلبية الحاجيات الإنسانية داخل

¹ <https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/4/30>

² <https://www.unhcr.org/ar/6220f7bb4.html>



أوكرانيا، و551 مليار دولار قصد تلبية الحاجيات الخاصة باللاجئين الأوكرانيين لدول الجوار كبولاندا والمجر ورومانيا ومولدافيا.¹

ونظرا لتزايد أعداد النازحين الفارين من الحرب في أوكرانيا، فقد عمدت المفوضية الأوروبية الى تفعيل إجراء الحماية المؤقتة لصالح اللاجئين الأكران حيث يحق لهم وأسرهم الحصول عللا الحماية الكاملة داخل دول الاتحاد، كما شملت الحماية أيضا الأشخاص الغير الأوكرانيين او عديهي الجنسية المقيمين بصورة قانونية بأكرانيا كطالبي اللجوء وأسرهم والذين لم يتمكنوا من العودة الى بلدانهم الأصلية حيث يتمتعون بنفس الحماية والتي تتمثل في الإجراءات التالية :

- توفير الحماية الضرورية والحقوق اللازمة لهم ولأسرهم كما هو الشأن في الحق في الإقامة والسكن والرعاية الاجتماعية و التعليم، ويحظى الأطفال القصر الغير المرافقين برعاية خاصة ويخضعون لمقتضيات الرعاية القانونية والحق في التعليم.²
- كما تشمل هذه الحماية أيضا تخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بولوج الفضاء الأوروبي وتيسير عمليات الاستقبال والاستقرار داخل دول الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث استقبال وتوزيع واستقرار النازحين من الحرب في أوكرانيا وقد تولت مفوضية الاتحاد الأوروبي من خلال منصة التضامن تنسيق وتنظيم هذه العملية.
- تولت وكالات الاتحاد الأوروبي كوكالة " فرونتكس " ووكالة اللجوء التابعة للاتحاد الأوروبي وكدا مكتب الشرطة الأوروبية " يوروبول " لتقديم مختلف أوجه الدعم والمساعدة الموجه للنازحين من أوكرانيا لتيسير عمليات اللجوء والاستقرار.³

ثالثا : ادانة الغزو الروسي في المنتظم الدولي

- الجمعية العامة للأمم المتحدة:

- تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2 مارس 2022 قرار تحت عنوان "العدوان على أوكرانيا " يطالب روسيا بالتوقف فورا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا، وقد حضي القرار بأغلبية 141 دولة وعارضته 5 دول فيما امتنعت 35 دولة عن التصويت منها الصين وذلك من أصل 193 دولة عضو بالأمم المتحدة. وقد طالبت الأمم المتحدة من روسيا سحب قواتها من أوكرانيا، بدون أي شروط كما ادان القرار اعلان روسيا حالة

¹ <https://www.un.org/ar/ukrainecrisisresponse/humanitarian-response>

² أوكرانيا-المفوضية الأوروبية-تفترح تفعيل-التوجيه-المتعلق-بالحماية-المؤقتة-لتقديم-مساعدة-سريعة <https://www.eeas.europa.eu>

³ حالة الطوارئ في أوكرانيا <https://www.unhcr.org/ar/6220f7bb4.html>

التأهب النووي، وقد تم طرح مشروع القرار من قبل الاتحاد الأوروبي بتنسيق مع كييف، وأكد على استقلال أوكرانيا وسيادة أراضيها وميائها الإقليمية.¹

- مجلس الأمن والفيتو الروسي

- فشل مجلس الأمن نتيجة للفيتو الروسي في استصدار قرار أولي بتاريخ 23 فبراير 2022 يدين العدوان الروسي على أوكرانيا، كما فشل في استصدار قرار بتاريخ 30 شتبر يدين ضم روسيا لأربع أقاليم أوكرانية، الشيء الذي يعكس ضعف ومحدودية هذا الجهاز أمام رفض الدول الدائمة العضوية بالمجلس والذي يحول دون تمرير مجموعة من مشاريع القرارات الأممية.²

- الاتحاد الأوروبي والحرب الأوكرانية

- الواقع ان موقف الاتحاد الأوروبي إزاء الحرب في أوكرانيا تداخلت فيه عوامل اقتصادية واستراتيجية أثرت على طبيعة وقوة المواقف السياسية، ودرجة انخراطها في تطبيق القرارات والعقوبات المتخذة تجاه روسيا نتيجة لغزو أوكرانيا. ونميز في هذا السياق بين الموقف سنة 2014 والموقف الحالي .

- فموقف دول الاتحاد من ضم منطقة "القرم" سنة 2014 اتسم بنوع من المحدودية، حيث أدانت هذا الضم ولم تعترف به، كما انها اتخذت عقوبات اقتصادية جد محدودة على روسيا، لم تأثر في العلاقات والمبادلات الاقتصادية الجارية. اما الوضع الحالي بأوكرانيا، وبرغم الجهود المبذولة سلفا من قبل فرنسا وألمانيا لتجنب وما تمخض عنه من تبعات جعل الاتحاد يتخذ خطوات أكثر صرامة من روسيا تتمثل في:

- أولا : التنديد بالغزو الروسي لأوكرانيا والتقدم بمشروع قرار ادانة لمجلس الأمن يدين الاعتداء ويطالب روسيا بسحب قواتها من أوكرانيا .

- ثانيا : عدم الاعتراف بضم الأقاليم الأربعة الأوكرانية للاتحاد الفدرالي الروسي، مع ما يترتب عن ذلك من تبعات وأثار دبلوماسية وسياسية .

- ثالثا : التخفيض التدريجي من الاعتماد على موارد الطاقة الروسية لأوروبا وإيجاد بدائل وموردين آخرين فضلا عن التوجه نحو مصادر الطاقات البديلة مستقبلا .

<https://www.dw.com/ar/2/a-60992337> التصويت-تاريخي-الأمم-المتحدة-تدين-الغزو-الروسي-لأوكرانيا

² <https://www.france24.com/ar/> روسيا تستخدم-حق-النقض-وتمنع-مجلس-الأمن-الدولي-من-تبني-قرار-يدينه

<https://www.bbc.com/arabic/world-6052148>



– رابعا : الزيادة في الإنفاق الحربي للدول تحسبا لحماية الفضاء الأوروبي من احتمالات تعرض أمنه للخطر.¹

ورغم قوة الموقف الأوروبي إزاء الحرب في أوكرانيا فنجدته مقيدا بحاجته الماسة لمصادر والتي تقدر بـ 40 من حاجيات الدول، مما يعوق العديد من الدول الأوروبية ويحول دون انخراطها في سياق القرارات الأوروبية القرار الذي اتخذته روسيا من خلال الشركة و العقوبات اقتصادية ومالية وعسكرية . وقد زاد أزمة الطاقة المصدرة وهي شركة "غازبروم" الروسية الحكومية بإغلاق أنبوب الغاز «نورد ستريم 1» الذي يزود أوروبا بحاجياتها، مما سبب أزمة تمويل حقيقية للدول الأوروبية، ويندر بعواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة .

ومن أجل تجاوز الأزمة النفطية بأوروبا، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطة لإنهاء اعتماده على النفط والغاز الروسيين بحلول عام 2030، عبر استثمارات تصل قيمتها 300 مليار يورو (نحو 318 مليار دولار)، وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية، "أورسولا فون دير لاين"، للصحفيين، الأربعاء 18 مايو 2022، "... إن الاستثمارات ستشمل عشرة مليارات يورو للبنية التحتية للغاز وملياري يورو للنفط وتخصص باقي الاستثمارات للطاقة النظيفة مشيرة إلى أن بروكسل تطرح أيضا أهدافا أكبر ملزمة قانونيا للطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة بحلول عام 2030..."².

وقد عمدت روسيا في اطار تعديل تكتيكي لسياستها الخارجية والاقتصادية النفطية على وجه التحديد تجاه أوروبا، الى اعتماد خط أنبوب بديل بتركيا وهو خط "السييل التركي " بقدرة استيعابية تبلغ 31 مليار متر مكعب، والذي بإمكانه تزويد دول الاتحاد الأوروبي بما قدره 63 مليار متر مكعب.³

يتبين مما سبق أن العلاقات الاقتصادية الغير المتوازنة بين روسيا ومكونات الإتحاد الأوروبي وحاجاته الماسة للتزود بمصادر الطاقة في انتظار تحقق البدائل، يحول دون نجاعة التدابير المتخذة، بل ويؤدي الى اختلاف بين دول الإتحاد يفرضه ارتباط اقتصادات مجموعة منها بصادراتها من الطاقة الروسية

¹ عمرو الشوبكي : الاتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا مقال مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ 16 مارس 2022
<https://acpss.ahram.org.eg/News/17435.aspx>

² للتخلي عن النفط الروسي أوروبا تعتزم استثمار 318 مليار دولار العربي 21 : بتاريخ 19 مايو 2022
<https://arabi21.com/story/14389413>

³ روسيا: يمكن تصدير 63 مليار متر مكعب من الغاز لا وريا عبر تركيا
<https://www.trtarabi.com/now>

1. التواصل في تدبير الأزمات دوليا وإقليميا ووطنيا :

يعتبر التواصل ما قبل وأثناء اندلاع الحرب على أوكرانيا آلية ضرورية ومهمة في الحوار مع الدولتين المعنيتين بالحرب في محاولة لإقناعهما بالعدول عن ذلك، كما أنه يمثل وسيلة في نقل المعطيات الميدانية، وعرضها على سواء على المسؤولين أو المؤسسات المعنية، أو للمواطن والمتابع لمجريات الصراع. وقد شكل التواصل إبان انلاع الأزمة عاملا حاسما ضمن الاستراتيجية الدولية والوطنية للحيلولة دون تفجر الحرب من خلال الجهود التي بدلت سواء من قبل المؤسسات الدولية أو رؤساء الدول اللذين زاروا روسيا وكيف في إطار السعي نحو تقرب وجهات النظر وتلافي الحرب. وتبرز في هذا السياق عدة مؤسسات دولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والتي تولت المهام التواصلية بخصوص النزاع الروسي الأوكراني. على ان مختلف المساعي المبذولة لم تكن بالنجاح في ظل تشبث روسي وتصلب في المواقف تجاه أوكرانيا خاصة في اطار ضرورة توفر ضمانات أمنية دولية او من لدن حلف الأطلسي على حدودها مع أوكرانيا، حماية للأمن الروسي، مما عجل في بدأ الهجوم الروسي بالرغم من التطمينات المقدمة من لدن روسيا .

2. التواصل على المستوى الدولي:

اتسم التواصل الدولي بخصوص الحرب على أوكرانيا بموجة من الاستنكار والتنديد الدولي بالهجوم الروسي على أوكرانيا خاصة في ظل التطمينات التي قدمتها روسيا قبل الهجوم، مما شكل صدمة للعديد من رؤساء الدول وممثلي المنظمات الدولية حول سرعة تدهور الوضع مع انطلاق الهجوم في فبراير الماضي. وقد تولت منظمة الأمم المتحدة بقيادة مجموعة من الدول الغربية دورا إعلاميا وتواصليا مهما في تدبيرها للحرب ومجرياتها، وتطورها، كما ساهمت في حشد التأييد لأوكرانيا، وتهيئة المجتمع الدولي لمرحلة بدأ تقديم الدعم بمختلف أشكاله لأوكرانيا لمساعدتها على صد الاعتداء الروسي على الأراضي الأوكرانية. كما أهتم الإعلام الدولي بالجانب الإنساني المترتب على الحرب والمتمثل في نزوح الأوكرانيين من مناطق الحرب سواء الى المناطق الأوكرانية الآمنة، او في اتجاه دول الجوار كبولندا في اتجاه دول الاتحاد.

اجمالا فقد حظيت مجريات الحرب في أوكرانيا بتغطية إعلامية ميدانية كبيرة من لدن العديد من القنوات الرسمية والخاصة لتعكس هول الحرب وما تخلفه من دمار وخراب مركزة بشكل خاص على الشق الإنساني المتمثل في موجة النزوح الغير المسبوقه مع تصاعد الحرب واتساع نطاقها، غير ان هذه الحملة التواصلية تجاه الحرب على أوكرانيا لم تتسم بالحيادية المطلوبة من قبل وسائل الإعلام الغربية، في ظل توجه غربي ضد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا واتخاذ موقف داعم ومساند لأوكرانيا، مما يطرح مسألة مصداقية المعطيات والتحليلات والاستنتاجات والتوقعات.



3. التواصل الروسي الأوكراني : فشل المفاوضات

مبدئياً غاب التواصل المباشر بين طرفي الحرب روسيا وأوكرانيا للعديد من الأسباب تاريخية وسياسية من جملتها ما شهدته سنة 2014 التي عرفت ضم منطقة القرم الى روسيا، وقد تميز الخطاب التواصلي الرسمي لروسيا بنوع من التصلب والتشدد في المواقف المعلنة مسبقاً في حين تشبثت أوكرانيا بسيادتها الوطنية المستندة على المشروع الدولية، وبضرورة التنديد الدولي بالاعتداء الروسي وتقديم الدعم الكاف للرد عليه لحماية الأراضي الأوكرانية .

وقد سعت الأمم المتحدة وبعض الدول نحو تقريب وجهات النظر بين الجانبين في أفق فتح مفاوضات غير مباشرة لوضع حد للحرب، الا أن هذه الجهود فشلت -باستثناء اتفاق تصدير الحبوب الذي رعته تركيا - في تقريب الرؤى بين البلدين، ويبرر العديد من المتابعين فشل المساعي الدولية والإقليمية في إرساء تواصل إيجابي وبناء بين روسيا وأوكرانيا، كونها لم تتسم بنوع من الحياد في الوساطة بل غلب عليها الطابع السياسي المنحاز لأوكرانيا مما أدى الى فشلها¹. وتكمن أهم أسباب فشل المفاوضات التي جرت بين كل من روسيا وأوكرانيا، في تدخل الدول الغربية الداعمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه موقف أوكرانيا، مما ساهم في اخفاق الطرفين في التوصل الى حل سلمي للحرب في أوكرانيا، وقد راهن كل طرف على تقوية موقفه العسكري لفرض شروطه في أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مما زاد في حدة النزاع، واتساع نطاقه ودخول أسلحة جديدة من الطرفين لدائرة الصراع كما هو الشأن بالنسبة للمسيرات والصواريخ المتطورة بأنواعها المختلفة مما زاد في حدة النزاع ونطاقه ونتائجه الوخيمة².

فرانس برس اسوسايتد : الكرملين : كيبف انسحبت من محادثات السلام بناء على توصيات واشنطن مقال منشور بمجلة العربي الجديد بتاريخ 22 أكتوبر 2022¹

<https://www.alaraby.co.uk/tag>

<https://www.alhurra.com/alhrb-ly-awkranya/2022/03/03>

² أبو ضبي سكاى نيوز : بالأرقام : خسائر الجيشين الروسي والأوكراني في الحرب مقال منشور في مجلة سكاى نيوز عربية بتاريخ 10 نونبر 2022

كشفت واشنطن على أن حجم الخسائر البشرية نتيجة الحرب على أوكرانيا بلغ 200 ألف جندي من الطرفين بالإضافة الى 40 ألف مدني أوكراني وما يناهز 15 الى 30 مليون لاجئ أوكراني.

<https://www.skynewsarabia.com/world/1570453>

3 بحث لمركز الجزيرة للدراسات بعنوان : بعد مرور ستة أشهر على بدايتها ..كيف تعيد حرب أوكرانيا تشكيل النظام الدولي منشورات مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 15 غشت 2022

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2022/8/15>

4. أهمية التخطيط الاستراتيجي الإستباقي في مجال تدبير الحروب :

أكدت الحرب الدائرة حالياً بأكرانيا، من جهة صعوبة تقدير نتائجها بالنسبة للطرفين وكذا المحيط الإقليمي والدولي، ومن جهة أخرى عدم امكان التكهّن بتحديد تاريخ نهايتها مما يطرح صعوبات جمة على المحللين والمتتبعين للشأن الأكراني الروسي. على أن تداعيات الحرب حالياً سيما في الجانب الاقتصادي والطاقي والإنساني، تطرح سؤال وجود استراتيجية تدبر احتمال وقوع الحرب والاستعداد القبلي لها، وتوقع نتائجها، بل ومحاولة تجنبها من خلال العديد من الإجراءات الاستباقية، والتي تتمثل في الجوانب القانونية واللوجستية والحقوقية وهو ما سنتناوله كما يلي :

أولا الجانب القانوني :

يعد الجانب القانوني في تدبير الأزمات عموماً، وأزمة اندلاع الحرب على وجه خاص قاعدة أساسية ومنطلقاً ضرورياً ومبرراً لا تتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الأزمات، وقد كشفت الحرب على أكرانيا الحالية مدي أهمية التوفر على إطار قانوني دولي يتولى تدبير النزاعات المسلحة بين الدول أولاً من خلال تفاديها، ثم من أجل وضع حد لها ووقف تبعاتها المختلفة على الدول المعنية وعلى السلم والأمن الدولي.

لقد تبين لنا من خلال دراسة واستعراض الإطار القانوني الدولي الخالص بتدبير الحروب والنزاعات المسلحة بين الدول مدى محدودية الترسانة القانونية المتمثلة في اتفاقية جنيف وملحقاتها والبروتوكولات الخاصة بها. ويكمن غياب النجاعة والفعالية الضرورية على مستوى التطبيق والتزام الدول بمقتضياتها مع غياب آليات مناسبة تفرض على الدول المعنية الخضوع لضوابط ومقتضيات الاتفاقيات الدولية السارية³.

ويستلزم احترام القانون الدولي المنظم لوضعية الحرب، ضرورة ملائمة الدول لتشريعاتها الوطنية بمقتضيات ملزمة لاحترام النصوص الدولي من خلال مسطرة إقرارها والمصادقة عليها، ثم توفير ضمانات تؤسس للشرعية الدولية باعتبارها ملزمة للدول تحت طائلة عقوبات قانونية ملزمة في حالة أي اخلال بقواعد القانون الدولي ومعاهداته .

ثانياً : الجانب اللوجستي في تدبير الحرب على أكرانيا :

يشكل العامل اللوجستي عنصراً فارقاً بين الدول في مواجهتها للحروب والنزاعات المسلحة التي تندلع فجأة، وبشكل غير متوقع كما هو الشأن بالنسبة للحرب على أكرانيا بالرغم من وجود بؤادر ومؤشرات توحى بذلك. وتختلف درجة جاهزية الدول باختلاف مواردها ووسائلها الذاتية، ودرجة استقلاليتها عن الخارج في توفير مستلزماتها الضرورية .



وقد كشفت الحرب على أوكرانيا هشاشة المجتمع الدولي وقدرته المحدودة على مواجهة تداعياتها، حيث أدى اندلاعها الى بروز أزمة النفط والغاز، والحبوب واللاجئين مما يشي بمدى التأثير السلبي لاندلاع الحروب وتأثيراتها التي تتجاوز المجال العسكري والسياسي لتتأصل الاقتصاد والتوازنات المالية والأمن الاجتماعي والإنساني .

وتتفاوت قدرة الدول على تدبير الصعوبات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا بحسب قوة اقتصاداتها وكمية ثرواتها الاستراتيجية التي تكفل استقلاليتها وتحصنها من آثار الحرب، حيث تبرز بعض الدول المتوفرة على مقدرات اقتصادية كافية لضمان احتياجاتها كالولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الأوروبية القادرة على تدبير حاجياتها وفق إمكاناتها المتوفرة، في حين نجد أن أغلبية الدول التي تعتمد في احتياجاتها على الخارج لتوفير موادها الطاقية والفلاحية والغذائية تقف عاجزة عن مواجهة تداعيات الأزمة الأوكرانية، بل تعتبر الدول النامية والدول الإفريقية الأكثر هشاشة وضعفا كونها تعتمد على أغلب احتياجاتها الأساسية من السوق العالمي، ولا تتوفر على الموارد المالية الكافية من العملة الصعبة لمجاراة تصاعد الأسعار وقلة العرض مقابل تزايد الطلب العالمي.

وقد كشفت انعكاسات الحرب الروسية على أوكرانيا تراجع منسوب التضامن بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث كشفت أزمة الحبوب عن استغلال الدول الغنية لاتفاق إسطنبول لتصدير الحبوب لسد حاجياتها وتوفير مخزون احتياطي كاف، في حين انتظرت الدول الفقيرة والنامية تدخل هيئة الأمم المتحدة لضمان حد أدنى من صادرات الحبوب الأوكرانية .

من المؤكد أن الحرب على أوكرانيا ستحتّم على أغلبية الدول لإعادة النظر في أولوياتها وسياساتها الاقتصادية واختياراتها الاستراتيجية بما في ذلك الاستعداد الجيد لاحتمالات الحرب وتدابيرها المحتملة، وضرورة توفير بنية لوجستية كافية ومناسبة لمواجهة احتمالاتها المختلفة¹.
اجمالا فاللوجستيك الضروري لمواجهة احتمال نشوب الحرب، وتجنب انعكاساتها السلبية، يستلزم ضرورة وجود اقتصاد قوي بموارد متنوعة تتيح استقلالية عن الخارج من أجل ضمان الاحتياجات الخاصة لفترة مناسبة، وهو ما لا تتوفر عليه العديد من الدول، وبقي حkra على دول كبرى وتكتلات اقتصادية قوية ومتكاملة، وقادرة على مواجهة الأزمات المختلفة كما هو الشأن بالنسبة للحرب على أوكرانيا .

كاتيا أدلر محررة شؤون أوروبا، الي بيبي نيوز : مقال بعنوان : روسيا وأوكرانيا : الحرب التي ضربت توازن القوى في أوروبا منشور بتاريخ

10 مايو 2022

ثالثا الجانب الحقوقي للحرب على أوكرانيا :

تطرقنا في ما سلف للجانب القانوني للمنتظم الدولي وكذا الجاني اللوجستي الذي يتطلب مواجهة وتدير أزمة اندلاع الحرب وما تسببه من آثار سلبية تهم الدول المتحاربة كما تطل استقرار أمن واستقرار باقي دول العالم، باعتبار العالم عبارة عن قرية صغيرة تتفاعل مع ما يقع فيها من أحداث ووقائع . وحيث ان الحرب تمثل استهدافا كبيرا ووخيم لمختلف القيم الإنسانية النبيلة والحقوق الأساسية المختلفة، كالحق في الحياة و حرية الاستقرار في الوطن والتمتع بثرواته والعيش الكريم، الا ان الحرب على أوكرانيا شكلت ولا زالت انتهاكا صارخا لمجمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الأوكراني، مما يستتبع ضرورة توقيع عقوبات قانونية ضد الاعتداء الروسي الغير المبرر من خلال الهيئات الحقوقية الدولية والقضاء الدولي وخصوصا محكمة الجنايات الدولية لمتابعة مرتكبي مختلف الخروقات وجرائم الحرب، كما هو الشأن في مذبحه "بوشا" والتي تشكل نموذجا لجرائم الحرب التي تقتضي المتابعة والمسائلة والعقاب، ويشكل الجانب الحقوقي الدولي والمؤسسات المعنية بتطبيقه ضمانا أساسية للتعسف المحتمل في الحرب الدائرة حاليا بأوكرانيا، ولا يمكن قبول تهرب المسؤولين السياسيين والعسكريين من المسؤولية بمبرر عدم المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، بل تقتضي مبادئ العدالة واحترام الحقوق والحريات أن يثم متابعة الجناة بالجرائم الحربية المنسوبة، من خلال جمع المعطيات والوقائع من قبل الهيئات الحقوقية الدولية وتقديم الجناة للعدالة الدولية .¹

إن تدبير الأزمات بمختلف مظاهرها يطرح إشكالية التعارض بين الحقوق والحريات المكفولة قانونا، وبين ضرورة والزامية مواجهة الأخطار الناتجة عن تفشي الأزمة، وتداعياتها و آثارها المختلفة، يعتبر هذا التعارض مبررا بالنظر لكون الأزمة تعتبر عاملا عارضا والإجراءات المترتبة عنها تتسم بنفس الخاصية، أما الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد والمؤسسات فهي حقوق ثابتة ودائمة من حيث الزمان والمكان .ويعتبر التعطيل المؤقت والتقييد الظرفي لهذه الحقوق إجراءات ظرفية لها ما يبررها على مستوى الخطر الذي تمثله الأزمة وحالة الضرورة التي تقتضي إجراءات وتدابير خاصة واستثنائية ."² على ان الجانب الحقوقي وإن كان يبرر التدابير

¹ انظر في هذا الشأن مجموع تقارير أمنستي الدولية الميدانية حول الوضع الحقوقي بأوكرانيا

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/ukraine-russian-forces-must-face-justice-for-war-crimes-in-kyiv-oblast-new-investigation/>



الاستثنائية والتقييدية خلال فترة الأزمات -مثل الأزمة الوبائية الحالية -، فيجب ألا يتسم بالغلو والتعسف في تطبيق هذه الإجراءات، كون ذلك يمثل نوعا من الشطط ويولد المسؤولية على مرتكبه والذي يتعين عليه تعويض الضرر الناجم عن كل فعل يشكل تعسفا وشططا في تطبيق اجراء قانوني أو إداري تستلزمه حالة الطوارئ .

خاتمة:

أفرزت الحرب على أوكرانيا واقعا عسكريا، سياسيا، اقتصاديا وانسانيا مختلفا ومؤثرا، اتسع نطاقه ومداه ليتجاوز مجال الدولتين ومحيطهما الإقليمي، ليطلع ويؤثر على الساحة الدولية ويلامس جوانبها الحيوية من أمن، وسياسة، واقتصاد بالإضافة الى أبعاده الاجتماعية والإنسانية.

فعلى المستوى الأمني حيث دقت الحرب على أوكرانيا ناقوس الخطر بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي، واستشعرت مختلف الدول أهمية تأمين محيطها من خلال رفع الميزانية الخاصة بالأمن وتوفير الإمكانيات التقنية والبشرية لصيانتها، وإقامة تنسيق بين الدول الحليفة من أجل تبادل الخبرة والمعلومات الاستخباراتية ذات الطابع الأمني، واتخاذ التدابير المناسبة لحماية محيطها من أي اعتداء محتمل والرد المناسب عليه. وتشكل دول الاتحاد الأوروبي نموذجا بينا في هد الإطار، حيث ضاعفت الدول المعنية من ميزانية الأمن، وعززته بمجموعة من التدابير ترمي تعزيز آليات الأمن الأوروبي وزيادة مناعته وقوته من أجل مواجهة احتمالات أي اعتداء مسلح يستهدف الدول الأوروبية سيما انها تعد جزءا من الحلف الأطلسي، وتتوفر على ضمانات دفاعية من قواعد الحلف للتصدي لأي اعتداء .

أما على مستوى السياسة الخارجية، فقد شكلت الحرب على أوكرانيا مرحلة فارقة في السياسات الخارجية سواء من قبل دول كالولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي لا تخاد مواقف سياسية حاسمة تجاه الصراع من خلال الاصطفاف مع روسيا أو مع أوكرانيا وقد تميزت جل المواقف بمساندة أوكرانيا، و تقديم أوجه الدعم التقني والعسكري والاقتصادي والمالي من أجل ضمان صمودها ضد اعتداء روسيا، كما نددت هذه الدول بالاعتداء الروسي واعتبرته تجاوزا للقانون الدولي ومهددا للسلم والأمن الدوليين .

على أن الآثار الوخيمة للحرب على أوكرانيا شملت الجانب الاقتصادي، حيث شكلت عاملا مباشرا لاندلاع أزمة في واردات الطاقة وارتفاع كبير في الأثمنة وشح في العرض، مما أث على العديد من الدول والمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد موارد الطاقة كالبترول والغاز كمصدر للتشغيل، مما يهدد الاقتصاد العالمي بالشلل والتوقف في انتظار التوصل لحلول بديلة وموردين بإمكانهم تعويض روسيا في هد المجال، الشيء الذي حدا بالدول الأوروبية للبحث عن موارد طاقات بديلة ومصادر أخرى للتزود بحاجياتها من الطاقة في أفق الاستغناء على روسيا في هذا المجال .

أما أزمة الحبوب فقد شكلت الوجه الثاني للأزمة الاقتصادية المتمخضة عن الحرب على أوكرانيا، حيث تعدر مبدئياً تأمين تصدير المنتجات الأوكرانية كن الحبوب والذرة نتيجة حصار الموانئ وخطورة المسالك البحرية نتيجة الألغام والحصار الذي يقوم به الأسطول الروسي، وقد ساهمت المساعي التركية في توقيع اتفاقية إسطنبول التي مكنت من رفع الحصار عن منتجات أوكرانيا والسماح للناقلات من الخروج عبر آلية مراقبة متفق عليها على أن هذا الحل المؤقت لم يحل دون ظهور أزمة غذاء دولي تمثلت في نقص في العرض وارتفاع في الأثمان مع صعوبة خاصة بالنسبة للدول الفقيرة في توفير احتياجاتها الغذائية بالرغم من تدخل للأمم المتحدة لتوفير حد أدنى من الغذاء.

أما على المستوى الإنساني فقد خلفت الحرب الأوكرانية أزمة لجوء كبير من مناطق الحرب سواء الى مناطق آمنة أو في اتجاه دول الجوار ودول الاتحاد التي استقبلت أعدادا كبيرة من الأوكرانيين الفارين من جحيم الحرب، والذي تجاوز 6 ملايين لاجئ، مما يؤثر لبوادر أزمة إنسانية غير مسبوقة قد يتعذر تدبيرها من قبل دول الاستقبال سواء من حيث كلفتها الباهظة، او جراء محدودية بنية الاستقبال المتوفرة ومحدودية الدعم المالي واللوجستي المقدم.

وتنضاف أزمة النازحين الأكران لأزمة اللاجئين التقليديين الفارين من مناطق النزاع ومن مناطق الفقر في أفغانستان وسوريا ودول إفريقيا حيث يصعب التكفل بهم سيما من قبل بعض الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا مما يعقد الوضع الإنساني للاجئين، ويزيد من ومأسهم في انتظار انفراج مستقبلي وحل مناسب يضع حدا لمأساتهم ومعاناتهم.

يتضح مما سبق ان تداعيات الحرب على أوكرانيا تمس أهم مظاهر الحياة وتؤثر على مجرياتها، بل وتهدد استقرارها ووجودها، مما يتطلب مجهودا دوليا وجهودا كثيفة لوضع حد للحرب في أوكرانيا، من أجل وقف نزيف الخسائر البشرية التي قدرت بـ 100.000 الألاف في كل جانب بالإضافة الى تكاليف المجهود الحربي من كل من روسيا وأوكرانيا والدول الداعمة لها، الى جانب التداعيات والانعكاسات السياسية والاقتصادية والإنسانية والتي تأثر على مختلف دول العالم وتنازل من مقدراتها ومواردها، كما تمس مستوى عيش مواطنيها واحتياجاتهم ومتطلباتهم الحيوية.

وبغض النظر عن مخرجات الحرب العسكرية على أوكرانيا، فنتائجها وآثارها تعتبر وخيمة بالنظر لحجم الخسائر البشرية والاقتصادية، وآثارها الاجتماعية والإنسانية، كما ستساهم في اتساع و زيادة الهوة بين الدول القوية اقتصاديا والتي تتوفر على موارد وإمكانات ضخمة ووفرة، والدول الفقيرة المحدودة الموارد والإمكانات،و التي تعيش على المديونية والإعانات الدولية، مما سينعكس على مستوى معيشة سكانها وسيهرن مستقبلها ومقدراتها المحدودة، كما سيكرس تبعيتها وخضوعها سواء للدول الكبرى وكذا للمؤسسات المالية الدولية وإملاءاتها مما سيعطل كل مسار للتنمية والتطور والرقى..



فعالية الأمم المتحدة في ظل الأحادية القطبية

Article: UN effectiveness in unipolarity

علي الريسوني

RAISSOUNI Ali

دكتور في الحقوق القانون العام، تخصص العلاقات الدولية؛

جامعة عبد المالك السعدي بتطوان

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

raisali@hotmail.fr أو Soufiane.rais@gmail.com

ملخص: تعتبر الفترة من 1987-1990، من أخصب الفترات في تاريخ الأمم المتحدة، فقد بدا النظام الدولي في ذلك الوقت وكأنه نظام ثنائي قائم على توازن معقول في القوة ولكن في إطار من التعاون وليس الصراع.

ولذلك أطلقت هذه السنوات العنان لآمال بلا حدود في نظام دولي أكثر استجابة وقابلية وانسجاما مع نصوص الميثاق وروحه، فلم يكن الاتحاد السوفييتي يبدو في ذلك الوقت وخصوصا خلال الفترة 1987 - 1989 وكأنه على وشك الانهيار إطلاقا وإنما كان الانطباع السائد لدى المحللين أنه يعيد ترتيب أولوياته وضخ دماء جديدة في عروقه ليصبح أكثر انفتاحا وقدرة على الحركة العصرية ومن ثم فقد تطلع الكثيرون إلى نظام دولي أكثر حيوية وعدالة في نفس الوقت.

أما نجاح الأمم المتحدة النسبي لهذه الفترة فكان إما في تمكّنها من تحقيق أهدافها كلية (استقلال ناميبيا، خروج القوات الكوبية من أنجولا...) أو في تهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار، ووضع خطة للسلام والمشاركة في تنفيذها وفي إعادة بناء الحياة المدنية والسياسية للسكان¹.

أما تفسير هذا النجاح، فيعود إلى عاملين رئيسيين: العامل الأول هو بالطبع التقارب الأمريكي . السوفييتي الذي تحقق بداية من سنة 1987، وهو التقارب الذي كانت مهتد له سياسة الإصلاحات الجذرية الداخلية التي تبناها الحزب الشيوعي بزعمارة غورباتشوف سنة 1986 تحت شعار إعادة البناء (البيريسترويكا) والشفافية (الغلاسنوست). هذا التقارب تحول إلى تعاون بين العظميين على مستوى الأمن وخارجه للسيطرة على مخلفات الحرب الباردة خصوصا منها "التزاعات الإقليمية"².

أما العامل الثاني، فيتجلى، حسب بعض المحللين في الطريقة التي كانت تعالج بها النزاعات المسلحة والأزمات على المستوى الأممي، حيث كان هناك تمييز بين وظيفة مجلس الأمن

¹ عبد الوهاب معلّمي، التحديات الجديدة للأمن الجماعي وإشكالية إصلاح الأمم المتحدة، ندوة نصف قرن من الأمم المتحدة 2826 أكتوبر 1995، ص 33.

² د. محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2002، ص 298.

الذي كان يتحمل وحده مسؤولية وتبعات اللجوء إلى القوة، ووظيفة الأمين العام الذي كان يضطلع بالأمور الدبلوماسية والمفاوضات والإشراف على قوات حفظ السلام في شكلها التقليدي الذي عرفته خلال الحرب الباردة. فمجلس الأمن يمثل الدول، التي إليها تعود صلاحية استعمال العنف، أما الأمين العام فيمثل المنظمة في جانبها الدبلوماسي، ولكي يحافظ على دوره كمفاوض عليه أن يبقى محايدا وألا يتحيز لأي جانب، إذ على هذا الحياد وعدم التحيز تقوم السلطة المعنوية لمؤسسة الأمين العام.

Abstract: The period 1987-1990 was considered one of the most fertile periods in the history of the United Nations. The international system at that time seemed to be a bilateral system based on a reasonable balance of power but within a framework of cooperation and not conflict. Therefore, these years unleashed boundless hopes for an international order more responsive, adaptable and in harmony with the provisions and spirit of the charter, the Soviet Union did not appear at that time, especially during the period 1989-1987. . As if he was about to collapse at all, the impression among analysts was that he was reorganizing his priorities and pumping new blood into his veins to become more open and capable of modern movement, and then many people aspired to a more vibrant and just international system at the same time.

As for the relative success of the United Nations for this period, it was either in its ability to achieve its goals entirely (the independence of Namibia, the exit of Cuban forces from Angola ...) or in calming the situation and a ceasefire, setting up a peace plan and participating in its implementation and in rebuilding the civil and political life of the population.

As for the explanation of this success, it is due to two main factors: The first factor is of course the American-Soviet rapprochement that was achieved beginning in 1987, and it is the convergence for which the policy of radical internal reforms adopted by the Communist Party led by Gorbachev in 1986 under the slogan of reconstruction (perestroika) And transparency (glasnost). This rapprochement turned into cooperation between the two superpowers at the level of security and outside it to control the remnants of the Cold War, especially "regional conflicts." As for the second factor, it is evident, according to some analysts, in the manner in which armed conflicts and crises were handled at the international level, as there was a distinction between the function of the Security Council, which was solely responsible and the consequences of resorting to force, and the position of the Secretary-General, who was carrying out diplomatic matters, negotiations and supervision. On the peacekeepers in the traditional form they had known during the Cold War. The Security Council represents the countries to which the authority to use violence reverts, while the Secretary-General represents the organization on its diplomatic side, and in order to preserve his role as a negotiator, he must remain neutral and not take sides, as it is on this impartiality and impartiality that the moral authority of the Secretary-General's institution rests.

مقدمة

لقد كان التقارب الذي تحقق تدريجياً بين القوتين العظميين خلال النصف الثاني من الثمانينيات قد أدى إلى إعادة تنشيط آليات الأمم المتحدة، وتعتبر الفترة من 1987-1990، من أخصب الفترات في تاريخ الأمم المتحدة، فقد بدا النظام الدولي في ذلك الوقت وكأنه نظام ثنائي قائم على توازن معقول في القوة ولكن في إطار من التعاون وليس الصراع وخاصة في مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأحى الأمل في إمكانية أن تؤدي نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميين إلى إحياء الدور الذي كان من المفترض أن تقوم به الأمم المتحدة في النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية. ولم يكن الاتحاد السوفييتي قد سقط بعد أو تفكك وانهار كقطب منافس على صدارة النظام الدولي عندما أعلن رسمياً خلال أزمة الخليج أن الحرب الباردة بين القطبين قد انتهت إلى غير رجعة، ولذلك حظي شعار "النظام العالمي الجديد" بمصداقية كبيرة، وخصوصاً بعد أن بدأ مجلس الأمن يمارس دوره كما هو مرسوم في الميثاق تماماً ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة. واستقر في يقين الكثيرين على الأقل خلال الشهور الأولى للأزمة، أن هناك جديداً بالفعل في النظام العالمي، وأن هذا الجديد يتمثل في أن الأمم المتحدة سوف تلعب من الآن فصاعداً دوراً فعالاً ليس لمعاقبة النظام العراقي وحده وإنما لمعاقبة كل الخارجين على الشرعية الدولية. ونذكر هنا بالخصوص نجاح الأمم المتحدة النسبي لهذه الفترة فكان إما في تمكّنها من تحقيق أهدافها كلية (استقلال ناميبيا، خروج القوات الكوبية من أنجولا..) أو في تهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار، ووضع خطة للسلام والمشاركة في تنفيذها وفي إعادة بناء الحياة المدنية والسياسية للسكان...

لكن سرعان ما اتضح أن طبيعة التحولات التي تمت في النظام الدولي، وخاصة بعد أن انهار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي لم تكن تسمح للأمم المتحدة في ظل أوضاعها الموروثة عن الحرب الباردة، أن تلعب الدور المأمول لها إلا إذا تم إدخال إصلاحات جوهرية على هيكلها، وهو ما لم يتم بعد.

الإشكالية

إلى أي حد استطاعت منظمة الأمم المتحدة أداء مهامها والقيام بأنشطتها وفق ما ينص عليه ميثاقها في ظل سياسة دولية أحادية القطب، وفي ظل نظام دولي جديد؟ وهل هناك من دور للأمم المتحدة في ظل التغير الحاصل في السياسة الدولية وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي؟ أم أن دورها أضى باهتاً في ظل الأحادية القطبية وما بعد الحرب الباردة؟

الفرضية

ينجح تحقيق التوازن في السياسة الدولية إذا كان هناك إجماع حول الحاجة الملحة إلى منظمة قوية وفعالة وقادرة على تنظيم المجتمع الدولي بكل تعقيداته. وسنحاول من خلال ما يلي أن نعرض للدور الذي قامت به الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الاستثنائية من تاريخ السياسة الدولية بعد الانفراج الدولي والعودة للحرب الباردة من جديد (المطلب الأول) قبل أن يتضح بجلاء أن التغيير الذي طرأ في السياسة الدولية من تسويات سلمية للمنازعات كان بداية لعملية انهيار وليس لانطلاقة جديدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: السياسة الدولية بعد الانفراج الدولي والعودة للحرب الباردة من جديد

يرجع تبني الاتحاد السوفييتي لإستراتيجية التعايش السلمي إلى إتباع الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الانتقام الشامل، ودبلوماسية حافة الهاوية في ظل وجود عملية توازن الرعب، وأدرك السوفييت أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى مواجهة معهم ربما لن يحققوا فيها نصرا حاسما، خاصة وأن الاتحاد السوفييتي لم يكن قد طور الصاروخ العابر للقارات إلا سنة 1957؛ كذلك شكل سباق التسلح بين العملاقين عبئا اقتصاديا على الاتحاد السوفييتي، وكان المتصور أن تؤدي إستراتيجية التعايش السلمي إلى تخفيف عبء السباق. من ناحيتها تحولت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي (1961-1963) من إستراتيجية الانتقام الشامل إلى إستراتيجية "الرد المرن" (Flexible Response) التي صاغها الجنرال "ماكسويل تاييلور"، رئيس هيئة الأركان الأمريكية وتبناها الرئيس الأمريكي الجديد بعد وصوله إلى الحكم في يناير سنة 1961، وقد افترضت تلك الإستراتيجية أن الانتقام الشامل غير قابل للتطبيق، لأنه يصعب الرد على هجوم سوفييتي محدود بهجوم إستراتيجي شامل قادر على تدمير الصواريخ السوفييتية.

لذا كان هذا الوضع سببا لبحث الدولتين العظميتين المتصارعتين، على سبيل للتخفيف من إستراتيجية التسابق والمجابهة والاستعداد للهجوم أو الرد، وهذا ما سمي بالانفراج.

الفرع الأول: السياسة الدولية في ظل الانفراج الدولي وبعده

مهد ما أسفرت عنه عملية التعايش السلمي من نتائج إيجابية، إلى ظهور عملية سياسية دولية جديدة هي الانفراج الدولي، الذي يقصد به تهدئة العلاقات بين الدولتين العظميين والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى أعلى من التفاهم، وسأتناول هذا الفرع في فقرتين، أخصص الفقرة الأولى منها للتعايش السلمي، على أن أخصص الفقرة الثانية للانفراج الدولي.

الفقرة الأولى: التعايش السلمي

أعلن "خروشوف" الذي انفرد بالسلطة سنة 1956 في المؤتمر العشرين للحزب، بعدما كانت قد حلت محل ستالين قيادة جماعية مكونة من (مالينكوف، كسكربتير أول للحزب ورئيس الوزراء) و خروشوف سكرتير أول للحزب، و بولجانين (رئيس الوزراء) وفورشيلوف (رئيس الدولة)، حيث أعلن التأكيد على إستراتيجية التعايش السلمي، ونسبها إلى نفسه؛ وقال: أن التعايش السلمي يعني عدم حتمية الحرب بين المعسكرين، مع إمكانية الانتقال السلمي إلى الاشتراكية في الدول الرأسمالية، وهو ما يعني التخلي عن نظرية الثورة البروليتارية كطريق لبناء الاشتراكية. ولم تكن إستراتيجية التعايش السلمي تعني التخلي عن اليقين بالانتصار الحتمي للاشتراكية وزوال الرأسمالية، ولكنها تعني أن التنافس بين النظامين ينبغي أن يتم في إطار سلمي لخطورة تصاعد هذا التنافس إلى حد الحرب، ولتأكيد هذا التوجه قام خروشوف بحل الكومنفورم في 17 أبريل سنة 1956.

ونتيجة لتصاعد حركات التحرير الوطني المعادية للدول الاستعمارية الغربية، زادت ثقة الإتحاد السوفييتي في حتمية هزيمة تلك الدول نتيجة فقدانها مستعمراتها؛ ومن ثم رأى أن حصر الصراع الدولي في إطار سلمي يؤدي إلى محاصرة الدول الغربية ذاتها، بيد أن إستراتيجية التعايش السلمي لم تغنِ تخلي الإتحاد السوفييتي عن إحكام قبضته على دول الكتلة الشرقية، وكمثال على ذلك حينما اندلعت الثورة المجرية على الحكم الشيوعي في 23 أكتوبر 1956 مطالبة بالحريات السياسية وسحب القوات السوفييتية، تدخلت القوات السوفييتية بقوة قوامها 4000 دبابة واحتلت بودابست وسحقت الثورة المجرية، ونصبت حكومة جديدة بزعامة "كادار"؛ فإن الدول الغربية لم تتدخل بشكل مباشر في الأزمة.

من جانبها فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، ينبغي أن تركز على منع الإتحاد السوفييتي من التفكير في شن هجوم عليها من خلال تكوين قوة نووية صاروخية تستطيع الصمود أمام الضربة السوفييتية الأولى وامتصاصها وتوجيه ضربة مضادة قاتلة. كما أن الولايات المتحدة ستستخدم السلاح النووي في ثلاث حالات وهي؛ عند وقوع هجوم نووي على الولايات المتحدة الأمريكية، وعند التحقق من عزم العدو على شن هذا الهجوم، وعند وقوع عدوان واسع النطاق على أوروبا، مع عدم نسيان الإستراتيجية الجديدة حول مواجهة "الحروب المحدودة" من خلال تطوير القوات التقليدية الأمريكية¹.

¹ عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1997، الجزء الثالث، ص 316 – 317.

وأدت إستراتيجية "التعايش السلمي" إلى تمكن الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة من تحقيق قدر من التفاهم حول القضايا الدولية؛ ومن أهمها مشاركة الدول الأربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في مؤتمر فيينا لتوقيع تلك الدول على معاهدة الصلح مع النمسا في 15 ماي سنة 1955م والتي نصت على جلاء قوات الدول المتحالفة عن النمسا مقابل التزام الأخيرة بالحياد وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الإتحاد السوفييتي وألمانيا الاتحادية، والتفاهم الأمريكي السوفييتي حول معارضة العدوان البريطاني، الفرنسي، الإسرائيلي على مصر سنة 1956م، وخاصة إثر زيارة أديناور لموسكو. وواصل نفس السياسة "جون كينيدي" مع وصوله إلى رئاسة الولايات المتحدة وتبنيه إستراتيجية "الرد المرن" في خطابه أمام الكونجرس في 28 مارس و 25 ماي سنة 1961؛ فقد تمكنت الدولتان من حصر الأزمة المسماة بـ "أزمة الصواريخ الكوبية" التي وضعها الإتحاد السوفييتي في الأراضي الكوبية، فطالبها الولايات المتحدة بسحبها بل وقيامها بحصار الشواطئ الكوبية في أكتوبر سنة 1962، مما دفع الدولتان للتفاهم من خلال حل وسط للأزمة؛ تسحب بموجبه الإتحاد السوفييتي صواريخها من كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو الأراضي الكوبية، وسحب صواريخها الموجودة في تركيا، واتفقا أن يكون ذلك سرياً حتى لا يبدو أن الولايات المتحدة قد تراجعت أمام الإتحاد السوفييتي. وفي خضم تلك الأزمة أعلن الرئيس كينيدي عن ما سمي بـ "مبدأ كينيدي" (Kennedy Doctrine) وهو مبدأ جديد في السياسة الأمريكية حين قال في خطابه في 22 أكتوبر سنة 1962 "أن أي هجوم من كوبا على أي دولة في نصف الكرة الغربي، سيعتبر هجوماً من الإتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة ذاتها".

وبناء عليه يمكن اعتبار أزمة الصواريخ الكوبية نقطة تحول في الحرب الباردة، ذلك أن الأزمة مثلت أقرب نقطة وصلت عندها الدولتان العظيمتان إلى حافة الحرب المباشرة وأثارها المدمرة، لذا بدأت الدولتان في إعادة تقييم سياستهما في اتجاه تفادي حدوث أزمة جديدة، مما شكل بداية عصر الانفراج.

ومن بعد ذلك وفي سنة 1963 توصلت الدولتان إلى إبرام اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية، ورغم ذلك فقد تدخلت الدولتان في الحروب المحدودة لتصفية النظم غير الموالية لها، وكل ذلك في إطار إستراتيجيتنا التعايش السلمي والرد المرن؛ من أمثلتها، محاولة غزو الولايات المتحدة لكوبا فيما عرف باسم "خليج الخنازير" الذي فشلت في تحقيق أهدافه، وتدخلها في الدومنيكان في 28 أبريل سنة 1965 بحجة مواجهة العناصر الشيوعية الموالية للرئيس "جوان بوش"؛ كما قامت بتصفية حكم "سوكارنو" في إندونيسيا، وحكم "كوامي نكروما" في غانا سنة 1966، وفي توجيه ضربة كبرى لنظام عبد الناصر في مصر سنة 1967 من خلال العدوان الإسرائيلي، كما تدخلت عسكرياً في فيتنام من سنة 1959 وحتى سنة 1975...

من جانبه تدخل الإتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو في تشيكوسلفاكيا عسكريا في 20 غشت سنة 1968 لإنهاء عهد التحولات السياسية الديمقراطية التي قادها "ألكسندر دوبشيك" الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي؛ لذا أعلن "بريجنيف" في نونبر 1968 أن "الإتحاد السوفييتي له الحق والواجب للتدخل في أي موقف يمثل تهديدا للاشتراكية بصرف النظر عن الحدود الوطنية أو رغبات قادة الدول المعنية" وهو المبدأ الذي أطلق عليه الغرب مصطلح "مبدأ بريجنيف" (Brezhnev Doctrine)، وهو ليس جديدا فقد طبقه السوفييت عندما تدخلوا في المجر في أكتوبر سنة 1956 لضرب التمرد ضد حكم الحزب الشيوعي. وقد رفضت رومانيا وألبانيا مبدأ بريجنيف، وانسحبت ألبانيا من حلف وارسو في السنة ذاتها، واعتضت الأحزاب الشيوعية في العديد من الدول الأوروبية على هذا المبدأ كإيطاليا وإسبانيا، وبدأت في تطوير السياسة التي عرفت باسم "الشيوعية الأوروبية" (Communism - Euro) وركزت تلك السياسة على فكرة الوصول عن طريق الانتخابات البرلمانية، وعدم التدخل في شؤون الأحزاب الشيوعية.

لكن هذه الإستراتيجية "التعايش السلمي" أدت إلى حدوث انشقاق داخل الكتلة الاشتراكية بين الإتحاد السوفييتي والصين الشعبية، حيث أن الأخيرة اعتبرت أن الإتحاد السوفييتي يهادن الغرب ويتخلى تدريجيا عن دعم النظم الحليفة والصديقة.

الفقرة الثانية: الانفراج الدولي

لقد صاغت الولايات المتحدة عقيدة جديدة عن خيارات الحرب المحدودة، وبغية الحد من احتمال التصعيد غير المسيطر عليه إذا نشبت الحرب، فقد أدخلت الولايات المتحدة المرونة في تخطيط استخدامها للأسلحة النووية من خلال امتلاك القدرة على الرد بطريقة تتميز بإمكانية انتقائية كبرى ضد أهداف العدو العسكرية وقد أكدت هذه الدولة آنذاك أن هذه القدرة سوف تمكنها من جعل الرد الاستراتيجي متناسبا مع طبيعة الاستفزاز، عوضا عن كونها مضطرة إلى الاختيار بين الرد الكثيف على مدن العدو أو لا شيء البتة. وبما أنه كان يوجد غموض كبير في الكيفية التي يمكن أن تبدأ بها الحرب النووية، كان لا بد بالتالي، أن تتوفر ردود كافية للتعامل مع عدد كبير من الاحتمالات.

ولكن خصوم الخيارات النووية المحدودة يدعون أنه إذا أصبحت الحرب النووية أكثر مطواعية، فإنها تصبح أكثر احتمالا أيضا، وإن سياسة جعل الرد النووي "محدودا" يمكن أن تعني أن الرعب الذي تثيره الأسلحة النووية سوف يصبح مهما، كما أن القدرة على تدمير أهداف عسكرية فقط، مع التخلي عن ضرب المراكز السكانية، تبدو أنها تخفض التكلفة أو الثمن المترتب على الحرب النووية، وبالتالي يمكن أن تضعف الحواجز النفسية التي تمنع صانعي

السياسة من استخدام الأسلحة النووية. وفضلا عن ذلك، فإن القادة يمكن أن يعتقدوا أن الرد المحدود يمكن أن تتم السيطرة عليه، الأمر الذي يقتضي درجة من الدقة تعمل على تضخيم المفاهيم التقليدية عن الانتقام النووي.

وبالرغم من ذلك فإذا قبلت القوى الرئيسية مبدأ المساواة النووية، تكون قد بدأت تأخذ في الاعتبار منظومات سلاحية إضافية وقدرات متطورة المستوى في مجالي خوض الحرب وإنهاءها، إذا فشل الردع؛ وبالرغم من أن الأمر يصعب أن ينعكس إيجابيا على الاحتمالات المستقبلية، فإن الحقيقة تبقى متمثلة في أن تحليل مثل هذا الحدث يتطلب معالجة مدروسة ومتأنية قبل حدوثه، إذا أردنا تجنب الضغوط المؤدية إلى التصعيد إلى حرب نووية عامة.

لذا فإن كل ما ذكرناه عن "التعايش السلمي" كان يعتبر عملا إيجابيا، باعتباره كان سببا في ظهور عملية سياسية دولية جديدة سميت بالانفراج الدولي، الذي يقصد به تهدئة العلاقات بين الدولتين العظميين والارتقاء بتلك العلاقات إلى درجة أرقى من التفاهم. ويؤرخ الخبراء والمهتمين بهذا الشأن أن ملامح الانفراج الدولي بدأت مع اجتماع "كوسيجين"، رئيس الوزراء السوفييتي، مع "جونسون"، رئيس الولايات المتحدة، في غشت سنة 1967 في أعقاب العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، ودشن رسميا مع زيارة الرئيس "نيكسون"، رئيس الولايات المتحدة إلى موسكو سنة 1972، وتوقيع إعلان الانفراج.

إن دوافع تبني سياسة الانفراج، بالنسبة للإتحاد السوفييتي، ترجع إلى ازدياد حدة النزاع الصيني - السوفييتي، الذي كان سببا في فشل انعقاد المؤتمر الإفريقي - الآسيوي الثاني في الجزائر سنة 1965، حيث أصرت الصين على عدم حضور الإتحاد السوفييتي المؤتمر؛ وكان السوفييت يتصورون أن التقارب مع الولايات المتحدة قد يشكل رادعا للصين الشعبية عن استمرار الهجوم عليه، ورادعا لاحتمال تدخل الولايات المتحدة في حالة تصاعد النزاع الصيني - السوفييتي. وكانت الولايات المتحدة قد بدأت منذ سنة 1970 في تغيير دبلوماسيتها تجاه الدولتين الشيوعيتين المتنازعتين، وخاصة تحت تأثير الدور الذي قام به "هينري كيسنجر" مستشار الأمن القومي آنذاك وأصبح وزيرا للخارجية فيما بعد، مما جعل الولايات المتحدة تضغط على كل طرف من خلال علاقاتها بالطرف الآخر؛ وبذلك تصبح الولايات المتحدة العامل الموازن في مثلث علاقات، واشنطن - موسكو - بكين. ووافقت الولايات المتحدة على أن تحل الصين الشعبية محل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة، وبالاتفاق بين الولايات المتحدة والصين على تبادل التمثيل الدبلوماسي، رأى فيه السوفييت إمكانية نشوء محور صيني - أمريكي، قد يعطل الانفراج الأمريكي - السوفييتي، هذا الانفراج الذي رأت فيه الولايات المتحدة أسلوبا تتمكن من خلاله من التأثير في النظم الاشتراكية بمقارنتها مع الرخاء الذي تعيشه النظم الرأسمالية

الغربية، قد يؤدي إلى تفكك الأحزاب الشيوعية الحاكمة، كما يمكنها من الوصول إلى السوق السوفييتية، مع تحجيم التدخل السوفييتي في الحرب الفيتنامية.

وتعتبر فترة السبعينيات الفترة الذهبية لعملية الانفراج الدولي، فقد عقدت عدة لقاءات ابتداء من سنة 1972 توجت بعقد مؤتمر شامل بين الأعضاء في الكتلتين في هلسنكي سنة 1975 مما أسفر عن عملية سياسية دولية جديدة أطلق عليها "عملية هلسنكي" (The Helsinki Process)، وهي العملية التي لعبت دورا مهما في السياسة الدولية حتى أوائل القرن الحادي والعشرين.

وفي إطار هذه السياسة، وخاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي "نكسون" إلى الاتحاد السوفييتي تم إصدار وثيقة سميت بـ "إعلان المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدولتين" نصت على قواعد مهمة تحكم العلاقات بين الدولتين، كتجنب المواجهة العسكرية، ومنع نشوب حرب نووية، والاعتراف بالمصالح الأمنية المتبادلة، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، ونزع السلاح الشامل... واتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى (SALT) (Strategic Arms Limitations Treaty) كما أسفرت زيارة "بريجنيف" لواشنطن في يونيو سنة 1973 عن توقيع اتفاقية سياسية بين الدولتين تمنع تفاقم المواقف وتجنب المواجهة العسكرية، والتزام التشاور إن هددت دولة ثالثة السلام والأمن الدوليين.

ومما يحسب لسياسة الانفراج، كونها نجحت في منع نشوب مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وخاصة أثناء حرب أكتوبر سنة 1973، بين مصر وسوريا من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، بحيث أبدى الاتحاد السوفييتي استعدادة إرسال قواته إلى الشرق الأوسط لتنفيذ قرار مجلس الأمن بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط 22 أكتوبر، فتعاونت الدولتان لإيقاف العمليات العسكرية وسحب القوات الإسرائيلية، كما عقدت عدة لقاءات في موسكو وفي فلاديفوستك في يوليو ونوفمبر سنة 1974، وقد خصص اللقاء الأخير للتعارف مع الرئيس الأمريكي الجديد فورد.

وتعتبر قمة هلسنكي من 23 يوليو 1975 إلى 3 غشت من نفس السنة، أهم القمم في عملية الانفراج بحيث شارك فيها دول الحلفين المتصارعين في إطار مؤسسي أوسع هو "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" (Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE)) وحضرته كل دول أوروبا، ما عدا ألبانيا، والولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفييتي، وقعوا "إعلان هلسنكي"، الذي تضمن الاعتراف بالحدود القائمة بين الدول الأعضاء بما فيها الألمانيتين، ووثيقة مهمة حول إجراءات بناء الثقة ومظاهر معينة للأمن ونزع السلاح، واحترام حرية الانتقال للأفراد والمعلومات عبر الحدود...

إلا أن هذا الانفراج لم يكن يعني أكثر من تهدئة وضبط العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، لذا لم يمتد إلى التوصل إلى تفاهم إستراتيجي شامل بينهما، بل استمر التنافس، كمثال بفعل ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على الإتحاد السوفييتي تم السماح بحرية هجرة اليهود السوفييت. كما نشبت عدة أزمات في الدول الإفريقية والآسيوية، انتهى معظمها لصالح الإتحاد السوفييتي، كأزمة الحرب الأهلية في أنجولا سنة 1975 بين جناح مؤيد للإتحاد السوفييتي وآخر مساند للولايات المتحدة انتهى لصالح الأول، كما نشبت حرب الأوجادين بين الصومال وإثيوبيا سنة 1977 بفعل دعم كل دولة لجانب معين.

الفرع الثاني: السياسة الدولية في ظل الحرب الباردة الجديدة وما بعدها

إن السياسة الدولية في ظل القطبين المتصارعين لم تعرف الهدوء والاستقرار واللجوء إلى التعاون البناء في كل المجالات، وتفادي كل ما من شأنه أن يكون سببا في الاحتقان والتوتر الذي قد يسبب في نشوب مواجهة أو حرب بين القطبين المتزعمين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وإن بدا وظهر للعيان بأنهما تقاربا ولجأا للتعایش السلمي، ولذا نجدهما يتسابقان على اكتساب المزيد من الأسلحة والتزود بأكبر قدر ممكن من آليات القوة، وهذا وحده سبب كاف للعودة للحرب الباردة من جديد. وهذا ما سنناقشه من خلال الفقرتين الموالتين.

الفقرة الأولى: السياسة الدولية في ظل الحرب الباردة الجديدة

إن تدهور العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي، بزعامة كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، في استمرار، والتوتر في ازدياد، رغم ما شهدته الفترة السابقة من انفراج في العلاقات، ورغم توقيع البلدين على العديد من اتفاقيات الحد من الأسلحة، ومنها اتفاق يونيو سنة 1979 الذي جمع بين الرئيس الأمريكي كارتر، والرئيس السوفييتي بربجنيف، في مؤتمر عقد بفيينا.. فما زالت الشكوك والضبابية تخيم على العلاقات فيما بينهما، إذ تزايد إدراك الولايات المتحدة أن الانفراج قد أفاد السوفييت أكثر مما أفاد الأمريكيين؛ وقد زاد هذا الإدراك حينما قام حزب الشعب في أفغانستان بزعامة نور محمد تراقي، بانقلاب عسكري ضد حكومة محمد داود أدى إلى وصول الشيوعيين إلى السلطة سنة 1978. وفي نفس السنة أطاحت المجموعة الماركسية بقيادة علي سالم البيض في الائتلاف الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بحكومة الرئيس سالم ربيع علي، وفي سنة 1979 قامت فيتنام بغزو كمبوديا ونصبت هناك نظاما مواليا لها ولحليفها الإتحاد السوفييتي.



تأسيساً على ذلك بدا للأمريكيين إعادة النظر في سياسة الانفراج، وقد ساروا في ثلاث طرق؛ الأولى هي تعميق التناقض الصيني السوفييتي، والثانية تتعلق بتكثيف الوجود النووي الأمريكي في أوروبا الغربية، والثالثة باتباع سياسة هجومية لحماية مصالحهم النفطية في منطقة الخليج العربي. ولذا رأى الرئيس كارتر تعميق جسور التفاهم مع الصين الشعبية للتصدي للتوسع السوفييتي، وتعميق مخاوف التقارب الصيني - الأمريكي، وفي هذا الصدد تبادل الزيارة كل من الرئيسين الأمريكي كارتر والصيني دينج هسياو بينج، وندد الجانبان بـ "الهيمنة السوفييتية" لذا حظيت الصين الشعبية بحق الدولة الأولى بالرعاية من طرف الولايات المتحدة في 7 يوليو 1979. أما بالنسبة للطريق الثاني الذي اتبعته الولايات المتحدة فهو تكثيف الوجود النووي الأمريكي في أوروبا الغربية، وذلك بوضع صواريخ نووية أمريكية متوسطة المدى من طراز كروز وبرشنج في بعض دول أوروبا الغربية بحيث تستطيع أن تصل إلى المدن السوفييتية، إلا أن الأمر الذي أنهى سياسة الانفراج، هو إرسال الإتحاد السوفييتي في 31 دجبر سنة 1979 قواته إلى أفغانستان لمساعدة حكومتها الماركسية على تثبيت الأوضاع بعد المقاومة الداخلية التي واجهتها تلك الحكومة، لذا أعلن الرئيس الأمريكي كارتر سياسة جديدة سميت بمبدأ كارتر السالف الذكر. الذي ينص على أن "أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، ستعتبر هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وستتم هزيمة هذا الهجوم بكل الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية" لأن هذه المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا تمثل ثلثي الصادرات العالمية من النفط، والتي توفر معظم احتياطات الطاقة لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا واليابان، وأن هذه المنطقة مهددة من خلال الوجود السوفييتي في أفغانستان.

لكن بوصول رونالد ريجان إلى رئاسة الولايات المتحدة سنة 1981 ازداد تشدده ضد الإتحاد السوفييتي، بل واهتم سلفه كارتر بالتخاذل أمام الإتحاد السوفييتي، وأعلن عن إتباع سياسة جديدة عرفت باسم "مبدأ ريجان" والذي أعلن في 1 فبراير 1985، وكانت سياسته هجومية تتطلع إلى إنهاء الإتحاد السوفييتي من خلال سباق التسلح، وبذلك تجددت الحرب الباردة باسم "الحرب الباردة الجديدة" إشارة إلى تجدد التنافس الإستراتيجي بين الدولتين العظميين. وبتعميق الولايات المتحدة لسباق التسلح وخاصة بعد إعلان "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" (Strategic Defense Initiative) في 23 مارس 1983 تكون قد برزت أهم علامات الحرب الباردة الجديدة. وينبني هذا الإعلان على إنشاء نظام دفاعي مضاد للصواريخ قبل وصولها إلى أهدافها باستعمال أشعة الليزر من الأرض والفضاء، وكانت تعني هذه المبادرة تغيير ميزان الرعب من خلال فقدان الإتحاد السوفييتي القدرة على الرد إذا تعرض لضربة نووية أمريكية أولى. كما فرض ريجان عقوبات اقتصادية، شملت حتى الامتناع عن تجديد تصاريح نقل

التكنولوجيا إلى بولندا والإتحاد السوفييتي على إثر إلقاء القبض على زعماء حركة تضامن البولندية، والتي كانت تطالب بإنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، كما قامت الولايات المتحدة بتصفية النظم المؤيدة للإتحاد السوفييتي في أمريكا اللاتينية.

واستمرت الحرب الباردة الجديدة طوال النصف الأول من الثمانينيات إلى سنة 1985 تاريخ انتخاب جورباتشوف أمينا عاما للحزب الشيوعي السوفييتي؛ فحاول تهدئة الحرب الباردة الجديدة بتقديمه سلسلة من التنازلات للولايات المتحدة في مجال سباق التسلح لإنهاء مبادرة الدفاع الإستراتيجي، ولعل أهم تلك التنازلات هو توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى سنة 1987، التي تنص على تدمير كل الصواريخ الأمريكية والسوفييتية متوسطة المدى حاملة الرؤوس النووية والتي تنطلق من البر من القارة الأوروبية. وكان الإتحاد السوفييتي يصر على تدمير كل الصواريخ من القارة الأوروبية بما فيها الصواريخ البريطانية والفرنسية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تصر على أن يبقى حساب التوازن مقتصرًا عليها وعلى الإتحاد السوفييتي فقط دون غيرهما، وهو الأمر الذي قبله غورباتشوف، وهذا ما جعل الولايات المتحدة ترغبها على المزيد من التنازلات وقبول تلك الشروط، فقبلها غورباتشوف مضطرا، وهو الأمر الذي انتهى به إلى تفكيك الكتلة الشرقية والإتحاد السوفييتي نفسه.

الفقرة الثانية: نزع السلاح باعتباره مسألة سياسية

إن نزع السلاح، شأنه شأن سباق التسلح، هو مسألة سياسية أكثر من اعتبارها مسألة عسكرية وتقنية؛ وفي غياب الاشتراك المجدي والواسع النطاق من قبل أكثرية مواطني البلدان كلها، ولا سيما قوى الدول العظمى، في صياغة السياسة الأمنية، فإن تحقيق نزع السلاح يعتمد إلى حد كبير على أفعال النخب الصغيرة التي تصنع القرار؛ وإن دوافع هؤلاء تشمل عوامل اقتصادية وإيديولوجية واستراتيجية، كما أن مليارات الدولارات تستثمر في استمرار إنتاج الأسلحة، فضلا عن أن فوائد (أرباحا) جسيمة تتحقق من الأبحاث المتعلقة بالأسلحة، ومن بيعها وشراؤها؛ وهكذا فإن الفوائد الكبيرة تمكن الأطراف ذات الاهتمام الذاتي بذلك، من ممارسة نفوذ سياسي غير متناسب مع تعدادها. وعلى سبيل المثال، فإن متعهدي الأسلحة الأمريكيين يضمنون أن تشترك كل ولاية أو منطقة كونغرسية في كل تعهد أو عقد كبير، وبالتالي، فإن كثيرا من الناس سوف يخسرون وظائفهم فيما لو ألغي هذا العقد، وفي غياب التخطيط التحويلي الاقتصادي القومي المعد من أجل توقع ومعالجة مثل هذه الحالات التمزقية المحتملة، فإن كل اقتصاد الدولة سوف يقع رهينة لاستمرار سباق التسلح. وفي الماضي القريب شكلت المفاهيم السياسية المسبقة التي اعتمدها كل طرف في تحليل قضايا السيطرة على الأسلحة صعوبة في

التوصل إلى اتفاق في شأن نزع السلاح. وهكذا فإن المواقف الإيديولوجية من نوع "نحن على حق / أنتم على خطأ"؛ والتفكير الإستراتيجي، سواء أكان دقيقاً أم غير ذلك، والاعتبارات والمصالح الاقتصادية، ساهمت كلها في هذه المفاهيم المسبقة. وما دام كلا المعسكرين يشعران بأن أمنهما يخدم على نحو أفضل باستمرار سباق التسلح، فإن نزع السلاح سوف يبقى هدفاً سريع الزوال. وكذلك فما دام الطرفان يفضلان المخاطر الكبرى، والمألوقة في آن واحد، للنزاع المحتمل على الأخطار المجهولة للعيش في ظل ملاءات عسكرية تستخدم لتغطية نظام سيطرة غير مجرب وربما يوقعنا في فخ، فلن يكون ثمة ما يكفي من الإغراء في الجديد لكي يبرر التخلي عن القديم؛ وما دام ظل الحرب الباردة مستمرا ويستخدم بوصفه إطار عمل للسياسة، وبالرغم من حالة الاهتراء التي وصل إليها فإن تخفيض الأسلحة سيظل ذا قيمة سياسية محدودة بالنسبة إلى الجميع ما عدا الزعماء السياسيين الأكثر شجاعة وتبصراً بالأمور.

ومهما يكن من أمر، ففي السياق الجديد للسياسة الدولية، أصبح ينظر إلى ترسانة "الحرب الباردة" من الأسلحة بوصفها مرتفعة التكلفة جداً، وذات فائدة محدودة؛ فالأمن يفهم الآن من منظور التوازنات، أو الأهداف التي لا تتطلب نفس العدد من الرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصال الذخائر عبر القارات. وهكذا فإن السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح أصبحت أدوات مهمة في السياسة الخارجية. وأن هذه التطورات تنعكس، على سبيل المثال، في جهود أوكرانيا، الدولة السوفييتية سابقاً التي "ورثت" أسلحة إستراتيجية، الهادفة إلى مقايضة إزالة هذه الأسلحة بضمانات أمنية ومساعدة اقتصادية غربية.

المطلب الثاني: التسويات السلمية للنزاعات المسلحة الدولية

عرفت الأمم المتحدة في هذه الفترة 1985-1990 نشاطاً ملحوظاً ولعبت دوراً نشطاً، وأكثر فاعلية وحققَت بعض النجاح في كثير من التدخلات التي قامت بها في بعض مناطق التوتر والنزاعات المسلحة كما حصل في أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، وكمبوديا (الفرع الأول)، وناميبيا، وأنجولا (الفرع الثاني)، فجل هذه النزاعات حروب أهلية من مخلفات الحرب الباردة، وبعضها الآخر حروب تقليدية لأسباب تتعلق بالحدود أو مطالب إقليمية.

الفرع الأول: فاعلية الأمم المتحدة في القضايا الآسيوية

لإعطاء هذا الفرع حقه سنقوم بدراسة الأزمة الأفغانية (الفقرة الأولى)، والحرب الإيرانية العراقية (الفقرة الثانية)، والأزمة الكمبودية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: الأزمة الأفغانية

في أعقاب الغزو السوفييتي لأفغانستان الذي بدأ في 27 ديسمبر 1979 حاول مجلس الأمن مناقشة الوضع هناك خلال شهر يناير 1980 ولكنه فشل في التوصل إلى قرار بطبيعة الحال، بسبب الفيتو السوفييتي. وانعقدت الجمعية العامة، وفقا لقرار "الاتحاد من أجل السلام" واتخذت قرارا بأغلبية 104 صوتا ضد 18 صوتا وامتناع 18، يدين الغزو بشدة ويطلب بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ودون شرط.

لكن الاتحاد السوفييتي لم يعر هذا القرار بالطبع أي اهتمام، وبدأ الأمين العام للأمم المتحدة جهود وساطة مختلفة خلال عامي 1981-1982 لكن الوضع الدولي لم يكن يسمح بتحريك حاسم في اتجاه أي تسوية. ولكن مع تغير السياسة السوفييتية بوصول غورباتشوف إلى السلطة وقراره بالانسحاب من أفغانستان أصبح الوضع الدولي ممهدا وزالت أهم العقبات التي كانت تحول دون تفعيل دور الأمم المتحدة، واستطاع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في مفاوضات جنيف أن يتغلب على كافة المشكلات المتبقية وأن يحصل على موافقة الأطراف الرئيسية على أسس التسوية التي تم توقيع الاتفاقيات الخاصة بها في 14 أبريل 1988، وقد اشتملت على أربعة أبعاد كان أهمها هو البعد الخاص بانسحاب القوات السوفييتية ولم تتوقف جهود الأمم المتحدة عند حد التوسط. للتوصل إلى اتفاقيات لتسوية الأزمة ولكنها قامت بالإشراف على تطبيقها أيضا وحاولت توفير كل الضمانات لإنجاحها، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات أربع وثائق: الأولى عبارة عن اتفاقية ثنائية بين كل من أفغانستان وباكستان تتضمن المبادئ التي تقوم عليها العلاقات المتبادلة والتزام كل طرف بعدم التدخل في شؤون الطرف الآخر واحترام سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، وبعدم تشجيع أي حركة انفصالية أو متمردة وغيرها، ومنع إقامة مثل هذه الحركات أو الأفراد المعادين على أراضيها. أما الوثيقة الثانية فكانت عبارة عن " إعلان خاص بالضمانات الدولية " وقع عليه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتضمن التزام كل منهما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو في الأزمة القائمة بين أفغانستان وباكستان. وكانت الوثيقة الثالثة عبارة عن اتفاق ثنائي بين أفغانستان وباكستان حول تنظيم عودة كل من يرغب من اللاجئين الأفغان في باكستان إلى وطنهم. أما الوثيقة الرابعة والأخيرة فكانت عبارة عن اتفاق حول طبيعة العلاقة بين التسويات المختلفة الخاصة بالوضع في أفغانستان، ووقعت عليها أفغانستان وباكستان، كما وقع عليها كضامنين، كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وتضمنت التزاما سوفييتيا بسحب نصف القوات قبل 15 أغسطس 1989 والباقي قبل 15 فبراير 1990، وأرفق بهذه الوثيقة ملحق يخول الأمين العام

وأعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة حق مراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات الأربعة وأحاطت مجلس الأمن علماً بأي خرق لها من جانب الأطراف المعنية والتي التزمت بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة لتسهيل المهمة الموكلة إليها.

وكانت هذه الاتفاقيات هي الأساس الذي ارتكز عليه مجلس الأمن لإرسال " بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان " كإحدى عمليات حفظ السلم، والتي كانت من بين مهامها الإشراف على انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تشرف فيها قوات دولية تابعة لها على انسحاب قوات إحدى القوتين العظميين من إحدى الدول الأعضاء.

الفقرة الثانية: الحرب الإيرانية - العراقية

ظل مجلس الأمن منذ اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في 22 شتبر عام 1980 عاجزاً عن وقفها أو اقتراح حل مقبول من الطرفين للنزاع طوال سنوات عديدة على الرغم من الجهود والمحاولات المتواصلة. وقد تبنى مجلس الأمن خلال الفترة من 1980-1986 سبعة قرارات كما صدر عن رئيس المجلس عدة بيانات تطالب بوقف إطلاق النار، والامتناع عن القيام بعمليات عسكرية ضد المدنيين، وعودة القوات المتحاربة إلى حدود دولية معترف بها، واحترام حق الملاحة الحرة والتجارة عبر المياه الدولية، والامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها تهديد السلم والأمن والحياة البحرية في منطقة الخليج، وتبادل أسرى الحرب... إلخ. وقام الأمين العام في أبريل 1985 بزيارة كل من بغداد وطهران لمناقشة خطة اقترحها لإنهاء الحرب، كما أوفد عدة بعثات، خلال الفترة من 1984-1988، للتحقيق في الاتهامات المتبادلة من الطرفين باستخدام الطرف الآخر للأسلحة الكيماوية، وعلى الرغم من أنه قد ثبت من تقارير هذه اللجان استخدام هذه الأسلحة فعلاً، فإن المجلس لم يقيم بأكثر من توجيه نداءات للطرفين باحترام بروتوكول جنيف لعام 1925 والذي يحرم استخدام الغازات السامة فضلاً عن إدانته، غير الموجهة لأي طرف بالذات، لاستخدام الأسلحة الكيماوية. لكن هذا الموقف، والذي يلتزم بعدم الاكتراث إلى حد كبير، بدأ يتغير خلال النصف الثاني من الثمانينيات لأسباب كثيرة كان من أهمها تغير مناخ العلاقة بين القوتين العظميين وتغير أهداف الاتحاد السوفييتي وطبيعة علاقته بأطراف الصراع بعد وصول غورباتشوف إلى السلطة. وكان هذا هو المناخ الذي أقدم فيه الأمين العام للأمم المتحدة بيريزدي كويار، في خطوة غير مسبوقة، على أن يقترح على أعضاء مجلس الأمن، خلال اجتماع عقد في مكتبه، عناصر خطة لتحقيق تسوية بين الطرفين المتحاربين، وكانت هذه العناصر هي أساس

القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع في 20 يوليو 1987 (القرار 598) وهو القرار الذي قبلته إيران في العام التالي وأصبح هو أساس التسوية للأزمة.

وقد طالب هذا القرار، بوقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات إلى الحدود الدولية، وتبادل أسرى الحرب، وتعاون الطرفين مع الأمين العام لتنفيذ القرار، وفي جهود الوساطة التي سيقوم بها لحل القضايا المتعلقة، وفي الوقت نفسه طالب القرار الأمين العام بإرسال فريق من المراقبين لمراقبة وقف إطلاق النار والانسحاب.

وكانت العراق قد قبلت هذا القرار في 23 يوليو 1987، أما إيران فلم توافق رسمياً على القرار إلا في 17 يوليو 1988، ولا جدال في أن المناخ الدولي الجديد هو الذي هيأ الأجواء لصدور هذا القرار الذي شكل أساس التسوية، ويمكن الأمين العام من تكثيف جهوده بعد صدور القرار مباشرة إلى أن استطاع أخيراً أن يعلن في 8 غشت 1988 أن وقف إطلاق النار سيسيّر بين البلدين اعتباراً من 20 غشت 1988 وأن مفاوضات مباشرة بين الطرفين ستجري تحت إشرافه فيما بعد¹. وفي 9 غشت 1988 وافق مجلس الأمن على إرسال مجموعة مراقبين إلى المنطقة، في ثاني عملية من عمليات حفظ السلم يقوم بها خلال عام 1988 وحده.

الفقرة الثالثة: المساعي الحميدة للأمم المتحدة لحل أزمة كمبوديا

ظلت الأزمة في كمبوديا محتدمة بشدة وخاصة منذ تدخل القوات الفيتنامية عام 1978 التي طردت الخمير الحمر من السلطة وأقامت نظام حكم مواليا لها وتحت حمايتها، ولم تفلح كثيراً قرارات الجمعية العامة المتكررة والمطالبة بسحب كل القوى الأجنبية وامتناع الدول الأخرى عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا، ولا مطالباتها للأمين العام ببذل مساعيه الحميدة للتوصل إلى تسوية شاملة للوضع هناك. وتعين الانتظار حتى عام 1988 لكي تجد هذه المساعي الدعم الدولي الكافي لإنضاج حل مقبول من جميع الأطراف؛ ففي هذا العام تحديداً أخطر الأمين العام للأمم المتحدة الجمعية العامة أنه تمكن، من خلال اتصالاته بكل الأطراف المعنية، من التوصل إلى إطار للتسوية وأنه سيعرضه على الأطراف الأربعة الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة، من خلال ممثله الخاص، وهكذا بدأت قوة الدفع في اتجاه التسوية وحدث أول اتصال مباشر بين الأطراف الكمبودية في عام 1988. وفي أبريل 1989 أعلنت فيتنام سحب قواتها من كمبوديا، وبعد عدة أشهر انعقد في نفس العام (يوليو- غشت) مؤتمر باريس الذي حضرته 17 دولة بالإضافة إلى الأطراف الكمبودية الأربعة والأمين العام للأمم المتحدة، وظهر فيه واضحاً رغبة كل

¹ أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام العالمي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2012، مرجع سابق، ص 152.

الأطراف في التوصل إلى تسوية سلمية وفي أن تلعب الأمم المتحدة دورا مهما وأساسيا في الإشراف على تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات.

لكن المفاوضات الرئيسية التي حددت مصير الأزمة الكمبودية ودور الأمم المتحدة فيها تمت بين الدول الخمس دائمة العضوية مباشرة، وقد بدأت هذه المفاوضات، وعلى مستوى عال اعتبارا من يناير 1990 واستمرت حتى غشت من نفس العام، وهو وضع لم يكن من المتصور حدوثه دون التغير الجوهرى الذي طرأ على طبيعة العلاقة بين القوتين العظميين، وأعلن في غشت اتفاق الدول الخمس الكبرى على العناصر الرئيسية للتسوية السياسية للأزمة في كمبوديا، ومن أهمها قيام الأمم المتحدة بالإشراف والرقابة أو الهيمنة المباشرة على الإدارة في كمبوديا خلال مرحلة انتقالية تتبعها انتخابات عامة حرة تشرف عليها الأمم المتحدة ويتم بعدها وضع دستور دائم للبلاد وقد وافقت كافة الأطراف الكمبودية على هذه الخطة كما وافقت عليها فيتنام، ثم أقرها مجلس الأمن في شتنبر 1990، وفي نونبر من نفس العام اتفقت الدول الخمس الدائمة على مشروع قرار يصدر عن مجلس الأمن ويحدد الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة في كمبوديا والصلاحيات التي ستمنح " لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا " التي أقر تشكيلها من حيث المبدأ، والتي ستقع عليها مسؤولية إدارة الدولة الكمبودية في المرحلة الانتقالية. وقد تضمن هذا المشروع اتفاقا حول العناصر الرئيسية الخمسة التالية: الانسحاب، وقف إطلاق النار والإجراءات المتعلقة به، الانتخابات، إعادة توطين اللاجئين، أسس ومبادئ الدستور الجديد للبلاد.

ويتضح من هذا العرض الموجز أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة لم تبدأ عملياتها السلمية الضخمة في كمبوديا إلا بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة رسميا، إلا أن الأساس السياسي للتسوية كان قد وضع وأقر وتم الاتفاق عليه خلال المرحلة السابقة على سقوط الاتحاد السوفييتي .

وتعتبر عملية الأمم المتحدة في كمبوديا واحدة من أنجح وأشمل عمليات صنع السلام في تاريخ الأمم المتحدة¹.

الفرع الثاني: التسويات السلمية للأزمات في إفريقيا

شهدت قضايا الجنوب الإفريقي المتشابكة خلال هذه الفترة مزيدا من التعاون بين القوى الكبرى، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، من أجل إيجاد تسويات سلمية لها أو تشديد الضغط والعقوبات على الأطراف صاحبة المواقف المتشددة أو الراضية لمثل هذه

¹ أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، مرجع سابق، ص 147.

التسويات. وكان مجلس الأمن قد شدد العقوبات المفروضة على جنوب إفريقيا وحاول توسيع نطاقها وإحكام الحصار حولها من أجل الضغط عليها لإنهاء التفرقة العنصرية وأيضا للتخلي عن سياستها العدوانية تجاه جيرانها وكذلك منح الاستقلال لإقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا). وسنحاول هنا أن نشير لدور الأمم المتحدة المهم لإيجاد مخرج للأزمة في كل من ناميبيا (الفقرة الأولى) وأنجولا (الفقرة الثانية) على سبيل المثال لا الحصر.

الفقرة الأولى: حل أزمة ناميبيا

إن الخطة الرئيسة لتسوية الأزمة الناميبية كانت قد تبلورت منذ عام 1978 وصدر بها قرار مجلس الأمن رقم 435، بعد أن تم الاتفاق عليها من جانب الدول الخمس دائمة العضوية أولا، لكن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ تعثر على الرغم من موافقة حكومة جنوب أفريقيا رسميا عليها عام 1980، ولكن تعين الانتظار حتى عام 1988 لكي يتم تذليل كل العقبات المتبقية بعد أن قامت الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بممارسة ضغوط فعلية أو تقديم ضمانات إضافية لحلفائها لتشجيعها على المضي قدما نحو تنفيذ خطة التسوية تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو تطور لم يكن من الممكن حدوثه دون تغير مناخ العلاقات بين القوتين العظميين تغيرا جوهريا. وفي هذا السياق وحده يمكن فهم دلالة الاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه في 22 دجنبر 1988 بين كل من أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا، من خلال وساطة أمريكية، وتوقيعه في مقر الأمم المتحدة، وبتوقيع هذا الاتفاق تم إزالة آخر العراقيل التي كانت تعترض البدء في وضع خطة التسوية السياسية موضع التنفيذ.

غير أن دور الأمم المتحدة لم يقتصر على الجهود المبذولة لبلورة وصياغة العناصر الخاصة بعملية التسوية السلمية ولكنه امتد ليشمل الإشراف الكامل على تنفيذها، ولذلك شهدت هذه الفترة نفسها واحدة من أهم عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة للمعاونة الانتقالية UNTAG United Nations Transition Assistance Group.

الفقرة الثانية: أزمة أنجولا

نود في البداية أن نشير إلى أنه عند تحليل دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة في أنجولا يتعين التفرقة بين دورها في تسوية الأزمة الدولية الناجمة عن الاشتباكات المسلحة بين أنجولا وجنوب أفريقيا، بسبب الدعم الذي كانت حكومة أنجولا تقدمه إلى حركة التحرير الناميبية (سوابو) وبسبب الوجود العسكري الكوبي في أنجولا، وهو الدور الذي تم خلال المرحلة الانتقالية للنظام الدولي (قبل حرب الخليج)، وبين دورها في إيجاد تسوية للحرب الأهلية بين الحكومة من

ناحية وحركة يونيتا المسلحة من ناحية أخرى. وسنقتصر هنا إلى الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في البعد الدولي للأزمة.

وكانت الحرب الباردة " الجديدة " التي عادت تشتعل بين القوتين العظميين في بداية الثمانينيات قد أدت إلى زيادة حدة تدويل الأزمة في الجنوب الإفريقي حيث ازدادت مساعدات كل من الاتحاد السوفييتي وكوبا إلى حكومة أنجولا (التي تقودها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA) ومساعدات كل من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا إلى حركة المعارضة الرئيسية UNITA. وربطت الولايات المتحدة بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين تسوية الوضع في ناميبيا، ولذلك دخلت جهود تسوية الأزمة الناميبية في مأزق خلال النصف الأول من الثمانينيات. لكن تغير مناخ العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي غير من المعطيات الدولية للأزمة وأفسح المجال لدور تلعبه الأمم المتحدة في تسويتها؛ فعندما شددت حكومة جنوب أفريقيا ضغطها العسكري ضد أنجولا بدعوى تتبع مقاتلي سوابو واحتلت بعض الأقاليم الجنوبية فيها، اتخذ مجلس الأمن قرارا شديدا للهجة، على غير العادة، ضد حكومة جنوب أفريقيا (القرار 602 في نوفمبر 1987) يطالبها بسحب قواتها فورا من الأراضي الأنجولية لكن، لأن الوضع العسكري لم يكن يميل كثيرا لصالح أنجولا وكان مناخ العلاقات الدولية يحث الجميع على إيجاد تسوية تحقق للولايات المتحدة هدفها في انسحاب القوات الكوبية من أنجولا مقابل بدء تنفيذ خطة التسوية الخاصة بناميبيا، فقد سهل الاتحاد السوفييتي من قيام الولايات المتحدة بالوساطة بين الأطراف لعقد صفقة يتم بموجبها سحب القوات الكوبية وإنهاء دعم حكومة جنوب إفريقيا لحركة يونيتا وتخلى حكومة جنوب إفريقيا عن إقليم ناميبيا، وهي الصفقة التي تضمنها اتفاق 22 دجنبر 1988. ولتسهيل التوقيع على هذا الاتفاق وللإشراف على تنفيذ الجانب الخاص بانسحاب القوات الكوبية من الأراضي الأنجولية، اتخذ مجلس الأمن القرار 626 في 20 دجنبر 1988 بالموافقة على اقتراح الأمين العام الخاصة بإنشاء " بعثة مراقبة الأمم المتحدة الأولى في أنجولا United Nations Angola Verification Mission UNAVEMI.

لقد حملت هذه المرحلة في طياتها كل الشروط اللازمة لتطويع وتنشيط دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، في ظل مناخ من احترام المبادئ والقواعد المنصوص عليها في الميثاق¹، لكن هذه المرحلة لم تظل بما فيه الكفاية، فمع نهاية عام 1989 بدأ يتضح تماما أن التحول الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية كان سببه الرئيسي وجود

¹ للمزيد من الإيضاح راجع، ميخائيل جورباتشوف، النظام العالمي الجديد، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 1998، ص 11.

مأزق دولي خطير لم يكن بوسع عملية الإصلاح وفقا للنهج الذي اتبعه جورباتشوف، أن تعالجه، ولذلك بدأ التوازن القائم في النظام الدولي يختل ومع اختلاله كان لا بد للأمم المتحدة أن تختل.

خاتمة

لا بد من القول إنه بالرغم من بعض النجاحات للأمم المتحدة، منذ النصف الثاني من الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم (في كمبوديا، والسلفادور، وجنوب أفريقيا، وموزانبيق...) إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في مواطن عديدة أخرى أساءت كلها إلى هيبة المنظمة الدولية ومكانتها، ونحن في الذكرى السبعين لميلاد المنظمة ولا زالت العديد من الدول تعاني من ويلات الحروب والسبب الأبرز في ذلك يعود دوما إلى عدم توضيح الولايات المتحدة الأمريكية لأغراضها ونواياها من الأمم المتحدة، وإلى رغبتها في الهيمنة على مقدرات تلك المنظمة، مما يؤدي إلى عرقلة مسيرة الأمم المتحدة، والعمل على تضليلها؛ ويتطلب هذا الخطر الذي يحدق بالمنظمة إعادة النظر في تشكيل الأمم المتحدة، ودورها، وإصلاح الخلل الذي يشوبها، كي لا يكون مصير الأمم المتحدة في المستقبل القريب كمستقبل عصبة الأمم. ويرجع ذلك إلى تحطم نظام ثنائي القطب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ما بين سنتي 1989 و 1991، جزئيا بسبب سباق التسلح المكلف، وتدمير الاتحاد السوفييتي بالتراجع الاقتصادي والمعارضة والتوتر السياسيين، وما أدت إليه بيرسترويكا (رياح التغيير أو إعادة الهيكلة) إلى فسخ الاتحاد، فبرزت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى عالمية، وبدا أن نظام العالم قد تحول من تركيز على قوات جيوسياسية إلى قوات اقتصادية. فتكون قد انتهت مرحلة من السياسة العالمية، مرحلة الحرب الباردة، ودخول العالم مرحلة جديدة، مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور الديمقراطية الليبرالية الجديدة وتشتمها في التسعينيات، عبر العالم الثالث السابق نحو دول القمر الاصطناعي الشيوعي السابق، ونحو أولئك الذين اندرجوا في الاتحاد السوفييتي نفسه، لذا بدا أن الغرب انتصر، ونجحت الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية في رأي المتحمسين للعولمة، في إزاحة تهديد النزاع العالمي. على هذا النحو، استعملت العولمة على نطاق واسع خطابا لتوفير أساس منطقي لتمدد الديمقراطية الليبرالية الجديدة، ولكنها تكاثفت أيضا باعتبارها عملية مع انفتاح مجموعة كبيرة من الاقتصادات، خاصة تلك التي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، على أسواق العالم.

في الأخير نفضي إلى مجموعة من الخلاصات أهمها أن:

- العالم في حاجة إلى منظمة دولية فعالة نشطة قادرة على أجراً الميثاق في الواقع؛
- نجاح دور منظمة الأمم المتحدة مناط بمستوى فاعلية وصدق نوايا الدول الأعضاء؛



- انهيار المنظومة الاشتراكية انعكس سلبا على توازنات القرارات الدولية؛
- استخدام المعايير المزدوجة يتم بسبب سيطرة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على الأمم المتحدة، وبالتالي سعيها لإصدار القرارات التي تحقق مصالحها دون الاستناد إلى معايير واحدة.
- الأمم المتحدة أضحت إحدى القنوات الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية؛
- متى توافرت النية الصادقة والإرادة الدولية- خاصة بالنسبة للدول الكبرى - ستصبح المنظمة قادرة على لعب دورٍ فاعلٍ ومؤثرٍ في تحقيق السلام العالمي.
- مستقبل منظمة الأمم المتحدة مرهون بقوة التحالفات المضادة للطروحات الأمريكية في مجلس الأمن، وهو أمر لا نجد له أثرا في الوقت الحاضر.



صعود وانحيار القوة المغربية بالغرب الافريقي. في الحاجة لجال جيوسياسي بديل دراسة تاريخية

The rise and fall of Moroccan power in the West Of Africa In need of an alternative geopolitical field Historical study

Driss ELMANSOURI

.D. in International Law and International Relations:

Hassan II University Casablanca.

Researcher in international relations
and security policies.

E-mail: drisselmansouri300@gmail.com

ادريس المنصوري

حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي

والعلاقات الدولية : جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

باحث في العلاقات الدولية و السياسات الامنية.

Abstract :

Morocco has historically been associated with the southern field or what has historically been termed sudan, which is the geographical area extending beyond the Senegal River, both from the south to the north, as in the Almoravid experiment, or from the north to the south, as defined by the Saadi experience, this connection, the strengths and economic and human resources... The Kingdom of Morocco helped achieve projects such as the unitary states and gave it an imperial character

This geographical area has historically been a geopolitical extension and a vital area of the Moroccan state, and the unification of north Africa with its Western Sudanese depth was not so much a coincidence as it was the availability of a set of economic, military and political structural conditions along with a political will that it was able to achieve, and in return the disappearance of these factors led to the political and geographical disconnection between the two areas.

Keywords: Morocco's almoravid state, the Saadiy state of south-west Africa, is a vital area of geopolitical extension of the geopolitical blockade

ملخص:

ارتبط المغرب تاريخيا بالمجال الجنوبي او ما اصطلح عليه تاريخيا ببلاد السودان وهو المجال الجغرافي الممتد الى ما وراء نهر السنغال، سواء انطلاقا من الجنوب نحو الشمال كما في التجربة المرابطية او من الشمال نحو الجنوب كما عرفته التجربة السعدية هذا الربط وفراسباب القوة وموارد اقتصادية و بشرية... للمملكة المغربية ساعد على تحقيق مشاريع هذه الدول الوحودية واعطاها طابعا امبراطوريا .
لقد شكل هذا المجال الجغرافي تاريخيا امتدادا جيوسياسيا ومجالا حيويا للدولة المغربية، فتوحيد الشمال الافريقي بعمقه السوداني الغربي لم يكن صدفة بقدر ما هيئته توافر مجموعة من الظروف البنيوية الاقتصادية وعسكرية وسياسية الى جانب ارادة سياسية استطاعت تحقيقه، وبالمقابل تلاشي هذه العوامل ادت الى القطيعة السياسية والجغرافية بين المجالين .

الكلمات المفتاحية: الماكة المغربية - الدولة المرابطية - الدولة السعدية - الجنوب - غرب افريقيا - المجال الحيوي - امتداد جيوسياسي -الحصار الجيوسياسي ...

المقدمة

يرى المفكر عبد الله العروي "... الحقيقة أننا نجد الدليل على أهمية روابط المغرب بإفريقيا في كل صفحة من صفحات التاريخ المغربي نجدها إيجابية ونجدها سلبية، بمعنى أننا نلمح آثارها في قوة الدول انبساطها وفي ضعفها وانحطاطه إلى حد أنه يجوز للقائل أن يقول أن المغرب يعلو ويرتفع بتدعيم وترسيخ روابطه بإفريقيا ويهبط وينحدر بضمور تلك الروابط وانحلالها وضياها..."¹.

فأول تجربة سياسية استطاعت توحيد المجال المغربي سياسيا والسيطرة على مجمل الغرب المتوسطي والمغربي، إضافة إلى غرب إفريقيا، انطلقت من هذا المجال مستفيدة من مجموعة من العناصر التي أتاحها فضاء مفتوح غني بالموارد الاقتصادية، يضم كتلة ديموغرافية كبيرة استطاعت من خلالها دولة المرابطين توحيد هذا الفضاء بالشمال المغربي، حيث ظلت هذه العلاقة الوظيفية بين المركز في الشمال المغربي والأطراف في الجنوب عنصرا هاما في سياسة التوسع والهيمنة نحو الشرق المغربي والشمال الإسباني عبر ضمان موارد اقتصادية، وبشرية وعسكرية.

هذه العلاقة أصابها الضمور خلال أواخر العهد الموحد والوطاسي مما أدى إلى استقلال الجنوب وعزلة الشمال وحرمانه من مجموع هذه الموارد، فنتج عن ذلك تقلص جغرافي لسلطته، وأفول دوره الإقليمي.

خلال القرن 16 م الذي صادف التجربة السعدية تمت إعادة الارتباط من جديد، وعكس نظيرتها المرابطية، انطلق هذا الربط من الشمال في اتجاه الأطراف الجنوبية، في مرحلة تميزت منظومتها الإقليمية بظهور فاعلين آخرين امتلكا موارد مهمة للقوة، هما الأتراك على الحدود الشرقية للمملكة والمملكة الإسبانية القوية في الشمال، ولم يبق للقوة السعدية الناشئة مجالات للتوسع غير العودة إلى المناطق التقليدية للنفوذ المغربي، فتمت إعادة الارتباط ولو بشكل قسري، لكنها مكنت الدولة الجديدة من موارد اقتصادية خيالية ومخزون بشري من اليد العاملة والمقاتلين، إضافة إلى مساحات جغرافية واسعة أعطت عمقا استراتيجيا، جعلها تتجاوز الحصار المضروب شرقا وشمالا، وأضفت عليها طابعا إمبراطوريا.

"ومهما يقل البعض عن كيفية تحقيق المشروع، تبعا لآراء الفقهاء المعارضين له، لا يمكن أن ينكر أحد أن المخططين له كانوا على علم بمدى أهمية اتصال المغرب بإفريقيا، وإذا فسرنا

¹ . عبد الله العروي، علاقات المغرب بإفريقيا ملاحظات أولية، جامعة ابن زهر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الدروس الافتتاحية، 1986م. 1987م، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص: 7.

قوة الدولة السعدية أيام المنصور الذهبي بتحقيق مشروعه أي بتجديد روابط المغرب بإفريقيا، فلا مناص من إرجاع انحطاط المغرب بعد موته والفوضى التي عمت البلاد مدة خمسين سنة، وكادت أن تعصف بوحدة الوطن إلى خلل طارئ على هذه العلاقات¹.

هذا الارتباط البنيوي بالجنوب أدركته كل التجارب السياسية التي تعاقبت على حكم المغرب، فحافظت على هذه العلاقة بالوسائل الدبلوماسية أو العسكرية، لضمان بقاء هذا المنفذ الاستراتيجي والاقتصادي، الذي ظهرت فائدته جليا في الفترة التي شهدت استيلاء الأيبيريين على مجمل منافذ المغرب البحرية المتوسطية والأطلسية، ودخول المغرب في صراع عسكري ودبلوماسي مع الأتراك شرقا.

هذا الارتباط الاستراتيجي بالجنوب أدركه أيضا كل الخصوم الذين حاولوا عبر التاريخ إضعاف المملكة ودورها الإقليمي والاستيلاء عليها، بدءا بالإيبيريين الذين حاولوا مرارا احتلال الجنوب الممتد من سيدي إفني إلى شواطئ السنغال وساحل العاج، ومن تم التقدم شمالا نحو المملكة، وتحويل التجارة الصحراوية نحو المحيط الأطلسي، مروراً بالاستعمار الفرنسي الذي استولت قواته على السنغال وموريتانيا، وانطلقت شمالا بالموازة مع قواتها في الشرق لغزو المغرب، ولحماية مستعمراتها الجديدة بإفريقيا الغربية ففصلت ارتباط هذه المستعمرات بالمغرب نهائيا، وعززت التواجد الإسباني في الجنوب المغربي جدارا عازلا بين شمال المملكة وأطرافها الجنوبية، وصولاً إلى محاولة القادة الجزائريين في تدبيرهم للصراع الإقليمي مع المغرب، والعزل الكلي والنهائي للمملكة عبر خلق دويلة معادية في الجنوب تنهي تماما قرونا من التواصل المغربي. الجنوبي، وتطبق عليه بأخر حلقة من الطوق.

في هذا البحث سنقوم برصد مسار الدور المغربي داخل فضائه التاريخي، محاولين التأصيل لمراحل صعوده وعظمته، مع دراسة لأسباب هذا الصعود والانهيار، واستقراء علاقة هذا التطور بالفضاء الإفريقي الجنوبي وبالذات الجانب الغربي من القارة الإفريقية، عن طريق دراسة نموذجين يدعم نجاح تجربتهما الإقليمية فرضيتنا، هما النموذج المرابطي والسعدي.

رغم تركيزنا على مجموعة من الفترات السياسية المنتقاة (وبالضبط التجربة المرابطية والسعدية) خلال هذا البحث، إلا أنه لا بد من أن نوضح أن هذا التركيز فرضته طبيعة الإشكالية المطروحة.

إذ نصر دائما خلال هذا البحث على أن تاريخ الدور المغربي هو صيرورة مستمرة دائمة بدون انقطاعات وبدون تمييز أو تمايز بين المراحل السياسية الأساسية للتاريخ المغربي.

¹. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 7.

إذ نجد شبه اتفاق بين معظم الباحثين على طابع الاستمرارية الذي تميزت به الدولة المغربية عبر تاريخها، فالمفكر "محمد أركون" يؤكد أن "الدولة المغربية" عرفت أطول استمرارية مقارنة بدول أخرى... فبخلاف الدولة الجزائرية التي عرفت عدة تقطعات في الزمان والمكان، تمتعت الدولة المغربية باستمرارية متواصلة سواء في مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي أو في المرحلة الإسلامية¹. أما الدكتور "عبد الله ساعف" فيرى أن "السمة الأكثر بروزا في مسار الدولة المغربية، هي استمراريته، وثقل المدى الزمني الطويل الذي تميزت به دولة قديمة ورثت موارد دائمة من الماضي".

واستحضارنا الدائم لهذه الاستمرارية يجعلنا نؤمن أن الدور الإقليمي المغربي كان وما زال نتاج عملية تراكم، فصعود هذا الدور وانتهياره في مرحلة معينة لم يكن حدثا فجائيا بقدر ما هو نتاج أسباب موضوعية قبلية متراكمة.

لذلك، فهدفنا في هذا المبحث هو رصد هذه المقدمات الموضوعية لصعود هذا الدور في مرحلة معينة أو انهياره في أخرى.

خلال هذا العمل سنعمد إلى دراسة مفصلة لمجموع الأسباب السياسية الاجتماعية والاقتصادية... التي ساعدت على صعود الدور خلال الفترات المتمثلة في القرنين 11م و16م الميلاديين، واللذين صادفا تألق التجريبتين السياسيتين لكل من المرابطين والموحدين. والعوامل التي أدت خلال القرن مسلسل من الانهيارات أدت إلى ضعف الدور الإقليمي المغربي.

المبحث الاول : الصعود التاريخي للقوة الإقليمية المغربية

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (سياسية واقتصادية وعسكرية...)، إضافة إلى أخرى خارجية تتعلق بالفراغ السياسي الذي شهدته المنظومة الإقليمية المتوسطة والإقليمية، لفتح الباب أمام مجموعة من الفاعلين القبليين لتوحيد المغرب سياسيا ثم الانطلاق إقليميا لتكوين إمبراطورية مغربية شملت مجالات جغرافية امتدت من الشمال الإسباني إلى جنوب السنغال وشرقا إلى الحدود المصرية.

المطلب الاول : من الجنوب الى الشمال تجربة الوحدة والتوسع.

اختلف العديد من الباحثين حول لحظة تأسيس الدولة المغربية. فإذا كانت المصادر الرسمية تشير إلى أن الدولة الإدريسية تؤرخ لولادتها، ويؤيد هذا الطرح العديد من الباحثين،

¹ . د محمد شقير، تطور الدولة في المغرب . إشكالية التكون والتمركز والهيمنة. من القرن الثالث قم الى القرن العشرين، أفريقيا الشرق 2006، الطبعة الثانية، ص: 95.

أهمهم "هنري تيراس" الذي اعتبر أن التفاف القبائل حول هذه الإمارة الوليدة سيشكل "أساس المخزن الذي سيتكون لاحقا"¹. يشاطره في هذا الطرح "أندري جوليان" الذي أكد على أن المولى إدريس كان "مؤسسا لأول دولة مغربية..."².

إلا أن هناك طرحا آخر يؤكد "... نشأة الدولة المغربية بقيام المرابطين..."³، ويعتبر "الباحث عبد الكبير البزاوي" أحد المدافعين عن هذا الطرح، مؤكدا أن "... عهد "يوسف ابن تاشفين" قد شهد لحظة ميلاد الدولة المغربية، وحقق للمجتمع المغربي طفرة نوعية تجلت في إرساء القواعد والهياكل الأولى للدولة المغربية، وفي توحيد المجال الأصلي للمغرب الأقصى تحت سلطة سياسية واحدة..."¹.

لا يهمنا التأصيل لتاريخ النشأة بقدر ما يهمنا تاريخ تأسيس الدور الإقليمي المغربي وصعوده، إذ لا اختلاف بين الباحثين على أن هذا الدور برز وتقوى بظهور التجربة المرابطية وتطورها، إذ ظهرت إقليميا أول قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على النظم الإقليمية المغربية، والمتوسطة الغربية إضافة إلى الشمال الغربي الإفريقي أو ما اصطلح عليه تاريخيا السودان الغربي. أما الدولة الإدريسية فإن برزت قوة سياسية، منشئة لدولة، إلا أنها بقيت كما يقول عبد الله العروي "... دولة بسيطة، حيث كانت تتجسد في جيش يؤخذ من المنطقة، ويمول من غنيمة الحروب والضريبة المفروضة على غير المسلمين..."².

لذلك، ستشكل التجربة المرابطية محطتنا الأولى دراسة لنشأة الدور الإقليمي المغربي وتطوره، حيث سنحلل من خلال هذه الفقرة أسباب القوة والهيمنة، وعلاقة ذلك بالجنوب امتدادا استراتيجيا ومنطلقا لهذه التجربة السياسية المغربية.

الفقرة الأولى - محددات صعود الدور المغربي.

في أواخر القرن 5 هـ/ 11 م، كان المغرب ولأول مرة في تاريخه، تحت سلطة سياسة واحدة³. قضت على جميع الوحدات السياسية والمذهبية المتصارعة، وهيمنت إقليميا على كل الدول والإمارات المجاورة، حيث انتقل المغرب من رقعة جغرافية محصورة شرقا بوادي ملوية وجنوبا

¹- BEN MLIH Abdellah : Structure politique du Maroc Coloniale, édition l harmattan – 1990, P : 34.

² - Ibid, p : 34

³ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 79.

¹ - البزاوي عبد الكبير، دور الدعوة في نشأة الدولة المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب الإنسانية، الرباط 1987، ص: 23.

² - BEN MLIH Abdellah : op, cit. p 34.

³ - العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ط الأولى 2007، المركز الثقافي العربي، ص: 278.

بسوس تتنازعها إمارات وقبائل متصارعة سياسيا ومذهبيا، إلى شكل جديد من أشكال الدولة، أي التجربة الإمبراطورية الفارضة لهيمنتها على مجال جغرافي جد واسع.

عرف خلالها الدور الإقليمي المغربي هيمنة مطلقة على هذا المجال وتأثيرا واضحا في محيطه المباشر المتوسطي أو الإفريقي.*

وقد تضافرت مجموعة من الأسباب الموضوعية للمساهمة في هذه الظفرة في :

- العامل القبلي أو العصبي وما شكلته الفيدرالية الصنهاجية من قوة دفع عسكرية وجماعية لهذه التجربة.

- عامل اقتصادي ارتبط بالرغبة في السيطرة على المحاور التجارية الصحراوية إحدى أهم مصادر الثروة الإقليمية آنذاك.

- عامل جيواستراتيجي تمثل في فراغ سياسي إقليمي ملأته هذه التجربة المندفعة. فبخلاف النظرة التبسيطية التي تفسر دينامية هذه المرحلة من زاوية واحدة متمثلة في دعوة دينية قادمة من المشرق وحدت القبائل، فإن التدقيق التاريخي يؤكد وجود محركات أخرى لهذه الحركية، إضافة إلى الدعوة الدينية الإصلاحية، تمثلت في رغبة فيدراليات القبائل الصنهاجية في السيطرة على الموارد الاقتصادية التجارية، وإخضاع باقي الخصوم (قبائل زناتة وممالك السودان أهمهم مملكة غانا).

❖ تأثير العامل القبلي في التجربة المغربية الأولى.

لقد أعطى الطابع القبلي للدولة المغربية ولدورها الإقليمي دينامية متجددة باستمرار عبر مدها باستمرار بأدوات تجديد قوتها، فجّل الدراسات الأنثروبولوجية التي اهتمت بتاريخ المغرب* اتفقت على أن القبيلة شكلت النواة الاجتماعية والسياسية الأولى للدولة المغربية.

فالمنافسة بين الفيدراليات القبلية الكبرى (صنهاجة، وزناتة، ومصمودة...) ساهمت في تجديد قوة الدولة المغربية إذ "... بمجرد ما تضعف عصبية وتشرف على الهرم، كانت هناك عصبية أخرى في حالة ترقب (...) تمنح (...) دما جديدا للدولة¹.

*. يقول الناصري في الاستقصا : ".... إن مملكة يوسف قد انتهت إلى مدينة إفراغه من قاطبة شرق البلاد إلى مدينة لشبونة على المحيط وذلك مسيرة ثلاث وثلاثين يوما طولا، وفي العرض ما يقارب ذلك ... إلى جبال الذهب من بلاد السودان ...".

*. المدرسة الفرنسية وروادها: روبرت مونتياني، ميشوبلير، بول باسكون...

- مدرسة الأنكلوساكسونية: إرنست كليلر، جون واتروري ...

¹. شقير محمد، مرجع سابق، ص: 101.

يؤكد الباحث محمد شقير أن كل العصبية القبلية التي تداولت على حكم المغرب " ... كانت عصبية بانية للدولة، وليست محطة لها، فكل عصبية كانت تسعى بالأساس إلى إخضاع العصبية الأخرى وذلك من أجل الوصول إلى السلطة..."¹.

ويؤكد هذا الطرح الدكتور محمد عابد الجابري في دراسته للفكر الخلدوني وتطور الدولة المغربية بقوله إن هذا "... الصراع العصبي والتنافس القبلي الذي شهدته المنطقة عبر تاريخها هو القوة المحركة (...) للتاريخ..."².

فقد استغل الحلف القبلي الواسع المكون للفيدرالية القبلية الصنهاجية حالة الفراغ المشار إليه للزحف باتجاه الشمال، مشكلا أول إمبراطورية مغربية عرفها التاريخ. فالمصادر التاريخية تؤكد أن هذه الفيدرالية القبلية عاشت عبر فترات وحدة سياسية منظمة وكونت إمارة قوية انطلاقا من مدينة أوداغست جنوب الصحراء، بعدما دخلت في حروب مع دولة غانا القديمة.*

هذه المصادر تؤكد لنا "... قوة النفوذ السياسي للحلف الصنهاجي ... الذي اعتمد... القوة الديموغرافية الهائلة للقبائل الصنهاجية..."³ التي بلغت حسب تقديرات الدكتور زغلول عبد الحميد "... حوالي مليون ونصف نسمة..."⁴، وينتشرون في رقعة جد ضخمة ويمتدون "مسيرة حوالي ثلاثة أشهر طولا ومثلها عرضا"⁵.

كان لابد من تصريف هذا الفائض السكاني المتنامي بإيجاد مجالات ترابية أخرى وسيلة لضبط الصراع بين القسمات القبلية داخل هذه الفيدرالية، والناشئ حول توزيع السلطة والخيرات الاقتصادية المرتبطة بعائدات التجارة ومناطق الرعي والترحال... لذلك، أصبح الهدف الاقتصادي والمعيشي حافزا وموجها لهذه العصبية القبلية نحو الانطلاق نحو المواجهة والمطالبة بتأسيس سلطة سياسية.

¹ نفسه

² الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، دار النشر المغربية، ط الثانية ص: 31.

* شكلت دولة غانا إحدى أهم الإمبراطوريات التاريخية التي تكونت في منطقة الغرب الإفريقي وعرفت مجتمعا منظما و اقتصادا مزدهرا وقوة عسكرية كبيرة مكنتها من تكوين دولة كبرى امتدت بين دول وموريتانيا مالي والسنغال الحالية .
،³ الشكري أحمد، مملكة غانا وعلاقتها بالحركة المزابية، جامعة محمد V، السويبي، سلسلة دراسات، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، ص: 81.

⁴ زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي ج 4 المزابيون صنهاجة الصحراء، المثلثون في المغرب والسودان والأندلس ط 1، 141.

⁵ نفسه، ص: 111

ولتوضيح هذه الدينامية لابد من استحضار هذا العامل بشيء من التفصيل باعتباره بمثابة المحرك ¹، لهذه القوة في محاولتها للوصول إلى السلطة.

❖ العامل الاقتصادي محددًا للتأسيس والتوسع.

لم يكن بإمكان أي تحالف قبلي وصل إلى الحكم بالمغرب، أن يؤسس سلطته دون السيطرة على الموارد الاقتصادية، وتنويعها لتغطية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباته العسكرية.

وبما أن المغرب شكل عبر تاريخه، حلقة أساسية في التجارة المتوسطية، ومارس دور الوسيط التجاري بين أوروبا وإفريقيا (السودان)، ومنطقة المغرب العربي، فقد كان من الضروري أن ترتبط نشأة الدولة المغربية بالقيام بهذا الدور، والقيام بتأمين الطريق التجارية التي تنطلق من جنوب الصحراء إلى مشارف البحر المتوسط، مستفيدة من الفائض المحصل عليه من القيام بدور الوساطة التجارية².

إذ لعب الجنوب الصحراوي دور الشريان الرئيسي للاقتصاد المغربي، فرغم امتلاك المملكة عدة واجهات متوسطة وأطلسية، شكل المنفذ الجنوبي اختيارا استراتيجيا دائما وأمنا، فعندما احتلت إسبانيا الشريط المتوسطي والبرتغال السواحل الأطلسية بقيت الدولة المغربية تستمد مواردها من تجارة القوافل³.

كان هذا المنفذ الجنوبي كان من محددات تأسيس الدولة المغربية، والتجربة المرابطية بالذات "... فجعل الدول المغربية الكبرى تأسست على قاعدة الذهب، إذ بقيت إفريقيا الغربية وإلى اكتشاف أمريكا المكون الرئيسي بالذهب لكل القسم الغربي من العالم القديم"⁴. وتعزز هنا الطرح مجموعة من النظريات التي أكدت هذا الارتباط الجيني بين المؤسسات الاقتصادية المغربية ومناطق السودان الغربي .

فقد خلص الباحث الحسين بولقطيب أن الدول التي نشأت في المغرب جعلت من النشاط التجاري القائم على أساس مراقبة الطرق التجارية، واحتكار تجارة الذهب والرقيق، قاعدة ضرورية، ومرتكزا أساسيا لبناء التنظيمات السياسية والاجتماعية والعسكرية.

¹ - الجابري محمد عابد، مرجع سابق، ص: 12.

² - شقير محمد، مرجع سابق، ص: 95.

³ - نفسه، ص: 102.

⁴ - سمير أمين: الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات، ترجمة كميل قصير داغر، دار ابن رشد طباعة والنشر، ط 1979، ص: 34.

واعتبر أن للتجارة الصحراوية دورا محوريا في تطور المجتمع والمدينة المغربية، "...إذ إن الكثير من الحواضر المغربية شيدت في المسالك التجارية الرابطة بين الصحراء والبحر المتوسط من جهة وبين المناطق الشرقية من جهة أخرى".¹

وإذا كان طرح الدكتور بولقطيب اقتصر على ربط علاقة التجارة الجنوبية بظهور المؤسسات وتطورها خاصة المدن، فإن الباحث محمد صلاح الدين ذهب إلى القول إن "... طبقة التجار المحاربين هي التي كانت وراء تكوين الدولة في المغرب، وأن التجارة في الذهب والعبيد هي التي ساهمت في تقوية وتدعيم هياكلها...".²

ويؤيده في هذا الطرح المفكر سمير أمين الذي يؤكد أن الدول "... المغربية الكبرى تأسست على قاعدة الذهب (...). استفاد المغرب من تحول التجارة الدولية القديمة نحو غرب المتوسط الذي حول هذه لمنطقة إلى فاعل رئيسي في الساحة الدولية...".³

ولم يكن السودان الغربي "... مجرد سوق استهلاكية ضخمة ... بل اشتهرت المنطقة بإنتاجها الكبير لمادة الذهب وكثرة أسواق النخاسة التي توفر لبلدان الشمال أيدي عاملة رخيصة...".⁴

إضافة إلى كونه شكل قاعدة أساسية لاقتصاديات منطقة المتوسط الغربي، فالعائدات الضخمة التي كانت توفرها التجارة مع إفريقيا الغربية كرسست أهمية المنطقة والطرق المؤدية إليها، فكان من الطبيعي أن "... يشتد التنافس بين مختلف العصبيات حول هذه التجارة وأن تحاول العصبيات المتحالفة إخضاع أكبر مجال طرقي ممكن من المنطقة...".⁵

لذلك سعت الفيدرالية الصنهاجية الطامحة إلى مزيد من النفوذ إلى الاستيلاء على هذه "... الشرايين المغذية للهيكلة الاجتماعي المغربي مستثمرة الموارد التي يمنحها واقعها الديموغرافي، حيث تم توحيد كل الفصائل الصنهاجية لتحقيق هذا الهدف.

فأدى ذلك في مرحلة أولى إلى تأسيس مدينة أوداغست التي أصبحت "... مركزا سياسيا⁶ أصبح له تأثير اقتصادي كبير في مجموع المناطق المحيطة ... بسبب موقعها الهام كنقطة وصل بين المراكز التجارية في الشمال ومصادر الذهب في الجنوب...".²

¹ بولقطيب الحسين، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط، دراسة تاريخية منشورات الزمن 2002، ص: 54.

² Maroc, tribus – Makhzan et colons, édition harmattan Paris, 1986, p: 105, Mohamed SALAH DINE

³ Pierre Jacques, les grands courants de l'histoire universelle es, édition de la baconniere, 1959 p: 179

⁴ ب. ولقطيب لحسين، رجع سابق، ص: 75

⁵ د. سعد أحمد، الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان العربي، دراسة في التواصل الحضاري العربي الإفريقي، دار المدار الإسلامي، ط 1، 2005، ص: 61.

² بولقطيب الحسين، مرجع سابق، ص: 75.

خولت هذه الموارد القبائل الصنهاجية قاعدة مالية ضخمة اتحدت بالعامل الديموغرافي المتنامي، وانضافت إليه الدعوة الإصلاحية الدينية التي قام بها عبد الله بن ياسين حافزا على الوحدة والانطلاق من الجنوب في اتجاه الشمال، موحدة بذلك لأول مرة المغرب التاريخي ومؤسسة لأول دولة قوية عرفها المغرب، ومستغلة لفراغ سياسي محلي وإقليمي ميز تلك المرحلة.

❖ الصراعات المحلية والفراغ الإقليمي:

في الوقت التي عرفت فيه الفيدرالية الصنهاجية تضافر أسباب القوة بانفجار ديموغرافي وعائدات مالية نتيجة تراكم أرباح تجارة الذهب والرقيق، كانت الساحة المغربية تشهد غيابا لأية قوة قادرة على المنافسة.

إقليميا "... فقد ضعف الشرق بشقيه البيزنطي والإسلامي، أما أوروبا الغربية المسيحية، فإنها كانت لا تزال على عتبة نهضتها³.

"... نتيجة لهذا التشظي الداخلي والإقليمي كانت المنطقة ... والساحة السياسية المغربية في انتظار عامل قوي جديد بعد انهيار الدولة الأموية والفاطمية ... كل هذا أعطى للمغرب الأقصى فرصة تاريخية ليؤدي دور الصدارة في غرب حوض المتوسط لمدة قرنين ونصف¹، " فكانت ملحمة المرابطين أول تعبير عن هذا الدور القيادي ... والدولة الأولى من دول المغرب ذات الأهمية العالمية² ...

❖ الساحة السياسية المغربية :

لم تستطع كل التجارب السياسية التي سبقت الدولة المرابطية أن توحد المغرب سياسيا فالتجربة الإدريسية "... ظلت محصورة في مناطق التأسيس الأولى ومحاصرة من طرف إمارات محلية منافسة وقوية..."³، كما عانت من هيمنة الدولتين المتصارعتين آنذاك على الساحة المغربية، الأموية بالأندلس والفاطمية بالشمال الإفريقي، أما هذه فظلت سلطتها منحصرة في الشمال المغربي دون أن تتعداه إلى الداخل.

وقد تركز هذا التشظي السياسي بعد انتقال الدولة الفاطمية إلى مصر عام 362 هـ، حيث انقسم المغرب بعدها إلى عدة مناطق تتقاسمها إمارات وقبائل:

- الشمال المغربي تحت نفوذ قبائل غمارة (الريف وطنجة، وفاس).
- الشريط الأطلسي تحت نفوذ بورغواطة (الرباط، وآسفي).

³ - العروي عبد الله، مرجع سابق، ص: 267.

¹ - نفسه، ص: 268.

² - د. خليل إبراهيم السامري، علاقة المرابطين بالممالك الإسبانية بالأندلس وبالدول الإسلامية، ص: 288.

³ - العروي، مرجع سابق، ص: 268.

- منطقة سوس – تادلة، الأطلس المتوسط تحت حكم قبائل زناتة.

- الأطلس الكبير تحت نفوذ القبائل الوثنية¹.

وقد اختلفت درجات القوة والنفوذ السياسي بين هذه القبائل، إلا أنها ظلت متصارعة ومختلفة إثنيا ودينيا، وتابعة لهيمنة الدول الكبرى (الفاطمية والأموية).

❖ انهيار النظام الإقليمي:

إقليميا، عرفت المنظومة المغربية آنذاك انقسامًا سياسيًا بعد انسحاب الدولة الفاطمية التي وحدت الشمال المغربي الساحلي لتأسس دولتها في مصر وكان من نتائج هذا الانسحاب انقسام المغرب بين مجموعة إمارات وقبائل كما وضعنا سابقا.

أما الجزائر وتونس فقد كانت على التوالي تحت هيمنة بني حماد وبني زيري الذين دخلوا في صراعات عسكرية ومذهبية، حالت بينهم وبين تكوين دولة موحدة مغاربية ومؤثرة إقليميا.

وأما الأندلس المسلمة فخضعت لملوك الطوائف وغلبت عليها الصراعات السياسية والإثنية، في الوقت التي كانت فيه إسبانيا المسيحية تعرف تطورا ديموغرافيا ووعيا قوميا توطره فكرة الوحدة المسيحية والحرب ضد المسلمين، والتي ترعاها الكنيسة.

وأما الجنوب الصحراوي فقد عرف استثناء بتواجد مملكة غانا القوية التي شمل نفوذها معظم السودان الغربي¹ (مجل أراضى موريتانيا ومالي والسنغال الحاليين)، وتتحكم في عائدات التجارة الصحراوية.

ودخلت في صراعات عدة ضد الفيدرالية الصنهاجية ومركزها السياسي والتجاري في أوداغست، بل استطاعت الاستيلاء عليه مما دفع إلى التفكير في الاتجاه شمالا لملء الفراغ السياسي قبل العودة جنوبا للتحكم في مصادر الثروة الصحراوية وطرقها التجارية.

الفقرة الثانية – مرحلة الهيمنة وتكوين الدولة الإمبراطورية :

إن اختلف العديد من الباحثين حول كون التجربة المرابطية المؤسس الحقيقي للدولة المغربية، والقوة التي عملت على، "... إرساء القواعد والهيكل الأولى للدولة المغربية ..." ². ولم يختلفوا في كونها أول دولة عملت على "توحيد المجال الأصلي للمغرب الأقصى تحت سلطة واحدة..." ³.

¹ نفسه، ص: 291.

¹ - نفسه، ص: 300.

² براوي محمد: مرجع سابق، ص: 365.

³ نفسه، ص: 355.

واتفقوا على كون هذه التجربة أعطت للمغرب بعدا إقليميا نقلته من مجرد إمارة تابعة ودويلات وقبائل متصارعة إلى إمبراطورية هيمنت طيلة قرون على غرب البحر المتوسط والغرب الإفريقي والمجال المغاربي.

❖ تجربة التأسيس والوحدة:

انطلقت هذه التجربة من الجنوب في اتجاه الشمال، لكن قبل الاتجاه شمالا، أدركت أن الجنوب هو الشريان المغذي للتوسع العسكري والمؤسسي، لذلك عمل قادتها على تقوية نفوذهم جنوبا أولا.

إذ بمجرد استكمال الوحدة القبلية تم " تحرير أودغست من يد إمبراطورية غانا ... باعتبارها أهم مركز تجاري بالصحراء...¹ واستعادت صنهاجة بذلك سيطرتها التامة والكاملة على تجارة الصحراء.² ضامنة تدفق موارد مالية إلى منظومتها العسكرية.

ثم كانت المرحلة الثانية التي استهدفت السيطرة على المغرب³، ففي أواخر القرن 5 هـ / 11 م كان المغرب الأقصى، لأول مرة في تاريخه تحت سلطة سياسية واحدة، من الشمال الإدريسي إلى الصحراء للمتونة، مرورا بالشرق الزناتي والوسط البورغواطي⁴، هذه الأطياف السياسية والمذهبية كله تم دمجها في وحدة سياسية ومجالية ومذهبية واحدة مهدت للدولة الناشئة أسباب القوة والهيمنة الإقليمية كلها.

❖ التوسع نحو الجنوب :

إن ما يدل على أهمية المجال الجنوبي للحركة هو استعدادها الدائم لإيقاف توسعها شمالا، والعودة كلما تم تهديد ركائزها المالية ووحدتها القبلية، إذ قررت القضاء تماما على إمبراطورية غانا، أهم منافس سياسي عسكري في الجنوب.

فدولة غانا الواقعة على حدود الصحراء الجنوبية (ضمت أجزاء من: موريتانيا، ومالي، والسنغال) وأقصى شمال إفريقيا السوداء، شكلت حلقة اتصال بين الشمال والجنوب، كما أن تحكمها في طرق القوافل المؤدية إلى مناجم الذهب⁵ في السودان الغربي كان "... أعظم مصدر لهذه السلعة الحيوية في عالم البحر المتوسط في العصور الوسطى حتى اكتشاف أمريكا..."⁶.

¹ - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 275.

² - نفسه، ص: 275.

³ - نفسه.

⁴ - نفسه، ص: 278.

⁵ - إبراهيم علي طرخان، إمبراطورية غانة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف 1970، ص: 64.

⁶ - نفسه، ص: 70.

رأت في الحركة المرابطية منافسا حقيقيا داخل هذا المجال الإفريقي، فحاولت خنقها اقتصاديا عبر احتلال أوداغست أول مركز سياسي واقتصادي مرابطي. لذلك عمدت الحركة المرابطية إلى إعادة توجيه جهودها العسكرية جنوبا، وقسمت جيوشها قسمين: الأول تحت قيادة "يوسف بن تاشفين" لإتمام توحيد المغرب، والثاني اتجه جنوبا تحت قيادة "أبي بكر بن عمر اللمتوني" الذي "...حشد الجيوش، وغزا بلاد السودان ... حيث تم الاستيلاء على أملاك كل من دولتي غانا والسونغاي غربا وإقليم تادمكة شرقا..."¹.

مكن هذا الاجتياح من مد حدود المغرب جنوبا والهيمنة على مساحات واسعة امتدت إلى جنوب مالي والسنغال الحالية، بما تحتويه من مصادر وثروات، ومراكز تجارية ضمنت تزويدا دائما للأسواق المغربية وتصريفا للبضائع القادمة من الشمال. كما شكل هذا المجال الجغرافي المتضمن لتنوع ديموغرافي كبير موردا هاما للرجال والفرسان الضروريين لتوسيع الدولة شمالا، إذ تم استعمال عناصره فرقا خاصة مدربة لاجتياح إسبانيا من قبل الحركة المرابطية².

❖ التوسع في المجال المتوسطي الغربي:

أدركت الدولة المغربية أن شمال البحر الأبيض المتوسط أصبح مصدر تهديد للأمن المغربي جراء التفكك السياسي لأندلس الطوائف الذي تزامن مع صعود للقوى المسيحية وتشكل وعي قوي إسباني بضرورة الوحدة والاسترداد، تعزز بحملة دعائية كبيرة شنتها الكنيسة نتجت عنها الحملات الصليبية، والتي تعد حروب الاسترداد شكلا من أشكالها. ففي الوقت التي عاشت فيه الأندلس الإسلامية تمزقا سياسيا أدى إلى مواجهات عسكرية بين مختلف أمراء الطوائف، انتظمت ممالك إسبانيا المسيحية (نابارا وأراغون) وراء مملكة قشتالة في حروب الاسترداد³.

فأدرك قادة المغرب الجدد أن الوجود الإسلامي بالأندلس هو الخط الدفاعي الأول أمام التقدم المسيحي/الإسباني*.

¹ - نفسه، ص: 52

² - العروي عبد الله، مرجع سابق، ص: 327.

³ - التازي عبد الهادي، لوسيط في التاريخ الدولي لمغرب، دار نشر المعرفة ط 1، 2001 ج II ص: 245.

* - وقد تأكد لأمر بعد سقوط غرناطة 1492 من خلال معاهدة 1509 Sinitra، ومعاهدة دسباس التي قسم فيها البابا المغرب بين إسبانيا والبرتغال تنفيذا لوصية إيزابيلا الكاثوليكية التي دعت إلى تكوين مملكة مسيحية بالمغرب.

لذلك كانت المرحلة الثالثة في استراتيجية تحركهم هي العبور شمالاً إلى الأندلس، وضمها إلى الإمبراطورية المغربية¹ وقد أبانت الدولة الناشئة عن بعد نظر جيواستراتيجي هام خلال تحركها نحو الشمال الأندلسي، من خلال رغبتها في التحكم في المضيق ونقطه الإستراتيجية، فقبل الانتقال إلى الضفة الأندلسية، تم بناء قوة لوجيستية بحرية تسمح بنقل آلاف المقاتلين وضمان استمرار تدفقهم وتزويدهم بالسلح والدعم، إضافة إلى الاستيلاء على نقط الارتكاز والدعم داخل المضيق.

فقد رفض القادة المغاربة الانتقال إلى الأندلس بعد استنجد أمراءها إلى أن يتم إخضاع ميناء طنجة وسبتة² لسلطة المغرب المباشرة.

وبعدما تم لهم ذلك كان أول عمل قاموا به هو إصلاح أحوالها وسفنها³ كما طلبوا من حاكم إشبيلية أن يتخلّى لهم عن الجزيرة الخضراء للتحكم في خطوط المواصلات والإمداد، ولتكون نقطة تجمع للجيش.

وقد مكنتهم هذه السياسة من إطلاق حملة منظمة في اتجاه الأندلس التي تم إخضاعها عبر مراحل، وضمها إلى الإمبراطورية المغربية، وبذلك تمت لهم السيطرة الكاملة على كامل الشطر الوسط والغربي من البحر الأبيض المتوسط، وتعززت هذه السيطرة بإنشاء قوة بحرية ضاربة يصفها لنا ابن خلدون بقوله: "... الجانب الغربي من هذا البحر (أي البحر الأبيض المتوسط) موفور الأساطيل ثابت القوة ... إذ انتهى عدد أساطيلهم إلى المائة..."، وقد مكنتهم هذه القوة البحرية من تهديد الجمهوريات الإيطالية التجارية (بيزا وجنوة) في عقر دارها، واسترداد جزر البليار التي استولوا عليها، كما فرضت سطوتها على جزيرة صقلية مملكة النورمانيين التي احتلت أجزاء من سواحل تونس وهددت موانئ الجزائر قبل أن يتدخل الأسطول المغربي لتحريرها⁴. وبذلك، أصبحت الإمبراطورية المغربية تتكون من قسمين "... أحدهما أوربي، عاصمته إشبيلية، والثاني إفريقي عاصمته مراكش..."⁵.

القسم الأول يفرض هيمنته على الجزء الأوسط والغربي من البحر الأبيض المتوسط، وعلى إسبانيا، والبرتغال، والمجال المغاربي، أما الجزء المغربي فتمتد سلطته إلى ما وراء نهر السنغال.

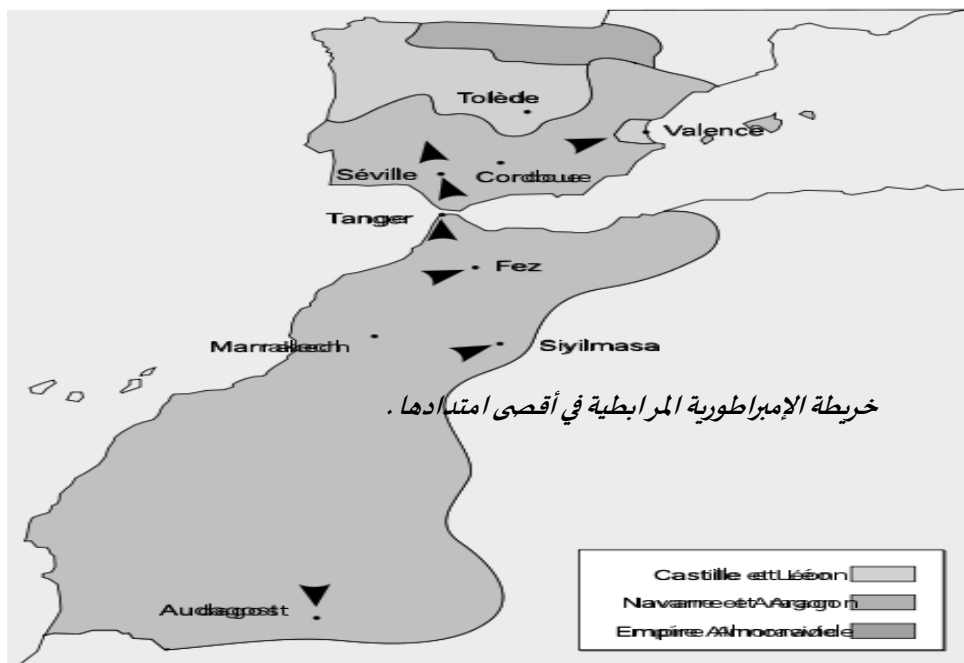
¹. التازي، مرجع سابق، ص: 257.

². عبد الرحمان ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر - ج 6- مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1979 ص: 235.

³. سعد زغلول، مرجع سابق، ص: 280.

⁴. العروي عبد الله، مرجع سابق، ص: 285.

⁵. نفسه.



المطلب الثاني : من الشمال إلى الجنوب للبحث عن قضاء بديل.

إذا كانت التجربة السياسية المرابطية قد انطلقت من الجنوب للتوسع شمالا، فالتجربة السعدية اختلفت باتجاهها جنوبا لإعادة ربط الاتصال بهذا المجال في ظل انسداد المحاور الشمالية والشرقية بعد ظهور فاعلين آخرين وتغير موازين القوى الإقليمية.

الفقرة الاولى - توازن القوى الإقليمية والدور المغربي :

بخلاف التجربة المرابطية، عاشت نظيرتها السعدية في ظل نظام إقليمي اتسم بانسداد المحاور التقليدية لتوسع الدور المغربي، أي الشرق المغاربي والشمال الأندلسي.

إذا تميزت المنظومة الإقليمية بصدام عنيف بين الإمبراطورية العثمانية التي امتدت بين آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية مروراً بالشرق الأوسط إلى حدود المغرب الشرقية مهيمنة على الجانب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، والإمبراطورية الإسبانية التي سيطرت على معظم أوروبا الغربية ومستعمرات ما وراء البحار.

لذلك، لم تجد التجربة المغربية الجديدة على يد السعديين سوى العودة لمجالها الحيوي التقليدي أي إفريقيا الغربية.

وقبل التفصيل في أهمية هذا الاختيار الاستراتيجي لآبد من إلقاء نظرة على الدور المغربي آنذاك وعلاقاته بالفاعلين الإقليميين.

❖ الشرق المغربي والتهديد العثماني:

لم يستطع السعديون تأدية دور كبير في المنطقة المغربية كما فعل سابقوهم المرابطون والموحدون، الذين وصل نفوذهم إلى الحدود المصرية وضموا كل من الجزائر وتونس وليبيا. إذ اصطدمت التجربة السعدية بقوة قارية هائلة تمثلت في الدولة التركية "... فقد كانت الدولة العثمانية قد ... سيطرت سيطرة كاملة على المتوسط، وبدأ زعماءها يوجهون أنظارهم نحو المغرب¹. بل لقد اجتاحت قواتهم سنة 1554م "... المغرب الشرقي، ووصلوا إلى العاصمة فاس، حيث أعلن الباب العالي ضم المغرب إلى الخلافة العثمانية¹، بعد أن دعا الإمام المغربي للخليفة العثماني لأول وآخر مرة، حيث ثار الناس في وجه الأتراك، وطردوهم إلى ما وراء الحدود الشرقية. لكن انتصار المغاربة في معركة وادي المخازن ضد التحالف الأوربي بقيادة البرتغال شكل نقلة نوعية على مستوى الدور المغربي آنذاك، هذا الحدث الذي اعتبره الباحث محمد حجي تاريخ تأسيس القومية المغربية²، أدى إلى تقوية المغرب سياسيا ودبلوماسيا، وهيا الفرصة لإجماع المغاربة ومؤسساتهم من قبائل وزوايا وقادة محليين حول شرعية الحكم السعدي، وعزز قدرة الدولة التفاوضية أمام القوى الخارجية وخاصة التركية.

وكانت أولى علامات التحرر من هذه التبعية كما يقول ليفي بروفنسال "... أن الانتصار بوادي المخازن هو الذي سمح لأحمد المنصور بأن يتخلص من هذا الابتزاز السنوي³..." ويقصد هنا الضريبة السنوية التي كانت تدفع للدولة العثمانية.

❖ العلاقة مع الشمال الإيبيري من الاسترداد إلى التوسع.

تصادف تأسيس التجربة السعدية مع صعود القوة الإيبيرية الممثلة في إسبانيا والبرتغال. فقد انتقل المد العسكري الإيبيري من مجرد حروب استرداد للأندلس إلى اجتياح شامل للسواحل المغربية، ولم يكن هذا الاجتياح عشوائيا، إذ إن "... التحقيق يكشف عن إرادة ثابتة وهي احتكار التجارة البحرية، وهذا ما تم في النهاية للإيبيريين بعد أن احتلوا معظم شواطئ المغرب فلم يعد في استطاعة المغاربة أن يساهموا في تجارة المتوسط⁴.

¹ - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 464.

² - محمد الغربي، بداية الحكم المغربي للسودان الغربي، دار الرشيد للنشر 1982، ص: 91.

³ - عبد المجيد قدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، مرجع سابق، ص: 32.

⁴ - ببيز بيرتي، وادي المخازن، ترجمة محسن عبود، ط 1، النجاح الجديدة، 1991 ص: 85.

⁴ - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 431.

ولم تتوقف هذه "... السياسة الإيبيرية عند هذا الحد ... بل تجاوزتها ... إلى الاحتلال المباشر حتى تم بذلك عزل المغاربة عن البحر وخيراته..."¹.

هذه التطورات أعلنت عن نهاية عهد التواجد المغربي في الأندلس، وانسداد الواجهة الشمالية بتحول خطوط الدفاع التقليدية في وجه الحملات المسيحية مما وراء إشبيلية إلى شواطئ طنجة، "... فبسقوط جبل طارق ... هذا الموقع الإستراتيجي الهام... انتهى عهد التدخل المغربي الرسمي المنظم في ... الأندلس"، فانهارت هذه الخطوط فاتحة المجال أمام القوى الأيبيرية الباحثة عن نقط ارتكاز بحرية لدعم توسعها البحري وكشوفاتها البحرية.

فبعد سقوط غرناطة عام 1492م، اتفقت قشتالة والبرتغال برعاية البابا في ما يعرف باتفاقية " طرديسياس 1494م " على اقتسام المغرب مجالا مشتركا للتوسع، وبالفعل سيطرة الدولتان طيلة القرن 16م سيطرة تامة على كل الموانئ المغربية.²

حيث حسم نهائيا الدور البحري للمغرب الذي استمر قرونا عدة، إذ لم يعد للمغاربة حضور³.

هذا الطموح الإيبيري بلغ أوجه عندما قررت أوروبا بزعامة البرتغال عدم الاكتفاء بضم السواحل المغربية، والانتقال إلى اجتياح شامل للعمق المغربي .

إذ قررت القوى الإيبيرية مدعومة بألمانيا وروما البابوية وفرسان جنوب فرنسا تأسيس مملكة مسيحية بالمغرب تنفيذا لوصية إيزابيلا الكاثوليكية، إلا أن هذا الإنزال العسكري كانت له نتائج عكسية حيث تم القضاء على هذا التحالف في معركة وادي المخازن، نتج عنه أفول نجم البرتغال وضمها للعرش الإسباني الذي بات ينظر بحذر إلى الجار الجنوبي المنتصر. فتوقف المد الإيبيري، وطويت نهائيا فكرة ضم المغرب الأقصى إلى المملكة العثمانية، وحصل توازن في المنطقة دام قرنين بين الأشراف (السعديين) والأتراك.

وعلى الصعيد المغربي، أعطى هذا الانتصار دفعة قوية للدولة السعدية، إذ تم التفكير مليا في استعادة الأدوار التاريخية المغربية في الأندلس عبر التدخل العسكري في الأراضي الإسبانية، خصوصا بعد انكسار البرتغال، وهزيمة الأسطول الإسباني الشهير (الأرمادا) أمام السواحل البريطانية.

فقد كان المغرب "... يضع نصب عينيه إضعاف إسبانيا، وتحجيمها قبل الانقضاض عليها..."⁴

¹. نفسه، ص: 362.

². نفسه، ص: 433.

³. نفسه، ص: 466.

ويضع المؤرخون بين أيدينا أرشيفا هاما من المراسلات العديدة بين أحمد المنصور الذهبي والسلطان التركي، وبينه وبين ملكة بريطانيا حول "... غزو المستعمرات الإسبانية في الهند وغرب إفريقيا .. وجزر الهند الشرقية، ثم إسبانيا في مرحلة لاحقة..."¹

وقد شرع المغرب في تنفيذ هذا المخطط بحصاره لجزر الكناري، ودعمه مع حليفه التركي لثورات الموريسكيين بإسبانيا، كما نسق مع ملكة بريطانيا خطة هجوم بحري، إلا أن تخوف الإنكليز من عودة الإسلام إلى أوروبا ومواجهة الأتراك لثورات الجزيرة العربية وتونس، وأدت هذا المخطط.

وتبقى أهم الأسباب رغبة السعديين في إعطاء الأولوية لضم السودان الغربي بدل مواجهة الإسبان، إذ يشرح لنا ذلك السلطان المنصور بقوله: "...إن المرابطين صرفوا غاياتهم لغزو الأندلس... والموحدون اقتفوا سبيلهم ... ونحن اليوم انسد عنا الأندلس باستيلاء العدو الكافر، وانقطعت حروب تلمسان باستيلاء الترك عليها ... فإن بلاد السودان أنفع ... فالانشغال عليها أولى من منازلة الترك لأنه تعب كثير في نفع قليل ..."

❖ العلاقات مع الجنوب :

باتجاهه جنوبا، تحول المغرب من إمبراطورية بحرية إلى قوة قارية ضمت مساحات جد واسعة من إفريقيا الغربية، فقد كان الغرب الإفريقي أو السودان الغربي في الفترة السعدية يشهد توجد أهم مملكتين في التاريخ الإفريقي:

* مملكة السونغاوي: امتدت من صحراء النيجر وبحيرة التشاد شرقا إلى حوض السنغال غربا، ومن سيجر على النيجر جنوبا إلى الصحراء شمالا² ضمت ثروات اقتصادية أهمها الذهب، إضافة إلى أسواق كبيرة تسمح بتصريف المنتجات المختلفة القادمة من الشمال.

خريطة توضح الامتداد الجغرافي لمملكة السونغاوي التي اجتاحتها السعديون



⁴. محمد الغربي، مرجع سابق، ص: 139.

¹. نفسه، ص: 222.

². مسعود محمد علي، تأثير الشمال الإفريقي على لحياة الفكرية في السودان الغربي، منشورات الدعوة، الجماهيرية الليبية، ط 1،

2003، ص: 50

* مملكة كانم بورنو: ثاني أهم مملكة إفريقية متواجدة بالجنوب المغربي، اتسمت بمساحتها الشاسعة، وضمت أجزاء واسعة من جمهورية التشاد والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى الحالية، إضافة إلى أجزاء كبيرة من نيجيريا.

ربط المغرب السعدي علاقات دبلوماسية مع هذه الممالك، وقد نجح في انتزاع بيعة سلطان مملكة كانم بورنو للخليفة أحمد المنصور واعتبر مملكته حليفا تابعا للمغرب طلبا للدعم المغربي ضد التدخل العثماني المستقر شمالا بليبيا والجزائر، وقد وقع سلطان هذه المملكة نص البيعة، وقرأها في مختلف مساجد المملكة¹.

أما سلطان السونغاوي فقد رفض عرض إعلان التبعية للمغرب والبيعة للخليفة المنصور، فكان قراره باجتياح هذه المملكة وإخضاعها عسكريا.

وبذلك امتدت حدود المغرب من جديد من " ... البحر المتوسط إلى خليج غينيا..."²، ومن ساحل المحيط الأطلسي إلى حدود دارفور على الحدود السودانية.

الفقرة الثانية - الجنوب خيارا استراتيجيا.

أمام بروز قوى إقليمية أخرى في الشمال الإيبيري والشرق العثماني، باتت خيارات التوسع جد محدودة أمام القوة المغربية الناشئة، لذلك بالاتجاه جنوبا نحو المعازل التقليدية للنفوذ المغربي ضرورة ملحة أملت مجموعة من الدوافع.

❖ الدوافع الجيوسياسية

شكلت معركة وادي المخازن تحولا في ميزان القوى الإقليمية، إذ أدت إلى أفول إمبراطورية بحرية كبرى كالبرتغال التي ضمت إلى العرش الإسباني¹ الذي تقوت طموحاته الإقليمية، أما الدولة التركية فقد تم كبح جماح اندفاعها الهائل في اتجاه المحيط الأطلسي والذي يمر عبر إخضاع المغرب.

لذلك، كان لابد للمغرب من أن يترجم انتصاره العسكري إلى مكاسب جيواستراتيجية تقوي مركزه إقليميا إضافة إلى الحيلولة دون تطويقته من الجنوب من قبل هذه القوى.

❖ الدافع التوسعي:

كان التوسع جنوبا في اتجاه الغرب الإفريقي عملا يثبت به المغرب قدرته على " ...المسابقة في بلورة الأحداث الدولية..."²، التي اتسمت بحركة الاكتشافات الجغرافية وتكوين الإمبراطوريات

¹ - نفسه، ص: 50.

² - موريتانيا ومشاكل المغرب الإفريقية ...، مرجع سابق، ص: 104.

¹ .عبد المجيد قدوري، المغرب - أوروبا... مرجع سابق، ص: 160.

² .نفسه، ص: 160.

الكبرى لذلك كان خيار الاتجاه إلى "... الجذور الإفريقية للمغرب..."¹ ترجمة للانتصارات السابقة.

نجد اختيار هذا الاتجاه في رد أحمد المنصور على فقهاء الذين عارضوا طموحاته الإقليمية، بقوله: "... إن المرابطون صرفوا غايتهم لغزو الأندلس... والموحدون اقتفوا سبيلهم... ونحن اليوم انسد عنا الأندلس باستيلاء العدو الكافر... وانقضت حروب تلمسان باستيلاء الترك عليها... فإن بلاد السودان أنفع... فالاشتغال عليها أولى من منازل الترك لأنه تعب كثير في نفع قليل..."²، هذا الخطاب يعكس الفكر الجيوسياسي للنخبة الحاكمة آنذاك فمجالات تحقيق الطموح التوسعي قد ضاقت بتحكم قوى كبيرة في هذه المنافذ، بينما يبقى السودان "أنفع" لإيجاد عمق استراتيجي وشكل إمبراطوري للدولة الجديدة وضمان موارد تغذي خزينة الدولة، وتكفي نفقاتها الاجتماعية والعسكرية، إضافة إلى ضرورة تأمين الحدود الجنوبية.

❖ الحيلولة دون تطويق المغرب:

انصرف الجهد العسكري والدبلوماسي للمغرب السعدي نحو فك الطوق المضروب على المغرب في الشمال والغرب³.

إذ عمد المغرب إلى تحرير سواحله المحتلة بالوسائل العسكرية والدبلوماسية من السيطرة الإيبيرية، كما حاول منع القوات البرتغالية من التوجه جنوباً إلى غامبيا³، والاستيلاء على مصادر الذهب والملح والمحاور التجارية الصحراوية، وتحويلها إلى الطريق البحري الأطلسي، وحرمان المغرب من عائداتها.

وواصل المنصور لأكثر من ثلاثين سنة مهاجمته جزر الكناري والجيوب الاستعمارية الإسبانية في السواحل الإفريقية⁴

كما ظلت أكادير بأسطولها تشكل عقبة في وجه التوسع الاستعماري جنوب الصحراء⁵. أما الأتراك فقد حاولوا إخضاع المغرب عبر تطويقه من الجنوب بضم مملكة كانم بورنو⁶ والتي تمتد من شرق النيجر إلى حدود دارفور بالسودان، إلا أن المغرب استطاع ضمها

1. نفسه.

2. نقولا زيادة، مرجع سابق، ص: 23.

3. محمد الغربي مرجع سابق، ص: 147.

4. إبراهيم حركات مرجع سابق، ج II ص: 419.

5. محمد المختار السوسي، "الغ قبديما وحديثا" المطبعة الملكية، الرباط 1966، ص: 92.

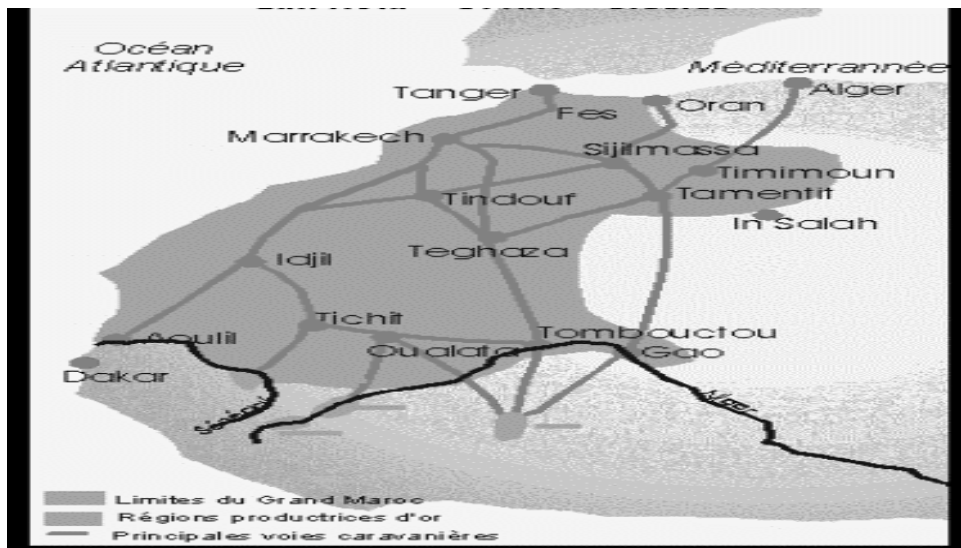
6. محمد الغربي، مرجع سابق، ص: 145.

إلى منطقة نفوذه بالوسائل الدبلوماسية والمعونات العسكرية المقدمة إلى هذه المملكة، فأعلن ملك كانم بورنو تبعيته

للمغرب وبيعته للمنصور السعدي كخليفة للمسلمين مما مكن المغرب من:
* تطويق الأتراك من الجنوب بتشكيل حزام آمن، وحصر تواجدهم بالساحل الشمالي لإفريقيا.
* التحكم في تجارة الذهب، وخنق المراكز التجارية العثمانية، وتوجيهها إلى الشمال المغربي.
وقد اكتمل هذا الطموح الجيوسياسي بالضم العسكري المباشر لهم مملكة في الغرب الإفريقي وأكبرها، حيث اجتاحت الجيوش المغربية ممالك السونغاوي الممتدة من صحراء النيجر إلى بحيرة التشاد شرقا إلى حدود السنغال غربا.

هذا العمل العسكري منح المغرب مجالا جغرافيا ضخما "....فكلمة المنصور- أصبحت - نافذة فيما بين بلاد النوبة (جنوب مصر) والبحر المحيط من ناحية الغرب وهذا ملك ضخم وسلطان فخم لم يكن بمن قبله...."¹.

كما أن الامتداد المجالي الذي أعقبه عطل طويلا عملية التوغل الأوروبي في الجنوب الصحراوي، وظلت هذه المنطقة لقرون عدة تابعة بشكل مباشر للمغرب بواسطة تواجد عسكري وإداري مغربي هناك، أو خاضعة لهيمنتها ونفوذه غير المباشرين عبر تدخله في تعيين الحكام والقادة العسكريين وتلقي البيعة والهدايا من سلاطين المنطقة.



الدولة السعدية في أقصى امتدادها

¹. نفسه، ص: 95.

❖ الدوافع الاقتصادية:

لقد كانت موارد البلاد أدنى من أن تتسع لسد احتياجات الدولة من نفقات عسكرية ومنشآت عمرانية واجتماعية.¹ فتطلع المغاربة إلى الثروات اللامحدودة التي يزخر بها الجنوب والتي بإمكانها تلبية متطلبات التوسع العمراني وطموحات السياسة الخارجية. إذ أعطت موارد الجنوب دفعة قوية للاقتصاد المغربي، فقد تمكن المنصور بعد استيلائه على ممالك السونغاي ومصادر "...معدن الذهب من التوسع في الإنفاق الذي لا يخشى عليه عليه ولا فقرا".²

ويؤكد أحد الدبلوماسيين الإنجليز في تقرير بعثه إلى حكومته "...أن السلطان أصبح أغنى حاكم في الكون..."³ و"...أن الرفاهية الاقتصادية التي أصبحت عليها دولة المنصور بعد فتح السودان كانت نتيجة الموارد الضخمة التي أصبحت خزائن الدولة تتلقاها من مناطق الإمبراطورية وبلاد السودان بوجه خاص ولكثرة الغنى...انفتحت أمامه آفاق واسعة وظهرت مشروعات ضخمة..."⁴.

ولم تكتف الدولة السعدية بالذهب مصدرا وحيدا للثروة والدخل، بل أعادت إحياء التجارة الصحراوية بعد انتهاء دور التجارة المتوسطية بفعل تحول المحاور التجارية من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي عقب الاكتشافات الجغرافية، حيث تم إحياء الطرق والمراكز التجارية التقليدية، والتي تم اعتبارها دائما "...المقياس الذي تقاس به قوة الدولة وضعفها، فالدول التي استطاعت السيطرة على هذه التجارة استطاعت تحقيق أرباح مادية وظفتها في تدعيم دورها"⁵.

أعادت هذه الموارد للدور الإقليمي حيويته إذ لم يعد المغرب يكتفي بالقيام بدور الدولة المكتفية بالدفاع عن استقلالها إزاء القوتين الإسبانية والعثمانية، بل سعت إلى دور أهم بالمشاركة في رسم الخريطة الإقليمية عبر عقد تحالفات عدة مع العديد من القوى أهمها بريطانيا، إذ تشير المصادر التاريخية إلى العديد من المراسلات بين ملك المغرب والملكة إليزابيث حول تكوين حلف ضد العدو الإسباني المشترك، بهدف "...غزو مستعمرات إسبانيا في الهند

¹ - نفسه، ص: 123 .

² - الفشتالي، " منهل الصفا" طبعة I الرباط 1912 ص: 197.

Henry De CASTRES - 26. 2 T.³ P:

⁴ - محمد الغربي مرجع سابق، ص: 17 .

⁵ - إدريس أبوادريس، " الغابت والمتغير في بنية الدولة المغربية -الدولة السعدية- " ط : 2004، ص: 56.

وغرب إفريقيا ورأس أركان شمال مصب نهر السنغال وفي جزر الهند الشرقية والغربية ثم إسبانيا في مرحلة لاحقة...".

واتفق الجانبان على أن تمويل مجموع هذه الحملات العسكرية من قبل المالية المغربية على أن توفر بريطانيا الأسطول البحري، وقد شارك بالفعل الجيش المغربي في احتلال مدينة قادس الإسبانية سنة 1596م مع الأسطول الإنجليزي¹.

إلا أن تردد البريطانيين في السماح لقوة إسلامية بالعودة إلى الأراضي الأوربية مخافة رد فعل القوى الأوربية الحليفة أدى إلى إجهاض المشروع.

وقد أكد باحثون آخرون أن هذه كانت مجرد مناورات من الجانب البريطاني للحصول على قروض ضخمة من المغرب بالعزف على وتر الجهاد في الأندلس العزيز على كل الدول المتعاقبة على حكم المغرب.

مهما كانت صحة تواجد هذا الحلف بين المغرب وإنكلترا وأهدافه، فإنه يؤكد القدرة الاقتصادية والمالية التي كانت متوفرة لدى المغرب آنذاك جراء تدفق خيرات الجنوب الصحراوي، وكما يبين مكانته الإقليمية بين الدول الكبرى، لدرجة سعي دولة عظمى آنذاك كبريطانيا إلى عقد أحلاف عسكرية واقتصادية معه ضد غريمها الإسباني.

المبحث الثاني: انهيار الدور الإقليمي المغربي .

تعددت مقاربات دراسة انهيار الحضارات والدول بين طرح خلدوني ركز على الدورة العصبية وضعف الشوكة وفقدان العصبية لقوة الدفع الذاتي جراء الاستئثار بالسلطة دون باقي أفراد العصبية المؤسسة لها، وتراخي الأجيال المتعاقبة... وبين طرح آخر تبناه "بول كيندي" في كتابه حول صعود وانهيار الأمم والذي أرجعه إلى العلاقة الطردية بين النمو والتوسع العسكري وعلاقته بالعامل الاقتصادي محددا للصعود أو الانهيار.

أما بالنسبة للدولة المغربية في حركيتها التاريخية فقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية اقتصادية وسياسية مؤسسية... وأخرى خارجية أهمها المد الأوربي الجارف، ومنافسته المغرب في مجال نفوذه بإفريقيا، في صنع نهاية حزينة للتألق المغربي، وبداية مسلسل طويل من الانهيار رغم عدة محاولات للإصلاح.

¹ - نفسه، ص: 140 .

المطلب الاول: الأسباب الخارجية للانهييار.

"...في الوقت الذي كانت فيه البلاد المسيحية شمال حوض المتوسط تعيش ما يسمى بالنهضة، أي إحياء العلوم الإنسانية واستكشاف المعمور وامتلاك الأراضي كانت بلاد المغرب تسير في اتجاه معاكس عائدة إلى عهد وسيط إلى حالة تتميز بركود التجارة وتراجع الزراعة وتفتت السلطة السياسية..."¹.

عرفت الدول الأوروبية المتاخمة إقليميا للمغرب (إسبانيا والبرتغال) حركية حضارية كبرى شملت جميع المجالات مكنتها من تحقيق طفرة في قواها الاستراتيجية (الاقتصادية والعسكرية والتنظيمية) أدت إلى قلب موازين القوى التي طالما كانت لصالح المغرب، الذي ضعفت مكانته الإقليمية، بل وعمدت هذه القوى الصاعدة إلى التوسع على حساب مكانته.

اولا : النهضة الفكرية ودورها في بروزوعي بالدور الأوربي:

في الوقت الذي اتجهت فيه الحضارة المغربية إلى الركود والتقليد، وتنازل مدارس فكرية عقيمة عبرت عنها أرثوذكسية فقهية مقلدة جامدة، وانتشار بالمقابل لتجارب الزوايا وما نشرته من إسلام طرقي طقوسي شعبي، أدت إلى تقلص النخبة القادرة على إنتاج أفكار إصلاحية، يمكنها تأطير المواطنين وتعبئتهم حول مشروع فكري أوديني إصلاحي على غرار التجربة المرابطية والموحدية.

كانت الدول الأوروبية تعيش ثورة علمية تميزت بالرغبة في الوصول إلى الحقيقة وإخضاعها لمنطق العقل والنقد¹، تمثلت في ظهور مفاهيم جديدة للدين والأخلاق الفردية والاجتماعية لدى العلماء خاصة والناس عامة "... وبذلك لم تعد طائفة رجال الدين هي المتسلطة... مما ضعفت قدرة الكنيسة² وسيطرتها على عقول الناس، فتراجع نفوذ رجال الدين مقابل صعود دور الدولة والمؤسسات. ونتيجة لروح البحث والنقد الجديد، وما صاحبها من حرية التفكير، ظهرت عدة نظريات اجتماعية جديدة انتقدت مسلمات طغت على العقلية الأوروبية طيلة قرون.

بل ظهرت بالموازاة اختراعات علمية كان لها تأثير كبير في تطور الفكر الإنساني في تلك الفترة، على رأسها اختراع الطباعة بحروف متحركة³، مما أعطى انطلاقة كبيرة لانتشار العلم

¹ - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 445.

¹ - عبد الرحيم عبد الرحمان، " التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر " دار الكتاب الجامعي، ط 3، ص: 3.

² - نفسه، ص: 13.

³ - نفسه، ص: 13.

والمعرفة بين عامة الناس، وانتشار دراسة العلوم والآداب وانتشار فكر نقدي في تلك الفترة والتسريع بإنتاج نخبة أوروبية مثقفة واعية بمصير شعوبها واحتياجاتها الحيوية.

ثانيا : النهضة السياسية لدول أوروبا الغربية :

لم تؤسس النهضة الأوروبية على المجال العلمي التقني فقط، بل كانت شاملة ومتكاملة، صاحبها تطور في الفكر الاجتماعي والسياسي ولد لدى الإنسان الأوروبي رغبة جامحة في التحكم بمصيره، وقناعة بضرورة فك الارتباط مع تركة شارلكان وحلم تأسيس أوروبا المسيحية التي يتطابق فيها المجال الديني بمجال سياسي موحد.

وأدت الرغبة في القطع مع تحكم دولة البابا إلى تأسيس الدولة القومية، وظهور كيانات سياسية تتطابق فيها الحدود السياسية مع القومية التي تعيش داخلها ونجحت عدة قوميات في بناء دولها، كفرنسا في عهد أسره Valois مع تولي لويس الحادي عشر، وكذلك كان الأمر بالنسبة لإنكلترا في عهد آل تيودور⁴، وإسبانيا عندما توحدت مملكتي قشتالة وأراغون، والتي حددت مصير الدور المغربي في المنطقة إذ جمعت شتات الشعب الإسباني، وأكملت حروب الاسترداد ونجحت في الدفع بحدود إسبانيا إلى ما وراء جبل طارق.

اكتمل شكل الدولة الحديثة التي أصبحت تعتمد مؤسسات قوية وقادرة، تسييرها نخبة مثقفة هي نتاج لحركة العلم والنقد وتوسع الجامعات، أدت بالمقابل إلى تطور فكر جيوسياسي لهذه النخبة يؤمن بضرورة التوسع الاقتصادي الماركنتيلي ثم الرأسمالي بشقيه التجاري والعسكري، وترجمت ميدانيا بموجة الاكتشافات القارية ثم الحركات الاستعمارية بعد ذلك.

هذا الفكر بني على ضرورة إيجاد مجالات حيوية للشعوب الأوروبية سواء داخل القارة أو خارجها عن طريق تنظيم العمليات الاستعمارية وتقسيم العالم بين القوى الأوروبية والتنافس على إيجاد أسواق تكون مصدرا للمواد الخام الضرورية للحركة التجارية والصناعية، وتمتص الفائض الإنتاجي والسكاني الأوروبي.

وقد كان المغرب الأقرب جغرافيا إلى أوروبا ضمن البلدان المستهدفة من هذا التوسع، نظرا لجغرافيته الملائمة نقطة انطلاق نحو سواحل إفريقيا الغربية أوفي اتجاه العالم الأمريكي الجديد واعتبارا أيضا لدوره التاريخي وسيطا تجاريا بين الشمال والجنوب.

فشهد موجات عسكرية متتالية أفقدته بواباته البحرية قبل أن تنطلق نحو الداخل في مرحلة لاحقة.

⁴ - نفسه، ص: 20.

ثالثا - أهمية النمو الديمغرافي :

مكن العامل الديموغرافي القوى الإقليمية من خوض صراعات طويلة وضمان تجيش دائم لعدد كبير من المقاتلين، وتعويض خسائرها البشرية، فقد اعتمدت جل الدول المتعاقبة حكم المغرب المخزون البشري الذي كانت تمنحه الصحراء والجنوب الإفريقي عموما. إذ اعتمد المرابطون والسعديون وحدات خاصة من الزنوج شاركت في أغلب الحروب التي خاضوها، كما اعتمد العلويون من خلال تجربة المولى إسماعيل جيش البخاري الذي كون بكامله من محاربي الجنوب.

ونجد مجموعة من القراءات التاريخية حول سبب اعتماد المغاربة العنصر الأجنبي، ويؤكد معظمها عدم الثقة في العنصر المحلي المرتبط بالقبيلة ورهاناتها ودخولها الدائم في مفاوضات مع السلطة لكسب امتيازات نظير خدماتها العسكرية، إلا أنه يمكن إضافة سبب آخر يتمثل في الأزمة الخطيرة التي عاشتها ديموغرافية المغرب طيلة قرون من المواجهات¹ بين الدول والحروب بين المدن حول السلطة، إضافة إلى توالي الجفاف والأوبئة² مما أدى إلى إخلاء المدن المغربية من الرجال.

يتساءل عبد الله العروي قائلا: "... هل كان يتصور أحدا أن معارك الزلاقة ... والعقاب وغيرها كانت بدون ثمن ؟ الثمن بالطبع هو انخفاض السكان وفراغ البلاد³."

ويرى أن انخفاض السكان كان هاجس الإخباريين الذين تكلموا عن الأوبئة والموت المتعاطم⁴، من ضمنهم الناصري الذي يقول: "... والتقت الأمور بالأندلس والمغرب...أما الأندلس فتكالب العدو عليها...وأما المغرب فقد خلا كثير من قراه وأمصاره..."⁵.

وتخبرنا المصادر التاريخية أن انتشار وباء الطاعون في القرن الثامن عشر تسبب في كارثة ديمغرافية حقيقية جراء وفاة أعداد كبيرة من السكان، وكان للخسائر البشرية في المدن الأثر الأكبر، لأنها همت القطاعات الوسطى من السكان، مثل الصناعات التقليدية والتجار والمدرسين والموظفين والطلاب، وقد بلغ الأمر حد أن السلطان لم يستطع إصدار وثائق ملكية نظرا للنقص الحاصل في الخطاطين، وكان المخزن يشتغل بصعوبة لغياب الأطر الإدارية⁶.

¹ - François Ebrun : « Histoire de la Méditerranée » Edition -Seuil. P187.

² - Fernand Braudel : La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II . cinquième édition . armand colin 1982 .P.146

³ - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 381 و382.

⁴ - نفسه، ص: 383.

⁵ - نفسه، ص: 384.

⁶ - نفسه، ص: 88.

على العكس من ذلك، عاشت أوروبا الغربية (خصوصا إسبانيا والبرتغال) وضعا ديموغرافيا مغايرا وصفه فرناند برودل : "...بالثورة البيولوجية... التي كانت أهم حدث في القرن السابع عشر والثامن عشر، أهم من التوسع بل أهم من اكتشاف واستعمار أمريكا ..."⁷، حيث قدر الباحث الفرق بين جهتي المتوسط المتصارعتين بأكثر من ثمانية ملايين نسمة بإسبانيا وحدها ومليون واحد بالبرتغال. أما البلدان المغربية، وعلى رأسها المغرب، فقد تركزت تركيبتها البشرية بمليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة.⁸

هذا الانفجار السكاني جعل الدول الأوروبية تبحث عن أماكن لتصرف الفائض البشري خارج حدودها عن طريق موجات استعمارية متلاحقة، كما مكّنها من ضمان أعداد كافية من الجنود لجيوشها، واحتياطي يعوض خسائرها البشرية، وأيد عاملة نشطة لقطاعاتها الاقتصادية.

رابعا - التطور الاقتصادي:

عرفت البنية الاقتصادية الأوروبية بدورها تغييرات جذرية تمثلت في تجاوزها لنمط إنتاج فيودالي عقيم، فقد ساعدت الكشوفات الجغرافية وتطور الملاحة على ظهور حركة تجارية مكثفة تكونت معها شركات رأسمالية أخذت تنشط في القيام بالمشروعات التجارية المتعددة¹ والمشروعات الملاحية والتنقيب عن المعادن خاصة الذهب والفضة، وبذلك نمت قوة رأسمالية وتعاظم نفوذها الاقتصادي والسياسي، وازداد تأثيرها بظهور رجال المصارف والبنوك الذين كونوا اتحادات توظف رؤوس الأموال، وتتقاسم الأرباح.

كما توسعت الصناعة، وظهرت تجمعات حضرية كبرى تضم مصانع متعطشة للمواد الخام والأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها، فسعت إلى التأثير في توجهات الدولة، وساهمت بفعالية في حركة الاكتشافات التي شهدتها القرنان 15م و16م، وفي الموجات الاستعمارية التي شهدتها القرون اللاحقة.

في الوقت الذي احتفظ فيه المغرب ببنية اقتصادية جد تقليدية قائمة على الحرف اليدوية البسيطة الموجهة للاستهلاك المحلي، وقطاع فلاحي متقادم ساهم الجفاف وانعدام الأمن في تراجعها عن تلبية حاجيات السوق الداخلية، ما عمق فارق القوة لصالح أوروبا الغربية وخاصة الخصم المباشر إسبانيا التي استغلت التراجع الإقليمي للمغرب فسعت إلى ضمه إلى مستعمراتها.

خامسا- انهيار المحاور التجارية التقليدية في اتجاه الجنوب:

⁷ – Fernand Braudel op.cit,p147: .

⁸ – Ibid, p : 363.

¹ – التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص: 6.

أكدنا سابقا الدور الذي قامت به التجارة الصحراوية في قيام الإمبراطوريات المغربية. لكن دور الوساطة هذا انهار نتيجة كساد هذه المحاور التاريخية، إذ شكلت الكشوفات الجغرافية التي انطلقت في القرن الخامس عشر أهم أسباب نهضة أوروبا الاقتصادية، وأحد أهم أسباب انهيار الدور الاقتصادي المغربي.

فاكتشاف العالم الأمريكي منح إسبانيا والبرتغال وأوروبا عموما فرصة الاستفادة من كميات غير محدودة من المعادن الثمينة، استغنت بعدها عن الوساطة المغربية في نقل ذهب السودان الغربي¹ وساهم اكتشاف رأس الرجاء الصالح والطريق إلى الهند² في تراجع أهمية الطرق التجارية المتجهة والقادمة من الشرق الإسلامي.

فتوصلت أوروبا مباشرة إلى مصادر الثروة دون الحاجة إلى الوساطة المغربية التي خسرت فائض القيمة فاختل توازن الاقتصاد المغربي القائم أساسا على عائدات هذه الوساطة والضرائب المفروضة على القوافل التجارية، في وقت توقفت فيه الغنيمة عنصرا أساسيا للمالية المغربية، ولم يقتصر الأمر على مجرد الحرمان من هذه العائدات، بل تعداه إلى حملة منظمة نتج عنها الاستيلاء على أغلب الموانئ الساحلية المغربية.

فسيطرت (إسبانيا والبرتغال) على كل الموانئ المغربية ف "انحازت المغاربة إلى الأمصار المعزولة...النائية عن السواحل"³ بل وتقدموا جنوبا نحو السودان الغربي ليؤسسوا مراكز عسكرية وتجارية بالسنگال وغانا "....لتحويل التجارة إلى هذه المراكز فتتحسر الحركة عن داخل المغرب"⁴.

أدت هذه السياسة المتزامنة مع انهيار السلطة في المغرب ودخول البلاد مرحلة من الفوضى وسيادة القيادات المحلية من زوايا ومجاهدين وجمهريات الجهاد كما يسميها عبد الله العروي إلى حصار اقتصادي ضرب على المغرب، أدى إلى عدم قدرته على توفير الموارد لتطويع مؤسساته العسكرية والإدارية والعجز عن توفير نفقات الدولة الأساسية.

سادسا - التفوق العسكري:

في كتابه *naissance et déclin des grandes puissances* يطرح الباحث Paul Kennedy

سؤالا محوريا حول سبب صعود القوى الكبرى التاريخية وانهيارها:

la masse continentale eurasiennne que s'est déclenché un processus irrésistible de dévelo Pourquoi est-ce parmi les peuples clairsemés et relativement peu évolués qui

¹ Roland Mousnier : LES XVI et XVII Siècle. Quadrige ,PUF Edition : 1993 P : 96

² Ibid P : 96

³ .عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 432.

⁴ .نفسه، ص: 437.

habitaient l'ouest de ppement économique et d'innovation technologique qui les a hissés à la tête du mode sur le plan commercial et militaire¹ ؟

للإجابة عن سؤاله، يؤكد الباحث أن المورفولوجية السياسية في أوروبا تميزت بوجود وحدات سياسية: إمبراطوريات ودول وإمارات مستقلة سياسيا وعسكريا عن هيمنة الدول الأوروبية الكبرى، وسعت دائما لإقامة نوع من التوازن العسكري والحرص على عدم الإخلال به من لدن أحد الفاعلين داخل الرقعة الأوروبية.²

إن هذه المعجزة الأوروبية كما سماها الباحث³ تمثلت في المنافسة بين هذه الوحدات السياسية حول التنمية التجارية والصناعية وظهور نوع من السباق نحو تطوير الصناعات العسكرية لإرضاء الحاجيات المتنامية :

«... Pour expliquer cette mutation Il faut revenir encore une fois sur la décentralisation du pouvoir en Europe. outre tous les effets mentionnés précédemment, elle engendre une forme primitive de course aux armement entre les cites-Etats, puis entre les royaumes plus importants(...) mais il encourage aussi les artisans et les inventeurs à améliorer leurs productions pour obtenir de nouvelles commandes.

...comme dans le domaine économique en général, celui spécifique de la technique militaire a vu l'Europe alimentée par un florissant commerce des armes. prendre une avance décisive sur les autres civilisations et les autres centres de puissances.⁴

هذا التداخل بين الحاجة الماسة إلى السلاح والتنافس بين الصناعات والتجار على تلبية حاجيات الجيوش المتصارعة أدى إلى ازدهار الصناعات العسكرية وإلى تطوير السلاح الناري الذي اعتبر طفرة نوعية في مجال التسليح خصوصا مع تطوير نوعية المدفعية النارية وأدائها ومداها من طرف المصممين الإنكليز والألمان.⁵

فحسب بول كنيدي إن التحسينات التي تم إدخالها على هذه الأسلحة النارية، اعتبرت حاسمة في فرض دولة ما سلطانها، وتوسعها على حساب باقي الدول، واستيلائها على مصادر

¹ —Paul Kennedy, Naissance declin des grands puissances, transformations économiques et conflit militaire entre 1500 et 2000.economica.1998 P : 45.

².Ibid P : 45.

³.Ibid .

⁴.Ibid P : 51.

⁵. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 476.

الثروة، فالبنديقية عوضت الأسلحة اليدوية في المعارك، والمدفعية التي عرفت تطورا كبيرا في الحجم والمدى والقدرة على الحركة والتصويب وسهولة نقلها وتحميلها على السفن الحربية، منحها ذلك قوة تدميرية هائلة أنهت تفوق سفن الجهاد البحري المغربي، التي اختفت من البحار المتوسطية والأطلسية تاركة لأساطيل القوى الأوروبية احتكار والملاحة التجارية والعسكرية. ينضاف إلى التفوق التقني تقدم العلوم العسكرية، إذ أصبح التخطيط التكتيكي والاستراتيجي علوما تدرس بالمعاهد العسكرية التي عرفت انتشارا وتطورا.

ويسوق الباحث هنا مثال الجيش الفرنسي الذي حولته سياسة الوزير *Clobert*¹ إلى مؤسسة منظمة تابعة للدولة وتسهر سكرتارية خاصة على تمويله وإمداده وتنظيمه تحت إشراف مفتش عام، موازاة مع فرض أساليب جديدة في التكوين والتنظيم ببناء معسكرات خاصة للتدريب²، ومستشفيات تهتم بالرعاية الاجتماعية والصحية لأفرادهم وأسراهم. هذا التبني الكامل للجيش من لدن الدولة أنتج ما أسماه كيندي "بالجيش الوطني" البعيد عن أنماط الجيوش التقليدية التي تخترقها التحالفات القبلية والمترقة³، كما أعطى للدولة جيشا محترفا دائما تحت تصرفها ومرتبطا بمؤسساتها⁴.

في الوقت الذي ظلت فيه البنية العسكرية المغربية جد تقليدية مرتكزة على التوازنات القبلية - نقطة ضعفه الدائمة -، والتي طالما أدخلته في دوامة التحالفات والتوازنات بين القبيلة والسلطة.

وقد كانت تجربة المولى إسماعيل استثناء لهذه الصيرورة، حيث عمل على عزل الجيش عن محيطه القبلي عن طريق استلهاام النموذج الغربي والانكشاري التركي⁵، وأسس جيش البخاري الذي تم استقدامه كليا من عناصر تنتمي لإفريقيا الغربية.

ساعد هذا الإصلاح على إحلال السلم بالبلاد، واستمرار هيمنتها على المجال الإفريقي التي تكرست بزيارة المولى إسماعيل إلى كل الامتداد الجنوبي للمملكة بما فيها شنقيط / موريتانيا. إلا أن ارتباط الجيش مباشرة بشخصه⁶ أسفرت عن دوامة عنف استمرت أكثر من ثلاثين سنة بعد وفاته، انضافت إلى عثرات أخرى في مسير الدولة المغربية فوتت عليها فرصة الإصلاح والانطلاق لمنافسة القوى الأوروبية، وكurst الفارق التقني والمؤسسي بين الجانبين.

¹. Paul Kennedy P : 108.

². Ibid .

³. Ibid .

⁴. Ibid P : 106

⁵. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 475.

⁶. نفسه، ص: 498.

الفقرة الثانية : الأسباب الداخلية للانحيار :

تراكمت مجموعة من الأسباب المحلية والمتداخلة، أهمها ضعف الارتباط بالجنوب، والعجز الاقتصادي والعسكري، والصراعات الداخلية ... في التسريع بوتيرة الانحيار.

اولا : الانحيار الاقتصادي:

يثير الباحث *Paul Kennedy* في أطروحته المشار إليها سابقا فرضية تلازم صعود حضارة معينة وانحيارها بقوة اقتصادها أو ضعفه مؤكدا أن:

«...les données historiques suggèrent l'existence d'un lien tres net a long terme entre d'une part l'ascension et le déclin économique d'une grande puissance et d'autre part sa croissance et son déclin en tant que grande puissance militaire ou en tant qu'empire mondial ¹»

إذن - حسب الباحث نفسه- قوة الدولة وعظمتها داخليا وإقليميا تتحكم فيها علاقة وطيدة بين وجود بنية اقتصادية منتجة وقدرة عسكرية يغذيان بعضهما في تداخل نسقي. لذلك يربط مجموعة من الباحثين حالة "التأخر التاريخي"² للمغرب في زمن محدد من تطوره العام... مقارنة بالنهضة الصاعدة بالضفة الأخرى من المتوسط إلى انكماش الاقتصاد ونضوب مصادره³.

فقد أدى تغير المحاور التجارية الدولية، نتيجة اكتشاف العالم الجديد وطريق رأس الرجاء الصالح، والاتصال المباشر للقوى الغربية بموانئ الغرب الإفريقي وممالكه إلى تهميش طرق الذهب الصحراوية وإلى تحييد المغرب من حلقات هذه التجارة وفقدانه فارق القيمة التي كان يراكمها من الوساطات التجارية، بل وإلى انحسار دوره وصلاته بهذه الممالك . كما أن البنية الاقتصادية المغربية ظلت جامدة غير قادرة على التطور، وإدماج المستجدات التقنية والتحولت الاجتماعية بالشكل الذي نجحت فيه اقتصاديات أوروبا الغربية. فالخزينة المغربية اقتصررت في مداخلها على مصادر ثابتة أهمها (الغنيمة، والضرائب الشرعية وغير الشرعية، وعائدات التجارة...)، وهي مصادر تعرضت لهزات بفعل تغير موازين القوى وتطور المعطيات الإقليمية.

¹ Paul Kennedy : op cit. P: 25.

² .امحمد المالك: الدولة في المغرب العربي، الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، المطبعة الوطنية، مراكش الطبعة الأولى 2007، ص: 68.

³ .نفسه، ص: 68.

ولتحليل مدى مساهمة الانهيار الاقتصادي في ضعف الدور الإقليمي المغربي، سنحاول خلال هذه الفقرة دراسة البنية الاقتصادية المغربية التي كانت محط دراسات عديدة من قبل مجموعة من الباحثين اختلفوا حول نمط الإنتاج الذي عرفه المغرب، ومدى تأثيره في بنية الدولة في مسيرها التاريخي.

ينطلق المفكر إدريس بن علي في أطروحته (مغرب ما قبل الرأسمالية) من أن سبب أزمة الاقتصاد المغربي ما قبل الرأسمالي يرجع إلى نمط إنتاج فيودالي من نوع خاص¹ يتجلى في تراكم معطيات منذ الحكم المريني مشكلة لتحالف طبقي مجسد في المخزن، ويتكون من: فيودالية عقارية، وأرستقراطية تجارية، وفيودالية دينية (الأشراف، والطرقية، والعلماء...) سيطرت على الدولة مستفيدة من الربيع الاقتصادي والعقاري، وعائدات الوساطة التجارية² مكونة تحالفا قويا ضد كل محاولة من قوى أخرى منافسة على هذه الامتيازات ومعيدة لإنتاج العلاقات نفسها عبر التوارث الذي يعتبر سمة أساسية في هذا التحالف.

فكبار الملاكين العقاريين يتم اختيارهم ليصبحوا رجال السلطة، ويتم توارث الرساميل المادية والسلطوية بين عدد محدود من الأسر¹.

تعرضت هذه الأطروحة لانتقادات أهمها ما جاء به الباحث بلمليح من أن العلاقات الاقتصادية والسوسيو- سياسية في نمط الإنتاج الفيودالي الأوربي هي غيرها في المجتمع المغربي الذي يتميز بخصوصية شديدة ولا أدل على ذلك من استطاعة هذا النظام أن ينتج لنا نمط إنتاج جديد رأسمالي ديناميكي ومنتج، بينما احتفظ المغرب بنفس البنية الاجتماعية العقيمة التي لم تف بمتطلبات الدولة ونفقاتها الاجتماعية والعسكرية بل ساهمت في ترديها.

ورغم ذلك، فإن إنتاج هذه الفيودالية العقارية وباقي الفلاحين كان دائما معرضا لعوامل الطبيعة كالجفاف والأوبئة، أوتأتي عليه الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي، وإن عرف فائضا في فترات الاستقرار فإن "...فائض هذا الإنتاج كان يذهب في الغالب إلى بيت المال على شكل جبايات أو مغارم..."²، أو يتم تفريقه على الأتباع والحاشية لشراء الولاءات، مما يحرم الدورة الاقتصادية من إعادة الاستثمار الضرورية للتوسع الاقتصادي.

¹ محمد شقير، مرجع سابق، ص: 43.

² Driss BEN ALI : Le Maroc précapitalisme formation économique et sociale. Société Marocaine D'Etudes Rabat-1983 ، P: 141

¹ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 44.

² - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص: 271.

أما أرباح الأرستقراطية التجارية فكانت محددة بدرجة القرب أو البعد من مركز السلطة، فأغلب المواد التجارية (القمح، والذهب، والسكر، والبارود، والجياد...) كانت محتكرة من لدن السلطان وحاشيته "...أما غير هؤلاء فنصيبه كان إنقاص الربح وعظم العناء والمشقة..."³. من جانبه يطرح الدكتور محمد عابد الجابري، خلال دراسة للفكر الخلدوني تحليله نظرتة حول عطب الاقتصاد المغربي خلال هذه المرحلة، فلا يعتبره نمط إنتاج فيودالي بل نمط إنتاج قائم على الغزو.

حسب الدكتور الجابري، فالانهيار الذي لحق بالاقتصاد المغربي أمام المنافسة الأوروبية هو نتيجة لأسسه الأولى المبنية على موارد الغزو وغنائم الحروب والتوسعات، فهذا الاقتصاد لم يكن قابلا للتطور "...إذ لا يحمل تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، بل إن التناقض بين حضارة استهلاكية ومؤسسات فوقية...وبين بنائها التحتي الاقتصادي والاجتماعي الذي أقامت نفسها عليه بشكل تعسفي..."¹.

ويضيف الجابري أن هذا التناقض مسؤول عن الأزمات الاقتصادية الدورية، "...فهو نتيجة أسلوب في الإنتاج ... يختلف عن أساليب الإنتاج التي تحدث عنها ماركس فيما أسماه النمط الآسيوي للإنتاج...وتتجلى أبرز مظاهر الاختلاف في القوى المنتجة التي يقوم عليها هذا النوع من الاقتصاد -اقتصاد الغزو- فهي ليست قوة اقتصادية بل قوى حربية"²... قدرتها الإنتاجية تعتمد على مهارتها الحربية وقدرتها على استخدام السلاح.

والثروة المحصل عليها ليست نتاج صراع مع طبقة أخرى أو نتيجة استغلال فئة اجتماعية من طرف أخرى، بل إنها ثروة ناتجة عن الاستيلاء المباشر على الخيرات الاقتصادية أو الغنيمة. هذه الأموال كانت تجمع لتستهلك لا لتستثمر إذ إن اقتصاد الغزو -حسب الجابري- ثروة جاهزة تؤخذ لتوزع على المحاربين ورجال الدولة، إنها حضارة استهلاكية فوقية أقيمت على اقتصاد رخو³.

هكذا يشرح الجابري أسباب ضعف الاقتصاد المغربي الذي لم يسمح كنظيره الأوروبي بتكون طبقة بورجوازية بعيدة عن التحالفات التقليدية مع السلطة - نظرية إدريس بن علي-، وقادرة على توجيه الأحداث وفرض إرادة التغيير على الدولة، ما حدا بالبيرعياش أن يقول إن أهم أسباب التأخر التاريخي للمغرب كان "...الضعف الذي لحق بالبرجوازية التجارية الغنية القوية

³ - ابن خلدون، مرجع سابق، ج III ص: 119.

¹ - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص: 263.

² - نفسه، ص: 263.

³ - نفسه، ص: 264.

التي لم تتمكن من استكمال عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد بعد أن ظهر أنها على وشك تحقيقها في عهد الموحدين...⁴.

كان الاقتصاد المغربي إذن يدور "...في فراغ الأخذ والعطاء فلم يكن المال ينمو ذاتيا، ولا كان الاقتصاد ذا جذور عميقة بل كان مهزوزا غير قادر على تحمل أية هزة، فإذا حدثت مجاعة بسبب من الأسباب أو تحولت الطرق التجارية أو قامت فتن هنا أو هناك، تضعف كيان هذا الاقتصاد، وسقطت الدولة في أزمة اقتصادية غالبا ما كانت تؤدي إلى سقوط الدولة وزوال حضارتها..."¹.

وقد انهار نمط الإنتاج هذا بمجرد تغير موازين القوى بسقوط الأندلس وتوقف غنائم الجهاد، إذ أصبحت في ظلها الحروب جد مكلفة، غالبا ما تنتهي بهزائم على الأراضي المغربية. وقد حاولت هذه البنية الاستمرار رغم هذه التغيرات عن طريق ظاهرة الجهاد البحري التي ضمنت لخزينة الدولة جرات مؤقتة من المداخل، إلا أن عجلة التطور لم تكن تسمح باستمرار ذلك، فتطور الملاحة العسكرية الأوربية أدت إلى توقفها نهائيا.

وقد لجأت التجربة السعدية إلى إعادة إنتاج هذا النمط جراء اجتياحاتها للسودان الذي مكنها من غنائم مهمة، إلا أن قصور الدورة الاقتصادية على الاستهلاك دون إعادة الاستثمار وتوسيع الموارد كرس البنية الاقتصادية العقيمة نفسها.

أما الركيزة الأهم للمالية المغربية فكانت الضرائب الشرعية وغير الشرعية أو كما سماها "سمير أمين" نمط الإنتاج الضريبي، التي شكلت أحد عناصر عدم الاستقرار المالي والسياسي. إذ ظل فرضها سجالات بين الإكراهات الدنيوية السياسية والعسكرية ومتطلبات الطهرانية الدينية. فالدولة المرابطية حرصت منذ قيامها على أن تكون سياستها الجبائية مطابقة تماما للشرع، وبمجرد وصولها للسلطة قامت بإلغاء جميع الضرائب غير الشرعية التي فرضتها التجارب السابقة، وحددت موارد الدولة وفق النظام الضريبي المنصوص عليه في القرآن².

إلا أن هذه الطوباوية الدينية³ اصطدمت بالواقع السياسي ومتطلبات الدولة العسكرية والاجتماعية مما حدا بالمتأخرين من ملوك المرابطين إلى سن ضرائب غير شرعية وإرسال بعض الفرق المسيحية من حرسهم الخاص لجمعها، وكانت هذا "الردة" عن الشرع أحد أهم الشعارات

⁴ - ألبير عياش، المغرب الاستعماري، حصيلة السيطرة الغربية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعود-الدرالبيضاء، دار الخطابي 1985، ص: 45 و 46.

¹ - الجابري، مرجع سابق، ص: 273.

² - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 202.

³ - يقول الناصري في الاستقصا واصفا تجربة يوسف بن تاشفين (...لم يبق بلد من بلاده... رسم مكسي ولا خراج لا في حاضرة ولا في بادية إلا ما أمر به الله وأوجبه في الكتاب والسنة...)

التي رفعها الموحدون لتعبئة الناس ضد المرابطين، حيث طبقت الدولة الموحدية أحكام الشرع في سن الضريبة وساعدتها في ذلك عائدات غنائم التوسعات العسكرية، إلا أن هزيمة العقاب أجبرتها على الزيادة في الضرائب، مما فجر ثورات العامة ضدها بقيادة المرينيين الذين أعلنوا الاحتكام لنصوص الشريعة فقط في فرض الضرائب¹.

وقام أبرز سلاطينهم أبو الحسن بإلغاء كل ضريبة غير شرعية²، إلا أن خلفه سعيد وتحت ضغط وطأة الحاجة الماسة للموارد، أقر جبايات أخرى، وسن نظاما خاصا لجبايتها إذ فوتها لعمال الجهات، "...فيشرون هذه المجابي من متوليها - السلطان- ليستخرجوها لأنفسهم..."³ مع فارق قيمة وهامش من الربح مما سرع بانهيار النظام المريني.

وقد توسع الوعاء الضريبي مع التجريبتين السعدية والعلوية مع إحداث ضريبة النائبة ففرض أحمد المنصور على الجميع دفعها و"...استصدر فتوى من العلماء، وأعدم شيوخ البربر الذين رفضوا تبني سياسته هذه، كما أرغم حتى أرباب الزوايا على أداء نصيبهم من النائبة..."⁴.

وكذلك فعل المولى إسماعيل أثناء محاولته الإصلاحية، إذ فرض على كل قبيلة أن تؤدي ضرائب نقدية وعينية لأقرب حامية عسكرية من عبيد البخاري، وبموته "...انقطع عن العسكر المدد...وامتدت أيدي النهب للقلع التي تركوها..."⁵. وهي أكبر دلالة على عدم شعبية هذه الضرائب التي كان لا يرى فيها الناس إلا جانب الاستغلال والقمع⁶.

شكل فرض الضريبة وإلزام الناس بدفعها تجربة طويلة ومستنسخة من عدم الاستقرار المؤسسي والغضب الشعبي، تتقاذفها يوتوبيا تطبيق النص الديني في الفرق بالرعية والواقعية السياسية المتطلبة لنفقات كبيرة، فتوسع الفتوحات وتضاعف "...الأجناد أدى إلى تضاعف العطاء وتضاعف العطاء أدى إلى تضاعف الخراج وتضاعف الخراج إلى الإجحاف بالرعية..."⁷.

ساهمت هذه العوامل كلها في فشل الدولة في تغطية حاجياتها وبقاء بنيتها الاقتصادية رهينة لهذه المداخل التقليدية، وتكرست بعدم استطاعتها إيجاد بدائل بالانخراط في حركية العالم الرأسمالي المندفع.

¹ - إبراهيم حركات، مرجع سابق، ج II ص: 120.

² - نفسه، ص: 120.

³ - محمد المنوني، ورقات من الحضارة العربية في عصر بني مرين. مطابع الأطلسي، ص: 89.

⁴ - إبراهيم حركات، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: 253.

⁵ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 499.

⁶ - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 499.

⁷ - نفسه، مرجع سابق، ص: 498 و 499.

ثانيا - البنية القبلية وتأثيرها في استقرار الدولة :

ساهمت البيئة القبلية للمجتمع والسلطة في تكريس أزمة الدولة، فقد اختلفت بيئة المجتمع والسلطة بشكل تام عن مثيلاتها في إسبانيا وفرنسا التي قامت نتيجة لتحالف مؤسسات وصراعا (الكنسية، والملوكيات، والجيش...) أو طبقات وتيارات (الإقطاع، والبورجوازية، ورواد النهضة، وتياراتها المختلفة...).

أما صيرورة تطور الدولة بالمغرب، وكما يقول بن المليلح، هي علاقة بين الدولة والقبيلة التي تراوحت بين الصراع والتعاون، وتأرجحت بين الخضوع والمقاومة.

هذه العلاقة استنفدت جزءا هاما من قوة التجارب السياسية بالمغرب إذ حاولت السلطة دائما مواجهة هذا الخصم إما بإخضاعه بالقهر والقوة كما حدث مع المرابطين والموحدين، أو عبر تفكيكها وتوظيفها مثل ما قامت به الدولتان السعدية والعلوية.

إن قيام الدولة بالمغرب على أسس قبلية عصبية ورغم قوة الدفع التي يمنحها هذا التحالف في البداية، إلا أنه حكم على التجربة كلها بالفشل، وجعلها تحمل في طيات صعودها أسباب انهيارها.

فكما أشرنا في البداية من خلال قراءة فكر ابن خلدون، فإن القبيلة تكسب بعصبيتها قوة دفع وتحريك¹ نحو التوسع والهيمنة، إلا أن هذه القوة والرابطة القبلية لا تحتفظ بنفسها، بل تهدر، وتستهلك بالممارسة، فتتناقص مع الأيام بالضرورة.

حسب المقاربة الخلدونية فالتفكك يعترى هذه القوة بانفصال نخبة مستفيدة من السلطة عن باقي قوى التحالف الذي أوصلها² للحكم، فتصبح القبيلة آنذاك في مواجهة السلطان المستفرد بالسلطة والثروة ويفسح المجال أكثر فأكثر أمام الحلفاء الجدد.³

فالتحالف والكفاح الأول الذي أسست به الدولة -كما يؤكد الدكتور الجابري- "...يتحول إلى صراع من أجل مكاسب شخصية، وبذلك تتحلل الوحدة السياسية التي تجسدها الدولة..."⁴.

ونظرا لسيطرة القبيلة على صيرورة التاريخ المغربي، وتحكمها في بنياته الاجتماعية والسلطوية فقد شكلت هذه البنية حقا خصباً لمجموعة من الدراسات الأنثروبولوجية التي حاولت فهمها، ومن جانبنا سنحاول إدراجها لإدراك أفضل لدور هذه البنية .

¹ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 65 .

² - المختار البراس، القبيلة والسلطة تطور البنات الاجتماعية في شمال المغرب. المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، ص: 20 .

³ - نفسه، ص: 21 .

⁴ - محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص: 235 .

يؤكد "روبير مونتاني" فكرة التناقض والعداوة البنيوية بين القبيلة والمخزن¹، وذلك لتعارض في طروحاتهما، فالأولى تحلم -باستمرار- باستقلالها الأزلي، إذ تشكل جمهوريات صغيرة مستقلة داخل الدولة لها نظمها وأعرافها، وتتكتل حول الملكية الجماعية للأرض². والثاني يحلم -باستمرار- بإنشاء الإمبراطورية الإسلامية تحت سلطة السلطان -أمير المؤمنين- من هنا يرى الدكتور أكنوش إمكانية فهم التعارض المعروف في تاريخ المغرب بين العرف والشرع³.

أما ميشو، بليز فيرى أن هذا التقابل مصدره الرغبة الدائمة للقبيلة بالمغرب على امتداد تاريخه في الاستقلال التام عن سلطة المركز، وعدم الاعتراف بهيمنة الزمنية السياسية والإدارية، وإن اعترفت لسلطان بنفوذه الروحي والديني⁴.

أما "إرنست كيلنر" في دراسته لقبائل الأطلس فقد أكد من خلال أطروحته أن البنية الانقسامية للقبيلة المغربية جعلتها أكثر توازنا بين قسماتها المكونة لها، وأقرب إلى الديمقراطية في تسيير شؤونها المحلية واتخاذ قراراتها، مما يضعها في مواجهة مع النظام المركزي المبني على أوتوقراطية غير معترفة بوحدة سياسية أخرى منافسة أو مستقلة.

ونتيجة لهذا الصراع على السلطة، يذهب "كوتي" إلى القول إن التنافر الأزلي بين المناطق المهمشة، والتي تعرف بقبائل السية والقبائل المستقرة، والخاضعة للسلطة المركزية، بالإضافة إلى سكان المدن، حال دون ظهور الأساس القومي، وبالتالي دون ظهور "الدولة - الأمة"⁵.

فحسب "كوتي" أدى التحالف التاريخي في مسير الدول وخاصة الغربية بين ملاك الأراضي وسكان المدن إلى ظهور الشعور بالانتماء إلى رقعة جغرافية مشتركة ومجال حيوي ضروري لسكانها، وبالتالي ظهور الدولة - الأمة L'Etat- Nation.

غير أن المغرب لم يعرف هذه الصيرورة، فتاريخه هو تاريخ "الإخفاقات المتتالية"¹ في تكوين الدولة بمعناها العصري.

هذا الصراع بين السلطة الساعية دائما للهيمنة عن طريق القوة والضرية، كما هو الشأن من خلال النموذج المرابطي والموحدي، أو الاحتواء كما ظهر من خلال التجربة السعدية

¹ - الدكتور عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب إفريقيا الشرق، ص: 20.

² - نفسه، ص: 19.

³ - نفسه، ص: 20.

⁴ - الهادي الهروي، القبيلة الإقطاع والخزن مقارنة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1934/1844 إفريقيا الشرق-2003، ص:

45.

⁵ - عبد اللطيف أكنوش، م.س، ص: 32.

¹ - نفسه، ص: 31.

والعلوية²، رهن مستقبل المغرب وقوة مؤسساته التي تضررت كثيرا بهذا الصراع، استنفذت كثيرا من قواه في عشرات الحركات لإخضاع القبائل وإطفاء نيران التمرد في مختلف مناطق المغرب التاريخي، مشتتا إمكانياته المادية والاستراتيجية في صراع هامشي بدل توجيهه لخدمة الدور والمكانة الإقليميين للملكة...

ثالثا - الفوضى المؤسسية:

نتج عن هذه البنية الاجتماعية المتسمة بتحكم العامل القبلي عدم استقرار سياسي، وتفكك المؤسسات، وظهور قوى موازية ومراكز سياسية منافسة للدولة ومؤسساتها.

❖ تعدد المراكز السياسية في الدولة:

يؤكد المفكر بن المليح "...أن الدولة المغربية تميزت منذ نشأتها بالبهشاشة السياسية³، ويضيف الباحث عبد العالي دوما أنها كانت تعيش دائما في أزمة، ويرى محمد شقير أن من بين أسبابها غياب مركز سياسي دائم ومعترف به من جميع الفرقاء السياسيين مركزا للدولة، وهذا ما أكده كوتيي Gautier بقوله إن: "...المغرب العربي تميز خاصة بعدم وجود مركز طبيعي تتجمع حوله مختلف الأقاليم، ولعل هذا السبب أثر كثيرا في دول المغرب العربي بحيث جعلها لا تستطيع الاستمرار طويلا..."⁴.

فالتبيعة الجغرافية للمغرب جعلت أي تحكم في المجال الترابي بشكل مستمر أمرا صعبا، إن لم يكن مستحيلا خصوصا في فترات ضعف الدولة، هذه المورفولوجية أنتجت جغرافية سياسية متعددة المراكز السياسية (فاس، ومكناس، ومراكش، وسوس، والرباط، والشمال المتوسطي...). وإن كانت التضاريس الوعرة ميزة أسست في أوريا لظهور إمارة مستقلة عصية على التوحيد ومتنافسة فيما بينها حول التجارة والإنتاج العسكري وحتى الفكري والفلسفي برعاية أمرائها، كما يؤكد بول كينيدي فيما أسماه بالمعجزة الأوربية.

إن التجربة المغربية أنتجت مناطق جد محافظة ومنعزلة عن المركز وعن العالم جعلت Gautier يعتبر "جزيرة المغرب" الركن المحافظ أكثر من غيره في المتوسط¹، ظلت قبائله رافضة للانفتاح سواء على الآخر المغربي أو الأجنبي، و متمسكة بأعرافها، ومكرسة حالة من الفراغ المؤسسي والعقم الثقافي والاقتصادي.

² - نفسه.

³ - بن المليح، مرجع سابق، ص: 32.

⁴ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 66.

¹ - جنوبي طريفة، مرجع سابق، ص: 32.

إن استعصاء هذه المناطق عن المركز لبعدها أو تضاريسها، والتغير الدائم للعاصمة المغربية بين فاس ومكناس ومراكش... أدى إلى غياب مركز ثقل معروف يؤدي دور السهول الباريسية في توحيد فرنسا²، وجعل المركز يلجأ إلى وسائل سياسية للاعتراف ومد سلطته على سائر البلاد، مفوضا بعضا من اختصاصاته إلى نخب تنتمي إلى العنصر الحاكم كما في التجربة المرابطية والموحدية حيث قامت الدولة بتوزيع المناصب السياسية على الأشراف والقادة المنتمين إلى صنهاجة وزناتة، أوتعيين النخبة المحلية لحكم القبائل البعيدة كما لوحظ في التجربة السعدية والعلوية.

هذه القيادات والنخب غالبا ما تتحين الفرص للخروج على سلطة المركز، إذ تبقى علاقة التبعية جد ضعيفة لعدم قدرة المركز في الغالب على فرض مرشحه لحكم مناطق السبيبة وبعض مناطق المخزن، ولا يتم ذلك إلا بالتراضي مع هذه القبائل.

كما أن السلطان لم يكن يطلب من ممثليه البعيدين "...ما لا يطاق حيث كان يدخل معهم في مفاوضات طويلة حتى لا يواجه ثورات سافرة، ويضطر إلى تنظيم حملات قمعية مكلفة ومحفوفة بالخطر على هيئته..."³.

لذلك، نرى دائما انتفاضات مستمرة للأطراف ضد المركز الذي لم يكن واحدا، بل يتعدد حسب الأسرة الحاكمة، أو الظروف السياسية المقرونة بموت السلطان أو تغييره، مما ضيع على المغرب فرصة توحيد سياسيا لتكوين دولة - أمة، وأهدرت طاقاته الاقتصادية والسياسية في مواجهات وحملات تأديبية ضد القبائل والأطراف بدل توجيهها لإيقاف مسار الدولة أمام الصعود الأوربي وأطماعه الاستعمارية.

❖ القوى الموازية:

إن تعدد المراكز والعواصم السياسية ونشوء قوى سياسية موازية كرسست ضعف المركز أمام الأطراف، فالسلطة المركزية كانت دائما محل منافسة من أطراف أخرى محلية، فعبد الله العروى يؤكد أنه لم تكن "...توجد سلطة واحدة بل ثلاث سلط متضاربة المصالح متناقضة الأهداف هي المدن المستقلة والرؤساء المحليون والأمير... لكل واحدة مصالح تدفعها للتعامل مع الأجنبي بل والرضوخ له... هذه كانت حال بلاد المغرب في القرنين 15 م و16 م وهذه ستكون الحال في القرن 19 حكام بلا شوكة وبالتالي بلا همة أو هيبة"¹.

² - H.TERRAS : Op cit : P12.

³ - عبد الله العروى، مرجع سابق، ص: 506.

¹ . عبد الله العروى، مرجع سابق، ص: 445.

فخلال القرن 15 م نتج عن سقوط بلاد الأندلس والهجرة المكثفة للمورسكيين نشوء تجمعات سكانية كبرى بمدن كالرباط وسلا وتطوان، وشكلت -ما سماه العروي- "بجمهورية حضرية تقوم بشؤونها الذاتية، وتربط علاقات مباشرة مع دول أجنبية..."¹ في استقلال تام عن السلطة المركزية غير القادرة على كبح جماح حركة الجهاد البحري التي خاضتها هذه الجمهوريات ضد السفن الأوروبية بما فيها الدول التي تربطها اتفاقيات تجارية مع السلطان في تحد واضح لسيادته وسلطته.

إلى جانب هؤلاء أدت الزوايا دورها في تفتيت السلطة، حيث "...هيمنت الزاوية كبنية اجتماعية على المجتمع المغربي، وظلت مهيمنة عليه إلى غاية القرن 19 م"².

وتطورت وظائفها من القيام بواجب التربية الدينية والخدمات الاجتماعية البسيطة إلى الجهاد الحربي ضد الغزاة خصوصا الإيبيريين، وقد أتاحت لها بساطة خطابها والفراغ الذي وجدته في مراحلها الأولى تجذرا عميقا في المجتمع المغربي، والتفاف "...الجمهور من كل المناطق التي خليت من ممثل السلطة المركزية... فأصبحت مركز تجمع واحتماء..."³

ولم تكن الزاوية تعادي السلطان الشرعي في بدايتها ما دامت تعاليمها مبنية على الطاعة والانقياد، لكن توالي الهجومات الغربية على الأراضي المغربية، واحتلالها لجل الشواطئ المغربية، وغياب سلطة مركزية قوية⁴ أدى إلى صدامات بين الزاوية والمخزن، بل تعداه إلى تعاون بين مؤسسة الزوايا والاحتلال الفرنسي كما فعلت الزاوية الوزانية بقيادة الشريف عبد السلام الوزاني عند احتلال منطقة توات⁵.

إلى جانب الزوايا، برزت ظاهرة ارتبطت بالمخزن التقليدي خصوصا مع انتهاء العهد السعدي وبداية التجربة العلوية، تجلت في الظاهرة القايدوية "... ظاهرة اجتماعية وسياسية جديدة... ما لبثت أن تطورت بوتيرة متسارعة وأصبحت أكثر هيمنة وسلطة وصلت ذروتها مع ما سمي بالقائدوية الحربية..."⁶.

فحاجة المركز إلى فرض سلطته على الأطراف من خلال النخب المحلية، أدى إلى بروز دور القائد رئيسا مطلقا للقبائل يتم اختياره باتفاق تام مع القبيلة، وينتمي إلى أحد عائلات الأعيان

1. نفسه، ص: 467.

2. نفسه، ص، 454.

3. نفسه.

4. الهادي الهروي، مرجع سابق، ص: 238.

5. أحمد العماري، توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب 1850/1902، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بفاس، ط الأولى 1988، ص: 138.

6. الهادي الهروي، مرجع سابق، ص: 238.

المحافظة التي تميزت بثروتها ونفوذها واستثمارها للرأسمال الرمزي من احترام وطاعة داخل القبيلة.

استغل هؤلاء الضعف الذي باتت عليه السلطة المركزية جراء الضغوط الأجنبية، للاستقلال بمناطق نفوذهم والدخول في مواجهات مباشرة ضد بعضهم بعضا أوضد السلطة. وقد كان لمنح السلاطين ظهائر تعيين حدود لنفوذهم وإعطائهم الحرية في رفع الضرائب ومدهم بالسلاح، اعتراف ضمني بسلطتهم وتكوينهم لدويلات داخل الدولة. بل رفع الكثير منهم التحدي في وجه الأوامر السلطانية كما فعل "...التهامي الكلاوي والمتوكي اللذان لم يعترفوا بظهائر تولية الكندافي على بعض القبائل...¹، أو الخروج نهائيا عن طاعة السلطان كمثال القايد "... الحاج ولد البشير..." الذي ثار ضد الحسن الأول، وهزم الجيش الذي أرسله لتأديبه.

وذهب بعضهم إلى حد إعلان استقلاله عن الإيالة الشريفة كما فعل القايد أحمد الريسوني في مناطق الشمال، حيث باشر تعاملات تجارية ودبلوماسية باسمه مع الدول الأوربية غير عابئ بسيادة المركز وخضوعه للسلطان.

هذا التعدد في المراكز السياسية ومناطق النفوذ داخل الدولة انطلقا من القرن 14 م إلى القرن 19 م، جعل الدولة تعيش طيلة هذه الفترة مواجهات مع مختلف هذه المراكز (زوايا، وجمهريات الجهاد البحري، والقواد...)، أسفرت في مرات عديدة عن هزيمتها، وتحطم هيبتها، وإضعاف موقفها خارجيا أمام القوى الاستعمارية التي كثيرا ما تحالفت مباشرة مع هذه القوى لزعة المغرب داخليا وإقليميا.

❖ عدم استقرار مؤسسات الدولة :

عانت المؤسسات السياسية من عدم الاستقرار خاصة رأس السلطة، إذ لم تكن هناك مسطرة منظمة ومعروفة تنظم عملية توارث الحكم وانتقال السلطة بدون هزات سياسية. فتولي أسرة جديدة للحكم غالبا ما يتم بقوة السلاح يتبعه اجتثاث آثار الأسرة السابقة سياسيا وجسديا، فالدولة المرابطية فرضت نفسها بقوة السلاح وأبرز قادتها يوسف بن تاشفين تولى الحكم لمهاراته العسكرية والتنظيمية¹، ومؤسس التجربة الموحدية عبد المؤمن بن علي، إضافة إلى قربه من منظرها الإيديولوجي "ابن تومرت" فرض نفسه بانتصاراته العسكرية. إن تولي السلطة بالقوة أدخل مؤسسات الدولة في صدام مع الفقهاء المتشبهين ببيوتوبيا الخلافة على أساس البيعة واختيار الأمير الذي تتوفر فيه الشروط الشرعية، وهي معايير

¹ نفسه، ص: 290.

¹ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 207.

طوباوية لم يكن السلطان القوي بعصبيته القبلية وجيوشه ينتبه إليها كثيرا، لذلك تعرضت هذه المؤسسة لهزات وانتقادات لشرعيتها جراء هذا التناقض.

كما أن استعمال القوة في الوصول إلى الحكم أو المحافظة عليه أدت إلى شخصنة مفرطة للنظام وتركز كل السلطات بيد الحاكم، قابله عدم قدرة مؤسسات الدولة الأخرى على ضمان الاستمرارية خلال فترات غيابه بسبب الوفاة أو المرض.

فيموت المنصور السعدي، تخبرنا المصادر بأنه "... تفرق الجيش النظامي وتسابق أبناء المنصور إلى الاستنجد بأعدائه القدامى، فقد طلب زيدان معونة الأتراك، ومد المأمون يده إلى الإسبان، وانفصلت مرة أخرى فاس عن مراكش..."².

وكأن الانتصارات السابقة وفترة الاستقرار التي نعم بها المغرب كانت مرتبطة بشخص السلطان فقط ويكفي مجرد اختفائه إلى "... بروز جمهوريات حضرية في تطوان وسلا تفاوض الإنجليز والهولنديين .. وتقوت من جديد الزوايا..."

ويتكرر المشهد نفسه بوفاة المولى إسماعيل سنة 1727م فانحل الجيش... وانحازت كل فئة إلى أحد أبناء إسماعيل، وكانوا غير قليلين، وعزل السلطان الشرعي عبد الله بن إسماعيل، وأعيد إلى العرش خمس مرات..."¹.

ولم تنجح أية تجربة سياسية حكمت المغرب في تنظيم عملية مرور السلطة بين نفس الأسرة الحاكمة بدون رجات، ورغم تنظيم هذا الأمر عن طريق ولاية العرش إلا أنه لم يحل مشكلة الخلافة واستمرارية مؤسسات الدولة لعدة أسباب يوردها الباحث محمد شقير كالتالي:

- عدم وجود نظام ثابت لولاية العهد.
 - ارتباط هذا النظام بالإرادة الشخصية للخليفة.
 - كثرة أولاد الخليفة.
 - تعدد الجهات المساهمة في البيعة واختلاف مصالحها².
- فتضارب المصالح بين الجهات النافذة (الفقهاء، والأشياخ، والجيش، وحريم القصر، والقواد...)، ماكان ليترك مرور العملية بدون عراقيل.
- فأشياخ الموحدين-يقول الناصري- لجأوا إلى اغتيال ولي العهد، و"... دخلوا عليه قصره وسألوه أن يخلع نفسه فامتنع فخنقوه ... وبايعوا المأمون ...ونقضوا بيعته ثم بايعوا الناصر..."
- أما جيش البخاري فقد ساهم في أزمة خلافة عمرت زهاء ثلاثين سنة بعد موت المولى إسماعيل بتدخل قاداته المتكرر في تنصيب أبنائه وعزلهم.

² - عبد الله العروي، مرجع سابق، ص: 474

¹ - نفسه.

² - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 209 .

فوجود هذا الفراغ الذي قد يدوم عشرات السنوات بين أسرة وأخرى أوبين سلطان وآخر، وما يصاحبه من نزاعات أهلية، يؤدي إلى الإجهاز على جميع المنجزات السابقة وأهمها وحدة البلاد واستقرارها، معيدا البلاد إلى نقطة الصفر، حارما إياها من أية حصيلة تراكمية تساعدها على تجاوز مسلسل الانهيار المتواصل وتدارك الفارق الحضاري مع الخصم الأوروبي.

رابعا - الضعف العسكري.

لقد كان للانتصار العسكري المغربي في وادي المخازن نتيجة واضحة على نظرة خصومه الأوروبيين لقوته العسكرية، إذ أكسبت المغرب آنذاك هيبة عسكرية جراء انتصاره على البرتغال، الذي شكل آنذاك أكبر قوة عسكرية استعمارية، طمحت دائما إلى تحقيق وصية إيزابيلا الكاثوليكية. "... بتأسيس مملكة مسيحية في المغرب..."¹.

وقد عزز المغرب هذا الانتصار بتوسع عسكري آخر اتجاه السودان جعل العديد من القوى كالأتراك، والإنجليز، والإسبان يسعون إلى عقد تحالفات مع المملكة في إطار التوازنات الدولية، وانطلاقا من هذه الفترة يستطيع الباحث ملاحظة التقلص التدريجي للدور الخارجي للجيش المغربي.

إذ أصبحت هذه القوة حبيسة مجالها الجغرافي التقليدي، ولم تحاول التوسع خارجا، وحرمت من أية فرصة لمواجهة حقيقية أخرى مع الجيوش الأجنبية...² أو الاحتكاك بتجارب الجيوش الأخرى كما حدث مع الأتراك خلال التجربة السعدية.

فباستثناء التجربة الإصلاحية للسلطان المولى إسماعيل الذي أسس جيوش البخاري على غرار التجربة الانكشارية التركية، واستطاع من خلالها أن يضمن استقرارا طويلا للمغرب، إلا أنها سرعان ما انهارت بمجرد وفاته، وتحولت إلى أحد أسباب الانهيار المؤسسي لمساهمتها في الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية.

أما التجارب اللاحقة، فقد حاولت استثمار التقدم الأوروبي في هذا المجال، إلا أن الضعف الاقتصادي، واعتبار أوروبا دار حرب ومصدر خطر، كما أن نظرة الأوروبيين للمغرب منطقة نفوذ مستقبلية متنازعا عليها، قلل من قيمة التقنيات العسكرية الممنوحة للجيوش المغربية، إضافة إلى ضعف الموارد المالية الذي أثر في نوعية التكوين والتنظيم والتسليح.

كما شكل العامل القبلي نقطة الضعف الأساسية داخل هذه المؤسسة، فالأسر الحاكمة للمغرب خصوصا السعدية والعلوية، نظرا لأصولها الشريفة وعدم اعتمادها في الوصول إلى الحكم عصبيتها القبلية، بل اعتمدت تحالفا واسعا من القبائل المتنافسة أحيانا حول السلطة والثروة.

فالجيش السعدي تألف من مجموعة قبائل هي:

¹ - جنوب طريفة، مرجع سابق، ص: 172.

² - محمد شقير، المؤسسة العسكرية بالمغرب من القبيلة إلى العصرية، إفريقيا الشرق، 2008، ص: 101.

* قبائل شراكة، وقبائل الغرب، وقبائل الحوز، وقبائل كزولة، إضافة للفرق الأندلسية والمرتزقة الإسبانية أو الأتراك، هؤلاء كلهم حاربوا إما من أجل العصبية القبلية وإما المال والسلطة ولم تكن فكرة الدولة حاضرة لدى هذا الجيش، إذ ينحل ويتفرق بانحيار الدولة، وتعود كل فرقة إلى مجالها القبلي لتدافع عنه.

لم يكن للدولة المغربية جيش وطني يحمي المؤسسات، بل كان هناك جيش مرتبط بأشخاص قادة أوزعماء القبائل، وأبرز مثال على ذلك ما يسوقه الناصري في روايته عن معركة إيسلي، حيث تألف جيش السلطان من تحالف قبلي متنافر.

وبمجرد ذبوع خير "... أن الخليفة هلك¹ ..." في المعركة دبت الفوضى، فتراجعت القبائل، بل تم نهب محلة السلطان، وتقاتل المحاربون على ما فيها بدل مواجبتهم للفرنسيين، في دليل واضح على غياب فكرة الدفاع عن الدولة ومؤسساتها.

فشكلت هذه الهزيمة كارثة بالنسبة لاستقلال المغرب، فقد اعتبر *Miege* "... إن هذه الحرب المغربية الفرنسية رغم قصر مدتها ... شكلت تاريخاً أساسياً في العلاقات الدبلوماسية مع المغرب الذي لم يفقد المعركة فقط بل فقد سمعته العسكرية..."²

ونتيجة مباشرة لهذه المعركة جاءت هزيمة تطوان أمام إسبانيا بشروطها التي أرهقت الخزينة المغربية، ورهنت موارد موانئها للأجانب، واضطرت الدولة لقبول اتفاقيات مجحفة مع فرنسا أبرزها اتفاقية للا مغنية.

استمر مسلسل الانهيار الموازية مع جراً متزايدة للفرنسيين على الحدود المغربية بعد حذر وتخوف طويل، انطلقت باحتلال أجزاء كبرى من أراضيها الشرقية، قبل أن يتوج ذلك باجتياح كامل وعلى مراحل للأراضي المغربية، وفرض الحماية ونهاية الدور الإقليمي للتاريخي للمغرب.

إذن، ساهمت مجموع العوامل التي تمت دراستها في تأزيم الوضع الداخلي والإقليمي المغربي، جعلت من المغرب فريسة سهلة للتوسع الأوربي، الذي أتت طويلاً للانتقال إلى الضفة الجنوبية من المتوسط.

ولم يكن هذا الانهيار وليد لحظة تاريخية بعينها بقدر ما اتخذ شكل مسلسل طويل من التراجعات، بلغ أوجهه بدخول المغرب تحت استعمار فرنسي إسباني، أدى إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية لجنوب المغرب وشرقه بشكل نهائي، وأشر إلى نهاية التدخل المغربي المباشر في الغرب الإفريقي.



¹ - محمد شقير، مرجع سابق، ص: 103.

² - J.L Mieg, Le Maroc et l'Europe, 1830-1894. T 3, Paris, p : 263.

العلاقات المغربية الإسرائيلية في ضوء تحقيق المكاسب الاقتصادية والعسكرية وموازنة المواقف السياسية

Moroccan-Israeli relations in light of achieving economic and military gains and balancing political positions

محمد البخاري

Mohamed El Boukhari

طالب باحث بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

PhD student at Mohammed V University, FSJES SALE

Email : elboukhari.mohamed96@gmail.com

ملخص: لقد عرفت السياسة الخارجية المغربية تحولات نوعية في اختياراتها الكبرى، حيث شكلت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل توجها جديدا وغير مسبوق، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا استثنائيا في التأسيس لهذه العلاقات، خاصة باعترافها بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه. ويهدف المغرب من خلال هذه الخطوة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية سواء على المستوى السياسي من خلال تلقي دعم أكبر للموقف المغربي من النزاع حول الصحراء المغربية، أو على مستويات أخرى أهمها المستويين الاقتصادي والعسكري وقد خلف قرار المغرب بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ردود فعل محلية ودولية متباينة بين مؤيد ومعارض، وهو الأمر الذي يسعى المغرب لتجاوزه من خلال التأكيد دائما على ثبات موقفه بخصوص القضية الفلسطينية

الكلمات المفتاحية: المغرب وإسرائيل، الاتفاق الثلاثي، تطبيع العلاقات الدبلوماسية، اليهود المغاربة، القضية الفلسطينية

Abstract : Moroccan foreign policy has witnessed qualitative shifts in its major choices, as the establishment of diplomatic relations with Israel constituted a new and unprecedented trend, and the United States of America played an exceptional role in establishing these relations, especially by recognizing Morocco's full sovereignty over its Sahara

Through this step, Morocco aims to achieve a set of strategic goals, whether at the political level by receiving greater support for the Moroccan position on the conflict over the Moroccan Sahara, or at other levels, the most important of which are the economic and military levels.

Morocco's decision to establish diplomatic relations with Israel has left different local and international reactions between supporters and opponents, and this is something that Morocco seeks to overcome by always emphasizing the firmness of its position on the Palestinian issue

Keywords: Morocco and Israel, Tripartite agreement, Normalization of diplomatic relations, Moroccan Jews, Palestinian issue.

مقدمة:

يتميز المغرب بحضارته الضاربة في عمق التاريخ، حيث تتنوع الثقافات والعادات والتقاليد، ويرجع ذلك أساساً إلى تنوع مكوناته العرقية والدينية الاستثنائية، والتي يعتبر المكون اليهودي واحداً من أبرزها؛ وقد ارتبط وجود اليهود بالمغرب بخبرتهم وذكائهم في مجالات متعددة كالمعاملات التجارية والخدمات المصرفية، كما رفض ملوك المغرب في محطات تاريخية متفرقة تهجير اليهود المغاربة واضطهادهم. وفي الوقت الذي أعلن فيه قيام دولة إسرائيل سنة 1948، واحتدم الصراع العربي الإسرائيلي، عمل المغرب على لعب دور الوساطة بين أطراف هذا الصراع، وعرفت العلاقات المغربية الإسرائيلية قفزة نوعية سنة 1994 بعد تبادل افتتاح مكثي اتصال بالبلدين، غير أنه سرعان ما تم إغلاقهما، واستمرت العلاقات الثنائية في الخفاء بعيداً عن أي إطار رسمي ينظمها إلى أن تم الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل في سياق إقليمي متوتر خلف ردود فعل محلية ودولية متباينة، الشيء الذي يثير التساؤل حول مؤشرات ودلالات إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، وحدود استفادة الطرفين من إضفاء الطابع الرسمي عليها.

1. جدلية الديني والسياسي في العلاقات المغربية الإسرائيلية

يستوجب الحديث عن العلاقات المغربية الإسرائيلية التمييز بداية بين معاملة المغرب لليهود المغاربة الذين استوطنوا المغرب لقرون طويلة وساهموا في بنائه وتقدمه، والتي كانت دائمة معاملة عادلة قائمة على كون اليهود جزءاً لا يتجزأ من تاريخ وحضارة المملكة المغربية، وبين علاقة المغرب بإسرائيل باعتبارها دولة قائمة بذاتها، حيث تعامل معها المغرب كباقي الدول العربية التي رفضت أي وجود إسرائيلي بدولة فلسطين، أو تغيير في المعالم الإسلامية لمدينة القدس.

1. نبذة تاريخية عن وجود اليهود بالمغرب

يعود تاريخ اليهود بالمغرب لسنة 587 قبل الميلاد، حيث هرب اليهود إلى شمال إفريقيا بسبب تدمير الهيكل المقدس، وامتزج العديد منهم بالقبائل الأمازيغية بالمغرب، كما اعتنق بعضهم اليهودية¹، وبعد تدمير الرومان للهيكل الثاني بالقدس وطرد اليهود، استقر مزيد منهم مجدداً بالمغرب سنة 70م²، حيث قصد الكثيرون المغرب للاستقرار، وقد تمكنوا من الاندماج في المجتمع المغربي، كما عرفوا بفطنتهم وذكائهم في كثير من المجالات كالتجارة والصناعة التقليدية،

¹ عبد الحكيم الرويضي، الوجود اليهودي في المغرب.. من خراب الهيكل إلى تأسيس الكيان، نون بوست، 09 فبراير 2021.

² Annick Mello, La communauté judéo-marocaine : diaspora et fuite des élites, Cairn.info, 2002.

وتقلدوا دائما مناصب مهمة في الدولة، حيث تم اعتمادهم كوكلاء ماليين وتجاريين، وكانوا يمنحون لقب "تجار السلطان".¹

وخلال الحرب العالمية الثانية، عندما تعرض اليهود لكافة أشكال التعذيب من طرف ألمانيا النازية، ومجموعة من الدول الأوروبية الأخرى من قبيل بولندا، والنمسا، وفرنسا وإيطاليا²، رفض الملك محمد الخامس التوقيع على المراسيم التي تفرض ارتداء النجمة اليهودية في عهد نظام "فيشي" الفرنسي³، كما رفض طرد اليهود المغاربة واضطهادهم، ودافع عن سلامتهم وعن حقهم في التنقل داخل المغرب وخارجه باعتبارهم مواطنين مغاربة، وجزء لا يتجزأ من المجتمع المغربي⁴.

كذلك، فقد عين الملك الحسن الثاني اليهودي، أندريه أزولاي، ذو الأصول الأمازيغية كمستشار له سنة 1991⁵، ولعل هذا الاختيار لم يأتي من فراغ، بل لرغبة الملك الحسن الثاني في الاستفادة من تجربة وخبرة أزولاي المتميزة في المجالين الإعلامي والاقتصادي بفرنسا⁶. وتجدر الإشارة إلى أن مدينة الدار البيضاء تضم متحفا يهوديا يهدف إلى الحفاظ على الذاكرة اليهودية، حيث يعرض أثارا عديدة للجالية اليهودية التي استوطنت المغرب⁷، وهو الأمر الذي يعتبر فريدا من نوعه في المنطقة العربية بصفة خاصة.

وقد سار الملك محمد السادس على نفس النهج، وعبر أكثر من مرة عن أهمية المكون العبري في الهوية المغربية، ويظهر ذلك بشكل جلي في دستور 2011 الذي نص في تصديره على ما يلي: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح، والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء"⁸، وهو الأمر الذي يظهر بشكل واضح حرص الملك

¹ عمر الساغي، تيل كيل عربي، 02 أكتوبر 2017.

² طه عبد الناصر رمضان، لسبب غريب: قتل الأوروبيون اليهود زمن الطاعون، العربية، 12 ماي 2020.

³ اليهود المغاربة: تاريخ أحد روافد الهوية المغربية، وكالة المغرب العربي للأنباء، 24 دجنبر 2020.

⁴ Richard Hurowitz, you must remember this: Sultan Mohammed V protected the Jews of Casablanca, Los Angeles Times, April 25, 2017.

⁵ Curriculum Vitae de monsieur Andre Azoulay, europarl, 26 février 2008.

⁶ أندري أزولاي، الجزيرة، 30 نونبر 2015.

⁷ المتحف اليهودي بالدار البيضاء: رؤية استشرافية لمكون أساسي من الذاكرة الوطنية، وكالة المغرب العربي للأنباء، 26 دجنبر 2020.

⁸ دستور المملكة المغربية لعام 2011.

محمد السادس على ضرورة التعايش بين الأديان، وحرية المعتقد واللجوء للحوار من أجل تحقيق السلام.

وبرز اهتمام الملك محمد السادس بالثقافة اليهودية من خلال مجموعة من المبادرات المتفرقة، حيث أطلق سنة 2010 برنامجا يهدف إلى ترميم العديد من المقابر والمعابد والمآثر اليهودية التي شملت 167 موقعا في 14 منطقة¹، وأعاد للكثير من الأحياء اليهودية أسمائها الحقيقية بعد أن غيرتها سلطات الحماية الفرنسية، أو تم استبدالها بأسماء أخرى بعد حصول المغرب على استقلاله²، كما أصدر توجيهاته بتنظيم انتخابات الهيئات التمثيلية للجماعات اليهودية بالمغرب التي لم يجدد انتخابها منذ سنة 1969³.

وفي نفس الإطار، فاليهود المغاربة لهم الحق الكامل في التقاضي، حيث تبث الغرفة العبرية التابعة للمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء في طلبات الزواج ودعاوى الإرث والطلاق، ويعين قضاتها بظهير ملكي⁴.

2. البوادر الأولى للعلاقات المغربية الإسرائيلية

إن بداية العلاقات المغربية الإسرائيلية الفعلية ترجع لسنة 1900 حينما تم العمل على تأسيس جمعيات صهيونية بعدة مدن مغربية من قبيل تطوان، والصويرة، وطنجة، ومراكش، وأسفي وفاس⁵، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات فقط على انعقاد أول مؤتمر للحركة الصهيونية بسويسرا، وكان الهدف من تأسيس هذه الجمعيات هو إعداد اليهود المغاربة لمشروع إقامة وطن يهودي يجمع اليهود المتفرقين عبر العالم⁶. وقد ساهمت سلطات الحماية الفرنسية في توسيع نشاط المنظمة الصهيونية عبر التساهل مع تحركات الاتحاد الصهيوني الفرنسي بالمغرب، خاصة في ظل المقيم العام، تيودور ستيف، الذي كان خلفا للجنرال ليوطي، والذي دعم خلال فترة إقامته ترويج النشاط الصهيوني في الصحف⁷.

¹ كتاب "إعادة تأهيل مقابر اليهود بالمغرب، بيوت الحياة" مستمد من روح قرار جلالة الملك صيانة وترميم كافة أماكن العبادة والمقابر وضمها بمقابر اليهود، وكالة المغرب العربي للأنباء، 01 فبراير 2015.

² أحياء الملاح بالمغرب.. ذاكرة حية لليهود المغاربة وعناية ملكية موصولة، الدار، 27 دجنبر 2020.

³ نوفل الشرفاوي، يهود المغرب.. قرون من التعايش، اندبندنت عربية، 24 أبريل 2019.

⁴ محمد البغدادي، القضاء العبري في ضوء تحديث ورش السلطة القضائية وتحولات الساحة الدولية: الغرفة العبرية لدى المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء نموذجا، مجلة القانون والأعمال الدولية، 05 أبريل 2021.

⁵ كان من بين أهم أهداف المؤتمر الصهيوني الرابع نشر الدعاية الصهيونية بكل من إفريقيا وآسيا، حيث تم تأسيس تنظيم "أبواب صهيون" بالصويرة، وتنظيم "عودة إلى صهيون" بتطوان، وجمعية "حب صهيون" بأسفي، وجمعية "افتتان بصهيون" بفاس.

⁶ مصطفى الخلفي، دور الصهيونية والافتراق اليهودي العربي المغربي، الجزيرة، 22 دجنبر 2004.

⁷ نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟، الجزيرة، 09 مارس 2022.

وقد كان يتواجد بالمغرب حوالي 250 ألف مواطن يهودي سنة 1947¹، غير أنه مباشرة بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سنة 1948، هاجر حوالي 90 ألف يهودي مغربي إلى إسرائيل²، وخلافا لمجموع الدول العربية التي قامت بطرد اليهود خلال سنوات الخمسينات، قام الملك محمد الخامس بتنظيم هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل بشكل إجباري بعد أن تزايدت عليه ضغوط قادة الحركة الوطنية المناهضة لقيام دولة إسرائيل، وبعد انتصار الإسرائيليين في حرب الستة أيام سنة 1967، شهدت هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل ارتفاعا كبيرا بسبب التضيق الذي كانوا يتعرضون له، وكذا بسبب المغريات المادية المقترحة عليهم³.

وفي نفس السياق، فقد لعب الملك الحسن الثاني دورا مهما في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يعتبر أول رئيس عربي يلتقي بمؤسس المؤتمر الصهيوني العالمي، ناحوم غولدمان، سنة 1970⁴، كما زار المغرب رئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين، سنة 1976 من أجل بحث إمكانية قيام الملك الحسن الثاني بالمساعدة في دعم الحوار بين إسرائيل ومصر، حيث تلت ذلك استضافة المغرب لاجتماع سري بين وزيري خارجية هذين البلدين ترتب عنه التوقيع على اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية⁵.

وقد لعب مستشار الملك، أندريه أزولاي، دورا مهما في تقريب العلاقات بين مصر وإسرائيل سنة 1977⁶، واستقبل الملك الحسن الثاني أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلي، شمعون بيريز، في مدينة إفران بتاريخ 22 يوليوز 1986، ثم التقاه فيما بعد بمدينة الرباط، الشيء الذي أثار غضب الكثير من أحزاب الحركة الوطنية وجامعة الدول العربية⁷.

وبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو الأولى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة 1993 التي لعب فيها المغرب دورا مهما⁸، شهدت العلاقات المغربية الإسرائيلية تحولا نوعيا بعد تبادل افتتاح مكثبي اتصال بالبلدين سنة 1994⁹، وهو الأمر الذي أعوزه الملك الحسن الثاني لرغبته في دعم الحوار والتوصل إلى حل سلمي يرضي جميع الأطراف. ومباشرة بعد وفاة الملك

¹ بديع الحمداي، 60 عاما على هجرتهم الجماعية.. هكذا رحل اليهود المغاربة إلى إسرائيل، الصحيفة، 08 شتنبر 2019.

² محمد طحطح، الإخوة الأعداء.. يهود المغرب في العصر الحديث، هسبريس، 16 يناير 2012.

³ عبد الحكيم الرويضي، خوفا من المنافسة.. دور حزب "الاستقلال" في تهجير يهود المغرب، نون بوست، 23 فبراير 2021.

⁴ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 7، 1970، ص 222.

⁵ مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 98، 2022، ص 62.

⁶ محمد اشتاتو، فهم تطبيع المغرب مع إسرائيل، منتدى فكرة، 05 يناير 2021.

⁷ صبحية بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، المهمل، 2011، ص 155.

⁸ اتفاق المغرب وإسرائيل.. ثمرة 42 عاما من جهود السلام، سكاى نيوز عربية، 12 دجنبر 2020.

⁹ Accord historique entre Israël et le Maroc avec le Sahara occidental dans la corbeille, le point, 10 décembre 2020.

الحسن الثاني سنة 1999، أصدرت إسرائيل طابعا بريديا يحمل صورته تكريما لمجهوداته في إقامة السلام، وتم تسليمه مباشرة للملك محمد السادس من طرف وزير الإعلام الإسرائيلي، كما تم إطلاق إسم الحسن الثاني على إحدى الشوارع الرئيسية في البلدة الإسرائيلية "كريات عكرون"، وتشديد نصب لتخليد ذكره في مدينة "بتاح تيكفا"، وأيضا إقامة حديقة تكريما له في مدينة "أشدود"، وممشى في مدينة "كريات جات"¹.

وعلى مستوى التعاون الثنائي، فقد بلغ حجم التعاون التجاري بين المغرب وإسرائيل حوالي 50 مليون دولار سنة 1999، كما زار نحو 50 ألف إسرائيلي المغرب خلال نفس السنة²، هذا إلى جانب زيارة وفد عسكري للصحراء المغربية ضم 25 خبيرا في الأسلحة الجوية بتاريخ 12 ماي 2000، وتلت ذلك زيارة رجال أعمال إسرائيليين للمغرب يمثلون 24 شركة متخصصة في التقنيات الزراعية، وذلك بعد تلقي دعوة من طرف غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة الدار البيضاء³.

وبعد تولي الملك محمد السادس الحكم، تغير مسار العلاقات الدبلوماسية المغربية الإسرائيلية، حيث أغلق المغرب مكتب اتصاله في إسرائيل بعد أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ووقف إسرائيل لعملية السلام مع فلسطين في 23 أكتوبر 2000⁴، ومع ذلك، فقد كانت للملك محمد السادس لقاءات متفرقة مع شخصيات إسرائيلية، حيث التقى بوزير الخارجية الإسرائيلي، سيلفان شالوم، عند زيارته للمغرب في شتنبر 2003⁵.

كما جمع لقاء وزير الخارجية المغربي، محمد بن عيسى، ونظيرته الإسرائيلية في باريس سنة 2007⁶، ومباشرة بعد ذلك بسنتين، أجرى الملك محمد السادس اتصالا هاتفيا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرئيل شارون، حول خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وذلك رغبة من الرباط في إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي⁷. وعلى الصعيد التجاري، فقد بلغت المبادلات التجارية بين البلدين حوالي 149 مليون دولار بين سنتي 2014 و2017⁸.

¹ حمزة المتوي، إسرائيل تواصل مغازلة المغرب.. هذه المرة عن طريق "الحسن الثاني"، الصحيفة، 30 دجنبر 2019.

² علاقات المغرب وإسرائيل الاقتصادية.. الزيارات تسرع التطبيع، وكالة الأناضول، 21 فبراير 2022.

³ أحمد بن الطاهر، المغرب وإسرائيل.. عقود من التعاون (تسلسل زمني)، وكالة الأناضول، 18 دجنبر 2020.

⁴ Bureau de liaison : une délégation marocaine en Israël, le point, 29 décembre 2020.

⁵ مصطفى رجب، الإسلام في المناهج الصهيونية والتحدي التعليمي في الصراع العربي الإسرائيلي، عالم الكتب الحديث، 2006، ص 206.

⁶ ليفي تلتقي نظيرها المغربي في باريس، الجزيرة، 04 يوليوز 2007.

⁷ أحمد بن الطاهر، مرجع سابق.

⁸ مسؤول يهودي مغربي.. اجتماع دبلوماسي في نيويورك للتطبيع بين المغرب وإسرائيل، جريدة القدس العربي، 27 أكتوبر 2020.

وفي الوقت الراهن، يوجد حوالي 3000 يهودي بالمغرب يتمركز معظمهم بمدينة الدار البيضاء، كما يوجد بإسرائيل حوالي 700 ألف إسرائيلي من أصول مغربية¹، وبالتالي، فهم يشكلون ثاني أكبر تجمع في إسرائيل بعد اليهود الروس²، ويحتل الكثير منهم مناصب مهمة بالمؤسسات والقطاعات الحكومية الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال، فقد كانت حكومة، بنيامين نتانياهو، تضم ما لا يقل عن 10 وزراء من أصول مغربية³.

كما أنه، وعلى الرغم من عدم وجود رحلات مباشرة بين البلدين، فقد كان يزور المغرب ما بين 50 ألف و70 ألف سائح إسرائيلي ترجع أصول أغلبهم للمغرب في رحلات غير مباشرة تمر عبر دول أوروبية من قبيل فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا وتركيا⁴، وذلك بهدف إحياء احتفالاتهم ومناسباتهم الدينية كالهيلولة⁵ وميمونة⁶ وحانوكا⁷، وكذا زيارة أضرحة أولياء وحاخامين اليهود المتفرقة بمجموعة من المدن المغربية كالرباط، وفاس، ووجدة، والرشيدية وقصبة تادلة⁸.

II. ظروف وتداعيات إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل

لطالما دافع المغرب عن عدالة القضية الفلسطينية، وكان فاعلا أساسيا في الحوار بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، ورغم اعتزاز اليهود المغاربة الإسرائيليين بمغربيتههم ودفاعهم المتواصل عن قضايا الوطن، التزم المغرب بالمطالبة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وكاملة السيادة، وانتقد في كثير من المناسبات السياسة الإسرائيلية التي تسعى إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم بهدف استيطانها من طرف الإسرائيليين، وتغيير الطابع الإسلامي لمدينة القدس عبر اضطهاد سكانها بكافة أشكال العنف والتضييق والتقتيل، غير أن التحولات السياسية التي تعرفها المنطقة العربية، وتطورات الظرفية الإقليمية والدولية، دفعت بالمغرب إلى الدخول في مسار تطبيع كثير من الدول العربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، مما أثار الكثير من التساؤلات حول طبيعة ودلالات هذا التحول، وخلف ردود فعل محلية ودولية متباينة بين مؤيد ومعارض.

¹ Maroc : la communauté juive impatiente de se rendre en Israël, tv5monde, 17 janvier 2021.

² يساهمون في صناعة القرار بإسرائيل وبعضهم يحلم بالعودة للوطن.. حكاية يهود المغرب من أحياء الملاح إلى تل أبيب، عربي بوست، 13 يناير 2021.

³ Jules Crétois, Dix ministres d'origine marocaine dans le nouveau gouvernement de Netanyahu, jeuneafrique, 21 mai 2020.

⁴ Maroc-Israël : un premier vol commercial direct sur un avion d'El Al, le point, 22 décembre 2020.

⁵ الهيلولة.. احتفالات دينية يهودية بطعم حب الوطن، العين الإخبارية، 23 دجنبر 2020.

⁶ وائل بورشاشن، ميمونة.. عيد مغربي يجسد تعايش اليهود والمسلمين عبر العالم، هسبريس، 30 أبريل 2019.

⁷ يهود المغرب يحتفلون بحانوكا والتطبيع معجزة عيد الأنوار، فرانس 24، 15 دجنبر 2020.

⁸ خالد بن الشريف، يهود المغرب ومسلموها يتشاركون نفس المزارات ومقامات الأولياء، ساسة بوست، 29 ماي 2016.

1. التكيف القانوني للعلاقات المغربية الإسرائيلية

بداية، هناك فرق في التعاطي مع طبيعة العلاقات المغربية الإسرائيلية بين من يضعها في خانة التطبيع، وبين من يعتمد في وصفها على مصطلح الاستئناف، ولعل المقصود بتطبيع العلاقات في اللغة هو عودة العلاقات بين بلدين إلى الوضع المعتاد بعد حرب أو أزمة¹، ولهذا المصطلح دلالة إيجابية في العلاقات الدولية، إذ أنه يشير إلى انتهاء الأزمة وفتح باب جديد للسلم والسلام، غير أن الاستعمال السياسي لهذا المفهوم في التصور العربي يضفي عليه طابعا سلبيا، خاصة في سياق تطبيع العلاقات مع بلد كإسرائيل، وهو الأمر الذي يعني مخالفة رفض أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل باعتبارها كيانا محتلا للأراضي الفلسطينية التاريخية².

وفي المقابل، يعتمد المغرب مصطلح استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بالنظر لكونها كانت قائمة قبل أن تنقطع، وبالتالي، فإنه للمصطلحين نفس المعنى. وعلى خلاف ذلك، فإنه بالرجوع إلى مضمون الاتفاق الثلاثي الذي أسس لهذه العلاقات، نجد أنه قد احتوى على عبارة إقامة العلاقات الدبلوماسية³، وهو المصطلح الذي يمكن أن ينهي الجدل القائم حول طبيعة العلاقات المغربية الإسرائيلية بين التطبيع والاستئناف.

2. مضمون الإعلان الثلاثي والتأسيس لمجالات التعاون

من الجدير بالذكر أنه رغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، إلا أنها استمرت على مستوى غير رسمي وبشكل غير علني، وشملت مجالات تعاون محدودة كالسياحة والزراعة والتجارة كان الفاعل فيها أساسا هو القطاع الخاص، وقد كان يتم دائما إدخال بعض المنتجات الإسرائيلية إلى المغرب عن طريق فروع الشركات المتواجدة بأوروبا. ومع ذلك، فقد كان هناك تبادل للمعلومات الاستخباراتية والأمنية، وإبرام لصفقات الأسلحة، وهو الأمر الذي كان يتم في إطار سري ومتعدد الأطراف⁴.

وفي سياق التحول الذي شهدته الساحة السياسية للمنطقة العربية مع التوقيع على اتفاقيات إبراهيم للسلم بين إسرائيل وبين الإمارات والبحرين بوساطة أمريكية، وهو الأمر الذي

¹ Toupictionnaire : « En diplomatie, la normalisation des relations entre deux pays est un retour à une situation habituelle, après une guerre ou une crise ».

² نبيل زكاوي، مرجع سابق.

³ Mindful that the establishment of full diplomatic, peaceful and friendly relations is in the common interest of both countries and will advance the cause of peace in the region, improve regional security, and unlock new opportunities for the whole region.

⁴ نبيل زكاوي، مرجع سابق.

ساهمت إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في تحقيقه¹، عبر رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، عن رفض المغرب لأي تطبيع مع الكيان الصهيوني، على اعتبار أن هذا الأمر يعتبر بمثابة تعزيز للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني²، وهو الأمر الذي سرعان ما اندثر مع الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل.

لقد كان قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل قرارا مفاجئا، خاصة مع التزام المغرب الصمت اتجاه عمليات التطبيع التي شهدتها المنطقة العربية، وتصريحات رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، برفض هذا التطبيع؛ وقد أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين المغرب وإسرائيل عبر تغريدة على موقع "تويتر" بتاريخ 10 دجنبر 2020 كتب فيها: "تقدم تاريخي آخر اليوم! وافق إثنان من أعظم أصدقائنا إسرائيل والمملكة المغربية على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة - هذا اختراق هائل للسلام في الشرق الأوسط!"، وكذا باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل بسيادة المغرب على صحرائه من خلال نشر تغريدة على نفس الموقع كتب فيها: "اعترف المغرب بالولايات المتحدة في 1777. ومن المناسب بالتالي أن نعترف بسيادتهم على الصحراء الغربية". كذلك نوه بجدية وواقعية المقترح المغربي للحكم الذاتي على منطقة الصحراء المغربية في تغريدة ثالثة كتب فيها: "لقد وقعت اليوم على إعلان يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. مقترح المغرب الجاد والمعقول والواقعي للحكم الذاتي هو الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لتحقيق السلام والازدهار الدائم!"³.

وفي هذا السياق، فقد أعلن المغرب بدوره في بيان للديوان الملكي من جهة أولى عن إصدار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لمرسوم رئاسي، بما له من قوة قانونية وسياسية ثابتة، وبأثره الفوري، يقضي باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على منطقة الصحراء المغربية، وفتح قنصلية بمدينة الداخلة بهدف تشجيع الاستثمارات الأمريكية بالمغرب، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة. ومن جهة ثانية عن استئناف الاتصالات الرسمية الثنائية والعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد اتصال هاتفي أجراه الملك محمد السادس مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب.

¹ Jean-Sylvestre Mongrenier, les accords d'Abraham, signés entre Israël et plusieurs Etats arabes, doivent être préservés, le monde, 20 mai 2021.

² رئيس الوزراء المغربي يعلن رفض بلاده أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، فرانس 24، 24 غشت 2020.

³ Trump annonce la reconnaissance par les Etats-Unis de la souveraineté du Maroc sur le Sahara et la normalisation des relations Maroc-Israël, telquel, 10 décembre 2020.

كما تضمن البيان تسهيل الرحلات الجوية المباشرة لنقل اليهود المغاربة والسياح الإسرائيليين من وإلى المغرب، وكذا تطوير علاقات مبتكرة في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، والعمل على إعادة فتح مكاتب للاتصال في البلدين، وذلك في سبيل تعزيز الروابط التي تجمع أفراد الجالية المغربية بإسرائيل بوطنهم¹. وبالتالي، يكون المغرب رابع بلد عربي يقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في سنة 2020 بعد كل من الإمارات والبحرين والسودان².

وفي نفس اليوم، فقد اتصل الملك محمد السادس برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، لإطلاعه بالخطوة الجديدة التي اتخذها المغرب، وأكد له عن دعم المملكة المغربية الثابت والمتواصل للقضية الفلسطينية، بما في ذلك حل الدولتين والحفاظ على الوضع الخاص بمدينة القدس الشريف وحرمة المسجد الأقصى، واحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الأديان السماوية الثلاث، وأيضا التزامه الدائم بدعم السلام بمنطقة الشرق الأوسط³.

ومباشرة بعد هذا الإعلان، قامت السفارة الأمريكية بالرباط باعتماد خريطة المغرب كاملة دون اقتطاع للأقاليم الجنوبية المغربية، مع التأكيد على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المغرب من خلال فتح قنصلية أمريكية بالداخلة لتشجيع الشراكة في مجالات الاقتصاد والتنمية والتجارة، وتكريس دور المغرب كرائد اقتصادي إقليمي بفضل اتفاقيات التبادل الحر التي عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول من الشرق الأوسط وإفريقيا. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، عن إنشاء مركز تواجد افتراضي سيمكن من توفير المعلومات المتعلقة بالخدمات القنصلية، وفرص التبادل الثقافي، وإعلانات الحكومة الأمريكية حول البرامج التي تهدف من خلالها لتعزيز الاستثمارات الاقتصادية والتجارية بالمنطقة⁴.

وكذلك، فقد تم تسجيل الاعتراف بمغربية الصحراء في السجل الفيدرالي الأمريكي⁵، ووجهت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، رسالة لكل

¹ صاحب الجلالة الملك محمد السادس يجري اتصالا هاتفيا مع فخامة السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، 10 دجنبر 2020. diplomatie.ma

² Normalisation avec Israël : la culture juive au programme scolaire marocain, le point, 13 décembre 2020.

³ أجرى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الخميس، اتصالا هاتفيا مع فخامة السيد محمود عباس أبو مازن، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 10 دجنبر 2020. diplomatie.ma

⁴ افتتاح قنصلية أمريكية بالداخلة سيشجع مشاريع الاستثمار في المنطقة (سفير الولايات المتحدة)، وكالة المغرب العربي للأنباء، 10 يناير 2021.

⁵ الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على صحرائه.. موقف ممتد لا يتأثر بتناوب الرؤساء أو الأحزاب على الإدارة الأمريكية، الصحراء المغربية، 06 يوليوز 2021.

من مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة، تتعلق بتقديم الإعلان حول الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء¹،

وقد تلى ذلك عقد جلسة مغلقة في مجلس الأمن لمناقشة هذه الخطوة بطلب من ألمانيا². وبعد مرور أسبوعين من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، وفي إطار تبيين هذه الخطوة التاريخية، استقبل الملك محمد السادس وفدا أمريكيا يتكون من المستشار الخاص للرئيس الأمريكي، جاريد كوشنر، والمساعد الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية والممثل الخاص المكلف بالمفاوضات الدولية، آفي بيركوفيتش، والرئيس المدير العام لشركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، آدام سيث بويلر، وكذا وفدا إسرائيليا برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، مائير بن شبات، وذلك بحضور كل من مستشار الملك محمد السادس، فؤاد علي الهمة، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، وتم التطرق خلال هذا اللقاء لكافة الإجراءات الكفيلة بتطبيق القرارات المتفق عليها.

وبناء على ذلك، تم التوقيع على اتفاق ثلاثي مشترك في قصر الضيافة بالرباط بين كل من رئيس الحكومة المغربية، سعد الدين العثماني، وجاريد كوشنر، ومائير بن شبات³. ويقوم هذا الإعلان على ثلاثة محاور رئيسية، يتمثل أولها في اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على كامل أراضي الصحراء المغربية، وتأكيدا على دعم مقترح المغرب الجاد والمعقول والواقعي للحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول أراضي الصحراء المغربية، ثم تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، خاصة بالأقاليم الجنوبية، ولتحقيق هذه الغاية، ستفتتح قنصلية بمدينة الداخلة من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية والتجارية في المنطقة.

أما المحور الثاني، فقد خص التأكيد مجددا على موقف المغرب الثابت بشأن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما الشق المتعلق بالحفاظ على المكانة الخاصة لمدينة القدس لدى أتباع الأديان السماوية الثلاث، وذلك باعتبار الملك محمد السادس رئيسا للجنة القدس.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث، فقد شمل الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بين المغرب وإسرائيل مع الحق في استعمال المجال الجوي، والاستئناف الفوري للاتصالات الرسمية الكاملة

¹ حمزة المعطي، الاعتراف الأمريكي بـمغربية الصحراء يوزع في مجلس الأمن، العين الإخبارية، 20 يناير 2021.

² اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة قضية الصحراء الغربية بطلب من ألمانيا، فرانس24، 17 دجنبر 2020.

³ SM le Roi reçoit une délégation américano-israélienne de haut niveau en visite au Maroc, Albayane, n°13906, 24 décembre 2020.

بين مسؤولي البلدين، وإقامة علاقات دبلوماسية وسلمية وودية كاملة، وكذا التأسيس لتعاون اقتصادي ديناميكي وخلق، ومواصلة العمل في مجالات التجارة، والمالية والاستثمار، والابتكار والتكنولوجيا، والطيران المدني، والتأشيرات والخدمات القنصلية، والسياحة، والمياه والزراعة والأمن الغذائي، والتنمية، والطاقة والاتصالات، وغيرها من القطاعات الأخرى التي قد يتم الاتفاق عليها فيما بعد، إضافة إلى إعادة فتح مكاتب الاتصال في الرباط وتل أبيب¹.

وبهذه المناسبة، فقد وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقين يهدفان لإنعاش الاستثمارات الأمريكية بالمغرب وإفريقيا، ويتعلق الاتفاق الأول بمذكرة تفاهم وقعها وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، والرئيس المدير العام لشركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، آدم سيث بويلر، وتنص على تقديم دعم مالي وتقني لمشروعات الاستثمار الخاصة بتنسيق مع شركاء مغاربة بالمغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بمبلغ مالي يقدر بحوالي 3 ملايين دولار أمريكي.

أما الاتفاق الثاني، فهو عبارة عن إعلان نوايا وقعه الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، محسن الجزولي، وأدم سيث بويلر، بخصوص المبادرة الأمريكية "ازدهار إفريقيا"، وبموجبه سيتم افتتاح فرع للوكالة بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط بهدف تسهيل ولوج المستثمرين الأمريكيين، والتعاون المشترك لصالح إفريقيا². وجدير بالذكر بأنه تستثمر في المغرب أكثر من 150 شركة أمريكية بمبلغ يفوق مليار دولار، وتساهم بذلك في خلق حوالي 100 ألف منصب شغل³.

وفي مقام موالى، فقد وقع المغرب وإسرائيل على أربع اتفاقيات استراتيجية تهم القطاعات الاقتصادية والتجارية والسياحية، وتتعلق الاتفاقية الأولى التي وقعها، محسن الجزولي، والمدير العام لوكالة السكان والهجرة الإسرائيلية، شلومو مور يوسف، بالإعفاء من إجراءات التأشيرة لحاملي الجوازات الدبلوماسية وجوازات الخدمة.

أما الاتفاقية الثانية، فهي عبارة عن مذكرة تفاهم في مجال الطيران المدني، وقعها المدير العام للطيران المدني، زكرياء بلغازي، ومدير وكالة الطيران المدني الإسرائيلية، جويل فيلدشوه. وكانت الاتفاقية الثالثة عبارة عن مذكرة تفاهم في مجال الابتكار وتطوير الموارد المائية، تنص على التعاون الفني في مجال إدارة المياه، وقعها المدير العام للمياه في وزارة التجهيز

Joint Declaration: <https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/01/Joint-Declaration-US-Morocco-Israel.pdf>¹

² Maroc-USA: signature de deux accords pour la promotion des investissements au Maroc et en Afrique, Albayane, n°13906, 24 décembre 2020.

³ خالد مجدوب، المغرب: وقعنا 12 اتفاقا مع إسرائيل خلال عام من استئناف العلاقات، وكالة الأناضول، 22 دجنبر 2021.

والنقل واللوجستيك والمياه، حمو بن سعدون، والمدير العام لوزارة الموارد المائية الإسرائيلية، يشيزكيل ليفشيتز.

وأخيرا، فقد وقع الاتفاقية الرابعة كل من المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، نبيل لخضر، وكبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية، شيرا غرينبرغ، وهي اتفاقية تهم إنعاش العلاقات الاقتصادية من خلال تشجيع التجارة والاستثمار بين البلدين، إلى جانب التفاوض حول اتفاقيات أخرى تؤثر هذه العلاقات، ويتعلق الأمر هنا أساسا بالإعفاء من الازدواج الضريبي، واتفاقية تشجيع الاستثمار وحمايته، وكذا اتفاقية المساعدة الجمركية¹.

وبمناسبة مرور عام على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، جمع لقاء وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، بنظيره الإسرائيلي، يائير لابيد، والأمريكي، أنتوني بلينكن، وأعلن خلاله وزير الخارجية المغربي على أنه تم التوقيع على 12 اتفاقية في مجالات مختلفة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية، كما تم إحداث خمس مجموعات عمل قطاعية تعمل على تسهيل التوقيع على اتفاقيات تنسيق في عدة مجالات تهم أساسا الاستثمار، والفلاحة، والماء، والبيئة، والسياحة، والعلوم، والابتكار والطاقة². وبهذه المناسبة، تم تنظيم حفل في واشنطن بحضور سفير المغرب وإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، جمالة العلوي، ومايكل هيرزوغ، والقائم بأعمال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، ياعيت لمبرت، إضافة إلى مسؤولين بوزارة الخارجية الأمريكية، وأعضاء من الكونغرس، وممثلين عن المنظمات اليهودية. وأكد السفير الإسرائيلي خلال هذا الحفل على أن الاتفاق الثلاثي يمثل فصلا جديدا في العلاقات الخاصة التي تتعمق أكثر وتتماشى مع المصالح الجيوسياسية، واعتبر بأن المغرب وإسرائيل شركاء طبيعيين في منطقة مضطربة جدا تتميز بمواجهة معسكرين متناقضين، أولهما معسكر يتطلع للتقدم والاستقرار، وهو المعسكر الذي ينتمي إليه، والثاني معسكر راديكالي يتسم بإيديولوجيته المتطرفة القائمة على الكراهية والعنف تحت مسمى المقاومة. أما السفارة المغربية، فقد اعتبرت بأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل هو تطور طبيعي لعلاقة متعددة المجالات تعبر عن عمق التزام المغرب بالجمالية اليهودية المغربية³.

¹ Le Royaume du Maroc et l'Etat d'Israël concluent quatre accords, Albayane, n°13906, 24 décembre 2020.

² خالد مجدوب، مرجع سابق.

³ Omir Nahmias, Israël et le Maroc célèbrent un an de normalisation à Washington, l'observateur, 10 décembre 2021.

3. ردود الفعل المتباينة حول التعاون المغربي الإسرائيلي

لقد خلفت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل ردود فعل متباينة. فعلى المستوى الوطني، لطالما كان هناك توافق بخصوص رفض أي شكل من أشكال التعامل مع إسرائيل باعتبارها كيانا صهيونيا محتلا للأراضي الفلسطينية، وتأتي على رأس القائمة "الجهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع" التي تأسست عام 2013، وهي تعمل على جمع الأموال وتنظيم المؤتمرات والندوات للتعريف بالقضية الفلسطينية، كما تنظم العديد من التظاهرات دعما للفلسطينيين، وتشجع دائما على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية¹.

وقد تلت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل العديد من الاحتجاجات بين أفراد الشعب المغربي، حيث تم تداول هاشتاغ "التطبيع خيانة" على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي². كما اعتبرت حركة التوحيد والإصلاح في بيان لها بأن ما أقدم عليه المغرب الذي يرأس لجنة القدس الشريف بمثابة تطور مؤسف وخطوة مرفوضة³. وأكدت جماعة العدل والإحسان على أن قرار التطبيع يعتبر بمثابة خطوة غير محسوبة العواقب، وهو قرار يتنافى مع المواقف التاريخية والأنية للشعب المغربي الداعم لفلسطين ولحق الفلسطينيين في تحرير أرضهم والعودة إلى ديارهم⁴. وعبرت "مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين" في بيان لها عن إدانتها لطبيعة الخطوات التي اتخذها المغرب في علاقته مع إسرائيل، ودعت إلى مواصلة التصدي لجميع أشكال التطبيع مع إسرائيل⁵.

وعلى المستوى السياسي، لطالما وضع حزب العدالة والتنمية الذي كان يقود الحكومة المغربية في الفترة التي شهدت إقامة العلاقات المغربية الإسرائيلية القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماته، وقد سبق أن نشر رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، سنة 1996 مقالا اعتبر فيه بأن التطبيع عبارة عن إبادة حضارية⁶، كما عارض إقامة أي علاقات مع إسرائيل في غشت 2020⁷. وقد عبر حزب العدالة والتنمية في بيان له عن موقفه الثابت اتجاه الاحتلال الصهيوني

¹ إلي بودة، اتفاق التعاون العسكري الإسرائيلي - المغربي تاريخي، شبكة الميادين الإعلامية، 12 دجنبر 2021.

² التطبيع خيانة.. وسم يتصدر "تويتر" في المغرب، وكالة الأناضول، 25 نونبر 2021.

³ عبد الله التجاني، التطبيع مع إسرائيل.. التوحيد والإصلاح: تطور مؤسف وخطوة مرفوضة وندعو إلى الانحياز للنواب، اليوم، 24، 12 دجنبر 2020.

⁴ تاج الدين العبدلاوي، العدل والإحسان المغربية: ندين بشدة قرار التطبيع مع الكيان الصهيوني، وكالة الأناضول، 12 دجنبر 2020.

⁵ مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين: ما يجري من خطوات تطبيعية تهدد أمن المغرب القومي وقيمه وتلاحمه الوطني، حزب العدالة والتنمية، 10 يونيو 2022.

⁶ مقال للعثماني يرفض التطبيع قبل 25 عاما، عربي، 21، 23 دجنبر 2020.

⁷ رئيس الوزراء المغربي يعلن رفض بلاده أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، مرجع سابق..

والجرائم التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك القتل والتشريد وتدنيس المقدسات¹، كما أدان الهجمات الإسرائيلية على القدس في ماي 2021²، وطالب بعض أعضاء الحزب بإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي بالرباط الذي تم افتتاحه على إثر إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، والذي عين "ديفيد غوفرين" قائما بأعماله، غير أن الأمين العام السابق للحزب، عبد الإله بن كيران، دافع عن "سعد الدين العثماني" معتبرا بأن قرار التطبيع هو قرار اتخذ على مستوى الملك وليس على مستوى حزب العدالة والتنمية³.

وفي نفس الصدد، فقد اعتبرت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الموحد، نبيلة منيب، بأن اتفاق إقامة العلاقات بين المغرب وإسرائيل يتسم بطابع المقايضة، وأن المغرب لم يكن بحاجة إلى التطبيع من أجل إضفاء الشرعية على مطالبته بالسيادة على أراضيه⁴. وفي المقابل، رحب الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، نبيل بن عبد الله، باتفاق التطبيع معتبرا بأنه مجرد تقنين للعلاقات القائمة بالفعل⁵.

وعلى المستوى الدولي، فقد أشادت العديد من الدول والمنظمات الدولية بالتطور الإيجابي في العلاقات المغربية الإسرائيلية، حيث رحبت دول الخليج العربي بهذا التطور، وساهمت في تشجيع المغرب على اتخاذ هذه الخطوة بالنظر للسياق الإقليمي الذي شهد تحولات غير مسبوقة في مواقف بعض الدول العربية اتجاه إسرائيل⁶. كذلك، فقد دعمت الكثير من الدول العربية والإفريقية والأوروبية والأمريكية هذا التقدم الحاصل في العلاقات المغربية الإسرائيلية، من قبيل مصر، وتركيا، والبحرين، والإمارات⁷، واليابون⁸، وفرنسا⁹، والبرازيل¹⁰ وغيرها من الدول الأخرى.

وفي بيان لوزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، اعتبر بأن تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل يشكل خطوة رائعة أخرى باتجاه السلام، حيث سيساهم هذا الأمر في السماح بمرور الرحلات الجوية فوق أجواء البلدين، وتعزيز التعاون الاقتصادي غير المقيد بين الشركات

¹ المغرب.. أول بيان لحزب العدالة والتنمية عقب إعلان التطبيع مع إسرائيل، الجزيرة، 13 دجنبر 2020.

² خالد مجدوب، العدالة والتنمية وعلمااء المغرب يدينان اعتداءات إسرائيل بالقدس، وكالة الأناضول، 25 أبريل 2021.

³ التطبيع الجزئي: المغرب يسعى إلى تحقيق التوازن، مبادرة الإصلاح العربي، 10 غشت 2021.

⁴ ردود فعل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المغربية حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل، i24news، 11 دجنبر 2020.

⁵ بين الإدانة والمحاباة.. ما ردود فعل الأحزاب والمنظمات المغربية على التطبيع؟، الخليج الجديد، 11 دجنبر 2011.

⁶ التطبيع الجزئي: المغرب يسعى إلى تحقيق التوازن، مرجع سابق.

⁷ بينها مصر وتركيا والإمارات.. دول علقت على تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، ccn بالعربية، 10 دجنبر 2020.

⁸ بيان حكومة جمهورية اليابان على حسابها الرسمي تويتر، 11 دجنبر 2020.

⁹ بيان سفارة الجمهورية الفرنسية بالمغرب على موقع تويتر، 11 دجنبر 2020.

¹⁰ Normalization of relations between Israel and Morocco, Ministry of Foreign Affairs of Brazil, October 12, 2020.

الإسرائيلية والمغربية، كما اعتبر بأن المفاوضات السياسية حول قضية الصحراء المغربية يجب أن تتم ضمن إطار خطة الحكم الذاتي المقترحة من طرف المغرب¹. كذلك، فقد أشادت منظمة الاتحاد الأوروبي بهذه الخطوة، على اعتبار أنها ستساهم في تعزيز مسار السلام بمنطقة الشرق الأوسط². وفي المقابل، اعتبرت دول كإيران والجزائر بأن تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل يعتبر بمثابة خيانة للقضية الفلسطينية، كما تناولت الجزائر قضية الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء بشكل خاص معتبرة بأنه يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة³.

III. التعاون المغربي الإسرائيلي في ميزان المكاسب والرهانات

يأتي قرار المغرب بخصوص إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في سياق إقليمي ودولي متداخل، وفي مرحلة تشهد تحولات نوعية سواء على مستوى التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية، أو على مستوى طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية. واتخاذ المغرب لهذا القرار هو اختيار حاسم له مكتسبات وعليه مؤاخذات، وبطبيعة الحال، فالمغرب اليوم يسعى إلى تقوية دبلوماسيته وتطوير اقتصاده، وكذا تجاوز أزماته المتوالية مع بعض شركائه التقليديين التي تتعلق دائما بمشكلة النزاع حول الصحراء المغربية، هذه الأخيرة التي أضاعت على المغرب فرصا اقتصادية متنوعة، وتسببت له في أزمات دبلوماسية متعددة. ويمكن مقارنة هذا التحول في علاقة المغرب بإسرائيل من زوايا مختلفة تدور جميعها حول عنصر القوة والمصلحة.

1. التعاون الأمني والعسكري

لقد ساهمت الأزمات الدبلوماسية المتعددة للمغرب في تفكير صانع القرار المغربي في تعزيز ترسانته العسكرية وإمكانياته الأمنية والاستخباراتية، ونخص بالذكر هنا تلك الأزمات المرتبطة بالضغوطات المتتالية لبعض دول الاتحاد الأوروبي على المغرب بشأن النزاع حول الصحراء المغربية، أو الأزمة مع الجزائر التي ترتب عنها قطع هذه الأخيرة لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، وإغلاق مجالها الجوي أمام الطيراني المدني والعسكري المغربي⁴، وكذا إعلان رئيس جبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، تصعيد الكفاح المسلح في الصحراء المغربية⁵.

1 Yahia Hatim, US Secretary of State Mike Pompeo: Morocco, a Role Model for Tolerance, Morocco World News, December 12, 2020.

² تصريحات جديدة من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وروسيا بخصوص الصحراء الغربية، euro news، 11 دجنبر 2020.

³ Omar Ahmed, we can expect stronger Algeria-Iran ties as Israel plans to establish a base in Morocco, Middle East Monitor, november 23, 2021.

⁴ بعد قطع العلاقات.. الجزائر تغلق مجالها الجوي مع المغرب، الجزيرة، 22 شتنبر 2021.

⁵ زعيم جبهة البوليساريو يعلن التصعيد ضد المغرب، الحرة، 20 نونبر 2021.

ولتوضيح ذلك، فمباشرة بعد الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، زار وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، المغرب، حيث وقع إلى جانب الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع، عبد اللطيف لودي، على مذكرة تفاهم دفاعية تدشن لمرحلة جديدة من التعاون العسكري بين البلدين، وهو الأمر الذي سيمكن المغرب من شراء معدات أمنية وعسكرية ذات تكنولوجيا متطورة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة¹.

وجدير بالذكر أن هذه الزيارة تعتبر خطوة فريدة من نوعها، إذ لم يسبق لأي دولة عربية التوقيع على اتفاقية عسكرية مع إسرائيل بشكل علني، وهو ما يشير لكون إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ليس مجرد خيار مطروح للخروج من وضع معين، بل هو اختيار استراتيجي مدروس ومشمول بمجموعة من الأهداف والغايات المتبادلة. وهو الأمر الذي أكدته "بيني غانتس" عندما صرح بأن رحلته إلى المغرب تكتسي صبغة تاريخية، وستمكن من توقيع اتفاقيات تعاون بين البلدين².

ولابد من التوقف هنا للإشارة إلى الإمكانيات العسكرية المتقدمة لإسرائيل، فهي تعتبر من أكبر مصدري الأسلحة العسكرية في العالم، خاصة فيما يتعلق بصناعة الطائرات بدون طيار، والأنظمة الدفاعية المتطورة كمنظومة القبة الحديدية، والطائرات المسيرة الحربية، والتكنولوجيا الحربية من قبيل تطبيق "بيغاسوس" الذي طورته شركة "NSO" الإسرائيلية، ويمكن للمغرب الاستفادة من التجربة الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الحربية من خلال تطوير صناعة مغربية محلية لإنتاج الطائرات بدون طيار، خاصة في ظل توفر كافة الآليات الاقتصادية المناسبة³.

وبالفعل، فقد وقع المغرب اتفاقاً مع إسرائيل بخصوص تصنيع طائرة "كاميكاز" في المغرب بهدف تصديرها إلى الدول الإفريقية⁴، كما استلم ثلاث طائرات استطلاع إسرائيلية بدون طيار في صفقة قيمتها 48 مليون دولار⁵، هذا إلى جانب إبرام اتفاق يتعلق بحماية المعلومات في مجال الدفاع، ومذكرة تفاهم تخص التعاون في مجال الأمن السيبراني⁶. كذلك، تنبغي الإشارة إلى توقيع

¹ Le ministre israélien de la défense, Benny Gantz, en visite au Maroc dans un contexte régional tendu, le monde, 23 novembre 2021.

² المغرب وإسرائيل يوقعان اتفاقاً أمنياً وعسكرياً غير مسبوق، الشرق الأوسط، عدد 15703، 25 نونبر 2021.

³ المغرب وإسرائيل يوقعان مذكرة لتفاهم الأمني، العربي الجديد، 24 نونبر 2021.

⁴ Israel, Morocco to sign kamikaze drone deal: report, the new arab, october 02, 2021.

⁵ موقع: المغرب يتسلم 3 طائرات استطلاع إسرائيلية مسيرة، RT بالعربي، 30 يناير 2021.

⁶ المغرب وإسرائيل يوقعان مذكرة لتفاهم الأمني، مرجع سابق.

الجنرال، مصطفى الربيعي، ورئيس هيئة الـ"ساير" الإسرائيلي، يجال أونا، على اتفاقية تهم التعاون بين البلدين في مجال الحرب الإلكترونية¹.

كذلك، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال التعاون الفضائي بين وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، ورئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية، عمير بيرتس، وتهدف إلى استحداث مركز للبحث والتطوير، والترويج للمشاريع المشتركة والتجارية في قطاع الطيران².

2. التعاون الاقتصادي والتجاري

لقد عرفت الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة تحولات نوعية في التعاطي مع التطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، وأصبح من الواضح أن هذه الدبلوماسية تنبني على تحركات مدروسة وذات أبعاد استراتيجية، ولعل أهم ما يميزها اليوم هو التركيز على تطوير وتنويع الشراكات، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية، ويظهر ذلك بشكل جلي في تشجيع المغرب للاستثمار، وتكثيف جهوده في تحسين مناخ الأعمال.

ومما لا شك فيه أن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تقع ضمن هذا المسار، حيث ينظر لها المغرب باعتبارها شريكا استراتيجيا يمكن أن يحقق له مجموعة من العوائد الاقتصادية؛ وقد شرع البلدين منذ إقامة علاقتهما الدبلوماسية في تطوير مبادلاتهما التجارية وتعزيز الإطار القانوني المنظم لها، لاسيما وأن حجم المبادلات التجارية بينهما قد بلغ حوالي 131 مليون دولار سنة 2021، تتوزع بين 31 مليون دولار من الصادرات التي تشكل أساسا من منتجات النقل، والمطاط، والمنتجات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية، و100 مليون دولار من الواردات التي تتكون أساسا من منتجات النسيج والفلاحة والنقل³.

وبهذا الخصوص، فقد اعتبرت وزيرة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، أورنا باربيفاي، خلال زيارتها للمغرب ولقاء نظيرها المغربي، رياض مزور، بأن إسرائيل تدرك جيدا مؤهلات المغرب وأهمية موقعه الجغرافي بالقرب من أوروبا وإفريقيا، الشيء الذي سيمكن من تقدم البلدين في ميدان التجارة العالمية، ويشجع أيضا على ضرورة رفع كل الحواجز الجمركية، وإعطاء كافة التسهيلات لتمكين رجال الأعمال الإسرائيليين لبدء العمل في المغرب، واعتبرت أيضا بأن مستوى المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والذي يبلغ 130 مليون دولار في العام ليس كافيا، ويجب أن يصل بسرعة إلى 500 مليون دولار سنويا.

¹ المغرب يوقع مع إسرائيل اتفاقية للتعاون في مجال الحرب الإلكترونية، اليوم 24، 25 يوليوز 2021.

² المغرب وإسرائيل يوقعان مذكرة شراكة استراتيجية في مجال التعاون الفضائي، فرانس 24، 24 مارس 2022.

³ علاقات المغرب وإسرائيل الاقتصادية.. الزيارات تسرع التطبيع، مرجع سابق.

وهذه المناسبة، فقد تم التوقيع على اتفاق للتعاون التجاري والاقتصادي، وهو ما اعتبره الوزير المغربي بمثابة تجديد للقطاعات التي توفر إمكانيات كبيرة للاستثمار مثل الصناعات الغذائية، وصناعة السيارات، والطيران، والنسيج، وتكنولوجيا الماء، والطاقات المتجددة، والمواد الطبية والصيدلية، كما أنه خطوة أولى في طريق شراكة قوية ومثمرة بين البلدين، وهنا، فقد أكد على ضرورة إجراء مباحثات لإنشاء مناطق صناعية بالمغرب¹.

ولابد من الإشارة أيضا إلى إطلاق منتدى "المغرب-إسرائيل": تواصلوا من أجل الابتكار، الذي انعقد بالدار البيضاء بين 23 و25 ماي 2022، حول الابتكار التكنولوجي في مجالات صناعة الأغذية، والمياه، والخدمات اللوجيستية، والطاقة، والتنمية المستدامة، ويتمثل الهدف منه في بحث الفرص التجارية الممكنة بين المغرب وإسرائيل من أجل تمكين المقاولات من تحقيق قيمة مضافة في القطاعات السابقة الذكر، وكذا استكشاف إمكانيات خلق المزيد من فرص الشغل في المجال التكنولوجي بالمغرب. وخلال هذا المنتدى، فقد تم إبرام 13 مذكرة تفاهم تتعلق بتطوير الحلول المبتكرة لتعزيز أنشطة الأعمال التجارية الثنائية بين الفاعلين الاقتصاديين والتجارين، وتوحيد الهيئات الحكومية بالبلدين².

وفي واقع الأمر، فإن التعاون المغربي الإسرائيلي لم يقتصر فقط على مجرد تطوير التجارة البينية، وتعزيز الإطار القانوني لعلاقتها الاقتصادية عبر التوقيع على اتفاقيات تهم التعاون الجمركي وتجنب الازدواج الضريبي³، بل امتد أيضا للتعاون في المجال الطاقى، وذلك من خلال توقيع "المكتب الوطني المغربي للهيدروكربونات والمعادن" لاتفاقية مع الشركة الإسرائيلية "راتيو بتروليوم" من أجل إجراء دراسات وأنشطة بحثية حول المحروقات، وكذا التنقيب على حقول النفط والغاز بالأقاليم الجنوبية للمغرب، وهو الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في تنميتها⁴.

فضلا عن ذلك، وفي إطار السعي لتطوير التعاون الصناعي بين المغرب وإسرائيل، فقد أجرى وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، مولاي حفيظ العلمي، مع نظيره الإسرائيلي، عمير بيرتس، مباحثات لدراسة آفاق الشراكة في خمس قطاعات صناعية عبر تقنية الاتصال المرئي، ويتعلق الأمر بقطاعات النسيج، والصناعات الغذائية، والبحث التطبيقي في الصناعة، والتكنولوجيات الخضراء وصناعة الطاقات المتجددة⁵.

¹ يوسف لخضر، المغرب وإسرائيل يطمحان إلى تبادل تجاري بقيمة 500 مليون دولار، هسبريس، 21 فبراير 2022.

² منتدى المغرب - إسرائيل "تواصلوا من أجل الابتكار" ينهي أعماله في الدار البيضاء، إيلاف، 27 ماي 2022.

³ مباحثات تجمع بين كل من وزيرة الاقتصاد والمالية ووزيرة الاقتصاد والصناعة لدولة إسرائيل، وزارة الاقتصاد والمالية، 21 فبراير 2022.

⁴ شركة إسرائيلية تعلن توقيعها عقدا مع المغرب للتنقيب عن النفط والغاز بـ"إقليم الصحراء"، مدته 8 سنوات، عربي بوست، 17 أكتوبر 2021.

⁵ خالد مجدوب، مباحثات مغربية إسرائيلية للتعاون في 5 قطاعات صناعية، وكالة الأناضول، 28 دجنبر 2020.

ومن بين المجالات الاقتصادية الأخرى التي يطمح المغرب وإسرائيل لتطويرها تلك المتعلقة بقطاعي السياحة والخدمات، ويраهن المغرب في هذا الصدد على استقطاب نحو 200 ألف سائح إسرائيلي سنوياً. ولذلك، فقد وقع البلدين على اتفاقية تتعلق بالترويج والتسويق المشترك للسياحة¹، كما أطلقت "شركة الخطوط الملكية المغربية" خطاً جواً جديداً يربط الدار البيضاء بتل أبيب²، وعرضت الحكومة المغربية مشروع قانون أمام البرلمان يهتم المصادقة على اتفاقية حول الخدمات الدولية تنص على الإعفاء المتبادل من الرسوم الجمركية، ومصاريف التفتيش، والضرائب التي تتعلق بتكلفة الخدمات المقدمة على متن الطائرة³.

3. التعاون في مجالات أخرى

لابد من التأكيد على أن التعاون بين المغرب وإسرائيل قد شمل مجالات أخرى تهم التعليم والثقافة والرياضة والإعلام والتكنولوجيا والصحة والبناء، حيث شرع المغرب في إدراج ثقافة اليهود وتاريخهم في مناهج مجموعة من المستويات الدراسية⁴. ووقع وزير التربية والتعليم العالي، سعيد أمزازي، مع نظيره الإسرائيلي، يوآف غالانت، على اتفاقية تخص إطلاق برامج لتبادل الطلبة وتوأمة مدارس ثانوية⁵.

ونتيجة لذلك، فقد زار وفد من طلبة جامعة "بن غوريون" الإسرائيلية المغرب في إطار هذه الاتفاقية⁶، كما زار طلبة مغاربة باحثين في سلك الدكتوراه بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية والجامعة الدولية بالرباط هذه الجامعة الإسرائيلية⁷. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عبد اللطيف ميراوي، ووزيرة العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية، أوريت فركاش هكوهين، تهم تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا بين الجامعات في البلدين⁸، الشيء الذي أثار احتجاجات أساتذة التعليم العالي بالمغرب⁹.

¹ المغرب وإسرائيل يوقعان اتفاقية ترويج للسياحة الوافدة، وكالة الأناضول، 26 يوليو 2021.

² المغرب يطلق أول خط جوي مباشراً نحو إسرائيل، فرانس 24، 13 مارس 2022.

³ المغرب... حالة أول اتفاقية مع إسرائيل إلى البرلمان للمصادقة، وكالة الأناضول، 03 فبراير 2022.

⁴ Jack Lang appelle à reconnaître feu SM Mohammed V "Juste parmi les Nations", l'opinion, 23 novembre 2021.

⁵ عادل نجدي، سنة أولى تطبيع بين المغرب وإسرائيل: ميزان الريح والخسارة، العربي الجديد، 22 دجنبر 2021.

⁶ Aymane Jaouhar, programme d'échange : des étudiants israéliens arrivent au Maroc pour un séjour d'études, telquel, 08 juin 2022.

⁷ Hind El Grari, Maroc-Israël : cinq doctorants de l'UM6P et de l'UIR sont arrivés à l'Université Ben Gourion, le desk, 12 juillet 2022.

⁸ المغرب وإسرائيل يوقعان مذكرة تفاهم في مجال البحث العلمي، وكالة الأناضول، 27 ماي 2022.

⁹ عبد المالك أهلال، التطبيع التعليمي مع إسرائيل يفجر انتقادات لاذعة لوزير التعليم العالي، العمق المغربي، 14 يونيو 2022.

وفي المجال الرياضي، فقد شارك المنتخب المغربي لرياضة الكاراتيه في الدورة التي نظمتها إسرائيل بعنوان: "أبراهام للسلام الأولى لسنة 2022"¹، كما تم توقيع اتفاقية في مجالي الثقافة والرياضة تحت عنوان "الثقافة والرياضة من أجل السلام" بشراكة مع الإمارات والبحرين، وذلك على خلفية المشاركة في فعاليات "إكسبو دبي 2020"².

وعلاوة على ذلك، فقد تم الاحتفال بمناسبة إطلاق مكتب القناة الإسرائيلية "i24" بكل من الرباط والدار البيضاء، وذلك في موقع قصبة شالة بالرباط، وهو الموقع الذي يكتسي أهمية تاريخية بالنظر لكونه المكان الذي دفن فيه السلطان الأكلح أبي الحسن المريني الذي حكم الدولة المرينية لمدة 20 عاما في القرن 14، وخط المصحف الشريف كاملا بيديه، وأهداه ليكون وقفا بالمسجد الأقصى، ويوجد اليوم هذا المصحف في "المتحف الوطني الإسرائيلي" بعد الاستيلاء عليه في حرب 67³.

وقد عزز المغرب وإسرائيل أيضا شراكتهما بالتوقيع على اتفاق في مجال الإنترنت على خلفية مشاركة "اللجنة الوطنية المغربية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" في الاجتماع الـ 69 لمجموعة برلين في تل أبيب، ويقوم الاتفاق المغربي الإسرائيلي على تنظيم زيارات عمل متبادلة بهدف إرساء تعاون دائم في مجال حماية المعطيات الشخصية⁴.

وفي لقاء لوزيرة الداخلية الإسرائيلية، أيليت شاكيد، بنظيرها، عبد الوافي لفتيت، وبوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، خلال زيارتها للمغرب، تم التوقيع على اتفاق بخصوص إرسال عمال مغاربة إلى إسرائيل في مجالي التمريض والبناء، ويتعلق الأمر باستقطاب حوالي 250 مساعد ممرض و600 عامل بناء⁵، وقد تزامن هذا اللقاء مع انطلاق مناورات "الأسد الإفريقي 2022" في مدينة أكادير⁶، بمشاركة مجموعة من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وبحضور مراقبين عسكريين من حلف شمال الأطلسي من بينهم إسرائيل⁷.

¹ خالد دسوقي، المغرب: منتخب الكاراتيه يشارك في بطولة "أبراهام للسلام" بإسرائيل ويوقع اتفاقية مع مسؤولي الاتحاد الإسرائيلي، i24news، 03 مارس 2022.

² المغرب يوقع إعلان الثقافة والرياضة من أجل السلام مع الإمارات والبحرين وإسرائيل، البلد، 31 مارس 2022.

³ هناوي: تنظيم حفل إطلاق قناة "إسرائيلية" بباب شالة تدنيس لهذه المعلمة وطعن في تاريخ وذاكرة المغاربة، حزب العدالة والتنمية، 01 يونيو 2022.

⁴ المغرب يعلن عن اتفاق جديد مع دولة الاحتلال، جريدة القدس العربي، 04 يونيو 2022.

⁵ Rym Bousmid, Maroc-Israel : pourquoi Ayelet Shaked lorgne les travailleurs marocains, jeune afrique, 23 juin 2022.

⁶ Manuel Fernández, Israel participates in military exercises in Morocco for the first time, Atalayar, July 5, 2022.

⁷ الولايات المتحدة والمغرب يطلقان تدريبات "الأسد الإفريقي" بمشاركة إسرائيلية للمرة الأولى، فرانس24، 21 يونيو 2022.

كذلك، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بخصوص بناء مستشفيات بالمغرب، بين وزير الصحة والحماية الاجتماعية، خالد آيت الطالب، وشركة "I.M.S OVADIA GROUP LTD" الإسرائيلية، وذلك بهدف تنفيذ برنامج استثماري يتعلق بتصميم وبناء وتجهيز مؤسسات استشفائية بمساهمة مالية من الشركة الإسرائيلية تقدر بحوالي 5 مليارات درهم¹.

يتبين من خلال ما سبق بأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ليست مجرد خطوة تم اتخاذها في ظروف سياسية معينة، بل هي قرار مبني على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، والتي يرمي المغرب من خلالها أولاً على المستوى السياسي إلى كسب دعم قوي لمقترحه بخصوص منح الأقاليم الجنوبية حكماً ذاتياً تحت السيادة المغربية، وتأييد الموقف المغربي بخصوص هذه القضية في منظمة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن التي تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في صياغتها وإقرارها.

أما على المستوى الاقتصادي، فمهدف البلدين إلى تنمية مبادلاتهما التجارية، وتوسيع مجالات التعاون لتشمل قطاعات جديدة يكون الفاعل فيها أساساً هو القطاع الخاص. كذلك، يسعى المغرب إلى تعزيز ترسانته العسكرية وقدراته الأمنية والاستخباراتية، في الوقت الذي تهدف فيه إسرائيل إلى البحث عن شريك استراتيجي ذو موقع جيوسياسي متميز بشمال القارة الإفريقية كالمغرب، خاصة وكونه بلد يتعايش فيه اليهود إلى جانب المسلمين في سلم وأمان عبر التاريخ.

وبطبيعة الحال، فالوساطة الأمريكية في إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل هي وساطة قائمة على مجموعة من الاعتبارات المرتبطة أساساً بمحاولة إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تعزيز موقع إسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو الأمر الذي بدا واضحاً مع عمليات التطبيع التي أقامتها مجموعة من الدول العربية مع إسرائيل، ونخص بالذكر هنا بعض دول الخليج التي دعمت بدورها إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل.

وقد ساهمت إقامة هذه العلاقات في تخفيف الأزمة الدبلوماسية بين المغرب وبعض دول الخليج، وجعلت المغرب شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالمنطقة، خاصة وأن مواجهة المد الإيراني يبقى هدفاً مشتركاً بين هذه الدول، وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه في "قمة النقب" التي انعقدت ببلدة "سديه بوكير" بإسرائيل، وشهدت مشاركة كل من وزراء خارجية المغرب، والإمارات، والبحرين، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل².

¹ 5 مليار درهم.. اتفاقية مغربية إسرائيلية لبناء مؤسسات استشفائية بالملكة، تيل كيل عربي، 30 يونيو 2022.

² قمة النقب.. المغرب يشارك في اجتماع للدول الأعضاء في البحرين، le desk بالعربية، 02 يونيو 2022.

ومما لا شك فيه أن هذه التطورات في العلاقات المغربية الإسرائيلية دفعت الكثير من الدول إلى إعادة النظر في مواقفها المعادية للمغرب، كما هو الشأن بالنسبة لإسبانيا التي دعت المغرب إلى الحوار والنقاش حول القضايا العالقة بين البلدين، وأيدت لأول مرة في تاريخها المقترح المغربي لمنح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية باعتباره الحل الأكثر جدية وواقعية ومصادقية من أجل تسوية النزاع حول الصحراء المغربية¹، وهو الموقف الذي أيدته المفوضية الأوروبية لمنظمة الاتحاد الأوروبي². وإن دل هذا التغيير على شيء، فإنما يدل على قوة الدبلوماسية المغربية في تدبير الأزمات.

وإن تحدث الكثيرون عن أن المغرب قد قدم تنازلات وراء الكواليس بخصوص عدم المطالبة بالأراضي المغربية المحتلة، وتشديد الحماية على الحدود الإسبانية من أجل الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها، فإنه لا يمكن نكران أنه للوساطة الأمريكية في إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، وتعزيز شراكتهما في مجالات اقتصادية وعسكرية وأمنية متعددة تأثير في إعادة الكثير من الدول الأوروبية لحساباتها في التعامل مع المغرب، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مسارها الطبيعي.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه رغم تحقيق المغرب لمكتسبات عديدة بعد إقامته لعلاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، إلا أنه يجب أن يتعامل بذلك سواء فيما يتعلق بضمان التوازن بين تطوير علاقاته بإسرائيل، وبين ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية، أو فيما يتعلق باعتماد البراغمية في علاقاته بالقوى الدولية الأخرى من قبيل روسيا والدول الأوروبية التي تراقب تطور العلاقات المغربية الإسرائيلية بحذر شديد، هذا إلى جانب محاولة تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بإنهاء النزاع حول قضية الصحراء المغربية من داخل أجهزة الأمم المتحدة، والاستفادة من الخبرات العسكرية، وتطوير الاقتصاد المغربي.

خاتمة

تقع خطوة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل في مسار موازنة علاقات المغرب بطرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن اتخاذه لهذا القرار الاستثنائي، وتطوير مستوى التعاون في مجالات حيوية مع إسرائيل، سيعود عليه بالنفع سواء على مستوى حصوله على الدعم الأمريكي والإسرائيلي في مجموعة من القضايا الوطنية، أو على مستوى تحقيق مكاسب اقتصادية ودبلوماسية مهمة ستمكنه من لعب دور إقليمي متميز، إلا أنه لا

¹ إسبانيا تشيد بمبادرة الحكم الذاتي لتسوية نزاع الصحراء المغربية، هسبريس، 18 مارس 2022.

² المفوضية الأوروبية تعلن تأييدها لموقف إسبانيا الجديد من نزاع الصحراء الغربية، فرانس 24، 22 مارس 2022.

يمكن أن يؤثر بأي شكل من الأشكال في موقف المغرب التابث بخصوص أحقية الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة وقائمة بذاتها وبكافة مكوناتها المادية والقانونية، أو في دفاعه المستمر على حرمة مدينة القدس وأهميتها الدينية والتاريخية بالنسبة للمسلمين ولباقي أتباع الأديان السماوية الأخرى، وذلك من موقع الملك محمد السادس كرئيس للجنة القدس.

ويظهر بشكل جلي من خلال البيانات الملكية بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين المغرب وإسرائيل، ومن خلال مضمون الاتفاق الثلاثي، وتصريحات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوربيطة¹، وكذا رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، بأن موقف المغرب تابث بخصوص القضية الفلسطينية، وهو الموقف القائم على أساس حل الدولتين مع الحفاظ على الطابع الإسلامي لمدينة القدس.

ويعمل المغرب على ضمان التوازن بين إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وبين الحفاظ على موقفه التابث من القضية الفلسطينية ودوره التقليدي في ترأس لجنة القدس، ويظهر ذلك بشكل جلي في استقبال حزب العدالة والتنمية لوفد عن المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهو وفد مكون من 12 عضوا من بينهم موسى أبو مرزوق، وحسام بدران، وعزت الرشق، وخليل الحية، وظاهر النونو، وسامي أبو زهري، بقيادة رئيس الحركة، إسماعيل هنية².

ولعل هذه الدعوة بالذات تشكل رسالة واضحة للمجتمع الدولي أساسها أن المغرب لن يتراجع عن دعمه للقضية الفلسطينية، وهو ما بدا واضحا في إرسال المغرب 40 طنا من المساعدات الطبية والغذائية إلى قطاع غزة والضفة الغربية في طائرات عسكرية على إثر الهجمات الإسرائيلية، ورفضه للعنف الإسرائيلي معتبرا إياه عملا غير مقبول من شأنه أن يزيد من حدة التوترات³، وكذا من خلال اتصال الملك محمد السادس بالرئيس الفلسطيني، محمود عباس، للتأكيد مجددا على دعم المغرب المستمر لحل الدولتين⁴.

وليس من الصدفة توقيع رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، على قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، إذ لطالما وضع حزب العدالة والتنمية القضية الفلسطينية في صلب مبادئه وصدارة اهتماماته، كما عبر، سعد الدين العثماني، بصفته رئيسا للحكومة عن رفضه لعمليات التطبيع التي جمعت

¹ الوزير بوربيطة: لكل إسرائيلي أصول مغربية.. هذه ليست مزحة بل واقع، هسبريس، 28 مارس 2022.

² محمد ماموني العلوي، المغرب يوازن علاقاته بين الفلسطينيين وإسرائيل، العرب، 17 يونيو 2021.

³ مصطفى دياب، مصر تسمح بعبور 40 طن مساعدات مغربية لقطاع غزة، جريدة الدستور، 20 ماي 2021.

⁴ اتصال هاتفي بين الرئيس الفلسطيني وملك المغرب، وكالة الأنباء القطرية، 03 دجنبر 2020.

إسرائيل بدول عربية أخرى، وبالتالي، فمشاركته في عملية التوقيع على الاتفاق الثلاثي تكشف بأن الدفاع عن القضية الفلسطينية لا يتعدى حدود الشعارات والخطابات الرنانة للحزب، حيث أن الوصول إلى السلطة قد أبان عن رمزية هذا الخطاب الحزبي وعدم التمسك به في الواقع العملي.

وعليه، فإن تطور العلاقات المغربية الإسرائيلية هو تطور تفرضه المصلحة المتبادلة بين البلدين، فالمغرب يسعى من جهته إلى وضع حد نهائي للنزاع حول الصحراء المغربية، وهو حل لا يمكن أن يتم إلا في إطار منظمة الأمم المتحدة من خلال منح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية، وكذا تعزيز حضوره الاقتصادي إفريقيا، وتكريس نفوذه كقوة مؤثرة في شمال وغرب إفريقيا، وقد أكدت وزيرة الداخلية الإسرائيلية، أيليت شاكيد، في هذا الإطار دعم بلادها لسيادة المغرب على صحرائه¹.

أما إسرائيل، فترمي بدورها إلى تليين مواقف أكبر عدد من الدول العربية اتجاهها من أجل تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، واستغلال إمكانيات ومؤثرات هذه الدول في تعميق امتدادها الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، إضافة إلى ولوجها لسوق مهم جدا لبيع منتجاتها العسكرية.

وفي هذا السياق، فمن الواضح أن قرار المغرب بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لم يكن سهلا على صانع القرار، بل كانت وراءه عدة اجتماعات ولقاءات سرية مغربية إسرائيلية بوساطة أمريكية وبدعم من دول الخليج العربي. ولا مناص من القول بأن المغرب كان حريصا على تحديد الظرفية السياسية المناسبة للإعلان عن مثل هذا القرار الذي لا يمكن إلا أن يثير غضب الشعب المغربي الذي لطالما أمن بعدالة القضية الفلسطينية، ورفض أي وجود لإسرائيل بالمنطقة العربية، غير أن الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء شكل خطوة ذكية لتليين موقف الشارع المغربي بكل أطرافه، خاصة وكون قضية النزاع حول الصحراء المغربية هي قضية تتوافق حولها كافة مكونات الشعب المغربي. كذلك، فقد ساهمت الأزمات المتتالية للمغرب سواء مع منظمة الاتحاد الأوروبي وبعض دولها كإسبانيا وألمانيا وفرنسا، أو مع الجزائر التي وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في امتصاص غضب الشارع بعد الإعلان عن هذا القرار.



¹ إسرائيل تدعم سيادة المغرب على الصحراء، هسبريس، 21 يونيو 2022.

السياسة الخارجية القانونية للقيادة الفلسطينية بين مقتضيات القانون الدولي واكراهات موازين القوى

The legal foreign policy of the Palestinian leadership between the requirements of international law and the constraints of the balance of power

عماد بورزوز

Imaad BORZOZ

دبلوم الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط،
وعضوا في مركز خالد الحسن للدراسات
والأبحاث بالرباط/المغرب

مرسي عبد الكريم عبد الرازق

Mursi Abed al Kareem Abwd Alraziq

دبلوم الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط،
وعضوا في مركز خالد الحسن للدراسات
والأبحاث بالرباط. فلسطين
morsisalih77@gmail.com

Abstract :

Legal and political tools can contribute to deepening understanding of the roots of the conflict and rooting and employing its tools and resources to achieve points of strength in the field of international relations and foreign policy, through various practices and interactions in line with developments in global reality and its selective combinations, so that peaceful confrontation will be acceptable and legitimate in the eyes of the international community, In addition to being less expensive and more appropriate because it is the ideal choice for Palestinians to constructively engage with international institutions and deal with various parties, including political opponents. The political and legal struggle is soft power and an indispensable basis for achieving liberation, because it falls within the framework of resistance that works to confirm the justice of the liberation struggle on the one hand. It provides, when practiced, the legitimate basis for other confrontations, serves the goals of national liberation and independence, and confirms their justice.

Keywords: foreign policy, international law, international legitimacy, national liberation and independence.

ملخص:

يمكن للأدوات القانونية والسياسية أن تسهم في تعميق فهم جذور الصراع وتأسيس وتوظيف أدواته وموارده لتحقيق نقاط قوة في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، عبر الممارسات والتفاعلات المختلفة بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي وتوليقاته الانتقائية، ذلك أن المواجهة السلمية ستكون مقبولة وشرعية في أعين المجتمع الدولي، فضلا عن كونها أقل كلفة وأكثر ملاءمة لكونها الخيار النموذجي للفلسطينيين للانخراط البناء بالمؤسسات الدولية والتعامل مع مختلف الأطراف بما فيهم الخصوم السياسيين، فالنضال السياسي والقانوني يعد قوة ناعمة أساس لا غنى عنه لإنجاز التحرر، لأنها تصب في إطار مقاومة تعمل على تأكيد عدالة النضال التحرري من جهة، وتوفر عند ممارستها الأساس الشرعي للمواجهات الأخرى وتخدم أهداف التحرر والاستقلال الوطنيين وتؤكد عدالتهم.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، القانون الدولي، الشرعية الدولية، التحرر والاستقلال الوطني.

مقدمة

تسعى دولة إسرائيل بشكل جريء إلى إعاقة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران لعام 1967. غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى إعلانها توحيد شطري القدس بشكل مستفز ومخالف للشرعية الأممية وقواعد القانون الدولي، إضافة لمخالفته للاتفاقيات والتفاهات الموقعة برعاية المجتمع الدولي، الشيء الذي يقودنا بشكل حتمي إلى التسليم بعدم مرونتها والتزامها بتطبيق قواعد ومبادئ القانون الدولي المنظمة لحالة الاحتلال الحربي في فلسطين. ونتيجة لذلك ليس مبالغا القول إن معظم الأحزاب الإسرائيلية التي تصل سدة الحكم تطبق رؤية الدولة العامة وإيديولوجيتها الدائمة المستقرة في وجدان الشعب، بتكريس ديمومة الاحتلال على الأرض، وبضم مزيد من الأراضي، والبناء بالكتل الاستيطانية القائمة مع عدم التنازل عن يهودية الدولة وغور الأردن، وبقاء القدس موحدة عاصمة للشعب اليهودي، وعدم عودة اللاجئين¹.

وإلى جانب هذه الأمور، لا يفوتنا أن ننوه بهذا الواقع المتأزم والمشهد السوداوي المهيمن على الأرض والإنسان من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض بشكل متوحش، بزيادة وتيرة الاستيطان لغاية تآكل الأرض في الضفة الغربية والقدس، مما يعكس عدم نية إسرائيل بمغادرة المكان، وبما لا يمكن من توطيد العلاقة والمصادقية معها في هذا الفضاء، وبالتالي، ووفق مقتضيات الحالة هذه ستمكن من إسدال الستار بشكل نهائي على القضية وعلى شكل الصراع "بهدف الإجهاز على إقامة دولة فلسطينية وفق الشرعية الدولية، فإسرائيل تتعاطى مع الأراضي الفلسطينية من النهر إلى البحر وحدة واحدة"².

مما لا شك فيه أن الحقيقة الثابتة والدامغة التي لا مناص منها هي أن جميع النخب الإسرائيلية متفقة تماما على خريطة ومنهج الاستيطان، وفي واقع الأمر تكشف جميع القراءات بأنه أصبح يكتسي أهمية متزايدة خصوصا بعدما أصبحت المفاوضات في غيابات الجب، فهم

¹Israeli annexation of parts of the Palestinian West Bank would break international law – UN experts call on the international community to ensure accountability.

أنظر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الاطلاع: 2022/7/22): <https://www.ohchr.org/>

كذلك انظر إلى عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008، ص 84.. وللمزيد أيضا انظر إلى أنطوان شلحت، انتخابات الكنيست 2019 تغيير حكم اليمين غير باد في الأفق، سياسات، عدد 46، شباط 2019، ص 88-91 وما بعدها.

² محمد اشتية، لقاء تلفزيوني، برنامج اليوم الاعلامي المفتوح ضد الاستيطان، 30 ديسمبر 2020، تلفزيون فلسطين، تمت المشاهدة 2021/7/31 على الموقع الإلكتروني، كما ورد على لسانه.

<https://www.facebook.com/Dr.Shtayyah/videos/1029310610895858>

ينتصرون للواقع الجغرافي والديمقراطي على حساب أراضي عام 1967 المحجوزة لصالح دولة فلسطين بموجب مبدأ حق تقرير المصير، مما جعل مواجهة هذا النوع من المخالفات القانونية الجسيمة تتطلب من القيادة الفلسطينية اللجوء إلى المنظمة الأممية لإلزام القوة القائمة بالاحتلال بمبادئ وقواعد القانون الدولي وتوظيفها أمام أروقة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وفضح ممارساتها غير القانونية أمام المجتمع الدولي، بالرغم من أن القانون الدولي قد منح حركات التحرر حق التخلص من الهيمنة والاستعمار بشتى الوسائل شرط التزام الجميع بقواعد القانون الدولي الإنساني¹.

ولعل من المفيد، وانطلاقاً من مسألة التزامات الدول إزاء الحق في تقرير المصير، القول بأن المجتمع الدولي والمنظمة الأممية بالتحديد خطا في هذا المسار خطوات جيدة باتخاذ تدابير وإجراءات واضحة وضرورية من خلال قرارات أممية ملزمة للطرفين، إلا أن الاتجاه السائد في هذا الخصوص بقي تحت تأثير المسكنات دون تطبيق على أرض الواقع، وبالرغم من هذا المشهد وسيرا على النهج القانوني الدولي، استمرت القيادة الفلسطينية بمعركتها النضالية تحت ستار القانون الدولي لإيمانها الراسخ بالشرعية الدولية وقراراتها، لعل وعسى الوصول ولو بشق الأنفس إلى حل الدولتين الذي طال انتظاره كعدالة وازنة، بالرغم من التعقيدات والضبابية التي تسود المجتمع الدولي غير المنسجم مع القرارات الأممية والصكوك العالمية والإقليمية المتخذة لصالح قضية فلسطين، الشيء الذي جعل البعض يعتقدون بأنها من الناحية الإجرائية تعتمد أساساً هشاً².

منذ فترة زمنية ليست بالبعيدة باتت فكرة البحث عن الحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحدياً واضحاً واجهه الشعب الفلسطيني في سياق الحصول على حقوقه؛ نتيجة التحولات التي اعترت المسرح الدولي، وخصوصاً عدم توازن القوى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية. ولا مناص من القول، بأن دقة السياسات الدولية وسلوك الدول وكياناتها السياسية على مستوى العالم أو الإقليم باتت متناغمة مع مركزية الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق تغير السلوك الفلسطيني الرسمي بتراجعته عن استخدام القوة العنيفة واستبدالها بالقوة الناعمة كآلية بديلة للتحرر بالرغم من التهديدات الأمنية والانتهاكات والحروب الإسرائيلية المتكررة ذات الطابع العسكري.

¹ حكيم العمري، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، دراسة في أحكام القانون الدولي العام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2019، ص 7-8. كذلك لنظر إلى سهيل الفتلاوي وعماد ربيع، القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص 77.

² محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص 496 وما بعدها.

ثمة زاوية لا بد من الإشارة والتأكيد عليها، ترتبط بالنفوذ الأمريكي على المؤسسات الدولية، وبالرعاية والتأييد والدعم المادي والمعنوي للكيان الصهيوني من قبل المجتمع الغربي والأمريكي بخاصة، وتسخير ذاك النفوذ لهذا الغرض. وهو ما أفضى إلى بزوغ معايير مزدوجة تكيل بمكيالين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ناهيك عن التيه والصمت الناتج عن التشردم والهوان العربي والإسلامي، في ظل احتكام النظام الدولي لشرعية الأقوى. لقد شكلت كل هذه العناصر قوة ضغط على الساسة والشعب الفلسطيني للقبول بتنازلات قاسية لحساب الكيان الصهيوني. تبعا لذلك يمكن أن نلاحظ بكل وضوح الاجتهادات والمؤشرات الإيجابية من الطرف الفلسطيني اتجاه دولة إسرائيل كالتوقيع على العديد من الاتفاقيات والتفاهات للوصول إلى حل الدولتين بواسطة المفاوضات في غضون مدة زمنية كانت محدودة، وأصبحت لا حدود لها¹.

غير خاف إذن، ما تعرض له مسار الصراع من مجادلات وتجاوزات دولية وأممية محتدمة سياسيا وقانونيا، تصب عادة في خدمة الطرف الأقوى، وهي بذات الوقت تعكس حالة الوضع الفلسطيني، الذي بقي الحال على ما هو عليه حتى وقتنا الحاضر (2022)، الشيء الذي يدفعنا إلى صياغة الإشكالية التالية، من خلال السؤال التالي:

إلى أي مدى تستطيع الطبقة السياسية الفلسطينية توفير وتوظيف متطلبات النجاة السياسية القانونية في العلاقات الدولية لفرض الحل السياسي للصراع في إطار ما تفرضه مقتضيات القانون الدولي والشرعية الدولية للحصول على التحرر والاستقلال الوطنيين، في ظل اختلال موازين القوى والتعنت الإسرائيلي؟ وللإجابة عن هذا السؤال الأساسي الذي يُمثّل مشكلة البحث؛ لا بد من السعي للإجابة عن الأسئلة التالية المتفرّعة عنه:

1. ما هي استراتيجيات القيادة الفلسطينية لإحداث تحولات سياسية مهمة في القضية الفلسطينية؟
2. كيف وظفت الدبلوماسية الفلسطينية عناصر قوتها لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، التي أسهمت في الانضمام للمنظمات الدولية بالرغم من معارضة بعض مفاصل النظام العالمي؟ وما هي قدرتها في الحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية في ظل المتغيرات العالمية والعربية؟

¹ علا عامر الجعب، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو قضايا الحل الدائم، دار الجندي للنشر والتوزيع، ط1، القدس، 2018، ص33. وكذلك انظر إلى محمد مدحت غسان، الشرعية الدولية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان الاردن، 2013، ص310.

3. كيف يمكن الاستفادة من أجهزة المنظمة الأممية ومرجعياتها القضائية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الفلسطينية؟

من هنا تُبنى الدراسة على الفرضية الآتية:

يمكن للأدوات القانونية والسياسية أن تسهم في تعميق فهم جذور الصراع وتأصيل وتوظيف أدواته وموارده لتحقيق نقاط قوة في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، عبر الممارسات والتفاعلات المختلفة بما يتناسب مع تطورات الواقع العالمي وتوليقاته الانتقائية، ذلك أن المواجهة السلمية ستكون مقبولة وشرعية في أعين المجتمع الدولي، فضلاً عن كونها أقل كلفة وأكثر ملاءمة لكونها الخيار النموذجي للفلسطينيين للانخراط البناء بالمؤسسات الدولية والتعامل مع مختلف الأطراف بما فهم الخصوم السياسيين، فالنضال السياسي والقانوني يعد قوة ناعمة أساس لا غنى عنه لإنجاز التحرر، لأنها تصب في إطار مقاومة تعمل على تأكيد عدالة النضال التحرري من جهة، وتوفر عند ممارستها الأساس الشرعي للمواجهات الأخرى وتخدم أهداف التحرر والاستقلال الوطنيين وتؤكد عدالتهم.

وعليه، وللإجابة عن هذه الإشكاليات وللإحاطة بهذا الموضوع بشكل سليم ودقيق ارتأينا تناوله وفق التصميم التالي:

- ❖ أولاً: فعالية المواجهة القانونية والسياسية الفلسطينية من خلال موقف القانون الدولي من الاستيطان والاحتلال، والصعوبات الجمة والمضاربات الكبيرة التي واجهت القيادة في عملها القانوني بموجب مبدأ حق تقرير المصير.
- ❖ ثانياً: استقراء الواقع الفلسطيني بشكل موضوعي في الأمم المتحدة وكيفية توظيفه في ظل النظام الدولي الراهن.

أولاً: سيناريوهات المواجهة في ظل رؤية القيادة:

بادئ ذي بدء لا بد لنا من الوقوف على إشكالية في غاية الأهمية وهي المسألة المتعلقة بالسلام الاقتصادي، بالنظر إلى النقاش الذي لا زالت تثيره السلطة القائمة بالاحتلال بالتوافق مع جهات دولية وإقليمية والمتناقض مع مبدأ حق تقرير المصير، ومع ذلك نجد غالبية الطبقة السياسية الفلسطينية الرسمية لا زالت ملتزمة بأدبياتها السياسية والقانونية الناعمة بشكل صريح، والتي تمثل رصيذاً هاماً تُسهم من خلاله في إرساء دعائم السلام عبر مفاهيم وتكتيكات تستقيم بالمنطق السياسي السليم وذلك عبر الارتكاز على قرارات الشرعية الدولية ومبادئ وقواعد القانون الدولي لإيمانها المطلق بالسلام العادل والشامل المبني على الشرعية الدولية.

في هذا السياق، فإننا نؤكد حتماً بما لا يدع مجالاً للشك، أنه يمكننا التمييز بين تلك المبادئ المرتكزة على الشرعية الدولية من خلال الضمانات التي توفرها له هذه المبادئ (قواعد ومبادئ القانون الدولي)، وتلك المبادئ التي تهدف بالأساس إلى إقامة الدولة المستقلة وبين الكر والفر المختزل بما يسمى "بالسلام الاقتصادي" والمرفوض من قبل القيادة السياسية الفلسطينية جملة وتفصيلاً، غير أن مبدأ الولوج إلى العدالة يصطدم بالعديد من العراقيل التي يصعب حصرها على الأقل هنا من كثرتها، ولعل أبسطها تتمثل في رفض القيادة السياسية الإسرائيلية بوضع جدول زمني لتنفيذ المرحلة النهائية، هذا المبتغى أكدت عليه مجموعة من الاتفاقيات والتفاهات برعاية دولية، وهي تراهن حسب مقتضيات الحال بالتأخير تارة وبالتنصل تارة أخرى بالظروف الخارجية والداخلية؛ سواء بالأعمال الإرهابية حسب وصفهم لها أو تغييرات بالواقع السياسي الحزبي واعتلاء أحزاب معارضة سدة الحكم خلال فترة التنفيذ، أو الأزمات الدولية وغيرها، لكن الأخطر أنها تعتبر مسألة المساس بالأرض المحجوزة لصالح دولة فلسطين بموجب حق تقرير المصير، كقاعدة أمر، عنصر لا يخضع من الأهمية بمكان نظراً لتوقف عملية السلام، وبالتالي هي تسوق نفسها بأنها حماية السلام وراعيته ودائمة البحث عن شريك حقيقي للسلام يتلائم مع المرحلة الجديدة وتصوراتها التي تستثمرها وتوظفها بشكل دائم في الأوساط الدبلوماسية¹.

في الواقع واضح تماماً بأن هذا الموضوع يحظى بأهمية بالغة، وذلك راجع للظواهر المعقدة والمركبة للقضية الفلسطينية، لكون المتغيرات الداخلية والخارجية دائمة التغيير تجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، ولو نظرنا بشكل مستفيض وواف اتجاه اللاعبين الدوليين في المنطقة سنجدهم منحازين بشكل صريح أو ضمني إلى محتكر السيادة الفعلية، وقدرتهم على التأثير عليه شبه ضعيفة. هذا هو الواقع الحقيقي للمجتمع الدولي منذ أمد بعيد، وبموجب القوة سترسم إسرائيل حدودها كما تشاء ووقت ما تشاء، لأن دولة إسرائيل لم ترسم حدودها في الأصل، وبالتالي لا خطوط ثابتة لها، وهي دائمة الزحف والتحرك بأدوات وأساليب مشروعة عبر تسليط كافة المساطر والإجراءات لتحقيق النجاعة والفعالية لمسايرة التطورات المتسارعة والاستفادة منها لترسيخها على أرض الواقع لتصبح حقيقة مكتسبة².

وتماشياً مع ما تم ذكره فإن المجتمع الدولي أصبح يوظف إمكانياته لضمان استقرار المنطقة دون حل جذري للقضية الفلسطينية، لكن الفلسطينيين يمارسون بشكل فاعل واجههم

¹ Bassat&Others. future borders between israel and the Palestinian authority : Principles, Scenarios and Recommendations, The Shasha Center for Strategic Studies(2010),P15-18.

² Bassat&Others.Same as the previous reference.

وكذلك أنظر إلى محمد مدحت غسان، مرجع سابق، ص 19.

الوطني من أجل هدفهم المحمود والمنشود لنيل حريتهم واستقلالهم¹، وبالمقابل فإن الإسرائيليين، برعاية أمريكية، وبشغف القوة لا تعنيهم مبادئ وقواعد الشرعية الدولية بقدر ما تعنيهم مصلحة وفائدة دولة إسرائيل.

ولعل من المفيد أن ننوه بأن هذا الصراع سيبقى مفتوحا على مصراعيه دون ضوابط قانونية حقيقية ملزمة لمحتكر السيادة الفعلية، ولذلك يجب الأخذ بالحسبان بأنه على كافة المستويات لا نية لديه لتفعيل القواعد المتعلقة بإجراءات المحاكمة والقانون الواجب التطبيق على مرتكبي الانتهاكات والجرائم، ولا حتى على تطبيق اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية. والقانون الدولي عاجز لغاية اللحظة (2022) عن معالجة هذا الوضع، وهذا لا يغني عن التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني الدائم لكسب رضا اللاعبين الدوليين، لتجاوز السيطرة الدائمة من قبل الإسرائيليين على المسرح الدولي. وهناك مجهودات عظيمة بذلت بشكل مستمر من قبل النخب الفلسطينية، بغرض المحافظة على "مبادرة جنيف عام 2009" وغيرها من المبادرات والاتفاقيات والتفاهات القائمة على مبادئ وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية².

لكن لا يفوتنا أن ننوه أيضا، أن ديناميكية التغيير مستمرة بشكل عام، لكن ذلك الأمر غير متكى على قاعدة متينة أو على قرائن يقينية، وعلى ما يبدو فإن التوظيف النظامي الإسرائيلي فيه جملة من المعطيات والحقائق ضمن المنطق القائل بأن الأحزاب والأفراد والنخب متوافقون على البيئة الإستراتيجية للسياسة تجاه الفلسطينيين، وهما عنصرا الوقت والاستيطان، إضافة إلى طريقة الوصول إلى سدة الحكم بواسطة انتهاكاتهم غير المبررة ولا المنطقية اتجاه السكان الفلسطينيين الأصليين وخصوصا في الآونة الأخيرة من عام 2020 ولغاية الآن (2022). وعليه، فإن نظام الحكم في إسرائيل يدور في فلك مشحون غير مستقر، الشيء الذي يجعل الولايات المتحدة مقتنعة بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية 2022 غير قادرة على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة للمضي قدما نحو إقامة دولة فلسطينية، لذلك استعاضت عنه بالكون الآخر وهو فكرة إدارة الصراع وليس حله، والمضي قدما نحو النمو الاقتصادي.

¹ عزمي بشاره، المشروع الوطني الفلسطيني أفكار وأسئلة في المأزق والافاق، من كتاب قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة قطر، بيروت، ط1، 2015، ص35.

² مما جاء في الاتفاقية: " إذ يؤكدان على إيمانها الراسخ بأن منطق السلام يفرض التسوية، وأن الحل الوحيد القابل للتطبيق، يقوم على وجود دولتين على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 ". أسامه أبو ارشيد، " مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، ندوة الدوحة 14-15 تشرين الثاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص51. كذلك انظر إلى ميثم مناع، توماس نيلسون وآخرون، مستقبل حقوق الإنسان القانون الدولي وغياب المسألة، القانون الدولي واحتلال فلسطين، الأهالي للنشر والتوزيع، ط1، سورية، 2005، ص255. وكذلك انظر إلى عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص141.

باقتضاب، حري بنا القول بأن هناك توافقاً ما بين النخب الفلسطينية الرسمية على اتباع الطرق الناعمة والملائمة والأكثر فاعلية من وجهة نظرها في التعامل مع البيئة العالمية، من خلال تمسكها بقرارات المنظمة الأممية وقواعد ومبادئ القانون الدولي التي تصف إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لذلك فهي دائمة الحث عليها للالتزام بقواعد القانون بموجب "اتفاقية لاهاي لعام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، لكون هذه الاتفاقيات تسري على الأراضي المحتلة، وهذا ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في فتوى لاهاي سنة 2004".¹

وبالمحصلة، نحن أمام واقع مرير، دفع برئيس الوزراء الفلسطيني الحالي محمد اشتية 2022، إلى القول بأن "دولة إسرائيل أقيمت على 78% من الأرض التاريخية والمتبقي 22%، وهذه الأرض حجزت لصالح الدولة الفلسطينية، لكن إسرائيل ما زالت تزحف نحوها حيث أقامت أكثر من 220 مستعمرة يسكنها حوالي 800 ألف مستوطن يهودي، بما يعادل ربع سكان الفلسطينيين وهذا مؤشر مدروس من قبلهم ومرعب ومزعج للفلسطينيين". وفي آخر إحصائية محدثة فإن "عدد العرب الفلسطينيين ككل 6.9 مليون نسمة وعدد اليهود 6.7 مليون نسمة داخل فلسطين وإسرائيل". فخيار إسرائيل متجه إلى خيار تآكل حل الدولتين المجمع عليه عربياً ودولياً بفعل الاستيطان، أو أن تذهب إلى معادلة الجغرافيا بحيث "تصبح الأقلية اليهودية تحكم أغلبية فلسطينية، وهذا الأمر يعزز نظامها المبني على التمييز العنصري، لأننا لسنا في دولة ثنائية القومية ولا في نظام الدولة الواحدة، وإسرائيل تتعامل مع الحالة الفلسطينية على أنها جيب في المكون الكامل الجغرافي بين البحر والنهر".²

وفي هذا المقام، أكد الرئيس الفلسطيني من على منبر الجمعية العامة بتاريخ 2022/9/23 بأن ثقته بدأت بالتراجع في إمكانية تحقيق سلام قائم على العدل والقانون الدولي بسبب السياسات الاحتلالية الإسرائيلية، ومؤكداً أن إسرائيل لم تنفذ أيّاً من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

وأوضح أنه بعد 74 عاماً، لا يزال الفلسطينيون يعيشون آثار النكبة، كما أن أكثر من خمسة ملايين فلسطيني لا يزالون يقعون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ 54 عاماً، مطالباً الأمين العام للأمم المتحدة، "بالعمل الحثيث على وضع خطة دولية لإنهاء الاحتلال لأرض

¹ Elisabeth Koek, Exploring the Illegality of Land swap Agreements under Occupation, Al Haq- palestine - 2011-P 11-14.

² محمد اشتية، المرجع السابق كما ورد على لسانه.

دولة فلسطين"، والجدير بالذكر بأنه قد صدر "754 قراراً من الجمعية العامة، و 97 قراراً صدر من مجلس الأمن و 96 قراراً من مجلس حقوق الإنسان. ولم يُنفذ أي منها".¹

وفي هذا المقام، سجل ملاحظون بأن السيناريو القديم الحديث الذي اقترحته النخب الإسرائيلية هو الانسحاب من جانب واحد من المناطق المأهولة من السكان على غرار غزة مع بقاء السيطرة الأمنية الكاملة للإسرائيليين دون التخلي عن السلطة الفلسطينية بدعمها اقتصادياً، غير أن هذا الخيار مرفوض من قبل النخب الفلسطينية.²

ومن الجدير بالملاحظة أن إسرائيل تستخدم بشكل متوازن حسب ما يقتضيه الحال، كلا من القوة الخشنة والناعمة، المعلنة والسرية، كركائز أساسية في إدارة الأزمة والصراع حتى في موضوع التفاوض على المراحل النهائية، أو في موضوع الاستيطان والضم الزاحف المتناقض مع القانون الدولي.³

إن معضلة النظام القانوني والقضائي الدولي التطبيقي والاجرائي أدى إلى هزل وهشاشة تنفيذ القوانين وقرارات الشرعية الدولية بحق محتكر السيادة الفعلية خصوصاً في ظل المتغيرات الدولية العالمية وفشل الإدارة الأمريكية المتعاقبة على حل الصراع، وكأن ذلك أعطى مبرراً لإسرائيل لتحقيق ما تصبو إليه من بناء مدن عديدة بالضفة الغربية وعمل جسور وشوارع بينهما، مما أدى إلى ممارسة سلطتها المباشرة وغير المباشرة على كل الأراضي والأفراد لتحقيق انفصال جغرافي ما بين المدن الفلسطينية الذي لطالما جسده على أرض الواقع.⁴ والمثير للانتباه أن هذا الأمر ترى فيه إسرائيل ميزات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ومناسبة أيضاً لأهدافها الأمنية والاقتصادية، كما سيؤتي ثماره المستقبلية بتبديد وتعذر إخلائهم وإضعاف قيام دولة فلسطينية متصلة.⁵

إن أهم ما يميز سياسة إسرائيل الخشنة تجاه الفلسطينيين وما يقابلها من قوة ناعمة من قبل الساسة الفلسطينيين هي المراوغة التقليدية والدوران في فلك غير مسبوق من ناحية

¹ خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 77، أنظر إلى موقع الأمم المتحدة الرسمي على الموقع التالي: <https://news.un.org/ar/story/2022/09/111234>، شهود بتاريخ 2022/9/24.

² Bassat&OTHERS: (2010): Same as the previous reference.

³ Joseph Weiler and Michal Saliternik: *The Legality of the Israeli Annexation – Redux Joseph Weiler and Michal Saliternik*, June 29, 2020.

⁴ رازي نابلسي، الصهيونية والاستيطان، إستراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، فلسطين، ط1، نيسان/أبريل 2017، ص64.

⁵ مجد كيّال، كيف يتغير النظام الصهيوني، نتناهو والإعلام الإسرائيلي نموذجاً، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، فلسطين، ط1، آذار/ مارس 2017، ص50..

المفاوضات على الشكل النهائي لدولة فلسطين، لكن المحاولة المستمرة من قبل الفلسطينيين لتوظيف القانون الدولي ضد ركائز سياسة إسرائيل الاستيطانية ناجحة المعالم من الناحية النظرية من خلال الادانات والقرارات الصريحة المتخذة من قبل مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتواريخ مختلفة مما يتفق مع القانون الدولي¹.

ومن وجهة نظر تاريخية ومستقبلية، فإنه سيأتي يوم وتفيق إسرائيل من سباتها العميق تارة، ومن أحلامها الوردية المزهرة تارة أخرى عبر إقامة الدولة اليهودية على أرض الميعاد، دون الالتفات للشعب الأصلاحي ودولته المبتغاه، فلا يمكن تجفيف ينابيع العرب الفلسطينيين فيها، ولا بنفهم مرة أخرى، أو بإبادتهم، لكن في نفس الوقت وبقدرة قادر يمكن أن يخرج "من الأرض" أنقالها يومئذ تحدث أخبارها" فتصبح الهجرة عكسية من المهاجرين والأنصار اليهود واردة، ويذهب مبتغاهم أدراج الرياح. وعليه، وبعد التدقيق والتمحيص في البدائل المحتملة والمحتملة لإنهاء الصراع، فإن الحل لا يمكن أن يخرج من طبقات الأرض جاهزا ومفصلا ولا من سبع سماوات على طبق من فضة، وإنما من رجال أقوياء يؤمنون بالحوار العميق البناء قصير المدى يفضي في نهاية المطاف إلى قيام دولتين لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن واستقرار، لأن الإبادة التامة مستحيلة، وفي غير ذلك لن تنعم هذه الأرض وسكانها بنعيم قط، وستبقى دوامة العنف الذي يهلك البشر والحجر².

وصفوة القول يمكننا أن نضيف وتفكير عقلاحي بأن أبواب المقاضاة القانونية لن تبقى مغلقة للأبد، ولن يبقى القادة والمسؤولون متمتعين بالحصانة بالرغم من أن الحقيقة الثابتة على الأرض الآن تتجلى ببلوغ درجة عالية من الخطورة حول فرصة إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967، وإن لفظ هذا الحل أنفاسه النهائية فإن الرغبة تتجه لتحويلها إلى قوة يمكن استخدامها بفاعلية وهي تحويل الصراع ليشمل كافة الأراضي التاريخية أو أن تقبل بما اتفق عليه بموجب الشرعية الدولية³.

¹ فادي شديد، مرجع سابق، ص-176

² محمود عباس، الاستقطاب الديني والعربي في إسرائيل، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن وفلسطين، ط3، 2020، ص52. وللمزيد أيضا انظر إلى محمود عباس، بعد ثلاث سنوات على أوصلو يتذكرون يتحدث عن الوضع الراهن، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن وفلسطين، ط3، 2020. كذلك أنظر إلى القرآن الكريم، سورة الزلزلة.

³ محمد اشتية، مرجع سابق. كذلك انظر إلى توماس نيلسون، مرجع سابق، ص 263.

ثانياً: استقرار الواقع الفلسطيني بشكل موضوعي في الأمم المتحدة وكيفية توظيفه في ظل النظام الدولي الراهن

في مستهل الحديث لا بد من التأكيد على ازدواجية المعايير لدى النظام العالمي، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية راعية النظام العالمي التي تمارس التزييف والتناقض والفوقية والتسلط أثناء التعامل مع قضايا المسرح الدولي وخصوصاً القضية الفلسطينية، وبالرغم من ذلك بقي الأسلوب الرئيسي للقيادة الفلسطينية للحصول على التحرر هو الأسلوب السلمي، كوسيلة لتحقيق الاستقلال الوطني، وذلك بناء تحالفات وتكتلات فاعلة وجاذبة في المسرح العالمي لصالح القضية. وجدير بالذكر أن هذه السياسة المنتهجة قوبلت من طرف شعوب ودول العالم بإيجابية، أدت في نهاية المطاف إلى الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، بالرغم من أن هذا الأمر متجاوز لكون العديد من دول العالم قد تحررت من الاستعمار، وساعدتها شعوب العالم الحر بما أوتيت من قوة¹.

وفي هذا الإطار حققت دبلوماسية القيادة الفلسطينية تقدماً ملموساً من خلال انضمامها للمنظمات الدولية، وحصلت على مراكز قانونية متقدمة في العديد من المنظمات الدولية²، وعلى رأسها الأمم المتحدة، وذلك بحثاً عن فرص للتمكن من تحقيق إنجازات وطنية تمكنها من المشاركة في سلسلة أجهزتها المختلفة بشكل لتحصيل أهدافها ومسامعها. واستطاعت القيادة الفلسطينية من خلال توسيع التحالفات تقوية علاقاتها مع المنظمات الدولية، مما خلق روابط شجعت الدول على الاعتراف الصريح بها ومنحها ودبلوماسيتها نفس مزايا الدول كاملة السيادة³.

وفي واقع الأمر، يستند نضال الدبلوماسية الفلسطينية تجاه تحرير الأرض والإنسان على قواعد وآليات التدبير الحديث من خلال الاستثمار القانوني بالقواعد الأممية التي لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها كحق تقرير المصير المنسجم مع القرارات ذات الصلة وخصوصاً "القرار الشهير رقم 1514 لعام 1960، والخاص بتصفية الاستعمار" وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي⁴.

¹ سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 291. كذلك أنظر إلى عبد الهادي عباس، أزمة العدالة، دار الحارث للنشر والتوزيع، ط1، سورية، 2007، ص 433.

² سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة، أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، الجزء الأول، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 244. كذلك أنظر إلى السيد أمين شلي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1997، ص 14.

³ عادل أحمد الطائي، القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، 2010، ص 320.

⁴ سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب وشرعية المقاومة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009، ص 131.

وإذا كانت ثمة مقارنة ما بين دبلوماسية القيادة الفلسطينية، كقوة ناعمة، وما بين قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، يمكن أن نخلص بأن قيادة حركة التحرر الفلسطيني منسجمة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع قواعد ومبادئ القانون الدولي، التي تندرج ضمن سياق توطيد دعائم دولة الحق والقانون، لا سيما أن لديها القدرة على الجذب والاحتواء للمواقف التي تصب في مصلحة القضية الفلسطينية.

واتساقاً مع ما تقدم، وبالنظر إلى الخبرات السابقة، فإن هناك بعض التجارب التي أثبتت نجاعة الانخراط في اتفاقيات دولية أو ثنائية، كحكومة فيتنام المؤقتة في عام 1973، التي وقعت على اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، فيما استطاعت حركات أخرى كالفلسطينية، بعقد اتفاقيات ثنائية متضمنة أمور خاصة بالتنقل والإقامة والكفاح ضد المحتل¹.

إن تجارب حركات التحرر والشعوب المستعمرة، جعلت مسألة التحرر من الهيمنة والاستعمار ضرورة حتمية لحماية مشروعهم الوطني، وخروجهم من الأوضاع المزرية التي يرزحون تحتها، لذلك اتجهت أنظار المجتمع الدولي إلى تأييد القرارات المؤيدة لنضالات الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال بتأكيد حقهم المشروع بالمقاومة بشتى الوسائل القانونية، وصولاً لتحقيق أهدافهم ومصالحهم المشروعة، وقد أكدت ذلك كافة الأعمال والمواثيق والتشريعات الدولية، إضافة إلى ذلك فرضت على الدولة المحتلة مجموعة من الالتزامات السيادية والإنسانية التي لا يجوز تجاوزها وكرست حماية خاصة للمدنيين².

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة عززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها بمقتضى القرار "3210 لعام 1974"، من خلال تمكينها في مداولتها بشأن "قضية فلسطين في جلستها العامة"، وكذلك الشأن فيما يخص القرار "3237 عام 1974" والناطق بما فيه "باعتراف الجمعية العامة بمنظمة التحرير وحصولها على مركز المراقب" بالرغم من محاولات طمسها³.

وعلى ضوء ذلك، كان من تحصيل الحاصل، بأن سعت المنظمة عبر الدفاع عن مصالحها الوطنية ووظفت تحالفاتها من خلال حضورها الطاعي على الصعيدين الإقليمي والدولي الملفت تجاه الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على كامل ترابها الوطني وفقاً لقرارات الشرعية الدولية عام 1988 بالجزائر. وكانت قد وضعت حجر الأساس لذلك من خلال إحاطة بلدان

¹ غسان الجندي، قانون المعاهدات الدولية، كلية الحقوق الجامعة الأردنية بدون دار نشر، د. ط، الأردن، 1988، ص 39، 43.

² عبد الله الأشعل، المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، دار النهضة العربية، د. ط، القاهرة، 1988، ص 56-57، 71، 145، 151-153. كذلك أنظر إلى محمد فهد الشلالدة، القانون الدولي الانساني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن وفلسطين، ط 1، 2017، ص 177. وكذلك سهيل الفتلاوي وعماد ربيع، القانون الدولي الانساني، مرجع سابق، ص 167-169.

³ أمين دواس، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مجلة صامد الاقتصادية، مجلد 14، عدد 87، عمان، 1992، ص 28.

العالم الحر والصديق للشعب الفلسطيني بهذه الخطوة العادلة، الذين باركوها واعترفوا "بميلاد الدولة الفلسطينية بعد خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة التي انعقدت في جنيف بتاريخ 13 كانون الأول من عام 1988"¹.

وفي واقع الأمر فإن التغيير الذي حدث على مستوى هيكلية النظام الدولي بالنظر إلى منظمة التحرير كطرف مساو لها ودخولها الساحة الدولية حيز التطبيق جعل العديد من الدول يقرون بعدالتها ويتسابقون لمساندتها. من هنا بدأت المنظمة باستمالة الدول والشعوب بممارسات معاصرة ومنسجمة مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية، بما يكفي لجعل العالم المحب للسلام ينتصر للقضية قولاً وعملاً، وصولاً إلى إنهاء حلقات حقبة الاحتلال وفرض مستجدات الزمن الجديد ببناء الدولة الفلسطينية على تراثها الوطني التي تناضل من أجله².

وفي نفس السياق، كان من تحصيل الحاصل بأن أصبحت فلسطين تحتل مكانة أكبر من أي وقت مضى في الساحة الدولية، خصوصاً بعد المنعطف الدراماتيكي للمحق الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني بتوحيد المبادئ والمسارات القانونية بما يتناسب مع الواقع، بإدخال تعديلات تصب في مصلحة القضية وعمقها برسالة معبرة ورامزة في دورته "في 15 تشرين الثاني عام 1988"، من خلال التقيد بقرارات الشرعية الدولية ونبد الإرهاب. هذه المستجدات التي شهدتها المنظمة واعتبرت المتكأ الأساس الذي اهتدت به المنظمة لتجنب أفعالها وأعمالها من أي إرهابيات قد تحدث بالمستقبل الغرض منها تجاوز حقل الغام يبغس العمل التحرري الفلسطيني حقه، كنعنت أعمالها النضالية بالإرهابية لا سيما من طرف الأمريكان وحلفائهم³.

ولا مناص من القول بأن البحث في الأصول المتجذرة للصراع ستقودنا حتماً إلى اكتشاف حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وأن الديناميكيات السياسية والسيناريوهات التي تعزز ببقاء هذا الاحتلال من قبل إسرائيل أمر لا يقبل به عاقل، وهو أمر التقطته الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر جسر الهوة في هذا الشأن، بوضعها النقاط على الحروف من خلال قرارات نسجتها دول الأعضاء فيها، وشكلت جسماً ومساراً مشروعاً لنضالات حركة التحرر الفلسطيني القانونية بموجب مبادئ وقواعد القانون الدولي، والتي اعتبرت سياجاً قانونياً لمنع تصفية القضية⁴.

¹ المرجع نفسه.

² عبدالله الأشعل، المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية مرجع سابق، ص 161-174.

³ ديب عكاوي، الارهاب والنضال التحرري، مؤسسة الاسوار، د. ط، عكا، 2009، ص 37.

⁴ يوسف محمد يوسف الفراعين، حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، دار الجليل للنشر، ط 1، عمان الأردن، كانون أول 1983، ص 180-183.

وفي هذا السياق، وبعيدا عن نظرية الكيل بمكيالين والنظرة السطحية، تحقق جزء من رؤية ورسالة حركة التحرر الوطني الفلسطيني بالاعتراف بها دوليا، في انتظار تحقيق الهدف الرئيس بإنهاء الاحتلال لأرض دولة فلسطين، من خلال التوصل إلى تسوية حقيقية دائمة كمتغير حقيقي جديد في المنطقة. كل ذلك مؤشرات لغايات تحقيق الازدهار والاستقرار والسلام الأمن في المنطقة استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية. هذه الدعائم والركائز الدولية تم البناء عليها والتي وأسهمت في وضع متطلبات النضال بشكلها الإيجابي، ومكنت منظمة التحرير من إنشاء علاقات طبيعية مع أشخاص القانون الدولي وقوى متنفذة في المجتمع الدولي، كما منحت فلسطين مقاعد متقدمة في المجتمع الدولي ومنظماته من صفة مراقب إلى عضو كامل العضوية في بعض المنظمات الدولية¹.

والواقع أن هذا التقدم أوصل القضية الفلسطينية مرحلة جديدة في أروقة الجمعية العامة بتبنيها العديد من القرارات أبرزها القرار المتخذ عام 1998 وما تلاه من قرارات من خلال "منح فلسطين بصفها مراقبا، حقوقاً إضافية وإميازات للمشاركة في جلسات وأعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية المعقودة تحت رعاية الجمعية العامة أو أي من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأيضاً للمشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة"، ومن ضمنها أيضا حقوق أخرى "كحق المناقشة في جلسات الجمعية العامة، وأن تكون لها كلمة بعد الدول الأعضاء، وحق الرد، والحق في إثارة نقطة نظام، والحق في تقديم مشاريع قرارات ومداخلات، وأن يتم ترتيب مقاعد الجلوس الخاصة بفلسطين بعد الدول غير الأعضاء وقبل المراقبين الآخرين، مع تخصيص ستة مقاعد لفلسطين في قاعة الجمعية"².

وأمام هذا المسار المتقدم حقا بهذه الممارسة الراسخة والعقلانية، بلورت نتائج مرضية ودون موارد بترويض الكثير من اللاعبين الدوليين بعد مخاضات عسيرة ومستعصية، لا سيما سعيها للانضمام للمنظمات الدولية، وخاصة طموحها بالترقية والالتحاق بصفوف الدول بعضويتها بالأمم المتحدة كدولة. وفي هذا السياق، تم تقديم طلب إلى "الأمين العام للأمم المتحدة (بتاريخ 2011/9/23) للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة"، غير أن المعطيات الأولية والأمارات كانت متجهة إلى استخدام الفيتو الأمريكي الذي يعد حجر عثرة أمام هذا الطموح المشروع والمستحق.

¹ خالد عريقات، الدولة الفلسطينية والقانون الدولي، دراسات قانونية 5، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مطبعة المستقبل، د. ط، رام الله، د. س. ن، ص 6-17.

² إحسان عادل، فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسية، الأملية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2014، ص 22-23.

وأمام هذا الاستعلاء والممارسات والمساومات السياسية المصلحية قررت الدبلوماسية الفلسطينية صياغة وتكوين ممارسة سياسية قانونية دقيقة تساهم في تحول الصراع، من خلال بناء مشهد سياسي قانوني بطريقة إيجابية بتقدمها "بطلب العضوية الكاملة لليونسكو في 31 تشرين الأول 2011" وناضلت من أجل ذلك واستحقت العضوية كاملة، بالرغم من بشاعة المعايير المزدوجة والتجيش ضد العضوية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، التي عاقبت الشعب الفلسطيني وأوقفت مساعداتها من جراء ذلك، وبوتيرة عالية لم تقف القيادة الفلسطينية عند هذا الأمر وإنما سلكت طريق القانون الدولي، بالرغم من الوعيد والتهديد بقطع الدعم المالي للسلطة، إلا أنها تقدمت بطلب قانوني للأمن العام للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بكيونة الشعب الفلسطيني والحصول على صفة دولة مراقب غير عضو بغض النظر عن العواقب والعقوبات التي ستفرض على القيادة والشعب، وبالفعل صوتت "الجمعية العامة (بتاريخ 29 تشرين الثاني نوفمبر 2012)" لصالح منظمة التحرير ومنحت فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو بتأييد 138 دولة مقابل معارضة تسعة دول فقط"¹.

وعلى هذا الأساس، وأمام هذا التغيير الممزوج بالاستغراب من قبل البعض، حدثت التحولات الجديدة لمسار حركة التحرر الفلسطيني، وأصبحت بموجبه دولة غير عضو بصفة مراقب، وما فتئت الدبلوماسية الفلسطينية أن قامت بكل ما أوتيت من قوة باستغلال ذلك عبر انضمامها إلى المنظمات الدولية، وتوقيعها على عشرات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. من هنا بدأت المعركة القانونية الجدية من خلال تغير الأدوات والأنماط السياسية على واقع وتفاعل المجتمع الدولي ومنظماته مع حقوق الشعب الفلسطيني².

وما يلفت الانتباه في واقع الأمر، أن هذه التجربة الحقيقية جاءت بعد الشلل السياسي والشلل في تحقيق ما اتفق عليه من قبل الجانبين وبرعاية دولية نظرا لتجاهل إسرائيل الحقوق الفلسطينية المشروعة والأعراف والقوانين الدولية، مما حدا بالدول الصديقة والمحبة للسلام العادل والشامل أن تصوت لصالح القضية الفلسطينية. وعليه، صوتت 138 دولة لصالح دولة فلسطين بالرغم الضغوطات الهائلة التي تعرضت لها جميع الدول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ ميساء زهير سعيد المدهون، الأمم المتحدة والأزمات العربية، مرجع سابق، ص 116-121.

² تقرير قناة الجزيرة بعنوان: فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة، موقع الجزيرة الإلكتروني (شاهد بتاريخ 2012/11/29):

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/29>

انظر أيضا: محمود محمد المبارك (تقديم): في إحسان عادل، مرجع سابق، ص 7-10.

إن مشروع القرار الذي هندسه الرئيس أبو مازن يتوافق مع الشرعية الدولية وقواعد ومبادئ القانون الدولي الذي دعا فيه "إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما أكدت فقرات المشروع على تصميم الجمعية العامة على الإسهام في أعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين، كما تعبر عن الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة".

ولا مناص من القول بأن حرص الرئيس أبو مازن على تأكيد حق الفلسطينيين في استغلال مواردهم وتأمين احتياجاتهم، ضمن حل سلمي قائم على حل الدولتين بموجب الشرعية الدولية من خلال كلمة له أمام صناع ولاعي السياسة الخارجية للعالم من على أعلى منبر عالمي، مبرزاً أهمية الميزة الجيوسياسية للقضية الفلسطينية وعدالتها، وذلك قبيل التصويت، مما كان له الأثر الإيجابي في نفوس محبي السلام العادل المبني على الشرعية الدولية، حيث قال "إن الجمعية العامة مطالبة اليوم بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين، ولهذا السبب بالذات نحن هنا اليوم". وأضاف أن "الأسرة الدولية تقف الآن أمام الفرصة الأخيرة لإنقاذ حل الدولتين"، وإلى "تصحيح الظلم التاريخي الذي ألحق بالشعب الفلسطيني"، وقال إن "اللحظة حانت ليقول العالم كفى للاحتلال والاستيطان". لذا حان الوقت أن يستغل الجانب الفلسطيني هذه الفرصة بعد هذا الاعتراف، وعليه برعت فلسطين في استغلالها، وانضمت إلى العديد من المنظمات وأبرمت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وأصبح بمقدورها محاكمة مجرمي الحرب بموجب ميثاق روما¹.

وفي الواقع، بعد حالة الاستقطاب الشديدة للدول المحبة للسلام وفي ظل هذا الاستثمار القانوني الذي ينصب لصالح القضية الفلسطينية، فقد وصف المتابعون بأن ذلك يمكن البناء عليه من خلال أهم الاتفاقيات التي يمكن استخدام آلياتها وأدواتها في هذا الشأن وخصوصاً: "ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وتحديد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب والاحتلال، واتفاقية لاهاي، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التعذيب، ميثاق روما" وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية².

¹ تقرير قناة الجزيرة بعنوان: فلسطين دولة مراقب بالأمم المتحدة، المرجع السابق، انظر أيضاً: محمود محمد المبارك، فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 7-10.

² أنظر إلى ناصر الريس، الاعتراف بالدولة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة: الفرص والبدائل والأثر والمنشور بتاريخ 14 كانون 1/ديسمبر 2012. أنظر: مؤسسة الحق (شاهد بتاريخ: 2021/8/2).

وصفوة القول، إنه وبالرغم من التغلغل وبسط السيطرة بالقوة على معظم الأراضي الفلسطينية لعام 1967 بما فيها القدس عبر الاستيلاء والهدم والتوسع الاستيطاني¹، والتهجير والتطهير العرقي لتأسيس الدولة اليهودية الخالصة²، إلا أنه وبموجب القانون الدولي تُعد الأعمال والإجراءات الإسرائيلية فيها بدون قيمة قانونية ولن تغير من حقيقة الوضع القانوني لهذه الأرض شيئاً باعتبار أن ما بني على باطل فهو باطل³.

وتماشياً مع ما تم ذكره، فإن القاعدة العامة تقضي بتحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية⁴، وفي مقابل ذلك فإنه على الأقل كان يجب مراعاة المحافظة على السلم والأمن الدوليين في إطار مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من قبل المتنفذين بهذا العالم المبني على ازدواجية في التعامل⁵.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة الآن هو ما الذي يضعف حركة التحرر الوطني الفلسطيني أمام العالم بعد كل هذه السنوات العجاف؟ بالتأكيد الانقسام البغيض، لذلك لا بد من مصالحة وطنية تجمع الكل الفلسطيني في إطار منظمة تحرير تضم كافة الأطياف ثم الذهاب إلى تجديد الشرعيات بانتخابات شاملة⁶.

وفي هذا الإطار هناك من يرى بأن هناك أطرافاً عديدة ترغب بتوسيع الفجوة بالشرخ القائم، من خلال بقاء قوة الأمر الواقع مسيطرة على قطاع غزة كونها ترى في هذه الأخيرة بهذا الشكل عاملاً يمكن مساعدتها في تحسين موقعها في الإقليم على حساب الملفات الإقليمية، من خلال مقاومة موسمية لتحقيق أهداف وطموحات سياسية وفكرية معينة أو احتياجات إقليمية. وعليه، وبالرغم من أن هناك أطرافاً لا تؤمن بالشراكة السياسية، إلا أن المحاولات الداخلية

انظر كذلك: ياسر علاونه، الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، سلسلة تقارير قانونية 79، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، د. ط، رام الله فلسطين، 2013، صص 35-41.

¹ نجلاء مكاي، الاغتراب الاجتماعي لدى الشباب المقدسي، شؤون فلسطينية، عدد 256، ربيع 2014، ص 49.

² كمال قبعة، تجريم الأبرتاييد الإسرائيلي والمعاقبة عليه، شؤون فلسطينية، عدد 256، ربيع 2014، ص 81.

³ خالد الضيف شيلي، الوضع الدستوري أثناء الاحتلال العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2016، ص 220-221.

⁴ معتر عبد القادر محمد الجبوري، قرارات مجلس الأمن دراسة تحليلية، دار شتات للنشر والبرمجيات، دار الكتب القانونية، مصر والامارات، 2012، ص 25-29.

⁵ نبيل الرملاوي، الدبلوماسية الفلسطينية ودبلوماسية الحرب الإسرائيلية أمام القانون الدولي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، رام الله، 2014، ص 179. وكذلك أنظر إلى محمد ابراهيم ملتم، الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الأزمات، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2009، ص 59.

⁶ عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مقابلة شخصية مسجلة بتاريخ 2022/8/10.

مستمرة بالتعاون مع الدول الصديقة للذهاب إلى طي صفحة الانقسام وإجراء انتخابات شاملة لبناء نظام سياسي واحد بمدونة سلوك وطنية تلتزم بالشراكة السياسية وبالشرعية الدولية لأن المستفيد الوحيد من بقاء الوضع على ما هو عليه الآن هو الاحتلال¹.

وتماشيا مع ما تم ذكره، وبالرغم من السلبيات، إلا أن هناك فرصة سانحة بدعوة من الجزائر (أكتوبر 2022) يمكن للسياسيين استغلالها إن أرادوا ذلك حتى لا يصبحوا مضربا للأمثال.

لكن هذا لا يعفي الاحتلال الذي حاصر القطاع وبسط سيطرته على أراضي الضفة من المسؤولية، فهو لا يريد العودة للمفاوضات ولا يريد أن يلتزم بما تم التوقيع عليه، ويصر على تفشي معالم الضبابية في هذا الأمر. مما انعكس ذلك سلبا على أرض الواقع وبرزت اختلالات وتناقضات وساد منطق العنف كمشهد وحيد، وبالرغم من هذا النهج إلا أنه لا يحق له إجراء أي تغييرات جوهرية من وضع الإقليم المحتل، ولا يترتب عليه أي آثار قانونية في حالة التغيير².

وواقع الحال، ومن تحصيل الحاصل أن ذلك يوصلنا بشكل مؤكد وقانوني بأن السلطة القائمة بالاحتلال تدير الإقليم المحتل دون ممارسة أعمال السيادة الكاملة، وأن السيادة القانونية للسكان الأصليين وبالتالي لا يحق لها ضم الإقليم المحتل إلى أراضيها³. وهذا ما أكدت عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949⁴. لذلك من الثابت الذي لا بد من التأكيد عليه، هو أن الاحتلال غير مشروع ولا يشكل مركزا قانونيا، وإنما حالة واقعية تخوله بعض الصلاحيات المحدودة في مجالات مختلفة⁵.

وفي هذا المقام، فإن خلاصة القول مفادها أن حق تقرير المصير للفلسطينيين بنيل استقلالهم وتحررهم من نير الاحتلال هو من المبادئ والقواعد الأمرة التي لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها⁶.

¹ ماجد الفتياي، أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، مقابلة شخصية مسجلة بتاريخ 2022/8/15.

² فادي شديد، حماية المدنيين تحت الاحتلال العسكري، فضاءات للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2011، ص 292-293.

³ المرجع نفسه، ص 326.

⁴ منتصر سعيد حمودة، القانون الدولي المعاصر، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2008، ص 429.

⁵ تجدر الإشارة إلى أن امتثال القوة المحتلة لنصوص القانون الدولي لا يلغي بطبيعة الحال عدم شرعية فعل الاحتلال. للمزيد أنظر: عبد الرحمن أبو النصر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949 وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، ط1، غزة، 2000، ص 369-370. وأيضا:

O. Ben-Naftali, A. M. Gross and K. Michaeli, "Illegal Occupation: Framing the Occupied Palestinian Territory", 23 Berkeley J. Int'l Law 2005, p 552.

⁶ حكيم التوزاني، إشكالات مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على ضوء مستجدات القانون الدولي العام، عالم الفكر، الكويت، عدد 174، أبريل- يونيو 2018، ص 25-29.

خاتمة:

لا بد من التأكيد على تنامي دور الدبلوماسية الفلسطينية في كافة المحافل والمنابر السياسية الدولية لتسجيل نقاط إيجابية لصالح القضية الفلسطينية، في ظل عالم يسوده الكيل بمكيالين، ناهيك عن دهاليز المجتمع الدولي الذي يصب في مصلحة الطرف الأقوى، وبالرغم من ذلك وظفت الطبقة السياسية الفلسطينية أدوات وآليات القانون الدولي بهدف التوصل لتسوية سياسية أساسها الشرعية الدولية.

وفي واقع الأمر فإن الطبقة السياسية في فلسطين على علم اليقين بأن الانتقال من السلطة إلى الدولة ليس بالأمر اليسير، وأن الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لن تتم دون موافقة المتنفذين بهذا العالم المتوحش، ولا سيما في الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، وأن جل القرارات الأممية السابقة واللاحقة أيضا لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع دون رضا إسرائيل، بالرغم من ذلك هناك أهداف قصيرة المدى يمكن تحقيقها ولو كانت معنوية من خلال المنابر والمحاكم الدولية بداية كما فعل الرئيس أبو مازن بخطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 77، حيث سرد تفاصيل القضية من وعد بلفور إلى النكبة والتهجير والتدمير إلى وعد ترابم وصولا إلى مواقفه الواضحة من الثوابت الوطنية من عودة اللاجئين والأسرى وعوائل الشهداء، كما حمل الإنجليز والأمريكان مسؤولية وعد بلفور المشؤوم مطالبا إياهم بالاعتذار وجبر الضرر، وعرج على قرار التقسيم وحق العودة بموجب القرارين رقم 181، 194، والذي بموجبه اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل، وعلاوة على ذلك فضح الممارسات والانتهاكات التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى ذلك حمل المسؤولية عما ستؤول إليها الأمور بفلسطين لإسرائيل وللمجتمع الدولي، وركز بوضوح شديد على السير بإجراءات محاكمة مجرمي ومقتربي جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية من قبل القادة والمسؤولين الاسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط السياسي الدبلوماسي وفر الإطار القانوني والمسوغ الأخلاقي والإنساني الضروري لعمل القيادة الفلسطينية وساهم في بروز وبلورة جبهة تكتل عالمي داعم لنضاله التحرري بثقل وازن على المستوى الدولي.

وقد اتضح أن هذا لا يتأتى دون حسن استغلال موازين القوى الإستراتيجية، واختيار الأساليب الأنجع في النضال، وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية الفلسطينية في كل مرحلة من مراحلها، وبما يحشد الدعم الدولي اللازم لإحقاقها، والتي تبنته الطبقة السياسية في مختلف الجهود الدولية والمحلية التي تجابه الاحتلال وتفضح ممارساته.

وخلاصة القول، أنه من الجدير بالملاحظة أيضا أن عمر دولة الاحتلال حاليا (2022) أربعة وسبعون عاما وأن موازين القوى لا يمكن أن تبقى مختلة إلى ما لا نهاية، فالتغيرات والتحولات قد تشهدها المنطقة في أي لحظة، فالأزمات والتوترات الدولية قد تعصف بالجميع وتقلب الأمور رأسا على عقب ويتغير العالم من القطب الواحد إلى العديد من الأقطاب، فضلا عن التعداد السكاني للعرب الفلسطينيين الذين تجاوز عددهم ما يقارب 14 مليون فلسطيني، نصفهم داخل حدود فلسطين بزيادة وبفارق عن السكان اليهود، وبالتالي إما حلا بدولة فلسطينية مستقلة وأخرى مماثلة لدولة إسرائيل، أو بدولة واحدة قوامها الديمقراطية حينئذ ستحكم الأغلبية العربية وهو لا يمكن أن يحدث، أو أن تتحول إلى دولة يهودية عنصرية وبالتالي سيستمر الصراع، أمام هذا وذاك، فإن الحل الأنسب والأقرب للواقع ولل قانون والمنطق هو حل الدولتين بما يتلائم ويتناسب مع الشرعية الدولية، دولتان تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان وحتى ولو اتحدوا فيما بعد تحت مسمى الكنفدرالية.



تسوية النزاعات الحدودية على ضوء الشريعة الدولية

فهد علي الهاجري

طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسي
جامعة محمد الخامس - الرباط

مقدمة

ان من أكثر الأهداف التي تسعى الإنسانية من اجلها، هو التعاون والسلام بين الدول والشعوب ولقد كانت الحرب في القديم تعتبر وسيلة الاولى للحل او قد تكون الوحيدة في بعض الأحيان بين الدول، لذا أضحت الاتفاقيات الدولية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، هي الوسيلة الوحيدة لمكافحة الحروب والدمار الناتج منها.

ومن اهم الصراعات التي أدت الى اندلاع حروب ومشاكل وخلافات سياسية، هي الصراع على الحدود السياسية بين الدول، والتي لا زالت حتى اليوم ملتهبة بين عدد من المناطق في دول العالم.

ويعتبر إقليم الدولة جزءاً أساسياً من مكونات الدولة، وهو الجسم الذي تمارس الدولة سيادتها عليها لذلك لابد من حدود تحدد حدود بين الدول، وتحديد سيادة كل دولة على أراضيها، الأمر الذي يسبب عدم وجود خلافات بين الدول اذا تم تحديد تلك الحدود بوضوح، وتعتبر هذه الخلافات الحدودية اذا تمت من اصعب الخلافات الدولية وتكمن هذه الصعوبة بارتباطها بالجزء الجغرافي الذي تفرض عليه الدولة قوانينها، وعليه فإن جميع الدول تعتبرها خلافات تمس كرامة وسيادة الدولة، وتزيد صعوبة الخلافات الحدودية بين الدول في انها غالباً ما تقوم بين الدول المتجاورة .

وإذا استعرضنا جميع الخلافات الحدودية في جميع الدول قديماً وحتى هذا اليوم لأثار الاستغراب عندنا من حجم الخلافات التي أثرت على العلاقات الودية بين مختلف البلدان. وبدلاً ان يفترض ان تكون الحدود أداة من أدوات العلاقات الحسنة والتقاء بين الدول المتجاورة، الا انها تسببت الخلافات الحدودية أحياناً بان تكون عقبة امام التكامل وحسن علاقات الجوار بين الدول والشعوب المتجاورة.

ومن خلال النظر في الحدود السياسية للدول، يتبين انها تقسم الى دول ذات احجام ومساحات مختلفة وان هذا التقسيم ليس له شكل محدد، اذ انه يختلف عن أنظمة التقسيمات المعروفة والمعتمدة في دراسات الجغرافيا الطبيعية، ويمكننا القول بأن هذه التجمعات

السياسية بشكلها الحالي وحدودها المعروفة أنت من خلال كفاح وجهود سكان وشعوب تلك المناطق وأدى التفاهم والتواصل فيما بينهم الى الوصول الى اتفاقات وتوزيعات على أراضي يتمكنوا منها القيام بجميع الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الا ان ما يصعب أنظمة الحدود السياسية في العالم انه هذه الحدود يمكن تغييرها بأسباب مختلفة منها ما قد يكون يأتي بطريقة شرعية ومبررة ومنها غير ذلك ويعتبر انتهاك لسيادة دولة أخرى، كما هذه التغيرات في وقتنا الحالي قد لا تكفي على الحدود فقط الا انها يمكن ان يصل تغير النظم الداخلية للدول! وفي القديم عندما تم رسم الحدود، لم تعتمد على في معظم الحالات على اساسيات الجغرافيا السليمة، الا انها بمرور الوقت اكتسبت أهمية استندت الى الجغرافيا البشرية وذلك لأنها اثرت ثقافيا على سكان تلك المناطق على جانبي الحدود، وأيضا تأثرت الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وحركة البشر بين الدول المتجاورة.

علما بأن الحدود السياسية لا تعتبر خطوط مجردة توضع على خرائط الدول، ويتم رسمها على الأرض فقط، بل انها خطوط تكتسب أهمية و وقوه مع مرور الزمان، ويدعم ذلك الأعراف والاتفاقيات بين الدول والمعاهدات الدولية تحت حماية وقوة القانون الدولي العام، بالإضافة الى القرارات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة، ولا يفرق حجم الدول فيما اذا كانت صغيرة او كبيرة او قوية او ضعيفة عسكريا لها حق في حماية نفسها ضد التهديدات على امنها القومي وصيانة حدودها ضد جميع الاخطار والاعتداءات، وذلك لان جهود أبناء هذه الدولة هي التي ساهمت في الحفاظ على ثروات وحماية دولتهم ضد المعتدين على مدى العصور.

وللأسف نرى في بعض دولنا العربية التي تعاني من حروب أهلية وصراعات طائفية تسبب بها تدخلات اجنبية وصراعات داخلية، تتعرض حدودها القائمة الى اختراقات وانتهاكات جسيمة واحتمال ضياع الكيانات التاريخية لتلك الدول في محاولة لتقسيمها وتفكيكها، الى دويلات طائفية وعرقية كما يحدث في بعض دول الشرق الأوسط.

وهناك نموذج يحتذى في مجال الحدود وهو ما قام به الاتحاد الأوروبي، حيث تم الغاء جميع الحدود وما يتبعها من مراكز حدودية تقسم تلك الدول، فامتزجت ثقافات وحضارات وحتى اللغات وقام ما يسمى بالاتحاد الأوروبي، على الرغم من كل تمر به دول الاتحاد الأوروبي من مشاكل سياسية وعدوات تاريخية وازمات اقتصادية يبقى نظام الاتحاد الأوروبي نموذج حي لتغير معنى الحدود السياسية من أداة ووسيلة منع الى أداة انفتاح وتطور وتبادل ثقافي واقتصادي وحضاري.

ويعد الخلاف الحدودي بين دولة قطر ومملكة البحرين من النزاعات الطويلة على الذي تم النظر فيه في محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهي الجهة القضائية المعنية في الأمم المتحدة،

وذلك حسب المادة 92 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تم الحكم في القضية في تاريخ 2001/3/16 وهذا التاريخ يعتبر نهاية الخلاف الحدودي بين الدولتين الشقيقتين.

والجدير بالذكر بان جميع الدول لها عضوية في محكمة العدل الدولية، حيث الدول تعتبر بطريقة قانونية من المشرعين لنظام القانون الدولي، مما يتعين عليها تشريع وكتابة قوانين تمنح المحكمة الدولية قوة قضائية لفض أي خلاف او أي نزاع بين الدول. ونؤكد هنا على نقطة مهمة بان المحكمة الدولية لا تملك سلطة قضائية للبت في الخلاف الا بشرط اتفاق الأطراف المتنازعة مجتمعة للجوء اليها.

في حالة الخلاف القطري البحري، حيث حدث ان تم تأجيل عملية تحديد السلطة القضائية، بسبب حكرمان مستقلان في تم الحكم بهما سابقا في القضية، أحدهم في سنة 1994 م والآخر في سنة 1995 م.

وفي جميع الحالات عاندت مملكة البحرين حكم السلطة القضائية من محكمة العدل الدولية، بأن احتجت بانها لم تعطي موافقتها وقد ردت المحكمة هذا التحجج، وادعت البحرين بعد ذلك بانها أعطت موافقة لكنها لا يسمح ذلك للمحكمة بالحكم في أحد اهم الجوانب وهو موضوع السيادة على جزر حوار، الا انه وفي جميع الاحكام الاثنتين تم الرفض من قبل المحكمة للاعتراضات البحرينية واكدت على ان المحكمة لها الحق في اصدار الاحكام اللازمة وأنها لديها سلطة قضائية تمكنها من ذلك، وتؤكد أنها تملك السلطة القضائية اللازمة لإصدار الحكم والنظر في القضية.

وقد اتخذت المحكمة طريقة تثير نقاش قانوني إزاء هذا الجانب من الخلاف، حيث سمحت للخصمين بانتقاء القانون المراد تطبيقه بواسطة الفرق القانونية التابعة لكل منهم، ولكن محكمة العدل الدولية اتخذت مع ذلك صفة تحكيمية أكثر من كونها محكمة تحكم بين طرفين متخاصمين، وذلك بانها عندما وضحت بان كلا الأطراف المتخاصمة قد وافق مسبقا على احكام اتفاقية قانون البحار لعام 1982 التي ينطبق ما جاء فيها من احكام على قضية الخلاف القطري البحري وهي ما قد يعتبر بانها تمثل مثل قانون عرفي اجمع عليه طرفي الخصام، الا انه لمبدأ المعروف وهو ((المحكمة أعلم بالقانون)) تحتتم على المحكمة أن تبحث بنفسها من خلال أعضائها بالبحث والنظر في القضية، وذلك لتحديد طبيعة عرفية قوانين معينة تجسدها المعاهدة المتعددة الأطراف سابقة الذكر، وكان يجب ان لا يعتمد على اتفاق جميع الاطراف فحسب، وقد بينت محكمة العدل الدولية في عام 1986 ان هذا الاتفاق بين جميع الاطراف، لا يعني المحكمة من التأكد من المواد القانونية الدولية المنطبقة، ولا يكفي ذلك أن يعلن الطرفان

الاعتراف بالمبادئ القانونية المعنية لكي تعتبر محكمة العدل الدولية هذه المبادئ جزءاً من القوانين العرفية الدولية، وأنها تنطبق على هذا الأساس على الأطراف المتنازعة.

ويتبين لنا مما تقدم بأن اتخاذ طريق محكمة العدل الدولية هو أحد الطرق والوسائل السلمية المهمة التي يجب اللجوء إليها لحل الخلافات الحدود الدولية وذلك بسبب طبيعة هذا النوع من النزاعات والخلافات الدولية عن غيرها من خلافات ونزاعات، وذلك يرجع إلى أن الخلافات الحدودية يحكمها العديد من المبادئ عامة والخاصة والتي تحتاج إليها الدول لتوضيحها أمام محكمة العدل الدولية.

من خلال هذا المقال سنحاول التفصيل في ماهية الحدود، والتعرف على الوظائف التي تمتاز بها الحدود حسب نوعها، والخصائص المرتكزة عليها.

المحور الأول: ماهية الحدود الدولية وأهميتها

إن المفهوم القانوني للحدود مرتبط بفكرة ما يسمى السيادة الإقليمية. ومن ثم كانت نظرية إقليمية القوانين مقرونة بحدود الدول، فارتباط المفهوم القانوني للحدود بفكرة السيادة يفضي إلى القول بأن سيادة الدولة صاحبة الإقليم تبدأ من حدودها البرية وتنتهي وجوباً عند سيادات الدول الأخرى حيث تنتهي سيادتها عند هذا الحد وتبدأ سيادة دولة أخرى. وانطلاقاً من هذه الفكرة سنحاول تناول الأساس المفاهيمي للحدود الدولية (أولاً)، لنعرج مباشرة للحديث عن وظيفة الحدود كمقوم سيادي للدول، وأهميتها في العلاقات الدولية (ثانياً).

أولاً: الأساس المفاهيمي للحدود الدولية

ويتفق جميع علماء الجغرافيا السياسية على أن تعريف خط الحدود هو الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة على مساحة معينة على الأرض، وهو الخط الذي يحدد أطراف حدود الدولة السياسية وبالنتيجة تكون الحدود السياسية هي التي تحدد بداية إنتهاء سيادة الدولة مع الدول الأخرى المجاورة لها، بمعنى أن الحدود هو المجال الذي تقوم عليه السيادة الوطنية¹. أما لغوياً فالحدود هي جمع حد والحد هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين يمنع اختلاطهما وتداخلهما لتفادي وقوع تعدي من طرف على آخر.

ويتضح لنا بأن الحدود عبارة خط وهي يحيط ويلف الدولة وأيضا يفصل حدودها عن حدود الدولة المجاورة وبالتالي فهو الخط الذي يفصل سيادة الدولة عن سيادة الدول التي تجاورها.

¹ - عاطف علي: الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، طبعة 1، بيروت، 1989، ص 207.

أما معنى الحدود من الناحية القانونية فقد تعدد بتعدد الباحثين بالقانون الدولي والفقهاء القانونيين ومعظمهم إتفق على حد الدولة هو ((ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة السيادة)) وبالعودة الى الحديث عن الجغرافيا السياسية، فإن حدود إقليم الدولة المعنية ليست مجرد خطوط وهمية ترسم على الخرائط والمخطوطات، وإنما لها أهمية سياسية وقانونية واقتصادية وعسكرية، حيث إنه من أهم القوانين الداخلية هي حماية الحدود، كذلك فالحدود تحظى بعناية القانون الدولي حيث أصبحت الحدود السياسية للدول محصنة وثابتة وقوية عبر مرور الزمن من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية¹.

الفقرة الثانية: وظائف الحدود وأهميتها

إن قبول الشعوب العيش داخل الحدود التي تقيّد حرية حركته وانتقاله يوضح أهمية الدور الوظيفي لتلك الحواجز المتمثلة بالحدود لديها، وذلك بسبب غنى الطابع الذي تتسم به، فبالإضافة إلى الطابع الجغرافي هناك طابع عسكري وقانوني وأيضاً إقتصادي. ومما سبق ذكره بأن الحدود تحدد المساحة والأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها، وتكون هذه الحدود وسيلة التواصل بين الدولة وجيرانها مما يؤثر على حركة وانتقال البشر والإقتصاد بين الدول المتجاورة، ولا شيء يمنع الدول من إغلاق حدودها ومنع كل أنواع الإتصال فيها، إلا أن ذلك لا يحصل بعد أن طغت العولمة وكل أشكال الإتصال بالعلم الخارجي وأصبح العالم قرية صغيرة.

والحقيقة انه مع تطور الإتصالات سابقا الى وقتنا الحاضر، أصبحت الحدود أكثر مرونة من الماضي، وذلك مع إقتناع الدول بأن الحدود وظائف جمّة قد تستفيد منها مثلاً الإستفادة الكبيرة في المجال الإجتماعي وذلك بتواصل السكان بين طرفي الحدود وأيضاً المجال الإقتصادي والتعاون بين الدول المتجاورة في قيام أنشطة اقتصادية مشتركة مثلاً.

لذا تهتم الدول بفتح مراكزها الحدودية أما التبادل التجاري وحركة الأفراد إلى الحد الذي تراه مناسباً لها، ومبدأ لها ولمصالحها ولا يعرضها للخطر ويتمشاها مع قوانينها الداخلية. ومن هنا نؤكد على أن أهم وظيفة للحدود تكمن في الموازنة بين مبدأ السيادة الوطني وبين حرية الحركة والتنقل بين الحدود.

بيد أن أهمية الحدود الدولية ترتبط الأهمية من حيث عدة جوانب أهمها الأهمية الأمنية، الاقتصادية، السياسية، القانونية، الاجتماعية:

¹ دولت صادق: الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989 ص 65.

أ. الأهمية الأمنية:

إن أمن الدولة يبدأ في الواقع من حدودها لاسيما مع ازدياد حركة الإنتقال السريع للأفراد والبضائع بين الدول في الوقت الحاضر، وتشابك المصالح والعلاقات المختلفة بينها، مما يحتم على رجال الأمن تحمل مسؤولية كبيرة نحو تأمين الحدود للدولة، نظرا لكون هذا العامل هو شرط توفر الاستقرار والأمن الداخلي لها، وتزداد أهمية هذا الجانب في النواحي التالية:

المجتمع العربي يتوسط ثلاث قارات وتربطه مساحة من اليابسة كبيرة جدا تقدر بـ 14 مليون كلم بحيث تبعد آخر نقطة من الشرق إلى الغرب 7000 كلم ومن الشمال إلى الجنوب 4000 كلم أي بمعدل 1/6 من مساحة الكرة الأرضية. الأهمية الاقتصادية التي تبرز في قضية إستغلال الموارد الباطنية وخاصة البترولية، بحيث ما هو محدد على السطح للحدود الجغرافية ليس بالضرورة ما هو موجود في باطن الأرض، الأمر الذي يجعل مسألة الاستغلال تطرح نزاعات قد تصل إلى الحروب. الجرائم المنظمة خاصة الإرهابية والمتاجرة في المخدرات والتهريب الدولي قد إنتشر في العصر الحديث مما يحتم على الدول المتجاورة على التعاون فيما بينها والقضاء عليها بمكافحتها.

الأمر الذي كان دافعا لعقد عدة اتفاقيات ومؤتمرات منها انعقاد المؤتمر العربي لمسؤولي أمن الحدود والمطارات والموانئ في الدول العربية من 09 سبتمبر 1976، ومازال مستمر كلما دعت الضرورة لذلك. حيث كانت نتائج هذا الاجتماع: ضرورة تشديد الوقاية على الحدود للحيلولة دون حدوث عمليات تسلل باستخدام أحدث المعدات التقنية والتكنولوجية المتوفرة. نفس الهدف كان يدعو إليه قادة الشرطة والأمن العربي اجتماع وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي بالجزائر في 09/07/2012 بحضور ممثلين عن المغرب تونس وليبيا والذي كان موضوعه إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي"، ومن توصيات هذا المؤتمر:

- بذل المزيد من الجهود من أجل دفع التعاون المغاربي والرفع من مستواه مع الحرص على ضرورة الإسراع بتنفيذ توصيات مجلس وزراء الداخلية لدول الاتحاد ذات الصلة؛
- تفعيل آليات التبادل في إطار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول ومكاتب التعاون الدولي؛
- ضرورة اعتماد آلية إنذار مبكر تسمح بدق ناقوس الخطر من قبل مصالح الأمن المغاربية كلما اقتضت الضرورة لذلك.

ب. الأهمية القانونية:

إن القوانين الداخلية للدولة كانت قديما محصورة على أقلهما فقط ولا تراعي مصالح الدول المجاورة.

لذلك ظهرت عدة نزاعات على الحدود الدولية، وأصبحت القوانين الداخلية مقيدة ولم تعد الدولة حرة في تحديد حدودها مع جيرانها بإرادتها المنفردة، وإنما لزم عليها أخذ ما يتوافق مع مبادئها. إلا أن هذه القوانين لا زالت لها أهمية في سياسة أمن الحدود وبالتالي رسم خطة دفاعية على سيادة الدولة والحفاظ على مصالحها خاصة بإصدار وثائق خاصة للعبور سواء الأشخاص أو البضائع، والتراخيص الواجب الحصول عليها والمراقبة الدقيقة عبر نقاط العبور المختلفة.

كما أن الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدول مع جيرانها لتنظيم الحدود تصبح بعد التصديق جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني الداخلي ويشملها طابع الالتزام وترتب المسؤولية الدولية عند مخالفتها، بيد أن الأحكام القضائية الدولية وأحكام التحكيم الدولي الصادرة في المنازعات الحدودية تعتبر سوابق هامة في هذا المجال تمكن الاستشهاد بها إذا حدثت منازعات مماثلة، ولكن من المتفق عليه أن قرارات التحكيم التي تصدر بشأن تحديد الحدود، والذي يعترف فيه لأحد الأطراف أو ينزع منه جزءاً من الأقاليم يعتبر مقرراً للحق لا نشأ له¹.

وقد حرص ميثاق الأمم المتحدة الموقع في 26 جوان 1945 على حسن الجوار وجاءت دبايحته "نحن شعوب الأمم المتحدة قد اعترطنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن الجوار" كما تنص المادة 2/3 على مبدأ ضرورة أن يسعى جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلى فض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، أي لا يجوز استخدام الوسائل العسكرية لفض المنازعات المتعلقة بالحدود، حيث يجب تغليب الطرق السلمية مثال التفاوض والدبلوماسية والوساطة واللجوء للتحكيم الدولي والقضاء ومحكمة العدل الدولية.

كما نص أول ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في 22 مارس 1945 في المادة 1 الفقرة 2 من هذا الميثاق "أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينهما وحماية لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها".

من خلال ما سبق نلاحظ العلاقة بين الحدود الدولية وقوانين الدول المختلفة، حيث يتضح مدى تأثير القواعد القانونية على الحدود الدولية، كما يتضح من ناحية أخرى أن الحدود الدولية تعبر عن وحدة الدولة وتماسكها وتوضح مجال الاختصاص القضائي الذي تمارس فيه سلطاتها وسيادتها. إن التطرق لهذه النقطة هو بمثابة الإلتفات إلى الجانب القانوني وتأثيره على سياسة الدفاع الوطني في ظل المواثيق الدولية ومدى إمكانية تدخل المجتمع الدولي عن طريق

¹ - حلي، مصطفى محمود، د. زيدان محمد مصطفى، د. بروسوم نجيب إلياس : العالم الثالث ومؤتمرات السلام مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969، ص12.

الصلاحيات الممنوحة للدول الأعضاء في مجلس الأمن بما لديه من إمكانيات من الكبح والمساس بالسيادة الدولية وإحترام القوانين المنظمة للتعاملات الدولية بمبدأ المساواة وحسن الجوار.

ج. أهمية الحدود من الناحية الجغرافية

إن الناظر إلى خريطة العالم السياسية يرى الصورة الحالية التي تظهر بها الدول المختلفة على الخرائط، وهذه الصورة الحالية هي إحدى الصور العديدة التي مرت بها الدول في تاريخها الطويل، أحدث صورة لتلك الدول وبالطبع لن تكون آخر صورة فستتسع مساحة بعض الدول وستنكمش بعضها الآخر وستظهر دول جديدة ليست لها وجود وستزول دول أخرى قائمة، وهذا يعني أن الحدود السياسية في دول العالم ستظل في تغيير مستمر، قد يقع كاتفاق بين الدول بطرق سلمية أو نتيجة الحروب يفرض فيها القوي منطقته، ويكفي الإشارة إلى التغير الذي حدث في الاتحاد السوفياتي حيث ظهرت 15 دولة في آسيا وأوروبا، وتفكك الاتحاد اليوغسلافي إلى 5 دول، وانتهى تقسيم ألمانيا بدولة موحدة قوية والسودان الذي انقسم إلى دولتين إلا أن عهد انتزاع مساحات واسعة من دولة من دون أن يكون هناك ردة فعل شعبية ودولية قد انتهى في ظل وضع سياسيات دفاعية محكمة شعبي يقبل أن تفرض عليه سياسات خارجية دون مقاومة واستماتة إلى أبعد الحدود التي يمكن تصورها.

وعموما، تنحصر أهم وظائف الحدود في الوظائف التالية:-

1. حماية الدولة والدفاع عنها وهو أعظم هدف تسعى جميع الدولة إليه، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر الأمن والحماية، لذلك فانه من أهم مهتم الحدود هي النقطة الأولى في الدفاع عن كيان الدولة.
2. حماية الإقتصاد والإنتاج الوطني وحفاظا على مصالحها تعتمد الدول الى تعيين حدودها بشكل دقيق وذلك لسهولة استغلال الأراضي التابعة لها في زيادة مواردها الإقتصادية.
3. تداول البضائع وانتقال المسافرين بين طرفي الحدود بطريقة تعمل على سير مصالح الدولة والحفاظ عليها.

المحور الثاني: تطور الحدود والعوامل المؤثرة فيها

تطورت الحدود السياسية على مر التاريخ بتطور الجغرافيا السياسية فكلاهما مكمل للأخر.

حيث أنه الجغرافيا السياسية تطورت بشكل تدريجي عبر العصور الثلاثة القديمة والوسطى والحديثة، فلقد ظهر مفهوم الجغرافيا السياسية في مؤلفات المفكرين القدماء من

أمثال افلاطون وأرسطو وهيرودوت وغيرهم، وجميعهم إرتكز على مبدأ العلاقات بين الطبيعة والسياسة، وبمعنى آخر إن العلاقات بين الظواهر الطبيعية والسلوك السياسي¹.

فأفلاطون وهو من رواد القوانين، عمل على تأكيد وحدة المجتمع في المدينة أي الدولة حالياً، وإعتبر تحديد عدد السكان يؤمن الإستقرار السياسي والإقتصادي للدولة وطالب بقوانين تحد من عدد الزوجات للحد من عدد السكان، أما أرسطو فلقد تحدث عن الأساس الجغرافي الدول، لأنه ربط بين القوة والموقع وإعتبر أنه الدولة التي تتصل بالبحر دولة قوية، لأن البحر يؤمن لها أمنها الذاتي ويوفر لها ضرورات العيش.

أما هيرودوت فقد أشار إلى دور العامل الجغرافي في نشؤ النظم السياسية والطبقات الإجتماعية، فهو يعتبر المناطق السهلة تربي أجيالا ضعيفة ولا يمكن تربي رجالا اشداء، كذلك ربط بين الشدة والضعف بالمناخ، فهو يعتبر أن المناخ الرطب مثلاً يضعف عزيمة الرجال. أما العصور الوسطى فلقد ظهرت الجغرافيا السياسية في كتابات المفكرين في تلك الفترة مثل ابن خلدون، حيث إعتبر ابن خلدون إنه الدولة وحدة سياسية تتمتع بحدودها الخاصة، وإن قوة الدولة تعود الى أمرين رئيسيين

هما الجند والمال فالجند هي الشوكة والقوة الضاربة والمال هو أساس قواعد الجند، كذلك إعتبر الدين يضاعف من قوة الدولة.

أما في العصر الحديث فلقد تحدث مفكرون كثر عن الجغرافيا السياسية، وإعتبروا أن الجغرافيا السياسية هي المؤشر الرئيسي في أحداث التاريخ، وأن رقعة الدول تنمو بنمو الحضارات الخاصة بها، وأن نمو الدولة وإتساع حدودها يتبع التطور في الأفكار والإنتاج البشري والإقتصادي، كما إعتبروا أنه الحدود السياسية هي الكائن حي للدولة ولذلك فهو دليل النمو والقوة والتغيرات وسوف نتناول الحديث عن تطور الحدود السياسية (أولاً) والعوامل المؤثرة فيها (ثانياً).

أولاً : تطور الحدود السياسية

لقد تطورت الحدود السياسية بشكل كبير على مر الزمن، وهي تعتبر فكرة قديمة لإرتباطها بفكرة الملكية، وسوف نقوم بدراسة تطور الحدود السياسية انطلاقاً من الحدود التقليدية القبلية (أولاً)، ثم الحدود في العصور الوسطى (ثانياً)، وصولاً إلى الحدود في العصور الحديثة (ثالثاً).

¹ - محمد عقيل: مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1976 ص 7.

أولاً : الحدود القبلية

أول حرفتين مر بهما الإنسان هما الصيد والرعي وكانت الجماعات تعيش على صيد الحيوانات والطيور والأسماك ورعي المواشي، حيث أن عدد الجماعات كان قليلاً نسبة لمساحة الأرض، فلم يكن هناك صدامات بين الجماعات البشرية إلا ما ندر وأكثر ما يهم الإنسان هو المياه وأماكن الرعي آمنة وبعيدة عن الوحوش الضارية والمفترسة، وعندما بدأت الجماعات بالتكاثر، أصبح عامل المكان أمراً مهماً وضرورياً بالنسبة لها¹.

فكلما إمتدت المساحة كلما كبر النفوذ، وفي تلك الفترة لم يكن نظام الإمتلاك الفردي قائماً بل ملكية مشتركة بين القبائل والجماعات.

وكان إختيار الأرض يتم على أساس إقتصادي، بمعنى أهمية الأرض كان لا يتعدى وجود مياه للشرب وسقي الحيوانات ومساحة للرعي، وكانت العلاقات الحدودية، آنذاك تعرف من خلال صخرة أو معلم طبيعي معين أو شجرة، أما مدى الحدود فكان يعرف من خلال التلال أو الأنهار أو الأشجار.

لذلك يمكننا القول بأن القبائل والجماعات البدائية تملك فكرة عن الحدود، ولكن لم تكن معرفة هادفة، لذلك نعتبر أن الحدود هي من صنع الانسان ولم يكن يقصد بها سوى معرفة مساحة ملكيه القبلية بشكل تقريبي.

ثم بدأت عملية زراعة الأراضي والمساحات، وأخذت القبائل تستقر في أماكن معينة والملكية ظهرت عندما أصبح للإنسان مسكن دائم، يسكن فيه ويخضع لحكم عام، في مجتمع أنساني في مدينة أو منطقة معينة.

ثانياً : الحدود في العصور الوسطى

رغم أن فكرة الحدود كانت قائمة ومعروفة في العصور القديمة، ورغم قيام إمبراطوريات عظمى آنذاك مثل الإمبراطورية اليونانية والرومانية،

إلأن أن الحدود لم تكن سوى نظام خاص بكل دولة، تقوم به بشكل منفرد وتخضعه لقانونها الداخلي، أما في العصور الوسطى فالوضع اختلف تماماً، وذلك نتيجة النظام الإقطاعي القائم على ملكية الأرض.

والواقع مفهوم السيادة اختلف بين العصور الوسطى والعصور القديمة والعصور الحديثة، فبينما كانت السيادة قديماً تتمثل بالسيادة على مساحة معينة من الأراضي وعلى الذين يعيشون فوقها، أصبحت في العصور الوسطى سيادة شخصية بشرية، حيث إن سيادة

¹ - محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتكا، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1974، ص 196.

الإقطاعي أو الملك كانت تمتد بامتداد الأشخاص الذين يفرض عليهم سيادته، ثم تحولت في العصور الحديثة سيادة إقليمية، أي تقوم على بسط السيادة على كامل حدودها الإقليمية.

ثالثاً : الحدود في العصور الحديثة

إن إزدياد السكان في العالم، وتطور الوسائل التقنية من مواصلات وإتصالات وغيرها، أدى الى تقوية الدولة وإزدياد قدرتها على ممارسة سيادتها الكاملة على كامل أراضيها. وحتى تستطيع الدولة فرض سيادتها وسلطتها على أقليمها، منعا للإصطدام بين سيادتها وسيادة دولة أخرى، ولكي تحدد الدولة المساحة التي تستطيع ممارسة سيادتها عليها، اقتضى الأمر أن يكون الإقليم محدداً¹.

ومع إزدياد أهمية الإقليم، إزدادت أهمية تحديده على وجه الدقة، وأخذت مناطق الحدود تضيق شيئاً فشيئاً، على إعتبار أن ترك مناطق خالية على الحدود لا تخضع للملكية أحد، أصبح أمراً متعذراً وغير ممكن للدولة أن تقوم به وفقاً للقوانين الحدود الدولية، لذلك تحولت مناطق الحدود الى خطوط تفصل بين بلدين متجاورين.

والتحول من مفهوم الحدود في العصور الوسطى الى العصور الحديثة مرتبط بظهور القوميات، فحيث كانت الدولة في العصور الوسطى قائمة على الفرد، أي فردية وشخصية للحاكم الحرية المطلقة في تقسيمها وبيعها والتنازل عنها أو عن أي جزء منها، أصبحت الدولة قائمة على أساس مجموعات من المواطنين ذوي إتجاهات واحدة وميول نحو الدولة الموحدة، وساد الشعور القومي مفهوم الدولة، لذلك كان لابد من تحديد واضح للحدود، والحدود تاريخياً يجب ان تقوم على أمرين الأول يتضمن إجراءات التحديد والوضوح في الحدود، والثاني يشمل الموائمة بينهما وبين الأصول الجغرافية كمراعاة القوميات واللغات وما الى ذلك، وذا إعتبرنا أن الأمر الأول قائم ومنفذ فان الأمر الثاني غير قائم فعليا، لأن الحد المثالي هو الحد الذي يفصل بين شعبين من حضارتين مختلفتين، ويفصل دون أن يخلق مشاكل إقتصادية أو إنتاجية كما في أماكن النفط والغاز والثروات المعدنية، والحقيقية أن وضوح الحدود وتحديدها، ليس معناة إنها ثابتة، وغير متغيرة، فمعظم الحدود هي حدود قومية وغالبا غير دقيقة، وإحتمال تغيير الحدود عبر نطاق القوميات المختلفة أمر وارد ومحتمل.

¹ - دولة أحمد صادق: الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989، ص 39.

ثانياً : العوامل المؤثرة في الحدود السياسية وفي وظائفها ،

تنقسم الى العوامل السياسية(أولاً)، ثم العوامل القانونية(ثانياً)، والمحددات كذلك العوامل الاقتصادية(ثالثاً)، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية(رابعاً)، ويساهم كذلك التقدم التكنولوجي في مسألة تعيين وترسيم الحدود وسيادتها(خامساً)

أ. العوامل السياسية¹

إن الدول القوية سعت على مر التاريخ لفرض هيمنتها وسيادتها على بعض أجزاء دول أخرى اما سبب الجوار واما عن طريق الاستعمار، وهذا في الواقع إعتداء على سيادة تلك الدول واستقلالها، وأحياناً إرتباط بأحلاف سياسية معينة، يخلق مشاكل كبيرة مع جارتها، أو أحد جيرانها إذا كانت الدول المجاورة لها تنتمي الى أحلاف أخرى، الأمر الذي يؤدي الى إثارة مشاكل الحدودية².

هذا بالإضافة الى الأفكار الايدولوجية العقائدية إلتي تنتهجها الدولة، والتي تبعث على إثارة مشاكل الحدود، خاصة عندما تكون الحدود غير نهائية ولم يجر تسويتها بين الدول المعنية، فتقوم الحدود في هذه الحالة بدور الحاجز الذي يمنع الأفكار المختلفة من عبور خط الحدود ومهما كانت قوية، لكن في الواقع إن مثل هذه الوظيفة للحدود لم تعد ذات أهمية وفاعلية اليوم كما سبق وذلك بسبب ثورة الإتصالات وسهولة الإطلاع على آخر المستجدات في حينها³.

وأيضاً الدخول في أحلاف وإختلاف الأفكار الأيدولوجية والذي قد يكون سبباً مباشراً في إثارة المنازعات على الحدود، بمعنى إختلاف نظم الحكم بين الدول المتجاورة قد لا يمكن التوافق في بعض مراحل في العلاقات البينية في الدولتين وذلك بان تكون أحد الدولتين قائمة بنظام حديث وعلى أسس دستورية راسخة والأخرى تتبع نظام قديم يقوم على حكم الفرد قد يصل الى إعتبره حكم دكتاتوري.

ب. العوامل القانونية

كل دول العالم لها قانونها الخاص بها، والذي يطبق داخل إقليمها ولا يتعدى إلى إقليم دولة أخرى، ويخضع لهذا القانون جميع من يوجد في إقليم الدولة، ومن المواضيع إلتي تثير المشاكل على الحدود بين الدولتين المتجاورتين، هو عملية إنتقال الأفراد والبضائع بين طرفي الدولة خاصة إذا كانت نظم الحكم مختلفة الطابع.

¹ - عبد الحميد دغباز: تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية ص 120.

² - مشاري عبد الرحمن النعيمي: الحدود السياسية، البحث عن الإستقرار، دار الساق، 1999 ص 19.

³ - محمد عقيل: مشكلات الحدود السياسية، دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1976، ص 44.

ونوضح هنا أن مشاكل الحدود بين دولتين متجاورتين، تتوقف على درجة العلاقة بينهما، فإذا كانت العلاقة جيدة، تحل المشاكل العالقة بطريقة متسامحة وسلمية، أما إذا كانت العلاقة متوترة ولا تقوم على حسن الجوار، فيمكن وقوع الكثير من المشاكل وربما يتطور إلى نزاع عسكري بين القوات المسلحة للطرفين¹.

ج. العوامل الاقتصادية

كما أن الحدود تتأثر بالسياسة والقانون فأنها تتأثر وبشكل كبيراً جداً بالإقتصاد، بمعنى أن الإقتصاد في سبب إثارة خلافات حدودية بين الدول المتجاورة، فلو أخذنا مثلاً دولة غنية بالنفط أو المعادن أو المياه، وخاصة إذا كانت هذه الثروات بالقرب من حدود الدول المجاورة، وجارتها دولة فقيرة الموارد، فسوف تنظر إليها نظرة طمع وتحاول الحصول على جزء من هذه الثروات وفي بعض الأحيان كل الثروات بحجج واهية².

ونضيف الى ما تقدم يمكن للعوامل الاقتصادية أن تؤثر بشكل كبير على الحدود بين الدولتين، بحيث التقليل من أهمية وظيفتها لدرجة رفع الحواجز الاقتصادية والجمركية بين دول خاضعة لكيان إقتصادي مشترك، مع الأخذ في عين الاعتبار عدم إلغاء الحدود السياسية التي تفصل بين حدود هذه الدول.

د. العوامل الاجتماعية

إن للسياسة والإقتصاد والقانون تأثير مباشر على الحدود بين الدول، فإن النظم الإجتماعية والتقاليد المتبعة والأصول التاريخية، أثار مشابهاة، حيث أن هذه النظم والتقاليد المشتركة، تؤدي الى نمو روح التعاون والألفة والمحبة بين الشعوب وبالتالي تنعكس على الدول، ويتم تبادل العادات الإجتماعية وذلك بحكم الجوار والتقاليد المشتركة، الأمر الذي ينتج عنه قلة المشاكل المثارة على الحدود بين الدولتين، إضافة الى ذلك عندما يحكم الدولتين دين واحد أو لغة واحدة أو عرق واحد، تكون الحدود مجرد نقطة عبور، وتقريباً تنتهي جميع الصراعات على الحدود بينهما، أما عندما تختلف النظم الإجتماعية والتقاليد والأصول واللغة وما الى ذلك، تصبح الحدود أكثر عرضة للخلافات، وتصبح هذه الحدود حاجز فصل بين الدولتين³.

وقد يؤدي الأمر الى فرض قيود على الإنتقال والتبادل التجاري ضمن مناطق الحدود، وقد يتطور الصراع إلى درجة نزاع عسكري مسلح بين الدولتين.

¹ - محمد عقيل، المرجع نفسه، ص 64.

² - فاروق الاعرجي: مباحث في القانون الدولي للبحار دار الهلال سنة 1996، ص 56.

³ - قادر، أحمد عبد النعيمي: دور محكمة العدل الدولية في تطبيق مبادئ تسوية منازعات الحدود الدولية، دار المعرفة، بيروت، 2010
قادري، حسين إبراهيم: النزاعات الدولية، دراسة وتحليل دار الكتاب الثقافي، إربد، 2009، ص 34.

ه. التقدم التكنولوجي

الجغرافيا السياسية للدول قبل التقدم العلمي وظهور الإكتشافات والإختراعات الحديثة للكيانات الممثلة للدول مثل الممالك والسلطنات تعتمد على السيطرة عدة مناطق وقوميات، ويأتي التقدم التكنولوجي وتأثيره على حدود تلك الدول إيجاباً أو سلوباً إلا انه يعتبر تأثيراً مباشراً عليها. مثال ذلك قد يؤدي التأخر في التقدم التكنولوجي للكيانات السياسية سابقاً، وذلك بعدم قدرة هذا الكيان السياسي الإعتماد على مقدراتها وسياسة الإكتفاء الذاتي، وبالتالي انعكس الأمر على وضع الحدود، من جهة توترها أو هدوئها.

وكما هو معروف فقد أدى التقدم أو التطور التكنولوجي الى تطور ملحوظ في العلاقات الدولية بشكل عام، وقد أدى أيضاً تقييد بعض القواعد الدولية، مثل السيادة. حيث أن التعامل الدولي هدفه التعاون بين الدول لتحقيق المصالح العليا بين الشعوب، فإن تحقيق هذه المصالح يقتضي بالتأثير على سيادة الدول بشكل أو بآخر، مثل انتظام الحركة الجوية والبحرية وتسهيل المواصلات والإتصالات، او حتى الأحداث والفعاليات الدولية الكبرى، وأيضاً مقاومة الآفات والأوبئة كل ذلك يؤثر على الحدود السياسية للدول.

خاتمة

تكتسب الحدود الدولية أهمية بالغة بالنسبة للدول وذلك لأنها تتحدد بها سيادتها على إقليمها، ووفقاً لها تمارس سطاتها على الأشخاص والثروات الطبيعة التي يضمها الإقليم دون منازعة من دولة أخرى، وقد نتج عن الاستعمار تفتت العيد من الأقاليم وظهور دول جديدة لم تكن موجودة في السابق مع عدم وجود حدود واضحة لهذه الدول الجديدة، الأمر الذي تسبب في العديد من المنازعات التي قادت إلى مواجهات عسكرية أوقعت خسائر فادحة في الأموال والأرواح الأمر الذي تطلب تشجيع الدول على تحديد حدودها بصورة نهائية بالطرق الودية وذلك من خلال الفهم الدقيق لعملية تعيين الحدود وترسيمها على الطبيعة، لذا جاء هذا المقال لتوضيح مفهوم الحدود الدولية وكيفية تعيينها وتخطيطها من خلال دراسة مفهوم الحدود، ماهيتها، وظائفها، تطورها، وأهميتها والعوامل التي تؤثر فيها، ثم أنواع الحدود الطبيعية والاصطناعية، البرية والبحرية كما الحدود التاريخية¹ والحدود الموروثة عن الاستعمار .



¹ - عبد الحميد دغبار: "تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية"، ص 129.

واشنطن وبكين، اتجاه نشط نحو تأطير الحرب الباردة زمن الجائحة

Washington and Beijing, an active trend towards cold war framings during the pandemic

جواد القسيمي

Jaouad el kassemi

دكتور في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

Jawadi592@gmail.com

Abstract:

The article aims to tackle the turbulent and tense relationship between USA and China as two global powers which have weight and influence on the international system. Moreover, it focuses on the intensification of this tension during the period of Corona pandemic which makes many scholars compare this clash to a new cold war and to what extent it will shape a change in the world order in relation to the concepts of the theory of realism in interpreting international relationships.

key words: The new cold war - the corona pandemic - the new world order - US-China relations - political realism.

المخلص:

يهدف المقال إلى رصد تلك العلاقة المضطربة والمتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كقوتين عالميتين لهما وزنها وتأثيرهما في النظام العالمي، مع التركيز على اشتداد هذا التوتر إبان فترة جائحة كورونا ودفع الكثير من الباحثين إلى تشبيه حالة الاشتباك الحاصلة بحرب باردة جديدة، وما إذا كانت هذه "الحرب الباردة" ستشكل تغييرا جديدا في شكل النظام الدولي، وذلك وفق مفاهيم النظرية الواقعية في تفسير العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الحرب الباردة الجديدة _ جائحة كورونا _ النظام العالمي الجديد _ العلاقات الأمريكية-الصينية _ الواقعية السياسية.

مقدمة:

يوما بعد يوم، يتراكم عداء مناهض لبكين في سماء العاصمة واشنطن، وقد حذر الكثير من الخبراء من تزايد/تمدد خطوط الصدع الناشئة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتزايد هذا الإحساس بالاشتباك الذي يلوح في الأفق بين أصحاب الوزن الثقيل في القرن الواحد والعشرين منذ أن أصاب الفيروس التاجي الجديد العالم بشلل كبير، فتزايدت معه التصريحات العدائية بين الطرفين، وصلت حد تلويح الرئيس السابق "دونالد ترامب" لشبكة "فوكس نيوز" اليمينية بإمكانية قطع العلاقات بأكملها مع الصين في أعقاب هذا الوباء، وقد استمرت نفس النظرة المليئة بالشك والريبة من الصين حتى مع مجيء الرئيس "جو بايدن"، حيث بقي التوتر سمة بارزة تطبع العلاقات بين البلدين.

هذه التوترات والتهامات المتبادلة دفعت الكثيرين إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه السجلات تقربنا بالفعل من حرب باردة جديدة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل تسمح تلك المعطيات فعلا لقياسات الحرب الباردة بتأطير العلاقات الأمريكية-الصينية المعاصرة؟ وهل كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتأرجح فعلا بالقرب من حافة الهاوية قبل الفيروس التاجي المستجد، وأن الأخير دفعها على الفور؟ وهل ستشكل هذه الحرب الجديدة تغييرا في شكل النظام الدولي؟ أم أن مجريات المواجهة ونتائجها من سيحدد أمد التغيير؟ سنحاول مناقشة هذه الأسئلة من خلال مجموعة من النقاط.

أولا : خطورة الوضع وارتفاع منسوب الخوف من حرب باردة جديدة

لقد حذرت الكثير من المراكز ومعاهد الأبحاث والدراسات من خطورة الوضع والعلاقة المتوترة القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكد على ذلك "وانغ هوي ياو" (Wang Huiyao) رئيس مركز الصين والعولمة والدراسات Center for China and Globalization، وهو مركز أبحاث غير حكومي في بكين بقوله "وصل مستوى الثقة بين الصين والولايات المتحدة إلى أدنى مستوياته منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية لأول مرة في عام 1979، يبدو أن المواجهة الآن تفوق التعاون على جبهات عديدة¹".

وقال "كلييت ويليمز" (Clete Willems) المسؤول التجاري السابق بالبيت الأبيض لشبكة CNBC "أعرف أن الناس لا يشعرون بالارتياح تجاه المصطلحات، لكنني أعتقد أنه يجب أن نكون

¹ "CENTER FOR CHINA AND GLOBALIZATION, April 30, 2021, " CCG Dialogue With Harvard Professor Anthony Saich "

< <http://en.ccg.org.cn/archives/71235> >, July 24, 2021.

صادقين، وأن نسعي الأمور بمسمياتها، هذه بداية حرب باردة جديدة... وإذا لم نكن حذرين، فقد تسوء الأمور كثيراً"¹.

وصرح "أورفيل شيل" (Orville Schell)، مدير مركز العلاقات الأمريكية الصينية Center on U.S-China Relations في جمعية آسيا لبزنس إنسايدر Business Insider "نحن في الأساس في بداية الحرب الباردة. نحن في انحدار نزولي نحو شيء عدائي متزايد مع الصين." وأكد شيل على أن عواقب انهيار العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ستكون خطيرة للغاية بالنسبة للعالم والاقتصاد العالمي، لأن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والصين على العمل معا كانت حجر الأساس لكامل قاموس العولة والعالمية، ومع هذا الانحباس سيكون هناك قدر كبير من الإضطراب².

من جهتها قالت "بوني جلاسر" (Bonnie Glaser)، مديرة مشروع الطاقة الصيني في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية(CSIS) Center for Strategic and International Studies، لمجلة Insider "أن هناك عناصر من المنافسة الأمريكية الصينية تذكرنا بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي"³.

وقال "ميكو هووتاري" (Mikko Huotari)، المدير التنفيذي لمعهد ميركاتور للدراسات الصينية(MERICs) Mercator Institute for China Studies، وهو مركز أبحاث مقره برلين يركز على الصين، لـ "فاينانشيال تايمز": "سيكون من الصعب للغاية ترسيخ العلاقة المتدهورة مرة أخرى في هذا المركز." "ستبقى المنافسة الإستراتيجية هي النموذج السائد. السؤال هو ما إذا كان يميل نحو العداء الدائم والشامل"⁴.

كما أكد "روبن نيبليت" (Robin Christian Howard Niblett) مدير المعهد الملكي للشؤون الدولية(Royal Institute of International Affairs) "تشاتم هاوس"(Chatham House) في مقال له على أن إدارة العلاقات مع الصين فور انتهاء أزمة فيروس كورونا ستكون واحدة من أكبر التحديات التي تواجه القادة السياسيين في الولايات المتحدة وأوروبا، وهما من أكثر المناطق تضررا من الفيروس الذي نشأ في الصين. وذلك في ظل تفاقم التدهور في العلاقات بين الطرفين⁵.

¹ Yen Nee Lee, "This is the start of a new Cold War", former Trump trade official says of rising US-China tensions", *CNBC*, MAY 5, 2020, < <https://cnb.cx/3rEiKd4>>, october 10, 2020.

² John Haltiwanger, "The US and China are on the brink of a new Cold War that could devastate the global economy", *BUSINESS INSIDER France*, MAY 13, 2020, < <https://bit.ly/3dnfL01>> OCTOBER 10, 2020.

³ Ibid.

⁴ Ishaan Tharoor, "Is a U.S.-China Cold War already underway?", *The WashingtonPost*, May 15, 2020, < <https://wapo.st/3dx3Mgq>>, August 22, 220.

⁵ Ibid.

هذا التخوف المتنامي في أوساط الأكاديميين والمفكرين و المحللين، جاء نتيجة ما أصبح يعيشه واقع العلاقة المتوترة بين بكين وواشنطن، ليس فقط مع ظهور جائحة كورونا، ولكن قبل ذلك أيضا، وهو واقع كانت سمته البارزة الاتهامات المتبادلة، وتحميل كل طرف المسؤولية للطرف الآخر في مختلف القضايا العالقة بين البلدين.

ثانياً: مظاهر التصدع والصراع في العلاقة الصينية-الأمريكية

تراجعت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بحدة خلال جائحة فيروس كورونا، وكذا قبلها وتعددت المظاهر التي توحى بتدهور العلاقة بين كل من الدولتين، سواء على شكل سجلات واتهامات متبادلة، همت كلا من الجانبين السياسي والاقتصادي بالأساس، أو على شكل إجراءات عملية عززت منطق التوتر بين الطرفين.

1- سجلات واتهامات متبادلة

لم يكن اختلاف الرؤى والتوجهات بين بكين وواشنطن وليد اللحظة -أي مع انتشار وباء كورونا - بل كانت تلك الاختلافات قبل ذلك، إلا أنها زادت عن الشكل المألوف، وبنسق مرتفع بداية مع حملة ترامب الرئاسية عام 2016، حين صور ترامب الصين بأنها متنمر عالمي استفاد من الولايات المتحدة الأمريكية¹، وصولاً إلى توليه مقاليد الحكم في بلده ليكيل الاتهامات كلما سنحت له الفرصة بذلك، وقد رأى الرئيس ترامب وحلفاؤه بأن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية منذ ما يقارب العقدين من الزمن، بمثابة الخطيئة الكبرى، حيث حول البلاد - الصين - إلى قوة اقتصادية عظمى مدفوعة بالصادرات، وهم يسعون إلى استبدالها واعتبارها غير ذات صلة، حيث أن الفوائد الاقتصادية المتوقعة لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 لم تتحقق أبداً، بحسب رأي براون، الذي عمل محللاً اقتصادياً للحكومة الأمريكية بين عامي 2001 و2018². كما أكد خبراء أنه بحلول عام 2030، قد يتجاوز إجمالي الناتج المحلي للصين ذلك الذي للولايات المتحدة الأمريكية³.

1 Luke Patey, "China Is an Economic Bully—and Weaker Than It Looks", *Foreign Policy*, JANUARY 4, 2021, < <https://bit.ly/30tb3ei> > (25 May, 2021)

2 عصام سمير دلول، " التنافس الأمريكي الصيني الحديث في مجال الاقتصادي والسياسي"، *أمد للإعلام*، 27 أبريل 2020. < <https://bit.ly/3sRHl9h> > (20 أكتوبر 2021)

3 جيمس دوبيتز (James Dobbins)، أندرو سكوبيل (Andrew Scobell)، إدmond ج. بورك (Edmund J. Burke)، ديفيد ش. غومبرت (David Gombert)، ديريك غروسمان (Derek Grossman)، إيريك هجينبوثام (Eric Heginbotham)، وهارد ج. شاتز (Howard J. Shatz)، "إعادة النظر في الصراع مع الصين: احتمالات، ونتائج، واستراتيجيات الردع"، *RAND CORPORATION*, 2017. < <https://bit.ly/3EUZVff> > (15 أكتوبر 2021).

وقد عرفت العلاقة بين الطرفين أزمات سابقة عن أزمة كورونا، وكانت جلها تقريبا ذات صلة بالعلاقات التجارية بين البلدين، ومنها أزمة شركة هواوي الصينية المشتغلة في مجال التكنولوجيا، وكان آخر الاتهامات الموجهة للشركة الصينية وما أعلنت عنه وزارة العدل الأمريكية، حين عقدت مؤتمرا صحفيا بحضور رئيس المباحث الفيدرالية (FBI) "كريستوفر راي" اتهمت فيه هواوي بسرقة التكنولوجيا الأمريكية وسرقة أسرار تجارية منها والتحايل على بنوكها للالتفاف على العقوبات الموجهة لإيران¹. وقد حاجبت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لا يمكن الوثوق بأمان شبكات جي5 خاصة هواوي؛ لأن النظام السياسي في الصين يحول دون السماح للقطاع الخاص برفض طلبات الحكومة للحصول على البيانات، ولكن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فشلت إلى حد كبير في جهودها لإقناع الدول الأخرى بعدم العمل مع هواوي².

ورغم توصل الجانبان إلى اتفاق تجاري مطلع سنة 2020. إلا أنه ومع ظهور وباء كورونا أصبحت هدنة الحرب التجارية في مهب الريح، وبدلا من توحيد الصفوف للتعامل مع الفيروس، خاضت الدولتان معارك خطابية يتم فيها تبادل الاتهامات حول أصل الفيروس، ففي واشنطن وصفه الرئيس السابق دونالد ترامب بـ "الفيروس الصيني" منذ بدء ظهوره في خطابه الصحفية وتصريحاته المنشورة عبر تويتر، وفي بكين تروج وسائل الإعلام الرسمية وعدد من الدبلوماسيين لرواية أن الفيروس وصل إلى الصين عن طريق الجنود الأميركيين الذين شاركوا في دورة الألعاب العسكرية التي عُقدت في أكتوبر 2019 في ووهان³، وهي البؤرة الأصلية للوباء، كما اتهمت الرئيس ترامب بالعنصرية، وترفض بكين بشدة الاتهامات بكون الفيروس تسرب من مختبر ووهان.

واتهم الرئيس ترامب حينها الصين بإخفاء التقارير التي تثبت إمكانية انتقاله من إنسان إلى آخر، كما أساءوا للدكتور "لي وين ليانج" (Li Wenliang) الذي حذر من هذا الفيروس واتهموه بنشر الإشاعات، كما أثار ترامب إمكانية طلب تعويضات من بكين بسبب الفيروس. كما أعلن الرئيس دونالد ترامب عن وقف التمويل لمنظمة الصحة العالمية⁴، التي اتهمها بأنها تتمحور حول الصين. وفي حديثه عن الجائحة، قال ترامب "هذا أسوأ من بيرل هاربور، إنه أسوأ من حادثة

1 نور خيري، " يراها البعض شركة الفقراء وتتهمها الاستخبارات الأمريكية بالتجسس.. هل قررت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير هواوي"، مركز الجزيرة للدراسات، (13 مارس 2021)، <https://bit.ly/3GZBmbR> (20 يونيو 2021)

2 عفاف الحاجي، "فورين بوليسي، 5 مظاهر التنافس بين أمريكا والصين في خضم جائحة كورونا"، موقع SASAPOST، 20 مايو 2020، <https://bit.ly/3qSU4vn> (15 يونيو 2021)

3 Steven Lee Myers، "China Spins Tale That the U.S. Army Started the Coronavirus Epidemic"، *The New York Times*، March 13, 2020، <https://nyti.ms/3J24uRh>، (May 18, 2021).

4 "Trump announces cutoff of new funding for the World Health Organization over pandemic response" Anne Gearan، *The Washington Post*، April 14, 2020، <https://wapo.st/3e3eegb>، (Octobre 12, 2020).

مركز التجارة العالمي، لم يحدث هجوم مثل هذا أبداً، وقال "كان يمكن إيقافه في الصين، كان يجب إيقافه في منبعه مباشرة، ولم يحدث ذلك"¹.

وقد وصف ترامب التعامل مع الصين بالملكف للغاية، حيث أنه بمجرد الانتهاء من إبرام الصفقة التجارية مطلع عام 2020، وقبل أن يجف حبر الاتفاقية - حسب وصف الرئيس الأمريكي السابق - حتى أصيب العالم بالطاعون من الصين، وزاد بأن 100 صفقة تجارية لن تعوض الفرق، والخسائر في الأرواح².

وقد تحدث وزير الدفاع بالوكالة باتريك شاناهان إلى "فوكس نيوز" قائلاً إن الصين هي التهديد رقم واحد للولايات المتحدة، اقتصادياً ودبلوماسياً وعسكرياً، مضيفاً: "إنه عالم يجب أن نواجهه"³.

إن استمرار هذا النهج في العلاقة المتسم بالتوتر والريبة المتبادلة حتى مع الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن تزكيه مختلف مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ اليوم الأول للرئيس بايدن في الحكم وضع مواجهة الصين في قلب أجندته الاقتصادية والاستراتيجية بوصفها التحدي الأكبر في هذه الحقبة، رغم تأكيد أنه الولايات المتحدة الأمريكية ورغم تصاعد التوترات فهي لا تسعى إلى "حرب باردة جديدة" مع الصين⁴.

وقد وصف وزير الخارجية الحالي "أنتوني بلينكن" الصين بأنها "التحدي الجيوسياسي الأكبر في القرن الحادي والعشرين، كما أكد في وقت سابق "دانيال كليمان" (Daniel Kleiman) المستشار رفيع المستوى في وزارة الدفاع الأمريكية والمدير الحالي لبرنامج آسيا المحيط الهادي الأمني في المركز الأمني الجديد (CNAS): "أعتقد لو كانت هيلاري كلينتون في الرئاسة أو أي ديمقراطي أو جمهوري آخر لكنت سترى التحول نفسه، فقد ساد شعور بأن التوجه السابق في التعامل مع الصين لم يعد ناجحاً"⁵.

¹ " Trump claims coronavirus 'attack' worse than Pearl Harbor, 9/11", ALJAZEERA, 7 May 2020, < <https://bit.ly/3e7DstQ>, (January 12, 2021).

² Ibid.

³ Paulina Dedaj, " Acting Defense Secretary Shanahan says China is America's biggest threat, and southern border situation an 'emergency'", Fox News, April 9, 2019, <<https://fxn.ws/3p9wnyV>>, (July 10, 2021).

⁴ محمد طارق، " رغم تصاعد التوتر مع الصين..بايدن يقول إنه لا يسعى إلى حرب باردة جديدة"، ANADOLU AGENCY، 21 شتبر 2021 <<https://bit.ly/3rpajd>> (15 دجنبر 2021)

⁵ عصام سمير دلول، " التنافس الأمريكي الصيني الحديث في مجال الاقتصاد والسياسي"، أمد للإعلام، 27 أبريل 2020، <<https://bit.ly/3sRHl9h>> (20 أكتوبر 2021)

2- إجراءات عملية عززت منطق التوتر بين الطرفين

حذر تقرير داخلي¹ حسب وكالة رويترز قدمته وزارة أمن الدولة الصينية إلى كبار قادة البلاد من العداء العالمي المتزايد تجاه بكين، والذي ولده جزئيا الخطاب الأمريكي، حيث كان في أسوأ مستوياته منذ الأحداث التي وقعت في ميدان "تيانانمن"² عام 1989، ويزعم أن التقرير خلص إلى أن الولايات المتحدة كانت عازمة على تقويض الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، واعتبرت البلاد تهديدا اقتصاديا وأمنيا³.

وقد أشار أحد المطلعين على التقرير إلى أن بعض أجهزة المخابرات الصينية اعتبروه نسخة صينية من "Novikov Telegram" نوفيوكوف تيليغرام⁴، وكانت رسالة نوفيوكوف ردا على برقية للدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان" "George Kennan" من موسكو سميت بـ "البرقية الطويلة" "Long Telegram" قال فيها إن الاتحاد السوفيتي لا يرى إمكانية للتعايش السلمي مع الغرب، وإن الاحتواء هو أفضل استراتيجية على المدى البعيد.

وأعلن رئيس مجلس النواب الأسبق "نيوت غينغريتش" "Newt Gingrich" أنه "إذا رسمتم المقارنة مع الحرب الباردة، فنحن الآن بالضبط في اللحظة التي سبقت مباشرة كتابة الديبلوماسي الأمريكي جورج كينان التيليغرام الطويل، وقد أسهمت الوثيقتان في تمهيد الساحة للتفكير الاستراتيجي الذي حدد جانبي الحرب الباردة⁵.

وكانت السرقات الفكرية من أولى القضايا في العلاقة المتوترة بين بكين وواشنطن؛ حيث قال "كريستوفر راي" "Christopher A. Wray" مدير التحقيقات الفيدرالي اف.بي.أي أمام الكونغرس إن 1000 تحقيق على الأقل من التحقيقات التي أجريت مؤخرا في سرقات فكرية من

¹ تقرير أعده المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة (CICIR) ، China Institute of Contemporary International Relations ، وهو مركز أبحاث تابع لوزارة أمن الدولة.

² - مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح.

³ Reuters Staff, " Exclusive: Internal Chinese report warns Beijing faces Tiananmen-like global backlash over virus", REUTERS, MAY 4, 2020, <https://reut.rs/3J5QhmE>, (Octobre 12, 2021).

⁴ "نوفيوكوف تيليغرام" هي برقية أرسلها السفير السوفيتي لدى واشنطن عام 1946 نيكولاي نوفيوكوف، تؤكد تشدد على مخاطر الطموح الاقتصادي والعسكري الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. يصف السفير السوفياتي لدى الولايات المتحدة الأمريكية نيكولاي نوفيوكوف، ظهور سياسة خارجية أمريكية أكثر حزمًا. يحذر نوفيوكوف القيادة السوفياتية من أن إدارة ترومان عازمة على فرض الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية حول العالم، فمنذ اكتشاف هذه البرقية في الأرشيف الروسي، وصفت بأنها المكافئ السوفياتي للسفير الأمريكي لدى الاتحاد السوفياتي جورج كينان " البرقية المطولة".

"September 27, 1946 Telegram from Nikolai Novikov, Soviet Ambassador to the US, to the Soviet Leadership", Wilson Center Digital Archive International History Declassified, <https://bit.ly/3Jfuf0M>, (April 15, 2021).

⁵ Tsang Tak-sing, " The Cold War mindset", Ejinisight, May 30, 2019, <https://bit.ly/3Fs43NZ>, (July 16, 2021).

مؤسسات أمريكية تشير بإصبع الاتهام إلى الصين، وتقدر الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقها الصين خلال السنوات الأربع بين 2013 و2017 تصل إلى 1.2 تريليون دولار¹.

وعلى إثر اتهامات واشنطن لبكين ومسؤوليتها عن تفشي الوباء، عمدت الإدارة الأمريكية إلى قطع التمويل للباحثين الأمريكيين الذين تعاونوا مع مختبر ووهان في إطار مشروع بحثي* استمر لسنوات في الصين من طرف منظمة أمريكية غير ربحية تسمى (EcoHealth Alliance)²، وكذا وقف الرئيس السابق دونالد ترامب التمويل الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية لاتهامه لها بالسماح بتدخل الصين في عملياتها³. كما وضع ترامب قيودا على عدد من المواطنين الصينيين الذين يمكنهم العمل في الولايات المتحدة الأمريكية لخمس وكالات أنباء صينية تديرها الدولة⁴.

ردت الصين على ذلك في شهر مارس من السنة الفارطة بطرد الصحفيين الذين يعملون في ثلاث من أبرز الصحف الأمريكية⁵. كما عمل الرئيس ترامب وحلفاؤه بالضغط على مجلس الشيوخ من أجل فرض عقوبات تهدف إلى معاقبة الصين لدورها المزعوم في التستر على المراحل الأولى من تفشي المرض، وقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتقليص تأشيرات الصحفيين الصينيين العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، كجزء من استمرار الانتقادات الموجهة لبكين⁶. هذه التطورات المتلاحقة في العلاقة بين البلدين أشرت على تحول ملحوظ من سياسة الشراكة الاستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافس الاستراتيجي. في شهر أبريل من السنة الماضية، وافقت لجنة العلاقات الخارجية

¹ عصام سمير دلول، "التنافس الأمريكي الصيني الحديث في مجال الاقتصادي والسياسي"، مرجع سابق.

* يقوم المشروع على إرسال المنظمة لفرق إلى الصين لاصطياد الخفافيش، وجمع العينات من دماغها ولعابها وبرازها، ثم التحقق من تلك العينات بحثا عن فيروسات كورونا الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى الوباء العالمي التالي، حيث تكمن الفكرة في تحديد المواقع التي يجب مراقبتها، والتوصل إلى استراتيجيات لمنع انتشار الفيروس في البشر والبدء في إنشاء اللقاحات والعلاجات، وقد حدد المشروع بالفعل المئات من فيروسات كورونا، بما في ذلك واحد مشابه جدا للفيروس الذي يقف وراء التفشي الحالي.

2 Nurith Aizenman, "Why The U.S. Government Stopped Funding A Research Project On Bats And Coronaviruses", NPR, April 29, 2020, <https://n.pr/32EBUVw>, (March 15, 2021).

³ "ترامب يعلق التمويل الأمريكي لمنظمة الصحة العالمية"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 14 أبريل 2020، <https://bit.ly/3sEjq2y>، (2 يونيو 2021).

4 Lara Jakes and Marc Tracy, "U.S. Limits Chinese Staff at News Agencies Controlled by Beijing", *The New York Times*, March 2, 2020, <https://nyti.ms/3sEaSZu>, (April 20, 2021).

⁵ "الصين تطرد صحفيين أمريكيين مقيمين على أراضيها"، موقع ANADOLU AGENCY، 18 مارس 2020، <https://bit.ly/3EweNtG>، (18 ماي 2021).

⁶ "US places new restrictions on Chinese journalists", *BBC NEWS*, MARCH 2, 2020, <https://bbc.in/33VY6el>, (April 19, 2021).

بمجلس الشيوخ الأمريكي رسميا على قانون المنافسة الإستراتيجية لعام 2021، الذي يصنف الصين كمنافس استراتيجي في العديد من المجالات، بما في ذلك التجارة والتكنولوجيا والأمن. ونظرا إلى دعم القانون من قبل الحزبين الأمريكيين - وهو أمر نادر للغاية في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر - فمن المرجح أن يصادق الكونجرس على مشروع القانون، وسيقوم الرئيس جو بايدن بالتوقيع عليه. ونتيجة لذلك، سوف يصبح عداء أمريكا تجاه الصين مكرسا في قانون الولايات المتحدة بشكل فعال¹.

يرى البعض أن ذلك يشكل جهدا غير مسبوق من الحزبين لتعبئة جميع الأدوات الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية للولايات المتحدة من أجل استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، والتي تمكن الحكومة الأمريكية من التنافس بشكل فعال مع جمهورية الصين الشعبية والتحديات التي تشكلها على أمنها القومي والاقتصادي لعقود قادمة.

هذا التوتر الحاصل بين البلدين لم يبق على المستوى الحكومي، أو على مستوى أجهزة الدولة الخارجية لكلا البلدين، بل انتقلت المشاعر السلبية إلى الشعب الأمريكي، فوفقا لمسح مركز بيو للأبحاث "Pew Research Center" الذي أجري شهر أبريل من عام 2020، ينظر الأمريكيون إلى الصين بشكل سلبي أكثر من أي وقت مضى منذ أن بدأت المنظمة في مسح المشاعر المعادية للصين بهذه الطريقة في عام 2005².

إن استمرار المشاعر السلبية الحاصلة بين البلدين، وتطورها إلى اعتماد كل طرف لخطوات تصعيدية أو إجراءات مضادة ضد الطرف الآخر، من شأنها ليس فقط أن تدخل البلدين في حرب باردة جديدة، ولكن أن تكون تداعياتها على دول أخرى مرتبطة بالدولتين، بل وقد يصل التأثير إلى قضايا عالمية كبرى، ومنه إلى النظام العالمي ككل.

قد يشكل هذا التنافس على المدى الطويل تغييرا في هيكل النظام والمعايير الحاكمة له، حيث أن صعود الصين وواقع وحقيقة تتأكد مع الوقت، مما قد يعطيها سلطة في تشكيل بعض قواعد هذا النظام³.

¹ Zhang Jun ، " ما الذي يفسر عداء أمريكا تجاه الصين "، Project Syndicate ، 21 ماي 2021، <https://bit.ly/3skO9l8> ، (20 يوليو 2021) .

² " U.S. Views of china Increasingly Negative Amid Coronavirus Outbreak " Kat Devlin, Laura Silver and Christine Huang، Pew Research Center, April 21, 2020, <<https://pewrsr.ch/3pxBeuc>>, (July 19, 2021).

³ محمد بن صقر السلمي، " التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط "، المعهد الدول للدراسات الإيرانية، الرياض، 22 أبريل 2021، ص. 5.

ثالثاً: تداعيات حرب باردة جديدة على النظام العالمي

يؤكد الفيلسوف اليوناني "توسيديد" على أن بروز قوة جديدة يتم دوماً على حساب قوة قائمة ويقود غالباً إلى النزاع. لكن قد يتم ذلك سلمياً إذا كانت القوتان تتقاسمان القيم نفسها. والحال، أن بين الصين والولايات المتحدة هوة قيمية؛ ولذا، فإن انقلاب ميزان القوى بين القوتين خلال جيل أو جيلين يشكل اليوم التحدي الأكبر للسياسة الدولية، كما ستكون له تبعاته على الاستقرار، ومنه ستنبع إعادة تشكيل النظام العالمي في المستقبل رغم شدة الارتباط بين الطرفين¹.

1- الارتباط الاقتصادي بين واشنطن وبكين في النظام العالمي الحالي

رغم الفروقات/الاختلافات الجوهرية والكبيرة بين بكين وواشنطن، وطبيعة رؤية الطرفين للعالم وللنظام ككل، إلا أنهما مرتبطان بشكل أكثر تعقيداً، خاصة على المستوى الاقتصادي وهو المحرك الأساسي لباقي المستويات، فأوجه الارتباط متعددة؛ تختلف عن تلك التي كانت سائدة إبان نظام يالطا*، وكمثال على ذلك ما قاله رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير" في مقابلة أجراها مع شبكة CNN، حيث أشار إلى أن أمريكا كانت تستورد من الاتحاد السوفياتي سابقاً ما يقارب 200 مليون دولار من السلع، أما الآن فالولايات المتحدة الأمريكية استوردت سنة 2018 ما يقارب 500 مليار دولار، كما أن ديون الولايات المتحدة الأمريكية المستحقة للصين حوالي 1.09 تريليون دولار.

فحجم الترابط التجاري كبير جداً، فقد أنشأت الآلاف من الشركات الأمريكية أعمالها في الصين، كما تباع شركات صناعة السيارات الأمريكية مثل "جنرال موتورز" سيارات في الصين أكثر مما تباعه في الولايات المتحدة الأمريكية، ويدرس حوالي 370 ألف طالب صيني في الولايات المتحدة الأمريكية². زد على ذلك أن الصين تستحوذ على عناصر الأرض النادرة**، والتي تنتج منها أكثر من 95 في المائة من الإنتاج العالمي، وتعتمد أمريكا على 80 في المائة من وارداتها من هذه العناصر³.

¹ ميشال أبو نجم، "الصراع الأمريكي-الصيني هدفه الهيمنة على العالم"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 26 مايو 2021، <https://bit.ly/33GbsLZ> (20 دجنبر 2021)

* مؤتمر يالطا أو اتفاقية يالطا هي الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي في مدينة يالطا السوفياتية، كان الهدف من المؤتمر تنظيم حالة السلم بعد الحرب، إلا أنه سرعان ما تحول خلال السنوات القليلة التالية إلى موضوع يثار حوله الكثير من الجدل مع اشتعال فتيل الحرب الباردة التي قسمت أوروبا.

² Lucas Niewenhuis, "Trump administration move puts 370,000 Chinese student visas at risk", FOREIGN AFFAIRS, July 7, 2020, <https://bit.ly/3mJOg5T>, (Octobre 20, 2021).

** المعادن الأرضية النادرة أو العناصر الأرضية النادرة بحسب تعريف الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية هي مجموعة من سبعة عشر عنصر كيميائي في الجدول الدوري، وتحديدًا السكندريوم، الإتريوم، واللانثانيدات، يعتبر السكندريوم والإتريوم على أنها

كما أضفت الجائحة إلحاحاً جديداً على أسئلة من قبيل فك الارتباط مع الصين، وكشفت عن مدى النقص في المعدات والمواد الحيوية التي تعتمد عليها الحياة. وإدراك الولايات المتحدة ودول أخرى مدى اعتمادها على الصين في المنتجات الدوائية، والأقنعة الطبية، ومستلزمات الرعاية الصحية الأخرى¹.

وانطلاقاً من حجم الترابط بين الدولتين، وكذا الديناميكية المثيرة للجدل بين بكين وواشنطن في عصر الفيروس التاجي والتي توحى بتعثر القوتين العظميين في الأيام الأولى للحرب الباردة الجديدة، يمكن القول أن من شأن هذا الوضع أن يطيل من الوباء، ويفاقم الدمار الاقتصادي المرتبط به – الوباء-، ويضعف قدرة العالم على إحباط التهديدات المشتركة، كما سيفرض على النظام الدولي تحديات جديدة، ويفاقم التحديات العالمية القائمة؛ كتغير المناخ والإرهاب، ويجعل التعاون أصعب ويجبر الدول على اختيار جانب معين، في عملية مبادلة صعبة للغاية ومن المحتمل أن تكشف عن عدد من الحقائق القبيحة؛ كالإغلاء من أهمية الأمن وسبل العيش على القيم الإنسانية.

إن احتمالية فك الارتباط وقطع العلاقات الأمريكية مع الصين بالكامل كما لوح الرئيس ترامب بذلك سابقاً، تؤكد وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على مستقبل النظام الدولي والقواعد والمؤسسات التي تحكم السياسة الدولية، كما أن هذا التنافس ومحاولات فك الارتباط ليجعل عملية التعافي بعد فيروس كورونا أكثر صعوبة، على الكثير من المستويات، ذلك أن الصين تمثل ما يقرب 20 في المائة من الناتج المحلي العالمي. هذا يجعل العالم يدخل مرحلة جديدة قد تشهد تغييراً في شكل النظام الدولي، إذ سرعت شعبية ترامب، واتباعه لحماية تجارية، وسياسته التي أثارت هواجس حلفاء أمريكا قبل خصومها، وكورونا التي أصابت أركان النظام العالمي، من إمكانية حدوث تغيير في طبيعة وشكل هذا النظام.

كل ما سبق ذكره يوحي ذلك بدخول العالم الحرب الباردة الجديدة بين بكين وواشنطن، لكنها ليست كسابقها زمن الاتحاد السوفياتي فأوجه الاختلاف كثيرة جداً لا يسع المقال للتطرق إليها، فإذا ما سلمنا بأنها حرب باردة جديدة فهي لن تكون صراعاً بين قطبين كما كانت، بل هي صراع من أجل أن يتحول العالم إلى ثنائي القطبية؛ أو يبقى العالم على حاله، أو أن تنجح الصين

عناصر أرضية نادرة بسبب ظهورها في الفلزات مع اللانثانيدات وبسبب خواصها الكيميائية المشابهة لها. أطلق اسم "نادرة" على هذه العناصر بسبب قلة الأماكن التي كانت تستخرج منها سابقاً، وتعمل في صناعة الأجهزة الإلكترونية. < <https://bit.ly/32JTisa> >

³ "U.S. dependence on China's rare earth: Trade War vulnerability" , REUTERS, JUNE 28, 2019, < <https://reut.rs/3qBox0x> > (Octobre 10, 2021)

¹ عفاف الحاجي، "فورين بوليسي، 5 مظاهر التنافس بين أمريكا والصين في خضم جائحة كورونا"، مرجع سابق.

في تغيير شكل النظام الدولي؛ من نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، إلى نظام ثنائي القطبية رأسه الأول في بكين والثاني في واشنطن.

2- اتجاه الصين في النظام العالمي الجديد

إن دراسة إمكانية عودة النظام العالمي لثنائي القطبية، يجعل الصين _وعلى المدى البعيد غالبا_ المرشح الرئيسي ليكون ندا للولايات المتحدة الأمريكية، فالكثير من المفكرين والكتاب أمثال بريجنسكي وكيسنجر وجوزف ناي وآخرون، جعلوا الصين في صدارة الدول القادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، والطامحة لأن تكون قطبا عالميا إلى جانب أمريكا، بل والقادرة على الوصول لذلك.

في عالم قريب لما كان يعاش إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1945-1991، ستدخل الصين خصوصا _علما أن الولايات المتحدة الأمريكية حاليا هي القطب الوحيد والأوحد حاليا_ في عملية استقطاب الدول وجعلها أقرب لها من الطرف الآخر، وقد تستخدم لتلك الغاية إمكاناتها الاقتصادية الضخمة، إما قروض أو مساعدات¹، وهو ما بدا واضحا زمن كورونا وإرسال الصين لمساعدات طبية لدول كانت تعاني من الوباء، في حين كانت أمريكا عاجزة عن ذلك²، بل وتعاني من جراء الوباء، تبقى عملية الاستقطاب ومحاصرة الولايات المتحدة الأمريكية صعبة على الصين خصوصا في محيطها الإقليمي، علما أنها محاطة بدول تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات يصعب تجاوزها بسرعة، كاليابان وكوريا الجنوبية، وأخرى لازالت بعض المشاكل بينها وبين الصين كالهند وتايوان؛ حيث تمثل الأخيرة العقدة الكأداء في وجه الصين نظرا للدعم الأمريكي الكامل الذي تحظى به، فهي بمثابة حصان طروادة لواشنطن لمواجهة الصين، وستكون للسنوات المقبلة في حال زادت العلاقات الصينية-الأمريكية تدهورا³. ودولة كبرى قد لا ترغب في بقائها كملتفج كروسيا رغم علاقاتها المميزة مع الصين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا شك ستلعب على هذه العوائق أمام الصين للحد من تأثيرها، فحسب أحد رواد المدرسة الواقعية الجديدة "جون ميرشايمر" فإنه لا يمكن للصين أن

¹ بدأت الصين فعلا في نهج دبلوماسية المساعدات للدول النامية، قصد تشييد البنيات التحتية الضرورية للانخراط في مبادرة طريق الحرير الجديدة، من قبيل الطرق والموانئ والمطارات وغيرها، وعادة ما تكون تلك المساعدات عبارة عن قروض، تمنحها بكين لهذه الدول دون اعتبار لقدرتها على السداد من عدمه، إذ اعتبر ذلك أحد السبل في معركة التدافع والصراع ضد الولايات المتحدة الأمريكية. "دبلوماسية قروض صينية أم استعمار جديد؟"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 27 شتنبر 2021، <<https://bit.ly/3eAzrOD>> (29 نونبر 2021).

² "وباء كورونا.. هل تنجح الصين في تقديم نفسها كمنقذ للعالم؟"، *Made for minds DW*، 24 مارس 2020، <<https://bit.ly/3zcHLgV>> (12 أكتوبر 2021).

³ ميشال أبو نجم، "الصراع الأمريكي-الصيني هدفه الهيمنة على العالم"، مرجع سابق.

تصير قطبا ندا للولايات المتحدة الأمريكية دون هيمنتها على محيطها الإقليمي، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا¹.

وبسبب تضاعف التوترات المرتبطة بتايوان يخشى كثير من المراقبين من سيناريو كارثي يتمثل في غزو الصين للجزيرة، واضطرار الولايات المتحدة للتدخل، وهو ما يهدد بإشعال حرب بين القوتين في عالم اليوم، ففي رده على سؤال في لقائه مع شبكة "سي إن إن" (CNN) حول إذا ما كانت بلاده ستتدخل عسكريا حال شنت الصين هجوما على تايوان، رد بايدن بالقول "نعم، لدينا التزام بالقيام بذلك". فواشنطن ترفض كل الإجراءات الصينية في بحر جنوب الصين، ويمثل الموقف الأمريكي نقطة تحول كبير في سياسة واشنطن تجاه بكين، حيث لم تعد الولايات المتحدة بمقتضاه لاعبا محايدا في نزاع الصين مع جيرانها من الدول المشاركة في بحر جنوب الصين مثل فيتنام، والفلبين، وماليزيا، وإندونيسيا². وقد حذر الرئيس الصيني في المقابل نظيره الأمريكي من أن السعي لتحقيق استقلال تايوان "لعب بالنار"³.

ستعمل الصين على تعزيز التحالفات الاقتصادية كمنظمة شنغهاي أمام مجموعة بريكس، كما ستعمل على تطوير قدراتها العسكرية موازاة مع قدراتها الاقتصادية الكبيرة، إذ عرف الإنفاق العسكري الصيني زيادات متتالية منذ سنة 2010 ليصل سنة 2019 إلى 177.5 مليار دولار أمريكي بزيادة بنسبة 7.5 في المائة⁴، علما كذلك أن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل سنة 2019 إلى 750 مليار دولار أمريكي، لتكون الدولتان الأكثر إنفاقا على المستوى العسكري في العالم وبفارق كبير جدا عن الدول الأخرى.

سيظل النفط والغاز أحد أهم العوامل المحددة للسياسة وصور التنافس بين أمريكا والصين، وستحاول الصين مجارات الولايات المتحدة الأمريكية وإنشاء قواعد عسكرية لها، وحماية مصالحها الإستراتيجية عبر العالم، وقد أقامت أولى قواعدها العسكرية في جيبوتي عام 2017⁵، وربما تبحث عن إقامة قاعدة عسكرية أخرى في باكستان، أو في دولة من دول الشرق،

¹ جون ميرشايمر، "الواقعية الجديدة والنهوض الصيني" محاضرة مرئية على يوتيوب، <<https://bit.ly/3EGXJRY>> (20 أكتوبر 2021)

² محمد المنشاوي، "القمة الأولى بين بايدن وشي..أبرز الخلافات بين الولايات المتحدة والصين"، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 15 نونبر 2021، <<https://bit.ly/3A6l7XX>> (10 دجنبر 2021)

³ "شي يحذر بايدن من أن السعي إلى تحقيق استقلال تايوان "لعب بالنار"، INDEPENDENT عربية، 16 نونبر 2021، <<https://bit.ly/326yVW4>> (20 دجنبر 2021)

⁴ Alexander Cooley and Daniel Nexon, Exit from Hegemony: The Unraveling of the American Global Order, Oxford Scholarship, 2020, P83.

⁵ "China is struggling to establish military bases", The Economic Times, Dec 14, 2021, <<https://bit.ly/3qALEx6>>, (Dec 21, 2021).

إن إقامة قواعد عسكرية صينية خارج الأراضي الصينية يحتاج إلى حماية تلك القواعد، ولذات الغاية بدأت الصين برنامجاً عملاقاً سرياً لبناء 10 حاملات طائرات، وقد انتهت سنة 2017 من تصنيع "شاندونغ" كأول حاملات طائرات محلية الصنع، بعد الحاملة السوفيتية الوحيدة "لياونينغ" التي كانت تمتلكها الصين، وأشارت معلومات استخباراتية أمريكية إلى اقتراب حاملات طائرات ثالثة من الاكتمال، وتحاول الصين مجارات أمريكا التي تمتلك فعلياً 10 حاملات طائرات¹. فرغم أن الولايات المتحدة تبقى القوة البحرية الأهم والأقوى والأكبر في العالم، فإن الصين تطور بسرعة كبيرة قدراتها البحرية، حيث تعمل على تحقيق استدارة استراتيجية عن طريق التحول من قوة قارية إلى قوة بحرية، وهو شرط من شروط تحولها إلى قوة شاملة. مع تعدد واختلاف مستويات القوة، فإن التنافس العسكري قد تخبو حدته، ويطغى بدل ذلك الصراع الاقتصادي، وكسب الأسواق، وبروز الحرب التجارية، والتي بدت بعض معالمها في السنوات الأخيرة بين الصين وأمريكا.

يعتبر مشروع الصين الطموح "طريق الحرير"، التي تهدف من خلاله ربط الاقتصاد الصيني بقارات ثلاث، وتسريع إيصال بضائع المصنع الأول في العالم براً وبحراً وجواً من المشاريع التي تمثل خطراً على الحضور الأمريكي الذي لا ينحصر فقط على التجارة والاقتصاد. إن «طرق الحرير» يعني أن الصين انتقلت من سياسة خارجية تتسم بالحدز وذات بعد إقليمي إلى سياسة متعددة الارتكازات وذات أبعاد شاملة، فمع قدراتها المالية غير المحدودة وقدراتها الديموغرافية (1.380 مليار نسمة) والتكنولوجية تسعى الصين لأن تكون «بديلاً» عن «النموذج الغربي»².

إن استفحال العولمة في تفاصيل حياتنا سيلعب دوراً جديداً في مظاهر حرب باردة بين الطرفين، لذا قد نشهد حروباً إلكترونية يكون أبطالها الهكرز، كما قد تحدث المنافسة في مجال التكنولوجيا، فأزمة هواوي والعقوبات الأمريكية التي طالتها قد تكون مثلاً على ذلك، وقد يُحاول الطرفان كسب الفواعل من غير الدول، مثل المنظمات غير الحكومية، ورؤساء الشركات العالمية الكبرى، والشخصيات والوسائل الإعلامية وغير ذلك، وقد يتخذ الطرفان من الإرهاب حجة في كثير من تدخلاتهم، وبناء سياساتهم الخارجية.

وقد يجري بعض الاختلافات في طبيعة الصراع والتنافس بين الصين والولايات المتحدة. لعلّ دعاية الأيدولوجيا ستكون أقل مما كانت عليه بين السوفييت والأمريكان، وتحل مكانها

¹ "China Naval Modernization: Implication for U.S. Navy Capabilities_Background and Issues for Congress", Congressional Research Service, December 2, 2021, <<https://bit.ly/3zgvmsC>>, (December 20, 2021).

² ميشال أبو نجم، "الصراع الأمريكي-الصيني هدفه الهيمنة على العالم"، مرجع سابق.



شعارات مثل الحرية، والقانون، والاستقرار، والديمقراطية وغيرها، والكفة هنا لصالح الغرب، حيث أن الشرق لا يلقى قبولا من الكثير من شعوب العالم، خصوصا مع وضع حقوق الإنسان والحريات في الصين والانتقادات الموجهة لها في هذا الشأن.

قد يزداد التنافس في مجال القوة الناعمة، على حساب التنافس في المجال العسكري، لأن أهميته تضاعفت عما سبق، قد يُوسم الصراع بتنافس النموذج الشرقي في مواجهة النموذج الغربي، بطابع إقليمي وليس فكري، كما كان بين الرأسمالية والاشتراكية.

خاتمة:

لقد أوضحت جائحة فيروس كورونا أن المنافسة باتت محتدمة بين واشنطن وبكين، وعلى مستويات مختلفة اقتصادية وتكنولوجية واستراتيجية.. مما جعل من الصعب إنكار أن "المنافسة" أصبحت تحدد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. يبقى أن نرى ما إذا كان واقع "المنافسة" سيكون له تأثير متتالي يحول العلاقة إلى علاقة عداء وعداء صريح أو ما إذا كان يمكن إدارة العلاقة كطريقة مؤقتة تؤكد على "التعايش" و "المنافسة". مما لا شك فيه أن الوضع الحالي للعلاقات الصينية الأمريكية يتميز بالكثير من عدم اليقين: من حيث تحديد نطاق وطبيعة المنافسة، وفهم أهداف ووجهات نظر الجانب الآخر.

يبدو أن بناء مستوى معين من الثقة والتفاهم بين بكين وواشنطن من خلال حوار جاد لإدارة الأزمات، ومناقشات بشأن متابعة السياسات، وفي النهاية سرد استراتيجي جديد، أمر لا يمكن تصوره في ظل الظروف الحالية. من الممكن، بل على الأرجح أن القيادة على كلا الجانبين ستحتاج إلى التغيير من أجل تحقيق تقدم حقيقي. لكن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين أصبحت كبيرة جدًا ومتراصة للغاية وحيوية للغاية بالنسبة للاستقرار السياسي والاقتصاد العالمي، بحيث يتعذر على البلدين الانزلاق إلى علاقة عدائية حقيقية.

يجدر التأكيد في الأخير أن تشبيه الحرب الباردة ليس كاملا، مقارنة بما وقع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث المنافسة لم تصل بعد إلى نوع النظام الذي يجب أن يسود، وكذا لم تصل المنافسة العسكرية بين البلدين إلى مستويات متقدمة، بل لا زال هناك بون/فرق شاسع. إلا أن ما يقع من حرب تجارية وعلاقات متوترة... لا يوحي بنهاية في الأفق.



مكافحة جريمة الاتجار بالبشر بالمنظمات الدولية وبالقانون المغربي

Combating the crime of human trafficking in international organizations and Moroccan law

مدينة الناصري

MINA ENNASSIRI

طالبة باحثة في سلك الدكتوراه

جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية

aminaennassiri74@gmail.com

الملخص: لقد تطور نمط استرقاق و استعباد الأشخاص، فأصبح الأمر يستهدف الفئات الهشة التي تساق خارج نطاق الحدود الوطنية، باعتماد عقود عمل وهمية. الأمر أضحى في صور اتجار بالبشر واستغلالهم أشنع استغلال. وبما أن الأمر يعتبر ضربا من ضروب المساس بحقوق الإنسان، فقد كان لزاما تدخل من منظمات دولية لمواجهة هذا النوع من الجرائم الإنسانية الذي تباينت صورته: تجنيد الأطفال، الاستغلال الجنسي، السخرة..... من خلال تجريم كل ما يمس إنسانية البشر، وتنصيب مواد مجموعة من المواثيق الدولية على ضرورة اتخاذ تدابير صارمة لكل من يستغل الفئات الهشة و يتاجر للاستزاق من خلال هذا النوع من التجارة التي أصبحت ثالث تجارة دوليا. وباعتبار المغرب بلد عبور واستقرار للمهاجرين، فلقد ارتفعت ظاهرة الشبكات الاجرامية المندرجة ضمن جريمة الاتجار بالبشر. من تمة كان لزاما وضع ترسانة قانونية تجرم هذا النوع من الجرائم وتنسجم مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية، لكن على الرغم من الجهود المبذولة لازالت نسبة ارتفاع هذا النوع من الجرائم في ارتفاع كبير، فما هي أسباب ذلك؟

الكلمات المفتاحية : جريمة الاتجار بالبشر- المنظمات الدولية- الاسترقاق- الفئات الهشة- المهاجرون- عقود وهمية- الإكراه- الإكراه - الاستغلال- تجنيد-الاختطاف -جرائم البغاء- العمليات المسلحة- التقارير الحقوقية الدولية- التعذيب-الكرامة الإنسانية- لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية- الوساطة- السلوك الاجرامي-عصابة- السياسة الجنائية.

Abstract : The pattern of slavery and enslavement of persons has developed, and it has become targeting vulnerable groups who are driven outside national borders, by adopting fake work contracts. The matter has become in the form of human trafficking and exploitation of the most heinous. Since the matter is considered a form of infringement of human rights, it was necessary to intervene from international organizations to confront this type of humanitarian crime, which varied in its forms: the recruitment of children, sexual exploitation, forced labor... By criminalizing everything that affects the humanity of human beings, and the articles of a set of international covenants stipulating the need to take strict measures for anyone who exploits vulnerable groups and trades for livelihood through this type of trade, which has become the third trade internationally. As Morocco is a transit and settlement country for migrants, the phenomenon of criminal networks falling within the crime of human trafficking has increased. From this it was necessary to establish a legal arsenal criminalizing this type of crime and in line with the requirements of international conventions, but despite the efforts made, the rate of this type of crime is still high in Great rise, what are the reasons for that?

مقدمة:

في ظل ما عرفه العالم من تطور و تقدم برزت جرائم مختلفة أبرزها جرائم الاتجار بالبشر. حيث ثم تجاوز النمط التقليدي في استرقاق و استعباد الأشخاص. و بالتالي زالت تلك الصورة القديمة التي تقوم على الاستغلال و القسوة و الاستعباد. و أصبحت جرائم الاتجار بالبشر تستهدف الفئات الهشة، و أضحي ضحايا جريمة الاتجار بالبشر يساقون في الطائرات و يتم تقييدهم بعقود عمل وهمية، ووثائق سفر مزورة. بل قد نجد ضحايا الاتجار يتوسطون تحت ضغط الفقر، كي يتم الاتجار بهم. و أصبح عملهم يتخذ صورا مختلفة، نحو الاستغلال الجنسي، و أعمال السخرة....

وقبل مقارنة صور جرائم الاتجار بالبشر وكيف ثمت مواجهة هذا النوع من الجرائم دوليا بشكل عاما و بالمغرب بشكل خاص، سأحاول تعريف هذا النوع من الجرائم ذات البعد العالمي، والتي تشكل تهديدا لجميع الأمم على اختلاف الأجناس و الجنسيات وهنا تبدو أهمية الموضوع لما له من راهنية عالمية و وطنية.

و إذا اعتبرنا جريمة الاتجار بالبشر انتهاكا لحقوق الإنسان فلا بد من تقديم التعريف الفقهي و الدولي لها حتى تتضح بشكل جلي خصوصيات هذا النوع من الجرائم.

- التعريف الفقهي لجريمة الاتجار بالبشر:

يعرف الفقه جرائم الاتجار بالبشر بأنها "كافة التصرفات المشروعة التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية، يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء و محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، سواء تم التصرف بإرادة الضحية أو قسرا أو بأي صورة أخرى من صور العبودية¹.

وهناك من اعتبر الاتجار بالبشر تجنيد أشخاص أو نقلهم بالقوة، أو الإكراه أو الخداع لغرض الاستغلال بشقي صوره، ومن ذلك الاستغلال الجنسي، العمل الجبري، الخدمة القسرية، التسول، الاسترقاق، تجارة الأعضاء البشرية و غير ذلك².

ولعل التعريفين الفقهيين السابقين قد اتضحت من خلالهما بعض أبرز صور جرائم الاتجار بالبشر و التي سأحاول التطرق إليها لاحقا.

¹ : سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، الصفحة 15.

² صفا كزونة، جريمة الاتجار بالبشر وفقا للمواثيق الدولية، مذكرة الماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، الصفحة 11.

- التعريف الدولي لجرائم الاتجار بالبشر:

تبعاً لما ورد ببروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمعاقبة و منع كل من يتاجر في البشر (أحد بروتوكولات باليرمو 2000 ثم تعريف جرائم الاتجار بالبشر بكونه " تجنيد و نقل و إيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه و الاختطاف و التزوير و الخداع و سوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله"¹.

وطبقاً عندما اعتبر البروتوكول بأن جرائم الاتجار بالبشر تقوم على الاستغلال فضمناً يتبادر إلى الأذهان جميع أنواع الاستغلال: الجنسي، الإكراه في العمل، التسول، إزالة الأعضاء نفس التعريف اعتمدته اتفاقية المجلس الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر سنة 2005 مفاده أن جرائم الاتجار بالبشر تعني تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الاستضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال"².

وفي سياق التعريف بجريمة الاتجار بالبشر لابد ألا نخلط بينها بين مفاهيم أخرى، من قبيل الهجرة غير الشرعية التي لا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة التي تتصف بها جريمة الاتجار بالبشر، لكن القاسم المشترك بينهما هو استغلال الأفراد. وهنا نستحضر تهريب المهاجرين الذي يتم برا و بحرا بالتالي مكون هنا أمام دخول غير مشروع لشخص إلى دولة ليس من رعاياها مقابل دفع مبالغ نقدية للحصول على منفعة سواء كانت مادية أو مالية. وهنا نقطة الخلاف مع جرائم الاتجار بالبشر حيث تنعدم الإرادة، و يتم اعتماد الخداع و الإكراه.

ونضيف أيضاً تشابه جزء من جرائم الاتجار بالبشر بجرائم البغاء، في الشق الخاص بالاستغلال الجنسي. حيث البغاء في جريمة الاتجار بالبشر يكون بالإكراه مع الاستغلال و اعتماد الخداع ... بينما جريمة البغاء³ يكون الأمر طوعاً و تكون المساءلة عن هذه الجريمة الأخلاقية قانونياً لأنها منافية للأداب.

¹ : خالد مصطفى فهدى، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون 64 لسنة 2010 و الاتفاقيات الدولية و التشريعات العربية، دراسة مقارنة، الاسكندرية، الطبعة 1، 2011، دار الفكر الجامعي، الصفحة 11.

² : Qrticle4 la convention du conseil de L4Europe sur la lute contre traite d'etres humaines ?STCEN°197

Varsovie16,V,2005,

³ : البغاء لغة : هو الاتصال الجنسي غير المشروع، فيقال المرأة بغت أي استخدمت جسدها إرضاء للشهوات الغير المباشرة، مقابل أجر أو بدون مقابل.

وفي ظل استفحال هذا النوع من الجرائم التي تنتهك معها حقوق الإنسان في أبشع الصور، ففتقد معها الكرامة، الحرية، و فقدان الأعضاء (التجارة بالأعضاء)...قد تصل أحيانا لحد الوفاة. في ظل هذا الوضع المأساوي تتبادر للأذهان تساؤلات عدة، نذكر أبرزها:

* ماهي أبرز صور جرائم الاتجار بالبشر؟

* كيف واجهت المنظمات الدولية و القانونية هذا النوع من الجرائم؟

* ماهي الاجراءات القانونية التي اعتمدها المشرع المغربي للحد ومعالجة جريمة الاتجار بالبشر؟

المطلب الأول: صور جرائم الاتجار بالبشر

تختلف صور جرائم الاتجار بالبشر باختلاف المجتمعات لكن تبقى أبرز صور هذه الجرائم في:

*الاتجار بالبشر: يعتبر الأطفال الفئة الأكثر تعرضا للاتجار بسبب ضعفهم على مستوى البنية و الفكر .. و بالتالي يتم استغلال هذه الفئة لأغراض الجنس و العمالة و التجنيد. طبعاً كل المواثيق تجرم استغلال الأطفال بأي شكل من الأشكال لكن مع ذلك انتشرت بشكل مثير ظاهرة سياحة الجنس الخاصة بفئة الأطفال. و بالنسبة لعملية التجنيد تتم من خلال اشراك الأطفال دون سن الثامنة عشر في ميثليات مسلحة و بعض الجماعات المتمردة.

ولكون الطفل يكون غير ناضج عاطفياً و جسدياً يسهل استقطابه و استغلاله، و قد يجبر تحت الضغط و التهديد، و أحيانا تقدم له وعود واهية و إغراءات حتى يستغل أبشع استغلال.

ومن أبرز الأضرار التي تنتج عن استغلال الأطفال، -خاصة الفتيات- الاصابة بعدوى الأمراض الجنسية.

أما الذين يستغلون في المشاركة في العمليات المسلحة فتكون هذه الفئة وسيلة لبعض الهجمات الانتحارية، ويوظفون لبعض الهجمات الوحشية¹...

*الاتجار لأسباب و غايات جنسية: إذا كانت فئات الأطفال تستغل جنسياً، فإن جريمة الاتجار بالبشر تشكل فيها حالات الأغراض الجنسية الجزء الكبير من خلال ما يصطلح عليه بالجنس التجاري باعتماد القوة و الخداع و الإكراه أو من خلال استعمال السلطة و التأثير على الشخص الذي أجبر على القيام بمثل هذا العمل إذا كان دون سن الثامنة عشر².

¹: منظمة " اليونيسيف" تؤكد بأن ما يقارب 300 ألف طفل دون سن الثامنة عشر يستغلون في الوقت الحاضر في أكثر من 30 منطقة نزاع مسلح عبر العالم، و في حين أن أكثرية الجنود الأطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة إلا أن بعضهم لا يتجاوز سن السابعة و الثامنة.

رامية محمد الشاعر، الاتجار بالبشر-قراءة قانونية و اجتماعية-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2012، الصفحة 9²

وطبعاً يزداد تورط و انغماس العصابات في هذا النوع من التجارة نظراً لما تدره من أرباح طائلة توزع بين السماسرة الكبار و الصغار. ولا يمكن أن نستثني بعض الموظفين في الإدارات و الوكالات الذين يشاركون في عمليات تزوير الوثائق و جوازات السفر و أيضاً بعض عقود التوظيف.

وتعد هذه الصورة من الاتجار بالبشر أكثر تعقيداً نظراً لتواجد شبكات عالمية تنظمها، و بالتالي الأمر يستدعي استراتيجيات دولية للتدخل لما للأمر من خطورة جسيمة.

***الاتجار بهدف السخرة:** هذا النوع أيضاً لا يخلو من الإساءة لحقوق الإنسان، حيث تنتهك هذه الأخيرة بأشنع الصور. ولعل الفئة التي تقع في هذا النوع من الاتجار فئة المهاجرين الذين نزحوا من بلدانهم النامية لأسباب إقتصادية في اتجاه بلدان تعتبر بالنسبة لهم أرض الحلم، فيصبحون عرضة للعبودية و القهر بشق أصنافه. و بالتالي يتعرضون لجميع أصناف الإهانة ...

وطبعاً هذا النوع من التشغيل تنعدم معه أي نوع من الحقوق التي تنظم المشغل بالمستخدم. من خلال التشغيل القسري إما داخل لبيوت أو داخل المعامل. وما يقيد ضحايا هذا النوع من الجرائم اعتماد المشغلين لسندات ديون¹ للضغط و الاكراه. ولا نستغرب إذا تطور الأمر ليصبح ضغطاً لممارسة الجنس.

بالتالي نستنتج تداخلاً كبيراً بين صور جريمة الاتجار بالبشر فمن السخرة إلى الجنس إلى غير ذلك من أنواع الاستغلال البشع.

ولقد أكدت مجموعة من التقارير الحقوقية الدولية إلى أن أكثر من 660000 امرأة سريلانكية يعملن في منازل خارج بلادهن، و أشارت التقارير إلى أن أصحاب البيوت يحتجزون جوازات سفر الخادمت و يجبرونهن عن العمل لساعات طوال، مع منعهن من أجورهن السنوية².

وفي تحليل لمكتب الأمم المتحدة فإن أزمة كوفيد 19 ستؤثر بشكل كبير على ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، ومع منع عملية التنقل وإغلاق الحدود بسبب تبعات الجائحة تفاقم الخطر الذي يهدد ضحايا هذا النوع من الجرائم، ويصعب إمكانية مساعدتهم.

بالتالي فهذه الصور و غيرها من صور جرائم الاتجار بالبشر تؤكد بأن المجتمعات فشلت في حماية الفئات الأكثر ضعفاً و لم توفر لها شروط العيش الكريم و أضحت عرضة لكل هذه أنواع من القهر و القسوة ، و أصبحنا أمام عبودية بقية عصرية، عدنا للعصر الجاهلي بفكر

¹ : هذا النمط من العمل يسمى ب"العمل المقيد أو عبودية الدين"، ولعل الأطفال هم أكثر استغلالاً في هذا النوع من الاستغلال.

² : رامية محمد الشاعر، مرجع سابق، الصفحة 10.

تقدمي، يستفيد من التكنولوجيا للسمسرة و التزوير لترويج تجارة رأسمالها الجنس البشري من فئة المستضعفين اقتصاديا، اجتماعيا و جسديا.

المطلب الثاني : موقف المنظمات الدولية من جرائم الاتجار بالبشر

جرائم الاتجار بالبشر أضحت ثالث تجارة دولية بعد تجارة السلاح و المخدرات على الرغم من تأكيد المواثيق الدولية على حقوق الإنسان باعتبار أن الجميع يولدون أحرارا و لابد من المساواة في الكرامة الإنسانية وتجنب كل صور التعذيب و الانتهاك التي تمارس خاصة على الفئات الضعيفة خاصة الأطفال و النساء وهم الفئة الأكثر تدمرا من ويلات جرائم الاتجار بالبشر. على هذا الأساس نجد المجتمع الدولي اعتمد مجموعة من المواثيق التي تكرس مبادئ حقوق الإنسان وتنبد جريمة الاتجار بالبشر، بدءا بوثيقة حقوق الإنسان الصادرة بتاريخ 10 دجنبر 1948، من خلاله أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إيمانها القوي بكرامة وحرية الإنسان حيث نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن الأفراد يولدون جميعا أحرارا و متساوون في الكرامة الإنسانية.

وفي نفس السياق جرم الإعلان العالمي عل استعباد واسترقاق الإنسان بشتى الطرق¹. وضمن المواثيق الدولية لا بد من الإشارة إلى ما نص عليه كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية²، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية³. وضمن مواد العهدين الدوليين هناك ترسيخ أن لكل إنسان حقوق طبيعية يحميها القانون / مع تجريم الاسترقاق⁴. و في الشق الاقتصادي والاجتماعي نص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضرورة اتخاذ التدابير التي تحمي و تساعد الأطفال و المراهقين دون تمييز، وتحميهم من كل أصناف الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. مع تجريم استخدامهم في أي عمل من شنه إفساد أخلاقهم وإلحاق الضرر بصحتهم. مع حظر استخدام الصغار قبل بلوغ السن القانوني للعمل⁵.

وإلى جانب المواثيق الدولية هناك قوانين خاصة سارت على نفس المنحى نخص بالذكر:- اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989 حيث أقرت في ديباجتها بأن أطفال العالم يعيشون وضعية جد مزرية والمر يتطلب رعاية خاصة لتحسين وضعيتهم. ومن خلال الاتفاقية ثم

¹ : المادة 4 من الإعلان " لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، و يحظر الرق و الاتجار بالرقيق بجميع صورها"

² : ثم اعتماد العهد بقرار الجمعية العامة في دجنبر 1966

³ : العهد صادر في 16 دجنبر 1966.

⁴ : المادة 6 و 8 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية.

⁵ : العاشرة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

تجريم بيع والاتجار في الأطفال بأي شكل من الأشكال¹. وفي المادة 34 من الاتفاقية ثم التأكيد على ضرورة حماية الأطفال من أي شكل من الاستغلال.

-اتفاقية التمييز ضد المرأة التي تم اعتمادها سنة 1979 والتي حاولت اعتماد الشرعية العالمية لحقوق كل النساء حفاظا على حقوقهن من كل استغلال وتميز بعدما تبين بأن مجموعة من الاتفاقيات والإعلانات المتعلقة بحقوق المرأة لم تأخذ من خلالها المرأة كل ضمانات حقوقها².
-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية³ في الشق القانوني من الاتفاقية جرمت غسيل عائدات البشر، كتحويل العائدات ونقلها بغرض إحقاقها لتمويه المصدر الرسمي لها.

كما نصت الاتفاقية ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المشمولة في الاتفاقية، والتعاون بين الدول يتمثل أيضا في تبادل الخبرات في مجال اكتشاف آليات التزوير التي تشمل مثلا عقود العمل و الجوازات السفر

-بروتوكول منع ومعاقة الاتجار بالأشخاص (بروتوكول باليرمو) الذي يعتبر الأداة القانونية و الدولية الأولى والذي تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرجع الأساس له.

بالتالي فالاتفاقية و البروتوكول تناولا الإطار القانوني لمعالجة جرائم الاتجار بالبشر وفق التطرق لما يلي⁴:

- 1: التجريم: الدول الأطراف ملزمة باعتماد التدابير لتجريم كل الأفعال التي يمكن اعتبارها جرائم للاتجار بالبشر؛
- 2: اتخاذ تدابير لمنع الاتجار بالبشر: من خلال تسطير استراتيجيات و سياسات دولية و بتعاون بين المنظمات غيرالحكومية و كل المنظمات ذات الاتصال بعناصر المجتمع المدني بهدف مكافحة هذا النوع من الجرائم؛
- 3: التدابير الحدودية التشريعية لمنع هذه الجرائم؛
- 4: التعاون الدولي في مجال تبادل وتوفير المعلومات؛
- 5: إعادة الضحايا إلى أوطانهم،

¹ : المادة 35 من الاتفاقية.

² : نموذج إعلان حماية النساء و الأطفال في حالات الطوارئ و النزاعات المسلحة لسنة 1974، و قبله العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية عام 1966، و اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952.

³ : اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 25 المرحة بتاريخ نونبر 2000.

⁴ : تبعا لمواد البروتوكول

6: مساعدة ضحايا الاتجار و حمايتهم (تقديم المساعدة الطبية و المادية، المساعدة القضائية، المساعدة على الحصول على التعويض)

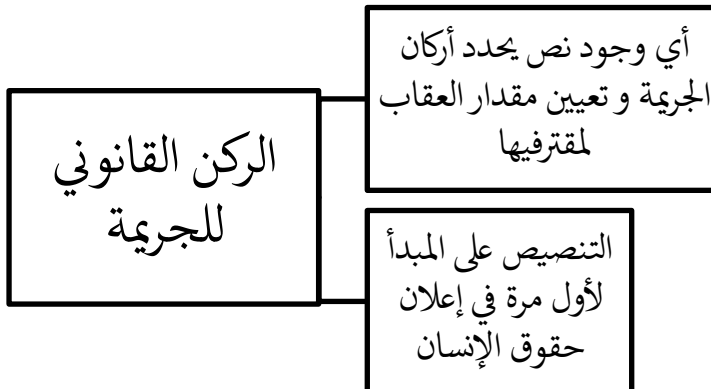
المطلب الثالث: موقف المشرع المغربي من جريمة الاتجار بالبشر

لقد ساهم موقع المغرب في اعتباره بلد عبور واستقرار للمهاجرين، و أيضا لتنامي ظاهرة الشبكات الإجرامية المنظمة و العابرة للحدود، و التي يكون ضحيتها الفئات الهشة خاصة الأطفال و النساء. أمام هذا الوضع كان لزاما تعزيز ترسانة قانونية تستجيب للاتفاقيات الدولية. من خلال تعديل بعض مواد القانون الجنائي الصادر سنة 1962 تنسجم ومقتضيات القانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر¹.

وتبعا للتعريفات التي خصت جريمة الاتجار بالبشر، عرفت الفقرة الأولى من المادة 1-448 من القانون الجنائي جريمة الاتجار بالبشر بأنها تجنيد شخص أو استدراجه أو نقله أو تنقله أو إيوائه أو استقباله أو الوساطة في ذلك بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها مختلف أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة أو النفوذ واستغلال الضعف أو الحاجة أو الهشاشة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو منافع أو مزايا للحصول على موافقة شخص آخر لغرض الاستغلال.

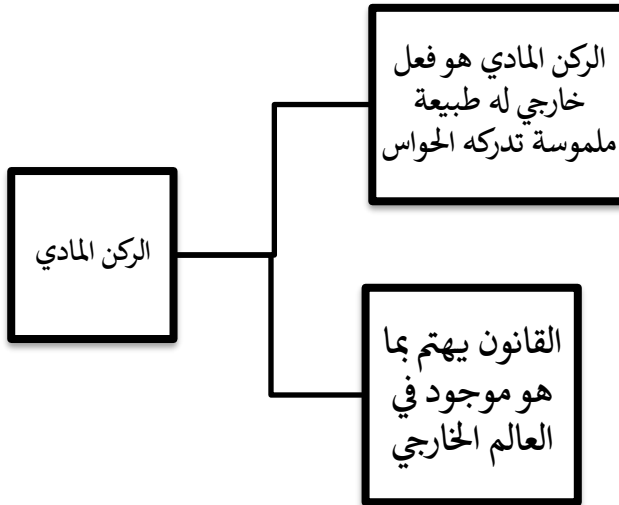
من خلال ماورد في الفقرة الاولى من المادة 1-448 يتبين بأن المشرع لم يعرف جريمة الاتجار بالبشر بل قدم صورها المختلفة. وبالتالي يبقى هذا التعريف عاما و يتناسب مع التوجه المعتمد عليه دوليا.

من خلال هذا التعريف يمكن تحديد أولي لأركان الجريمة بشكل عام ومن خلاله نتناول أركان جريمة الاتجار بالبشر في:

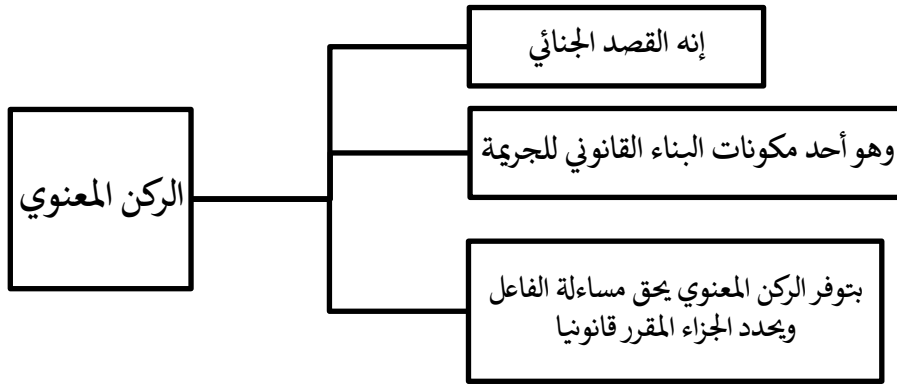


¹ : ظهر شريف رقم 1.16.127 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الجريدة الرسمية عدد 6501 بتاريخ 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016) الصفحة 6644.

تركيب شخصي من خلال المادة 8 و 5 من إعلان حقوق الانسان و المواطن لسنة 1789¹



تركيب شخصي لمفهوم الركن المادي²



تركيب شخصي لمفهوم الركن المعنوي للجريمة³

¹ : هو الإعلان الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية في 26 أغسطس 1789. يعتبر الإعلان من وثائق الثورة الفرنسية الأساسية وتُعرّف فيها الحقوق الفردية والجماعية للأمة.

² : للاطلاع أكثر أنظر :

² : أحمد شوقي أبو خطوة، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات، دار النهضة العربية، 1999، الصفحة 141.

للاطلاع أكثر أنظر :

عبد المنعم سليمان، النظرية العامة لقانون العقوبات، دراسة مقارنة، الاسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، المكتبة القانونية، 2003، الصفحة 100.

من خلال مقارنة أركان الجريمة بشكل عام نخلص إلى أن المشرع المغربي كغيره من القوانين المقارنة اعتبر جريمة الاتجار بالبشر تتوفر على جميع أركان الجريمة: الركن القانوني، الركن المادي و الركن المعنوي. فمبدأ لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص قانوني من المبادئ العريقة التي اعتمدها المشرع المغربي و أخذت به كل التشريعات. ولقد جرم المشرع المغربي جريمة الاتجار بالبشر من خلال مواد قانون 27.14 الفرع السادس الخاص بالإتجار بالبشر، خاصة من الفصل 448-2 إلى 448-10 حيث نص المشرع على عقوبات و غرامات مالية عن جرائم الاتجار بالبشر.

أما بالنسبة للركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر فيمكن تحديده من خلال صور السلوك الاجرامي الذي ورد في التعريف الخاص بجريمة الاتجار بالبشر كما ورد في القانون 27.14:

*فعل التجنيد: والذي يشمل تجنيد الأشخاص و استقطابهم و استخدامهم ترهيبا و ترغيبا للانضمام قسرا إلى بعض الجماعات الاجرامية و الاشتغال ضمن أنشطة غير مشروعة¹.
*نقل الأشخاص: سواء باستخدام إحدى شركات النقل دولية أو داخلية، و سواء كانت الوسيلة جوا بحرا أو برا. و فعل النقل يحقق الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر عندما توظف فيه أساليب غير مشروعة

مثل تزوير الجوازات، وثائق خاصة لمرافقين للأطفال.
وغالبا ما يتلزم فعل النقل مع فعل التجنيد، حيث تكون مسؤولية الناقل الجزائية عن نقل أي من ضحايا الاتجار بالبشر من مكان لآخر و اتجهت ارادته الى تحقيق نتيجة من النقل و هي الاستغلال في وجه من أوجه الاتجار بالبشر.
*تنقل الأشخاص: التنقل يقصد به النقل أكثر من مرة وأيضا هو نقل للأشخاص بشكل إجباري².

*فعل الإيواء: يعتبر فعلا ماديا تعتمد العصابات المتخصصة في جرائم الاتجار بالبشر.
*فعل الاستقبال: وحتى لا يتداخل مفهوم الايواء مع الاستقبال، فالأول يفترض ابقاء الضحية في مكان معين منزلا كان أو فندقا، بينما الاستقبال لا يشترط ذلك.
*الوساطة: المشرع المغربي جرم كل وسائل الوساطة في ارتكاب الاتجار بالبشر.
طبعاً جميع هذه الصور التي تشكل الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر تعتمد فيه العصابات على استعمال التهديد و القوة، الاكراه الاختطاف و الاحتيال بشتى أنواعه.

¹ : مبارك هشام عبد العزيز، ماهية الاتجار بالبشر بالتطبيق على القانون البحريني رقم 01 لسنة 2008، بشأن الاتجار بالأشخاص، مركز الإعلام الأمني، البحرين، 2009، الصفحة 5 و 7.

² : عمر دهام أكرم، جريمة الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة، الطبعة 1، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2010، الصفحة 92.

و إذا كان الركن المعنوي هو القصد الجنائي، فالقصد الجرمي لجريمة الاتجار بالبشر يشمل قصدا جنائيا عاما حيث تتجه الإرادة الواعية للجاني الى ارتكاب الجريمة في كل أركانها من خلال توفر العلم و الإرادة. فالعلم يقصد به وعي المجرم بجوهر الوقائع اللازمة لقيام الجريمة¹. أما الإرادة فتتمثل في إتيان السلوك الجرمي دون تواجد عيوب الإرادة عند المجرم. و بالنسبة للقصد الجنائي الخاص لجريمة الاتجار بالبشر فتتمثل في وجود نية الاضرار الخاصة لدى المجرم من خلال القصد الجرمي في التجنيد أو النقل أو الايواء أو استغلال الضحية.

وتبعاً لتوفر جميع أركان الجريمة بجرائم الاتجار بالبشر، و إدراكاً من المشرع المغربي بأن جريمة الاتجار بالبشر تعد أبشع صور انتهاك حقوق الانسان، بذلت جهود لتطوير و تعزيز التعاون الدولي و الاقليمي والوطني لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر بدءاً في انخراطه في دينامية المنتظم الدولي و الاقليمي لمكافحة هذا النوع من الجرائم، فصادق على اتفاقية الأمم المتحدة في 13 دجنبر 2000 و صادق عليها بتاريخ 19 شتنبر 2002 و بروتوكول منع و قمع و معاقبة الاتجار بالبشر الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري في 7 ماي 2009 واستكملت اجراءات الانضمام اليه بتاريخ 25 أبريل 2011 . ثم فكر في البناء التشريعي المناسب لهذا النوع من الجرائم فقام بتعديل بعض مواد القانون الجنائي الصادر بتاريخ 26 نونبر 1962 بقانون 27.14 و المتعلق بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ولقد اعتمد هذا الأخير في تعريف جريمة الاتجار بالبشر ما ثم التنصيص عليه في المادة 3 من البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولقد تضمن القانون ولأول مرة مفهوم الاستغلال بشتى أنواعه : دعة، تجنيد و العمل القسري و غيرها من أنواع الاستغلال الذي تسلب من خلاله حرية الانسان.

و باستقراء مواد القانون 27.14 يتضح بأن المشرع المغربي لم يخصص اجراءات بعينها لتحريك الدعوى العمومية في جريمة الاجار بالبشر بل يجب اعتماد القواعد العامة التي نص عليها قانون المسطرة الجنائية المتعلق بتحريك الدعوى العمومية، متى كان الأمر خاصاً بجناية، و السيد الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف يحرك الدعوى داخل دائرة نفوذ المحكمة التي يكون مقيماً بها أحد المشتبه في مشاركته في الجريمة، أو يكون قد تم القبض عليه فيها. وقد تحرك الدعوى أيضاً من قبل المتضرر بناء على تقديم شكاية إلى السيد قاضي التحقيق.

¹ : الشاوي سلطان عبد القادر، الوريكات عبد الله محمد، الطبعة 1، دار وائل للنشر، 2011، الصفحة 231.

وما يمكن الاشارة به أن المشرع المغربي أعفى ضحايا الاتجار بالبشر من الرسوم القضائية المرتبطة بالدعوى المدنية تشجيعاً منه لتقديم الشكايات لكل متضرر من أي استغلال و اكراه يتعرض له المواطن المغربي وأي مقيم أجنبي كان ضحية لجريمة الاتجار بالبشر. ومن جانب آخر نجد المشرع المغرب في الفصل 448-14 نص على مبدأ نفي المسؤولية الجنائية و المدنية عن ضحية الاتجار بالبشر مع تقييده بضرورة خضوع الضحية للتهديد.

و للضرب بيد من حديد على كل من تورط في جريمة الاتجار بالبشر، نلاحظ بأن المشرع المغربي كان جد صارم باعتداده ضد كل مرتكب لجرائم الاتجار بالبشر وعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات و بغرامة مالية لكل مرتكب لجريمة الاتجار بالبشر من 500 إلى 10000 درهم¹. خلاف المشرع الإماراتي الذي اعتبر أقل مدة للحكم على مرتكب جريمة الاتجار بالبشر في خمس سنوات².

أما إذا ارتكبت الجريمة بواسطة عصابة أو في إطار عابر للحدود الوطنية و بالأخص في حق المهاجرين أو اللاجئين فقد نص الفصل 5-448 فترتفع مدة السجن إلى عشرين إلى ثلاثين سنة وغرامة مالية من 1000000 إلى 6000000 درهم. وترفع العقوبة إلى المؤبد إذا ثمت الجريمة بواسطة التعذيب.

ولم يغفل المشرع المغربي عن بعض الجرائم المتعلقة بجريمة الاتجار بالبشر مثل عدم التبليغ، عدم تقديم الشهادة، أو الاستفادة من منفعة أو عمل يقدمه أحد ضحايا الاتجار بالبشر مع العلم بذلك وغيرها من الجرائم التي نص المشرع على العقوبات الحبسية بدءاً من سنة إلى خمس سنوات وغرامات مالية³.

وحرصاً من المشرع المغربي على تشجيع الجناة المبلغين على الجريمة للعدول الارادي فقد أكد في الفصل 12-448 على اعفائهم قبل تنفيذ الجريمة. و إذا كان ضحايا جريمة الاتجار بالبشر هم الفئة الهشة الضعيفة التي لا بد من حمايتها و تقديم كل أنواع الدعم، فقد اهتم المشرع المغربي بضرورة تقديم حماية اجرائية للأطفال ضحايا الاتجار بالبشر في جميع مراحل التحقيق و البحث و المحاكمة وهذا ما نصت عليه المادة 1-5-82⁴. كما يستفيد ضحايا الاتجار بالبشر أو ذوو حقوقهم من المساعدة القضائية.

الفصل 448.2 من القانون الجنائي المغربي¹.

² : المادة 2 من القانون الاتحادي الإماراتي الخاص بالإتجار بالبشر

³ : الفصل 8-448 و 9-448 و 10-448 من القانون الجنائي المغربي.

⁴ : ظهير شريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003)، ص 315.

إلى جانب ترتيب مسؤولية الدولة لحماية الضحايا من خلال توفير أماكن الرعاية الصحية، الدعم الاجتماعي و النفسي و تيسير سبل اندماجهم¹. مع التنصيص على إحداث لجنة وطنية لدى رئيس الحكومة تعنى بتنسيق اجراءات مكافحة الاتجار بالبشر و الوقاية منه²:

وبالنسبة لضحية الاتجار بالبشر فإن المشرع المغربي نص على مبررات الاعفاء من العقاب في حقه حيث نص الفصل 14-448 على انه لا يكون ضحية الاتجار بالبشر مسؤولا جنائيا أو مدنيا عن أي فعل قام به تحت التهديد متى ارتبط ذلك الفعل مباشرة بكونه شخصا ضحية الاتجار بالبشر، إلا إذا ارتكب فعلا مجرما بمحض إرادته دون أن يتعرض لأي تهديد. كما أن المشرع الجنائي عمل على إعفاء الجناة المبلغين عن الجريمة قبل تنفيذها من العقوبة الفصل 12-448 وذلك بغرض تشجيعهم على العدول الارادي الايجابي عن الجريمة.

إنها إذا جهود مؤسساتية تحرص على تطوير ومحاربة جرائم الاتجار بالبشر لكن مع ذلك تسجل أرقام مخيفة تؤكد بأن المغرب و غيره من البلدان النامية تنتشر به هذا النوع من الجرائم، و بالتالي لابد من تكثيف الجهود لوضع سياسات و تدابير لحماية ضحايا هذا النوع من الجرائم، ولابد من تكثيف أدوار جمعيات المجتمع المدني، و وسائل الاعلام لتلعب دور الارشاد والتحسيس حفاظا على سلامة المجتمع.

أكد أن المغرب سن قانونا لمكافحة الاتجار بالبشر لسد فراغ كبير في مجال السياسة الجنائية واعتبر من الدول التي تصدرت لهذا النوع الخطير من الجرائم متخذا الاتفاقيات الدولية مرجعا، أساسا فما سبب ارتفاع نسبة هذا النوع من الجرائم على الرغم من الجهود المبذولة؟



¹ : المادة 4-448 من القانون 14-27.

² : المادة 6-448 من القانون 14-27.

المفاوضات الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

International negotiations United Nations
Framework Convention on climate change

فائق عبد الرحيم

باحث في القانون العام والعلوم السياسية،
طالب بسلك الدكتوراه بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء،
مختبر الدراسات السياسية والحكامة الترابية-المحمدية
البريد الإلكتروني: faiqabdou@gmail.com

خديجة لعروصي

محامية بهيئة الدار البيضاء، باحثة في القانون العام والعلوم السياسية
طالبة بسلك الدكتوراه بجامعة القاضي عياض بمراكش.
البريد الإلكتروني: kati22laarouss@gmail.com

Abstract :

The international arena has witnessed a number of active efforts and movements concerned with combating climate change, which have sometimes succeeded and sometimes faltered. This is evident through the holding of conferences and the conclusion of international conventions and protocols. In this context, it is necessary to highlight international and regional efforts to confront these climate changes and reduce their dire effects, as well as to assess them to enhance their positive aspects and overcome their failures. The international arena is full of a large number of actions and efforts to combat climate change, all of which we cannot review, but we have tried to highlight the most important of them, especially those carried out under the supervision of the United Nations.

Climate policies to combat climate change and reduce its effects have known a state of continued fluctuation for developed and developing countries alike, and there is a clear disparity in the efforts made by countries individually and collectively to confront climate change (through contribution or commitment), sometimes progress is known in developing countries, but it stumbles in some developed countries, due to various considerations that we will try to discuss, the most important of which are,
As developing countries are the most affected by the devastating effects of climate change, they must mobilize their internal resources to deal effectively with climate change, and adopt effective environmental policies to expand reliance on renewable energy and promote a green economy and sustainable development.

ملخص:

شهدت الساحة الدولية عدداً من الجهود والتحركات النشطة التي تعنى بمكافحة التغيرات المناخية، والتي نجحت أحيانا وتعثرت في أحيان أخرى. ويتضح ذلك جليا من خلال إقامة المؤتمرات، وإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية. وفي هذا السياق، وجب إلقاء الضوء على الجهود الدولية والإقليمية المعنية بمواجهة هذه التغيرات المناخية والحد من آثارها الوخيمة، وكذا تقييمها لتعزيز جوانبها الإيجابية وتجاوز أخطاقتها. بحيث تزخر الساحة الدولية بعدد كبير من التحركات والجهود لمكافحة التغيرات المناخية، وهي الجهود التي لا يمكن أن نستعرضها كلها، لكننا حاولنا أن نسلط الضوء على أهمها، خاصة التي تتم تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

عرفت السياسات المناخية لمكافحة التغيرات المناخية والحد من آثارها حالة من استمرار التذبذب بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء، كما أن هناك تباين واضح في الجهود التي تبذلها الدول فرادى وجماعات لمواجهة التغيرات المناخية (من خلال المساهمة أو الالتزام)، أحيانا تعرف التقدم في الدول النامية، لكنها تتعثر في بعض الدول المتقدمة وذلك راجع لاعتبارات مختلفة سنحاول أن نناقش أهمها، وانطلاقاً من كون الدول النامية هي الأكثر تأثراً بالآثار المدمرة للتغيرات المناخية، فعليها حشد مواردها الداخلية للتعاطي الفعال مع التغيرات المناخية، وتبني سياسات بيئية فاعلة للتوسع في الاعتماد على الطاقة المتجددة وتعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

مقدمة:

تُعد التغيرات المناخية من أهم التحديات العالمية التي تهدد حياة الإنسان والكائنات في كل بقاع العالم، وحظيت هذه القضية -بالنظر إلى تعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية- باهتمام دولي كبير يتجسد في عدد من المعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية برعاية مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، إلى جانب جهود المجتمع المدني ونشطاء البيئة والرأي العام العالمي، وإن قادت الأمم المتحدة الجهود الدولية المعنية بمكافحة التغيرات المناخية من خلال مؤتمراتها السنوية المعروفة باسم مؤتمرات الأطراف¹ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والتي تعقد في شهر نوفمبر من كل عام، فضلا عن جهود أخرى.

وتحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، انعقد في سنة 1979 أول مؤتمر عالمي بشأن المناخ ويخص ظاهرة الاحتباس الحراري، ولقد توصل المؤتمر الذي عقد في جنيف بسويسرا برعاية منظمة الأرصاد الجوية العالمية، إلى أن الاحتباس الحراري ناتج عن زيادة تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. في سنة 1988 تم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وفي سنة 1990 قررت الهيئة الحكومية الدولية والمؤتمر العالمي الثاني إبرام معاهدة عالمية بشأن تغير المناخ، وفي سنة 1991 انعقد الاجتماع الأول للجنة التفاوض الحكومية الدولية، أما في السنة التي تلتها أي سنة 1992، فقد تم عقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو وتم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى جانب اتفاقيتهما: اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاتفاقية المتعلقة بمكافحة التصحر، وفي سنة 1994 بدأ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أما بخصوص سنة 1996 تم إنشاء أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم العمل بموجب هذه الاتفاقية.

بدأت المفاوضات المناخية الرسمية الماراثونية في برلين 1995، و كيوتو 1996، و بيونس أيرس 1998، و بون 1999، و لاهاي 2000، ومراكش 2001، و نيودلهي 2002، و نيروبي 2006، و بالي 2007، و بوزان 2008، و كوبنهاغن 2009، و كانون 2010، و ديربان 2011، و الدوحة 2012، و وارسو 2013، و ليما 2014، و باريس 2015 ومراكش 2016 إلى آخر مؤتمر الذي عقد بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2024، وتسجل مؤتمرات الأطراف ضمن حشد المساعي الدولية

¹ يعرف مؤتمر الأطراف (COP) على أنه الهيئة العليا لاتخاذ القرارات: فجميع الدول الأطراف يتم تمثيلها في المؤتمر والذي من خلاله يتم استعراض أهم المنجزات والصكوك القانونية الأخرى المعتمدة، كما تعمل الهيئة على اتخاذ قرارات من شأنها تعزيز تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والإدارية، ومن أبرز المهام الموكلة إلى الهيئة مراجعة التقارير المقدمة من قبل الأطراف بشأن انبعاثات الغازات الدفيئة والعمل المناخي في بلدانهم.

على الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية التي تعتمد ثلاث ركائز أساسية، هي: مبدأ الوقاية¹، ومبدأ الحق في التنمية²، ومبدأ المسؤوليات المشتركة. المتباينة.

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بوضوح التعقد والترابط الكبير الذي يميز العالم المعاصر، فقد تطورت مع مرور الوقت من مصادر إزعاج بسيطة إلى أخطار جدية تحدد بمستقبل الإنسانية كلها، لذلك ارتفعت أصوات عديدة على المسرح الدولي ولا سيما تنظيمات المجتمع المدني وأراء الفقه الدولي، كالاقتصادي الهندي أمارتيا سن³ Amartya Sen، والأمريكية إديث⁴ Edith Brown Weiss لتطالب بإدماج مفاهيم أساسية في المفاوضات المناخية الكونية من قبيل الإنصاف ما بين الجيل نفسه والإنصاف ما بين الأجيال. وللحفاظ على الوضع المناخي القائم مثلا توصي براون ب "اتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية والتقليل من الأضرار المباشرة إلى الحد الأدنى، وتوفير الوسائل والموارد الأساسية للأجيال المقبلة لكي تتكيف مع التغير المناخي"⁵.

وتوصل علماء المناخ إلى إجماع في الرأي يؤكد سيناريوهين، إحدهما ببقاء الزيادة الكونية في درجات الحرارة عند مستوى أقل من درجتين مئويتين، والآخر يضعها في مستوى أعلى من درجتين، مع وجود اختلافات كثيرة بين مطالب الدول والتزاماتها في المفاوضات المناخية الكونية، إذ أن الدول الجزرية الصغيرة تطالب مثلا بأن تعمل الدول على إنقاص درجات الحرارة إلى حدود 1.5 درجة مئوية. أما الدول الأخرى، نظرا للمشاكل التي تعرفها اقتصاداتها، فتري أن إنقاص درجة الحرارة إلى حدود مستوى 1.5 درجة مئوية سيؤثر لا محالة في نموها الاقتصادي.

وأمام جدية التهديدات الكونية لتغير المناخ، تنبه المجتمع الدولي إلى خطورة الوضع، وبدأت الاستجابة الدولية السياسية لخطورة التحولات المناخية بتبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992⁶، ولذلك عمل المتفاوضون لمدة خمس سنوات ما بين 1992 و 1997

¹ يتم الحديث عن هذا المبدأ عندما تتوفر الأدلة العلمية الدامغة وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في قضية مشروع غابيتشيكوفو. انظر الموقع الرسمي للمحكمة www.icj-cij.org/docket/files/92/7374.pdf شوهد في 2023/12/12.

² أقرت الأمم المتحدة هذا الحق في 1986 وأصدرت بيانا بذلك، انظر الموقع الرسمي للمنظمة:

<http://www.un.org/documents/ga/res/41/a41r128.htm>

³ Amartya Sen, the idea of justice (London: Harvard, 2009) pages 248-252.

⁴ Edith Brown Weiss, justice pour les générations futures, Jacques-Yves Cousteau & Federico Mayor (Trans), (Paris: ed UNU Press-Sang de la terre- UNESCO, 1993) pages 15-40.

⁵ 330. Weiss مرجع سابق

⁶ انظر نص الاتفاقية في الموقع الرسمي للمنظمة:

<https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>

للتوصل إلى بروتوكول كيوتو وتبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية، مثل آلية التنمية النظيفة (الفصل 12)، وآلية الاتجار في الكربون (المحددة في الفصل 17)، وآلية التنفيذ المشترك¹.

لكن هذه الآليات تعبر في نهاية الأمر عن المنظور الرأسمالي لتغير المناخ، إذ يعتمد في الأساس على آليات السوق (العرض والطلب) لتدبير القضايا البيئية، بينما تتجاوز التغيرات المناخية هذه الآليات، لأنها لا تعترف بالحدود الوطنية الضيقة، وبذلك تصنف ضمن ما يطلق عليه الجيل الثالث لحقوق الإنسان أو حقوق الانتساب كالحق في التنمية، والحق في السلم، والعيش في بيئة سليمة.

وقبل انطلاق قمة 21 (COP21)، عرفت العاصمة الفرنسية مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين المحتشدين في وسط العاصمة، وبالتوازي مع ذلك، شهدت مدن عالمية كثيرة تظاهرات؛ مثل سيدني وهونغ كونغ وبرلين ولندن وساو باولو ونيويورك وأوتاوا...؛ والملاحظ أن المدن العربية تخلفت عن الاهتمام بهذا الركب المناخي. وللإشارة، شارك في القمة نحو 195 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتلتها في 2016 قمة مراكش التي تعتبر مكملتها لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر باريس، وهي القمة التي بلورت نتائج مفاوضات باريس ووضعت لها مجموعة من الآليات لإخراجها حيز التنفيذ.

والإشكالية الأساسية التي تطرح نفسها في هذا الإطار: إلى أي مدى نجحت المفاوضات التي عرفتها المؤتمرات الدولية المعنية بتغير المناخ في تحقيق أهدافها والمتجلية في تخفيض الغازات الدفيئة² والحد من أثارها الكارثية على الأمن البيئي الدولي؟، مع التركيز على مؤتمر باريس 2015 ومؤتمر مراكش 2016 اللذان يعتبران محطتان تاريخيتان بحسب العديد من الخبراء البيئيين، دون إهمال أهمية قضايا إيجاد حل "للهوة المناخية" بين الشمال والجنوب، مما يستلزم الالتفاف حول اتفاقية دولية تهدف إلى حماية الكوكب من الاندثار.

ولمعالجة هذه الإشكالية وقضايا أخرى ارتأينا اعتماد التصميم التالي:

❖ **المبحث الأول: تأثيرات التغيرات المناخية في دول الشمال ودول الجنوب ودور المنظمات الغير حكومية فيها**

❖ **المبحث الثاني: مفاوضات الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة وتناقض المصالح الدولية**

¹ انظر نص بروتوكول كيوتو في الموقع الرسمي:

<https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>

² المقصود بالغازات الدفيئة: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروس، سداسي فلوريد الكبريت، ومجموعتين من غازات الهيدروفلوروكربون والهيدروكربونات المشبعة بالفلور.

المبحث الأول: تأثيرات التغيرات المناخية في دول الشمال ودول الجنوب ودور المنظمات الغير حكومية فيها

تعتبر التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية أحد أهم القضايا التي تشغل دول العالم، حيث أن الفارق الكبير بين القدرات التي تتمتع بها الدول الغنية تجعلها في موضع قوة في المفاوضات المناخية وهو الأمر الذي يزيد من الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وأمام هذا الوضع يبرز دور المنظمات الدولية الغير حكومية (المطلب الأول)، وهو الأمر الذي يستوجب من المغرب وجميع دول العالم العمل على إيجاد حل لهذه التطورات المناخية الخطيرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تزايد الهوة بين الفقراء والأغنياء ودور المنظمات الغير حكومية

الأوضاع الراهنة التي يعاني منها العالم أوجبت إعادة النظر في التفاوت الكبير على جميع الأصعدة التي تعاني منه دول الجنوب مقابل التطور والتنمية الذي تحققه دول الشمال (الفقرة الأولى)، وهو الأمر الذي وضع المنظمات الدولية الغير حكومية في وضعية لاعب استراتيجي له من الأدوار الشيء الكثير (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تزايد الهوة بين الفقراء والأغنياء

يبدو أن الصين (الملوث الثاني في العالم) و الدول النامية تشبث بمفهوم المسؤولية التاريخية للدول الصناعية، كما طالبت الهند على لسان وزير البيئة بضمان عدالة مناخية للدول الفقيرة، لكنها أكدت أنها ستزيد من إنتاج الفحم بحلول عام 2020، بغية إيصال الكهرباء إلى أكثر من 300 مليون شخص يعيشون دون كهرباء؛ مع الإشارة إلى أن الهند تتباطأ في الالتزام بتقليص الكربون مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين، ففي الفترة ما بين 1990 و 2012 ازدادت الغازات الدفيئة في الهند ب 67%، وإذا لم تقم الهند بمجهودات جدية وكافية، يمكن أن تتضاعف هذه الغازات بحلول 2030¹.

وتخضع دول الجنوب لتأثير التغيرات المناخية من دون الحصول على فوائد التنمية ومزاياها؛ ففي إفريقيا ترحف الصحاري على المناطق الساحلية، مع العلم بأن 620 مليون شخص يعانون عدم وجود الكهرباء. وترجع المسؤولية للدول المتقدمة صناعيا ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ 1850، نفتت شركة البترول شيفرون Chevron أكثر من عشر مرات مجموع الغازات الدفيئة للدول الإفريقية جنوب الصحراء (دون احتساب جنوب إفريقيا)².

¹ « L'Inde, acteur clé des négociations, ne renoncera pas à son développement », le monde, 24 nov 2015, page 18.

² Philippe Descamps, « Comment éviter le chaos climatique ? » Le monde Diplomatique, nov 2015, page 13.

ولا شك في أن الصراع بين الشمال والجنوب لن يهدأ إلا بالتعاون بين المحورين، ولكن، يبدو أن التعاون غير مفضل بين الشمال والجنوب على الرغم من التوصل إلى اتفاق باريس، والذي شهد حضوراً متميزاً للمغرب من خلال حضور الملك محمد السادس وإلقاء خطابه التاريخي من طرف الأمير مولاي رشيد، والذي ذكر اتساع الهوة والفوارق الكبيرة بين دول الشمال المصنعة والمتطورة، ودول الجنوب النامية التي تحتاج دعماً كبيراً لمساعدتها بقوله "إن أزمة المناخ هي أكبر حيف يلحق بالدول الهشة، فتأثيرات التغيرات المناخية تعني كذلك، وربما بشكل أكبر، البلدان النامية، خاصة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية الأقل تطوراً، والدول الجزرية الصغيرة. قد دق ناقوس الخطر وسمعه حتى الصم، وبات الجميع يعرف حجم الرهان، هناك بلدان تسير إلى الأمام، لكن كل بوتيرته وحسب استراتيجيته الخاصة. كل يشق طريقه رغم الصعاب، التي لا يمكن تجاهلها، وعلى رأسها توفير مستويات عيش مناسبة للشعوب"¹.

الفقرة الثانية: دور المنظمات الغير حكومية في مفاوضات المناخ.

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تتحرك بفعالية في المؤتمرات الدولية المخصصة لمناقشة قضايا الاحتباس الحراري، ف"انشار المنظمات غير الحكومية (NGOS) وتعاضم دورها قد أثر بصورة ملحوظة في الكثير من المفاهيم الأساسية السائدة في ميدان القانون الدولي، وقد بدأ نطاق هذه المنظمات يتسع باطراد خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لتحقيق أغراض متعددة"². وتزامن تعاضم هذه الأدوار مع ضغوطها المتواصلة على الدول والحكومات لكي تتبنى مواقف إيجابية من قضايا التغيرات المناخية، والمساهمة في تطوير المبادئ العامة للقانون الدولي البيئي، وحث الدول إلى الانضمام للاتفاقيات البيئية الدولية والتصديق عليها، ومساعدة الدول المنكوبة على تدبير الأزمات البيئية أثناء وقوع الكوارث الطبيعية. لكن يلاحظ أحيانا أن المنظمات الدولية غير الحكومية ليست بريئة من الناحية السياسية إذ تقوم في مرات عديدة بخدمة أجندة الدول الكبرى تحت غطاء تقديم المساعدة وتطوير التعاون الدولي.

¹ الخطاب الملكي، الذي ألقى بمناسبة مؤتمر القمة العالمي حول التغيرات المناخية. المشاركة الملكية السامية في مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بالعاصمة الفرنسية، عبد الحق المربني، منشورات القصر الملكي، المطبعة الملكية، 2016، الطبعة الأولى، صفحة 33.

² وافي حاجة، المنظمات الغير حكومية ودورها في حماية البيئة، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، يناير 2015، صفحة 67.

وعليه، يمكن للمنظمات غير الحكومية المساهمة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال الاعتراف له بجملة من الحقوق، تتمثل بما يلي:¹

➤ المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية، سواء بمنح المنظمة غير الحكومية صفة المراقب، أو الاستعانة بها لتمثل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض، ويمكن لهذا التوجه أن يكون إيجابيا في تعزيز المفاوضات المناخية الكونية عن طريق تقديم الاقتراحات العملية لتفادي الأخطار البيئية.

➤ "تقوم الهيئات الرسمية في بعض الاتفاقيات البيئية كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية التي تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقيات"، إذ تمتلك هذه المنظمات البحوث العملية التي تساهم في حماية البيئة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

➤ "تقوم هذه المنظمات بمراقبة امتثال الدول وتنفيذ التزاماتها وفقا للقانون البيئي الدولي والاتفاقيات البيئية، ويمكن أن تقوم أيضا بمراقبة تنفيذ الدول التزاماتها البيئية وفقا للقانون الوطني"، وعلى هذا الأساس يمكن أن تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز مبادئ القانون الدولي البيئي.

المطلب الثاني: تأثيرات التغيرات المناخية على دول العالم (المغرب نموذجا).

وعيا من المغرب بخطورة التغيرات المناخية، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب كمؤسسة دستورية مكلفة بوضع الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، تقريراً يتبنى موضوع إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، ومن توصيات المجلس:²

- إدماج أفضل لإجراءات التكيف من آثار الاضطراب المناخي في السياسات العمومية،
- تجسيد فعلي ناجع لسياسة التغيرات المناخية على مستوى المدن والمجالات الترابية،
- مراعاة فعلية للخصوصيات المناخية والحاجيات التنموية للمغرب وللبلدان النامية،

¹ سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية القانونية الدولية من ظاهرة التغير المناخي في بروتوكول كيوتو، بيروت، دار الحلبي للمنشورات الحقوقية، 2009، صفحة 92.

² تقرير إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية، الرباط، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، صفحة 14-15. يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني للمجلس،

http://www.cese.ma/ar/Pages/Communiqués_de_presse/Le-CESE-adopte-son-rapport-sur-les-changements-climatiques-et-presente-son-projet-de-rapport-sur-la-gestion-deleguée.aspx

فالمغرب من البلدان المعنية بالتغيرات المناخية الخطيرة، والتي تؤثر على معظم القطاعات الحيوية للمملكة، وحسب معطيات البنك الدولي، والتي أبرزت الضرر الذي سيلحق مجموعة من المجالات وهي كالتالي:

الفقرة الأولى: التأثيرات الجغرافية.

1. التأثير في المساحة الإجمالية للمغرب.

حيث يلاحظ أن ارتفاع مستوى ذوبان الجبال المتجمدة والثلوج سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بمساحة المغرب التي تبلغ 399559 كيلومتر مربع، حيث أن ارتفاع منسوب سطح البحر بـ 1 متر واحد سيختفي معه حوالي 1001 كيلومتر من مساحة المغرب أي بنسبة 0.25%، أما إذا ما ارتفع بـ 5 أمتار فستختفي 1736 كيلومتر من مساحة المغرب أي بنسبة تصل إلى 0.43%، وهو الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى دق ناقوس الخطر.

Reference: The Impact of Sea-Level rise on Developing Countries: A Comparative Analysis by Dasgupta, Laplante, Meisner, Wheeler and Yan

Country Code	Country Name	Country Area (Sq. km.)	Sea-Level Rise Scenarios									
			1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter	1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter
			Impacted area (in sq.km.)					% of country area impacted				
DZA	Algeria	2302498	8412	8715	9020	9321	9620	0.37	0.38	0.39	0.40	0.42
EGY	Egypt	968071	6446	8907	11227	13376	15309	0.67	0.92	1.16	1.38	1.58
IRN	Iran	1590351	3184	5445	8241	11215	14135	0.20	0.34	0.52	0.71	0.89
KWT	Kuwait	17259	144	236	333	431	509	0.83	1.37	1.93	2.50	2.95
LBY	Libya	1611363	11048	11950	12803	13628	14445	0.69	0.74	0.79	0.85	0.90
MAR	Morocco	399559	1001	1165	1345	1532	1736	0.25	0.29	0.34	0.38	0.43
OMN	Oman	304190	806	1291	1801	2262	2660	0.26	0.42	0.59	0.74	0.87
QAT	Qatar	10973	296	545	856	1168	1454	2.70	4.97	7.80	10.64	13.25
SAU	Saudi Arabia	1938837	2822	4199	5636	7031	8377	0.15	0.22	0.29	0.36	0.43
ARE	United Arab Emirates	74777	713	1116	1654	2360	3129	0.95	1.49	2.21	3.16	4.18
TUN	Tunisia	147882	1602	2026	2412	2754	3074	1.08	1.37	1.63	1.86	2.08
ESH	Western Sahara	269600	761	979	1180	1362	1535	0.28	0.36	0.44	0.51	0.57
YEM	Yemen	415196	606	850	1148	1473	1800	0.15	0.20	0.28	0.35	0.43

الموقع الرسمي للبنك الدولي:

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:22185588~pagePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html>

2. تأثر الأراضي المشبعة بالماء.

يملك المغرب ما مجموعه 6.043 كيلومتر من الأراضي المشبعة بالماء، والتي تحيط بها الأنهار والبحيرات والمنايع المائية، والتي من المتوقع أن تتأثر 377 كيلومتر منها إذا ما ارتفع منسوب سطح البحر بـ 1 متر واحد، أي بنسبة 6.24%، أما إذا ما وصل إلى 5 أمتار فسنكون أمام فقدان 606 كيلومتر من هذه الأراضي، أي بنسبة 10.03%.

Reference: The Impact of Sea-Level rise on Developing Countries: A Comparative Analysis by Dasgupta, Laplante, Meisner, Wheeler and Yan.

Country Code	Country Name	Total Area (Sq. km.)	Sea-Level Rise Scenarios									
			1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter	1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter
			Impacted Agriculture Extent (in sq.km.)					% of country area impacted				
	Middle East / North Africa	354 294	4 193	6 135	8 128	9 950	11 629	1,18	1,73	2,29	2,81	3,28
DZA	Algeria	29044	88	117	161	199	242	0,30	0,40	0,55	0,69	0,83
EGY	Egypt	28498	3730	5412	7096	8571	9831	13,09	18,99	24,90	30,08	34,50
IRN	Iran	195233	76	170	295	456	657	0,04	0,09	0,15	0,23	0,34
KWT	Kuwait	1	0	0	0	0	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
LBY	Libya	13246	19	26	45	61	85	0,14	0,20	0,34	0,46	0,64
MAR	Morocco	56133	97	139	192	256	332	0,17	0,25	0,34	0,46	0,59
OMN	Oman	1521	1	2	3	5	9	0,07	0,13	0,20	0,33	0,59
QAT	Qatar	3	0	0	0	0	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
SAU	Saudi Arabia	4275	0	1	1	1	1	0,00	0,02	0,02	0,02	0,02
ARE	United Arab Emirates	19	0	0	0	0	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
TUN	Tunisia	23179	180	266	331	397	467	0,78	1,15	1,43	1,71	2,01
ESH	Western Sahara	210	0	0	0	0	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
YEM	Yemen	2932	2	2	4	4	5	0,07	0,07	0,14	0,14	0,17

المرجع السابق: البنك الدولي

3. التأثير على الفلاحة:

يملك المغرب حوالي 56.133 كيلومتر من الأراضي الزراعية والتي من شأنها أن تتأثر 97 كيلومتر منها عند ارتفاع متر واحد في منسوب مياه البحر أي بنسبة 0.17% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. أما إذا ما وصل إلى 5 أمتار فسنكون أمام تأثر 332 كيلومتر أي بنسبة 0.59%.

Reference: The Impact of Sea-Level rise on Developing Countries: A Comparative Analysis by Dasgupta, Laplante, Meisner, Wheeler and Yan.

Country Code	Country Name	Total Area (Sq. km.)	Sea-Level Rise Scenarios									
			1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter	1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter
			Impacted Wetland (in sq.km.)					% of wetland impacted				
	Middle East / North	342 185	17 391	20 818	24 312	27 532	30 440	5,08	6,08	7,10	8,05	8,90
DZA	Algeria	39668	4043	4110	4152	4203	4252	10,19	10,36	10,47	10,60	10,72
EGY	Egypt	24015	1572	1881	2094	2286	2445	6,55	7,83	8,72	9,52	10,18
IRN	Iran	125173	1877	3180	4652	5928	7002	1,50	2,54	3,72	4,74	5,59
KWT	Kuwait	698	78	124	167	194	211	11,17	17,77	23,93	27,79	30,23
LBY	Libya	24416	5708	5870	5995	6101	6185	23,38	24,04	24,55	24,99	25,33
MAR	Morocco	6043	377	441	501	547	606	6,24	7,30	8,29	9,05	10,03
OMN	Oman	26396	206	286	368	433	494	0,78	1,08	1,39	1,64	1,87
QAT	Qatar	777	169	301	412	509	581	21,75	38,74	53,02	65,51	74,77
SAU	Saudi Arabia	58532	1671	2478	3254	3901	4459	2,85	4,23	5,56	6,66	7,62
ARE	United Arab Emirates	7763	441	677	1022	1526	2138	5,68	8,72	13,17	19,66	27,54
TUN	Tunisia	11503	881	1005	1100	1172	1222	7,66	8,74	9,56	10,19	10,62
ESH	Western Sahara	4072	159	170	187	202	219	3,90	4,17	4,59	4,96	5,38
YEM	Yemen	13129	209	295	408	530	626	1,59	2,25	3,11	4,04	4,77

المرجع السابق: البنك الدولي

الفقرة الثانية: التأثيرات الديموغرافية والاقتصادية.

1. التأثير على السكان:

يبلغ عدد سكان المغرب طبقا لهذه الدراسة 29.634.000 نسمة، فارتفاع منسوب سطح البحر بـ متر واحد سيؤثر بشكل مباشر على حوالي 380.844 نسمة أي بنسبة 1.29% من سكان المغرب، أما إذا ما ارتفع بـ 5 أمتار فسيؤثر على 771.015 نسمة أي بنسبة 2.60% من مجموع السكان.

Reference: The Impact of Sea-Level rise on Developing Countries: A Comparative Analysis by Dasgupta, Laplante, Meisner, Wheeler and Yan

Country Code	Country Name	Country Population	Sea-Level Rise Scenarios									
			1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter	1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter
			Impacted Population					% of Country Population Impacted				
DZA	Algeria	30291000	171380	234314	290705	371685	446864	0.57	0.77	0.96	1.23	1.48
EGY	Egypt	67884000	6296292	8160882	10110653	12017374	14147454	9.28	12.02	14.89	17.70	20.84
IRN	Iran	70330000	240354	406278	572686	722502	866473	0.34	0.58	0.81	1.03	1.23
KWT	Kuwait	1914000	11429	16375	22516	27600	39722	0.60	0.86	1.18	1.44	2.08
LYB	Libya	5290000	156820	202293	250110	290829	334717	2.96	3.82	4.73	5.50	6.33
MAR	Morocco	29634000	380844	461485	550148	663212	771015	1.29	1.56	1.86	2.24	2.60
OMN	Oman	2538000	27252	42069	62398	85497	111377	1.07	1.66	2.46	3.37	4.39
QAT	Qatar	565000	9051	12406	25107	41576	55379	1.60	2.20	4.44	7.36	9.80
SAU	Saudi Arabia	20346000	403036	602309	841248	1102031	1349536	1.98	2.96	4.13	5.42	6.63
ARE	United Arab Emirates	2606000	119581	164176	211191	255431	306088	4.59	6.30	8.10	9.80	11.75
TUN	Tunisia	9459000	462490	566649	663122	772427	899951	4.89	5.99	7.01	8.17	9.51
ESH	Western Sahara	190000	286	390	760	945	1212	0.15	0.21	0.40	0.50	0.64
YEM	Yemen	18349000	111983	139481	167523	203497	227928	0.61	0.76	0.91	1.11	1.24

المراجع السابق: البنك الدولي

2. تأثر المدار الحضري

يملك المغرب ما مجموعه 10.926 كيلومتر من الأراضي التابعة للمدار الحضري، والتي يمكن أن يفقد منها 121 كيلومتر إذا ما ارتفع منسوب البحر بمترواح واحد أي ستتأثر المناطق الحضرية بـ 1.11%، أما إذا ما تحدثنا عن 5 أمتار فستتأثر 292 كيلومتر أي بنسبة 2.67% من مجموع الأراضي الحضرية.

Reference: The Impact of Sea-Level rise on Developing Countries: A Comparative Analysis by Dasgupta, Laplante, Meisner, Wheeler and Yan

Country Code	Country Name	Total Area (Sq. km.)	Sea-Level Rise Scenarios									
			1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter	1 meter	2 meter	3 meter	4 meter	5 meter
			Impacted Urban Extent (in sq.km.)					% of urban extent impacted				
	Middle East / North Africa	190 030	3 763	5 140	6 621	8 056	9 499	1.98	2.70	3.48	4.24	5.00
DZA	Algeria	21061	65	96	131	177	235	0.31	0.46	0.62	0.84	1.12
EGY	Egypt	24953	1376	1774	2175	2521	2890	5.52	7.11	8.72	10.10	11.58
IRN	Iran	59938	213	394	563	703	833	0.36	0.66	0.94	1.17	1.39
KWT	Kuwait	3763	44	74	101	130	172	1.17	1.97	2.68	3.45	4.57
LYB	Libya	9685	522	657	811	942	1055	5.39	6.78	8.37	9.73	10.89
MAR	Morocco	10926	121	155	201	246	292	1.11	1.42	1.84	2.25	2.67
OMN	Oman	5518	68	104	146	210	272	1.23	1.88	2.65	3.81	4.93
QAT	Qatar	1574	12	22	45	77	115	0.76	1.40	2.86	4.89	7.31
SAU	Saudi Arabia	31779	500	744	1044	1358	1641	1.57	2.34	3.29	4.27	5.16
ARE	United Arab Emirates	7466	358	520	676	829	990	4.80	6.96	9.05	11.10	13.26
TUN	Tunisia	9306	419	523	638	759	888	4.50	5.62	6.86	8.16	9.54
ESH	Western Sahara	176	1	1	2	2	3	0.57	0.57	1.14	1.14	1.70
YEM	Yemen	3885	62	76	88	102	113	1.60	1.96	2.27	2.63	2.91

المراجع السابق: البنك الدولي

المبحث الثاني: مفاوضات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة وتناقض المصالح الدولية

إن التفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة مر عبر عدة مراحل وقطع أشواط مهمة ترتبط أساسا بمفاوضات 2005-2009 وما قبلها (المطلب الأول) ومفاوضات 2010-2014 وكذا مفاوضات 2015-2015 (مطلب ثاني).

المطلب الأول: مفاوضات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة

سنحاول في مرحلة أولى التعريف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (فقرة أولى)، ثم نرجع بعد ذلك للحديث عن مفاوضات 2005-2009 (الفقرة الثانية)، وذلك لأجل الإلمام بمختلف خبايا المفاوضات المناخية الدولية.

الفقرة الأولى: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ومفاوضات 2005-2009

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

كما سبقت الإشارة لذلك، أن في يونيو 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل، وكان تجمعا دوليا غير مسبوق لممثلي أكثر من 170 بلدا ومنطقة في العالم¹، حضره أكثر من مئة رئيس دولة وحكومة، ومن بين أهم النتائج التي تمخضت عن هذا المؤتمر، توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سنة 1992، وجدول ما يعرف بأعمال القرن 21 (Agenda 21)، وإحداث لجنة التنمية المستدامة².

بعد تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة في ديسمبر بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التزمت بموجبه الدول الصناعية والدول في مرحلة التحول لاقتصاديات السوق سابقا (المنشقة عن الاتحاد السوفياتي) تخفيض الانبعاثات الغازية الضارة بالغلاف الجوي³، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2008 إلى 2012، بمعدل 5% (مقارنة بالسنة المرجعية وهي 1990)، و تواصلت الجهود الدولية بعد ذلك بهدف الوصول إلى اتفاق دولي بشأن المناخ وعقدت لهذا السبب عدة مؤتمرات للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

2- مفاوضات المرحلة 2005-2009.

هذه المرحلة تعتبر مرحلة فارقة في تاريخ المفاوضات، حيث أنها هي المرحلة الأولى التي أبرزت الجدية الدولية، والرغبة الأكيدة في إيجاد حل للمشاكل المناخية التي تهدد كوكب الأرض.

¹ الجهود العالمية لمحاربة تغير المناخ، من ريو دي جانيرو لكوبن هاجن: صحيفة الشعب اليومية 2009/12/07: تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/11، أنظر الرابط:

<http://arabic.people.com.cn/31663/6834062.html>

² Jean-Maurice Arbour & Sophie Lavallée, Droit international de l'environnement (canada : Ed Yvon Blais, 2006), page 38.

³ انظر نشرة مفاوضات الأرض رقم 646 أكتوبر 2015: تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/11، أنظر الرابط: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12646a.html>

وانعقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو، في مدينة مونتريال بكندا في عام 2005 حيث تقرر إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب مقتضيات المادة 3 الفقرة 9 من بروتوكول كيوتو.

وفي سنة 2007، وبالتزامن مع انعقاد المؤتمر الثالث عشر للأطراف المتعاقدة، اتفقت الدول المعنية بالتفاوض على خريطة طريق بالي The Bali road Map المعنية بالقضايا الطويلة الأجل التي رسمت طريق العمل لمرحلة ما بعد سنة 2012 وذلك عبر مسارين أساسيين للعمل، هما: أولاً؛ مسار الفريق العامل المتخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وثانياً؛ مسار آخر بموجب الاتفاقية، يعرف باسم الفريق العامل المتخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل¹. وتم الاتفاق على اختتام المفاوضات المتعلقة بالمسارين السابقين في مؤتمر 2009.

وفي عام 2009، عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديسمبر في مدينة كوبنهاغن الدانمارك، وشهد هذا الحدث الرفيع المستوى نزاعاً على مسألة الشفافية²، كما تبينت محدودية بروتوكول كيوتو بعد انسحاب روسيا واليابان ونيوزيلندا وكندا من البروتوكول، ومن ثم كان لا بد من وضع صك قانوني طموح وملزم يسري على الجميع ليحل محل بروتوكول كيوتو. وكان هذا هو هدف مؤتمر كوبنهاغن في عام 2009 الذي تم تأكيده مجدداً في مؤتمر كانكون في عام 2010، ثم في مؤتمر دربان في عام 2011³.

وعلى الرغم من مشاركة أكثر من 115 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 40000 مشارك حكومي وغير حكومي والآلاف من ممثلي المنظمات المجتمعية والنقابات العمالية والمختبرات العلمية وممثلين عن الديانات المختلفة والعلماء⁴، لم يتوصل المؤتمر إلى اتفاق ملزم للأطراف المشاركة بالمساهمة في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما دون 1.5 درجة مئوية؛ واكتفت الدول الصناعية بعود

¹ موقع الأمم المتحدة، من أجل اتفاق بشأن المناخ: تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/11، أنظر الرابط:

<http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement/>

² مؤتمر تغير المناخ المنعقد في جنيف 2015، نشرة مفاوضات الأرض رقم 620. تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/14، أنظر الرابط: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12620a.html>

³ المفاوضات الدولية بشأن المناخ، موقع الدبلوماسية الفرنسية، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/01/16، أنظر الرابط: <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/climat/les-negociations-internationales-en-matiere-de-dereglement-climatique/>

⁴ copenhagen climate change conference, «United Nations Framework Convention on climate change, 2009, Retrieved : 22/01/2023. Link : https://unfccc.int/meetings/copenhagen_dec_2009/meeting/6295.php

فضفاضة لتمويل الانتقالات الطاقية في الدول النامية. وبالتالي فهذه الفترة شهدت طروحات متناقضة ونتائج عملية قليلة.

الفقرة الثانية: مفاوضات 2010-2014 و2015-2016

أولاً: مفاوضات مرحلة: 2010-2014

شهدت الفترة ما بين 2010-2014 عقد خمس مؤتمرات أساسية وهي كالآتي:

مؤتمر كانون 2010: اتخذ المشاركون في المؤتمر قرارات تخص توزيع مسؤولية الدول الصناعية والنامية عن تقليص الغازات المؤدية إلى الاحتباس الحراري وتحديداتها واعتماد الإجراءات الوقائية الرامية إلى حماية الغابات في كوكبنا¹. كما ساهمت "اتفاقيات" كانون في إحداث مؤسسات وآليات جديدة، وشملت إطار كانون للتكيف ولجنة التكيف وآلية التكنولوجيا التي تتضمن اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

ووافق المشاركون في المؤتمر على مشروع إنشاء ما يسمى: "الصندوق العالمي الأخضر"، وذلك بهدف تمويل مشاريع تساعد الدول المتضررة من التغيرات المناخية، واتفق المشاركون في هذا المؤتمر كذلك على آلية نقل التكنولوجيات "النظيفة" من الدول الصناعية إلى الدول النامية. وبحسب عدد من المتابعين للشأن البيئي الدولي، فإن مؤتمر كانون سيشكل لبنة لتعزيز خطوات مجابهة التحولات المناخية، والحسم في تمديد بروتوكول كيوتو أثناء انعقاد مؤتمر ديربان (جنوب أفريقيا، 2011).

مؤتمر ديربان 2011: عقد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديربان، في نوفمبر وديسمبر 2011²، بحضور 12000 مشارك، من بينهم 5200 مسؤول حكومي، 5400 ممثل لهيئات الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية³. ومن أهم نتائج مؤتمر ديربان نذكر:

- الاتفاق على تحديد فترة إلزام ثانية (2013-2020) بموجب مقتضيات بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية.
- اتخاذ قرار بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل بموجب مقتضيات الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية.

¹ مؤتمر تغير المناخ في كانون المكسيكية حول غازات الاحتباس الحراري، موقع روسيا اليوم، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/13، أنظر الرابط: <https://arabic.rt.com/news/59570>

² مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون 2015، نشرة مفاوضات الأرض، رقم 639، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/13، أنظر الرابط: <http://www.iisd.ca/vol12/enb12639a.html>

³ Cancun climate change conference, « United Nations Framework convention on climate changes 2010, Retrieved 16/02/2024 ; link : https://unfccc.int/meetings/cancun_nov_2010/meeting/6266.php

- الاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climat Fund-GCF).
- "إعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى متفق عليها ذات قوة قانونية ملزمة بموجب الاتفاقية الإطارية يتم تطبيقها على كل الأطراف". وتم التخطيط ليستكمل الفريق العامل مفاوضاته في سنة 2015¹.

وفي مؤتمر ديربان عن التغيرات المناخية، تجدر الإشارة إلى أن الحكومات اعترفت بوضوح بضرورة وضع مسودة لاتفاق قانوني عالمي جديد يهدف إلى التصدي لتغير المناخ لفترة ما بعد سنة 2020².

مؤتمر الدوحة 2012: عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة في قطر في الفترة الواقعة بين 26 نوفمبر و8 ديسمبر 2012³، ونتج عن هذا المؤتمر اتخاذ حزمة من القرارات يشار إليها بـ "بوابة الدوحة للمناخ"، وتتضمن هذه القرارات تعديلات على مقتضيات بروتوكول كيوتو الهادفة إلى تحديد فترة إلزام ثانية (أي الاستمرارية القانونية للبروتوكول) والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو في الدوحة⁴.

على الرغم من كل المجهودات التي بذلها منظمو المؤتمر، لم يخرج اجتماع الدوحة الـ 18 للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية الذي استمر أسبوعين بأي نتيجة جديدة وجدية، وقد أكد نتائج اجتماع ديربان، أي تمديد بروتوكول كيوتو (الذي لم يعد ينفع قضية تغير المناخ كون الملزمين به يشكلون أقل من 15% من الانبعاثات العالمية) ووجوب التحضير لاتفاق جديد عام 2015⁵.

وقد تميزت دول الجنوب بطلب "تعويضات من الدول الصناعية الكبرى في الشمال بسبب الخسائر والأضرار المتعلقة بالتغيرات المناخية"⁶، وهي إشارة قوية إلى المسؤولية التاريخية للغرب المصنع منذ الثورة الصناعية الأولى.

¹ أنظر مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون، مرجع سابق.

² أنظر من أجل اتفاق بشأن المناخ، موقع الأمم المتحدة، مرجع سابق.

ملخص مؤتمر الدوحة بشأن تغير المناخ، 2012، نشرة مفاوضات الأرض، رقم 567 2012. تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/20، أنظر ³ الرابط:

<http://www.iisd.ca/vol12/enb12567a.html>

⁴ نفس المرجع أعلاه.

⁵ تقرير عن مؤتمر الدوحة حول تغير المناخ، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/20، أنظر الرابط:

<http://lb.boell.org/en/2014/03/03/tqyr-n-mwtmr-ldwh-l18-hwl-tgyr-lmnkh>

⁶ حبيب معلوف، قضية تغير المناخ العالمي بين اخفاقات كيوتو وتوقعات باريس، بيروت، دار الفرابي، 2016، صفحة 282.

مؤتمر وارسو 2013: عقدت الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في مدينة وارسو (COP19) في نوفمبر 2013، وتم تحقيق تقدم في دعم البلدان الأضعف، إذ وضع المؤتمر اتفاقاً بتمويل مكافحة تغير المناخ¹. ومن القرارات الرئيسية التي اتخذت في المؤتمر، نذكر تلك المتعلقة بتعزيز منهج عمل مؤتمر ديربان، وصندوق المناخ الأخضر والتمويل الطويل الأجل، وآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار².

ومن خلال المناقشات، تبين أن العالم أصبح يدرك حجم المخاطر التي يمكن أن تسببها ظاهرة الاحتباس الحراري والتحولت المناخية العالمية، لذلك حاولت الأطراف المتفاوضة العمل على التحضير لاتفاق 2015 يكون العالم بموجبه قادراً على إنقاذ كوكب الأرض من الدمار.

مؤتمر ليما 2014: شكل مؤتمر الأطراف المتعاقدة في نسخته العشرين (COP20) في ليما، عاصمة البيرو، سنة 2014 "الفرصة الأخيرة لدول العالم للتفاوض بجدية بغية الحد من انبعاثات الكربون وتدفق الغازات الدفيئة الأخرى³، وذلك قبل الالتزام نهائياً في مؤتمر باريس لعام 2015.

ومن أهم النتائج المترتبة عن أشغال مؤتمر ليما نذكر، الاتفاق على مطالبة الدول المتعاقدة على تحديد المعلومات والعمليات الخاصة بتقديم المساهمات (المنخفضة لغازات الدفيئة) المقررة على المستوى الوطني في أقرب وقت ممكن في 2015، كما اعتمدت الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف "نداء ليما للعمل المناخي" الذي يدفع المفاوضات (المناخية الدولية) نحو اتفاق عام 2015، وبالتالي يمكن القول أن هذه الفترة من المفاوضات اتسمت بشل مراثوني وتأجلت أيضاً الالتزامات الدولية⁴.

ثانياً: مفاوضات مرحلة 2015-2016.

أ- مؤتمر باريس 2015:

يعد الاجتماع السنوي في نسخته الواحدة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2015 أكبر تجمع دولي مناخي آنذاك يهدف إلى إلزام مبدئي من الأطراف المتفاوضة، إذ "تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض دون درجتين مئويتين

¹ المفاوضات الدولية بشأن المناخ، موقع الدبلوماسية الفرنسية، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/21، أنظر الرابط:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/climat/les-negociations-internationales-en-matiere-de-dereglement-climatique/>

² ملخص مؤتمر الدوحة بشأن تغير المناخ، 2012، مرجع سابق.

³ الموقع الرسمي لمؤتمر ليما، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/23، أنظر الرابط: <http://www.cop20lima.org/>

⁴ مؤتمر تغير المناخ المنعقد في بون، 2015، نشرة مفاوضات الأرض رقم 628، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/23، أنظر الرابط:

<http://www.iisd.ca/vol12/enb12628a.html>

قياسا على عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية¹.

وجاء هذا الالتزام المبدئي، بعد نقاشات طويلة ومفاوضات شاقة في مؤتمر باريس 2015 (COP 21) إذ تضاربت الآراء وتناقضت المواقف خصوصا حول كيفية تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة The Principle of Common But Differentiated Responsibilities، وحول قضية الـ 100 مليار دولار التي سبق التنصيص عليها في اجتماع كوبنهاغن سنة 2009، حيث تعهدت الدول الغنية بدفع 100 مليار دولار أمريكي سنويا في حدود 2020 لمساعدة الدول النامية لتضمن تكيف الدول النامية مع التغير المناخي؛ لكن إلى حد الآن، لا تزال الأسئلة الجوهرية: من سيدفع؟ وكيف؟ ولمن؟ من دون أجوبة دقيقة ومحددة.

ومن إيجابيات اتفاق باريس عدُّ المناخ هما مشتركا للإنسانية، ما يتطلب من الجميع اتخاذ خطوات مشتركة لمواجهة التغيرات المناخية، وتأكيد على قضايا أساسية تتمثل في: الحق في التنمية والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والإنصاف ما بين الأجيال، وفي هذه المرحلة يمكن القول أنه ظهر بشكل واضح التضارب في الآراء والمصالح بين الدول في سياق المسؤولية المشتركة. المتباينة.

1- اتفاق باريس² وبداية المهمات الصعبة لتمويل المناخ

أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس (بوصفته رئيسا للمؤتمر) في تصريح له يوم 12 ديسمبر 2015، بعد الاتفاق الأولي للأطراف المتعاقدة حول النص النهائي للمعاهدة الجديدة، كون النص جاء عادلا ودائما وديناميا ومتوازنا وملزما لجميع الأطراف³، ويهدف إلى كبح الاحترار العالمي في حدود الدرجتين المئويتين ليصل إلى 1.5 درجة في نهاية القرن، وتأكيد التزام الدول الغنية تخصيص 100 مليار دولار لتحفيز انتقال الطاقة في الدول النامية، وذلك ابتداء من سنة 2020، و إلزام الدول مراجعة خططها الوطنية الهادفة إلى تخفيض الغازات الدفيئة كل خمس سنوات.

وللإشارة، وقعت 175 دولة اتفاق باريس للمناخ في 22 أبريل 2016 في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك. وقد استغل الأمين العام المناسبة ليؤكد أهمية إسراع الدول في تصديق

¹ ماجد نعمة، قمة التغيرات المناخية في باريس لم تغير شيئا، المستقبل العربي، العدد 443، يناير 2016، صفحة 192.

² يمكن الاطلاع على اتفاقية باريس 2015 كاملة في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/26، أنظر الرابط:

http://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/cop_aув_template_4b_new_1.pdf

³ Cop 21 : UN accord historique adopté, Novethic, 12/12/2015 ; Retrieved 26/02/2024 ; link

<http://www.novethic.fr/empreinte-terre/climat/isr-rse/cop21-un-accord-historique-adopte-143780.html>

(Ratification) الاتفاقية المناخية لضمان تطبيقها في سنة 2020، وذلك بعد تصديق 55 دولة على هذا الاتفاق والتي تتحمل المسؤولية عن 55% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم¹.

2- الأولويات والمعوقات وسبل تجاوزها

من الأولويات التي طرحت على الحاضرين في مؤتمر باريس 2015:

أولاً: تمويل الدول المعرضة لتأثيرات التغير المناخي ومنحها الوسائل الضرورية للتكيف مع المناخ، ثانياً: مراقبة خفض انبعاثات غازات الدفيئة

ثالثاً: اعتماد إطار قانوني يلزم كل الأطراف المتفاوضة بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية، ولا شك في أن الوثيقة الأولية التي كانت تضم أكثر من 80 صفحة تناولت مواضيع تخفيف الغازات الدفيئة، والتكيف (وضع السياسات والبنى التحتية لتخفيف آثار التغيرات المناخية)، وتحويل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب، وتطوير الكفاءات (البشرية، والاقتصادية، والمالية، والبنى التحتية... إلخ).

وأثناء انطلاق المفاوضات، رأى بعض المهتمين أنه -بالنظر إلى الوثائق التحضيرية للمؤتمر والحشد غير المسبوق- يمكن التوصل إلى اتفاق في باريس 2015²، لكن جرت الإشارة في دراسات أخرى إلى وجود ثلاث صعوبات أساسية وهي³.

- من سيدفع ثمن التكيف مع التغيرات المناخية الدول النامية؟
- من حيث الطبيعة القانونية للاتفاق في باريس، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ترفض التوصل إلى اتفاقية ملزمة (رفض الكونغرس تصديق إلزام الولايات المتحدة الأمريكية بذلك).
- وطموح الاتفاق: فالإلتزام المتعهدين بتخفيض غازات الدفيئة غير كاف للحد من ارتفاع درجة الحرارة دون الدرجتين المئويتين إلى حدود نهاية هذا القرن مقارنة بمرحلة ما قبل الثورة الصناعية.

ويمكن اعتبار أن هذا الإلتزام وحده يظل دون جدوى، فقد سبق لمجموعة من الدول أن تعهدت بتخفيض درجة الحرارة وانبعاثاتها الكربونية، لكن لم تف بوعودها لعدم وجود رقابة

¹ ما بعد توقيع اتفاقية باريس للمناخ: الأمم المتحدة تدعو للعمل لإدخاله حيز التنفيذ والدول تتعهد بتكثيف جهودها، إذاعة الأمم المتحدة، 2016/04/24. تم الاطلاع بتاريخ: 2024/02/26، أنظر الرابط:

<http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/198600/#.V2tdOtKLTmX>

² Richard Werly, « A Paris, toute la planète diplomatique au chevet du climat », le temps, 29 nov 2015. Retrieved : 29/03/2024 ;

<https://www.letemps.ch/monde/2015/11/29/paris-toute-planete-diplomatique-chevet-climat>

³ Pascaline Minet, « les 3 questions qui fâchent », le temps, 29 nov 2015, Retrieved : 29/03/2024.

<https://www.letemps.ch/monde/2015/11/29/3-questions-fachent>

دولية على الغازات الدفيئة (عدم وجود محكمة عدل دولية بيئية). ويكفي أن نذكر ما يلي: تجاوز مجموع غازات ثاني أكسيد الكربون 35.5 (CO2) مليار طن في سنة 2013 مقابل 23 مليار طن في عام 1990. وبحسب تقرير صادر عن الوكالة الهولندية للتقييم البيئي لعام 2014، فخلال 2013 (مقارنة بسنة 2012) "عرفت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة في نفث غازات ثاني أكسيد الكربون ب 2.5% والصين ب 4.2%؛ والهند بأكثر من 4.4% واليابان ب 6.5%¹.

من المعوقات العملية لهذه القمة، خلال الأيام الأولى، استمرار فرنسا "راعية" هذه المفاوضات في الربط بين الإرهاب والتغيرات المناخية، مما سوغ لهذا التحرك ضد الناشطين البيئيين الذين ندّدوا بسقف نتائج المؤتمر. وجاء في افتتاح الرئيس فرنسوا هولاند أن مكافحة الإرهاب والاحتباس الحراري هما تحديان عالميان يجب معالجتهما²، لذلك يمكن القول، إن المفاوضات في أسبوعها الأول طغت النبذة السياسية التي تأثرت بأحداث باريس.

ب- مؤتمر مراكش 2016 (COP 22):

خلال الفترة من 7 إلى 18 نونبر 2016، عقدت بمدينة مراكش الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ COP 22، والدورة 12 لمؤتمر أطراف في بروتوكول كيوتو (CMP12)، والدورة الأولى لمؤتمر أطراف في اتفاق باريس حول المناخ (CMA1). وقد عززت القرارات التي تم اتخاذها والمبادرات التي أطلقت خلال هذه الاجتماعات روح الدول الأطراف المعبأة المتحدة من أجل تسريع إنشاء عمل على المستوى العالمي من أجل المناخ لا رجعة فيه. يشكل مؤتمر الكوب 22 أول مؤتمر من نوعه يتم فيه التفاوض حول خمسة وثلاثين نتيجة/اتفاق، وبرنامج عمل شامل حول المناخ، وكذلك العديد من المبادرات التي أطلقت من قبل فاعلين في المجتمع المدني وإعلان مراكش الذي تم اعتماده من قبل الأطراف للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة. هذه النتائج تظهر مدى الإرادة السياسية القوية على أعلى المستويات لتعزيز اتفاق باريس وتنفيذه، وفق ما أكدّه عزيز مكواري السفير المكلف بالمفاوضات متعددة الأطراف في لجنة الإشراف على مؤتمر COP 22، وذلك من خلال ندوة صحفية عقدت بالدار البيضاء، وقد ارتكزت أشغال المؤتمر حول العديد من القضايا ذات الصلة بتغير المناخ مثل التمويل، التكيف، بناء القدرات، الشفافية، حيث أفضت إلى النتائج التالية³:

¹ Jos G.J. Olivier & Greet Janssens-Maenhout & Marilena Muntean & Jeroen A.H.W. Peters, Trends in Global CO2 Emissions: 2014 Report (The Hague: PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2014) page 25.

² Jos G.J. Olivier & Greet Janssens-Maenhout & Marilena Muntean & Jeroen A.H.W. Peters, Ibid

³ النتائج المعلنة في الموقع الرسمي لقمة مراكش، تم الاطلاع بتاريخ: 02.04.2024، أنظر الرابط:

<https://goo.gl/yqSeRC>

- أسفرت المشاورات المفتوحة والشفافة بين الأطراف خلال مرحلة ما قبل وخلال المؤتمر اعتماد الأطراف إعلان مراكش، والذي يهدف إلى تعزيز العمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة.
- انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع لأطراف اتفاق باريس حول المناخ، والذي تم بمراكش بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- خلق جائزة محمد السادس للمناخ والتنمية المستدامة والتي تبلغ قيمتها المالية واحد مليون دولار.
- تم الاعلان عن شركة مراكش للعمل المناخي العالمي الخاص بالفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2020، ومبادرة الطريق إلى 2050، اللتان تهدفان إلى حشد ائتلاف واسع للجهات الحكومية والشركات والمنظمات الوطنية والمحلية التي يعتبر دورها حاسما في التحول نحو تنمية مستدامة منخفضة الكربون.
- إطلاق شركة NDC والمستكشف Navigator مراكش التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تحديد فرص التمويل وتقوية القدرات لتنفيذ المساهمات الوطنية الخاصة بها.
- إطلاق شراكة مراكش العالمية الخاصة بالطاقات المتجددة لتعزيز نتائج المؤتمرين فيما يتعلق بقطاع الطاقة وتسريع تحول أنظمة عامة للطاقة النظيفة من خلال تبادل المعلومات ومزيدا من التمويل والشفافية، وتحديد العناصر الأساسية للسياسات العمومية.
- يلتزم منتدى المناخ للبلدان الهشة باتخاذ إجراءات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في 5.1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الفترة الصناعية، والاتجاه تحول أنماط حياة يعتمد 100% 2017 على الطاقات المتجددة والعمل الدولي حتى عام 2020 تم تعزيزه من طرف الأطراف التي شددت على التصديق وتنفيذ اتفاق الدوحة في بروتوكول كيوتو، الذي صادقت عليه أستراليا خلال هذا المؤتمر، وسوف تقوم الرئاسة المغربية لمؤتمر الأطراف بإجراء مشاورات شاملة في عام 2017 مع جزر فيجي، التي ستولى رئاسة الكوب32 لتحديد الطرق الكفيلة بإجراء الحوار الأول للتيسير في عام 2018.
- اعتماد مجالات جديدة في إطار خطة عمل نيروبي بشأن الآثار والتأثير والتكيف مع تغير المناخ التي تضطلع بها الهيئات الفرعية في عام 2017.
- قرار صندوق المناخ الأخضر الذي يرمي تخصيص ثلاثة ملايين دولار إلى البلدان الأقل نموا لكي تستطيع وضع خطط للتكيف على الصعيد الوطني.
- تحقيق تقدم كبير لتمكين الصندوق التكيف الذي تم خلقه في إطار بروتوكول كيوتو، وذلك ليصبح أداة من أدوات تنفيذ اتفاق باريس، وقد أعلنت عدة دول تبرعات خاصة لهذا الصندوق، ليصل مستوى الأموال المتاحة إلى أكثر من 80 مليار دولار.

- تمت الموافقة على تركيز اللجنة بباريس على بناء القدرات، وتم إنشاء لجنة تشمل المغرب، كما تم الإعلان عن إطلاق خطة العمل وآليات بناء القدرات وتقويتها للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020.
- إعلان عن تمويل قيمته 50 مليون دولار موجه لمبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية (CBIT) وذلك لتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان النامية لتلبية متطلبات تعزيز الشفافية المنصوص عليها في اتفاق باريس.
- وفيما يتعلق بموضوع النوع والمناخ، تم اعتماد برنامج ليما الثاني لمدة سنتين، وبخصوص الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فقد تم إطلاق العمل إنشاء منصة تهدف إلى تبادل المعلومات والحوار. إن هذه الإنجازات التي تحققت عقب المفاوضات التي أجريت في مراكش يعكس الالتزام والمشاركة الفعالة والشفافية الشاملة للرئاسة المغربية جنبا إلى جنب مع الأطراف وجميع المجموعات على عمل لا رجعة فيه لتسريع الزخم والدينامية للكفاح ضد تغير المناخ.
- وقالت الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باتريسيا اسبينوزا في نهاية المحادثات، "لقد أثبت أول مؤتمر للمناخ بعد اتفاق باريس بالفعل أنه مؤتمر للتنفيذ والعمل المشترك".¹

المطلب الثاني: المفاوضات وتناقض المصالح الدولية.

توجد محاور متعددة في مجال المفاوضات المناخية، وتختلف هذه المحاور عما عرف خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي (سابقا). وبين هذا وذاك، وجدت دول عدم الانحياز، ففي مجال التفاوض البيئي المناخي يصعب حصر عدد الدول، فالكونغو مثلا توجد ضمن محور الدول الإفريقية (54 دولة) وتنتمي إلى محور الدول الأقل نموا (48 دولة) في نفس الوقت. ويمكن أن نشير إلى أن محور دول ال 77 + الصين يضم دول كثيرة لكن غير منسجمة في مواقفها، عكس ما تبدو عليه المحاور الصغيرة الأخرى التي تتميز بالدينامية في العمل والحركة. وما يميز هذه المحاور أو التكتلات أنها تعبر عن توازن القوى في التفاوض المناخي، فلا يمكن تصور انضمام دولة معينة إلى محور معين دون حصول توافقات في مواقفها ومصالحها. وهنا يمكن تقسيم الدول إلى قوية ممانعة (فقرة أولى)، تقوم بالبحث عن مصلحتها الخاصة، ودول في طريق النمو وهي المتضرر الأكبر من تداعيات التغيرات المناخية (فقرة ثانية).

¹ موقع الجزيرة نت الاخباري، تم الاطلاع بتاريخ: 02.04.2024، أنظر الرابط:

الفقرة الأولى: التكتلات الدولية القوية الممانعة لاتفاقية التغيرات المناخية.

1- الإتحاد الأوروبي (28 دولة)

انضم إلى الاتفاقية الأممية الإطارية للتغيرات المناخية 1992 وبروتوكول كيوتو 1997 الذي دخل حيز التطبيق عام 2005، ويسهم الإتحاد الأوروبي بنسبة 10% من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة¹. ويعتمد على الحد من التغيرات المناخية، لذلك يعمل على إنقاص غازات التي تنسب فيها الدول الأعضاء، ويشجع الدول الكبرى ذات التلوث الكبير على اتخاذ إجراءات حقيقية لخفض هذه الغازات، ومعالجة الآثار التي لا يمكن تفاديها.

ولتفعيل هذه الأولويات، حدد الإتحاد الأوروبي في حدود 2020 الخطوات التالية:
- إنقاص غازات الدفيئة إلى 20% مقارنة بمستويات سنة 1990 (وهي السنة المرجعية كما جاء في بروتوكول كيوتو لعام 1997)،

- والعمل على تحقيق ما نسبته 20% من مصادر الطاقات المتجددة،
- تطوير النجاعة الطاقية ب 20% من كمية الطاقة الأولية المستهلكة بحسب المستويات المتوقعة.

2- محور دول المضلة

يتكون من الدول الأوروبية غير المنتمية للإتحاد الأوروبي ودول كالولايات المتحدة الأمريكية (زعيم هذا المحور)، وأستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا الجديدة وأيسلندا والنرويج وروسيا وأوكرانيا، ويتميز هذا المحور بالمرونة، لأنه يجمع بين دول تتخذ مواقف ومواقف متناقضة من قضايا التغيرات المناخية، وقد عبرت بعض الدول المنضوية تحت لواء المحور عن رفضها تمديد أجل بروتوكول كيوتو (كالولايات المتحدة، وكندا)، لكن في الوقت نفسه تختلف دول هذا المحور عن مدى إلزامية تقديم المؤشرات الوطنية في مجالات التنمية المستدامة، وتوزيع الحصص في غازات الدفيئة. ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الصين (لا سيما بعد اتفاق 2014) تودان القيام بدور محوري في المفاوضات المناخية العالمية.

الفقرة الثانية: التكتلات الدولية الأكثر ضررا بفعل التغيرات المناخية

3- مجموعة ال 77+ الصين

هو تحالف تاريخي يمتد إلى بداية الستينيات من القرن العشرين، ويضم 133 دولة عضوا في المجموعة، وفي سياق المفاوضات المناخية الكونية تتباعد مواقف الدول المشكلة لهذا المحور،

¹ Commission européenne, Action pour le climat, Luxembourg : Office des publications de l'Union européenne, 2014, Retrieved 06/04/2024 ; link : https://europa.eu/european-union/topics/climate-action_fr

وخلال المفاوضات المناخية في باريس، برزت مشكلة تمثيلية الدول النامية في اللقاءات والمحاور الفرعية كعاداته، إذ بلغ عددها 50 اجتماعا كل يوم، ما صعب (من وجهة نظر هذه المجموعة) متابعة تفاصيل كل هذه اللقاءات ومواكبتها، وقد بررت مجموعة ال 77+ الصين هذه الصعوبة بأنه كلما زاد عدد اللجان الفرعية ابتعدنا عن الإنصاف في المفاوضات¹.

ويتكون هذا الحلف من 24 دولة تنتمي إلى العالم العربي، والهند والصين، ومعظم الاقتصاديات الناشئة من آسيا وأمريكا اللاتينية التي تكونت خلال دورة انعقدت في بون بشأن التغيرات المناخية في مايو 2012. وتهدف دول هذا الحلف إلى تعزيز مجموعة ال 77+ الصين وتوحيدها من الناحية المبدئية، تطالب بتمويل المشاريع في مجالات النقل والبناء وتدير الأراضي والغابات إذا استفادت من التمويل، والصندوق الأخضر للمناخ هو المحرك الأساسي لمعرفة نيات دول الشمال، فالالتزامات غير كافية لضخ الأموال في الصندوق منذ مؤتمر كوبنهاغن 2009 حيث تعهدت الدول الكبرى بضخ 100 مليار دولار سنويا لتمويل الانتقال الإيكولوجي الطاقى كما سبق الذكر.

4- محور البريكس (BRICS)

يضم هذا المحور البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. تكون في سنة 2009 قبل انعقاد مؤتمر كوبنهاغن بهدف صوغ موقف مشترك من التفاوض المناخي الدولي، ولا يزال المحور يصر على التنمية الاقتصادية أولا، فالهند مثلا تقول: "إن أولوية الهند هي التنمية"²، أما البرازيل فتعد أول دولة في العالم مسؤولة عن عملية إزالة الغابات، إذ في غضون العشرين سنة المقبلة سوف تفقد البرازيل 10% من غاباتها³.

وقد طالبت دول البريكس مجتمعة "بضرورة أن يكون الاتفاق المرتقب تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، أي في إطار الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية (UNFCCC). وخلال مؤتمر الأطراف في باريس، تمسكت دول البريكس بمبدأ "التمايز، وهو ما أشارت إليه الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، وعلى هذا الأساس تطالب الدول ذات المسؤولية التاريخية التي أحدثت تراكما

¹ Cop 21, les petites Délégations n'ont pas les moyens de suivre les négociations, Novethic, 03/12/2015, Retrieved 13/04/2024, link :

<http://www.novethic.fr/empreinte-terre/climat/isr-rse/cop21-les-petites-delegations-n-ont-pas-les-moyens-de-suivre-les-negociations-143735.html>

² L'Inde, acteur... page 18, Ibid

³ François-Michel Le Tourneau, le Brésil maîtrise-t-il (enfin) la déforestation en Amazonie?, cybergeo, 2015, Retrieved 13/04/2024, link: <http://cybergeo.revues.org/27325>

في غازات الدفيئة، الأخذ بزمام المبادرة لإنقاص غازاتها وتمكين باقي الدول من فعل ذلك، فالاتفاقية المرتقبة يجب أن تدمج مبدأ التمايز بين الدول المتقدمة والنامية".

أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) دراسة¹، أشارت فيها إلى "توفير 62 مليار دولار في عام 2014 لتمويل انتقال الطاقة في الدول النامية". لكن هذه الأرقام تبدو غير حقيقية، فوزير الاقتصاد الهندي يقول أن الأرقام التي قدمتها المنظمة المذكورة أعلاه "مبالغ فيها ومعيبة للغاية، فالتمويل المناخي بين الشمال والجنوب لا يتجاوز 2.2 مليار دولار في الوقت الذي يحتاج فيه تمويل المناخ إلى 400 مليار دولار سنوياً² ومن جهتها، رفضت باقي دول البريكس (أي: الصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا) الأرقام التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

5- محور الدول الأعضاء في منظمة الأوبك OPEC

وهي مجموعة لا تفاوض بصورة رسمية يتابع أعضائها سير المفاوضات خشية تأثير القرارات المتخذة في مستوى الطلب على البترول ومن أولويات هذه الدول، عدم جواز وضع قيود على استخراج النفط والغاز أو الرقابة عليه، بل ترى وجوب حماية النفط والغاز على المدى الطويل وحقوق بلدان الأوبك في تحقيق التنمية المستدامة، وفقاً للأولويات الوطنية لكل دولة. وترى أيضاً أن من حقها أن تحقق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية. لذلك لا تأبه بالحديث عن تأثير الطاقات الأحفورية في طبقة الأوزون.

الفقرة الثانية: التكتلات الدولية الأكثر ضرراً بفعل التغيرات المناخية.

1- محور الاندماج البيئي (GIE)

تكون سنة 2000 بمساعدة أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي لا تتوافق مواقفها مع دول محور المظلة، كسويسرا والمكسيك وكوريا الجنوبية وإمارتي موناكو وليختنشتاين. ومن الناحية العملية، يلاحظ أن هذا المحور لا يؤثر كثيراً في المفاوضات المناخية العالمية، وجدير بالذكر أن هذه المجموعة تشارك في المفاوضات بشكل غير رسمي وبصورة متقطعة³.

2- محور الدول العربية

يلج هذا المحور (لا سيما الدول النفطية، كالسعودية، والعراق...) على أهمية الأخذ في الحسبان التأثيرات السلبية المحتملة (من تنظيم المجال المناخي، وفرض الرقابة المناخية) في

¹ يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط أسفله:

OECD (2015), "Climate finance in 2013-14 and the USD 100 billion goal

<http://www.oecd.org/env/cc/OECD-CPI-CLIMATE-FINANCE-REPORT.pdf>

² Paris climate talks: Indian officials accuse OECD of exaggerating climate aid, the guardian, Retrieved 15/04/2024, see link:

<https://www.theguardian.com/environment/2015/dec/02/paris-climate-talks-indian-officials-accuse-rich-countries-of-exaggerating-climate-aid>

³ محمد مصطفى الجباط، مرجع سابق، الصفحة 40.

اقتصاداتها. وقد عبرت السعودية والدول الخليجية عن "عدم اتفاقها على تخفيض درجة الحرارة من درجتين مئويتين إلى 1.5 درجة مئوية، وعدم الرغبة في إدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن صوغ الاتفاق النهائي"¹. وترى هذه الدول "أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يمثل تهديدا لاقتصاداتها التي ترتبط بالطاقات الأحفورية.

لكن يبدو أن مصالح الدول العربية غير النفطية تختلف وتتقاطع، إذ الأولوية في المغرب مثلا لتمويل المشاريع الخضراء وبرامج الطاقات المتجددة، فقد قدم المغرب إسهامه الوطني بمناسبة قمة الأطراف 21، والتزام خفض غازات الدفيئة ب 13% في حدود 2030، ويمكن أن يصل هذا الالتزام إلى 32% شرط وجود الدعم المالي الدولي².

ومن الإكراهات التي تعترض هذا المحور عدم التشاور قبيل انعقاد المؤتمرات المناخية. وهو ما يفسر عدم تقديم ورقة موحدة تلزمها جميع الدول العربية في مؤتمر باريس، وهو الأمر الذي يستوجب التفكير في مقارنة مناخية مشتركة لربح رهانات المفاوضات المقبلة. وهنا يمكن القول أن على العرب أن يوحدوا رؤيتهم من أجل فرض أنفسهم كقوة تفاوضية فعالة، حيث لا توجد "منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية، لكن تلك التي تواجه المنطقة العربية ذات طبيعة شديدة الإلحاح بصورة خاصة"³، إذ لا تملك المنطقة العربية بنى تحتية للتكيف مع التغيرات المناخية كما أن إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية يبقى هدفا بعيد المنال، وعلى الرغم من غنى المنطقة العربية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، فإنها تواجه عجزا خطيرا في موارد أخرى كالماء والأراضي الزراعية لدعم متطلبات النمو". ونظرا لهذه المعطيات، كان من المفروض أن يقدم العرب ورقة مشتركة أو برامج مشتركة خلال قمة باريس لاستيعاب جل الإكراهات.

3- محور الدول الأفريقية

تكون هذا المحور منذ سنة 2000، ويضم 54 دولة من القارة الإفريقية، وينشغل بالقضايا التي تهم المصلحة العامة للدول الإفريقية كالتكيف مع التغيرات المناخية، وتحويل

¹ COP21: Emergence d'une nouvelle géopolitique du climat, Novethic, Retrieved 17/04/2024, see link : <http://goo.gl/Fz72Ud>

² Climat- publication de la contribution du Maroc pour la cop 21- déclaration de L.Fabius, France diplomatie, Retrieved : 17/04/2024, see link : <http://goo.gl/ICXAfo>

³ مي الجردى، ريم فياض، عباس الزين، التدهور البيئي التحدي لاستدامة الحياة، في الصحة العامة في الوطن العربي، البرنامج العالمي للصحة العالمية- المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت، 2013، ص 151.

القدرات التكنولوجية والتمويل لإصلاح الأضرار البيئية. فقارة إفريقيا الأكثر فقرا والأشد حاجة إلى تمويل التكيف المناخي على الرغم من أنها تزخر بموارد طبيعية كبيرة.

الفقرة الثالثة: بعض أسباب تعثر السياسات المناخية

بعد استعراض أبرز الجهود التي تمت على الساحتين الدولية والإقليمية، وكذا أبرز الجهود القطرية، تتضح أهمية تقييم هذه الجهود من أجل تحديد مدى فعاليتها واستشراف مستقبلها أيضًا. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم أسباب التعثر إلى أربع مجموعات، وذلك على النحو التالي¹:

1- الأوضاع الداخلية:

مما لا ريب فيه أن كل دولة تهتم بأوضاعها الداخلية وتؤثر في سياساتها المناخية؛ حيث تعمل وفقا لأولوياتها الاقتصادية وأجندتها السياسية، ما يعني أن السياسات المناخية لا تحظى بنفس الأهمية لدى الدول كافة. وفي أغلب الأحوال، تنصدر الأوضاع الاقتصادية رأس هذه الأولويات. حيث تعتمد الوقود الأحفوري -سواء للاستخدام الداخلي أو التصدير- كأحد أهم الأعمدة المعززة للوضع الاقتصادي في أغلب هذه الدول. لذلك تواجه بعض الدول معضلة المناخ في مقابل الاقتصاد، أو المناخ في مواجهة التنمية الاقتصادية. ومن ثم، ترفض بعض الدول فرض ضريبة على الكربون. كما تقوم بدعم مشتقات الوقود الأحفوري وتشجيع عملية استخراجها وتصديره.

2- بنية المجتمع الدولي:

يؤشر التباين في الجهود الدولية بين الدول النامية والمتقدمة على افتقار العمل المناخي للإرادة السياسية الشاملة. علاوة على عدم وجود جهة انفاذ دولية أو منظمة دولية تتولى مسؤولية متابعة تنفيذ الالتزامات أو توقيع الجزاءات. ناهيك عن الشك والجذب الذي يخيم على الدول على صعيد السياسات المناخية، وتراجع الثقة في الوعود التي تقطعها الدول المتقدمة على نفسها لمساعدة الدول النامية. فلا تزال الجهود الدولية قاصرة عن وضع الصيغة المناسبة والمعادلة المنضبطة للمتغيرات الثلاثة الرئيسة: الإنسان، والتكنولوجيا، والطبيعة.

3- قصور اتفاق باريس للمناخ:

يعتمد اتفاق باريس على ما يعرف بالمساهمات المحددة وطنيا التي تعرضها كل دولة طوعية بالتعاون مع الكيانات العامة والخاصة. أي أن الالتزامات ليست ثابتة أو محددة بموجب الاتفاق، وإنما طبقًا لما تحدد كل دولة لنفسها. وتستند هذا الآلية إلى ما أسمته بترتيبات الشفافية؛

¹ - منها علام، الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية، ضمن كتاب جماعي تحت عنوان: التغيرات المناخية قضية الأمس، تحدي الحاضر، مخاطر المستقبل، ط: 1، صادر عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 2022/11/20 ص: 15 وما بعدها

كالبلاغات الوطنية، والتقارير، والتقييم الاستعراضي. ومن هذا يتجسد التدبذب في عدم افصاح الدول عن أوضاعها صراحة، أو عدم التزام الدول بما تعلنه. بجانب عدم وجود مؤشرات ومعايير محددة للتأكد من مدى التزام الدول، حيث يتم التركيز الأكبر على الأهداف النهائية.

4- تفشي جائحة «كوفيد- 19

يمكن القول أن أثر تفشي «كوفيد-19» على التغيرات المناخية ذو طابع مزدوج، يحمل في طياته جانباً إيجابياً قصير المدى، وآخر سلبي طويل المدى. إذ يتمثل الأول في انخفاض الطلب على الكهرباء والإنتاج الصناعي في الصين إلى أدنى مستوياته، الأمر الذي أدى لتراجع إنتاج واستهلاك الفحم، وانخفاض معدلات تشغيل منتجات الصلب، وانخفاض مستويات غاز ثاني أكسيد النيتروجين، والأهم انخفاض الانبعاثات الكربونية، بطريقة أثرت على جودة الهواء إلى حد بعيد.

وفي هذا الصدد، أكد بعض الباحثين تراجع غاز أول أكسيد الكربون -الناجم عن استخدام السيارات- بنسبة 50 % مقارنةً بالعام الذي قبله. ففي أعقاب تفشي الجائحة «كوفيد-19»، اتجهت بعض الدول إلى وقف أنشطتها الاقتصادية والتصنيعية، والاهتمام والتركيز على مواجهة الفيروس. وارتباطاً بذلك، تم إلغاء أغلب الفاعليات والأحداث المحلية والعالمية؛ سيما المرتبطة بالمناخ. وبعد تخطي الجائحة، تبلورت حاجة الدول الشديدة لتعويض خسائرها ودفع اقتصادها في اتجاه النمو؛ ما يعني أن الأولوية قد تذهب للاقتصاد على حساب المناخ.

5- الحرب الروسية-الأوكرانية:

طالت تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية مختلف المجالات بما فيها التغيرات المناخية وقضايا البيئة. وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن الأزمة والتقلبات في سوق الطاقة الناجمة عن الحرب قد تعرقل التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة. فخلال الشهور الأربعة منذ بدأ الحرب، ظهرت بعض المؤشرات التي تدل على عرقلة وتدبذب الالتزام بالحد من الانبعاثات المنصوص عليها في اتفاق باريس؛ كما أصبح من المتوقع زيادة استخدام الوقود الأحفوري بنسبة 14 % لتعويض أي نقص في إمدادات الطاقة وسط الجدول الدائر حول صادرات الطاقة الروسية. ومن نتائج الحرب -الأكثر ضرراً للبيئة- عودة الاعتماد على الفحم كمصدر للطاقة، بالرغم من كونه الأكثر تلويثاً بين مصادر الطاقة. هذا، ما يدفع ص إلى تراجع أولوية قضية التغيرات المناخية لصالح التركيز على تعويض الخسائر والضغط الاقتصادي. ومن زاوية أخرى، أدت الحرب إلى تقلص دور منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة، كما تم إغلاق بعضاً منها، مثل منظمة "بيردلايف بيلاروس" BirdLife Belarus التي أغلقتها الحكومة البيلاروسية بعد إصدارها بيان عن أضرار الحرب على البيئة.

خاتمة:

يشعر الجميع حول العالم بخطر تداعيات تغير المناخ، من الأيام الحارة إلى الفيضانات المفاجئة. ومع ذلك، تختلف وسائل الاستجابة بشكل كبير. وحقيقة أن الأمر يتطلب الكثير من المال، غالباً ما يتجاوز قدرة الأفراد أو البلدان بأكملها على تحمله. وحتى التدابير الأساسية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ قد تكون بعيدة المنال.

في حين أن حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة والتطور والازدهار متأصل في جميع البشر، فإن الافتقار إلى الموارد اللازمة للحد من تداعيات تغير المناخ والتكيف معه يجعل الحصول على حياة كريمة وحتى البقاء على قيد الحياة بعيداً عن متناول الكثيرين.

وهذا ظلم صارخ، تفاقمه حقيقة أن البلدان والمجتمعات ذات الموارد المحدودة هي في الغالب تلك التي ساهمت قليلاً في إحداث تغير المناخ. إذ تأتي معظم انبعاثات الغازات الدفيئة من الدول الأكثر ثراءً. فالدول الفقيرة، التي لديها عدد أقل من المصانع والسيارات والأجهزة المنزلية التي تحرق الوقود الأحفوري، لم تصدر تاريخياً سوى حصة صغيرة من إجمالي الانبعاثات. وفي الأخير يمكن القول أن المجتمع الدولي مدعو للانخراط جدياً للمساهمة في نقص حدة التغيرات المناخية وتبنى مجموعة من الأولويات لربح رهانات التغيرات المناخية العالمية، وتتجلى في تمويل المناخ، حيث أن تمويل المناخ كان ما بين المواضيع التي وقع بشأنها خلاف كبير بين المتفاوضين منذ الجولة الأولى من المفاوضات المناخية العالمية سنة 1995؛ فالمال هو عصب الحياة كما يقال. لذلك يرى بعض المتابعين أهمية أن تحدث البنوك المركزية للدول مصرفاً دولياً بشأن تمويل المناخ؛ ويرى هؤلاء إمكانية جمع 1000 مليار سنوياً بهدف عدم تجاوز ارتفاع درجتين مئويتين في حدود سنة 2010. وقد استطاعت البنوك المركزية أن تجمع 1000 مليار سنوياً في محاولة منها لحل الأزمة المالية العالمية منذ بداياتها؛ علاوة على إمكانية إحداث رسم (TAX) على الكربون. وبحسب دراسة لصندوق النقد الدولي، فإنه يتم تخصيص 5300 مليار دولار مساعدات مباشرة أو غير مباشرة لاستغلال الطاقات الأحفورية، لذلك يتم إعادة توجيه 500 مليار من الاستثمارات المباشرة سنوياً.

ولا ننسى وجوب اعتماد ما جاء به اتفاق باريس على أن المسؤولية مشتركة لكنها متباينة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحفز الدول المتطورة اقتصادياً (دول الشمال، والجنوب معاً) لمساعدة الدول الأقل نمواً على التكيف مع التغيرات المناخية. وبخصوص مطالبة الدول النامية دول الشمال بدفع ما تسميه "الدين الإيكولوجي" الذي تراكم عليها منذ الثورة الصناعية وإصرارها على أن 100 مليار دولار سنوياً (حتى ولو توافرت) غير كافية لتمويل برامج التكيف

المناخي؛ جاء اتفاق باريس "بحل مواز" وأكد عليه اتفاق مراكش، إذ رأى ضرورة تأمين مبلغ قدره 100 مليار دولار إلى حدود سنة 2020، ويجب الاتفاق قبل 2025 على تحديد هدف واضح ومرقم للمساعدة المالية. ويلاحظ هنا أن هذه الصيغة عامة وغير محددة تحتاج إلى توضيح في مؤتمر مراكش 2016، ولا سيما أن نص اتفاق باريس لا يعترف بالتعويض عن الأضرار والخسائر التي تعرضت لها الدول النامية جراء التغير المناخي الذي أحدثته دول الشمال.

وتبقى أهمية هجر الطاقات الأحفورية أمراً صعب المبتغى، لكن من المعلوم أن الطاقات الأحفورية تسهم بحدة في التغيرات المناخية، وبسبب اعتماد مجموعة من الدول على الطاقات الأحفورية مثل الصين وبولونيا وغيرها، تتحد مواقف هذه الدول، لذلك من الحلول المقترحة أهمية هجر الطاقات الأحفورية وضمان الانتقال الإيكولوجي نحو الطاقات المتجددة. وتشير بعض الدراسات إلى أنه في حالة وجود إرادة لتفادي الوصول إلى ارتفاع درجتين منويتين، يجب ترك 80% (أي: 50% من الغاز، و30% من البترول) من احتياطات الطاقة الأحفورية دون استغلال.

ختاماً لقد مهدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأصلية لعام 1992 الطريق لتحقيق العدالة المناخية من خلال تبني المبدأ التاريخي "مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة". والذي يتطلب من الجميع العمل بشأن تغير المناخ. لكن من العدالة أن يتحمل أولئك الذين ساهموا بشكل أكبر في المشكلة مسؤولية أكبر عن حلها. على سبيل المثال، يتعين على الجهات المصدرة لأكبر الانبعاثات أن تتحرك أولاً وبسرعة لخفض انبعاثاتها. تعتمد العدالة أيضاً على قيام الدول الأكثر ثراءً بتوفير التمويل اللازم للبلدان ذات الموارد المحدودة حتى تتمكن من مجاراة الأعباء المالية الجسيمة الناجمة عن تسارع وتيرة تغير المناخ.

في كثير من النواحي، يعد تمويل المناخ، عندما يكون كافياً ويُستثمر بالطرق الصحيحة، طريقاً نحو تحقيق العدالة المناخية. كيف يحدث ذلك؟ تحدد خطة التسريع التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 ستة إجراءات حاسمة من أجل الحكومات والشركات والقادة الماليين.



استراتيجيات بناء الإنسان اليمني كركيزة لتحقيق السلام المستدام: الرؤية الإسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة

Strategies for Building the Yemeni Individual as a Pillar for Achieving Sustainable Peace: The Islamic Vision in Addressing Contemporary Challenges

محمد حمود عبد الحميد الهتار¹

قاضٍ لدى الجمهورية اليمنية

باحث في سلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط

متخصص في العدالة الانتقالية وحقوق الانسان

Mohammed Hamood Abdulhamid Al-Hetar, Judge at the Republic of Yemen
Doctoral Researcher at Mohammed V University in Rabat, Specialist in
Transitional Justice and Human Rights.

ملخص: يعالج هذا المقال الدور الحاسم لبناء الإنسان اليمني كأداة أساسية لتحقيق السلام المستدام في ظل النزاع المستمر، ويُركز على تعزيز القدرات الفردية والمعرفية للمواطنين، إضافة إلى ترسيخ المبادئ الإسلامية، التي تساهم في إعادة بناء الثقة بين الفصائل المختلفة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، كما تستعرض الاستراتيجيات المحلية والدولية التي تهدف إلى تحسين التعليم، والرعاية الصحية والنفسية، والتنمية الاقتصادية من أجل تمكين الأفراد، وتقديم حلول شاملة لمواجهة التحديات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: بناء الإنسان - السلام المستدام - المصالحة الوطنية - المبادئ

الإسلامية - اليمن

Abstract: This article addresses the critical role of building the Yemeni individual as a fundamental tool for achieving sustainable peace amidst the ongoing conflict. It focuses on enhancing the individual and intellectual capacities of citizens, in addition to fostering Islamic principles that contribute to rebuilding trust among different factions and achieving social stability. The paper also examines local and international strategies aimed at improving education, healthcare, psychological well-being, and economic development to empower individuals and provide comprehensive solutions to current challenges.

Keywords: Human Development - Sustainable Peace - National Reconciliation - Islamic Principles - Yemen

¹Email: judgealhetar@gmail.com

المقدمة

خلف النزاع في اليمن أزمات إنسانية وأمنية كبيرة، وألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد والبنية التحتية، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات الصحية والتعليمية، مسبباً خسائر مأساوية لعدد لا يحصى من الأرواح بسبب نقص الغذاء وتدهور الظروف المعيشية¹، وقد تجاوز هذا النزاع المجالات السياسية والعسكرية بل امتد ليشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تعقيد جهود التخفيف من الأزمة وتعزيز الاستقرار².

إلى جانب الخسائر المادية، يعاني اليمنيون من تبعات نفسية واجتماعية عميقة نتيجة استمرار الصراع وما نجم عنه من انتشار العنف والكرهية والتطرف، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، وترك أثراً سلبية على النسيج الاجتماعي، وأسهمت في تعقيد الوضع وزيادة التحديات التي تواجه المجتمع في سعيه نحو التعافي والاستقرار.

من هذا المنظور، تبرز الحاجة الملحة إلى بناء الإنسان ليكون حجر الأساس لتحقيق السلام المستدام، ويتطلب ذلك تعزيز قدراته النفسية والثقافية، من خلال السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تحسين التعليم والرعاية الصحية، بما يمكن الأفراد من تجاوز التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الصراعات، والاسهام في إعادة بناء المجتمع³.

ويعتمد تحقيق السلام المستدام في اليمن على تبني المبادئ الإسلامية كإطار قيمي لتعزيز ثقافة السلام والتعايش، حيث تقدم قيم الإسلام في العدل والتسامح أساساً لدعم المصالحة والعفو، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من التطرف⁴، وبالتالي فإن عملية تعزيز ثقافة السلام عبر غرس قيم التضامن والتسامح وتأكيد التعايش من خلال القيم الاجتماعية المشتركة تسهم في بناء الإنسان القادر على العيش بسلام والمشاركة الفعالة في تنمية مجتمع⁵، الامر الذي يوجب تضافر الجهود الوطنية والدولية لتقديم برامج تعليمية وتنموية تركز على تمكين الإنسان ودعمه ليكون عنصراً فاعلاً في بناء السلام المستدام في اليمن.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي"، نيويورك، 2021، ص 12.

² عبد الكريم غانم، "تحدي التشظي الاجتماعي في اليمن"، موقع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 1 مارس 2019، على الرابط: https://sanaacenter.org/files/Addressing_Social_Fragmentation_in_Yemen_ar.pdf شوهدي في 2019/09/10.

³ عزي شريم، "أثر النزاع الحالي على التنمية المستدامة في اليمن"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مارس 2022، المجلد 43، العدد 1- الرقم المسلسل للعدد 1.

⁴ أحمد القيسي، دور المبادئ الإسلامية في بناء المجتمعات بعد النزاعات، 2018 اليمن، صنعاء، جامعة صنعاء.

⁵ Ramos Puello, Eleyci. "Construcción de valores sociales desde la cultura de paz." Gaceta de pedagogía, no. 46, 23 Jul. 2023, pp. 236-257.

أهمية المقال: يركز المقال على إعادة بناء الإنسان اليمني كعنصر أساسي لتحقيق السلام المستدام، في ظل احتدام الصراع واستمراره، حيث يقدم رؤية شاملة حول إعداد الإنسان ليكون فاعلاً في إعادة بناء وطنه، مع تسليط الضوء على دور المبادئ الإسلامية في بناء الانسان وتعزيز السلام، كما يناقش المقال التحديات التي تعيق تطبيق هذه المبادئ وتقدم استراتيجيات للتغلب عليها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية، مما يساهم في دعم صناع القرار وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

الإشكالية: يشهد اليمن صراعاً طويلاً الأمد أدى إلى تدمير البنية التحتية وتفكك النسيج الاجتماعي، مما يستدعي إعادة بناء الإنسان ليكون عنصراً فاعلاً في تحقيق السلام المستدام، يسعى المقال للإجابة على السؤال المحوري:

كيف يمكن إعداد الإنسان اليمني ليكون ركيزة أساسية لتحقيق السلام المستدام؟
الأهداف: يهدف المقال إلى استكشاف عوامل بناء الإنسان اليمني، وتناول التحديات الناشئة عن الصراع، واستعراض الاستراتيجيات الوطنية والدولية لتحقيق هذا الهدف، كما تبرز دور المبادئ الإسلامية في بناء الانسان وتعزيز السلام وتناقش كيفية مواءمتها مع النهج الحديث لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام.

المنهجية المتبعة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العوامل المؤثرة في بناء الإنسان اليمني، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات وتقارير صادرة عن منظمات دولية ودراسات أكاديمية، بالإضافة استعراض التجارب الدولية المشابهة بهدف استخلاص الدروس والتوصيات القابلة للتطبيق في اليمن.
الخطوة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم المقال إلى فرعين، على النحو التالي:

الفرع الأول: ماهية بناء الإنسان في تحقيق السلام في اليمن

الفرع الثاني: المبادئ الإسلامية كأساس لتعزيز السلام في اليمن

الفرع الأول: ماهية بناء الإنسان في تحقيق السلام باليمن

يُعد بناء الإنسان عنصراً جوهرياً لتحقيق السلام المستدام في اليمن، إذ يسعى إلى تنمية القدرات الفكرية والمهارية والروحية للأفراد ليصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعاتهم، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد نتيجة النزاعات المستمرة، ولا يقتصر مفهوم بناء

الإنسان على التعليم الأكاديمي أو المهني، بل يشمل أيضاً غرس القيم الإنسانية التي تعزز التعايش السلمي والتفكير في مستقبل مشترك.

وتتمحور استراتيجيات بناء الإنسان في اليمن على تعزيز دور المؤسسات الوطنية في تعزيز التعليم وتنمية المهارات، بالإضافة إلى أهمية الدعم الدولي في تمكين الأفراد وتطوير البنية التحتية التعليمية والصحية، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات وتحقيق السلام. بناءً على ما سبق، سيتم تناول هذا المطلب من خلال فقرتين: الفقرة الأولى تتناول مفهوم بناء الإنسان، بينما تركز الفقرة الثانية على استراتيجيات بناء الإنسان لتحقيق السلام في اليمن.

الفقرة الأولى: مفهوم بناء الإنسان

يشكل مفهوم بناء الإنسان أساساً لتحقيق السلام والتنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من النزاعات مثل اليمن، حيث تتضمن هذه العملية تطوير القدرات الفكرية، والمهارية، والروحية للأفراد ليكونوا عناصر فعالة في إعادة بناء مجتمعاتهم، وفي السياق اليمني، يُعد بناء الإنسان أمراً حيوياً لمواجهة التحديات الراهنة؛ بما يساهم في تمكين الأفراد من تجاوز النزاعات بطريقة عقلانية، والعمل على تعزيز السلم الاجتماعي، والحد من العنف والتطرف.

البند الأول: تعريف بناء الإنسان

البند الثاني: أهمية بناء الإنسان في مواجهة التحديات الراهنة

البند الأول: تعريف بناء الإنسان في السياق اليمني

بناء الإنسان هو أساس المشاركة في النظام العالمي وخلق نماذج مثالية للنمو داخل المجتمع، ويتجسد ذلك من خلال تربية متوازنة تعنى بتعزيز القدرات الجسدية والعقلية والأخلاقية، ويتحقق ذلك بتعاون الحكومات مع المجتمع في مجالات الصحة، والتعليم، والثقافة، والرياضة، في عملية مستمرة تهدف إلى تطوير الفرد عبر كافة مراحل حياته. ويقصد ببناء الإنسان تطوير جميع الأفكار التي يحملها عقل الفرد في مختلف المجالات، بما فيها الأفكار العلمية المجردة التي لا تتعلق بالقيم الأخلاقية أو القيمة بشكل مباشر، بالإضافة إلى الآراء والقيم التي يعتنقها الفرد في المجالات الأخلاقية والذوقية¹.

¹ حسن عبدالرزاق منصور، "بناء الانسان بين النظر والعمل"، سلسلة الحضارة والفكر (4)، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013، ص 17.

د. حمد بدوي مصطفى، "عندما أعدتُ بنا الإنسان، أعدتُ بناء العالم"، مقال منشور بموقع العربية، نشر في 05 يناير 2021، على الرابط

ويقصد ببناء الإنسان تربية الانسان الصالح القادر على الانخراط الفعّال في المجتمع والمساهمة في الحفاظ على تماسكه الاجتماعي، من خلال تزويده بقدرات على تحمل المسؤولية الاجتماعية والثقافية، وللبدء في هذه العملية يجب توفر الإرادة السياسية، وتدعيم التنمية الاقتصادية التي توفر فرص العمل والحياة الكريمة، وتعليم متميز يركز على بناء قيم المواطنة، كما يتطلب الأمر تعزيز ثقافة مدنية حديثة تدعم وتساند هذه الأهداف¹.

وفي السياق اليمني، يمكن تعريف بناء الإنسان بأنه عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمع من تحقيق أقصى إمكاناتهم، مما يؤدي إلى بناء مجتمع مستقر ومتوازن، قائم على القيم الإنسانية والمواطنة الصالحة، ويشمل هذا البناء الاستثمار في التعليم الشامل والجيد الذي يضمن تزويد الأجيال القادمة بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين كحق أساسي.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب تمكين المرأة والشباب دوراً محورياً في تحقيق هذه الأهداف، من خلال إشراكهم في صنع القرار وتوجيه طاقاتهم نحو البناء المجتمعي والإنتاج الاقتصادي²، كما يجب تعزيز دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية لضمان تقديم خدمات فعالة ومستدامة، قادرة على تلبية احتياجات المواطنين.

وتحتل عملية إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتضرر من الصراعات أهمية قصوى لضمان عودة الاستقرار وتجنب تكرار الانقسامات، إذ يعاني اليمن من تشظي غير مسبوق في نسيجه الاجتماعي، وحتى مع الوصول إلى اتفاقية سلام سياسي، ستظل هذه الصدوع تشكل تهديداً طويل الأمد لاستقرار البلاد، ما لم يتم بناء الإنسان بشكل شامل يعالج هذه الانقسامات العميقة³، من خلال تعزيز التسامح، والحوار، والتماسك الوطني، إلى جانب تطوير البنية التحتية الاقتصادية لتوفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من بناء مجتمع قوي قادر على التقدم.

<https://www.alarabiya.net/politics/2021/01/05/%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%86%D8%B1%D8%AA%D9%82%D9%8A%D8%9F.2024/09/09> - تم الاطلاع عليه في 2024/09/09

¹ د. أحمد زايد، التعليم وبناء الإنسان، مقال منشور في صحيفة الاهرام، بتاريخ 11 أغسطس 2018 السنة 143 العدد 48095، على الرابط: <https://n9.cl/244sz7> تم الاطلاع عليه في 1 سبتمبر 2024.

² للمزيد انظر: توفيق الجند، ليست حربنا: رؤية الشباب اليمني والمجتمع المدني للسلام"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، منتدى السلام اليمني، 25 ديسمبر 2021، على الرابط: https://sanaacenter.org/files/Not_Our_War_ar.pdf

³ عبدالكريم غانم، "تحدي التشظي الاجتماعي في اليمن"، موقع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 1 مارس 2019، على الرابط: https://sanaacenter.org/files/Addressing_Social_Fragmentation_in_Yemen_ar.pdf تم الاطلاع عليه في 2019/09/10.

وتساهم علمية بناء الإنسان اليميني في إرساء السلام من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالتعليم الجيد يعزز التسامح ويزود الأفراد بالقدرة على حل النزاعات بطرق سلمية، وتمكين المرأة يساهم في تقليل التوترات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار، بينما توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي يلعبان دوراً حاسماً في تقليل الفقر وتخفيف دوافع الصراع، كما أن تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية يعزز العدالة الاجتماعية، وفي كل الأحوال تساهم هذه الجهود في بناء مجتمع يمني أكثر تماسكاً واستقراراً، حيث يكون الأفراد قادرين على المشاركة الفعالة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة¹.

البند الثاني: أهمية بناء الإنسان في مواجهة التحديات الراهنة

يلعب الإنسان دوراً محورياً في مواجهة التحديات المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم، سواء كانت بيئية، أو اقتصادية، أو اجتماعية أو تكنولوجية، إذ تتطلب أن يكون الإنسان مستعداً ومؤهلاً للاستجابة بفعالية، باعتبار القدرات الفكرية والعلمية، إلى جانب المهارات التقنية والاجتماعية، من الضرورات الأساسية لضمان قدرة الإنسان على مواجهة هذه التحديات بمرونة وإبداع.

وفي الشأن اليمني، تزداد أهمية بناء الإنسان نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، فالنزاع المسلح المستمر، والأزمة الإنسانية المتفاقمة، والانهيار الاقتصادي العميق، قد تركت آثاراً عميقة ومدمرة على البنية الاجتماعية والنفسية للشعب اليمني، مما يعزز الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى بناء الإنسان اليمني وتمكينه ليكون قادراً على مواجهة هذه التحديات، ومن أبرز هذه التحديات:

استمرار النزاع المسلح هو العامل الرئيسي الذي أسهم في تفاقم جميع المشكلات الأخرى، وعطلّ جهود التنمية، وأثر سلباً على القطاعات الحيوية التي تساهم في بناء الإنسان².

الانقسام السياسي وانعدام الإرادة السياسية لدى الأطراف المتصارعة، بالإضافة إلى تنازع مراكز اتخاذ القرار بين مكونات الشرعية المختلفة، أدّى إلى غياب القيادة الموحدة الضرورية لتوجيه الجهود نحو الاستقرار والتنمية، ليشكل عائقاً أمام تحسين حياة الأفراد

¹ أهداف التنمية المستدامة: التعليم (الهدف 4)، المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، العمل والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، الحد من انعدام المساواة (الهدف 10)، تعزيز المجتمعات السلمية (الهدف 16)، الأمم المتحدة. (ب.ت)، أهداف التنمية المستدامة، تم الاطلاع عليه في 9 سبتمبر 2024، على الرابط/ <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/>

² انظر: مبروك الساحلي، "الحرب في اليمن: تداعيات الصراع على مؤشرات التنمية وأوضاع البلد الاقتصادي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2022، على الرابط:

https://www.orsam.org.tr//d_hbanaliz/yemendeki-savas-catismanin-kalkinma-gostergeleri-ve-ulkenin-ekonomik-kosullarina-yansimalari-ar.pdf

وتطوير القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها، من خلال تأثيره المباشر على بناء الإنسان، بمنع توفير الاحتياجات الأساسية والاحجام عن تطبيق السياسات الداعمة للتنمية المستدامة¹.

تمزق النسيج الاجتماعي في اليمن، الناتج عن الصراعات الطائفية والسلالية والمناطقية والحزبية، أدى إلى تفكك الروابط الاجتماعية وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، مما أثر سلباً على التعاون الضروري لتحسين القطاعات الأساسية، كما ساهم في تعزيز العنف والتطرف، وإضعاف بيئة التنمية الشاملة، وتفاقم الصراعات الداخلية، مما يعيق المصالحة الوطنية ويعقد المشهد السياسي والاجتماعي، ويجعل من الصعب تحقيق الاستقرار وبناء دولة موحدة².

الأزمة الإنسانية في اليمن تُعد من أسوأ الأزمات العالمية³، حيث أسفر النزاع المستمر والانقسام السياسي عن تدهور حاد في الأوضاع المعيشية، نتج عنها معاناة ملايين اليمنيين من تفاقم الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية والمأوى، مما أدى إلى نزوح جماعي وفقدان وسائل العيش، هذه الظروف فاقمت المعاناة الإنسانية بشكل هائل، وتشكل تحدياً كبيراً أمام بناء الإنسان وتحقيق تنمية مستدامة⁴.

¹ تم توثيق المعلومات حول تأثير الانقسام السياسي على التعليم في اليمن من خلال عدة مصادر. وفقاً لتقرير "العربي الجديد"، يشير التقرير إلى أن الانقسام السياسي والحرب المستمرة منذ عام 2015 أدت إلى تدهور النظام التعليمي. المدارس توقفت عن العمل بسبب النزاع، وتفاوتت المناهج بين مناطق سيطرة الحكومة والحوثيين، مما أثر سلباً على جودة التعليم. إضافة إلى ذلك، انقطاع رواتب المعلمين دفع الكثير منهم للبحث عن وظائف أخرى. للاطلاع على التفاصيل الكاملة، يمكنك زيارة الرابط:

<https://n9.cl/buigj>

² يزيد الجدادي، أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مئدي سلام اليمن، 12 يناير 2022، على الرابط

https://sanaacenter.org/files/The_Impact_of_the_Yemen_War_on_the_Priorities_and_Needs_of_Youth_ar.pdf

تم الاطلاع عليه في 5 سبتمبر 2024.

³ تحتل اليمن المرتبة 186 من بين 193 دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2022، بقيمة 0.424، مما يضعها في فئة "التنمية البشرية المنخفضة". هذا المؤشر يعتمد على ثلاثة أبعاد أساسية: الحياة الطويلة والصحة، الوصول إلى المعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. يعكس هذا التصنيف الأثر الكبير للأزمات المستمرة في البلاد، بما في ذلك الصراعات، الفقر، وتدهور الخدمات الأساسية.

أنظر الرابط: <https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/YEM> تم الاطلاع عليه في 4 سبتمبر 2024

⁴ حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، يواجه نصف الأطفال اليمنيين الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات خطر سوء التغذية الحاد في عام 2021. تقدر الأرقام أن 2.3 مليون طفل سيعانون من سوء التغذية الحاد، منهم 400,000 قد يموتون إذا لم يتلقوا العلاج اللازم. هذه الأزمة هي نتيجة لتفاقم الصراع المستمر وانتهيار الخدمات الأساسية، مما يعرض حياة ملايين الأطفال للخطر.

للمزيد من التفاصيل، يمكنك زيارة موقع منظمة الصحة العالمية على الرابط: <https://www.who.int/ar/news/item/30-06-1442>

acute-malnutrition-threatens-half-of-children-under-five-in-yemen-in-2021-un تم الاطلاع عليه في 5 سبتمبر 2024

للمزيد انظر تقارير المنظمة الدولية للهجرة في اليمن وفي مقدمتها نداء المنظمة الشامل للعام 2021 على الرابط:

https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbd486/files/documents/ar_iom_yemen_appeal_2021.pdf

تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية، وشبكات الطرق، والكهرباء، والمياه، وهو ما يعقد الجهود التنموية الرامية إلى إعادة بناء الإنسان ويعيق تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ويجعل بناء الإنسان أكثر صعوبة ويقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

توقف صرف رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي وتدني الأجور بشكل عام يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة، مما زاد من صعوبة بناء الإنسان وتأمين احتياجات الحياة الأساسية².

ونرى أن بناء الإنسان اليمني أولوية قصوى للتصدي للتحديات السالف ذكرها، ويتطلب تمكين الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة الأزمات بفعالية وإيجاد حلول محلية بعيدة عن العنف والتطرف، ويشمل ذلك تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والتعليمية، والتي تعد أساساً لبناء جيل قادر على إعادة إعمار البلد وتحقيق التنمية المستدامة، لتحقيق هذا الهدف، من الضروري إنهاء النزاع المسلح، وتوحيد السلطة السياسية، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

وبالتالي، يتكامل بناء الإنسان اليمني مع تحقيق السلام من خلال تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، إذ يعزز تحسين جودة التعليم والتدريب قدرة الأفراد على المساهمة بفعالية في بناء مجتمع سلمي، بينما تعزز الصحة والرفاهية يساهم في تقليل النزاعات الناتجة عن المشكلات الصحية والمعيشية، كذلك تساهم التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في تقليل الفقر والبطالة، مما يخفف من دوافع الصراع، كما أن تمكين الأفراد ودعم الممارسات البيئية المستدامة يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويقوي الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية اليمنية التماسك الاجتماعي ويعزز التفاهم بين مختلف الفئات، من خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكن تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة عبر بناء إنسان متماسك ومستقر.

الفقرة الثانية: استراتيجيات بناء الإنسان لتحقيق السلام في اليمن

في ظل الصراع المدمر الذي يعاني منه اليمن منذ عدة سنوات، أصبحت الحاجة ملحة لاستراتيجيات تتجاوز الحلول السياسية التقليدية، لتشمل إعادة بناء الإنسان وتعزيز قيم السلام والاستقرار من خلال التنمية الشاملة، والمبادرات المحلية والدعم الدولي، إذ يتطلب بناء

¹ مركز أبعاد للدراسات، "تحديات القطاع الصحي في الجمهورية اليمنية: المواجهة غير المتكافئة"، وحدة الاستراتيجيات، تم الاطلاع عليه في 6 سبتمبر 2024

<https://abaadstudies.org/strategies/topic/60104>

للمزيد انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021

² البنك الدولي، تقرير حول المستقبل: بارقة أمل في أوقات قاتمة، لدعم التنمية في اليمن، سبتمبر 2023.

مجتمع مرن ومتماسك اتباع نهج متعدد الأوجه، حيث تلعب المبادرات المحلية دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الذاتية، عبر تحسين التعليم، وتعزيز الرعاية الصحية، وتحفيز التنمية الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي (البند الأول)، وفي الوقت نفسه يسهم التعاون الدولي والشراكات العالمية في تقديم الدعم اللازم لهذه المبادرات وتعزيز الاستقرار (البند الثاني). يهدف هذا المقال إلى استعراض كيفية تأثير استراتيجيات بناء الإنسان على تحقيق السلام المستدام في اليمن، ومدى تكامل المبادرات المحلية مع الدعم الدولي لتحقيق استقرار طويل الأمد وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

البند الأول البند الأول: المبادرات المحلية والتنمية الذاتية

تُعد المبادرات المحلية والتنمية الذاتية أساساً لتحقيق السلام المستدام في اليمن، إذ تركز على تعزيز القدرات الفردية والجماعية لتوفير قاعدة قوية للاستقرار من خلال استراتيجيات تشمل تحسين جودة التعليم والتدريب، وتعزيز الرعاية الصحية، وتحسين الظروف المعيشية، وتحفيز التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، ولا يمكن للمجتمعات اليمنية أن تلعب دوراً فعالاً في بناء مجتمع مستقر إلا من خلال تمكين الأفراد وتوفير الفرص المناسبة لهم، حيث تسهم هذه المبادرات بشكل أساسي في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام وتعزيز التنمية المستدامة، مما يساعد في معالجة أسباب النزاع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، سنستعرض في هذا البند كيف تسهم هذه المبادرات في بناء الإنسان وتحقيق السلام على النحو التالي:

أ- تحسين جودة التعليم والتدريب:

يلعب التعليم بشتى مراحله دوراً حيوياً في بناء السلام والاستقرار في المجتمعات التي تعاني من النزاعات¹، كما هو الحال في اليمن، فتحسين جودة التعليم والتدريب يشكل أساساً مهماً في بناء الإنسان وتعزيز التلاحم الاجتماعي، إذ أن توفير تعليم عادل وجيد يعزز التفاهم بين الجماعات، ويساهم في تحقيق استقرار اجتماعي طويل الأمد، من أجل ذلك يجب أن تكون الخدمات التعليمية متاحة لجميع الأفراد، ومتوافقة مع احتياجات المرحلة، وتساهم في بناء علاقات إيجابية وهويات مشتركة بين المجتمعات²، ويشمل ذلك تحديث المناهج بإعادة تقييم

¹ يونيسف، "عندما يلتقي التعليم والسلام"، <https://2u.pw/huLjdHtp>، يونيو 2020، تم الاطلاع عليه في 11 سبتمبر 2024. فهي خالد، "نظام التعليم العالي في اليمن: أزمة متفاقمة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نشر في 1 سبتمبر 2023، على الرابط <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/22196> تم الاطلاع عليه في 11 سبتمبر 2024

² الشبكة الدولية للتعليم في حالات الطوارئ (INEE). (n.d). "التعليم وبناء السلام"، على الرابط: <https://inee.org/ar/collections/education-peacebuilding> تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024

القيم والمفاهيم التي تدرس، خصوصاً بعد التعديلات الطائفية التي أجرتها جماعة الحوثيين¹، لذا يجب أن تركز المناهج على تعزيز الوعي بالسلام، وحقوق الإنسان، والمواطنة الفعالة، لتأهيل الطلاب للعب دور إيجابي في بناء مجتمع يمني مستدام.

وتلعب برامج التدريب المهني دوراً جوهرياً في تعزيز التنمية الذاتية وتوفير فرص عمل للشباب، حيث تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن التدريب المهني يعزز إنتاجية الشباب ويقلل من احتمالية انخراطهم في النزاعات، مما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار²، ويجب أن يكون التدريب المهني في اليمن جزءاً أساسياً من الاستراتيجية المحلية لتعزيز التنمية الذاتية للشباب، مما يساعد في تقليل البطالة والتوترات الاجتماعية.

ب- تعزيز الرعاية الصحية وتحسين الظروف المعيشية:

تهدف الاستراتيجية المحلية لتعزيز الرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بالنزاعات إلى بناء بنية تحتية صحية متينة كأداة لتحقيق الاستقرار³، من خلال إنشاء المستشفيات، وتحسين المراكز الطبية، وتوفير الأدوية والمعدات الطبية، سيتم توفير خدمات صحية مستدامة للمجتمعات المحلية، فضلاً عن فتح ممرات إنسانية آمنة لضمان وصول الغذاء، والوقود، والخدمات الصحية إلى الفئات المتضررة⁴، كما أن برامج التغذية والوقاية تشكل جزءاً حيوياً من هذا الإطار، حيث تُساهم في تحسين الظروف المعيشية والحد من التوترات المجتمعية⁵، مما يجعل الرعاية الصحية وسيلة فعالة لبناء الثقة والسلام بين المجتمعات، باعتبار الصحة جسراً من أجل السلام⁶.

¹ غير الحوثيين المناهج الدراسية في اليمن بما يعزز أيديولوجيتهم، منذ سيطرتهم عام 2014، حيث ركزت التعديلات على التعليم الديني، تمجيد الجهاد، وتقديس زعمائهم كأبطال، مع تجاهل تاريخ اليمن المتنوع، للمزيد انظر: أسامة الليث، "التعليم في اليمن.. التحديات والجهود المبذولة لتحسينه"، موقع الإصلاح نت الإلكتروني، نشر في سبتمبر 2024. على الرابط:

https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=4849.

تغييرات في المناهج الدراسية لصنع جهادي الغد". منتدى سلام اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 13 سبتمبر 2023. <https://sanaacenter.org/ypf/ar/curriculum-changes-to-mold-the-jihadis-of-tomorrow>. تم الاطلاع عليهما في 20 سبتمبر 2024

² منظمة العمل الدولية (ILO)، "تعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية في اليمن"، www.ilo.org/ar/projects-and-partnerships/projects/tzyz-alqdr-ly-alsmwd-fy-almnatq-alyrfyt-fy-alymin. تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024.

³ منظمة الصحة العالمية، "جودة الرعاية في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات والضعيفة: اتخاذ الإجراءات"، 2021. <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/337842/9789240036789-ara.pdf>. تم الاطلاع عليه في 12 ديسمبر 2023.

⁴ غيبريسوس، تيدروس أدهانوم. "السلام من أجل الصحة والصحة من أجل السلام"، الشرق الأوسط، 6 أبريل 2022، <https://n9.cl/9812o4>

⁵ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "التوجيه بشأن المؤشرات الأساسية لأنظمة الأغذية الزراعية - قياس التقدم نحو التنمية المستدامة"، 2021،

<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/a7d4d893-5852-4d9c-901c-fed12259785c/content>.

⁶ تعمل منظمة الصحة العالمية منذ عام 1997 عبر برنامج "الصحة باعتبارها جسراً من أجل السلام" (HBP) لتعزيز التعاون الإنساني بين الأطراف المتنازعة من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية المشتركة، للمزيد انظر: منصة OpenWHO، "الصحة والسلام"، <https://openwho.org/courses/health-and-peace-AR>. تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024.

ت- برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي:

تعد برامج إعادة التأهيل النفسي جزءاً حاسماً في إعادة بناء الإنسان اليمني، إذ تركز على مساعدة الأفراد في التغلب على الصدمات النفسية الناجمة عن الحرب والصراعات، كما تهدف إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي عبر جلسات العلاج النفسي الفردي والجماعي، وتطوير برامج موجهة للأطفال والشباب الذين تأثروا بالعنف والكرهية، وكذلك الجنود السابقين وضحايا التعذيب، إضافةً إلى ذلك يجب أن تركز هذه البرامج على إعادة تأهيل المجتمعات المحلية لتكون بيئة حاضنة للتسامح والتعايش¹.

ث- تحفيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل

تواجه اليمن، كإحدى البلدان المتأثرة بالصراع، تحديات كبيرة تعرقل التنمية الاقتصادية وتزيد من الفقر المدقع، ويتوقع أن تصبح من بين الدول الأكثر تأثراً بالفقر بحلول 2030²، ولتحقيق السلام والتنمية المستدامة، يجب التركيز على خلق فرص عمل لائقة تربط بين النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع، على أن يشكل الابتكار والتكنولوجيا جزءاً أساسياً لهذه الاستراتيجيات، مع تعزيز المهارات والإبداع المحلي، كما أن الدعم الإقليمي والدولي يعد ضرورياً لضمان نجاح جهود بناء السلام والتعافي الاقتصادي، بما يضمن استدامتها على المدى الطويل³.

ج- تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية:

يعد تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز الهوية الوطنية جزءاً أساسياً من جهود بناء السلام والاستقرار في المناطق المتأثرة بالنزاع، ويتضمن ذلك تنفيذ برامج حوار مجتمعي تساعد في

¹ اليونيسيف، "خمسة وعشرون عاماً في مجال الاطفال والنزاع المسلح اتخاذ الإجراءات لحماية الأطفال في الحروب"، يونيو 2022، على الرابط:

<https://www.unicef.org/media/123116/file/25%20Years%20Children%20in%20Armed%20Conflict%20Arabic.pdf>

تاريخ الاطلاع: 20 سبتمبر 2024

منظمة الصحة العالمية، "الصحة النفسية في حالات الطوارئ"، 16 مارس 2022، www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/mental-health-in-emergencies.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الصحة النفسية في بناء السلام: نحو إعادة الإدماج في العراق". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023، <https://www.undp.org/ar/iraq/stories/mental-health-peacebuilding-towards-reintegration-iraq>. تم الاطلاع عليه 12 ديسمبر 2023.

² البنك الدولي، "البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات"، على الرابط

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/overviewm>. 12 ديسمبر 2023.

³ للمزيد انظر: الإسكوا، "دراسة حالة: تحديات التنمية في اليمن. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"، 2021، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/case-study-development-challenges-yemen-arabic.pdf>.

تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024.

رواد التنمية، "إعادة التفكير في اقتصاد اليمن: موجز سياسات رقم 8"، تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024. على الرابط:

https://devchampions.org/uploads/publications/files/Rethinking_Yemens_Economy_policy_brief_8_ar.pdf.

تقريب وجهات النظر بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يعزز التفاهم ويقلل التوترات، وهو ما يساهم في بناء أرضية مشتركة ودعم التماسك الاجتماعي، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُعتبر الحوار المجتمعي أداة استراتيجية لبناء السلام¹.

علاوة على ذلك، يعد تعزيز الهوية الوطنية ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار من خلال برامج تعليمية وثقافية تركز على تاريخ وثقافة اليمن، مما يساهم في تقليل الانقسامات الاجتماعية وإعادة النسيج الاجتماعي²، كذلك فإن حماية التراث الثقافي تعزز الفخر الوطني وتقلل من الصراعات³، لتساهم هذه الجهود في توحيد المجتمع اليمني، وتعزيز الاستقرار، ودعم عملية بناء السلام.

البند الثاني: الدعم الدولي والشراكات العالمية

يلعب الدعم الدولي والتعاون العالمي دوراً حاسماً في بناء الإنسان وتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، حيث لا تقتصر الجهود على المبادرات المحلية فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى دعم خارجي من خلال المساعدات الإنسانية، والشراكات مع المنظمات الدولية، ودعم السياسات الدولية.

ويشمل هذا الدعم تقديم المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الطارئة، والتعاون مع المنظمات الدولية للحصول على التمويل والخبرات، كما يشمل دعم المبادرات السياسية والدبلوماسية التي تدفع نحو الحلول السلمية بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاستثمار في التنمية المستدامة وتعزيز القدرة المؤسسية من خلال الشراكات العالمية ضرورياً لضمان الاستقرار طويل الأمد.

سنستعرض في هذا البند، كيف يسهم الدعم الدولي والشراكات العالمية في تعزيز جهود السلام في اليمن، من خلال توضيح دور المساعدات الإنسانية، ودعم المبادرات السياسية، والاستثمار في التنمية المستدامة.

أ- المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي

تُعتبر المساعدات الإنسانية عنصراً حيوياً في تلبية الاحتياجات الأساسية خلال الأزمات المستمرة في اليمن، حيث توفر المساعدات الطارئة الدعم الضروري للمتضررين، مما يساهم في

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مشروع الحماية الاجتماعية لتقديم التماسك الاجتماعي للمجتمع اليمني"، تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024، على الرابط

<https://www.undp.org/ar/yemen/projects/mshrw-alhmayt-alajtmayt-ltqdyt-altmask-alajtmayt-lmjtm-alyymny> .

² علي عبد الجواد، "دور الثقافة في تعزيز الهوية الوطنية"، مجلة "المجتمع"، الرابط/30/334869/mugutama.com تم الاطلاع عليه في 13 سبتمبر 2024.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "بناء الجسور والوساطات والحوار يوحدان فئات المجتمع في اليمن"، <https://www.undp.org/ar/yemen/stories/bna-aljswr-alwsatt-walhwar-ywghdan-fyat-almjtm-fy-alyymn>، تم الاطلاع عليه في 11 سبتمبر 2024

تهدئة الوضع وضمان الاستقرار النسبي، ومن الضروري دراسة الوضع الإنساني بشكل شامل، مع التركيز على تأثير النزاعات على السكان والتهجير، وتوزيع المساعدات الغذائية والطبية، والتحديات التي تواجه نظام التعليم والخدمات الأساسية¹، وتشمل هذه الدراسة تفاصيل إحصائية حول تأثير الأزمات، مثل تحديات الرعاية الصحية وسوء التغذية، والحماية، كما يجب تسليط الضوء على جهود تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والمياه النظيفة والتغذية، وكذلك تلبية الاحتياجات العاجلة للأطفال والعائلات المتضررة من النزاع².

علاوة على ذلك، دعم اليونسكو للتعليم في اليمن بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، حيث شمل المشروع توفير فرص تعليمية للأطفال الذين يعانون من خطر التسرب من المدارس، مع التركيز على التعليم المعجل وتطوير الموارد التعليمية، وتعزيز السلام من خلال التعليم³، في إطار دعم التعليم في حالات الطوارئ بالمنطقة العربية.

ويلعب التعاون مع المنظمات الدولية دوراً حاسماً في تحسين الوضع الإنساني وتعزيز الاستقرار من خلال تقديم الدعم المالي والتقني اللازم للمشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين حياة الناس وتعزيز السلام، فضلاً عن تنفيذ مشاريع تعليمية وصحية وإغاثية تهدف إلى تلبية احتياجات السكان وتعزيز قدرتهم على العودة إلى الحياة الطبيعية، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، تقديم المساعدات الغذائية، وتوفير الرعاية الصحية⁴، بما يكفل تحسين حياة الأفراد وتحقيق الاستقرار وتعزيز السلام.

ب- دعم جهود السلام والسياسات الدولية

في إطار جهود بناء السلام في اليمن، يتم التركيز على عدة استراتيجيات لدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مع تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وشركائه، منها برنامج دعم السلام الذي تموله الأمم

¹ الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، "تقرير عن الوضع في اليمن حتى مارس 2024"، على الرابط: <https://reports.unocha.org/ar/about/> (<https://reports.unocha.org/ar/about/>). تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024.

² UNICEF. "Yemen Crisis: Situation Report." UNICEF Reports, 2023, www.unicef.org/reports/yemen-crisis-situation-report Accessed 12 Sept. 2024

³ اليونسكو. (2023). "اليونسكو تدعم التعليم في اليمن بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية." على الرابط: <https://www.unesco.org/ar/articles/alywnskw-tdm-altlym-fy-alyym-ytmwyl-mn-mrkz-almkl-slman-llaghat-h-walamal-alansanyt>.

⁴ UNICEF. "Education in Yemen." <https://www.unicef.org/yemen/education> . Accessed 12 Sept. 2024.

المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويسهم في بناء القدرات المحلية لتعزيز الحوكمة الرشيدة ودعم المجتمعات عبر تدريب قادة المجتمع على إدارة الصراعات وإعادة بناء المؤسسات¹.

وعلى المستوى السياسي، يتم التركيز على تعزيز الحوكمة المحلية، حيث تدعم هذه البرامج الإدارات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية وتسهيل الوصول إلى العدالة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من النزاعات (UNDP Yemen 2023-2025)، كما تدعم هذه المبادرات الإصلاحات السياسية التي تركز على تعزيز مشاركة الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب، في عملية صنع القرار، وهو عنصر أساسي لتحقيق السلام الدائم

(UNDP Governance and Rule of Law)².

بالإضافة إلى ذلك، تعمل برامج مثل مرفق دعم السلام على تسهيل عمليات الوساطة المجتمعية وتفعيل مشاركة المرأة في جهود السلام، ما يساعد في خلق بيئة شاملة تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد

(Peace Support Facility for Yemen 2022)³.

ت- الاستثمار في التنمية المستدامة

يعد الاستثمار في التنمية المستدامة عنصراً جوهرياً لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، تركز الاستراتيجيات الحديثة على تمويل المشاريع التنموية وبناء القدرات المؤسسية، حيث يعتبر تقديم الدعم المالي للمشاريع المستدامة ركيزة أساسية لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتضررة من النزاع مثل اليمن، وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، تدعم السياسات التي تسهل تدفق الاستثمارات إلى المجالات الأكثر استدامة إنتاجاً وتوظيفاً الاستثمار المستدام يعزز الإنتاجية، ويضمن خلق فرص العمل وتحسين المهارات، مما يدفع نحو تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة⁴.

في هذا السياق، يقدم تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في اليمن 2022-2024" خطة شاملة لتعزيز التنمية والاستقرار في البلاد، مركزاً على تحسين الحوكمة، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحقيق الأمن الغذائي من خلال

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Yemen." <https://www.wfp.org/countries/yemen>. Accessed 12 Sept. 2024

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Governance and Rule of Law"، 2023.

تم الاطلاع عليه في 12 سبتمبر 2024. <https://www.undp.org/yemen/projects/governance-and-rule-law>

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Peace Support Facility for Yemen 2022 Annual Report"، 2023. <https://www.undp.org/publications/peace-support-facility-yemen-2022-annual-report>. تم الدخول في 12 سبتمبر 2024.

⁴ "Sustainable Investment." OECD, Organisation for Economic Co-operation and Development, <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/sustainable-investment.html>. Accessed 12 Sept. 2024.

دعم الزراعة وتوزيع المساعدات، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. كما يشدد التقرير على أهمية الشراكات بين الجهات المحلية والدولية لمواجهة التحديات الكبيرة مثل النزاع المستمر وضعف النظام الصحي، ويقدم آلية متابعة وتقييم التقدم لضمان تحقيق الأهداف المحددة¹.

كما ان بناء القدرات المؤسسية يعزز كفاءة واستدامة المشاريع التنموية عبر دعم الشفافية والحكم الرشيد، وتعد الشراكة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مثالاً بارزاً على التعاون الدولي حيث تعمل على توفير معايير وأدوات تمكّن الحكومات من جذب الاستثمارات التي تسهم في دعم التنمية المستدامة، مع تحسين البيئة المؤسسية لتعزيز القدرات الإدارية والمالية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا النهج يركز على بناء أنظمة حكم قوية، تشجع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية، وتحقيق التكامل بين الأهداف المحلية والدولية².

وفي ختام هذه الفقرة يتضح لنا جلياً أن استراتيجيات بناء الإنسان تمثل العمود الفقري لتحقيق السلام في اليمن، فالتعليم الشامل، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الرعاية الصحية، ليست مجرد وسائل لتحسين الظروف المعيشية، بل هي أدوات فعالة لتخفيف التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تشعل النزاعات، فمن خلال تحسين جودة التعليم والتدريب، وتوفير الرعاية الصحية للجميع، يمكن تحقيق بيئة اجتماعية أكثر استقراراً تدعم السلام.

كما أن التركيز على التماسك الاجتماعي وحماية الهوية الوطنية يلعب دوراً في خلق مجتمع يمني موحد وقادر على مواجهة التحديات، فضلاً عن الدور الحيوي الذي تلعبه الشراكات الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم المبادرات التنموية، والمساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة، مما يعزز سيادة القانون والاستقرار.

إن تحقيق السلام الدائم في اليمن يتطلب جهوداً شاملة ومتنوعة، يتكامل البناء المحلي والتنمية الذاتية مع الدعم الدولي لضمان استدامة النتائج، إن هذا التكامل بين المبادرات

¹ "UNSDCF Yemen 2022-2024." United Nations Development Programme (UNDP), 30 May 2022, <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-06/UNSDCF%20YEMEN%202022-2024%2030052022.pdf>. Accessed 12 Sept. 2024.

² OECD. *Guidance on Enabling Investment in Sustainable Development*, 2022, [https://one.oecd.org/document/DCD\(2022\)41/en/pdf](https://one.oecd.org/document/DCD(2022)41/en/pdf) Accessed 12 Sept. 2024.

OECD. *Development Co-operation Report 2022*. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, [https://one.oecd.org/document/DCD\(2022\)41/en/pdf](https://one.oecd.org/document/DCD(2022)41/en/pdf).

المحلية والدعم العالمي هو ما يضمن أن مسار السلام في اليمن لن يكون مؤقتاً، بل ثابتاً ومستداماً لأجيال قادمة.

الفرع الثاني: المبادئ الإسلامية كأساس لتعزيز السلام في اليمن

تُعتبر المبادئ الإسلامية ركيزة أساسية في تشكيل نسيج المجتمع اليمني، حيث تشكل تعاليم الإسلام مصدراً رئيسياً للتوجيه الروحي والاجتماعي، وتزايد الحاجة إلى استعادتها في ظل الصراعات المستمرة قصد تعزيز السلام والاستقرار. سنتناول في هذا الفرع دور القيم الإسلامية في بناء الإنسان وتحقيق السلام (الفقرة الأولى)، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق تلك المبادئ في اليمن في ظل النهج الحديث لبناء السلام (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دور المبادئ الإسلامية في بناء الإنسان وتعزيز السلام

تُعَدُّ المبادئ الإسلامية جزءاً أساسياً في تكوين الفرد والمجتمع، حيث تؤثر سلوك الأفراد وفقاً لقيم أخلاقية وروحية تسهم في تطوير الإنسان وتحقيق السلام المجتمعي، وتنطلق هذه المبادئ من رؤية شاملة للإسلام تربط بين بناء الفرد وتطوير المجتمع، وتضع أسساً قوية لتأسيس مجتمع متماسك ومستقر. في هذا السياق، تلعب تعاليم الإسلام دوراً محورياً في بناء الشخصية الإنسانية المتزنة، وتعزيز مفهوم السلام كغاية إنسانية سامية، في هذه الفقرة سنوضح كيف تساهم الرؤية الإسلامية في بناء الإنسان أولاً، ثم كيف تمتد هذه القيم لتشكيل أساساً لتحقيق السلام في المجتمع اليمني ثانياً.

البند الأول: دور الرؤية الإسلامية في تكوين الفرد

الرؤية الإسلامية لبناء الإنسان تقوم على مبادئ روحية وأخلاقية متكاملة تهدف إلى تشكيل فرد صالح يقوم بدوره في بناء المجتمع، حيث ينظر الإسلام إلى الإنسان على أنه خليفة في الأرض، مكلف بعمارة الأرض والإصلاح فيها، وتقوم الرؤية الإسلامية على مجموعة من القيم الأساسية مثل التقوى، والصدق، والأمانة، والعدل التي تعزز النمو الروحي والنفسي والاجتماعي للفرد، وتساهم في بناء إنسان متوازن قادر على المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة وتحقيق السلام المجتمعي.

أ- بناء الإنسان روحياً وأخلاقياً

يُعتبر الجانب الروحي جوهر الرؤية الإسلامية في بناء الإنسان، من خلال توجيه الفرد إلى توحيد الله بقوله عز وجل: **إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي**¹، بالإضافة إلى ذلك فإنه يدعو إلى الالتزام بالعبادات كوسيلة لتزكية النفس وتقوية الصلة بالله، مما ينعكس

¹ سورة طه: الآية 14

إيجابياً على سلوك الفرد مع الآخرين، قال الله جل وعلا في محكم كتابه: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا)¹، أي فاز من زكى نفسه بطاعة الله، وطهرها من الرذائل والأخلاق الدنيئة².

ولا تعد الروحانية الإسلامية مجرد عبادة فردية، بل تشمل بناء مجتمع متماسك عبر تعزيز السلوك الأخلاقي لقوله صل الله عليه وسلم "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"³، وفي مقدمتها: الصدق، والأمانة، والعدل، والتواضع، التي تعد أساساً لبناء المجتمع الإسلامي، لقول النبي ﷺ: "إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة"⁴، مما يعظم قيمة الصدق في التعاملات، وأيضاً، العدل هو من أعظم القيم في الإسلام، إذ قال الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ⁵، وهذا يضمن توازن الحقوق والواجبات ويحافظ على تماسك المجتمع.

ب- التعليم والتربية الإسلامية في بناء الإنسان

يُعد التعليم في الإسلام عملية شاملة تهدف إلى بناء الفرد والمجتمع معاً، إذ لم يكن من قبيل الصدفة أن يكون أول ما نزل على النبي ﷺ من الوحي أمراً بالقراءة، تأكيداً على أهمية العلم ودوره في تنمية الإنسان وتطوير قدراته، قال سبحانه وتعالى: "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ"⁶، كما يعتبر الإسلام طلب العلم فريضة تقع على كل مسلم ومسلمة، حيث قال النبي ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"⁷، اذن العلم في الإسلام ليس مجرد عبادة فردية يلتزم بها المسلم لتطوير ذاته فقط، بل هو أيضاً وسيلة أساسية لتمكينه من أن يصبح عضواً فعالاً في بناء مجتمعه، ولأهميته رفع الله شأن العلماء في الدنيا والآخرة، بقوله تعالى: "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"⁸، مما يبرز مكانة العلماء ودورهم في نشر المعرفة.

كما يؤكد القرآن الكريم على عدم مساواة العلماء بمن لا يعلمون، فقال تعالى: "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ"⁹، هذه الآيات توضح أن العلم هو أداة للرقى بالمجتمع،

¹ سورة الشمس: الآية 9

² تفسير ابن كثير

³ رواه أحمد، حديث رقم 8952

⁴ رواه البخاري

⁵ سورة النحل: الآية 90

⁶ سورة العلق: الآيات 1-5

⁷ رواه ابن ماجه

⁸ سورة المجادلة: الآية 11

⁹ سورة الزمر: الآية 9

وأنة من خلال العلم يتمكن الأفراد من إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم، مما يعزز أهمية السعي لاكتساب المعرفة كوسيلة للارتقاء الأخلاقي والاجتماعي.

ث- القيم الإسلامية ودورها في بناء الإنسان

تُعتبر القيم الإسلامية من الركائز الأساسية التي تُسهم في تكوين شخصية المسلم وتنميته النفسية والاجتماعية. فالصدق، على سبيل المثال، يعزز الثقة بين الأفراد، ويُسهم في بناء أمان اجتماعي قوي، قال النبي ﷺ: "عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة"¹، مما يؤكد على دور الصدق في النجاح في الدنيوي والأخروي.

كما تلعب الأمانة دوراً محورياً على مستوى العلاقات الشخصية أو المهنية، فهي تعزز الثقة المتبادلة وتضمن الحفاظ على حقوق الآخرين، قال الله تعالى: "إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ"²، كما يعتبر العدل أساس الاستقرار والازدهار في أي مجتمع، قال الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى"³، داعياً إلى تحقيق المساواة بين الجميع.

إضافةً إلى ذلك، يُعدّ الإسلام دين التسامح والرحمة، إذ قال الله تعالى: "وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا"⁴، مما يعزز التفاهم بين الأفراد، ويسهم في خلق بيئة متماسكة يسودها الوئام والتعاون، كما يشجع الإسلام على التكافل الاجتماعي ومساعدة المحتاجين، لقول النبي ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"⁵، وهذا يُظهر مدى أهمية التكافل في تحقيق استقرار المجتمع وحل مشكلاته بشكل جماعي.

ت- دور العبادة في تهذيب النفس

العبادات في الإسلام ليست مجرد طقوس فردية، بل هي وسيلة فعالة لتطوير الإنسان روحياً وأخلاقياً، وتهدف إلى تهذيب النفس والارتقاء بالسلوك الفردي والجماعي، من خلال أركان الإسلام الخمسة، تتقوى الروابط الروحية للفرد مع الله وتوجهه نحو السلوك الحسن، فالصلاة تساعد في ضبط النفس والابتعاد عن الفواحش والمنكرات، كما قال الله تعالى: "وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ"⁶، فيما تطهر الزكاة النفس من البخل وتغرس قيم الإيثار،

¹ رواه البخاري

² سورة الأحزاب: الآية 72

³ سورة النحل: الآية 90

⁴ سورة البقرة: الآية 83

⁵ رواه البخاري ومسلم

⁶ سورة العنكبوت: الآية 45

لقوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا"¹، ويُعلم الصيام الصبر وضبط النفس، كما قال النبي ﷺ: "الصيام جُنَّةٌ، فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب"²، أما الحج فيعزز التواضع والمساواة بين الناس، كما قال الله تعالى: "لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ"³.

د- بناء الإنسان في السياق الاجتماعي

يرى الإسلام الإنسان كجزء من المجتمع، ويشدد على تعزيز دوره الاجتماعي من خلال التعاون والتكافل وحب الخير للآخرين، قال النبي ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"⁴، وتبرز هذه القيم في اليمن كضرورة حتمية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، في ظل الازمات المستمرة تلعب هذه القيم دوراً أساسياً في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، قال سبحانه وتعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى"⁵، ويتجلى التكافل الاجتماعي بوضوح في اليمن من خلال دعم الفقراء والنازحين، حيث تعتمد الكثير من الأسر على التضامن المجتمعي، والمبادرات الخيرية المستندة إلى القيم الإسلامية التي تخفف من معاناة المحتاجين، مستوحاة من قول النبي ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم مثل الجسد"⁶، كما يعزز حب الخير للآخرين التضامن الشعبي في اليمن، ويظهر من خلال تقديم المساعدات وتنظيم حملات الإغاثة، مما يقوي المجتمع ويساهم في استقراره في ظل التحديات المستمرة

هـ- حماية الإسلام لحقوق الإنسان

يقر الإسلام بحقوق الإنسان منذ أكثر من 1400 عام ويوازن بينها وبين المسؤوليات الاجتماعية لضمان استقرار المجتمع والعدالة للجميع، حيث يحمي حق الحياة ويُحرم الاعتداء عليها، كما في قوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ"⁷. كذلك، يحترم حرية الفكر والعقيدة دون إكراه، حيث قال الله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"⁸، فيما تعد العدالة والمساواة من القيم الجوهرية في الإسلام، إذ يأمر الله بالعدل والإحسان: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ"⁹،

¹ سورة التوبة: الآية 103

² رواه البخاري

³ سورة الحج: الآية 28

⁴ أخرجه البخاري

⁵ سورة المائدة: الآية 2

⁶ رواه البخاري ومسلم

⁷ سورة الإسراء: الآية 33

⁸ سورة البقرة: الآية 256

⁹ سورة النحل: الآية 90

كما يُعترف بحق التملك ولكن مع مسؤولية الإنفاق ومساعدة المحتاجين، إذ قال تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا"¹ وفي الوقت ذاته، يُحترم حق الكرامة بشرط احترام كرامة الآخرين قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ"².

تأتي هذه الحقوق مقرونة بمسؤوليات مثل الحفاظ على حياة الآخرين، وضبط الحرية وفقاً للمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وتطبيق الإحسان مع العدالة، وتوزيع الثروات بما يخدم المجتمع، هذا التكامل بين الحقوق والمسؤوليات يعزز التماسك الاجتماعي ويحقق الأمن والاستقرار في المجتمعات الإسلامية.

البند الثاني: دور المبادئ الإسلامية في تحقيق السلام

الإسلام دين السلام، ويُشتق مصطلح "الإسلام" من الجذر الثلاثي "س ل م"، الذي يعني السلام، الأمان، والاستسلام لله، ويُعتبر تحقيق السلام هدفاً أساسياً في الإسلام، سواء كان ذلك على المستوى الفردي، أو الاجتماعي، أو على مستوى العلاقات الدولية، سنتناول في هذا البند دور المبادئ الإسلامية في تحقيق السلام في سياقات النزاع اليمني.

تطبيق المبادئ الإسلامية لتحقيق السلام عملياً يتطلب جهوداً من مختلف الجهات: الحكومات، والأفراد، والمنظمات الدينية، والمجتمع الدولي، فيما يلي بعض الطرق العملية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه المبادئ لتحقيق السلام

أ - التعايش البشري وقيم الإنسانية/ السلام الإنساني

الإسلام دين عالمي يدعو إلى السلام العالمي من خلال العدل والحوار والتعايش السلمي يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً"³، مما يؤكد على أهمية السلام في كافة مناحي الحياة، بما في ذلك النزاع في اليمن، كما يحث الإسلام على المصالحة بين الأطراف المتنازعة بدلاً من العنف، كما أظهر النبي محمد ﷺ في "وثيقة المدينة"، التي ضمنت حقوق جميع مكونات المجتمع، وهي نموذج ينبغي ان يحذوه اليمنيون في نزاعهم.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز الإسلام قيم التكافل والإخاء، حيث قال النبي ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"⁴، مما يؤكد على التضامن المجتمعي الذي يساعد في الحد من العنف وتهيئة بيئة سلمية، وخاصة في النزاع اليمني.

¹ سورة التوبة: الآية 103

² سورة الحجرات: الآية 11

³ سورة البقرة: الآية 208

⁴ رواه مسلم

ب- التفكير الواعي والحوار البناء // السلام الفكري

يشجع الإسلام على استخدام العقل والتفكير في أمور الحياة والكون، وهو ما يؤدي إلى تحقيق السلام الداخلي والخارجي، يقول الله تعالى: "أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا"¹، التفكير في القرآن الكريم والسنة النبوية يساعد على فهم أهمية حل النزاعات بالطرق السلمية بدلاً من اللجوء إلى العنف. في السياق اليمني، يمكن للفهم الصحيح للإسلام أن يدفع نحو تحقيق العدالة والمصالحة بين الأطراف المتنازعة بدلاً من اللجوء إلى الحرب.

علاوة على ذلك، يدعو الإسلام إلى الحوار بالتّي هي أحسن مع الآخرين، بما في ذلك التعامل مع الاختلافات الفكرية والدينية، قال الله تعالى: "وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"²، فالحوار القائم على الاحترام المتبادل، هو الأسلوب الأمثل لتجنب النزاعات، كما في اليمن حيث يمكن لجميع الأطراف أن يجدوا حلاً وسطاً من خلال حوار بناء، يتجسد عبر منصات الحوار التي تضم جميع الأطراف، وتدار بوساطة محايدة تعمل على تقريب وجهات النظر، مستندة إلى القيم الإسلامية مثل العدل والتسامح.

كما يمكن الاعتماد على رجال الدين والعلماء ذوي المصداقية في المجتمع للقيام بدور الوسيط في النزاعات، حيث يستندون إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحث على المصالحة وحل الخلافات بطرق سلمية.

ج- التآلف المجتمعي والانسجام الاجتماعي

تعتبر الأسرة في الإسلام نواة المجتمع، وتحقيق السلام الأسري يعد أساساً لسلام المجتمع ككل، قال الله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً"³، مما يشير إلى أن المودة والرحمة داخل الأسرة تسهم في تعزيز السلام الداخلي الذي ينعكس إيجابياً على المجتمع، وعلى النقيض من ذلك فإن انهيار الأسرة يزيد من الفوضى الاجتماعية، ولذلك فإن تقوية العلاقات الأسرية تساهم في استقرار المجتمع.

كما يوازن الإسلام بين حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع، مما يسهم في بناء مجتمع متسامح وسلمي، قال الرسول ﷺ: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"⁴، لذا فإن احترام حقوق الآخرين والامتناع عن إيذائهم شرطاً أساسياً لتحقيق السلام المجتمعي، لاسيما في البلدان التي تعيش صراعاً كاليمن؛ باعتبار الاعتداء على حقوق الآخرين يولد الصراعات والعداوات.

¹ سورة محمد: الآية 24

² سورة العنكبوت: الآية 46

³ سورة الروم: الآية 21

⁴ رواه البخاري

ويشجع الإسلام على التعاون بين أفراد المجتمع، حيث يقول الله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"¹، إعمال هذا المبدأ في اليمن يمكن أن يعزز التعاون بين الأطراف المتنازعة لحل النزاعات سلمياً، من خلال دعم المبادرات المجتمعية ودعم المحتاجين والنازحين عبر الزكاة والصدقات وحملات المساعدات الإنسانية لتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. إلى جانب ذلك، يجب إنشاء برامج توعوية ومصالحة على المستوى المحلي تهدف إلى حل النزاعات بين القبائل والمجتمعات المختلفة، استناداً إلى التعاليم الإسلامية التي تدعو إلى التسامح والعفو.

د- العدالة الاقتصادية والتنمية المتوازنة

الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبادئ العدل وتوزيع الثروة بشكل عادل، بما يحقق السلام والاستقرار ومن أبرز المبادئ التي يدعوا إليها تحريم الربا، قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً"²، بما يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

كما يُعد نظام الزكاة في وسيلة فعالة لتحقيق العدالة الاقتصادية، قال رسول الله ﷺ: "إن الله فرض على أغنيائهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم"³، بما يساهم في تخفيف الفقر والتوترات الاجتماعية، وهو ما يظهر أهميته في اليمن، حيث الفقر يعد من أسباب الصراع.

إن تفعيل نظام الزكاة بشكل فعال، وتحريم الربا، وتشجيع التمويل الإسلامي القائم على المشاركة، يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر الذي يغذي الصراعات.

هـ- الحكم الرشيد والتوافق السياسي

يقوم النظام السياسي في الإسلام على مبدأ العدل كركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلام، قال الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ"⁴، فالحكم العادل الذي يضمن حقوق الجميع ويمنع الظلم هو الأساس لبناء نظام سياسي مستدام ومستقر، وتحقيق العدل بين الأطراف المتنازعة يعد أمراً حيوياً لتحقيق السلام الدائم، كما يرفض الإسلام العنف السياسي ويحث على حل الخلافات بالطرق السلمية،

¹ سورة المائدة: الآية 2

² سورة آل عمران: الآية 130

³ رواه البخاري

⁴ سورة النساء: الآية 58

قال النبي محمد ﷺ: "من حمل علينا السلاح فليس منا"¹، ويجب أن تكون هذه القيم مرجعاً لنبذ العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، والاعتماد على الحوار والتفاوض كوسائل بديلة لتحقيق الاستقرار والسلام.

ويتطلب تحقيق الاستقرار إصلاح المؤسسات الحكومية والقضائية لتكون شفافة وعادلة، وتشكيل حكومات تمثل جميع فئات المجتمع بشكل عادل، مما يسهم في تقليل التوترات وبناء مجتمع متوازن.

ويدين الإسلام الإرهاب بجميع أشكاله ويُعد قتل النفس البريئة من أكبر الجرائم، قال الله تعالى: "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا"²، يُعتبر الإرهاب من أكبر التحديات التي تواجه استقرار البلاد، ويرفضها الإسلام بشكل قاطع، داعياً إلى حماية الأرواح وبناء مؤسسات تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على السلام، ولمواجهته يجب تعزيز قيم السلام من خلال التعليم والإعلام، وتفنييد الأفكار المتطرفة عبر حوار ديني معتدل يؤكد على حماية النفس الإنسانية.

وفي الختام، مع تصاعد الأزمات العالمية، بما فيها النزاع في اليمن، تبرز تعاليم الإسلام كإطار مستدام لحل الصراعات، فالإسلام يدعو إلى الحوار والمصالحة بدلاً من العنف، ويشدد على توزيع الثروات بالعدل عبر الزكاة، وتطبيق العدل السياسي لحماية حقوق الإنسان، فيما يشكل نبذ العنف والإرهاب ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

تفعيل دور المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإسلامية، يُعد ضرورياً لتطبيق هذه المبادئ وتحقيق السلام. كما تلعب المؤسسات الإسلامية كالمساجد والمراكز الدينية دوراً محورياً في نشر قيم السلام والتسامح، من خلال خطب الجمعة والأنشطة المجتمعية، لتعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمع آمن ومستقر.

الفقرة الثانية: تحديات تطبيق المبادئ الإسلامية في ضوء النهج الحديث لبناء السلام

يمثل تطبيق المبادئ الإسلامية في إطار بناء السلام تحدياً معقداً في اليمن، حيث تتداخل الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية في سياق الصراع، التي لا تقتصر على استغلال الدين في النزاع، بل تمتد إلى ضعف المؤسسات الدينية والتدخلات الخارجية التي تعرقل الجهود نحو السلام المستدام (البند أولاً) ومع ذلك، يبقى الربط بين هذه المبادئ الإسلامية والنهج الحديث لبناء السلام، مثل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مفتاحاً أساسياً لتحقيق الاستقرار

¹ رواه البخاري

² سورة المائدة: الآية 32

(البند ثانياً)، من خلال هذه المقاربة، يمكن للإسلام أن يُعزز مناخ المصالحة ويقدم إطاراً أخلاقياً يدعم عملية السلام.

البند الأول: التحديات التي تواجه تطبيق المبادئ الإسلامية في اليمن

بالرغم من القوة الروحية والقيمية للمبادئ الإسلامية، يواجه تطبيقها تحديات في السياق اليمني المعاصر، أولى هذه التحديات هي الاستغلال السياسي للدين، حيث يتم تفسير النصوص الدينية لخدمة أجندات سياسية معينة، مما يؤدي إلى تشويه صورة الإسلام كدين سلام. ثانياً، ضعف المؤسسات الدينية الرسمية في توجيه المجتمع نحو القيم الإسلامية الحقيقية المتعلقة بالسلام. ثالثاً، التدخلات الخارجية التي تعرقل تطبيق الإسلام بطريقة صحيحة، خاصة في ظل تعدد الفصائل المتصارعة التي تستخدم الدين كوسيلة لتبرير العنف، سنقوم بتناولها بنوع من التفصيل على النحو التالي:

أ- الاستغلال السياسي للدين

يُعد الاستغلال السياسي للدين في اليمن من أخطر التحديات التي تعيق تطبيق المبادئ الإسلامية في هذا البلد الذي يشهد صراعاً طويلاً الأمد، حيث تلجأ الأطراف السياسية المتصارعة إلى استخدام النصوص الدينية بشكل انتقائي لتبرير مواقفها السياسية وأفعالها العنيفة، مما يُسهم في تأجيج الصراع وتعميق الانقسامات الطائفية والسياسية، ويتجلى هذا الاستغلال بوضوح في الصراع بين جماعة الحوثيين والحكومة الشرعية، حيث يستخدم كل طرف الدين كأداة لترويج أجنداته السياسية، مما يبرز خطورة هذا التوظيف في الحروب والنزاعات.

حيث تعتمد جماعة الحوثيين إلى مفهوم "الولاية" لتبرير سيطرتهم السياسية، بالاستناد إلى فكرة أن الله قد اصطفى آل البيت، وخاصة الإمام علي وذريته، كقادة شرعيين للأمة، الأمر الذي يُعزز من موقف الحوثيين السياسي ويُضفي شرعية دينية على سلطتهم، مما يجعل أي معارضة لحكمهم على أنها معارضة للإرادة الإلهية¹، إلا أن هذا الاستغلال يؤدي إلى تشويه المبادئ الإسلامية الأساسية مثل العدالة والمساواة والشورى، والتي تعد ركائز أساسية في الحكم الإسلامي.

علاوة على ذلك، تقوم جماعات مسلحة مثل تنظيم القاعدة بتوظيف الدين لتبرير أعمال العنف والإرهاب، من خلال التروّج لفكرة الجهاد المسلح ضد من تصفهم بـ "أعداء الإسلام"، وتستغل النصوص الدينية بطريقة مشوهة لتبرير هجماتها العنيفة على المدنيين والعسكريين، وتزيد هذه الأيديولوجيات المتطرفة من تعقيد الأزمة اليمنية، وتُفاقم من الأوضاع الأمنية

¹ فريدة احمد، "مأزق السالم في اليمن: الادعاء الحوثي بـ الاصطفاء الإلهي في الحكم" ساوث 24، يوليو 2023، على الرابط: https://south24.net/news/docs/Yemen_Houthi_%20divine_rule_Ar.pdf. تم الاطلاع عليه في 15 سبتمبر 2024.

والسياسية، حيث تتنافس هذه الجماعات على النفوذ والسيطرة مع الحكومة اليمنية، مما يؤدي إلى تفاقم حالة الفوضى والتطرف في البلاد.

من ناحية أخرى، يُسهم التدخل الإقليمي في تعقيد الوضع اليمني، حيث يدعم التحالف العربي الحكومة الشرعية استناداً إلى الإسلام السني، بينما تدعم إيران الحوثيين بناءً على أسس مذهبية شيعية تتماشى مع طموحاتها في تصدير الثورة، الأمر الذي يُعمق الصراع، ويُعزز الانقسامات الطائفية، ويُعرقل جهود السلام¹، ويناقض هذا الاستغلال دعوات الإسلام للوحدة بقوله تعالى: "وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا"، الذي يؤكد على أهمية الوحدة وتجنب الفتنة الناتجة عن استغلال الدين.

كما أن استغلال الدين في الصراعات السياسية يتنافى مع المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى العدل والإنصاف والسلام والوحدة والتعاون، فقد حذر رسول الله ﷺ من الفتنة واستغلال الدين لأغراض دنيوية، قائلاً: "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية"²، في إشارة إلى خطورة تفتيت الأمة بسبب استغلال الدين في خدمة الأهداف السياسية، كما حذر القرآن الكريم من التلاعب بتعاليم الدين، كما في قوله تعالى: "قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا"³.

في النهاية، استغلال الدين في السياسة يؤدي إلى تشويه القيم الإسلامية الأساسية ويُفاقم من الانقسامات والصراعات لتجنب هذه النتائج السلبية، يجب تعزيز الفهم السليم للإسلام والالتزام بمبادئه التي تدعو إلى السلام والعدالة والوحدة، والشورى في الحكم بدلاً من استخدام الدين كأداة للصراع السياسي.

ب- ضعف المؤسسات الدينية:

تعد المؤسسات الدينية ركيزة أساسية في المجتمعات الإسلامية من خلال دورها المحوري في توجيه الأفراد نحو القيم الإسلامية وتعزيز مبادئ السلام والعدالة، إلا أنها تواجه تحديات جمة في البلدان التي تعيش صراعاً وفي مقدمتها اليمن، من أبرز هذه التحديات التدخلات

¹ فارغ الملسي، "الطائفية بين السنة والشيعية تدسّ السمّ في اليمن"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 1 ديسمبر 2015، على الرابط: <https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2015/12/how-sunni-shia-sectarianism-is-poisoning-yemen?lang=ar>.

أنور بن قاسم الخضري، "الطائفية وقتيل الحرب الاهلية في اليمن"، سياسات عربية، عدد 6، 2014، https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue006/Pages/Siyassat06-2014_Alhadri.pdf.

تم الاطلاع عليه في 15 سبتمبر 2024، ص 70

² صحيح مسلم

³ سورة البقرة: الآية 79

السياسية التي تتعرض المؤسسات، حيث تسعى بعض القوى السياسية إلى استغلال المؤسسات الدينية لتحقيق أجنداتها الخاصة، مما يؤدي إلى تقييد استقلاليتها، وبالتالي فقدان المجتمع في دورها التوحيدي ووفقاً لدراسة حول توظيف الجماعات الدينية، فإن توظيف الدين في النزاعات السياسية أدى إلى تقسيم المؤسسة الدينية وفقدان دورها المحايد¹.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني التعليم الديني من ضعف في التأهيل الأكاديمي للعلماء والدعاة، ما يحد من قدرتهم على مواجهة التحديات المعاصرة وتقديم خطاب يتناسب مع متطلبات المجتمع²، فضلاً عن النقص الحاد الذي تعاني منه المؤسسات الدينية في التمويل والإدارة، مما يحد من قدرتها على تنفيذ برامج توعوية وتعليمية تعزز قيم التعايش والسلام³.

كما أن تعدد الأطراف المتصارعة ساهم في استغلال الدين كوسيلة لتبرير العنف، مما خلق انقساماً داخل المؤسسات الدينية وأضعف قدرتها على تقديم خطاب موحد يدعو إلى السلام كما تناولناه مسبقاً، وأخيراً فإن غياب التجديد في الخطاب الديني أعاق التواصل الفعال مع الأجيال الجديدة ومواجهة التحديات الراهنة⁴.

ج- التدخلات الخارجية:

عمقت التدخلات الخارجية في اليمن الانقسامات الطائفية والمذهبية من خلال دعم فصائل معينة باستخدام الدين كأداة لتعزيز الصراع، مما يعرقل جهود السلام، ويزيد من تعقيد الوضع الداخلي، حيث تتنافس الفصائل المتصارعة على استخدام الدين لتبرير العنف، مما يشوه صورة الإسلام كدين للسلام، كما أن التدخلات تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وزيادة حالة الفوضى، مما يصعب التوصل إلى حل سياسي شامل⁵.

البند الثاني: مقارنة المبادئ الإسلامية مع النهج الحديث لبناء السلام

من الضروري الربط بين المبادئ الإسلامية والنهج الحديث لبناء السلام، مثل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، حيث يمكن أن تُسهم المبادئ الإسلامية بشكل فعال في تعزيز هذه الآليات الحديثة من خلال تقديم إطار أخلاقي وديني يدعم المصالحة المجتمعية، على سبيل المثال

¹ أنور بن قاسم الخضري، "توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية اليمنية أنموذجاً" "لباب، العدد 22، مايو 2024، على الرابط <https://2u.pw/ZOlRiebq> تم الاطلاع عليه في 15 سبتمبر 2024.

² Carapico, Sheila. "Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia." Cambridge University Press, 1998.

³ Chatham House Report. "Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict." 2017.

⁴ Haykel, Bernard. "Revival and Reform in Islam: The Legacy of Muhammad al-Shawkani." Cambridge University Press, 2003.

⁵ أنور بن قاسم الخضري، "توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية اليمنية أنموذجاً" "لباب، العدد 22، مايو 2024، مرجع سابق.

تتقاطع قيم التسامح والعفو في الإسلام مع مفاهيم العدالة الانتقالية التي تركز على تعافي المجتمع بعد النزاع.

فيما يجب على المنظمات الدولية والمحلية التعاون لتطوير هذه البرامج التي تربط بين المبادئ الإسلامية والنهج الحديث لتحقيقه، مما يسهم في بناء السلام بشكل مستدام في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات مثل اليمن، سنعمل على تناول بعض الوجوه التي تربط بين هذه المبادئ والنهج الحديث لبناء السلام:

أ- العدالة الانتقالية في الإسلام

الإسلام يدعو إلى العدالة الشاملة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والسياسية، ويركز على رد الحقوق وتحقيق الإنصاف للضحايا، وهو ما يتوافق مع العدالة الانتقالية التي تهدف إلى تصحيح مظالم الماضي وبناء مجتمعات متصالحة، وتعتبر تجربة العفو في فتح مكة نموذجاً على العدالة الانتقالية في الإسلام، حيث منح الرسول محمد ﷺ العفو لأعدائه رغم قدرته على العقاب، مما يعزز المناخ التصالحي والتعايش المشترك¹.

ب- المصالحة الوطنية في الإسلام

تركز المبادئ الإسلامية على الوحدة والسلام من خلال قيم العفو والتسامح، وهي جوهرية لتعزيز المصالحة الوطنية. جسدها الآية الكريمة: "فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ"²، حيث يُبرز العفو كأداة رئيسية لتحقيق السلام. في السياق اليمني، يمكن أن تُبنى تسوية الخلافات بين الفصائل المتنازعة على هذه المبادئ الإسلامية، التي تدعو إلى تجاوز العدوات القديمة والعمل على بناء مجتمع متماسك، فالعفو والإصلاح هما عناصر أساسية في تعزيز التفاهم والتعاون بين الأطراف، مما يدفع نحو تحقيق الاستقرار والوحدة.

فالاستناد إلى هذه القيم في حل النزاعات في اليمن يشير إلى إمكانيات عظيمة للمصالحة المجتمعية، ويضع أساساً أخلاقياً يمكن أن يساعد في إعادة بناء الثقة بين مختلف الفئات، كما يتفق مع مقاربات العدالة الانتقالية التي تُركز على التعافي المجتمعي بعد النزاعات.

ت- التعاون بين المؤسسات الإسلامية والمنظمات الدولية

لتحقيق السلام بشكل عملي، يحتاج اليمن إلى تعاون بين المؤسسات الدينية المحلية والمنظمات الدولية، من خلاله يمكن اعداد ورش عمل وبرامج تدريبية تسعى لتطبيق العدالة

¹ المرتضى إيمراًش: التأسيس النبوي لمفهوم العدالة الانتقالية، حواري، <https://n9.cl/12h2z> تم الاطلاع عليه في 20 أيلول 2024.

² سورة الشورى: الآية 40

الانتقالية على أساس القيم الإسلامية، تسعى إلى دمج مفاهيم العدالة الانتقالية مع المبادئ الثقافية والدينية، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال العمل المشترك على المستوى المحلي والدولي، مما يوفر إطاراً أخلاقياً ودينياً يعزز المصالحة.

إن الربط بين القيم الإسلامية ونهج بناء السلام الحديث يقدم فرصة حقيقية لحل النزاعات في اليمن، حيث توفر المبادئ الإسلامية أساساً أخلاقياً، بينما تقدم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية أدوات عملية لبناء سلام مستدام.

الخاتمة

إن بناء الإنسان اليمني يمثل ضرورة حتمية لتحقيق السلام المستدام، فلا يمكن إحراز تقدم في ظل الصراع المستمر إلا من خلال التركيز على الإنسان كعنصر أساسي في التنمية، تناولت في هذا المقال الدور المحوري لبناء الإنسان من خلال تعزيز قيم التعايش والسلام، وذلك عبر استثمار التعليم، التنمية الاقتصادية، والمبادئ الإسلامية التي تشكل إطاراً أخلاقياً قوياً للمصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة.

في ضوء الظروف الراهنة التي تشهدها اليمن، تتطلب هذه العملية استراتيجية شاملة تركز على تمكين الأفراد معرفياً وأخلاقياً، مع التأكيد على تعزيز القيم الإنسانية والمبادئ الإسلامية التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، خلصت من خلال هذا المقال إلى عدد من النتائج والتوصيات، أهمها:

النتائج:

1. يُعد بناء الإنسان اليمني أساساً لتحقيق السلام المستدام، إذ يعزز القدرات الفردية ويسهم في تقوية النسيج الاجتماعي، مما يساعد على تجاوز التحديات الناتجة عن النزاع.

2. توفر المبادئ الإسلامية، إطاراً قوياً لتعزيز التعايش المجتمعي والمصالحة الوطنية في اليمن، بما يتماشى مع آليات العدالة الانتقالية التي تركز على رد الحقوق وبناء مجتمعات متصالحة.

3. تظل أبرز التحديات التي تواجه اليمن هي النزاع المسلح المستمر، والانقسام السياسي والطائفي، والاستغلال السياسي للدين، وضعف المؤسسات، فضلاً عن التدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيد الوضع، مما يعيق تفعيل آليات بناء الإنسان وتعزيز السلام.

4. بناء الإنسان اليمني هو عملية شاملة تتطلب جهوداً متكاملة تشمل التعليم، والتنمية الاقتصادية، وتفعيل المبادئ الإسلامية، كما إن التكامل بين المبادرات المحلية والدعم الدولي

يشكل ركيزة أساسية لتحقيق سلام مستدام يعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في اليمن، ويؤسس لبيئة مواتية للتنمية الشاملة والعدالة المستدامة.

التوصيات:

1. تطوير المناهج التعليمية وتحسين المهارات التقنية والمعرفية للشباب لضمان قدرتهم على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع.
2. تحسين البنية التحتية الصحية وتقديم خدمات طبية شاملة لكافة أفراد المجتمع، لضمان الاستقرار الاجتماعي.
3. تعزيز قدرات المؤسسات التعليمية والصحية والدينية لتمكين من تقديم خدمات فعالة ومستدامة، بالإضافة إلى تفعيل الخطاب الديني الذي يدعو إلى التسامح والتعايش السلمي.
4. تضمين برامج التأهيل النفسي في الخطط التنموية لليمن، مع التركيز على الفئات المتضررة من النزاعات، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية لضمان استقرار المجتمع.
5. خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي يساهم في تخفيف الفقر الذي يغذي النزاعات، ويساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً.
6. تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية من خلال تقديم الدعم المالي والفني لمشاريع التنمية والتعليم، وتطبيق برامج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
7. دعم مبادئ العدل والتسامح في المجتمع اليمني كوسيلة رئيسية لتحقيق السلام والحد من الانقسامات، مع التركيز على بناء مجتمع متماسك ومتسامح.



تنظيم البوليساريو: وكيل إيران الجديد بإفريقيا

وتهديداته للأمن المغربي

The Polisario Organization: Iran's New Proxy in Africa and Its Threats to Maghreb Security

خليد ربيع

دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة القاضي عياض كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مراكش -

البريد الإلكتروني: khalidcasa2019@gmail.com

الملخص: كانت البوليساريو جهة تطمح إلى تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني. ومع مرور الوقت، تحولت هذه الحركة إلى تنظيم مسلح يسعى للانفصال، ويحظى بدعم من الجزائر. وفي السنوات الأخيرة، تلقى هذا التنظيم دعمًا من حزب الله اللبناني الشيعي، بموافقة إيران، مما جعله شريكًا لإيران في المنطقة المغربية. ويبدو أن هدفه الرئيسي هو تنفيذ أجندة إيرانية خارجية، تتمثل في مواجهة المصالح الغربية والأمريكية والإسرائيلية، وكذلك محاولة استهداف الدول التي تتعاون مع تلك القوى. لذا، جاءت هذه الدراسة من أجل التعريف بهذا التنظيم من حيث النشأة والتطور، وإبراز جهود إيران لوضع موطئ قدم لها في المنطقة المغربية عن طريق دعم تنظيم البوليساريو، وبيان كيف سيتم استخدام هذا التنظيم كقوة بالوكالة في المنطقة من أجل تحقيق المصالح الإيرانية في المنطقة المغربية، وتوضيح كيف سيتسبب في زعزعة الأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: تنظيم البوليساريو، العلاقات المغربية الإيرانية، إيران ووكلائها، الأمن المغربي.

Abstract: The Polisario was a front aspiring to liberate Western Sahara from Spanish colonization. Over time, this movement evolved into an armed organization seeking separatism, backed by Algeria. In recent years, this organization has received support from the Lebanese Shia Hezbollah party, with Iran's approval, making it a partner of Iran in the Maghreb region. Its main objective appears to be implementing an Iranian foreign agenda, which involves confronting Western, American, and Israeli interests, as well as attempting to target countries cooperating with those powers. Therefore, this study aims to identify this organization in terms of its origins and evolution, highlighting Iran's efforts to establish a foothold in the Maghreb region by supporting the Polisario organization. It also elucidates how this organization will be used as a proxy force in the region to achieve Iranian interests in the Maghreb, thereby disrupting regional security.

Keywords: Polisario organization, Moroccan-Iranian relations, Iran and its proxies, Maghreb security.

المقدمة:

لقد كان تنظيم البوليساريو في أول الأمر جبهة تسعى إلى تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني، ثم بعد ذلك، تحولت هذه الحركة إلى تنظيم مسلح انفصالي مدعم من قبل دولة الجزائر، وفي الآونة الأخيرة، أصبح هذا التنظيم يتلقى الدعم من قبل تنظيم حزب الله اللبناني الشيعي بمباركة إيرانية، فصار من بين المعول عليهم كوكيل لإيران في المنطقة المغربية، ومحاولة استخدامه لتنفيذ أجندتها الخارجية المتمثلة في محاربة المصالح الغربية والأمريكية والإسرائيلية. وكذا توظيفه لمحاربة الدول المتعاونة معهم، وهذا ما لمسناه أثناء الحرب على قطاع غزة بتاريخ 7 أكتوبر 2023 واتهام الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالضلوع في هذه الأحداث، فرد وزير الخارجية الإيراني بأن أي تدخل أمريكي ضد إيران سيكون الرد عليه خماسيا، وهو يعني بذلك عدم التدخل المباشر لإيران، وإنما باستعمال الأذرع الخارجية لها، ومن بين هذه الأذرع التي تم استعمالها نجد تنظيم البوليساريو الذي قام بهجمتين ضد المملكة المغربية باعتبارها حليفا استراتيجيا لأمريكا وإسرائيل.

وأمام هذه التهديدات الأمنية للمنطقة المغربية، وجب الوقوف على حقيقة هذا التنظيم وكيف لبس العمامة الإيرانية وأصبح يدافع عن مصالحها كوكيل جديد في المنطقة المغربية؟ وسنجيب عن هذه التساؤلات من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: جبهة البوليساريو من حركة تحررية إلى تنظيم مسلح

المحور الثاني: جهود إيران في وضع موطئ قدم بالمنطقة المغربية

المحور الثالث: دور وكيل إيران الجديد في زعزعة الأمن المغربي

المحور الأول: جبهة البوليساريو من حركة تحررية إلى تنظيم مسلح

لقد سعت عناصر البوليساريو في بداية السبعينيات إلى تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني عن طريق تأسيس حركة تحررية (أولا)، إلا أنه بعد ذلك، تحولت أهدافها إلى المطالبة بالانفصال عن المغرب بإيعاز جزائري بدعوى حق الشعوب في تقرير مصيرها، فانتقلت بذلك من حركة تحررية إلى تنظيم مسلح انفصالي تابع للجزائر (ثانيا).

أولاً: نشأة تنظيم البوليساريو

لقد كانت الخلية الأولى لتنظيم البوليساريو^(*) المسلح في أول الأمر عبارة عن مجموعة من الطلاب الصحراويين الذين درسوا في المغرب بجامعة محمد الخامس بالرباط، أبرزهم الوالي مصطفى السيد^(*)، بالإضافة إلى بعض القادمين من المدن الصحراوية المحتلة مثل امهد ولد زيو ومحفوظ علي بيبا الذي أصبح بعد ذلك عضوا بالمكتب التنفيذي للبوليساريو ثم نائبا لأمينه العام بين عامي 1974 و 1976 ثم انضم إلى المجموعة إبراهيم غالي ولد المصطفى من قبيلة الرقيبات وقد عين قائدا عسكريا.

اجتمعت هذه المجموعة بشكل سري في العاشر من ماي 1973 في قرية بئر الحلو في الصحراء الغربية على الحدود المتاخمة للجزائر وأعلنت عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وانتخب الوالي مصطفى السيد أمينا عاما لها وعين مكتب تنفيذيا وأعلن في البيان الصادر عن هذا المؤتمر التأسيسي عن الأهداف التي قامت من أجلها الحركة وهي:

- الاستقلال التام لإقليم الصحراء عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا
- إقامة جمهورية صحراوية ديمقراطية تقدمية
- وقد تم تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف في:
- العمل السياسي من خلال إقناع العالم والدول الديمقراطية والتقدمية بأحقية الصحراويين في العيش في الصحراء باستقلال.
- العمل العسكري المسلح⁽¹⁾.

(*) تنظيم البوليساريو: وهو اختصار باللغة الإسبانية لاسم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد كانت في أولها حركة تسعى لاستقلال الصحراء الغربية عن الاحتلال الإسباني، إلا أنها تحولت فيما بعد إلى حركة انفصالية ضد النظام المغربي بدعم جزائري. ينظر: طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، منشورات شركة دار المختار للنشر والتوزيع -القاهرة-، الطبعة الأولى، 1998، ص: 32

(*) الوالي مصطفى السيد: هو شاب نشأ نشأة بدوية من أسرة فقيرة لكنه من وسط قبلي مرموق، اما الفقر فلأنه كان الطابع المميز للحياة العامة آنذاك ورغم هذا استطاع أن يجتاز المراحل الابتدائية من الدراسة ويلتحق بالإعدادية في المغرب ثم يطرد بسبب عدم انضباطه ويعود ليمارس عملا يدويا في الطرق ثم يرجع ليكمل دراسته ويجتاز هذه المرة المرحلة الثانوية بامتياز ويحصل على منحة دراسية في أعرق جامعات المغرب جامعة محمد الخامس في قسم القانون وكان قارنا نهما للكتب في الأدب والثقافة الإسلامية، لكن اهتمامه بالعمل السياسي كان طاغيا على مسيرته التعليمية بل سخرها خدمة له حيث اهتم بتنظيم الطلاب الصحراويين في الرباط وشارك مختلف الأحزاب نشاطاتها وكان هدفه من ذلك التعريف بقضية الشعب الصحراوي وإيجاد الدعم السياسي.

(1) صُيِّبَ عُبْدُ الصَّمَدُ إِسْمَاعِيلُ، السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي، منشورات العربي للنشر والتوزيع -القاهرة-، الطبعة الأولى، 2023، ص: 92

ولم تتلق هذه الجبهة أي دعم عربي باستثناء الدعم الذي أعلنه معمر القذافي عام 1973 عندما صرح أنه سيدعم الحرب ضد الوجود الإسباني إذا لم ينسحب من الصحراء، وفي أكتوبر من نفس السنة، عقد الوالي مصطفى السيد مؤتمرا في طرابلس، كما قام بإمداد البوليساريو بالأسلحة وفتح مكتب تمثيل لها في طرابلس، وهكذا أصبحت ليبيا منطلق التنسيق الدولي للبوليساريو كما بدأت الإذاعة الليبية ببث البيانات الصحراوية مع مطلع سنة 1974⁽¹⁾.

وفي 14 نونبر 1975، وقعت الحكومة الإسبانية اتفاقيات مدريد التي أرست شروط تسليم الصحراء الغربية وتقسيمها بين المغرب وموريتانيا، حيث رفضت جبهة البوليساريو هذه الاتفاقيات، وفي 27 فبراير 1976، أعلنت إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، وضعت الحركة هيكلا تنظيميا هرميا من النوع الماركسي برئاسة أمين عام، يساعده مكتب تنفيذي يتكون من تسعة أعضاء يشكلون جزءا من مكتب سياسي ويتألف من واحد وعشرين عضوا.

وفي غضون ذلك، أُلقت جبهة البوليساريو نفسها في صراع دموي ضد القوات المغربية والموريتانية، وبعد الانقلاب الذي شهدته موريتانيا سنة 1978 ضد الرئيس مختار ولد داداه، مما دفع نواكشوط للتخلي عن مطالبتها بالصحراء الغربية في عام 1979، ومع ذلك تسبب هذا القتال في نزوح جماعي للصحراويين إلى مخيمات تندوف التي أقيمت في منطقة تندوف في غرب الجزائر، وخلال السنوات الأولى من الصراع تمتعت البوليساريو بالدعم العسكري من الجزائر^(*)، وبدعم أقل من ليبيا^(*)، وقد فازت ببعض الانتصارات من خلال تطبيق استراتيجية حرب العصابات، وقد تلاشى التفوق المطلق لجيش التحرير الصحراوي في بداية الثمانينيات عندما قرر المغرب بناء

(1) جبهة البوليساريو، منشور على الموقع الرسمي للجزيرة، بتاريخ 21 شتنبر 2014. تاريخ الزيارة: 08/14/

2021 <https://www.aljazeera.net>

(*) إن سياسة شد الحبل بين الجارتين المغرب والجزائر ليست وليدة قضية الصحراء، بل تعود جذورها إلى السنوات الأولى لاستقلالها، حيث يمثل مشكل الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي وطبيعة النظامين السياسيين المتباينين (الاشتراكي والرأسمالي) أهم مواطن الخلاف الذي أدى إلى حرب مباشرة بين البلدين عام 1963، غير أن بروز قضية الصحراء الغربية في منتصف السبعينيات ساهم في تعميق الهوة بين الجانبين، وجعل منها محور التناقض بسبب مواقف الطرفين المتعارضين بشأنها، ففيما تعتبر الجزائر احتلال المغرب للصحراء الغربية غير شرعي وتتنظر إلى جبهة البوليساريو على أنها حركة تحررية تناضل من أجل الحصول على استقلالها، يرى المغرب أن الجزائر تقف وراء صنع هذه الجبهة التي تشكل من وجهة نظره مجرد تنظيم إرهابي يهدد استقرار المنطقة.

(*) نالت جبهة البوليساريو دعما عسكريا وماديا كبيرا من ليبيا منذ سنة 1973 ولم تتخل عنها إلا عام 1984، كما دعمتها الجزائر منذ سنة 1975 وانتشرت معسكرات تدريب الصحراويين في الدولتين إبان السبعينيات. ينظر: جبهة البوليساريو، مرجع سابق

جدار دفاعي ما بين 1980 و1987⁽¹⁾، عرف بالمثلث المفيد وقد شمل السمارة والعيون وبوجدور لوقاية المناطق الصحراوية من هجمات البوليساريو⁽²⁾.

وفي سنة 1991، تم توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو ليتم وضع حد للحرب تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد تناوب على رئاسة هذا التنظيم المسلح كل من الوالي مصطفى السيد 1974-1976، حيث قتل في إحدى المعارك بالأراضي الموريتانية، وخلفه محمد بن عبد العزيز 1976-2016، ثم إبراهيم غالي منذ 2016 إلى يومنا هذا، وقد حاول كل هؤلاء القادة الترويج لأطروحتهم الانفصالية بشق الوسائل، إلا أن هذه الجمهورية الديمقراطية التي يدعونها، ليس لها أي وجود قانوني وموقع جغرافي، فهي أقيمت في ولاية تندوف بالجزائر ولا شعب لها، لأن الشعب الوحيد الذي تملكه هم أولئك العالقين في مخيمات ولاية تندوف، حيث تحتجزهم وتراقبهم رغما عنهم⁽³⁾، بل تستغلهم باختلاس المساعدات التي تقدمها لهم المنظمات الدولية^(*)، زد على ذلك التجارة في البشر وتجنيد الأطفال^(*)، والهجرة السرية وتجارة الأسلحة والمخدرات والإرهاب.

وقد كشفت التحقيقات الإسبانية والألمانية عن نشاطات غير قانونية تتعلق بغسيل الأموال وتحويلها إلى مخيمات تندوف، ويظهر أن هناك تورطاً من جانب عصابة متفرقة، تتألف من أعضاء في نظام العسكر الجزائري وقيادة المنظمة الانفصالية "البوليساريو" هذه التفاصيل تكشف حقيقة تقارير سابقة تحدثت عن ارتباط خطير بين الانفصال في مخيمات تندوف والجريمة والإرهاب.

وقد أظهرت صحيفة "دي فيلت" الألمانية أن البوليساريو متورطة في فضيحة غسيل الأموال وتمويل شبكة إرهابية تنشط في أوروبا، ويتضمن هذا التورط تعاوناً مع حزب الله الشيعي

(1) كلود مونيك، جبهة البوليساريو وتطور الإرهاب في الساحل، منشورات ESISC، 2010، ص: 5

(2) جبهة البوليساريو، مرجع سابق

(3) تاريخ النزاع في الصحراء، منشور بالموقع الرسمي لبوابة الصحراء، بدون ذكر التاريخ. تاريخ الزيارة: 2021/08/17

<http://www.sahara-online.net>

(*) للمزيد من التفاصيل: ينظر: كلود مونيك، جبهة البوليساريو قوة مزعجة في المنطقة لا تزال نشطة، منشورات ESISC، 2008، ص: 8-9

(*) كشف التقرير الصادر عن الائتلاف المدني للترافع من أجل حماية الأطفال بمخيمات تندوف الأمم المتحدة والمنظم الدولي للتدخل العاجل وبذل جهد أكبر لحماية الأطفال ضحايا الاحتجاز القسري داخل المخيمات الذين يتعرضون لأبشع مظاهر الاستعباد والمهانة، حيث دق ناقوس الخطر عن وضعية الأطفال المحتجزين في مخيمات تندوف ويقول أن الجبهة المسلحة تجند آلاف الأطفال وتقوم باستغلالهم جنسياً ويبيعهم كرقيق علاوة على إجبار الفتيات على الزواج من المقاتلين. ينظر: التقرير الصادر عن الائتلاف المدني للترافع عن الأطفال بمخيمات تندوف. ينظر: عبد الكبير الخشيش، جحيم مخيمات تندوف وتجنيد واستغلال جنسي، جريدة الأحداث المغربية، العدد 7866، 2023، ص: 2

اللبناني، الذي يحظى بدعم إيران، وتكشف الصحيفة عن اتفاقيات حديثة ومعاملات مالية واسعة النطاق بين ميليشيات البوليساريو وشبكة حزب الله المتخصصة في غسيل الأموال⁽¹⁾. وهذه الأعمال الإجرامية لتنظيم البوليساريو ستعجل بتصنيفه كمنظمة إرهابية كما صنفت جماعة أنصار الله في اليمن (الحوثيون) على خلفية سلسلة الهجمات التي نفذتها ضد ناقلات للنفط في البحر الأحمر، حيث صنفت الخارجية الأمريكية الحوثيين بأنهم جماعة مسلحة مدعومة من إيران في منطقة الخليج، وإن تنظيم البوليساريو مثله مثل تنظيم الحوثيين في بعض الجوانب كتجنيد الأطفال، غسل الأموال، حرب العصابات والاتجار في البشر... زد على ذلك أن تنظيم البوليساريو يسير على نفس نهج الحوثيين بالتنسيق مع حزب الله الشيعي اللبناني، فكانت النتيجة هي تصنيف تنظيم الحوثيين كتنظيم إرهابي في انتظار تصنيف تنظيم البوليساريو في نفس الخانة في الأيام القليلة القادمة.

ثانياً: التطور الإيديولوجي عند تنظيم البوليساريو مرتبط بالتلون السياسي عند الجزائر
في ظل الأوضاع التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وبروز الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، فالمعسكر الشرقي تابع للاتحاد السوفياتي الداعم للإيديولوجية الشيوعية الماركسية والمدافع عن الحركات الثورية والانفصالية، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الداعم للرأسمالية الليبرالية الحرة، وفي ظل هذه الصراعات الإيديولوجية، كان العالم العربي في سبعينيات القرن الماضي يعيش غليانا ناتجا عن كثرة الانقلابات التي وقعت في مجموعة من الدول العربية على الأنظمة الملكية وتعويضها بالأنظمة الجمهورية كما وقع في ليبيا والعراق، متأثرة بالفكر الشيوعي التحرري ومتبعة النموذج الناصري بمصر، كانت الجزائر من الدول التابعة للمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي الاشتراكي ومن المدافعين عن الفكر الشيوعي التحرري، هذه الأوضاع الإقليمية والمحلية ساهمت في إنضاج المشروع الصحراوي لبوليساريو الذي استلهم التجارب المسلحة لحركة التحرير وجيش التحرير والتجارب السياسية للحركات الوطنية من جيرانه، وكان النموذج اليساري هو الغالب على الرؤية الفكرية لبوليساريو، لأن الحركة الشيوعية العالمية تدعم الحركات الانفصالية وتبناها، وهذا ما دفع بمؤسسي جبهة البوليساريو إلى رفع رسائل إلى الدول التي تتبنى الفكر الشيوعي لتقديم الدعم لها، حيث وجهوا رسائل في سنة 1972 إلى كل من الزعيم الليبي معمر القذافي والعراقي صدام حسين والجزائري الهواري بومدين، وبعد الإعلان عن قيادة جبهة البوليساريو في سنة 1976 تلقت الدعم الوافر من الجزائر، بإرسال البعثات الطلابية من الشباب الصحراوي بشكل مكثف وبمنح مغرية إلى الدول

(1) عبد الكبير خشيش، مرجع سابق، ص: 1



الشرقية ولقترات إقامة طويلة قد تمتد إلى أزيد من عشر سنوات في دول كوبا وألمانيا الشرقية والمجر ويوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، وقد أدت عودة هؤلاء الطلاب بثقافة مختلفة وتكوين اجتماعي مبني على أفكار اشتراكية ثورية علمانية غير الذي نشأ عليه المجتمع الصحراوي مما أدى إلى انفصام خطير في البنية الاجتماعية والنفسية والثقافية لسكان الصحراء الذين كانوا يتسمون بالبداءة والسكينة واتباع المذهب السني وآثار السلف الصالح.

وبعد السياق الجيوسياسي ونهاية الحرب الباردة وأفول الفكر الماركسي، شُجّع الشباب الصحراوي على تبني الإسلام الراديكالي، وإن هذا التحول في صفوف شباب جبهة البوليساريو هو وصول جيل جديد من المقاتلين المنتسب بالأصولية خلال الفترة التي قضوها في الجامعات الجزائرية، حيث وقع ذلك في نهاية الثمانينيات بعدما توجه مجموعة من الطلاب من المخيمات في تندوف إلى جامعات الجزائر، والتقوا هناك أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت لها اليد العليا في أقسام الجامعات خلال تلك الفترة، حيث تم تلقيح هؤلاء الشباب بمبادئ السلفية الجهادية وعادوا إلى ولاية تندوف مندفعين بالفكر الإسلامي الجهادي⁽¹⁾، وهذا التحول الإيديولوجي، نلمسه في تصرف محمد فاضل الذي ولد في مخيمات تندوف وأُرسل إلى روسيا لمواصلة تعليمه، لكن الإسلاميين الراديكاليين تواصلوا معه وأقنعوه بالذهاب إلى الشيشان والانضمام إلى المجاهدين هناك ضد الروس، حيث تم اعتقاله في كازاخستان وحكم عليه بالسجن أربع سنوات طرده بعدها إلى الجزائر ليعود إلى مخيمات ولاية تندوف⁽²⁾.

وقد أعادت هجمات 11 شتنبر 2001، إحياء النشاط الإرهابي في شمال إفريقيا من خلال توفر سبب جديد لوجود الجماعات الإسلامية مثل الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، ثم امتد التهديد إلى الجنوب، مما أتاح أفاقا جديدة للشباب الذين ينتقلون في مخيمات تندوف وكذلك للأعضاء السابقين أو الناشطين في جبهة البوليساريو^{(3)(*)}، وقد كان عام 2007 نقطة تحول في تطور الإرهاب في شمال إفريقيا، حيث قررت الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية الاندماج في الحركة الجهادية العالمية لتصبح تحت مسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولم تسلم البوليساريو من هذا التحول، حيث تم إنشاء مجموعة سلفية صغيرة تسمى

(1) كلود مونيك، جبهة البوليساريو وتطور الإرهاب في الساحل، مرجع سابق، ص: 12 -بتصرف يسير-

(2) المرجع نفسه، ص: 16

(*) في 4 يونيو 2005 أدى هجوم الجماعة السلفية للدعوة والقتال على الثكنات الموريتانية في لامغيبي والذي قتل خلاله 15 شخصا إلى تعزيز الشكوك القادمة حول التعاون بين أعضاء الجبهة والجماعات الإسلامية المتطرفة في الواقع، شاركت بعض المركبات من البوليساريو في الهجوم الذي قاده الجماعة السلفية للدعوة والقتال ووفقا للشهود كان بعض المهاجرين يتحدثون الحسانية، وهي لهجة يتم التحدث بها في موريتانيا وفي الصحراء الغربية. ينظر: كلود مونيك، جبهة البوليساريو قوة مزعجة، مرجع سابق، ص: 6

(3) المرجع نفسه، ص: 13

إمارة الصحراء، تشكلت من بين مقاتلين قادمين من معسكرات البوليساريو⁽¹⁾، وبذلك أصبح تنظيم البوليساريو واحدا من التجمعات الرئيسية للتجنيد من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وقد ذكرت صحيفة "الخبر" اليومية الجزائرية في مقال نشر في يوليو 2008 بعض مصادر الأمن المحلية التي اعتقدت أن عددا من الأفراد القادمين من الصحراء الغربية كانوا في معسكرات تدريب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالقرب من الحدود مع مالي، وفي غشت 2008، كشفت صحيفة مغربية يومية أن بعض أعضاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كانوا يجوبون مخيمات البوليساريو، ولا سيما مخيم تندوف من أجل تجنيد جهاديين جدد من ذوي الخبرة في تقنيات القتال في الصحراء⁽²⁾، كعدنان أبو الوليد الصحراوي وهو من المخيمات المذكورة تولى زعامة كتيبة المرابطين وتم عزله وتعويضه بمختار بلمختار نظرا لإصدار بيان من أبي الوليد يعلن من خلاله بيعته للدولة الإسلامية بتاريخ 13 ماي 2015⁽³⁾.

وبحسب المقال، التحق بالفعل حوالي 265 عضوا سابقا في البوليساريو بصفوف المنظمة الإرهابية⁽⁴⁾. في حين، أن بوادر التواطؤ بين أعضاء البوليساريو والقاعدة بالمغرب الإسلامي كانت عديدة بالفعل، فإن اختطاف ثلاثة عمال إغاثة في نونبر 2009 يشهد على مدى تطور هذه الظاهرة ويكشف عن تحول بعض قادة الحركة الصحراوية المؤيدة للاستقلال نحو الإرهاب⁽⁵⁾، وقد تم تفكيك جماعة جهادية تدعى فتح الأندلس كانت تخطط للقيام بعمليات إرهابية واسعة النطاق في الصحراء الغربية، وكانت تنشط في العيون وبوجدور وهي جماعة على روابط مع عناصر جبهة البوليساريو⁽⁶⁾.

وفي الآونة الأخيرة نلاحظ أن عددا من الجزائريين مالوا إلى الفكر الشيعي ومنهم من صار شيعيا، وعلى المستوى الرسمي تحسنت العلاقة بين المسؤولين الجزائريين وإيران، حيث يقول رشيد الغنوشي في هذا السياق: بالتأكيد، يشكل التعاون الاستراتيجي بين الجزائر وإيران مصدر

(1) كلود مونيك، جبهة البوليساريو وتطور الإرهاب في الساحل، مرجع سابق، ص: 13

(2) كلود مونيك، البوليساريو قوة مزعجة، مرجع سابق، ص: 4

(3) علي بكر، مستقبل تنظيم المرابطين في شمال إفريقيا، منشورات مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام، بتاريخ 16 غشت 2015. تاريخ الزيارة: <https://www.siyassa.org.eg> 2021/08/11

(4) كلود مونيك، البوليساريو قوة مزعجة، مرجع سابق، ص: 4

(5) اختطاف ثلاثة عمال الإغاثة من منظمة برشلونة غير الحكومية الكتالونية، منشورات وكالة فرانس برس، بتاريخ 30 نونبر 2009. <https://www.france24.com> 2021/08/15

(6) المغرب يقول إنه فكك خلية إرهابية جديدة، منشور على الموقع الرسمي للجزيرة الإخبارية، بتاريخ 30 غشت 2008. تاريخ الزيارة: <https://www.aljazeera.net> 2021/08/17

قلق للمغرب، نظرًا لتأثيراته السلبية المحتملة على قضية الصحراء، تعكس الروايات حول وجود علاقات بين الإيرانيين والصحراويين هذا القلق، ويمكن أن يكون ارتفاع مستوى التعاون بين الجزائر وإيران رسالة موجهة نحو حليفها فرنسا أو الولايات المتحدة، ويُفهم هذا التقارب كمظهر للاحتجاج على ما يُعتبرانه انحيازًا من قبلهما لصالح المغرب في هذا السياق⁽¹⁾. وبالفعل، فقد أرخت هذه العلاقة بين الجزائر وإيران بظلالها على تنظيم البوليساريو الذي ثبت تورطه في تلقي الدعم العسكري من طهران، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في النقطة الموالية.

المحور الثاني: جهود إيران في وضع موطن قدم بالمنطقة المغربية

كانت العلاقات بين المغرب وإيران تعرف في بعض الأحيان الانفراج وفي أحيان أخرى التوتر، وقد كانت هذه العلاقة المتشعبة مبنية على مواقف إيران من مشكل الصحراء وجهة البوليساريو (أولا)، وقد تورطت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في كثير من الأحيان بالعمل على نشر مذهبها الشيعي وتصدير الثورة إلى باقي بلدان العالم، وتقديم الدعم العسكري والإيديولوجي للحركات الانفصالية بقصد توسيع نفوذها إقليمياً ودولياً (ثانياً)

أولاً: العلاقات المغربية الإيرانية بين المد والجزر

بعد استرجاع المغرب لاستقلاله سنة 1956، بدأت العلاقة بين المغرب وإيران تتطور، حيث قدمت إيران دعوة للملك محمد الخامس لزيارة إيران، ولكن وفاة الملك محمد الخامس سنة 1961 حال دون ذلك. وفي عهد الملك الحسن الثاني، عرفت العلاقات الثنائية بعضاً من الدفء والتفاهم والانسجام بين الملك الحسن الثاني وشاه إيران، ولكن هذا الانسجام سرعان ما تبدد بين البلدين بعد ثورة 1979 التي أسقطت نظام الشاه. وفي يناير من نفس السنة، توجه الشاه إلى المغرب بدعوة من الملك الحسن الثاني، حيث قضى هناك ما يقارب من ثلاثة أسابيع، وفي هذا السياق، أعلنت إيران قطع العلاقات مع المغرب، واعتراف إيران بجمهورية البوليساريو وتقديم الدعم العسكري لها، وهو ما ساهم بشكل كبير في تدهور العلاقات بين البلدين، هذه القطيعة استمرت حتى بعد وفاة الشاه في القاهرة في يوليو 1980⁽²⁾، خاصة بعدما قدمت وسائل الإعلام الإيرانية دعماً واضحاً لجمهورية البوليساريو ونشرت تصريحات تدافع عن الخطاب الذي تتبناه الجبهة والذي يدعو إلى تنظيم استفتاء لتحديد مستقبل الصحراء والانفصال عن المملكة المغربية، أعلنت إيران رسمياً عن دعمها لحق تقرير المصير في الصحراء. ولاحقاً، افتتحت

(1) راشد الغنوشي، علاقات مغربية إيرانية مضطربة، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة، سلسلة ملفات،

2011، ص: 6

(2) زهير حمداني، الصحراء وشكوك زمينة تعصف بعلاقات المغرب وإيران، منشور على الموقع الرسمي للجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2 ماي

2015. تاريخ الزيارة: 2021/08/17/ <https://www.aljazeera.net>

إيران مكتباً لجهة تحرير البوليساريو في العاصمة الإيرانية طهران. وجرى استدعاء الدبلوماسيين المغاربة من إيران، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران في 30 يناير 1981، بالإضافة إلى ذلك، قدم المغرب دعمه للعراق في حربه ضد إيران⁽¹⁾.

وقد تمت إضافة عوامل دينية إلى المعادلات السياسية، ما زاد من تعمق الفجوة بين النظامين في كل من إيران والمغرب، يعود ذلك إلى التضارب الواضح بين المذهبين الشيعي السائد في إيران والسني السائد في المغرب، حيث يظهر هذا التناقض بوضوح، خاصة في ظل سيطرة ملك المغرب على سلطة دينية كونه أميراً للمؤمنين، بينما يتزعم الدين الشيعي في إيران رجال دين شيعة، على رأسهم المرشد الأعلى الخميني⁽²⁾، وقد كان الإمام الخميني يعتبر نظام الملك الحسن الثاني عميلاً للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد استقباله للشاه أثناء فترة الثورة الإيرانية، ورداً على ذلك، لم يتأخر الملك الحسن الثاني في اتخاذ إجراءات، حيث عقد مجلس العلماء وأصدر فتوى بتكفير الخميني، وقرر العاهل المغربي استخدام سلطاته الدينية كأمر للمؤمنين - وفقاً للمادة التاسعة عشرة من دستور عام 1970 - حيث أشار في إحدى خطبه البارزة إلى أن المغرب قد كفر الخميني رسمياً، نظراً لاتخاذ - أي الخميني - مواقف تزعم أن الإمام أقرب إلى الله من الملائكة المقربين وحتى الرسل والنبي صلى الله عليه وسلم⁽³⁾، وكان هذا التكفير الذي عاينه ملايين المشاهدين عبر شاشات التلفاز الذي ألقاه الملك الحسن الثاني بعد الأحداث التي شهدها المغرب سنة 1984، والتي اهتمت إيران بالضلوع فيها، وقد تواصلت قوة خرجات الملك الحسن الثاني، حيث أورد في أحد التصريحات لجريدة لوفيغارو، التوجه الديني الجديد لإيران يقضي بوضع قوانين الشيعة الجعفرية التي تفرض وجود إمام يعلو عن كل سلطة دنيوية، مضيفاً أنه يمكن أن يلاحظ الجميع أن الخميني لم يبدع شيئاً، فالشيعة الجعفرية موجودة منذ قرون.

وقد ذهبت تصريحات الملك الحسن الثاني أبعد من هذا الحد، إذ سجل الحسن الثاني أنه إذا كان الخميني مسلماً فيمكن اعتباره غير مسلم، لأن الخميني لم يقيم سوى باسترجاع شفرة حادة صدئة وتحمل كل أشكال التعفن والتسمم⁽⁴⁾.

إلا أنه في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، شهدت العلاقة بين البلدين بعدما سحبت طهران اعترافها بجمهورية البوليساريو سنة 1991، وتمثل هذه القرارات نقطة تحول حاسمة

(1) مسعود الزاهد، العلاقات الإيرانية المغربية. تاريخ متقلب بن وثام وخصام، منشور بالموقع الرسمي للعربية الإخبارية، بتاريخ 03 مايو 2018. تاريخ الزيارة: 2021/08/18 <https://www.alarabiya.net>

(2) المرجع نفسه

(3) عبد الحكيم أبو اللوز، تحولات الموقف المغربي من التشيع (1981-2014) منشورات مركز المسبار، 2018، ص: 45

(4) نور الدين إكجان، من الخميني إلى روحاني.. سوء الفهم التاريخي بين المغرب وإيران، منشور بالموقع الرسمي لهسبريس الإخبارية، بتاريخ 3 ماي 2018. تاريخ الزيارة: 2021/08/22 <https://www.hespress.com>

في مجرى العلاقات بين البلدين، حيث دخلت كلا الدولتين مرحلة جديدة من التفتح نتيجة تأثير متزايد للعديد من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية، حيث أظهر انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة تأثيرات واضحة على المصالح الوطنية الإيرانية، دفعها إلى إعادة تقييم أولوياتها، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو على مستوى العالم العربي والإسلامي بشكل عام⁽¹⁾، مما أسهم في ارتفاع التمثيل الدبلوماسي في العاصمتين -الرباط وطهران- إلى مستوى السفراء سنة 1993⁽²⁾، حيث عادت السفارات إلى العمل واتخذت العلاقات منحى إيجابيا من خلال تبادل الزيارات بين المسؤولين والمعارض والمثليقيات ومذكرات التفاهم⁽³⁾، وكذا حضور العديد من علماء الدين الإيرانيين إلى الدروس الحسنية الرمضانية آنذاك وتبادل الوفود البرلمانية بين البلدين التي لم تخرج من دائرة المجاملة الدبلوماسية⁽⁴⁾، كما شهد عهد الملك محمد السادس تحركات دبلوماسية عديدة بوشرت بعد تولي الملك محمد السادس سدة الحكم، انطلقت باستقبال حسن روحاني نائب الرئيس الإيراني شهر مارس 1999 في الرباط ثم تلتها زيارة للوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي لإيران سنة 2001، ولقاؤه بالرئيس محمد خاتمي، بموجب دعوة رسمية من إيران بعد أن تكلفت اللجنة المغربية الإيرانية بالإعداد للقاء.

سنة 2003، سترصد عدسات المصورين تبادلا لأطراف الحديث بين الملك محمد السادس ومحمد خاتمي في قمة المؤتمر الإسلامي بالعاصمة الماليزية كوالالمبور لتتبعها زيارة وزير الخارجية الإيراني منو شهر متكي إلى الرباط ولقاؤه بالوزير الأول إدريس جطو في فبراير 2007⁽⁵⁾، ورغم الفترة الطويلة من العلاقات الثابتة، إلا أن المغرب اتخذ قرارًا في عام 2009، خلال فترة رئاسة محمود أحمددي نجاد، بقطع علاقاته الدبلوماسية بشكل كامل مع إيران، وجاء هذا القرار بعد اتهامات وجهت إلى موظفي السفارة الإيرانية في الرباط بالتورط في نشر المذهب الشيعي الإيراني في المغرب⁽⁶⁾، والتدخل في الشؤون الداخلية بمحاولة تغيير الأساس الجوهري للهوية المغربية، وتقويض المذهب المالكي السني الذي تبنته المملكة المغربية، كما كان ردا على الخلاف الحدودي

(1) محمد الجديري، التحولات الجيوبوليتيكية: الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، منشورات مجلة شؤون الأوسط، العدد 121، 2006، ص: 49.

(2) العلاقات الإيرانية المغربية بين الاستقرار والتوتر، منشور على الموقع الرسمي مونت كارلو الدولية الإخبارية، بتاريخ 2 ماي 2018.

تاريخ الزيارة: 2023/08/23 <https://www.mc-doualiya.com>

(3) زهير حمداني، مرجع سابق

(4) نور الدين إكجان، مرجع سابق

(5) المرجع نفسه

(6) زهير حمداني، مرجع سابق

بين إيران والبحرين، حيث اعتبر مسؤول إيراني في تصريح له أن البحرين المحافظة الرابعة عشر لإيران⁽¹⁾، فرفض المغرب هذا التصريح لأنه يمس بسيادة البحرين ووحدتها الترابية⁽²⁾. ودامت هذه القطيعة الثانية من نوعها في تاريخ البلدين حتى سنة 2014، حين عاد التمثيل إلى مستوى القائمين بالأعمال في الرباط وطهران، وإلى مستوى السفراء عام 2016، حيث تم تعيين السفير المغربي حامي حسن في طهران⁽³⁾، إلا أنه سرعان ما قطع المغرب علاقته بإيران، وقد أعلن وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، في إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وإغلاق السفارة، وطرد السفير، وذلك نتيجة لدعم إيران لجهة البوليساريو، كما أورد بوريطة أيضًا أن حزب الله اللبناني شارك في تدريب عناصر من الجبهة الانفصالية على تكتيكات حرب العصابات، كما اتهمت المغرب السلطات الإيرانية بتوفير الأسلحة لجهة البوليساريو من خلال سفارتها في الجزائر⁽⁴⁾.

ثانيا: تورط إيران ووكلائها في دعم تنظيم البوليساريو ماديا وعسكريا

في عام 2017، قرر المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران بعد حصوله على دلائل قوية تكشف عن دعم مالي ولوجستي وعسكري قدمه حزب الله اللبناني لجهة البوليساريو، وكان ذلك بالتنسيق مع السفارة الإيرانية في الجزائر، وتظهر هذه الدلائل استفادة البوليساريو من تدريب عناصر قيادية عسكرية وتسليمها أسلحة، مما أثار استنكار المغرب ودفعه إلى اتخاذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران⁽⁵⁾، وقد أكد المغرب مواقفه بوثائق توضح بالتفصيل الأدلة على التواطؤ بين البوليساريو وحزب الله، قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في مقابلة أجريت معه في سنة 2018: تم إعداد الملف بعناية لأسابيع، على أساس المعلومات التي تم جمعها والتحقيق منها على مدى عدة شهور، وأكد أن الوثيقة تلخص الحقائق المؤكدة والدقيقة ومواعيد زيارات كبار المسؤولين وضباط حزب الله في الجزائر، مواعيد وأماكن الاجتماعات مع مسؤولي البوليساريو وقائمة بأسماء العملاء المتورطين في هذه الاتصالات⁽⁶⁾، ومنهم الملحق الثقافي الإيراني السابق في الجزائر أمير موسوي ودبلوماسيون إيرانيون آخرون يعملون بالسفارة بالجزائر

⁽¹⁾ Mona Alami, The African Hezbollah Project: Facts and Limitations, King Faisal Center Publications, 2018, p: 1

⁽²⁾ بلاغ وزارة الخارجية المغربية، بتاريخ الجمعة 6 مارس 2009.

⁽³⁾ Mona Alami, op. cit, p: 1

⁽⁴⁾ Reactions on the Break off relations between Morocco and Iran, Published on the national portal of the Kingdom of

Morocco, on May 2, 2018. Date of visit: 27/08/2021 <https://www.maroc.ma>

⁽⁵⁾ زهير حمداني، مرجع سابق

⁽⁶⁾ Safaa Kasraoui, Moroccan FM: Morocco Has No Enmity With Iran, Published on the official news website

moroccoworldnews, Nov. 04, 2022. Date of visit: 27/08/2021 <https://www.moroccoworldnews.com>

العاصمة أشرفوا على تدريب مقاتلي جبهة البوليساريو، تضمن هذا التدريب العسكري تعليمات بشأن تشغيل صواريخ أرض جو في قاعدة عسكرية في تندوف بالجزائر⁽¹⁾، وقد توفرت معلومات لشبكة أندلس الإخبارية تشير إلى أن جبهة البوليساريو الانفصالية أسست معسكرات سرية لتدريب مقاتليها بالتعاون مع خبراء من حزب الله الشيعي اللبناني، وبحسب البيانات التي حصلت عليها الشبكة، يبدو أن مقاتلي البوليساريو قد استخدموا في هجماتهم الأخيرة على الجدار الفاصل في الصحراء المغربية طائرات "الدرون" والكلاب المجهزة بكاميرات، وهو نهج مشابه لتلك الطرق التي اعتمدها حزب الله في جنوب لبنان لاستهداف الإسرائيليين، واستخدمه أيضًا الحوثيون في هجماتهم على منشآت النفط السعودية⁽²⁾.

وقد كشفت تقارير استخباراتية عن شبكة الحوالة السرية التي تعمل على تمويل وتبييض أموال البوليساريو، حيث أكد متخصصون في مكافحة تمويل الإرهاب الذين سلطوا الضوء على عمليات الشبكة السرية انطلاقًا من الأراضي الأوروبية، والتي تعمل عن طريق فتح العديد من الحسابات ببنوك مختلفة في عدة دول، والتي تمكن من وضع وسحب الأموال بواسطة عملاء الشبكة. كما كشف المتخصصون على خطورة هذه العمليات وارتباطها بتمويل الإرهاب وتبييض الأموال والأعمال الإجرامية مؤكدين تورط النظام الإيراني في هذه العمليات عن طريق حزب الله وعناصر البوليساريو من خلال استغلال الطرف الأول للثاني في توسيع عملياته ونفوذه واستفادة الطرف الثاني من التمويل بواسطة شبكة غسيل الأموال⁽³⁾.

وهذا ما أكدته وزير الخارجية ناصر بوريطة، خلال مؤتمر صحفي عُقد في 3 أكتوبر 2022 بالرباط، بمشاركة نظيره اليمني أحمد عوض بن مبارك، أن إيران تعتبر الممول الرئيسي والداعم الرسمي للحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية. وأشار إلى أن هذا الدعم يشمل تيسير حصول هذه الجماعات على أسلحة متطورة، بالإضافة إلى تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية من وراء الستار من خلال دعم ميليشيات إرهابية مسلحة، وأضاف بوريطة أن التدخل الإيراني في المنطقة مازال مستمرا بدعم من الجزائر التي اقتنت طائرات بدون طيار في الآونة الأخيرة من إيران وسلمتها لتنظيم البوليساريو المسلح لتهديد أمن واستقرار المغرب، وقد شدد البرلمان الأوروبي على ضرورة تدخل الاتحاد الأوروبي لمنع استخدام هذه الطائرات بدون طيار، وقال أيضا إن استخدام

(1) MOHAMMED AL-SULAMI, Iranian actions fuel negative perceptions in Morocco, Published on the official news website arabnews, August 08, 2022. Date of visit: 28/08/2021 <https://www.arabnews.com>

(2) خبراء حزب الله اللبناني يدربون مقاتلي البوليساريو، منشور على الموقع الرسمي لشبكة أندلس الإخبارية 25 شتنبر 2020. تاريخ الزيارة: <https://istitmar.net> 2021/08/30

(3) تحقيق يكشف عن تمويل مشبوهة لجبهة بوليساريو وعلاقتها بحزب الله، منشورات الموقع الرسمي العرب الإخباري، بتاريخ 2 فبراير 2023. تاريخ الزيارة: <https://alarab.news> 2023/09/11

هذه المعدات العسكرية الغربية يمثل خطرا شديدا على الأمن والاستقرار الهشين بالفعل في المنطقة والساحل محذرا من أن تسلل إيران إلى المنطقة يشكل خطرا واضحا على اتفاق الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار ويعرض للخطر عملية السلام وعمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية والجهود الدبلوماسية للمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة⁽¹⁾.

لهذا السبب، تهتم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية إيران على خلق التوترات في المنطقة العربية ودعمها للأطراف المعرقة للاستقرار، مثل حزب الله اللبناني الذي يُصنّف كتنظيم إرهابي عربي، والحوثيين في اليمن، وميليشيات متعددة في العراق وسوريا، بالإضافة إلى تنظيم البوليساريو في ولاية تندوف، وأعربت معظم دول الخليج عن تأييدها لقرار المغرب في قطع علاقاته مع طهران، مؤكدة تضامنها مع الرباط في الحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها⁽²⁾، فهذا هو النظام الإيراني الثوري كما تعودنا عليه منذ سنة 1979 لا يرى الاستقرار يعم في جزء من المنطقة العربية إلا وقام بنشر الفتن والاضطراب من خلال وكلائه في المنطقة⁽³⁾، عن طريق دعمهم عسكريا وماديا، ولكن هذا الدعم لا يقدم إلا بعد تبني هؤلاء الوكلاء للإيديولوجيا الشيعية الإمامية الإثني عشرية وتقديم الولاء لإيران، وهذا ما سنوضحه في الشق الموالي.

المحور الثالث: دور وكيل إيران الجديد في زعزعة الأمن المغربي

إن المدقق في العلاقات الخارجية الإيرانية مع الدول أو المنظمات أو الحركات، يتبين له بجلاء أن إيران تستغل هذه العلاقات بدعم مادي أو عسكري ومواكبة مع ذلك فهي تعمل على نشر إيديولوجيتها المؤسسة على نشرذهب الشيعي الإثني عشري وترسيخ نظرية ولاية الفقيه في إطار تصدير الثورة (أولا)، مما يسمح لها في مرحلة ثانية من توظيف العملاء المتشيعين كقوة بالوكالة في المناطق المستهدفة من أجل تحقيق مآرب إيران التوسعية (ثانيا)

أولا: الدعم المادي والعسكري للبوليساريو مشروط بالتبعية لولاية الفقيه

عملت إيران ووكلاؤها (الحرس الثوري، فيلق القدس، حزب الله) على تصدير الثورة إلى باقي بلدان العالم مستغلين في ذلك الأوضاع الاقتصادية المزرية لبعض الدول، لينادوا لنصرة المستضعفين والمحرومين ومحاربة الهشاشة والفقر، منطلقين في ذلك من رسالة تحت عنوان: رسالة مفتوحة إلى المستضعفين في لبنان والعالم، التي أصدرها حزب الله اللبناني، عند الإعلان

⁽¹⁾ زهير حمداني، مرجع سابق

⁽²⁾ Safaa Kasraoui, Drone Attacks: MEP Warns Against Iran-Polisario Collusion, Published on the official news website

moroccoworldnews, Oct. 30, 2022. Date of visit: 11/11/2022

⁽³⁾ نجاة السعيد، النظام الإيراني ووكلائه في المغرب، منشور على الموقع الرسمي لقناة الحرة الإخبارية، بتاريخ 19 أبريل 2021. تاريخ

الزيارة: <https://www.alhurra.com> 2021/08/17

عن تأسيسه سنة 1985، كما يستغلون الأوضاع السياسية المتوترة التي تعرفها بعض البلدان ليقوموا بتشجيع الحركات الاحتجاجية والانفصالية، وينادون بحق الشعوب في تقرير مصيرها، فيعملون على توجيه وتنظيم ودعم هذه الحركات ماديا وعسكريا.

وقد وضعت إيران خطة طموحة تُعرف بالخطة الخمسينية، بهدف نشر تأثيرها في إفريقيا على مدى خمسين عامًا، ولم تتحقق هذه الخطة خلال هذه الفترة الزمنية أمام الإنفاق الضخم الذي قاموا به في إفريقيا، فأعلنوا عن ضرورة استخدام العنف والقوة، وزعزعة استقرار المنطقة بهدف تشجيع الصراعات الأهلية، وذلك لتسهيل نشر العقيدة الشيعية الجعفرية في القارة، وفي سياق هذه الخطة، أعدوا خططاً لإنشاء معسكرات تدريب تضم جنوداً أفارقة شيعة مرتزقة تحت اسم حزب الله، مزودين بالأسلحة بطريقة تشبه تجربتهم في لبنان مع حزب الله.

وقد اختاروا في بداية الأمر، دولتين إفريقيتين هما نيجيريا والسنغال، نظرًا لموقعهما الاستراتيجي في المنطقة، ونجحت محاولتهم في نيجيريا في إحداث عدم استقرار أمني وافتعال نزاعات أهلية ودينية فيها منذ فترة، على سبيل المثال، ظهرت حركة شيعية مسلحة باسم الحركة الإسلامية في زاريا بولاية كادونا في عام 1980، وقاموا بمحاولة مشابهة مع السنغال في عام 2011، حيث اعتبروا الجنوب مكانًا مناسبًا نظرًا لعدم استقرار الأمن فيه وغياب سيطرة كاملة للحكومة السنغالية عليه. ولتحقيق ذلك، تواصلوا مع المتمردين وتفاهموا معهم لتوريد حاويات كبيرة من مختلف أنواع الأسلحة المدمرة، شريطة أن يحصل المتمردون على جزء منها، بينما يظل الباقي تحت إشراف حزب الله اللبناني⁽¹⁾.

ونفس المحاولة، قاموا بها مع جبهة البوليساريو الانفصالية بولاية تندوف غرب الجزائر، حيث ثبت أن إيران عبر وكيلها حزب الله اللبناني، تقدم الدعم العسكري للبوليساريو وتقوم بتدريب عناصره على حرب العصابات، كما تموله بالأسلحة المتطورة، مما دفع المغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران سنة 2017. ومما يؤكد سداد القرار المغربي، ثبوت زيارة وفد عسكري من تنظيم حزب الله إلى تندوف التي تعد مقر البوليساريو، وهذا ما أكدته الخارجية المغربية ناصر بوريطة في عدة مقابلات سنة 2018: إن الرباط أرسلت إلى طهران ملفا مفصلا يقدم حقائق دقيقة عن زيارات كبار ضباط حزب الله في الجزائر وتواريخ وأماكن الاجتماعات مع أعضاء البوليساريو بالإضافة إلى قائمة بالأسماء من الوكلاء المتورطين في هذه الاتصالات⁽²⁾.

(1) عبد الله بابا جنع السنغالي، حزب الله في السنغال، منشورات الموقع الرسمي لمجلة البيان، بتاريخ 6 أبريل 2011، تاريخ الزيارة:

<https://www.albayan.co.uk> 2021/09/12

(2) إيران تنفي اتهامات المغرب لها بدعم البوليساريو، منشور على الموقع الرسمي للجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2 ماي 2018. تاريخ الزيارة:

<https://www.aljazeera.net> 2021/09/14

فهذا الدعم العسكري والتمويل السخي من قبل حزب الله لتنظيم البوليساريو والذي سبقته حملة بلبان من قبل نشطاء في حزب الله مؤيدين لتنظيم البوليساريو سنة 2016⁽¹⁾، يجعلنا نجزم بأن تنظيم البوليساريو قد تم تطعيم عناصره بالمبادئ الإيديولوجية الشيعية الإثني عشرية المؤسسة على ولاية الفقيه، لأن تقديم الدعم من قبل حزب الله ذي الصبغة العقائدية مشروط بالتبعية لولاية الفقيه، وهذا ما نصت عليه الرسالة المفتوحة: إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد دولة الإسلام المركزية في العالم... نلتزم بأوامر قيادة وحيدة حكيمة عادلة تتمثل في الولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسد حاضرا بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني، دام ظله مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة⁽²⁾، وبذلك نستشف بأن حزب الله يعمل على تصدير الثورة ونشر التشيع في جميع بقاع العالم إلى جانب الحرس الثوري وهو ما يؤكد الدستور الإيراني، حيث ينص في ديباجته في البند المتعلق بالجيش العقائدي على أن: ... قوات حرس الثورة لا تلتزم فقط بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم⁽³⁾.

فقد أشارت تحليلات أجهزة الاستخبارات الغربية، إلى أن الحرس الثوري قام بتدريب متطرفين يمنيين من الحوثيين وتأهيلهم عقائديا وعسكريا في مدينة قم الإيرانية وأيضا متطرفين من أفغانستان، فأرسلوهم إلى داخل شمال اليمن وجنوبه للعمل لحساب إيران هناك⁽⁴⁾، وهو نفس النهج الذي تم اتباعه في نيجيريا حيث ثبت أن النيجيريين يتلقون أولا تدريباً دينياً قبل التدريب العسكري الذي يتم توفيره في معسكرات موجودة في لبنان وعند رجوعهم إلى نيجيريا يعملون على تشييع المخيمات في جميع أنحاء نيجيريا⁽⁵⁾.

إذن، فموازاة مع الدعم المادي والعسكري الذي قدمته إيران ووكلائها لتنظيم البوليساريو، كانت هناك عناصر قامت بزيارات إلى لبنان وإيران لتلقي الدعم الإيديولوجي وسترجع إلى مخيمات تندوف وتعمل على نشر التشيع بين السكان المحليين مستغلة في ذلك

(1) Tamba François Koundouno, Belgian Outlet Shows Hezbollah-Polisario Collaboration, Official website publications morocoworldnews, on the date 4 May 2018. Date of visit: 04/09/2021 <https://www.morocoworldnews.com>

(2) مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، منشورات دار أسامة-عمان، الطبعة الأولى، 2006 ص: 221

(3) ينظر: الدستور الإيراني لسنة 1979 (المعدل 1989)

(4) علي متولي أحمد، التغلغل الإيراني في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي الخليجي (2005-2014)، منشورات مجلة سياسات عربية، العدد 20، 2016، ص: 24

(5) Mona Alami, op. cit, p: 1

الجهل والفقر والاستزاق، مما سيجعل من ولاية تندوف ولاية إيرانية بامتياز، ولا نستغرب في قادم الأيام قيام هؤلاء المتشيعين بتنظيم احتفالات وحسينيات بالمنطقة.

ومما يؤكد هذا الطرح لقاء نانا الرشيد إحدى قيادات البوليساريو الرئيسية بالنائب عن حزب الله علي فياض في بيروت عام 2017 ونشرت تعليقا حماسيا على صفحة الفيسبوك تحيا المقاومة⁽¹⁾.

ثانيا: تنظيم البوليساريو كقوة بالوكالة لتحقيق أطماع إيران التوسعية في المنطقة المغربية

بعد عودة عناصر البوليساريو من إيران متشبعين بالفكر الشيوعي الثوري الإيراني، سيعملون على نشره بين سكان مخيمات تندوف عن طريق الجمعيات الخيرية وتقديم المساعدات الاجتماعية وتقديم الدعم المادي وبناء المساجد والمدارس لتلقين أبناء تندوف وناشئتهم حب المذهب الشيوعي ومحبة أهل البيت، ويظهرون لهم أن المذهب الشيوعي دين التسامح الذي يكفل العيش الكريم ومحاربة الظلم والاستبداد ويُقنعوهم بتبني مبادئ الثورة التي تضمن للشعوب حق الكرامة وتقرير المصير -في زعمهم- معتمدين في ذلك على الإعلام الشيوعي واللقاءات والحسينيات... ومواكبة مع هذا التثبيت الأيديولوجي، تعمل إيران ووكلائها بالتنسيق مع سفارة إيران بالجزائر على تجييش المخيمات بأسلحة متطورة كالمطائرات بدون طيار وصواريخ وتدريب الشباب الصحراوي على استعمال السلاح وحرب العصابات، وبعد تلقي سكان مخيمات تندوف للدعم الأيديولوجي والعسكري سيصبحون مهئين للدفاع عن أهداف الثورة الخمينية المبنية على محاربة الاستعمار وتشجيع الحركات التحررية والعداء لأمريكا وإسرائيل وتصدير التشيع إلى باقي بلدان العالم والولاء للفقهاء، وبذلك سيسعون إلى محاربة المغرب باعتباره في نظرهم محتلا وغاصبا للأراضي الصحراوية ومانعا للشعب الصحراوي من التحرر وتقرير مصيره، وباعتباره كذلك حليفا استراتيجيا لأمريكا وإسرائيل اللذان تكن لهما إيران ووكلائها الحقد برفع شعار الموت لأمريكا وإسرائيل، لذلك ينادون بمحاربة العملاء حيث نجدهم يقومون باعتداءات على غرار الهجمات على السعودية بطائرات بدون طيار في 14 ماي 2019 وسيحاولون تطبيق نفس الاعتداءات على المغرب عن طريق تنظيم البوليساريو الشيوعي الذي أصبح أحد وكلاء إيران في المنطقة، تقول إيلينا عون أستاذة العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة لوفان: إن المغرب أصبح مستهدفا لأنه ينظر إليه على أنه حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية في ممر الأمن الإفريقي⁽²⁾.

(1) نجاة السعيد، مرجع سابق

(2) Tamba François Koundouno, Belgian Outlet Shows Hezbollah-Polisario Collaboration, op. cit.

وهذا ما وقع بالفعل في الآونة الأخيرة بعد أحداث الحرب على غزة في 7 أكتوبر 2023 ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في حربها ضد حماس فوجئت حملات طائرات إلى البحر الأحمر بعدما تأكدت أن حماس مدعومة من إيران التي تسعى إلى زعزعة الأمن في المنطقة، في المقابل أكد وزير الخارجية الإيراني أن أي تدخل عسكري لأمريكا ضد إيران سيكون رد الجمهورية عليه خماسيا، والمقصود بالرد الخماسي هنا أن إيران لن تتدخل مباشرة وإنما ستستعمل أذرعها الخارجية وبالفعل أطلق حزب الله اللبناني الشيعي صواريخ من لبنان ضد إسرائيل، وأطلق الحوثيون بعض الصواريخ بعيدة المدى والطائرات بدون طيار التي اعتراضتها البوارج الأمريكية، وبنفس الطريقة تدخلت الميلشيات الشيعية في سوريا، في حين هاجمت قوات الحشد الشعبي في العراق القواعد الأمريكية مما اضطر معه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى القيام بزيارة إلى العراق لتحذير الحكومة العراقية حيث قال بأن أمريكا لن تتسامح مع أي هجمات أخرى ضد قواعدها، وقد كانت هذه الردود الأربعة لإيران كلها في الشرق الأوسط.

أما الرد الخامس لإيران، فقد كان ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية بالمنطقة المغاربية وبالتحديد المغرب الذي يعتبرونه حليفا استراتيجيا لأمريكا ومطّبعاً مع إسرائيل، فقامت إيران باستعمال تنظيم البوليساريو كقوة بالوكالة، فأطلق هذا الأخير قاذفات متفجرة على مدينة السمارة بتاريخ 31 أكتوبر 2023 وعاودوا الكرة في 15 دجنبر من نفس السنة بإطلاق أربع قاذفات متفجرة على منطقة أوسرد التابعة لجهة الداخلة واد الذهب.

وعليه يتبين لنا أن إيران أضحت لها القدرة على إدارة عمليات عسكرية في عدة أقاليم ودول تبعد مئات الكيلومترات عن حدودها، بحيث تستطيع العمل بشكل لا مركزي مرن، بعد الخبرة التي اكتسبتها في عدة سنوات مما مكّنها من امتلاك القدرة على إدارة الحروب بالوكالة بعيدة عن حدودها وهي قدرة تفردت بها إيران وعبرها استطاعت أن تغير جذريا من الحسابات الاستراتيجية وميزان القوة إقليميا ودوليا.

خلاصة:

وصفوة القول مما سبق: أصبح تنظيم البوليساريو ضمن اهتمامات المسؤولين الإيرانيين خاصة بعدما قدموا له الدعم الإيديولوجي والعسكري عن طريق حزب الله اللبناني الشيعي، فصار من المعوّل عليهم كوكيل لإيران في المنطقة المغاربية، ومحاولة استخدامه لتنفيذ أجندتها الخارجية المتمثلة في محاربة المصالح الغربية الأمريكية والإسرائيلية، هذا الاستهداف من قبل إيران ووكلائها في المنطقة المغاربية تسعى من وراءه إيران إلى بسط نفوذها على المنطقة المغاربية برمتها، رغبة منها في التمدد في العمق الإفريقي وتصدير الثورة إليه، وبالتالي نشر المذهب الشيعي الإثني عشري وجعل الدول الإفريقية تخضع لولاية الفقيه بإيران، كل ذلك رغبة منها في تحقيق هدفها الجيوسياسي الشيعي الأساسي، والمتمثل في بناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة.



جريمة العدوان في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

Crime of aggression in the light of the Statute of the International Criminal Court

د. مصطفى الرقاي

أستاذ بكلية العلوم القانونية والسياسية- سطات

Abstract:

The crime of aggression is one of the most serious international crimes, given its impact on the concepts of international peace and security, The international community's concern to protect them and not to prejudice them and that the crime of aggression, on the one hand, is unique to other international crimes as an international crime committed by a State in breach of its international obligation, On the other hand, it is a wrongful act committed by individuals that is competent to be considered by the International Criminal Court.

Keywords : Crime of aggression - International Criminal Court

ملخص:

تعد جريمة العدوان من بين أخطر الجرائم الدولية، وذلك نظرا لما تحدثه هذه الجريمة من آثار على مفهومي السلم والأمن الدوليين، والتي لطاما حرص المجتمع الدولي على حمايتها وعدم المساس بها، كما أن جريمة العدوان من جهة تنفرد عن غيرها من الجرائم الدولية الأخرى بأنها جريمة دولية ترتكبها دولة ما خرقا لالتزامها الدولي، ومن جهة أخرى تعد عمل غير مشروع يرتكبه الأفراد وتختص بالنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية.

الكلمات المفتاحية: جريمة العدوان- المحكمة الجنائية الدولية.

مقدمة:

لقد شهد المجتمع الدولي منذ القدم وحتى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة انتهاكات جسيمة للمواثيق الدولية التي تحكم الدول فيما بينها والأعراف الإنسانية، تمثلت في ارتكاب جرائم حرب وجرائم عدوان اهتز لها ضمير الإنسانية والتي مست في الوقت نفسه كيان الدول، مما أدى بالمجتمع الدولي إلى بذل جهود مضيئة لوضع الأسس الكفيلة لمعاقبة مرتكبي هذه الجريمة¹. وكان

¹ - فريجه محمد هشام، جريمة العدوان في منظور القانون الدولي الجنائي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 2، سنة

من دواعي إنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو ضمان سرعة المحاكمة وسهولتها وفي إطار حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومحاولة تفادي تلك الانتقادات التي وجهت إلى المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة أو الخاصة السابقة.

إن الوصول إلى صيغة مشروع دولي لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة جاء نتيجة لتلك الجهود المبذولة في تقنين قواعد القانون الدولي عموماً، والقانون الجنائي الدولي خصوصاً بعد أن تهاونت الدول صاحبة الاختصاص عن القيام بواجبها في محاكمة مرتكبي الجرائم، فكان لا بد من نظام محكمة جنائية دولية يتولى اختصاص النظر في الجرائم الدولية والعقاب عليها. وتعتبر نموذجاً جديداً في المنظمة القضائية فهي لا تتضمن الإجراءات فقط بل لها نظام وهيكل تنظيمي متكامل يمثل نواة رئيسية للقانون الدولي الجنائي بفرعيه الإجرائي والموضوعي.

ويشمل اختصاص المحكمة جنائية دولية عدة أنواع من الجرائم الدولية، وذلك طبقاً لنظامها الأساسي وهي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالإضافة إلى جريمة العدوان، هذه الأخيرة التي مر مفهومها في نظام روما بمرحلتين أساسيتين الأولى أثناء انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام 1998 حيث تباينت المواقف الدولية من إدراج جريمة العدوان ضمن اختصاص المحكمة،¹ وتم الاتفاق على تأجيل ممارسة المحكمة لاختصاصها بالنظر في الجريمة إلى غاية اعتماد حكم يعرف الجريمة ويضع الشروط والأركان اللازمة لقيامها وهو ما تم بالفعل في المرحلة الثانية في مؤتمر كامبالا 2010، حيث تم الاتفاق على تعريف الجريمة (المحور الأول) وتحديد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للنظر فيها (المحور الثاني).

المحور الأول: مفهوم وأركان جريمة العدوان

أولاً: مفهوم جريمة العدوان

لقد ظهر تعبير العدوان في الفترة ما بين عام 1920-1923 كتعبير على الهجوم العسكري بواسطة القوات المسلحة الدولية ما ضد دولة أخرى أو سفنها، وكان ذلك التعبير يختلف عن الصور المتفق عليها لمعني الحرب التي يأخذ فيها الهجوم المسلح طابعاً أوسع وكل هذا بسبب حوار جدلي خلال محاولات التوصل إلى تعريف متفق عليه أو صورة واضحة لمعني العدوان.²

وبعد تعريف العدوان في حد ذاته وسيلة من الوسائل الرئيسية للنضال ومكافحة الحروب غير المشروعة التي يقصد بها قهر وإذلال وإخضاع الدول وشعوبها خصوصاً الضعيفة

¹ - سليمان عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1992، ص 168

² - صلاح الدين أحمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص 27.

منها لأنه حينئذ لا يمكن التذرع بأي حجة لغزو الأقاليم وتشريد شعوبها واستنزاف خيراتها. ومن جهة أخرى فتعريف العدوان مهم لتفريقه عن أعمال الدفاع المشروع للشعوب لتقرير مصيرها وهو ما أكدته "فيشينيسك" عضو اللجنة الأولى لتعريف العدوان بقوله "إن الحرب المتخذة من أجل تحرير الشعب من الإمبريالية تعتبر حرباً مشروعة ولا توصف بالحرب العدوانية".¹

تعريف العدوان للدفاع عن العدالة الدولية: وفي هذا الإطار لا يمكن تحقيق العدالة إلا بالقضاء على الفعل غير المشروع وكل القرارات التحكيمية أو التدخلية في سيادة الدول وشؤونها الداخلية، فحتى منظمة الأمم المتحدة لا يجوز لها اتخاذ تدابير تحكيمية لحفظ السلم والأمن الدوليين دون تبرير مشروع لذلك ضد دولة ما.²

. **تعريف العدوان والدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها:** إن أهمية تعريف العدوان تتجلى كذلك في تفريقه عن طريق عن الدفاع المشروع للشعوب لتقرير مصيرها، الذي يعد عملاً مشروعاً بموجب قرارات الأمم المتحدة، فلا تعد تصرفاتها بهذا الخصوص أعمالاً عدوانية تستوجب التوقف فتعريف العدوان يفتح المجال أمام الشعوب لممارسة حقوقها.³ كما جاء في المادة الأولى من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314 لعام 1974⁴ أن العدوان "هو استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ضد دولة أخرى أو سلامتها أو استقلالها السياسي أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف". وأكدت المادة الثالثة⁵ الأعمال التي تنطبق عليها صفة العدوان وهذه الأعمال ليست واردة حصراً وإنما واردة مثلاً وهي:

أ. قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه أو أي احتلال عسكري ولو كان مؤقتاً ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة؛

ب. قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل أو باستخدام دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى؛

ج. ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى؛

¹ - حسين إبراهيم صالح عبيد مرجع سابق ص 159

² - عماد جاد، حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، التقرير الاستراتيجي العربي، يناير 1994، المتاح على الموقع الإلكتروني: www.digital.ahrma.org

³ - انظر في هذا الشأن قرار الجمعية العامة 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشر، الصادر سنة 1976.

⁴ - انظر في هذا الشأن قرار الجمعية العامة رقم 3314، الصادر سنة 1974.

⁵ - انظر في هذا الشأن قرار المادة 3 من قرار الجمعية العامة رقم 3314، الصادر سنة 1974.

د . قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق أو أي تمديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق¹؛

هـ - سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدم هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة؛

و- إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها

حيث تعادل الأعمال المحددة أعلاه، أو اشتراك الدولة بدور ملموس في ذلك².

ثانيا: أركان جريمة العدوان

لقد تضمن المؤتمر الاستعراضي لكمبالا تحديدا لأركان جريمة العدوان ضمن المرفق الثاني من القرار "RC/Res.6" المعنون بـ: "تعديلات أركان الجرائم" وبما أن جريمة العدوان من الجرائم الدولية فلا تقوم إلا بتوافر أركانها العامة ألا وهي: الركن المادي والركن المعنوي والركن الدولي³.

1. الركن المادي:

تتمثل الجريمة بصفة عامة في مظهر مادي ملموس في العالم الخارجي، وبغير هذه المظهر لا ينال المجتمع الدولي اضطراب ولا يصيب الحقوق الجديرة بالحماية عدوان وهذا المظهر الخارجي للملموس هو ما يشكل الركن المادي للجريمة أي إنه يتجلى في السلوك أو الفعل المحظور الذي يصيب المصالح الدولية بضرر أو يعرضها للخطر⁴.

وتشمل العناصر المادية للجريمة الفعل والنتيجة فضلاً عن علاقة السببية التي ينبغي أن تربط بينهما، وقد تضمن المؤتمر الاستعراضي لكمبالا تحديدا لأركان جريمة العدوان ضمن المرفق الثاني من القرار "RC/Res.6" المعنون بـ: "تعديلات على أركان الجرائم" وتم تحديد العناصر المكونة للفعل المادي وفقاً لما يلي:

أ. قيام مرتكب الجريمة بتخطيط عمل عدواني أو بإعداده أو بدئه أو تنفيذه.

1- إبراهيم الدراجي، جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، سنة 2005، ص 197.
2- دهان محمد ضياء الدين، جريمة العدوان في ظل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أطروحة للنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2016-2017، ص 38.
3- راجع في هذا الشأن الوثيقة الخاصة بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الصادرة بتاريخ 11 يونيو 2010، ص 27.
4- عبد المجيد إبراهيم عبد الكريم المليقطة، المحكمة الجنائية الدولية والمعايير المزدوجة في أحكامها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، سنة 2021، ص 74.

ب. كون مرتكب الجريمة شخص في وضع يمكنه من التحكم فعلا في العمل السياسي أو العسكري للدولة التي ارتكبت العمل العدواني أو من توجيه هذا العمل...
ت. العمل العدواني يشكل، بحكم طابعه وخطورته ونطاقه، انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.¹

وأما الأفعال التي تشكل جريمة العدوان فينبغي التفريق بين العدوان المسلح الذي قوامه استخدام القوة المسلحة ضد الآخرين سواء بصورة مباشرة أو بأسلوب غير مباشر وبين العدوان غير المسلح الذي يتم بوسائل غير عسكرية، كالضغوط الاقتصادية أو أعمال الدعاية الأيديولوجية الهدامة وغيرها من السياسات التي قد تحقق هدف الاعتداء المسلح ذاته، بل قد تكون أشد قسوة وأكثر خطورة.²

والعدوان المسلح يشمل مختلف أعمال العنف واستخدام القوة المسلحة فيما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، بمعنى أن أداة العدوان الرئيسية المستخدمة هنا لتحقيق الأهداف المرجوة أو المبتغاة هي القوة المسلحة، أي وسائل القسر العسكرية، إذ يرتبط عادة مفهوم العدوان المسلح بالهجوم العسكري أو الهجوم المسلح وذلك بواسطة القوات العسكرية وأياً كانت طبيعة هذه القوات سواء كانت برية أو بحرية أو جوية وأياً كانت طبيعة الأسلحة المستخدمة في هذا العدوان، سواء كانت هذه الأسلحة تقليدية أو أسلحة لا تشتمل على أي ظاهرة انفجارية أو موجات ضغط أو حرارة، مثل الجراثيم والغازات السامة وغازات الأعصاب.³

وتفترض النتيجة باعتبارها أحد عناصر الركن المادي تغييراً في الأوضاع الخارجية التي كانت على نحو معين قبل ارتكاب الفعل وصارت على نحو آخر بعد ارتكابه. والنتيجة في جريمة العدوان فإنها تتحقق عندما يتم الاعتداء على أي من حقوق الدولة الأساسية، ولاسيما حقها في الحفاظ على سيادتها وحماية سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، فهذه هي الحقوق التي يمثل الاعتداء عليها والمساس بها تحقق النتيجة في جريمة العدوان، (هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي).⁴

وهكذا، يظهر أن الاعتداء على حق الدولة في الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي يشكل جوهر فعل الاعتداء على سيادة الدولة. ويشكل الركن المادي للجريمة جانباً مهماً يتجلى في السلوك أو الفعل المحظور الذي يصيب المصالح الدولية بضرر أو يعرضها للخطر.

¹ - راجع في هذا الشأن الوثيقة الخاصة بالموتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص 27.

² - عبد المجيد إبراهيم عبد الكريم المليقطة، المحكمة الجنائية الدولية والمعايير المزدوجة في أحكامها، مرجع سابق، ص 74-75.

³ - عبد المجيد إبراهيم عبد الكريم المليقطة، نفس المرجع، ص 75.

⁴ - عبد المجيد إبراهيم عبد الكريم المليقطة، المحكمة الجنائية الدولية والمعايير المزدوجة في أحكامها، مرجع سابق، ص 75.

وتشمل العناصر المادية للجريمة الفعل والنتيجة، فضلاً عن علاقة السببية التي ينبغي أن تربط بينهما¹، والتي تقتصر فقط على الجرائم ذات النتيجة أي الجرائم المادية دون الجرائم التي ليست لها هذه النتيجة، وهي الجرائم الشكلية.²

2. الركن المعنوي:

لا تقوم الجريمة بدون توافر الركن المعنوي، بحيث تعتبر جريمة عمدية تتطلب توافر القصد الجنائي "العلم - الإرادة" العلم بأن الفعل جريمة والرغبة بارتكابها³. إذ يجب أن يعلم الجاني أن فعل العدوان فعل غير مشروع وأن من شأنه الاعتداء وإنهاء العلاقات السلمية والودية بين الدول. ويجب أيضاً، لقيام القصد الجنائي، أن تتجه إرادة الجاني إلى فعل العدوان في ذاته، أي المساس بالسيادة أو إنهاء العلاقات السلمية. فإذا وجد العلم أو الإرادة بالمعنى السابق تحقق القصد الجنائي، أيًا يكن الباعث على ارتكاب الجريمة، إذ لا أثر للبواعث في توافر القصد الجنائي، سواء كان شريفاً، بمعنى أن الهدف منه هو تحقيق مصلحة للدولة المعتدى عليها، أم سيئاً أو شريراً بمعنى أن الغرض هو الانتقام أو الطمع في ثروات تلك الدولة. وقد أكدت هذا المعنى (المادة 5) من تعريف الجمعية العامة في قرارها السالف الذكر، عندما نصت على أنه لا يصلح تبريراً للعدوان أي اعتبار مهما كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو غير ذلك... ولا يترتب عليه الاعتراف بأية مكاسب إقليمية أو أية مزايا من نوع آخر⁴.

3. الركن الدولي:

يقصد بالركن الدولي في جريمة حرب الاعتداء وجوب وقوع فعل العدوان باسم الدولة أو عدة دول، أو بناءً على خطتها، أو برضاها على إقليم أو قوات سفن أو طائرات دولة أخرى أو عدة دول أخرى، بحيث يمكن القول بأن هذه الجريمة قد أنشأت علاقة دولية محرمة. وبناءً على ذلك لا تعتبر جريمة الاعتداء قائمة ولا تعتبر جريمة دولية إذا تخلف ركنها الدولي، فلا تقوم جريمة العدوان إذا ما قام ضابط في دولة ما بدون الرجوع إلى أصحاب القرار في دولته بضرب دولة أجنبية أخرى، كما لا تقوم جريمة العدوان باشتباك مسلح مع مجموعات أو أفراد من دولة أخرى. ولا تعد الحرب الأهلية أو حروب الانفصال بمثابة حرب بين دولتين، ولذا فإن أي تدخل المساعدة الجماعة المنفصلة، على نحو يخالف القانون الدولي، يعد عدواناً.

¹ عبد المجيد إبراهيم عبد الكريم المليقطة، نفس المرجع، ص 75

² محمد عبد المنعم عبد الغني، الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، سنة 2007 ص 719.

³ محمد احمد علي كاسب، المسؤولية الجنائية الدولية، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2020، ص 143.

⁴ عيسى محمود عبيد، محكمة العدل الدولية ودورها في تطوير قواعد القانون الدولي الجنائي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2019، ص 82.



وقد تم التأكيد على الركن الدولي من خلال عبارة: "... من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى..."¹. ويعتبر ذلك تحصيل حاصل طالما أن جميع الجرائم الدولية التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية تشترك في وجوب توافرها على الركن الدولي، وإلا لما وصفت بالجرائم الدولية، ولما أنشئت مختلف المحاكم الجنائية الجبوية منها والدولية لمحاكمة مرتكبيها، ولعدة الجريمة وطنية داخلية يحميها قانون العقوبات الداخلي كجرائم أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج حسب الأحوال.²

ولا يتصور وجود جريمة العدوان - بوصفها جريمة دولية - إلا إذا توافر فيها الركن الدولي أي أن يكون أطرافها من الدول وبحيث يمكن القول بأن الجريمة المقترفة قد أنشأت علاقة دولية محرمة. وقد أكد قرار تعريف العدوان الصفة الدولية لهذه الجريمة عندما أشار في المادة الأولى من قرار التعريف إلى أن العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي.³

المحور الثاني: المحكمة الجنائية الدولية وجريمة العدوان

لم يعد مفهوم العدالة الجنائية ذا منظور إقليمي ينطلق من الصياغات التشريعية للمشروع الوطني، بل تعدى هذا المفهوم إلى النطاق الدولي من خلال إقرار أنظمة قضائية تهض بمسؤولية مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم محددة⁴. ولذلك يشمل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية هذه الجرائم الأشد خطورة والتي تمس المجموعة الدولية، حيث يتحدد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على أساس نوع الجريمة وشخص مرتكبها وزمن ومكان ارتكابها.

أولاً: حدود اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جريمة العدوان

إن المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة دولية دائمة أنشأت بموجب معاهدة دولية لغرض محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة كالإبادة الجماعية والجرائم الإنسانية وجرائم الحرب إضافة إلى جريمة العدوان. وتكون سلطة المحكمة الجنائية الدولية مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية. لهذا يلزم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدول التي تصبح طرفاً فيه بأن تمنح تلقائياً المحكمة اختصاص النظر في الجرائم المحدد في النظام الأساسي، وهذا ما أشارت إليه المادة 12 من النظام الأساسي.

¹- راجع في هذا الشأن الوثيقة الخاصة بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق ص 27.

²- علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2001، ص 61.

³- عبد المجيد إبراهيم عبد الكريم الملقطة، المحكمة الجنائية الدولية والمعايير المزدوجة في أحكامها، مرجع سابق، ص 78.

⁴- مصطفى أحمد أبو الخير، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اترك للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2005، ص 6.

إن مباشر المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاتها المرتبطة بجريمة العدوان تتوقف وتشتترط موافقة جميع الدول الأطراف¹. فحسب المادة 5 "تمارس المحكمة الاختصاص على جريمة العدوان متى اعتمد حكم بهذا الشأن وفقاً للمادتين 121 و123 يعرف جريمة العدوان، ويضع الشروط التي بموجبها تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة، ويجب أن يكون هذا الحكم متسقاً مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة"².

ففي الثامن من أغسطس 1945 اعتبرت الدول -لأول مرة- الحرب العدوانية جريمة يعاقب عليها أمام محكمة جنائية دولية، وذلك في نطاق محكمتي (نورمبرج، وطوكيو). وفي 1974 توصلت الجمعية العامة إلى تعريف العدوان بأنه "استخدام القوة المسلحة من جانب دولة، ضد سيادة ووحدة الأراضي الإقليمية، أو وهو ما يعني أن هذه الجريمة سوف تصبح محل اختصاص المحكمة بعد تعريفها والموافقة عليها من قبل جمعية الدول الأطراف المادة 5 إما بالإجماع وإما بأصوات ثلثي أغلبية الدول الأطراف في حالة ما لم يكن هناك إجماع، وبعد الموافقة على تعريف العدوان، فإنه سيصبح قابلاً للتطبيق على الدول الأطراف التي قامت بالتصديق على التعديل بعد عام من إيداع مستندات التصديق المادة 121 ولن تصبح جريمة العدوان قابلة للتطبيق على الرغم من ذلك بالنسبة للدول الأطراف التي لم توافق على التعديل، وعلى أي حال فإن جريمة العدوان سوف تسري بصورة مستقبلية المادة 22³.

ويلحظ من صياغة المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة أنه إذا ما قرر مجلس الأمن أن الأفعال التي صدرت من الدولة المعتدية تشكل جريمة العدوان، فإن الدولة المعتدية تتحمل تبعة المسؤولية الدولية عن أعمالها العدوانية وذلك وفقاً لنظام الأمن الجماعي ويقوم هذا النظام على الأسس الآتية:

1- حق منظمة الأمم المتحدة في أن تتخذ التدابير المشتركة ذات الفعالية لمنع الأسباب التي تهدد السلم العالمي؛

2 - التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين؛

¹ - علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص 322.

² - انظر المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

³ - حامد سيد محمد حامد، سلطة الاتهام والتحقيق بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، سنة 2010، ص 99-100.

3 - رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير العسكرية العاجلة ضد الدولة المعتدية يتعين أن يكون لدى الأعضاء وحدات جوية وطنية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها، وله سلطة وضع الخطط اللازمة لعمالها المشتركة وتحريكها وتعبئتها؛

4 - يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم كل ما في وسعها من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه ضد الدولة المعتدية وفقاً للميثاق، كما عليها الامتناع عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عمل من أعمال المنع أو القمع؛

5 - تخضع كل تدابير القسر والتدخل المسلح لرقابة وإشراف مجلس الأمن، وللمجلس سلطة تحديد المعتدي، وسلطة إصدار الأوامر للدول الأعضاء بغرض الضغط غير العسكري؛

6 - وقد ذهب بعض الفقه إلى القول بأنه يقصد بنظام الأمن الجماعي الدولي ذلك النظام الذي فيه تعتمد الدولة في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الخاصة، وإنما تعتمد في ذلك على تنظيم دولي مزود بالوسائل الفعالة والكافية لتحقيق هذه الحماية؛

7 - وأن هذا التنظيم يقوم على أساس التضامن والتعاون الدولي و يعرف بنظام الأمن الجماعي، ومن الدعائم الأساسية في إعمال نظام الأمن الجماعي رد الفعل الجماعي ضد الدولة التي تستخدم القوة بطريق غير مشروع و رد الفعل هذا هو الذي يعبر عنه بإجراءات القمع العقابية أيضاً فقد عرفه بعض الفقه بأنه ذلك النظام الذي يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، عن طريق تكاتف الدول المحبة للسلم- في إطار تنظيم دولي- للوقوف في وجه أي دولة تلجأ إلى انتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده، واتخاذ التدابير الجماعية التي تؤدي للحد من هذه الانتهاكات¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن هو الجهة المختصة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة لتكييف طبيعة الفعل الذي وقع، وما إذا كان هذا الفعل يشكل عملاً من أعمال العدوان، أم أنه لا ينطبق عليه وصف العدوان ولا تتوافر فيه شروط جريمة العدوان، وهي سلطة تقديرية كاملة يتمتع بها مجلس الأمن طبقاً للمادة 293 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنه: " يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع فعلاً يشكل تهديداً للسلم أو إخلالاً به أو كان ما وقع عملاً من

¹ - نشأت عثمان الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، أطروحة للنبيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة عين شمس، مصر، سنة 1985، ص 165.

² - انظر المادة 93 من ميثاق الأمم المتحدة.

أعمال العدوان. ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 من الميثاق،¹ وذلك لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه".²

ويتضح من جهة أخرى أن النظام الأساسي لروما لم يرد ضمن أحكامه مسؤولية الدولة المعتدية ولم يتطرق لذلك حتى في التعديل المعلن عنه في مؤتمر كمبالا وذلك راجع لكون أن المحكمة الجنائية الدولية أسست لمحاكمة الأشخاص الطبيعيين المقترفين لأشد الجرائم الدولية خطورة، وليس لمحاكمة الدول التي ينتهي إليها هؤلاء الأشخاص حسب ما ورد بالمادة الأولى من النظام الأساسي لروما.³

ثانياً: الجهات المختصة بتحريك دعاوى جرائم العدوان أمام محكمة الجنايات الدولية

إن وجوب توافر الركن الدولي في جريمة العدوان باعتبارها جريمة دولية، يقتضي وجوب اقتراف تلك الجريمة من دولة ضد دولة أخرى بغض النظر عن مدى اكتمال سيادة الدولتين من نقصانه، وبالتالي فإن قيام مسؤولية الدولة يستلزم وجوب إخضاعها للحساب والمعاقبة حفاظاً على السلم والأمن الدوليين.⁴

1. الدول الأطراف:

يعتبر مبدأ التكامل بين اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وبين المحاكم الوطنية من المبادئ الأساسية التي تحكم النظام الأساسي للمحكمة، وبالتالي لن تقبل المحكمة الجنائية الدولية أي دعوى تدخل في اختصاصها إذا قامت الدولة التي لها الولاية على الدعوى بالتحقيق أو المقاضاة سواء قامت به قبل إحالة الدعوى للمحكمة الجنائية، أو بدأت التحقيق خلال إحالة الدعوى إلى المحكمة الجنائية الدولية. إلا أن المحكمة الجنائية الدولية قد تقبل الدعوى في حالات حددها النظام الأساس كي تحول دون إفلات المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو غيرها من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. وهذه الحالات نصت عليها المادة 17 من النظام الأساس وهي حالة عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها على التحقيق والمحاكمة.⁵

نصت المادة 13 من النظام الأساسي لروما على ممارسة الاختصاص على الجرائم المنصوص عليها في المادة 5 من النظام وهي الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم

¹ انظر المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة.

² انظر المواد 39-41 من ميثاق الأمم المتحدة.

³ حسام أحمد هندواي، التدخل الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1994، ص 92.

⁴ -زهير الحسيني، التدابير المضادة في القانون الدولي العام، منشورات جامعة قاريونس، سوريا، سنة 1988، ص 134.

⁵ -محمد إبراهيم عبد الله الحمداني، جرائم الحرب في القانون الدولي والمحاكم المختصة بنظرها، دار الكتب العلمية، لبنان، سنة 2013، ص 213.

الحرب، بالإضافة إلى جريمة العدوان، ويتسنى للمحكمة ممارسة اختصاصها على هذه الأخيرة عبر ثلاثة قنوات تتمثل في:

أ. إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقاً للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت؛

ب. ب - إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابق من الميثاق حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت؛¹

ج. إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة 15²، وخلال مؤتمر كمبالا تم إصدار القرار "RC/Res.6" المتعلق بجريمة العدوان والذي احتوي مادتين إضافيتين 15 مكرر و 15 مكرر ثالثاً بموجب المؤتمر الاستعراضي بكمبالا اللتان نصتا على أحكام إضافية تخص الحالتين (أ) و (ج) من المادة 13، وستتناول هذه المواضع تباعاً في الفروع التالية.³

كما جاء بالمادة 15 مكرر⁴ الواردة بالمؤتمر الاستعراضي لتعديل القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في الباب المتعلق بممارسة الاختصاص بشأن جريمة العدوان تحت عنوان الحالة الصادرة عن الدول من تلقاء نفسها ما يلي:

1- لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها بشأن جريمة العدوان وفقاً للمادة 13 (أ) و (ج) رهناً بأحكام هذه المادة؛⁵

2 - لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة العدوان إلا فيما يتعلق بجرائم العدوان التي ترتكب بعد مضي سنة واحدة على مصادقة أو قبول التعديلات من ثلاثين دولة طرف؛

3- تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بجريمة العدوان وفقاً لهذه المادة ورهناً بقرار يتخذ بأغلبية دول أطراف تساوي الأغلبية المطلوبة لاعتماد تعديلات على النظام الأساسي، وذلك بعد الأول من يناير 2017، وهو الأمر الذي تم في الساعات الأولى من دجنبر 2017 حيث اتخذت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي قراراً بتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان بدءاً من 17 يوليو 2018 فصاعداً؛

¹- راجع في هذا الشأن الوثيقة الخاصة بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

²- انظر المواد 13-14-15 من نظام روما.

³- راجع في هذا الشأن الوثيقة الخاصة بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

⁴- انظر المادة 15 من نظام روما.

⁵- انظر المادة 13 من نظام روما.

- 4- يجوز للمحكمة، وفقا للمادة 112 أن تمارس اختصاصها بشأن جريمة العدوان التي تنشأ عن عمل عدواني ترتكبه دولة طرف ما لم تكن تلك الدولة الطرف قد أعلنت سابقا أنها لا تقبل الاختصاص عن طريق إيداع إعلان لدى المسجل، ويجوز سحب هذا الإعلان في أي وقت ويجب النظر فيه من قبل الدولة الطرف خلال ثلاث سنوات؛
- 5- فيما يتعلق بدولة ليست طرفا في هذا النظام الأساسي لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها المتعلق بجريمة العدوان عندما يرتكبها مواطنو تلك الدولة أو ترتكب على إقليمها جريمة دولية؛
- 6- عندما يخلص المدعي العام إلى وجود أساس معقول للبدء في تحقيق يتعلق بجريمة عدوان عليه أن يتأكد أولا مما إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ قرارا مفاده وقوع عمل عدواني ارتكبه الدولة المعنية؛
- وعلى المدعي العام أن يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بالوضع القائم أمام المحكمة، بما في ذلك أي معلومات أو وثائق ذات صلة.
- 7- يجوز للمدعي العام في الحالات التي يتخذ فيها مجلس الأمن مثل هذا القرار أن يبدأ التحقيق فيما يتعلق بجريمة العدوان؛
- 8- في حالة عدم اتخاذ قرار من هذا القبيل في غضون ستة أشهر بعد تاريخ الإبلاغ، يجوز للمدعي العام أن يبدأ التحقيق فيما يتعلق بجريمة عدوان، شريطة أن تكون الشبهة التمهيدية قد أذنت ببدء التحقيق فيما يتعلق بجريمة عدوان وفقا للإجراءات الواردة في المادة 15 وألا يكون مجلس الأمن قد قرر خلاف ذلك طبقا للمادة 16؛
- 9- لا يخل القرار الصادر من جهاز خارج المحكمة بخصوص وقوع عمل عدواني بما تخلص إليه المحكمة في إطار هذا النظام الأساسي؛
- 10- ليس في هذه المادة ما يخل بالأحكام المتعلقة بممارسة الاختصاص فيما يتعلق بجرائم أخرى مشار إليها في المادة 2.5¹
- ويستنتج مما سبق أنه ليس لكل دولة الحق في تحريك الدعوى، بل للدول الأعضاء فقط في نظام روما الأساسي، أما الدول غير الأعضاء فلا يجوز لها ذلك، فإذا ما ارتكبت جريمة في إقليم الدولة الطرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من قبل مواطنها أو من قبل الغير، فيجوز للدولة أن تطلب من المدعي العام للمحكمة تحريك الدعوى ضد الأشخاص

¹ - انظر المادة 12 من نظام روما.

² - راجع في هذا الشأن الوثيقة الخاصة بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الذين ارتكبوا جرائم على إقليمها، أو كان مرتكبها من مواطنيها، وبمفهوم المخالفة لا يحق لغير الدول الأعضاء في نظام المحكمة أن تطلب من المحكمة إجراء التعقيبات القانونية والقضائية بحق أشخاص ارتكبوا جرائم على إقليمها، وإن كان من ارتكب مثل هذه الجرائم من مواطني دولة طرف في نظام روما الأساسي.¹

كما يشترط إضافة إلى ما سبق أن تكون الدولة التي ينتمي إليها الشخص المعتدي طرفاً في نظام روما الأساسي، ويجب على المحكمة التأكد فيما إذا كان مجلس الأمن قد أصدر قراراً متصرفاً بموجب المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على ذلك تمتنع الدولة عن إحالة الحالة إلى المدعي العام في حال تبين أن الدولة التي ينتمي إليها الطرف المعتدي قد باشرت إجراءات التحقيق معه أو تمت محاكمته عن الجريمة، اعتباراً لمبدأ التكامل وتجنب محاكمة الفاعل مرتين، مرة أمام القضاء الوطني وأخرى أمام المحكمة الجنائية الدولية.

2. مجلس الأمن:

لقد أوكل النظام الأساسي لروما ومن قبله ميثاق الأمم المتحدة سلطات لمجلس الأمن تخوله الاتصال بالمحكمة الجنائية الدولية في إطار ممارسته لمهامه السياسية التي تنحصر في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقد أكد تعديل القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المنعقدة أعماله بكمبالا - أوغندا بموجب المادة 15 مكرر3 سلطة مجلس الأمن في تحريك الدعوى أمام المحكمة إعمالاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء عليه تظهر إشكالية تداخل اختصاصات المجلس والمحكمة الجنائية الدولية بالنظر في جريمة العدوان في إثارة المسؤولية إزاء ارتكابها والذي يكون مزدوجاً، حيث يختص مجلس الأمن بإقرار مسؤولية الدولة المعتدية من جهة، ومن جهة أخرى تختص المحكمة بتقدير توافر جريمة العدوان وإقرار المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين المتهمين بارتكابها، وهذا في حالة ما إذا أحييت إليها حالة تتعلق بهذه الجريمة للنظر فيها طبقاً لنظامها الأساسي.

بحيث يجوز لمجلس الأمن وفقاً للفقرة (ب) من المادة 13 من قانون المحكمة الجنائية الدولية أن تحيل قضية إلى النائب العام للمحكمة استناداً على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا يعني أن أية حالة اتخذ فيها مجلس الأمن قراراً بأنها مما يهدد السلم والأمن الدوليين فيجوز في هذه الحالة أن يطلب من المدعي العام أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بالتحقيق والإحالة على المحكمة² وذلك وفقاً للمادة 39³ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي حال قيام مجلس الأمن بهذا الإجراء

¹ - سهيل حسن الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي الجنائي، الجزء الثالث، القضاء الدولي الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،

سنة 2011، ص 218-219

² - سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص 222.

فإنه يمنح في هذه الحالة وحدها المحكمة الجنائية الدولية الاختصاص الإجباري العالمي، دون اشتراط كون الدولة التي ينتمي إليها مرتكب الجريمة مصادقة على القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي أثار حفيظة بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.¹

وفي دور مجلس الأمن في تحريك الدعوى أمام المحكمة ورد بالمؤتمر الاستعراضي لتعديل نظام روما بكمبالا القرار "RC/Res.6" المادة 15 مكرر3، التي جاءت لتوضيح كيفية ممارسة المحكمة لاختصاصها وفقا للفقرة (ب) من المادة 13 والتي نصت على أنه للمحكمة ممارسة الاختصاص على جريمة العدوان وفقا للفقرة (ب) من المادة 13.

وقد أكدت المادة المذكورة في فقرتها الرابعة على عدم إخلال القرار الصادر عن جهاز خارج المحكمة بخصوص وقوع جريمة عدوان بما تتوصل إليه المحكمة في إطار النظام الأساسي. وبالتالي فإذا قرر مجلس الأمن مثلا معاناة وقوع حالة عدوان وفقا للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة وأحالها إلى المدعي العام الذي أمر بفتح تحقيق، ثم أحيل الفاعل على المحاكمة، فلا يستلزم ذلك بالضرورة تأكيد وقوع حالة العدوان من طرف المحكمة تقيدا بقرار مجلس الأمن، ومن ثمة يجوز للمحكمة أن تدين المتهم بارتكابه جريمة العدوان في حال اتضح لها توافر أركان الجريمة.

كما يجوز لها أن تقضي ببراءته إذا تراءى لها العكس، كما يمكن تصور حالة عدوان لم يصدر بشأنها قرار من مجلس الأمن نظرا لعدم اقتناع أعضائه بتوافر أركان الجريمة، غير أن المدعي العام يمكن له أن يعاين وجود العدوان، وأن يحيل مرتكبيه على المحكمة والتي يمكن لها الحكم بإدانتهم، وبالتالي فجاءت هذه الفقرة لتؤكد استقلالية المحكمة عن مختلف الأجهزة المستقلة عنها بما في ذلك مجلس الأمن²



³ - تنص المادة 39 على "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديدا للسلام أو إخلالا به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه".

¹ - نايف حامد العليمات، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010، ص 243.

² - نايف حامد العليمات، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، ص 244.



التاريخ الدبلوماسي المشترك لدول الخليج العربي خلال العقدين الأول والثاني لتأسيس مجلس التعاون الخليجي

The joint diplomatic history of the Arab Gulf states
during the first and second decades of the
establishment of the Gulf Cooperation Council

أمني أحمد صالح

Amani Ahmed Saleh Saleh

باحث، حاصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ (الدبلوماسية والعلاقات الدولية)
- فرعي اللغة العربية - بدرجة إمتياز مع مرتبة الشرف جامعة البحرين
كلية الآداب / قسم العلوم الاجتماعية
ahmedamani938@gmail.com

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العمل الدبلوماسي لدول الخليج، منذ تأسيس مجلس التعاون وبروز هذه المنظمة الخليجية بسبب الحاجة الماسة لوجود مثل هذا التضامن والتعاون بين دول الخليج، في مرحلة زمنية حرجية وحساسة في تاريخ دول الخليج، وهي الفترة الممتدة من عام 1981- 1990، جراء ما شهدته المنطقة من تصاعد خطر في القضايا العربية والإقليمية. وتُسلط الدراسة الضوء على المساعي الدبلوماسية الأولية ودورها في تحقيق التعاون والتنسيق الخليجي المشترك بين الدول الأعضاء، والكشف عن الاستراتيجيات السياسية والدبلوماسية التي مارسها دول مجلس التعاون ضمن إطار أهداف ومبادئ المجلس. مع تعقب إشكالية التحديات الأمنية والسياسية وتفجر الصراعات الإقليمية التي واجهها دول مجلس التعاون على المستوى الإقليمي والعربي والدولي. ومن جانب آخر تتبع الجهود الدبلوماسية المبذولة في دعم مسيرة المجلس وتعزيز التعاون والتنسيق السياسي والأمني والدفاعي وأهمية الدور الدبلوماسي في تحقيق التنمية الشاملة ومساهمة في تعزيز نمو وإزدهار دول الخليج ومجتمعاته. تتضح أهمية هذه الدراسة في نجاح الدبلوماسية الخليجية المشتركة وتمكّنها من إدارة الأزمات وتطويق تداعيات الصراعات والمخاطر المحيطة بدول الخليج العربي والتي كانت تمثل تهديدًا حقيقياً على سلامة وأمن واستقرار دول الخليج، وإبراز الدور الحيوي والفعال للحركات الدبلوماسية الخليجية في توطيد أواصر التعاون والعلاقات الإقليمية والعربية والدولية تحقيقاً لتطلعات القادة والأهداف السامية لمجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، دول الخليج، مجلس التعاون الخليجي، التعاون والتنسيق، التحديات الأمنية.

Abstract: This study aims to understand the importance of diplomatic cooperation among Gulf states since the establishment and emergence of the Gulf Cooperation Council due to the urgent need for solidarity and cooperation between the Gulf states during a critical and sensitive period in its history due to the significant escalation of Arab and regional issues in the region, which is the period extending from 1981 to 1990. The study sheds light on the initial diplomatic efforts and their role in achieving cooperation and coordination among Gulf member states and reveals the political and diplomatic strategies practiced by the Gulf Cooperation Council states within its goals and principles framework. It also tracks the security and political challenges and the issues faced by the Gulf Cooperation Council due to the eruption of conflicts at the regional, Arab, and international levels. On the other hand, it tracks the diplomatic efforts made to support the Council's progress and enhance political, security, and defense cooperation and coordination and the importance of the diplomatic role in achieving comprehensive development and its contribution in enhancing the growth and prosperity of the Gulf states and their societies. The significance of this study becomes clear from the collaborative Gulf states diplomacy success and their ability to manage crises and contain the repercussions of conflicts and risks surrounding them which posed a real threat to their safety, security, and stability. It also highlights the vital and effective role of the Gulf states diplomatic initiatives in strengthening cooperation and regional, Arab, and international relations, in pursuit of the leaders' aspirations and the noble goals of the Gulf Cooperation Council.

Keywords: Diplomacy, Gulf states, Gulf Cooperation Council, Cooperation and coordination, Security Challenges.

المقدمة

تستعرض في هذه الدراسة المراحل الأولى من مسيرة مجلس التعاون الخليجي، ونقف على أهداف ومبادئ هذه المنظمة الإقليمية، وعلى طبيعة التعاون والتكامل بين دول الأعضاء في شتى المجالات، في مرحلة تعززت فيها الحاجة لوجود هذا التضامن والتعاون في سبيل مواجهة التهديدات والمخاطر، في إطار المسؤولية المشتركة للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والجهود المبذولة في التنمية الحقيقية والشاملة، وفق ما تتمتع به دول الخليج من الانسجام التاريخي والاجتماعي، والتمازج الثقافي والحضاري، والأنظمة السياسية والاقتصادية المتشابهة.

كما نُسَلط الضوء على العمل الدبلوماسي المشترك بين الدول الأعضاء ومساهمته الفعّالة، انطلاقاً منذ النشأة ثم مرحلة التعاون والتنسيق، وصولاً إلى الإنجاز وتحقيق الأهداف، لتظهر صيغة دبلوماسية جديدة، تعمل على تذليل التحديات ودعم الأهداف المنوطة بتحقيقها، وهي بالتالي لم تتوقف عند مرحلة إدارة الأزمات بل انتقلت إلى مرحلة التحقيق والتثبيت والاستمرار، وفي سبيل بيان هذه الصيغة الجديدة من الاتصال والتعاون الخليجي المشترك في ظل هذه المنظمة.

ومن منطلق أن الجهاز الدبلوماسي يقتضي في أولوياته تخفيف التوتر وإنهاء أي مؤشرات قد تؤدي إلى نشوب صراع وتدابيعات كارثية لكل الأطراف، انطلقت الجهود الدبلوماسية الخليجية لمجلس التعاون الخليجي في ظروف حرجة وتحديات أمنية خطيرة، برغبة من دول الخليج العربية (دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت)، في بناء منظمة منيعة تتمتع بكيان ذاتي وهوية مستقلة تمثل أعضائها، وتتصدى للمطامع التي تهدد أراضيها ومصالحها الوطنية، وتعمل على الحفاظ على الأمن والاستقرار.

مبادئ وأهداف الدبلوماسية في دول مجلس التعاون الخليجي

مع تعاظم الدور الدبلوماسي في نطاق تدعيم العلاقات الدولية، ومساهمته في معالجة كافة المتغيرات على الصعيد الإقليمي والدولي، وفي ظل حالة الصراع والفوضى السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، ومع وجود تهديدات محلية وإقليمية مثلت خطراً على الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي، والقضية الأهم في الدبلوماسية الخليجية¹، ومن حتمية الأوضاع الراهنة آنذاك وتدابيعاتها، كانت آفاق التعاون المشترك لدول الخليج العربي تشكلت وتبلورت معها الحاجة الملحة في تفعيل العمل الدبلوماسي ضمن منظومة متكاملة البنيان واضحة المبادئ والأهداف، في فترة زمنية كانت سياسة الاندماج والتكتل، أمراً ضرورياً وحيوياً.

¹ الساعاتي، أمين، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، القاهرة، ط د، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997م، ص 34.



ومن هنا كانت الدبلمواسية أحد أهم وسائل التعاون والتنسيق المتبادل بين دول الخلخ، وفى سبيل تأكيد أواصر الصلة التى تجمع دول الخلخ العربى بخصوصيتها وسماتها المشتركة، وتفعيل الدور الدبلمواسى الخلخى المشترك، وفق إطار القانون الدولى، واستحداث برتوكولات خاصة، تتلاءم مع الطبيعة الخاصة لدول الخلخ العربى وتحقيق التعاون الخلخى المكثف فى شتى المجالات، وتتوافق مع رغبة كل دولة خلجية فى ترسيخ كيانها المستقل وحضورها الدولى¹.

ومما لا شك فيه أن التركيبية التاريخية والثقافية والاجتماعية والجغرافية التى تجمع دول الخلخ، مع وجود وحدة القرار السياسى، الذى بدوره يُظهر الإرادة الخلجية بقيادتها ورجالاتها وشعوبها، ورغبتها فى تقوية التضامن بين دول الخلخ وتسخير كافة الطاقات والإمكانات فى تأمين قوة وصلابة دول الخلخ مجتمعة، من أجل مواجهة المخاطر والتحديات الإقليمية والعربية والدولية²، والعمل على تحقيق الاستقرار والأمن والنمو، مع ما يشهده العالم من تصاعد لاسيما على صعيد الساحة السياسية، كل ذلك كان سبباً محورياً فى وضع مبادئ وأسس تاطر العملية الدبلمواسية الخلجية، باعتبار القوة الدبلمواسية الأداة الأهم فى تحقيق السياسة الأمنية بشقيها الداخلى والخارجى، وما تتضمن فى طياتها من برامج وأهداف تخدم مصالح دول الخلخ وشعوبها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تخدم الرؤى الشاملة فى ديمومة الاستقرار السياسى العالمى على المدى البعيد، وبناء معالم العلاقات الخلجية مع بعضها البعض، ومع بقية الدول العربية والدولية³.

وانطلاقاً من هذا الاتحاد والتكامل السياسى، كانت جهود العمل الدبلمواسى تعمل على تحقيق أهداف دول مجلس التعاون، فى إطار هذه المنظومة الإقليمية، وتتمركز حول مجموعة من المبادئ المشتركة:

- السيادة والمساواة، وعدم التدخل بالشأن الداخلى للدول، واتباع سياسة عدم الانحياز، وإنهاء النزاعات بالطرق السلمية، والانتماء للعروبة والتمسك بالتنظيمات العربية⁴.

¹ آل خليفة، عبدالله بن على، السياسة الأمنية فى دول الخلخ مجلس التعاون الخلخى التحديات وآفاق المستقبل، ط1، المنامة- مملكة البحرين: مركز عيسى الثقافى، 2017م، ص10.

² بشارة، عبدالله يعقوب، مجلس التعاون .. المسيرة والتحديات، ط 2، الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخلخ العربية، 1987م، ص 19.

³ آل خليفة، مرجع سابق، ص31.

⁴ عبيد، نايف على، مجلس التعاون لدول الخلخ العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراة (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م، ص 143.

- إن الدفاع عن أمن الخليج واستقراره هو مسؤولية أبنائه، وجزء لا يتجزأ من عميلة البناء السياسي والاجتماعي، وتفعيل التنمية العربية والمحافظة على الاستقلال، من خلال إقامة أنظمة ومؤسسات قادرة على تحقيق التنمية العربية¹.
- إن الأمن القومي لدول الخليج هو جزء من الأمن القومي العربي، واتخاذ التدابير والإجراءات السريعة، للتصدي لأي أعمال تشكل تهديداً على استقراره².
- إن عمليات التنسيق والتكامل تشمل مختلف الميادين، والعمل على توثيق أوجه التعاون بين دول الأعضاء وصولاً إلى وحدتها³.
- أما عن أهداف النشاط السياسي والدبلوماسي في إطار هذه المنظومة الإقليمية، والتي تركز بشكل أساسي في مجال السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على معالجة القضايا السياسية والأمنية على المستوى الخليجي والعربي والإقليمي والدولي.

على مستوى دول الخليج:

- العمل على تحقيق التكامل بين دول الأعضاء وتوثيق الروابط والصلات العميقة بين شعوبها في جميع المجالات والميادين وصولاً إلى وحدة دولها⁴.
- العمل على وضع أنظمة متماثلة في شتى المجالات، ومن ذلك الشؤون السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والمالية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والصحية، والإدارية، والتشريعية⁵.
- العمل على توحيد الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج، وتحقيق الأمن الجماعي، وتعزيز القدرات الدفاعية من خلال الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والتأكيد مسؤولية الحفاظ على أمن الخليج،⁶ إيماناً بالمصير المشترك⁷.

¹ الساعاتي، مرجع سابق، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 16.

³ القرني، علي بن حسن، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 1997م، ص 44.

⁴ الشريدة، عبدالمهدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية آلياته أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995م، ص 41.

⁵ المرجع نفسه، ص 41.

⁶ آل خليفة، مرجع سابق، ص 79.

⁷ المرجع نفسه، ص 80.



على المستوى العربي :

- العمل على تحقيق وحدة الصف العربي من خلال حل الخلافات العربية والحد منها وتضييق هَوّتها، والتأكيد على أن أهداف مجلس التعاون الخليجي جزء لا يتجزأ من أهداف الجامعة العربية.
- العمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي للقضية الفلسطينية ونصرتها في كل المحافل الدولية، والتأكيد على استرجاع كافة الحقوق الوطنية المشروعة لأبناء الشعب الفلسطيني.
- العمل على دعم قضايا الأمة العربية من خلال تحقيق التضامن العربي والابتعاد عن سياسة التمحور، والسعى في وضع حد للنزاعات والأزمات العربية، وتسخير العمل الدبلوماسي الجاد والهادف من أجل إحلال السلام والاستقرار بين الدول العربي¹.
- العمل على قرارات جامعة الدول العربية والالتزام بقرارات القمة العربية، والتأكيد أن مجلس التعاون الخليجي يمثل دعماً لقضايا الأمة العربية والإسلامية².

على المستوى الإقليمي :

- العمل على تنمية أواصر الصداقة وتوطيد العلاقات، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، مع التمسك بسياسة حسن الجوار.
- العمل على استقرار المنطقة والمحافظة على أمنها، وإبعادها عن الصراعات الدولية³.
- العمل على حل النزاعات والحلول دون انتشار رقعتها، حيث تمّ الإقرار في الاجتماع الأول لقادة المجلس، على تشكيل هيئة مختصة لتسوية النزاعات، والحفاظ على استقرار دول المجلس التعاون الخليجي وتأمين حدودها ضد التصعيد الإقليمي، وتفعيل التعاون العسكري بين دول الأعضاء⁴.
- العمل على تقرب المواقف في مجال النشاط السياسي لدول الخليج العربي، وتوحيدها لتمثل سياسة واحدة في العلاقات الدولية⁵.

¹ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 162.

² أبو رعد، مأمون أحمد، دور مملكة البحرين في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، معهد البحوث العلمية والدراسات العربية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011م، ص 80

³ المرجع نفسه، ص 162.

⁴ آل خليفة، مرجع سابق، ص 76

⁵ آل خليفة، مرجع سابق، ص 80

على المستوى الدولي :

- العمل على الإلتزام بمواثيق ومبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.
- العمل بسياسة عدم الانحياز، ونبذ سياسة الأحلاف وعدم الانخراط في الصراعات الدولية الكبرى، ورفض استخدام القوة كوسيلة لحل القضايا الدولية¹.
- العمل على مكافحة الإرهاب الدولي، بكل صورة وأشكاله، والتنسيق المستمر بين دول الأعضاء ودول المجتمع الدولي في التصدي لأعمال التخريب والترهيب.
- العمل من خلال النشاط الدبلوماسي باعتباره الوسيلة الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والبعد عن استخدام الوسائل الأخرى².

الجهود المبذولة لدعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي

تبلورت مساعي دول الخليج منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي، في تعزيز مبدأ التعاون والتكامل بين دول الأعضاء، في كافة المجالات، سياسيًا واقتصاديًا بالإضافة إلى الاستراتيجيات التعاونية المشتركة، في الجوانب الإجتماعية والثقافية والتنمية الحضرية ونحوها، ودعم مسيرة مجلس التعاون لمزيد من الإنجازات، والوصول إلى مستوى عالٍ من الاندماج والتعاون فيما بينها، والتطلع نحو مستقبل أكثر تطوراً وحافل بالإضافة النوعية، تجعل من دول الخليج العربي في مصاف الدول المتطورة وأكثرها استقراراً.

وفي هذا الصدد، نقف على أبرز مجالات التعاون المشترك والجهود المبذولة منذ نشأة مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: المجال السياسي والأمني والعسكري

تبلورت الجهود السياسية في تقوية التلاحم السياسي بين دول الأعضاء، والخروج باستراتيجيات سياسية مشتركة تُمكنها، من فهم أعمق لطبيعة المخاطر والتهديدات الإقليمية والدولية، والقدرة على التنبؤ بالتداعيات المصاحبة لها وانعكاساتها على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي، وفي هذا السياق نقف على أبرز الجهود في دعم المسيرة السياسية لمجلس التعاون الخليجي والتي تتمحور منذ بداية تأسيسه، على حفظ أمن الخليج، وإبراز مكانة ودور مجلس التعاون على الخريطة السياسية الدولية.

¹ أبو رعد، مرجع سابق، ص 80

² عبيد، مرجع سابق، ص 162



يُعد المجال السياسي، المجال الأبرز في عمل مجلس التعاون، حيث لعبت القرارات السياسية الصادرة عنه، دوراً في غاية الأهمية، مع القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، وتمكنت دول مجلس التعاون من خلال نشاطها السياسي وإدارة دبلوماسية خليجية، من تحقيق موقف سياسي موحد لدول الأعضاء في كافة المحافل، مما عكس كذلك مهنية راقية، وممارسة سياسية ناضجة.¹ ومن أهم القضايا التي واجهها مجلس التعاون، الحرب العراقية-الإيرانية في مطلع الثمانينات* وتم التعامل معها بكل حذر ضمن الاتصال الدبلوماسي، مع أطراف النزاع من ناحية، ومن ناحية أخرى التواصل الدبلوماسي مع الأطراف ذات التأثير الدولي، وتمكن المجلس بموقفه الحيادي المتوازن بين طرفي النزاع وسياسته الحكيمة، من تطويق النزاع وحصر تداعياته²، ومع مطلع التسعينيات واجه المجلس

تحدي أكثر خطورة، تمثل بغزو العراق للكويت 1990، وأمام هذه العدوان الغاشم الذي لا يُعد اعتداء على دولة الكويت فقط، إنما اعتداء على جميع دول مجلس التعاون الخليخ، تحركت كافة الجهود نحو رفض هذه العدوان والوقوف عسكرياً لمواجهته، وعمل دول الأعضاء من خلال التضامن السياسي- الدبلوماسي، على المستوى الإقليمي والدولي، والتي انتهى بإدانة دولية لهذا العدوان والعمل على انهاءه وتحرير الكويت،³ كما تضاعفت الجهود السياسية منذ تأسيس مجلس التعاون، تجاه القضية الفلسطينية، حيث أكد المجلس أنّ استقرار الخليخ مرتبط بتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، ومع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العقد الأخير من عام 1987، برزت المساهمة الفعالة للمجلس على الصعيد السياسي من أجل تقديم الدعم بكل أنواعه لنصرة أبناء فلسطين وإيقاف العدوان الإسرائيلي، كما أن هناك العديد من القضايا على المستوى العربي والإسلامي والدولي في العقد الأول والثاني من نشأته، استطاع مجلس التعاون الخليخ، من تحقيق إنجازات سياسية ملموسة⁴، وسوف نسهب في هذه القضايا بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

أمّا على صعيد المجال الأمني، وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي، أدرك قادة المجلس أنّ استقرار دول الخليخ مرتبط باستقرار البيئة الأمنية للمنطقة، وأن مسألة التعاون الأمني والتنسيق بين أجهزتها المختصة، من أولويات وأهداف مجلس التعاون، على الرغم من النظام الأساسي

¹ العجي، ظافر محمد، أمن الخليخ العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص 466.

² عبيد، مرجع سابق، ص 165.

³ المرجع نفسه، ص 196.

⁴ القرني، مرجع سابق، ص 125-130.

لمجلس التعاون لم يشير صراحة إلى أولوية البُعد الأمني، إلا أنَّ تصريحات المسؤولين أكدت بأن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دولية، وكان التعاون الأمني، حاضراً في كافة المضامين التي وردت عن تصريحات القادة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية¹، لاسيما مع وجود تهديدات إقليمية ودولية، أبرزها، تنامي المطامع الإيرانية في الخليج العربي، والحرب الإيرانية - العراقية 1980، والصراع العربي- الإسرائيلي، والتي من شأنها رفع مستوى التهديد، ومثلت زخماً كبيراً في أهمية التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء، لحماية المنطقة من تداعيات هذه الحرب.

وقد "عقد أول اجتماع لرؤساء أركان القوات المسلحة بدول الخليج عام 1981، في مدينة الرياض، لتباحث في المسائل الأمنية والعسكرية، وصدر عنه عدد من التوصيات، على رأسها تعزيز التعاون الأمني بين دول الخليج العربي"²، ومنذ ذلك التاريخ، بدأ العمل الدؤوب من قبل أصحاب المعالي والسمو، ووزراء الدفاع بدول مجلس التعاون الخليجي، وتمخّض عنه عدد من القرارات الأمنية وفق أسس منهجية، وجملة من الاستراتيجيات والأنظمة، التي شملت معظم المجالات الأمنية، مع الأخذ في الحسبان، المتطلبات العسكرية والدفاعية، والإمكانيات المتوفرة، إلى جانب الوعي بحجم التحديات والمخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي³.

ومن منطلق التعاون الأمني وأهدافه، تم التصديق على الاستراتيجية الأمنية ووسائل تنفيذها، من قبل المجلس الأعلى المنعقد في الرياض 1987، في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية لدول الأعضاء، وتضمنت هذه الاستراتيجية الأمنية، الإطار العام لمفهوم التعاون بين الأجهزة الأمنية في معظم المجالات، منها مؤسسات الدفاع المدني وحرس الحدود وخفر السواحل، وأمن المطارات والهجرة والجوازات، ومكافحة الأسلحة والمخدرات، وقد تمّ تشكيل لجان متخصصة لتفعيل التعاون في تلك المجالات، وهو ما تم ترجمته على أرض الواقع إبان حرب تحرير الكويت 1991،⁴ وفي سياق متصل، أقرّت دول مجلس التعاون في اجتماع وزراء الداخلية الثاني عشر 1993، نظام موحد يشمل الدفاع المدني، والعمل التطوعي، إلى جانب استراتيجية مشتركة لمواجهة المخاطر الإشعاعية، ولجان وطنية معنية بحالة الطوارئ والحوادث النووية.

ومن أبرز الجهود في هذا المجال، الاتفاقية الأمنية التي تضمنت المواد القانونية المعنيّة بمعالجة القضايا الأمنية بدول مجلس التعاون، التي أقرّها ووقّع عليها وزراء الداخلية لدول

¹ آل خليفة، مرجع سابق، ص 79.

² قطاع شؤون المعلومات، المسيرة والإنجاز، ط9، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة 2015م، ص34.

³ نفس المرجع، ص34.

⁴ الحسن، عمر، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة...شهادة للتاريخ، د.ط، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2020م، ص 212-214.



الخلف، فف الاجتماع الثالث عشر المنعقد فف الرفاف 1994، وبارك المجلس الأعلى تلك الخطوة، فف دورته الخامسة عشرة المنعقدة فف البحرفف من نفس العام،¹ كما قام مجلس التعاون بفأففد الاتفافاف الإقفمفة والدولة فف مكافحة الإرهاب والتوقفع علفها، والتصفف لكل الإعمال ذات الصلة بالإرهاب، ومن أبرزها الاتفاففة العربفة الموحدة فف الاجتماع المنعقد فف القاهرة 1998، فف وقّع فف هذه الاتفاففة وزراء الداخلفة العرب لمكافحة الإرهاب²

وأما فف المجال الدفاعف، فقد عمل قادة دول مجلس التعاون الخلفف، فف خطوات ثابتة، وقناعات راسخة، نحو تشكيل وحدة سفاففة وأمنية متماسكة، وإقامة قوة دفاعفة وعسكرف مشتركة، توفر الاستقرار والحمافة ضد المطامع الخارففة، والتهففدات الإقفمفة والدولة،³ وهو ما ظهر فف توصففات الاجتماع الأول لرؤساء أركان جفوش مجلس التعاون 1981، لفشمل التعاون العسكرف كافة المجالات العسكرف، وتنمفة الإمكانيات المتوفرة وتطوفرها، وتبادل الخبرات وتوحد المفاهفم والأسس الأمنية، والعمل وفق منهفففة علمفة، مما فساهم فف تطوفر التعاون العسكرف المشترك بفن دول الاعضاء⁴، وبرز التحرك نحو التعاون العسكرف بشكل واضح، مع تفدشفف المؤتمر الأمفف الأول فف الرفاف 1982، فف تم تشكيل عدد من اللجان المعنية بمختلف مجالات التعاون الأمفف والعسكرف لتأمين أمن دول الخلف العربف، والخروج منه باتفاففة أمنية شاملة بفن دول الاعضاء، وقد أوضح البفاف الصادر عن المؤتمر على أن أمن واستقرار دول الخلف العربف كل لا ففجزأ،⁵ وقد تبلورت هذه المسافف مع إعلان المجلس فف دورته الثالثة المنعقدة فف البحرفف من نفس العام، عن إنشاء قوة دفاعفة مشتركة للتدخل السرفع (قوات درع الجررفة)، ومقرها المملكة العربفة السعوففة.⁶ وهف قوات برفة تعمل وفق البفاف الذاتي لدول الاعضاء، وتطوفر القوة الدفاعفة الخلفففة وتحسفف إمكانياتها وقدراتها فف التصفف لإف تهففد أو عدوان، والعمل على توحد الجهور العسكرف، والقفادة المشتركة، باعتبار أن الحفاظ على أمن منطقة الخلف العربف، هف مصلحة خلفففة وإقفمفة ودولة.⁷

¹ أبو رعد، مرجع سابق، ص 119.

² الحسن، مرجع سابق، ص 213.

³ انظر، العامرف، بسمة بنت سفف بن سلففمان. (التفففات الأمنية لدول مجلس التعاون الخلفف). مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارفة، عدد خاص، 2018، 21-19، م، كلية الحقوق والعلوم السفاففة- جامعة ففف فارس.

⁴ الحسن، مرجع سابق، ص 215.

⁵ انطلاقة التعاون الأمفف وأهدافه، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخلف، الإطلاع: 2024/4/3، <https://www.gcc-sg.org/ar-sa>.

⁶ الحسن، مرجع سابق، ص 215.

⁷ شففق، عبفر توففق، دراسة فف نشأة مجلس التعاون الخلفف ومواقفه من القضافا الإقفمفة (الحرب العراقفة الإفرانفة- احتلال العراق للكوفت) نموذجاً، أطروحة دكتوراة (فر منشورة)، كلية الترفبة والتعلففم بن رشد- جامعة بغداد، 2020، ص 16.

ومن أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال، فيما يخص المشاريع العسكرية، وهو مشروع حزام التعاون وتأمين الاتصالات، وربط العمليات الجوية والدفاع الجوي الخاص بدول مجلس التعاون آلياً، والذي أقره مجلس التعاون في دورته السادسة عشرة، المنعقدة في مسقط 1995، فضلاً عن التعاون العسكري في المجالات العسكرية الأخرى، ومن أهمها، الاستخبارات العسكرية، ومنظومة السلاح، والقوات البحرية والجوية، والأمن البيئي، وتقوية الدفاع ضد الصواريخ بعيدة المدى، والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، كل ذلك ساهم في تدعيم الجانب الدفاعي والقدرة الذاتية بدول مجلس التعاون، والحفاظ على الأمن الجماعي.¹

ثانياً: مجالات التنمية الحضرية.

شملت الجهود بين دول مجلس التعاون تنوعاً وتركيزاً واسعاً على كافة الميادين، والعمل على تطوير المجالات الحيوية فيما بينها، ومن منظور التعاون والتكامل الجديد، برزت صيغة جديدة من الدبلوماسية المشتركة تهتم بالتنمية الحضرية وتطويرها، باعتبارها أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون الخليجي، من أجل تعزيز نمو وازدهار دول الخليج ومجتمعاته، ونقف على أبرز أوجه التعاون في هذا المجال.

أولاً المجال الاقتصادي :

أكدت وثائق النظام الأساسي لمجلس التعاون، على أهمية التكامل والتنسيق الاقتصادي بين دول مجلس، وصولاً إلى التكامل في السوق الخليجية المشتركة، بإعتباره محوراً مهماً، من واقع الحاجة الفعلية لتقوية اقتصاديات دول المجلس المعتمد على النفط كمصدر وحيد،² مما سارع الجهود في تنوع مصادر الدخل، والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية الأخرى، والطاقت البشرية الخليجية، وتمويل الاستثمارات والحفاظ على اقتصاديات مستقرة³، فعمد المجلس على وضع استراتيجيات موحدة للتنمية الصناعية، وتشجيع المشاريع المشتركة في مجالات الصناعة والتعدين، ودعم التقدم العلمي والتقني مما يدفع من عجلة الاقتصاد المشترك، وقد خرج المجلس من دورته الثانية 1981 بالرياض، بعد توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي بدأ العمل بها 1983، وقد تضمنت الاتفاقية، توحيد السياسات الاقتصادية، ربط وتطوير البنى الأساسية، وإقامة المشاريع والمؤسسات المشتركة، وتوحيد الأنظمة والإجراءات والسياسات

¹ آل خليفة، مرجع سابق، ص 216-218.

² القرني، مرجع سابق، ص 122.

³ أبو رعد، مرجع سابق، ص 125.



الاقتصادية والتجارية والمالية، وتحقيق المواطنة الخليجية من خلال السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.¹

ثانيًا المجال الصحي:

يُعد التعاون في المجال الصحي من أهم أوجه التعاون بين دول الخليج قبل قيام المجلس، حيث انعقد المؤتمر الأول لوزراء الصحة بدول الخليج في عام 1976²، وإدراكًا لأهمية هذا القطاع لم يتوان المجلس بتقديم كافة الجهود من أجل التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمجال الصحي بين دول الأعضاء، وتم تطوير المؤتمر في عام 1991، تحت مسمى مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليج العربي. وتتمثل أبرز الجهود، في العمل على إيجاد استراتيجية صحية موحدة بين الدول الأعضاء في المجالات الصحية والعلاجية والوقائية، تتبنى البرامج الصحية المختلفة والعمل على توحيدها، وتعزيز التعاون مع المنظمات الصحية العربية والدولية وفتح قنوات تواصل لتبادل الخبرات، وإيجاد برنامج موحد لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية بجودة عالية وبأسعار مناسبة.³ وقد تمكن المجلس من خلال هذه الأهداف والمسااعي في المجال الصحي، من تحقيق العديد من الإنجازات، على رأسها توفير الخدمات الصحية لمواطني دول مجلس التعاون، ومعاملتهم معاملة المواطن في جميع الدول الأعضاء، وذلك بموجب قرار من المجلس الأعلى، تم عقد اتفاقيات من شأنها تسهيل انتقال الفرق الطبية بين دول المجلس من خلال إصدار بطاقة موحدة للفرق الطبية، وكما تمّ إصدار قرار من المجلس في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في الكويت 1997، الموافقة على انتقال وتبادل زراعة الأعضاء بين دول المجلس، وفي سياق متصل تم مضاعفة القيمة الجمركية على التبغ ومشتقاته، وإنشاء رابطة خاصة بالأطباء الخليجين، واعتمادها رسميًا في دول الأعضاء، كذلك تمّ إنشاء لجنة رقابية على الدواء لضمان أعلى معيار الجودة المعتمدة والتأكد من الأدوية المستوردة لدول مجلس التعاون، ومطابقتها للمواصفات العالمية، ولجنة أخرى معنية بسلامة الأغذية.⁴

ثالثًا مجال التعليم:

لم يقل اهتمام مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته في مجال التعليم عن بقية المجالات الأخرى، فكانت الشؤون التعليمية وتطويرها على رأس أولوياته، وتم تعزيز المسيرة التعليمية بدول المجلس، بالعديد من القرارات والاتفاقيات الكفيلة بتحقيق التنمية التعليمية المشتركة

¹ القرني، مرجع سابق، ص 124.

² الحسن، مرجع سابق، ص 225.

³ قطاع شؤون المعلومات، المسيرة والإنجاز، مرجع سابق، ص 267-268.

⁴ نفس المرجع.

واحتياجاتها بدول الخليج، وهذا ما تمّ إقراره في قمة مسقط 1985، بالإضافة إلى أهمية المساواة بين طلاب دول الخليج في مرحلة التعليم العام، حيث يتم التعامل معهم معاملة طلاب الدولة الواحدة، وكذلك فيما يخص الشهادات والوثائق التعليمية من جهات رسمية، تعامل كتلك الشهادات الصادرة من الدولة، ومن الأمثلة الرائدة في مجال التعليم بدول الخليج العربي، جامعة الخليج العربي التي تمّ إنشاؤها 1979 ومقرها المنامة، وحظيت بدعم القمة المنعقدة في الرياض 1993، ويتخرج فيها سنوياً ما يقارب 150 خريجاً من دول مجلس التعاون، كما تم إنشاء لجنة وزارية للتعليم العالي 1996، وللإشراف على عملية التعاون بين الأجهزة الخاصة بالتعليم، ولجنة معتمدة للتنسيق الأكاديمي بين دول المجلس.²

رابعاً المجال الاجتماعي:

يعكس هذا المجال، شمولية الأهداف والعمل التكاملي المشترك منذ نشأة مجلس التعاون، ويتم تنسيق الجهود بين الأمانة العامة للمجلس ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما يتم التنسيق مع المنظمات الخاصة المعنية بالعمل الاجتماعي، ويتضمن هذا المجال أوضاع الأسرة، والمرأة والطفولة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكما أكد المجلس فيما يخص الأسرة، على أهمية تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة من خلال تنمية مصادر الدخل والعمل على تطوير الأنظمة والقوانين ذات الصلة، ونشر الوعي أما عن محور المرأة، أكد المجلس الأعلى على أهمية نشر الوعي بأهمية دور المرأة اجتماعياً وأسريراً وتعزيز مشاركتها في تطوير المجتمع، وتمكين المرأة من خلال التأهيل والتدريب وتحقيق مشاركتها في المراكز القيادية وصناعة القرار، وأشار إلى أهمية بحث قضايا المرأة بشكل مستمر وحمايتها من العنف بكافة أشكاله، وطالبت بإنشاء لجنة تنسيقية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بالمرأة، أما عن مجال الطفولة، بدأ المجلس الجهود في إنشاء مؤسسات ولجان متخصصة على مستوى دول الخليج خاصة بالرعاية الطفولة و تطوير الخدمات ذات الصلة، والتنسيق المستمر بين الجهات الرسمية على المستوى العربي والدولي، ولا تختلف الجهود المثمرة فيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم كافة الخدمات لهم، والمتابعة المستمرة بشكل دوري بين دول مجلس في هذا المجال.³

¹ الحسن، مرجع سابق، ص 223.

² المسيرة والإنجاز، مرجع سابق، ص 402.

³ نفس المرجع، ص 236-237.



التحركات الدبلمواسية الخلخية - الخلخية

ترتبط دول مجلس الخلخ العربية، بميراث ضخمن من الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية المتجذرة فى كىنونة وهوية هذه الدول، ولا شك أن العلاقات الخلخية-الخلخية تتميز بسمات ومقومات خاصة، تعكس أواصر الأخوة والائتلاف والانسجام التى تجمع قياداتها وشعوبها منذ فجر التاريخ، ومع نشأة مجلس التعاون الخلخى، انتقلت هذه الدول بخطوة تاريخية تجسد عمق هذه الروابط المشتركة وفق وحدة الهدف والمصير.

أكد النظام الأساسى لمجلس التعاون الخلخ العربى، فى منطلقاته الأساسية على التنسيق والتكامل على المستوى الداخلى المتعلق بالتعاون بين الدول الأعضاء بعضها البعض، وتعزيز مفهوم المواطنة الخلخية، فقد نصّت المادة الرابعة من النظام، مُمثلة بأهداف المجلس وعلى رأسها "تعميق الروابط وأوجه التعاون القائمة بين دول الأعضاء وشعوبها فى مختلف المجالات"، وفيما يخص التحركات الدبلمواسية الخلخية، والامتيازات والحصانات، نصت المادة السابعة عشرة من النظام على التالى:

- يتمتع مجلس التعاون وأجهزته فى إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التى يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.
- يتمتع ممثلو الدول الأعضاء فى المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التى تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.
- إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما فى الفقرة الثانية من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلمواسية الثابتة للهيئات المماثلة¹.

مَثّل العقد الأول من تأسيس مجلس التعاون الخلخى 1981-1989، أصعب المراحل فى مسيرة المجلس، باعتبارها مرحلة تثبيت التوجّهات ووضع المبادئ واستراتيجيات العمل المشتركة، وبرزت الجهود الدبلمواسية للمجلس فى التنسيق المستمر بين الدول الأعضاء، وكيفية التعامل مع المواقف والقضايا المحيطة بدول مجلس، لاسيما مع وجود موجة من الحملات المعادية

¹ مجلس التعاون لدول الخلخ العربية عشرون عامًا من الإنجازات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخلخ العربية، الرياض، 2002م، ص 54.

والتشكيك بهذا المجلس وأهدافه من جهات عربية وغير عربية⁽¹⁾، تمكّن المجلس من الوقوف أمام هذه الانتقادات، بسياسته الحكيمة التي تبنت عدد من التكتيكات السياسية لاستيعاب المواقف المعارضة وتهدة الضجيج السياسي مع الاستمرار بسياسة عدم الإفصاح عن جميع أهداف المجلس، لكسب الوقت مما سمح لها في نهاية المطاف من تحقيق الإقرار والاعتراف بهذا الكيان كمنظمة إقليمية سياسية قابلة للحياة رغم حساسية الأوضاع وتعقيداتها.²

ومن ناحية أخرى تزامنت المرحلة التأسيسية، مع استمرار الحرب العراقية - الإيرانية، التي دامت ما يقارب ثماني سنوات، جعلت من منطقة الخليج عرضة للتداعيات الخطرة جزاء تلك الحرب الضروس، لهذا سعى المجلس لتحجيم هذه المخاطر وتجنب أضرارها بقدر الإمكان، وكانت هذه الأزمة بمثابة اختبار للعمل الدبلوماسي الخليجي-الخليجي لتعكس الدور الحضاري للمجلس في علاقاته السياسية الإقليمية والدولية³، وتضاعفت الجهود في سبيل التصدي للتهديدات الإقليمية ومضاعفاتها الوخيمة، وسعت دول الخليج منذ المؤتمر الأول لقادة المجلس المنعقد في أبو ظبي 1981، استناداً لمبدأ الحياد التام، مع دراسة كافة الاحتمالات وفتح قنوات مفتوحة للاتصال مع أطراف النزاع، والعمل على مساندة العراق بآلية تمنع استفزاز إيران، وتأمين الحدود معها تحسباً لأي عملية توسعية للحرب، مما برهن على تمتع الدبلوماسية الخليجية بالحنكة السياسية⁴، واستطاع المجلس سياسياً من احتواء الحرب وحماية أمن المنطقة، مع اعتماد الدول الأعضاء على الدبلوماسية الخليجية، كوسيلة أساسية لتنفيذ سياستها الخارجية، كما تمكنت من إشراك المجتمع الدولي وجعله يتحمل مسؤوليته في إنهاء الحرب الإيرانية - العراقية⁵، ومن ثم تمسك المجلس بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاسيّما قرار رقم (582) وقرار رقم (558)، ومحاولة تفعيلها بأسرع وقت.⁶

¹ مرسى، مصطفى عبد العزيز، (تقييم أداء دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي وإدارة جهود القبول الإقليمي والدولي به خلال عقد الازمات الصعبة، 1981-1989، مجلة شؤون خليجية، مج 5، (القاهرة - مصر، العدد 32، 2003)، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص 12).

² نفس المرجع، ص 13.

³ القرني، مرجع سابق، ص 127.

⁴ مقلد، إسماعيل صبري، "دبلوماسية مجلس التعاون الخليجي العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء" دراسة حالة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، إعداد: جمال سند السدي، ط 2، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي - الإمارات، الطبعة: الثانية، 1999م، ص 638-639.

⁵ حول التنسيق الدبلوماسي لمجلس التعاون الخليجي في احتواء الحرب العراقية - الإيرانية، انظر: نايف علي عبيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ص 163.

⁶ العجيجي، مرجع سابق، ص 470.



كما تكاثفت الجهود وتحركت الوساطة الدبلوماسية الخليجية لكلا الدولتين وتسلّم المجلس دور القيادة في التنسيق الدولي، مع تصاعد الحرب إثر ضرب ناقلات النفط في الخليج العربي والتي عُرفت (بحرب الناقلات) 1984، بمشاركة وزير الخارجية السعودي ونائب رئيس الوزراء الكويتي في بيان رغبة الدول الأعضاء واستعدادها لتقديم أي مقترح مباشر للطرفين في سبيل فتح مجال الحوار والمفاوضات وتحقيق التقدم المنشود نحو إنهاء الصراع، فكانت جميع توجهات الدبلوماسية الخليجية طوال فترة الحرب بمساعيها الدؤوبة ما بين الحياد والتوازن والاعتدال مواجهة حرب تضم كبرى القوى الإقليمية في المنطقة، مع وعيها بخطورة تداعيات تلك الحرب على دول المجلس¹.

وهذا ما تم التأكيد عليه في الندوة الدبلوماسية التي عقدت في أبوظبي عام 1985، حيث تم الإشارة إلى أن مجلس التعاون متمسك بسياسة الاعتماد على الذات التي لا تنفصل بدورها عن العمل السياسي والدبلوماسي، وأن المجلس قد نجح في إيصال وجهة نظره إلى مجلس الأمن في مسألة تطويق الحرب والحيلولة دون انتشارها من خلال الدبلوماسية، وفي سياق متصل تمّ الإشارة إلى أهمية التنسيق السياسي والدبلوماسي والتدابير الوقائية، في إدخال مفهوم الأمن العالمي في قنوات وأجهزة مجلس التعاون الخليجي، ومما أظهرته التجربة أن الحوار يكون أكثر فعالية إذا ما كان مصحوباً بجبهة قوية وصلبة².

إلا أن هذه المنظمة حديثة النشأة لم تكد تلتقط أنفاسها من الحرب الإيرانية-العراقية، واجهت تحدياً خطيراً وغير مسبوق، مع اجتياح العراق لدولة الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990، والذي لم يمثّل انتهاكاً سافراً لدولة الكويت وهي أحد الدول الأعضاء فحسب، بل تهديداً لأمن وسلامة بقية الدول الأعضاء والوطن العربي أيضاً، ليمثل هذا الاعتداء المباغت خنجراً في ظهر دول مجلس التعاون، وكان سبباً في إحداث شرخاً في العلاقات العربية وتمزق في نسيج الوفاق العربي،³ ليسارع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في اليوم التالي من الغزو من عقد اجتماع طارئ في القاهرة، مُصدراً قرار إدانة العراق لاجتياحها الكويت، والمطالبة بالانسحاب الفوري من الأراضي الكويتية دون شروط أو قيود، وهي ذات الإدانة التي صدرت من قبل جامعة الدول العربية، وتلتها منظمة المؤتمر الإسلامي⁴.

¹ مقلد، مرجع سابق، ص 639-241.

² بشارة، مرجع سابق، ص 42-43.

³ عبيد، مرجع سابق، ص 196.

⁴ المسفر، محمد صالح، العلاقات الخليجية - الخليجية، معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)، ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018م، ص 127.

كما انطلقت الجهود الدبلوماسية للمجلس على اتجاهين رئيسيين: الأول يُمثل الجهود الجماعية لمجلس التعاون، والثاني يُمثل الجهود المنفردة التي تدعم العمل الجماعي ويعززها، مع ما رافق ذلك من وضع آليات موحدة دبلوماسياً وعسكرياً وإعلامياً، وتمكن المجلس من الحفاظ على تماسكه ومواجهة العدوان العراقي، حيث برز النشاط الدبلوماسي من خلال التعاون مع الجامعة العربية واستصدار بيان جامعة الدول العربية في أغسطس من عام 1990، والذي نص في فقرته الرابعة على "تأييد الكويت في ما يتخذه من إجراءات في سبيل تحرير أرضه وتحقيق سيادته"، وفي تحرك سياسي دبلوماسي مكثف تمكّن المجلس من منطلق إلزام منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الدولية الموكّلة قانونياً بالحفاظ على الأمن والسلم العالمي، في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء، على هامش اللقاء مع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر من نفس العام بالخروج بقرار إدانة العدوان العراقي القرار رقم 660، بالإضافة للاجتماعات العالمية التي جمعهم مع وزراء خارجية كل من اليابان وإيران والولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفيتي ووزراء دول السوق الأوروبية وشرق آسيا، في ضمان إنهاء الغزو وعزل دولة العراق وإلزامها بتنفيذ كافة القرارات الدولية⁽¹⁾، لتخرج دول المجلس من هذه المحنة القاسية باستراتيجيات جديدة تعزز من قواتها الذاتية، والإسراع في معالجة ضعف النظام الأمني ورفع مستوى الجاهزية الدفاعية والعسكرية والتصدي لأي اعتداءات تنتهك حرمة أراضيها.

أما في سياق التعاون الدبلوماسي الجماعي للدول الأعضاء، أقرّت قمة الرياض المنعقدة عام 1999، اتفاقيات التعاون الدبلوماسي والفنصلي بين عمان وقطر وبين الكويت والبحرين، والتي تسمح للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية، لكلا الدولتين من تمثيل رعايا الدولة الأخرى ومصالحها، في حال عدم توفر في الدولة المعتمدة لديها أي تمثيل دبلوماسي أو قنصلي⁽²⁾.

كما عمد مجلس التعاون نحو تطوير السياسات الدبلوماسية وتنفيذ خطط أمنية على جميع الأصعدة، لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تقتضي وجود كيان موحد يتوسط منطقة تتسم بالتعقيدات والأزمات، والتي تخفي زخماً من المخاطر المتراكمة والمتنامية، من شأنها المساس بأمن الخليج العربي واستقراره، فكان من أهداف المجلس خلق سياسة خارجية دبلوماسية موحدة، ورسم مواقف مشتركة تستند على النظام الأساسي للمجلس، تتبلور معها

¹ عبيد، مرجع سابق، ص 195-199.

² زهير، محمد مصطفى، (البيانات الختامية للقمم الخليجية.. رؤية تحليلية، مجلس التعاون الخليجي بعد 25 عامًا من إنشائه، مجلة شؤون خليجية، مج 8، العدد 46، (2006)، ص 25).



قوة إقليمية لا يستهان بها ثمكّتها من مجابهة الأحداث المتسارعة على المستوى الإقليمي والدولي وتحديات المستقبل، وتعمل على تحقيق السلام والأمن في المنطقة والعالم على حدّ سواء.¹

التحركات الدبلوماسية الخليجية - العربية

من واقع المعارضة التي تعرض لها مجلس التعاون منذ نشأته، والتي عمدت على تشويه الأسباب الحقيقية في إنشاء هذا الكيان الإقليمي الخليجي، والتشكيك في أهدافه، إلا أن المجلس عمد على اتباع عدد من الاستراتيجيات التدريجية في امتصاص تلك الادعاءات وتقديم ما يثبت عدم صحتها، لهذا حرصت الدول الأعضاء بدايةً في تضمين أهداف المجلس مع ما يتسق مع ميثاق جامعة الدول العربية وتحديدًا المادة التاسعة من الميثاق والتي تُشير "على أن لدول الجامعة العربية والتي ترغب فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد فيما بينها من الاتفاقيات ما تشاء من أجل تحقيق تلك الأغراض"، ممّا يؤكد على أن أهداف المجلس لا تتعارض مع أهداف جامعة الدول العربية، وكما صرح الأمين العام الأول لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشار* قائلاً: "إن من أهداف مجلس التعاون الخليجي هو الحفاظ على الجامعة العربية وحمايتها من الانهيار، وإن المجلس لا يهدف إلى الانفصال أو الانعزال عن الوطن العربي".²

وهذا ما تم تأكيده في ديباجة النظام الأساسي للمجلس فجاء نص الفقرة الخامسة من المادة الثامنة، حول أهمية التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، والعمل على توحيد المواقف بينها وبين المنظمات، وأكد مجلس التعاون الخليجي من خلال المادة الثانية والعشرين في نظامه الأساسي التي نصت على إيداع نسخة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وأن أهدافه ودوره ضمن إطار العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية،⁽³⁾ فكانت أول الجهود لإقامة أجهزة تواصل مع الجامعة العربية* وتأكيداً على رغبة المجلس في فتح آفاق أوسع للتعاون بين المنظمين، وتبادل وجهات النظر والعمل معاً إزاء القضايا الإقليمية، وهذا ما تمخّض عنه التبادل الرسمي للوفود لكلا الطرفين في الرياض من عام 1984، وما أعقبه من زيارات كان أبرزها 1989، حيث تم الإشارة في البيان المشترك الصادر عن الجامعة، "أن الجانبين ناقشا عدد من القضايا والمواضيع السياسية على رأسها الأوضاع في الخليج العربي، والحرب الدائرة بين العراق وإيران وجملة من القضايا

¹ آل خليفة، مرجع سابق، ص 334.

² مرسي، مرجع سابق، ص 15-16.

³ الشريدة، مرجع سابق، ص 149.

الإقليمية والدولية، حيث كانت أبرز نتائج هذا اللقاء هو التأكيد على تعميق التعاون والفهم المتبادل للطرفين إزاء تلك الموضوعات".¹

كما أشار بعض الدراسين إلى أن أحد أهم أسباب ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو حالة التشرذم والتصدع في الوطن العربي، ليصبح من الضروري وجوده، لا سيّما مع حالة الضعف التي مرّت بها جامعة الدول العربية بسبب الخلافات الداخلية، وتراخي أداها أمام المتغيرات المتسارعة على الصعيد الإقليمي والدولي، برز تأثير المجلس التعاون بشكل واضح في قرارات الجامعة العربية وتفعيل نشاطها، وتمكّن المجلس من معالجة القضايا المطروحة وعلى وجه الخصوص قضايا الساحة العربية، وبالتالي تبوؤ مجلس التعاون منذ نشأته مكانة مرقومة وتأثيراً إيجابياً في دعم ومساندة جامعة الدول العربية وبرزت مجالات متعددة للتعاون مع بعضهما البعض.²

وفي جانب متصل، برزت التحركات الدبلوماسية الخليجية تجاه القضايا الأساسية للأمة العربية، القضية الفلسطينية (القضية الأم)، وانطلاقاً من المبادئ الأساسية للمجلس ونظامه، العمل على تحقيق التضامن العربي، وحل المشكلات التي تعاني منها المنطقة وتنقية الأجواء العربية وتصفية الخلافات العربية، اتجهت المساعي الخليجية نحو الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث تمثل موقف مجلس التعاون الخليجي بشكل واضح في كافة البيانات الختامية للدورة الأولى لقادة مجلس التعاون، نلخصها فيما يلي: "إن استقرار منطقة الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، مما يُحتم إيجاد حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، وضرورة إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويُؤمّن حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولة مستقلة بعد تأمين الانسحاب الإسرائيلي من كافة أراضيه وفي طليعتها القدس الشريف".³

وكانت الجهود الدبلوماسية الخليجية تعكس الموقف الثابت لدول الخليج تجاه القضية الفلسطينية ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها بعد حرب 1967، وتدعو إلى عقد مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، كما أن المجلس باشر في اتخاذ كافة الوسائل لضمان الإذعان الدولي، حيث انطلق الحراك السياسي الخليجي في دعم القضية من خلال قطع مصادرة الدبلوماسية والمالية، عندما قامت دول الخليج بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مجموعة من الدول الأفريقية التي أعلنت استمرار علاقاتها مع

¹ المرجع نفسه، ص 135.

² مرزوق، أنور معاشي، (علاقة مجلس التعاون الخليجي بالجامعة العربية ودورها تجاه القضايا العربية)، مجلة البحث العلمي في الآداب-العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج 8، العدد 21، (2020)، ص 45.

³ عبيد، مرجع سابق، 174.



إسرائفل؁ كما أصدر المجلس الوزارف لمجلس التعاون فف دورته الثافمة قرارًا بالإفجماع ففص على قطف كافة المساعفات لأف دولة فعفد علاقافها مع إسرائيل؁¹ وفمن ناففة أفرى لم ففوانَ المجلس عن فقففم المساعفة الماففة المباشرة؁ والمساهمة الإعلاففة الفعالة والمستمرة؁ بالإضاففة إلى دعم الففوف العربفة فف إنفاء العفوان؁ أو فقففم الدعم لمنظمة الففرفر الفلفسطفففة والفعمل على إحلال التسوففة الشافمة للفقففة الفلفسطفففة.

وفف باكورة المساعف الخلفففة ففاه الشعب الفلفسطففف والففصف للعدوان الإسرائفلف؁ المبادرة السعوففة والفف أطلق علها "مبادرة ففء" عام 1981؁ فف محاولة لإفجاد حلّ للفقففة الفلفسطفففة وففقفق السلام فف المنطقة؁ ففث فضمفت هذه المبادرة على ثمانية مبادئ وفق أسس نُشفر إلى بعضها:

- انسحاب إسرائيل من كافة الأراضف العربفة الفف اففلتها عام 1967 بما ففها القدس العربفة.
 - إزالة المستوطنات الإسرائفلفة من الأراضف العربفة المفللة من بعف عام 1967.
 - قفام الدولة الفلفسطفففة المستقلة وعاصمها القدس.
 - على الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء ففها القفام بفنففذ هذه المبادئ.²
- ولم فكففف المجلس بطرأ المبادرات ومناقشة الفلول؁ بل فوجهف الدبلماسفة الخلفففة لفدم القصففة فف المافل الدولية؁ ففف الفورة الرابعة للمجلس عام 1983؁ قرر المجلس إرسال وفء مكوّن من وزفر الخارجية الكوفف الشفخ صباع الأحفد ووزفر الشؤون الخارجية لدولة قطر الشفخ أحمد آل ثانف؁ للمشاركة مع ممثلفن من جامعة الدول العربفة والجزائر وفونس إلى الففمهورفة العربفة السورفة لإففاف الفقتال.³

كما أافن مجلس التعاون الخلفف فف عام 1990 السفساة الإسرائفلفة الاستفزازفة؁ الفف قامت بعملفات اسفقطاب للمهاجرفن الفوف وفوطنفهم فف أراضف فلفسطفن المفللة؁ مما اسفعف فكففف الففوف السفساسفة للمجلس من خلال المشاركة فف المفاوضات الدولية ففث وقع مجلس التعاون الخلفف فف واشنطن على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و438.

وبصفة عامة؁ كان عقد الثمانففات والتسعففات شاففًا على أبرز تلك المواقف؁ فمفئ إعلان قفام الدولة الفلفسطفففة عام 1988 برئاسة فاسر عرفات؁ كان المجلس أول المؤففن لهذا الإعلان؁ وكانت الرفاف هف أول دولة ففتح فف المملكة سفارة لدولة فلفسطفن؁ وأعلن مجلس

¹ نفس المرجع؁ ص 177-178.

² عبفء؁ مرجع سابق؁ ص 176.

³ العفف؁ مرجع سابق؁ ص 476.

⁴ الفرف؁ مرجع سابق؁ 128.

التعاون في الأمم المتحدة إدانته لضم إسرائيل كل من القدس وهضبة الجولان السورية فضلاً عن إدانته للاعتداء الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عام 1981، بالإضافة لدعم المجلس لكافة الأطراف العربية التي تقع ضمن الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث دعم المجلس سوريا في خضم التهديدات التي تعرضت لها من إسرائيل، كما أدانت دول المجلس العدوان الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير في تونس، ودعمت السعودية الانتفاضة الفلسطينية منذ قيامها حتى عام 1990 بأكثر من تسعين مليون دولار.¹

وفي سياق العلاقات الثنائية الخليجية - العربية، أكد الأمين العام لمجلس التعاون معالي عبدالله بشارة، أثناء ندوة الرياض 1981، " أن التلاحم مع الوطن العربي لابد أن يكون قويًا، ذلك لأن عافية الأمة العربية وسلامتها هو سلامة وعافية مجلس التعاون وأن قوة المجلس ما هو إلا قوة للوطن العربي، في إشارة واضحة وصريحة أن أهداف مجلس التعاون ليست قصرًا على أعضائه، وأن العلاقات العالمية الواسعة لمجلس التعاون تصب في مصلحة الدول العربية ومصالح مجلس التعاون"،² وبالنظر إلى البيانات الصادرة عن معظم دورات المجلس الوزاري لمجلس التعاون من الدورة الأولى 1981 إلى الدورة الثامنة والستين 1998، التي أكدت على أهمية اتخاذ الخطوات اللازمة في تعزيز التنسيق مع الدول العربية، ودراسة كافة أوضاع الوطن العربي، مع التأكيد على مواقف مجلس التعاون الثابتة ومساعدتها في إنهاء الخلافات العربية والإقليمية عن طريق المفاوضات والتسوية السلمية، والعمل على كل ما من شأنه تحقيق النماء والتطور والرخاء للدول العربية وشعوبها، وإحلال الأمن والاستقرار الدائم في المنطقة العربية ونبد الفرقة، والعمل على خلق مناخ يسوده الوثام والتعايش السلمي.³

التحركات الدبلوماسية الخليجية - الدولية

عمل مجلس التعاون منذ نشأته على تعزيز التنسيق والتقارب على المستوى العالمي، كبوتقة للمزج بين طموحات ورؤى الدول الأعضاء وبين رؤاها تجاه العلاقات الدولية على رغم من وجود قوى دولية معادية له آنذاك على الصعيد الدولي المتمثلة (بالاتحاد السوفيتي)، ووقوف المجلس موقف الحياد أمام صراع القوتين العظميين على الساحة الدولية، الولايات المتحدة

¹ راشد، سامح محمد، العلاقات الخليجية - العربية 1970-2000 (الأنظر والاتجاهات)، ط1، دبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص 188-189.

² شارة، مرجع سابق، ص 121-199.

³ راجع: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري (من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والستين)، الرياض، الأمانة العامة، 1998.



الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، حيث تمكنت دبلوماسية مجلس التعاون من المضي قدماً رغم هذا الصراع فضلاً عن الأصوات المعادية وغير المرحب بوجوده.

حيث إن أهمية الموقع الإستراتيجي للخلخ العربي وما يمتلكه من مصادر الطاقة، كان عاملاً مهماً في جعل مجلس التعاون الخلخي أحد أعمدة التوازن العالمي في ظل المتغيرات الجذرية والشاملة في العلاقات والأنظمة الدولية على جميع الأصعدة، مع تعاظم الحاجة العالمية لنفط دول الخلخ، مع ما رافق ذلك من وتيرة متسارعة في حجم التنافس بين القوى الإقليمية والدولية للاستحواذ وفرض الهيمنة على المنطقة.¹

ومن هنا حرصت دول مجلس التعاون على إنشاء منظمة إقليمية تتوافق مع أهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة، حيث تم تحديد ثلاث مواد في الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم 54، 53، 52، في بيان قيام المنظمات الإقليمية والعلاقات بين هذه المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة، الذي سمح للدول إقامة ارتباط إقليمي من أي نوع يساهم في معالجة المواضيع المتعلقة بمسألة حفظ الأمن والسلم الدوليين وهو ما يتوافق مع مبادئ مجلس التعاون الخلخي، ومتماشياً مع أهداف منظمة الأمم المتحدة، كما تضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون ذات الأهداف التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة ولا تتعارض معها، سواء كانت هذه الأهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو ثقافية، فكان التعاون والتشاور بين المنظمين يُتَوَجَّع عبر الزيارات المتبادلة والتشاور في الشؤون الإقليمية والدولية، مع اعتبار أن منظمة مجلس التعاون تمثل عمق التعاون في العالم العربي الذي يعمل تحت إطار جامعة الدول العربية.² وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات الأولى للمجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، قد تناولت باهتمام "القضايا الدولية الكبرى وتطوراتها، على رأسها أزمة الشرق الأوسط، وإبعاد المنطقة وحمايتها من محاولات القوى العظمى لفرض هيمنتها وتطويق المنطقة، كما استعرضت آلية تعامل مجلس التعاون ومواقفه من القضايا الدولية المختلفة، عبر أدائه في الأمم المتحدة أو عبر سجل التصويت في مجلس الأمن، والذي عكس بدوره، المواقف الموحدة لدول المجلس، بفضل الانسجام والتنسيق في السياسات الخارجية لدوله الست، رغم وجود بعض التباين في الاتجاهات إلا أنها ليست متباينة بشكل يُحدث أي تناقض بين الدول الأعضاء تجاه القضايا الملحة".³

¹ آل خليفة، مرجع سابق، ص 337

² مرجع سابق، الأمانة العامة لمجلس التعاون، ص 158-159.

³ أنظر: الأشعل، عبدالله، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون لدول الخلخ العربية، مجلة دراسات الخلخ والجزيرة العربية، 1984، العدد 37-38، ص 77.

وفي منحى العمل التدريجي وبناء العلاقات مع القوى الكبرى، لم يحظَ إعلان قيام مجلس التعاون بتأييد ايجابي من قبل الإتحاد السوفيتي، الذي اتسم بالجمود وعدم اللامبالاة وقد تبين ذلك، في أول تعليق رسمي حول المجلس في الاجتماع الذي ضم كل من وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد ووزير الخارجية الإتحاد السوفيتي السيد جروميكو المنعقد في موسكو في عام 1981 قبيل الإعلان الرسمي للمجلس بشهر، حيث سعى الشيخ صباح الجابر بالحصول على تأييد السوفييت لهذه المبادرة، إلا أن جروميكو اكتفى بالرد التقليدي المشكك بأهداف المجلس، باعتباره تكتل عسكري يخضع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني أنه معادي للإتحاد السوفيتي، وأنه سيعلن تأييده للمجلس بعد المراقبة والتأكد من سياسته، فضلاً عن تمسك مجلس التعاون بمواقفه الراضية لتدخل السوفيتي في أفغانستان، إلا إن تعامل المجلس مع تداعيات تلك الحرب بكل هدوء وحذر لم يكن متوقعاً¹.

وخلال السنوات القليلة التالية من اللقاء الأول بدأت الآراء السوفيتية وتصوراتها تأخذ منحى مختلف تجاه مجلس التعاون، وتحديداً في عام 1984، تم عقد اجتماع في الكويت جمع الأمين العام للمجلس وسفير الإتحاد السوفيتي في الكويت، الذي تفاجأ بالدبلوماسية المرنة الذي يتمتع بها مجلس التعاون الخليجي، جرّاء المقترح الذي تقدم به الأمين العام بفتح حوار مع المجلس في أي معهد يقترحه، وبالتالي تمكن مجلس التعاون الخليجي من خلال الدبلوماسية الهادئة من احتواء جميع مخاوف الإتحاد السوفيتي، لتشهد العلاقات بين مجلس التعاون وموسكو مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق بين الطرفين، كان أول مظاهرها تبادل التمثيل الدبلوماسي بين موسكو وأبو ظبي ومسقط عام 1985، حيث عدّ هذا التمثيل الدبلوماسي ذات أهمية بالغة لدى الإتحاد السوفيتي، وخطوة إلى الأمام من منطلق سباقها مع الولايات المتحدة في التواجد في عواصم دول العالم لاسيما التي لا توجد بينها وبين موسكو أي علاقات تاريخية مثل دول الخليج العربي، وشهدت سياسة موسكو تطوراً كبيراً، حيث عمدت الأخيرة على تكثيف العلاقات الثنائية، دبلوماسياً واقتصادياً².

إلا أن انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991 وتفكك منظومته، وما نتج عنه من تحولات سياسية في طبيعة العلاقات الدولية واختلال ميزان القوى، كل ذلك ألقى بظلاله على مجلس

¹ مرسي، مرجع سابق، ص 23

² بشارة، عبدالله يعقوب، موقف الدولتين العظميين من مجلس التعاون"، في محاضرات الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التعاون بين دول المجلس الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1986، ص 19.



التعاون الخليجي، إلا أن أبرز المؤشرات المهمة، حدوث انفراج في العلاقات الدبلوماسية الخليجية مع دول شرق أوروبا، وكان المجلس حريصاً على سلامة هذه الدول الحديثة ومؤيد لحقها في الاستقلال وإبراز كيانها السياسي المستقل، وعمل على إقامة جسور التعاون المشترك مع هذه الدول في كافة المجالات.

أما عن علاقات مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، أظهرت الأخيرة اهتمامها البالغ، في متابعة عمل مجلس التعاون وتطوراته في جميع المجالات، ولم تختلف كثيراً الاستراتيجية الأمريكية مع دول مجلس التعاون قبل تأسيس المجلس وبعده، لإدراكها الأهمية الكبيرة لدول الخليج وما تحظى به هذه الدول التي تمتلك 41 بالمئة من احتياطي النفط العالمي، وهي تغذي شريان الصناعات الأمريكية والأوروبية، فضلاً عن الاستثمارات المالية وغير المالية المشتركة، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت إقامة المجلس كمنظمة إقليمية ومدت جسور التعاون معه، إلا أنها لم تدرك مدى ارتباط وتلاحم دول مجلس التعاون مع القضايا العربية.¹

وفي سياق التحركات الدبلوماسية الخليجية - الدولية، توجهت دبلوماسية مجلس التعاون خلال العقدين الأولين من النشأة، بشكل مباشر في مجابهة التحديات الأمنية التي تهدد استقرار المنطقة جراء المتغيرات الدولية المحيطة بها، بعدما أدركت المحاولات الأمريكية الرامية إلى الزج بمنطقة الخليج في دوامة التصعيد الأمني الغربي، من خلال جملة من الذرائع والأعذار في سبيل إرغام دول الخليج للانصياع لمخططاتها، لاسيما مع تصادم المواقف من القضية الفلسطينية ودعم الأطراف المتصارعة، وهذا ما حتم على دول المجلس التعاون أن تقرر الخيارات الدبلوماسية والاستراتيجيات المناسبة لحماية نفسها من الوقوع في الاستقطاب العسكري الغربي وما يترتب عليه من مخاطر وتداعيات سياسية جمّة يصعب تحملها في مرحلة التثبيت، مع ما يُحيط بها من اضطرابات إقليمية وأجواء مشحونة بالتنافس، فضلاً عن اشتعال جذوة الصراعات التي اجتاحت دول الجوار.² كما أدرك قادة مجلس التعاون منذ تأسيس المجلس، حجم المسؤولية الملقاه على عاتقهم كمنظمة إقليمية لها مكانتها الخاصة على المستوى الإقليمي والدولي، وأهمية دورها في دعم الجهود الدولية في سبيل إحلال السلام وتقديم كافة المساعدات للجامعة العربية أو للأمم المتحدة فيما يخص تسوية النزاعات والصراعات بالطرق السلمية ولغة

¹ عبيد، مرجع سابق، ص 188.

² مقلد، مرجع سابق، ص 632-633.

الحوار، وهو ما تم تأكيده من خلال ما أورده النظام الأساسي للمجلس في (المادة العاشرة) والتي نصت على إنشاء هيئة تسوية المنازعات.¹

الختام

يتضح مما سبق أن التاريخ الدبلوماسي لدول مجلس التعاون الخليجي، قد انتهج استراتيجية خاصة، نابعة من خصوصية الدول الأعضاء وتطلعاتهم نحو مفهوم الاتحاد الخليجي وضرورة تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها بشكل أقوى، وبروز الدور الدبلوماسي الخليجي كأداة فعّالة لتحقيق التكامل بشتى المجالات والميادين الحيوية وفق مبادئ وأهداف مجلس التعاون وصولاً إلى وحدتها، حيث برز الجانب الأمني والدفاعي على رأس أجندة النشاط الدبلوماسي الخليجي المشترك لدول الأعضاء بما فرضته مُعطيات الأوضاع الإقليمية والدولية آنذاك، كما أوضحت الدراسة الجهود الحثيثة مع دخول مجلس التعاون في خضم أزميتين طاحنتين، أولاً الصراع العراقي - الإيراني، وثانياً غزو العراق لدولة الكويت، مع ما رافق ذلك من تصدع في الأوضاع العربية جراء النزاع العربي الإسرائيلي، ليتوجه العمل الدبلوماسي المشترك باستجابته الفعّالة نحو التخفيف من وطأة هذه الأزمات والصراعات والحدّ من مخاطرها، والحفاظ على أمن واستقرار الخليج وسيادته، فكانت الدبلوماسية هي الصيغة الأبرز في توجّهات الدول الأعضاء إزاء كل تلك القضايا، كما أكد العمل الدبلوماسي الخليجي على ارتباطه الوثيق مع المنظمات العربية والإسلامية والدولية، من خلال تمسكه بروح التضامن ونهج السلام العادل في تسوية المنازعات وضمان تحقيق الأمن والاستقرار العالميين، وتحمل المسؤولية الملقاه على عاتقه. ويرى الباحث، أن منجزات التأسيس والجهود الدبلوماسية الخليجية الأولية، قد عكست بدورها السمة الحضارية والحنكة السياسية التي يتمتع بها قادة مجلس التعاون وتطلعاتهم المستقبلية، كما نجحت في تمكين مجلس التعاون الخليجي والإرتقاء بهذه المنظومة على المستوى الداخلي والخارجي، وإبرازها كمنظمة إقليمية لها ثقلها السياسي على الرغم من محاولات التشكيك في مصداقية أهدافها والتي تعرّضت لها منذ انطلاقتها، ليكون الرد من خلال التقدم بخطى ثابتة في مسيرة العمل وتوسيع سقف المشاركة الخليجية، ودورها المحوري في معالجة ومساندة أبرز القضايا على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، وما أحرانا في هذه الآونة أن نقف عند هذا المنعطف التاريخي الأبرز في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، لهذا نوصي الباحثين الآخرين في زيادة البحث والكشف عن طبيعة التحولات التي شهدتها مجلس الإخاء والجسد الخليجي الواحد، والدور المتنامي لهذه المنظمة سياسياً ودبلوماسياً.



¹ شفيق، علي، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دط، بيروت- النهضة، دار النهضة العربية، 1989م، ص 247.

الاعتراف بالدولة في ضوء القانون الدولي العام

Recognition of the state in public international law

Ali Murshed Al-Arshani

Judge in the Republic of Yemen

PhD in Legal and Political Sciences

alimurshed855@gmail.com

علي مرشد العرشاني

قاض في الجمهورية اليمنية

دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية

alimurshed855@gmail.com

Abstract :

The state is formed legally and politically through its people, territory, and governing authority, which grants it internal legitimacy. However, to be recognized internationally, the state's emergence must be acknowledged by the international community. This study explores state recognition from various angles, focusing on the lack of detailed legal rules or international agreements on recognition and its implications. It also examines challenges related to recognizing states that have seceded from a parent state. Using descriptive and indicative methods, the study concludes that international recognition grants the state legal personality, enabling it to acquire rights, fulfill obligations, and establish international legal rules.

key words: Recognition of The State, Constitutive theory, Declaratory theory, International Legal Personality.

ملخص:

تنشأ الدولة من الناحيتين القانونية والسياسية باستكمال عناصرها من الشعب والإقليم والسلطة الحاكمة، ويتوافر هذه العناصر تصبح الدولة قائمة على الصعيد الوطني وتكسب جميع تصرفاتها الصفة الشرعية على المستوى الداخلي، لكن هل وجود هذه العناصر يعد كافياً لوجود الدولة على الصعيد الدولي؟ فكان لا بد من دراسة عنصر الاعتراف من المجتمع الدولي بنشوء هذه الدولة، وقد هدفت إلى تحليل مسألة الاعتراف بالدولة من كافة النواحي وتحديد موقف القانون الدولي العام منها، وتتحمل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في عدم وجود قواعد قانونية أو اتفاقيات دولية تنظم أحكام الاعتراف بصورة مفصلة تبين آثاره ومآلاته، كما تثار لدينا إشكالية تتعلق بالاعتراف بالدول المنفصلة عن الدولة الأم وما يثيره هذا الأمر من صعوبات، وللمعالجة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا البحث فقد قمت باستعمال المنهجين الوصفي والاسترشادي، وقد خلصت من خلال هذا البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها أن اكتساب الدولة الناشئة للشخصية القانونية الدولية يعتبر من أهم نتائج الاعتراف بها، وأن لاكتساب هذه الشخصية آثاراً معينة أهمها القدرة على اكتساب الحقوق وأداء الالتزامات وكذلك القدرة على إنشاء القواعد القانونية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف بالدولة، النظرية المنشئة، النظرية الكاشفة، الشخصية القانونية الدولية.

مقدمة

تعتبر الدولة من أهم أشخاص القانون الدولي العام وأكثرها تداولاً عند الدراسة وذلك لما تتسم به الدولة من خصائص وسمات وما يحيط بها من آثار وما يلفها من غموض وما تحققه على الصعيد الدولي من مكاسب كونها ترتبط بطموح الأمم وتمثل ركيزة للشعوب، لذا حظيت بالاهتمام الواسع والدراسات العميقة والتحليلات المركزة لتفسير جميع ما يتعلق بوجودها من ظواهر من حين نشأتها إلى وقت اندثارها، وسينصب تركيزنا في هذه الدراسة حول أحد المواضيع المرتبطة بنشأة الدولة وتحديد ما يتعلق بعنصر الاعتراف، فالدولة تنشأ من الناحيتين القانونية والسياسية باستكمال عناصرها الثلاثة من الشعب والإقليم السلطة الحاكمة، وتتوافر هذه العناصر تصبح الدولة قائمة على الصعيد الوطني وتكسب جميع أعمالها وتصرفاتها الصفة الشرعية على المستوى الداخلي، لكن وجد أن هذه العناصر غير كافٍ على الصعيد الدولي فكان لابد من وجود عنصر الاعتراف من المجتمع الدولي بنشوء هذه الدولة.

وتتجلى أهمية الموضوع في أن الاعتراف بالدولة من التصرفات الدولية أحادية الجانب الصادرة عن الإرادة المنفردة للدول، وقد زاد الاهتمام به في الأونة الأخيرة بسبب كثرة الحديث عن شرعية الاعتراف بعدد كبير من الدول والكيانات الجديدة التي نشأت وظهرت بسبب الحروب والانقسامات بين الدول أو داخل هذه الدول، كما أن موضوع الاعتراف برز مؤخراً بعد الحرب الهمجية التي شهدتها الكيان المغتصب على غزة وبمناسبة ذلك صدر حكمي محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية بإدانة هذه الحرب العنصرية وأعقب ذلك اعتراف عدد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية، فيما فشل مجلس الأمن في الخروج بقرار يعترف بالعضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة وذلك بسبب الفيتو الأمريكي.

وسأهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل مسألة الاعتراف بالدولة من كافة النواحي القانونية باعتباره أحد أعمال السيادة الصادرة عن الدول القائمة تجاه دول حديثة النشأة، كما سأهدف إلى تحديد موقف القانون الدولي العام من الاعتراف بالدولة سواء في ما يتعلق ببيان مفهومه أو طبيعته أو حتى آثاره.

وتتحمور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في عدم وجود قواعد قانونية أو اتفاقيات دولية تنظم أحكام الاعتراف بصورة مفصلة تبين آثاره ومآلاته، كما يثير هذا الموضوع العديد من الإشكاليات الفرعية ذات الصلة التي تنصب حول الاعتراف بالدولة وطبيعته ومتطلباته القانونية، كما تثار لدينا إشكالية تتعلق بالاعتراف بالدول المنفصلة عن الدولة الأم وما يثيره هذا الأمر من صعوبات، كما يثار التساؤل هل الاعتراف يعتبر منشئاً للدولة أم كاشفاً عن وجودها؟

وللوصول للغاية المرجوة من هذه الدراسة فقد قمت باستعمال المنهجين الوصفي والاسترشادي وذلك من خلال تحليل واقع الاعتراف بالدولة في ضوء قواعد القانون الدولي العام وأهم الاتفاقيات والقرارات الدولية الواردة بهذا الخصوص، والاسترشاد ببعض الوقائع العملية في ميدان القانون الدولي العام والمتعلقة بموضوع الاعتراف بمختلف تشعباته وجزئياته. ولما أحدثته الاعتراف بالدولة من ضجة واسعة على الصعيد الدولي من حيث طبيعته القانونية وآثاره وما يترتب عليه، فلإحاطة بكافة الجوانب الهامة للاعتراف بالدولة فيد تم تقسيم البحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: ماهية الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام

المطلب الثاني: طبيعة الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام وآثاره

المطلب الأول: ماهية الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام

يكاد يجمع فقهاء القانون أن موضوع الاعتراف من أهم وأدق موضوعات القانون الدولي العام وأكثرها إثارة للخلاف والجدل وذلك أن نشوء دولة جديدة يعني قيام نظام قانوني جديد في المجتمع الدولي، ولمباشرة هذا النظام الجديد للاختصاصات الدولية والتي تمس إيجاباً أو سلباً اختصاصات أشخاص القانون الدولي الأخرى فقد استلزم هذا القانون أن يصاحب استكمال الدولة لعناصرها وأركانها القيام بإجراء قانوني يتمثل في أن تعترف العائلة الدولية بهذا النظام الجديد وقبول التعامل معها كعضو في المجتمع الدولي⁸³⁸، فالدولة الجديدة لا تستطيع أن تمارس سيادتها الخارجية وتتمتع بحقوقها كاملة تجاه مجموعة الدول إلا إذا اعترفت هذه الدول بوجودها، لذا سيتم في هذا المطلب تناول ماهية الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام وذلك من خلال فرعين كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام

يرى المتتبع في مجريات الأحداث على الساحة الدولية أن الحياة الدولية ليست ثابتة بل إنها في تغير مستمر، حيث تُستحدث دول جديدة وتزول دول أخرى، كما في أحيان كثيرة قد تستولي جماعات على السلطة بوسائل مناوئة للدستور، وقد تحدث التمردات فتجئ بإدارة

⁸³⁸ محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، دار الفكر، 1973، ص 131.

جديدة لتشرف على مناطق غير خاضعة لسلطة الدولة، وكل حدث من هذه الأحداث يطرح تساؤلاً هل على كل دولة أن تقر ما إذا كانت تعترف بالكيان القانوني الجديد أم لا؟⁸³⁹.

فالاعتراف بالدولة يعتبر من الأمور الهامة في نطاق المجتمع الدولي المعاصر الذي يتكون في جانب كبير منه من دول مستقلة ذات سيادة، وقد يثير مفهوم الاعتراف بالدولة في نطاق القانون الدولي العام العديد من الإشكالات والصعاب، وسأقوم في سبيل تدليل تلك الإشكالات ببيان تعريف الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام (الفقرة الأولى)، ثم سيتم الحديث عن خصوصية الاعتراف بالدولة المنفصلة عن الدولة الأم (الفقرة الثانية) وذلك على التفصيل التالي.

الفقرة الأولى: تعريف الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام

الاعتراف بالدولة الجديدة هو التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية، والاعتراف إجراء مستقل عن نشأة الدولة فالدولة تنشأ باجتماع العناصر اللازمة لتكوينها من شعب وإقليم وسلطة سياسية، فإذا ما نشأت ثبتت لها السيادة على أراضيها وعلى رعاياها لكنها لا تتمكن من ممارسة هذه السيادة في الخارج ومباشرة حقوقها في مواجهة الدول الأخرى إلا إذا اعترفت الدول الأخرى بوجودها⁸⁴⁰.

فالاعتراف يعتبر تعهداً بإرادة منفردة تقوم بموجبه دولة ما بالإقرار بوجود مادي وتتعهد باستخلاص النتائج المترتبة على وجود هذا الوضع⁸⁴¹، وتملك بذلك كل دولة في هذا المجال سلطة تقديرية واسعة حيث يمكن القول أن الاعتراف هو مسألة سياسية أكثر منها قانونية فهو قرار سياسي بالدرجة الأولى يتم اللجوء إليه استناداً إلى بعض اعتبارات الملاءمة السياسية⁸⁴²، وللدولة أن تعترف صراحةً أو ضمناً بأي واقعة أو موقف قانوني أو فعلي.

وقد جاء مجمع القانون الدولي بتعريف الاعتراف بالدولة وذلك في دورة انعقاده في بروكسل بتاريخ 26 أبريل عام 1936م بخصوص تعريف الاعتراف بالدول والحكومات الجديدة بقوله أنه: التصرف الحر الذي يصدر عن دولة أو عدة دول للإقرار بوجود جماعة بشرية فوق

⁸³⁹ فوضيل فطيمة زهرة، الاعتراف في القانون الدولي العام، رسالة ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص30.

⁸⁴⁰ علي صادق أبو الهيف، القانون الدولي العام، الطبعة 12، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 1990، ص169.

⁸⁴¹ غسان الجندي، قطوف اللؤلؤ الدانية للوضع القانوني للدولة في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية، دار وائل للنشر، 2009، ص111.

⁸⁴² حسن الجلي، القانون الدولي العام: أصول القانون الدولي العام "الدولة"، الجزء الأول، بدون طبعة، بغداد، العراق، مطبعة شفيق، 1964، نقلاً عن: عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان عن الدولة: دراسة تأصيلية ودولية في القانونين الدولي العام والدستوري، بدون طبعة، بغداد، العراق، دار دجلة، 2010، ص218.

إقليم معين تتمتع بتنظيم سياسي واستقلال كامل وقادرة على الوفاء بالتزامات القانون الدولي العام، وتظهر الدول بهذا الاعتراف نيتها في عدّ هذه الدولة عضواً في الجماعة الدولية⁸⁴³.

وقد أتت المادة العاشرة من ميثاق بوغوتا الذي وقعته الدول الأمريكية عام 1948م على بيان معنى الاعتراف بالدولة وذلك بقولها: "يعني الاعتراف أن الدولة التي تمنحه تقبل شخصية الدولة الجديدة مع جميع الحقوق والواجبات التي يفرضها القانون الدولي على الدولتين"⁸⁴⁴.

فيعتبر الإعراف أمراً هاماً في المجتمع الدولي المعاصر الذي يتكون في جانب كبير منه من دول مستقلة ذات سيادة، وتملك كل دولة في هذا المجال حرية واسعة لتقيس مدى الأثر المترتب عن الإعراف من كل الجوانب سواء على مستوى مناخها الداخلي أو محيطها الخارجي، وهنا تبرز أهمية الإعراف خاصة وأن القانون الدولي العام لا يفرض التزاماً على الدول القائمة بالمبادرة بالإعراف بل يعده من الأعمال القانونية التي تصدر عن الدولة بحرية كاملة، ولكن إذا ما تمت عملية الإعراف فإنه سيولد آثاراً متعددة في محور العلاقات الدولية⁸⁴⁵.

كما يعد الاعتراف من الأعمال القاصرة بمعنى أنه يلزم فقط الدولة المعترفة بالوضع القانوني الجديد القائم على مستوى الساحة الدولية وبذلك لا يمتد أثر هذا الاعتراف إلى غيرها من الدول غير المعترفة بهذا الوضع الجديد وخير مثال على هذا الأمر تصرف مختلف الدول مع الاعتراف بالدولة الفلسطينية حيث اعترفت بها كدولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة إلى تاريخ 22 مايو 2024م حوالي 146 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة كان آخرها اعتراف إسبانيا والنرويج وأيرلندا بالدولة الفلسطينية.

ورغم ما قيل في كون الدول تمتلك حرية واسعة في مجال الاعتراف بالدولة إلا أن هناك عدداً من الاعتبارات التي تتحكم في صدور قرار الاعتراف بالدولة أو الامتناع عنه، فهناك الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل وهناك أيضاً المصالح الخاصة وهو الأمر الذي زاد من صعوبة تكييف هذا العمل من الناحية القانونية وجعل البحث في هذا الموضوع شاقاً ومرهقاً⁸⁴⁶.

⁸⁴³ La reconnaissance des nouveaux Etats et des nouveaux gouvernements, The Institute of International Law, Session de Bruxelles – 1936, Available on The Institute of International Law website: https://www.idi-il.org/app/uploads/2017/06/1936_bru_x_01_fr.pdf, visited on 17/08/2024.

⁸⁴⁴ Charter of the Organization of American States, Signed at Bogota on 30 April 1948, Available on the United Nations Treaty Collection website: <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20119/volume-119-I-1609-English.pdf>, visited on 20/08/2024.

⁸⁴⁵ ركي رباح، "أساس وطبيعة الاعتراف الدولي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد: 10، العدد: 02، 2017، ص536.

⁸⁴⁶ نجم الدين عبد القادر محمد، الاعتراف بالدولة في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الخرطوم، السودان، 2006، ص1.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الغاية الرئيسية من الاعتراف هي القبول بحدث كان إلى وقت قريب مشكوك فيه وهو استقلال مجموعة من الناس يدعون بأنهم يشكلون دولة، والنتيجة الطبيعية لهذا الحدث قيام الطرفين المُعترف والمُعترف به بواجبات الكياسة المعتادة في علاقاتهما المتبادلة⁸⁴⁷.

الفقرة الثانية: خصوصية الاعتراف بالدولة المنفصلة عن الدولة الأم

رغم الحديث عن الاعتراف بالدول الجديدة إلا أنه يجب الإشارة إلى أن نشوء دولة جديدة عن طريق الانفصال عن الدولة الأم يعتبر في نظر القانون الدولي العام أمر غير مرغوب فيه، ورغم أن حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ أساسي في القانون الدولي إلا أن الحفاظ على وحدة أراضي أي دولة لا يقل أهمية عن ذلك، وليست قواعد القانون الدولي العام وحدها من تحمي الوضع الراهن للدول بل القانون الأوروبي أيضاً يقر هذا الأمر، ف جاء نص المادة (2\4) من معاهدة الاتحاد الأوروبي كالتالي: "يحترم الاتحاد المساواة بين الدول الأعضاء أمام المعاهدات وكذلك هوياتها الوطنية المتأصلة في هياكلها الأساسية السياسية والدستورية بما في ذلك الحكم الذاتي الإقليمي والمحلي، وعليها أن تحترم وظائفها الأساسية في الدولة بما في ذلك ضمان سلامة أراضي الدولة والحفاظ على القانون والنظام، وحماية الأمن القومي..."⁸⁴⁸، ويمكن أن نستنتج من هذه المادة بأن الانفصالات غير مرغوب فيها.

ونذكر هنا بعض الأمثلة للاستشهاد بها في كون الانفصال عن الدولة الأم ليس هو الحل دائماً بل ويصعب في الوقت المعاصر أن يكون هناك اعترافاً دولياً بنشوءها، فمثلاً الاستفتاء الذي قام به إقليم كردستان على الانفصال عن العراق يوم 25 سبتمبر 2017م حيث كانت نتائج الاستفتاء أن وافق المصوتون -حسب النتائج الرسمية- على الانفصال بنسبة فاقت 92% إلا أن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء واتخذت عدة إجراءات لإبطاله، فتم رفع دعوى ضد الأمر الإقليمي لرئيس إقليم كردستان العراق الصادر بتاريخ 2017/06/09م بإجراء استفتاء باستقلال الإقليم وقد جاء قرار المحكمة بعدم دستورية الاستفتاء الجاري يوم 2017/09/25م في إقليم كردستان وفي المناطق الأخرى التي شملت به وإلغاء كافة الآثار والنتائج المترتبة عليه⁸⁴⁹.

⁸⁴⁷ أبحاث قانونية، "الاعتراف في القانون الدولي"، مجلة القانون، وزارة العدل السورية، دمشق، سوريا، العدد: 01، السنة: 03، كانون الثاني، 1952، ص53.

⁸⁴⁸ CONSOLIDATED VERSION OF THE TREATY ON EUROPEAN UNION, Official Journal of the European Union, issued 07/06/2016, Available An official website of the European Union website: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:12016M/TXT>, visited on 24/08/2024.

⁸⁴⁹ صدر قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بتاريخ 2017/11/20 تحت عدد: 89_92_91/93 اتحادية 2017 وتوصلت المحكمة إلى أن: الغرض الذي يسعى من خلاله ذلك الاستفتاء هو استقلال إقليم كردستان العراق والمناطق المشمولة بالاستفتاء خارج الإقليم

وقد كان رفض الانفصال أيضاً على المستوى الإقليمي والدولي حيث لوّحت تركيا بخيارات اقتصادية وعسكرية رداً على هذا الاستفتاء، فيما أغلقت إيران بدورها حدودها مع إقليم كردستان وأوقفت نقل المشتقات النفطية من الإقليم، أما الولايات المتحدة الأميركية فكان موقفها حسب تصريحات وزير خارجيتها أنها لا تعترف بالاستفتاء على انفصال كردستان العراق بل ووصف التصويت ونتيجة الاستفتاء بأنهما يفتقران إلى الشرعية، وأكد وزير الخارجية الأمريكي دعم بلاده لعراقٍ موحد واتحادي وديمقراطي⁸⁵⁰، ففشلت مساعي الإقليم بالانفصال بل وخسر الكثير على المستويين السياسي والاقتصادي فبعد أن كان إقليمياً ذا حكم ذاتي في ظل دولة اتحادية مركبة ويحظى باحترام الجميع؛ أصبح الإقليم منبوذاً على المستويين المحلي والدولي، وتم سحب الكثير من الموارد السيادية التي كان يستأثر بها الإقليم مثل استغلال المواد البترولية وتم إرجاعها بحسب ما ينص عليه الدستور العراقي لعام 2005م إلى الحكومة الاتحادية⁸⁵¹.

كما أن تجربة أرض الصومال في الانفصال عن جمهورية الصومال في 18 مايو 1991م هي الأخرى تعد مثلاً جوهرياً على أهمية الاعتراف بالدول المنفصلة عن الدولة الأم، حيث بقية معزولة عن العالم حتى الآن رغم اعتراف أثيوبيا مؤخراً بها إلا أنها تدرس حالياً سحب ذلك الاعتراف بعد الضغوط الدولية الكبيرة، حيث كانت أثيوبيا وهي دولة غير ساحلية وقعت في 01 يناير 2024م مذكرة تفاهم مع إدارة أرض الصومال تسمح لها بالوصول إلى خليج عدن لمدة 50 عاماً وذلك مقابل الاعتراف بها.

وانشاء دولة مستقلة خارج النظام الاتحادي لجمهورية العراق الذي نصت عليه المادة (116) من دستور العراق، وأن الأمر الإقليمي المنوه عنه يتعارض مع أحكام الدستور وخصوصاً المادة (1) وهذه المادة التي تصدرت الدستور بعد ديباجته كانت المحكمة الاتحادية العليا قد تولت تفسيرها بالقرار الصادر عنها بتاريخ 2017/11/06م وبعدد 122/اتحادية/2017 والذي خلصت منه إلى أن دستور جمهورية العراق لسنة 2005م لا يجيز انفصال أي مكون من مكونات نظامه الاتحادي الوارد ذكره في المادة (116) من الدستور، والذي ألزمت المادة (109) منه السلطات الاتحادية الثلاث ... بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وبناء عليه فإن الاستفتاء الذي أجري في يوم 2017/09/25م في إقليم كردستان لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه... القرار متوفرة على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاتحادية العليا العراقية: <https://www.iraqfsc.iq/searchkrar.php>, visited on 27/08/2024.

⁸⁵⁰ مقال تحت عنوان: استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات، منشور بتاريخ 2017/10/01، الموقع الإلكتروني لشبكة الجزيرة الإعلامية: <https://network.aljazeera.net/ar>, visited on 02/09/2024.

⁸⁵¹ تم الطعن في دستورية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان العراق رقم (22) لسنة 2007م، وصدر قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق بالعدد: (59/اتحادية/2012) وموحدتها 110/اتحادية/ (2019) بتاريخ 2022/02/15م بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان مع إلزامها بتسليم كامل الإنتاج من الحقول النفطية في الإقليم والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية الكوردستانية باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية... مبادئ هذا القرار متوفرة على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاتحادية العليا العراقية: <https://www.iraqfsc.iq/s.2022/>, visited on 03/09/2024.

ومن خلال البحث لم أجد تجربة ناجحة في السنوات الأخيرة تتعلق بالانفصال عن الدولة الأم سوى تجربة السودان حيث طالب جنوب السودان بالانفصال وذلك تنفيذاً لبنود اتفاقية السلام الشامل والتي وقعت في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بتاريخ 09 يناير 2005م، فتم الاستفتاء على ذلك في الفترة ما بين 09 يناير وحتى 15 يناير من العام 2011م وقد أعلنت نتيجة الاستفتاء بتاريخ 07 فبراير 2011م وكانت نتيجته موافقة أغلبية المصوتين على الانفصال، وتعتبر دولة جنوب السودان آخر دولة عضو في الأمم المتحدة بعد توصية مجلس الأمن الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول جنوب السودان كعضو جديد، وأعقب تصويت الجمعية العامة بتاريخ 14 يوليو 2011م قبول الجمعية العامة للأمم المتحدة جنوب السودان لتصبح العضو 193 فيها.

إذن فاعتراف الدول يعتبر عنصراً أساسياً في مسألة تحديد مدى شرعية الانفصال عن الدولة الأم من عدمه، ولا يكفي اعتراف بعض الدول ليحظى ذلك الانفصال بالشرعية الدولية بل يجب أن يكون هناك اعتراف أممي لكي تحظى الدولة الناشئة بكافة المزايا التي تتمتع بها الشخصية الدولية الجديدة، كما يلاحظ أنه يجب أن يتم الانفصال عن الدولة الأم بوسائل مشروعة كون القانون الدولي العام لا يعترف أبداً بالأوضاع غير المشروعة على المستوى الدولي من خلال بناء موقف حيال الاستعمال غير المشروع للقوة في إطار العلاقات الدولية، ويلاحظ أيضاً أن الانفصال عن الدولة الأم يجب أن يكون بصورة متوافق عليها كي يحظى بالاعتراف الكافي سواءً التوافق الداخلي أو التوافق الإقليمي مع دول الجوار.

الفرع الثاني: سمات الاعتراف بالدولة في القانون الدولي

يتميز الاعتراف بالدولة في ضوء القانون الدولي العام بسمات عديدة، منها ما يتعلق بتمييز الاعتراف بالدولة عن غيره من الاعترافات في القانون الدولي العام (الفقرة الأولى) ومنها ما يتعلق بشكل الاعتراف بالدولة (الفقرة الثانية) وسيتم بيان ذلك كالآتي.

الفقرة الأولى: تمييز الاعتراف بالدولة عن غيره من الاعترافات في القانون الدولي العام
الاعتراف كتصرف تقوم به دولة ما بصورة منفردة ليس محصوراً فقط على الاعتراف بنشوء دولة جديدة، بل هناك أنواع أخرى من الاعتراف كالاعتراف بالثوار وبالمحاربين وبحركات التحرير الوطنية وبالحكومات، وسنبين أهم ما يميز هذه الأنواع من الاعترافات عن الاعتراف بالدولة كالتالي:

1- الاعتراف بالثوار والمحاربين: الثوار هم جماعة مسلحة تقود تمرداً ضد حكومة بلد ما وتنجح في الاستيلاء على جزء من أراضيه وتسيطر عليه سيطرة فعلية بحيث تعزل اختصاص

الحكومة المركزية عنه، فإذا ما اعترفت حكومة الدولة بهؤلاء الثوار من أجل التحلل من المسؤولية الدولية عن الاضرار التي يتسببوا فيها للدول الأخرى أو لرعايا تلك الدول فيتحول هؤلاء الثوار إلى محاربين، إلا أنه في الحقيقة نادراً ما تعترف الحكومة المركزية للثوار بهذه الصفة لأن ذلك يعد نوعاً من الهزيمة وتقوية مركز الثوار على المستوى الداخلي والدولي⁸⁵².

ولكن قد يصدر الاعتراف للثوار من دولة أجنبية غير الدولة التي ينتمون إليها إلا أن هذا الاعتراف لا يترتب عليه إعطاء الثوار الحقوق المقررة في القانون الدولي للمحاربين مثل زيارة وتفتيش السفن التابعة للدول، كما لا ينتج عنه إلزام الدولة المعترفة بإتباع واجبات الحياد وأهمها الامتناع عن مساعدة الدولة الأم بل يجب عدم مساعدة الثوار حرصاً على حفظ العلاقات والصلوات بين الدولة المعترفة وبين الدولة الأم⁸⁵³.

ومما تجدر الإشارة إليه أن القانون الدولي التقليدي فرق بين الاعتراف بالثوار والاعتراف بالمحاربين والاعتراف بحركات التحرر الوطني والاعتراف بالأمة⁸⁵⁴، بينما القانون الدولي المعاصر ينظر إلى المسألة نظرة شمولية موضوعية باعتبار أن الثورة أو الحرب هي مراحل تمر بها الحركات التحررية للأمم المضطهدة أو المستعمرة وذلك من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال⁸⁵⁵.

ويلاحظ أن الاعتراف بالثوار أو المحاربين أقل تعقيداً من وجهة نظري من الاعتراف بنشوء دولة جديدة، فالاعتراف بالثوار أو بالمحاربين يخضع لاعتبارات قد تكون سياسية محضة وتلعب فيه المصالح المتبادلة فضلاً عن كونه اعتراف في ظل وجود دولة قائمة أصلاً، أما الاعتراف بالدولة فهو رغم كونه تصرفاً له طابع سياسي إلا أنه في مجمله ذو طابع قانوني بامتياز، حيث إن الاعتراف بالدولة كما سيأتي بيانه مرتبطاً بولادة الشخصية الدولية لكيان جديد يعتبر عضواً في المجتمع الدولي.

2- الاعتراف بالحكومة: عرّف مجمع القانون الدولي الاعتراف بالحكومة في المادة (10)

بقوله: "... هو التصرف الحر الذي من خلاله تشير دولة أو أكثر إلى أن شخصاً أو مجموعة من الأشخاص قادرين على إلزام الدولة التي يزعمون أنهم يمثلونها، وبشهود على استعدادهم للحفاظ على العلاقات معهم"⁸⁵⁶، إذن فالاعتراف بالحكومة هو تسليم من الدول بأهلية

⁸⁵² صليحة علي صداقة، الاعتراف في القانون الدولي العام المعاصر، بدون طبعة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية للنشر، 2010، ص 373.

⁸⁵³ محمد عزيز شكري، "مرجع سابق"، ص 137.

⁸⁵⁴ الاعتراف بالأمة: هو أسلوب جديد ابتكره الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وذلك تقديراً لشعوب الدول الأوروبية المعادية التي دعمتهم ووقفت مواقف مشرقة تجاه قضيتهم ووعداً منهم لهذه الشعوب باستعادة حقها في السيادة على أراضيها في الوقت المناسب، نقلاً عن: محمد عزيز شكري، "المرجع السابق"، ص 141.

⁸⁵⁵ طالب رشيد يادكار، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، أربيل، العراق، مطبعة موكراني، 2009، ص 202.

⁸⁵⁶ La reconnaissance des nouveaux Etats et des nouveaux gouvernements, The Institute of International Law, Session de Bruxelles — 1936, op. cit.

الأشخاص الذين يملكون زمام السلطة داخل الدولة في تمثيلها على الساحة الدولية⁸⁵⁷، وبمعنى آخر هو اعتراف بالنظام السياسي الجديد وبالطبقة السياسية التي استولت على الحكم في ظل التغيرات التي تحدث في إطار دولة سبق وأن نالت اعتراف الدول بها، وقد يكون التغيير للاطاحة بالفئة الحاكمة أو قد يكون لأجل تغيير نظام الحكم أيضاً ولكن هذا لا يؤثر على الاعتراف القانوني بالدولة إلا أنه قد يتسبب بآثار كبيرة على صعيد العلاقات الدولية وخصوصاً عندما تكون الغاية من التغيير هي استبدال نظام الحكم القائم بنظام حكم آخر في ظل مناخ دولي تشدد فيه المنافسة بين النظم السياسية⁸⁵⁸.

فالاعتراف بالدولة يعتبر أشمل وأوسع من الاعتراف بالحكومة الذي يعتبر إقراراً بوجود سلطة سياسية في البلاد أما الاعتراف بالدولة هو إقرار بظهور دولة جديدة ويتضمن الاعتراف بالحكومة التي تقوم فيها⁸⁵⁹، ومن هنا يفرق القانون الدولي بين الدولة وحكومتها، فالحكومة قد تتبدل دون أن يكون لذلك تأثير على الدولة نفسها، إلا أن العلاقات بين الدول لا تتم عادة ما لم يكن لكل منها حكومة تستطيع الحكومات الأخرى الاتصال بها مباشرة واعتبار أعمالها وقراراتها صحيحة تلزم الدولة التي تدعي تمثيلها⁸⁶⁰.

وفي بعض الحالات يسبق تغيير الحكومة قيام ثورة أو أعمال عنف، فإن نجحت وسيطر القائمون عليها على الحكم نتحدث هنا عن إمكانية الاعتراف بالحكومة الناشئة، أما إن فشلت أو سيطرت فقط على جزء من أراضي الدولة مع بقاء الحكومة الأصلية فنكون هنا أمام متمردين لا يجوز الاعتراف بهم، ونذكر مثلاً على ذلك انقلاب الحوثيين على الحكومة الشرعية اليمنية في سبتمبر سنة 2014م فبرغم سيطرتهم على العاصمة وأجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية إلا أن الحكومة الشرعية استطاعت بمساعدة قوى التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية من استعادة السيطرة على عدد من المحافظات، ولم يستطع الحوثيون نيل الاعتراف الدولي كحكومة شرعية نظراً لوجود الحكومة الشرعية الفعلية ونظراً لحالة الحرب القائمة ولما تشكله هذه المليشيات من خطر على الأمن والسلم على المستويين المحلي والإقليمي، وإن اعترفت بها بعض الدول كدولة إيران فهو اعتراف قاصر عليها لا يلزم غيرها من الدول.

⁸⁵⁷ عبد العالي بنلياس، خلافة العضوية في المنظمات الدولية الحكومية، أطروحة دكتوراه، القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، 2000-2001، ص133.

⁸⁵⁸ وليد بيطار، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، 2008، ص506، نقلاً عن: هونتر محمود حسن، إشكاليات الاعتراف في القانون الدولي: دراسة تحليلية وصفية، رسالة لنيل الدبلوم العالي في القانون العام، كلية القانون والسياسة في جامعة السليمانية، كردستان، العراق، 2016، ص51.

⁸⁵⁹ محمد عزيز شكري، "مرجع سابق"، ص140.

⁸⁶⁰ أبحاث قانونية، الاعتراف في القانون الدولي، "مرجع سابق"، ص58.

الفقرة الثانية: أشكال الاعتراف بالدولة في ضوء القانون الدولي العام

إن الاعتراف بالدولة كقاعدة عامة إجراء لا يخضع لقاعدة شكلية خاصة فهو إما أن يكون اعترافاً صريحاً أو ضمناً وقد يكون فردياً أو جماعياً وقد يكون واقعياً أو قانونياً، وسأبين هذه الأشكال كالتالي:

1- الأعراف الصريح والاعتراف الضمني: فالاعتراف بالدولة ينقسم من حيث كيفية

تعبير الإرادة عنه إلى شكلين نبينهما كالتالي:

أ- الاعتراف الصريح: هو التعبير الصادر عن الإرادة بصورة صريحة بقصد ترتيب آثار قانونية دولية محددة ويكون ذلك بواسطة تصرف قانوني علني ورسمي صادر في إطار العلاقات الدولية باعتباره عملاً دبلوماسياً موجهاً إلى شخص دولي معين⁸⁶¹، وبمعنى آخر هو العمل الذي تنصرف فيه إرادة الدولة إلى الاعتراف بالدولة الجديدة وهو يتم بمظاهر عدة، فقد يكون بشكل مذكرة دبلوماسية كاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية سنة 1931م، وقد يتمثل بتبادل البرقيات كاعتراف فرنسا بالاتحاد السوفيتي سنة 1924م، وقد يكون على شكل تصريح أو بيان كتصريح حكومة فرنسا بالاعتراف بسوريا سنة 1941م، كما قد يكون الاعتراف الصريح مثبتاً في معاهدة ثنائية كاعتراف مصر بالمملكة العربية السعودية بموجب المادة الأولى من المعاهدة المصرية السعودية المعقودة سنة 1936م، وقد يكون الاعتراف متبادلاً كاعتراف كل من اليمن وإيطاليا ببعضهما بموجب المادة الأولى من معاهدة الصداقة المعقودة سنة 1926م⁸⁶².

فالاعتراف الصريح يتم استناداً إلى طلب بذلك ويتم الإجابة الصريحة على ذلك الطلب فالسكوت هنا لا يعتبر بياناً⁸⁶³، والاعتراف الصريح قد يتم بصورة فردية بحيث يصدر عن السلطة المختصة دستورياً في الدولة المعترفة كإرسال برقية أو الإدلاء بتصريح تقرر فيه الدولة المعترفة بالدولة الجديدة، أو قد يكون الاعتراف الصريح بصورة جماعية كأن تقرر مجموعة من الدول الاعتراف بالدولة الجديدة ومثال ذلك الاعتراف الجماعي بليبيا الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 14/289 الصادر في العام 1949م⁸⁶⁴.

ب- الاعتراف الضمني: ليس من الضروري أن يكون الاعتراف بالدولة دائماً صريحاً ودقيقاً بل يمكن فهمه ضمن حالات خاصة كون إصدار الاعتراف يتوقف على إرادة الدولة ورغبتها وبالتالي

⁸⁶¹ زهير عبد الكريم الحسني، مصادر القانون الدولي العام بمناسبة المفهوم القانوني للجرف القاري وطرق قياس حدوده بين الدول، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، جامعة قاربونس، 1993، ص 82. نقلاً عن: حسين سعد كريم، نظرية الاعتراف في القانون الدولي العام المعاصر، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الهيرين، بغداد، العراق، 2010، ص 51.

⁸⁶² عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، بغداد، العراق، جامعة بغداد، 1992، ص 333.

⁸⁶³ محمد عزيز شكري، "مرجع سابق"، ص 135.

⁸⁶⁴ محمد عزيز شكري، "المرجع السابق"، ص 136.

فإن هنالك ظروف يمكن من خلالها معرفة اعتراف دولة ما بدولة أخرى، وبما أن هنالك شكل غير مباشر أو ضمني للاعتراف فإن بعض الدول في حالات معينة تعلن بصراحة بأن تصرفها الخاص الذي يمس أطرافاً أخرى غير معترف بها من قبل تلك الدولة لا يمكن تفسيره كاعتراف ضمني، وهذا ما طبقته الدول العربية تجاه إسرائيل عند إبرام الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها⁸⁶⁵.

فالاعتراف الضمني هو اعتراف فعلي يتم عن طريق التعامل مع الدولة الجديدة كأنها دولة تم الاعتراف بها صراحة فتعقد الدول الأخرى معها معاهدات غير سياسية، أو تتبادل التمثيل القنصلي معها دون أن يسبق هذا التصرف اعترافاً بها، ويكون مثال ذلك عندما تدخل الدول في علاقات دولية مع الدولة الجديدة كتبادل الدبلوماسيين أو دعوتها إلى حضور المؤتمرات الدولية أو إبرام معاهدات تجارية أو ثقافية أو غيرها⁸⁶⁶.

2- الاعتراف الواقعي والاعتراف القانوني: عند نشأة أي دولة جديدة قد لا تكون الدول الأخرى متأكدة تماماً من أنها سوف تستقر كدولة نظراً للملابسات التي تحيط بها وعندئذ قد لا ترغب بعض الدول في إصدار اعتراف سريع بالدولة الجديدة لأن ذلك قد يؤدي بها إلى إشكالات هي في غنى عنها، ولكنها في نفس الوقت لا تريد أن تتجاهل الأمر الواقع ومن أجل ذلك وجد ما يسمى بالاعتراف الواقعي تمييزاً له عن الاعتراف القانوني وتفصيل ذلك كالآتي:

أ- الاعتراف الواقعي: يعتبر الإعراف الواقعي تصرفاً سياسياً فهو إقرار مؤقت ومقيد يمكن الرجوع عنه بسحبه أو إلغائه ويصدر عن الدولة المعترفة التي تواجهها واقعة معينة لا يمكن تجاهلها ولكنها لا تستطيع التأكد من استقرارها، فتبقى هذه الدولة في حالة ترقب فلا تعترف بهذه الدولة الناشئة إعرافاً باتاً حتى لا تقع في إشكالات الإعراف المبكر غير المستوفي لشروطه⁸⁶⁷، فهو هذا الوصف اعتراف مؤقت يمكن أن يلغى تبعاً للظروف وهو يعطي الدول فرصة الانتظار حتى تتضح حقائق الموقف وتستقر دون أن تهم بأنها وقفت موقفاً غير ودي من الدولة الجديدة ودون أن تهم أيضاً بأنها تسرعت في إصدار الاعتراف وبمقتضي هذا الاعتراف الواقعي يمكن للدول أن تبرم مع الدولة الجديدة اتفاقيات مؤقتة وكذلك يمكنها إرسال ممثلين دبلوماسيين غير عاديين وهذا ما نستنتجه من المادة (9) من توصية مجمع القانون الدولي في دورة انعقاده في بروكسل بتاريخ 26 أبريل 1936 م⁸⁶⁸.

⁸⁶⁵ طالب رشيد يادكار، "مرجع سابق"، ص 197.

⁸⁶⁶ Sir Robert Jennings QC & Sir Arthur Watts KCMG QC, **Oppenheim's International Law**, Volume I, 9th Edition, LONGMAN, London & New York & New York, 2008, pp 169-175.

⁸⁶⁷ حسين سعد كريم، "مرجع سابق"، ص 61.

⁸⁶⁸ La reconnaissance des nouveaux Etats et des nouveaux gouvernements, The Institute of International Law, Session de Bruxelles – 1936, **op. cit.**

وكثيراً ما تلجأ الدول إلى الاعتراف الواقعي قبل قيامها بالاعتراف القانوني وبذلك يتم الاعتراف على مرحلتين، فقد اعترفت الدول الكبرى باستونيا ولثوانيا ولا تيفيا اعترافاً واقعياً في سنة 1918 م ومن ثم اعترفت بها اعترافاً قانونياً بين سنة 1921 م وسنة 1922 م⁸⁶⁹، إذن فالاعتراف الواقعي يعد اعترافاً جزئياً وقابلاً للفض ويؤدي إلى نتائج محددة ويظهر هذا النوع من الاعتراف حين تتشكل دولة يكون وضعها غير محسوم وليس هناك أدنى فكرة عما إذا كانت هذه الدولة ستستقوي بأقدام تحملها على الأرض أم لا⁸⁷⁰.

أ. الاعتراف القانوني: وهو النوع الرسمي الثاني من الاعتراف ويصدر عادة بشكل صريح ونهائي وتترتب عليه إقامة علاقات دبلوماسية والتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها من المجالات⁸⁷¹، وهو عكس الاعتراف الواقعي بحيث يعتبر اعترافاً نهائياً وهو يضع نهاية لفترة الاختبار للدولة الجديدة ويمثل نقطة بداية لعلاقات دبلوماسية عادية⁸⁷²، إذن فهو اعتراف نهائي وكامل وغير قابل للفض ومن أمثلته رسالة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات التي أرسلها إلى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل في 9 أيلول 1993 م والتي أشار فيها إلى اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل اعترافاً كاملاً⁸⁷³.

المطلب الثاني: طبيعة الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام وأثاره

ترتبط مسألة الاعتراف بالدولة بتطور العلاقات الدولية ويتطور فكرة الدولة نفسها حيث تثير العديد من التساؤلات حول الطبيعة القانونية لهذا التصرف، كما أن الاعتراف بالدولة يولد ويرتب آثاراً قانونية سواء على الدولة المُعترِفة أو للدولة المُعترف بها وأهم أثر هو نشوء الشخصية القانونية الدولية كأثر للاعتراف بالدولة، وسأقوم في هذا المبحث ببيان كل ذلك من خلال مطلبين كالتالي:

الفرع الأول: طبيعة الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام

نظراً لما تثيره مسألة الطبيعة القانونية للاعتراف من إشكالات قانونية؛ فقد انقسم فقهاء القانون الدولي حول الطبيعة القانونية للاعتراف بالدولة فنشأت بهذه الخصوص نظريتان

⁸⁶⁹ عصام العطية، "مرجع سابق"، ص 333.

⁸⁷⁰ غسان الجندي، "مرجع سابق"، ص 115.

⁸⁷¹ ينظر في ذلك:

✓ طالب رشيد يادكار، "مرجع سابق"، ص 196.

✓ نظمت أحكام الاعتراف القانوني وذلك في المادة (4) وصولاً للمادة (8) من توصية مجمع القانون الدولي في دورة انعقاده في بروكسل بتاريخ 26 أبريل من عام 1936 م، مرجع سابق.

⁸⁷² عصام العطية، "مرجع سابق"، ص 332.

⁸⁷³ غسان الجندي، "مرجع سابق"، ص 114.

متعارضتان هما النظرية المنشئة للاعتراف (الفرع الأول) والنظرية الكاشفة للاعتراف (الفرع الثاني) وسأقوم بتوضيحهما كالتالي.

الفقرة الأولى: النظرية المنشئة للاعتراف

يقول أصحاب وفقاء هذه النظرية أن للاعتراف صفة إنشائية للدولة ويمنحها الشخصية القانونية الدولية إذ بدونه تعتبر الدولة ناقصة أو غير كاملة الوجود حتى مع توافر عناصرها الثلاث من إقليم وشعب وسلطة سياسية، فمن وجهة نظرهم فإن توافر هذه العناصر غير كافٍ إذ يجب أن تقوم الدول الموجودة سلفاً بالاعتراف بالدولة الجديدة لكي تكتسب وصف الدولة⁸⁷⁴، وانطلاقاً من أن الاعتراف يتم بالإرادة المنفردة للدول وأنه عمل رضائي لا إلزامي فالدول حرة في منح الاعتراف من حجه وفقاً لاعتباراتها السياسية⁸⁷⁵.

وبمعنى آخر فإنه يكون للاعتراف أثر إنشائي أي أن الدولة الجديدة لا تكتسب الشخصية القانونية إلا بالاعتراف بها، وبذلك فهي لا تنضم للمجتمع الدولي إلا متى أراد أعضاؤه ذلك باعتبارهم يملكون إنشاء القواعد القانونية الدولية وتحديد النطاق الذي تطبق فيه وتعيين الأشخاص المخاطبين بأحكامها، وبغياب الاعتراف تبقى الدولة مجرد واقعة أو ظاهرة لا تستطيع الاستناد إلى قواعد القانون الدولي العام والاعتداد بالمعاهدات الدولية وإضفاء الشرعية القانونية على أعمالها وتوفير الحصانة لممثلها ومندوبيها⁸⁷⁶.

1- خصائص النظرية المنشئة: تتميز النظرية المنشئة للاعتراف بمجموعة من الخصائص والسمات، فوفقاً لهذه النظرية فإن للاعتراف أثراً إنشائياً لأنه هو الذي يكسب الدولة الجديدة الشخصية القانونية الدولية ويجعلها تحتل مكانها في المجتمع الدولي وتتمتع بجميع الحقوق والواجبات التي يقرها القانون الدولي لبقية الدول القائمة⁸⁷⁷، كما أن هذه النظرية تعتبر الاعتراف نسبياً أي أن الدولة الجديدة لا تكتسب الشخصية الدولية إلا تجاه الدول التي اعترفت بها فقط⁸⁷⁸، كما تعتبر الاعتراف من الأعمال الرضائية فهو لا يكون إلزامياً فالدولة المعترفة حرة في منحه أو منعه وفقاً لما تقدره من اعتبارات⁸⁷⁹.

⁸⁷⁴ محمد المجذوب، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص 232 و 234.

⁸⁷⁵ يحيى الجمل، الاعتراف في القانون الدولي، بدون بدون طبعة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1963، ص 96.

⁸⁷⁶ محمد المجذوب، "مرجع سابق"، ص 233.

⁸⁷⁷ يحيى الجمل، الاعتراف....، "مرجع سابق"، ص 99.

⁸⁷⁸ تونسي بنعمر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، بدون طبعة، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر، ص 96، نقلاً عن: حكيمة شهبوب، "الإعتراف الدولي بين الشريعة والقانون"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجفلة، الجزائر، العدد: 07، مارس، 2017، ص 328.

⁸⁷⁹ يحيى الجمل، الاعتراف....، "مرجع سابق"، ص 99.

2- تقييم النظرية المنشئة: أن هذه النظرية تعطي للدول الموجودة فعلاً وقت نشأة الدولة الجديدة وضعاً متميزاً وسلطة عليا باعتبار أنه دون موافقتها لا يمكن لأي دولة جديدة أن تكتسب وصف الدولة، وبناء عليه لا يمكن لها أن تصبح عضواً في الجماعة الدولية إلا بتوافر تلك الموافقة، لذلك يتعارض مذهب الاعتراف المنشئ مع أبسط المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي المعاصر أي مبدأ المساواة في السيادة⁸⁸⁰.

كما يوجد هناك تناقض في مبادئ هذه النظرية مع التعامل الدولي السائد، فالدول غير المعترف بها يمكنها إقامة بعض العلاقات الدبلوماسية وإجراء التعاملات التجارية الدولية كما أنها تتحمل المسؤولية الدولية عن بعض الحوادث، فعلى الرغم من عدم الاعتراف بها إلا أن ذلك لا ينفي عنها صفة الدولة كأمر واقع، فهناك مبالغة في الاعتماد على إرادة الدول في مسألة الاعتراف وتعسف في اعتبار إرادة الآخرين الوسيلة الوحيدة لنشوء وولادة الدولة وبتّ روح الحياة فيها، فهناك كيانات سياسية نشأت قبل الاعتراف بها، وأحياناً رغم عدم الاعتراف بها اكتسبت صفة الدولة وعُوملت لفترة طويلة على هذا الأساس وعندما تمّ الاعتراف بها فيما بعد كان هذا التصرف تكريساً لأمر واقع أو إقراراً بحقيقة قائمة⁸⁸¹.

ويرى منتقدو هذه النظرية أن أكبر مأخذها أنها لا تعترف بنشوء الشخصية القانونية الدولية قبل إجراء الاعتراف، وحتى بعده لا يحتج بهذه الشخصية إلا في مواجهة الدول التي اعترفت بها، وبمفهوم المخالفة فإنه لا وجود لها بالنسبة لغيرها من الدول التي امتنعت عن الاعتراف بها، كما أن أنصار هذه النظرية يقولون بأن المقيد بأحكام القانون الدولي هم أشخاصه فقط ومعنى ذلك أن الدولة غير المعترف بها متحررة من أي التزام باحترام هذا القانون بالنسبة لباقي أشخاصه ممن لم يعترفوا بها وهذا الوضع يخلق فراغاً قانونياً وفوضى في العلاقات الدولية، بل ومعناه أن هذه الدولة الناشئة لن تكون لها حقوق ولن تلتزم بأي واجبات تجاه المجتمع الدولي طالما أنها لم تحظ إلا باعتراف بعض أشخاصه دون البعض الآخر⁸⁸².

الفقرة الثانية: النظرية الكاشفة للاعتراف بالدولة:

الفكرة الأساسية التي تدور حولها هذه النظرية هي أن الدولة حديثة النشأة متى اجتمعت لها العناصر المقررة لقيام الدولة في القانون الدولي العام فإن ذلك في حد ذاته كافٍ للتقرير بأن شخصاً قانونياً دولياً قد وجد، وأنه يدخل المجتمع الدولي متى تحقق فيه هذا الوصف المحدد

⁸⁸⁰ غسان الجندي، "مرجع سابق"، ص 123.

⁸⁸¹ محمد المجذوب، "مرجع سابق"، ص 234.

⁸⁸² نجم الدين عبد القادر محمد، "مرجع سابق"، ص 46.

ودون حاجة إلى إذن له بذلك في صورة اعتراف⁸⁸³، فيرى أصحاب هذه النظرية أن الاعتراف بالدولة ليس ضرورياً لنشأتها وإنما الاعتراف من الوجهة القانونية إقرار يكشف وجود الدولة، فالدولة من وقت توافر عناصرها الثلاثة بإمكانها ممارسة نشاطاتها الداخلية والخارجية، وأن عدم الاعتراف بها لا يمنعها من مباشرة حقوقها فهي تستطيع التعامل مع باقي الدول دون الحاجة للاعتراف الرسمي بها⁸⁸⁴، ويقول في ذلك الدكتور علي أبو الهيف أن الشخصية القانونية هي وصف يلحق بالدولة عند نشوئها ويصدق عليها متى تمت لها عناصر الوجود، فالدولة متى نشأت فإنها تتمتع بمجرد ذلك بوصف الشخصية الدولية بحكم وجودها، وما الاعتراف إلا عمل تقتصر وظيفته على الشهادة بنشوء عضو جديد في الجماعة الدولية وينطوي على الإقرار بالأمر الواقع⁸⁸⁵.

وتنكر هذه النظرية التفرقة بين الدولة والشخصية القانونية الدولية كما ترى أن الاعتراف لا يكسب الدولة شخصيتها الدولية وإنما يسمح لها بممارسة سيادتها في الحقل الخارجي ويساعدها على الدخول في علاقات مستقرة ومستمرة مع بقية دول العالم⁸⁸⁶، وتعد هذه النظرية الأقرب إلى منطق الأشياء وذلك مع بعض التحفظات فالاعتراف كما يقول الدكتور أبو الهيف: "هو لفظ يحمل في مدلوله سبق وجود الشيء المعترف به ولا يمكن أن ينصرف إلى ما هو غير موجود"، ومنه فإنه لا يستساغ القول بأن للاعتراف صفة إنشائية كون الاعتراف لا يجدي شيئاً إذا لم تكن عناصر الدولة قد اكتملت ووجدت بصورة مادية وبدون ذلك فلا يمكن أن يجعل الاعتراف منها شخصاً دولياً، لأن الاعتراف في الأصل لا يخرج عن كونه إجراءً قانونياً لإقرار مركز فعلي سابق وجوده عليه⁸⁸⁷.

وقد أيدت المادة (3) من اتفاقية مونتيفيديو المبرمة بين الدول الأمريكية بشأن حقوق ووجبات الدول بأن الوجود السياسي للدولة مستقل عن اعتراف الدول الأخرى بها وللدولة حتى قبل الاعتراف بها حق الدفاع عن كيانها واستقلالها والعمل على بقائها وتحقيق أسباب رفاهيتها

⁸⁸³ يحيى الجمل، الاعتراف....، "مرجع سابق"، ص 127.

⁸⁸⁴ شيماء محمد عبد الهادي شهاب، الاعتراف الدولي وأثره على المكانة السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين، رسالة ماجستير، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2016، ص 26.

⁸⁸⁵ علي صادق أبو الهيف، "مرجع سابق"، ص 159.

⁸⁸⁶ ينظر في ذلك:

✓ محمد المجذوب، "مرجع سابق"، ص 235.

✓ تونسي بنعامر، "مرجع سابق"، ص 97-98، نقلاً عن: حكيمة شهبوب، "مرجع سابق"، ص 328.

⁸⁸⁷ محمد عزيز شكري، "مرجع سابق"، ص 133.

وأن تضع النظم التي تراها ملائمة لها، فتصدر في سبيل ذلك التشريعات اللازمة للمحافظة على مصالحها وإدارة مرافقها⁸⁸⁸.

وبما أن الاعتراف عمل إظهار كما رأينا فإن ذلك لا يعني أن الدول غير المعترفة بالدولة الجديدة ملزمة بالدخول معها في علاقات دولية مهما كان نوعها بإنشاء مثل هذه العلاقات أمر اختياري تقدم عليه الدولة برضاها، فتقدير توافر أو عدم توافر عناصر الدولة في النظام الجديد هو عمل سياسي وحقوق في ذات الوقت، فمثلاً عدم اعتراف معظم الدول العربية بدولة الاحتلال الإسرائيلي يرجع إلى أنها لا تمثل في نظر الدول العربية دولة جديدة بالاعتراف بالمعنى القانوني والسياسي والأخلاقي.

وقد نادى بهذه النظرية أصحاب المذاهب الموضوعية باعتبار أن الاعتراف الإقرار هو نتيجة من نتائج منطق هذه المذاهب، ومن أبرز القائلين بهذه النظرية من أنصار القانون الطبيعي: بونفيس "Bonfils" وبيلي "Pillet" ولوريمر "Lorimer"، ومن أنصار مدرسة القانون المجرد كنسن، ومن أنصار مذهب التضامن الاجتماعي جورج سل "George Sale"، وأيضاً أخذ الفقهاء السوفيت بهذه النظرية⁸⁸⁹.

خصائص النظرية المقررة: نجد أن النظرية المقررة تمتاز بمجموعة من الخصائص، فوفقاً لهذه النظرية فإن الاعتراف يعد عملاً إظهارياً تقتصر وظيفته على الشهادة بنشوء عضو جديد في الجماعة الدولية وينطوي على الإقرار بأمر واقع⁸⁹⁰، كما أنها ترى بأن الامتناع عن الاعتراف بدولة جديدة من جانب مجموع الدول المتواجدة لا يجرد هذه الدولة من شخصيتها الدولية وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات، فأثر عدم الاعتراف يحصر دخولها في علاقات سياسية وممارسة سيادتها في الخارج⁸⁹¹، ووفقاً لهذه النظرية فإن الاعتراف يكون له أثراً رجعياً يمتد من تاريخ قيام الدولة باكتمال عناصرها وليس من تاريخ الاعتراف بها⁸⁹².

2- تقييم النظرية المقررة: يرى بعض معارضي هذه النظرية أن الدولة قد تقوم على حساب حقوق الغير أو انتزاع أراضي ليست مملوكة أصلاً للدولة الناشئة، فالأخذ بها على عواهنها قد يمنح الشرعية لأوضاع قانونية قامت بوسائل غير مشروعة، ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن

⁸⁸⁸ Montevideo Convention on the Rights and Duties of States, agreement signed at Montevideo, Uruguay, on December 26, 1933 (and entering into force the following year), available on International Law Students Association website: <https://www.ilsa.org/Jessup/Jessup15/Montevideo%20Convention.pdf>, visited on 06/09/2024.

⁸⁸⁹ عصام العطية، "مرجع سابق"، ص 331.

⁸⁹⁰ يحيى الجمل، الاعتراف....، "مرجع سابق"، ص 129.

⁸⁹¹ طالب رشيد يادكار، "مرجع سابق"، ص 193.

⁸⁹² يحيى الجمل، الاعتراف....، "مرجع سابق"، ص 128.

أن تسري الشخصية القانونية للدولة الجديدة في مواجهة الدول التي ترفض الاعتراف بها لأن ذلك سيكون منافياً لمبدأ التساوي في السيادة، على أساس أن الاعتراف هو تصرف أحادي الجانب قائم على مبدأ حرية إرادة الدول في منح الاعتراف من عدمه، فوفقاً لهذه النظرية فالدولة توجد من الناحية الواقعية والسياسية وأن الاعتراف لا يضيف أي جديد⁸⁹³، وأرى بأن هذا الأمر لا يمكن القبول به في ظل المجتمع الدولي المعاصر الذي نأمل أن تكون فيه الدول متساوية السيادة ولها حرية الإرادة في اتخاذ ما تراه من قرارات على مستوى المجتمع الدولي.

ويمكن من خلال موازنة النظريتين السابقين التطرق لهما أن نخرج بخلاصة مؤداها أنهما لم تسلما من الانتقاد، فالتسليم بإحدى النظريتين بمعزل عن الأخرى قد يشكل لدينا إشكالات قانونية، ومن هنا يمكن القول بأن الاعتراف بالدولة له طابع إنشائي فيما يتعلق بمنح الشخصية القانونية الدولية الكاملة وبما يترتب على ذلك من آثار، فيما له طابع إقراري أو إظهار فيما يتعلق بالوجود المادي للدولة بتوافر عناصرها، فيمكن تشبيه هذا الأمر بموضوع أطوار الأهلية المعمول بها في القوانين الخاصة، فالدولة بهذا المفهوم يكون لها وجود مادي على أرض الواقع بتوافر عناصرها فيكون لها أهلية دولية ناقصة وبذلك يمكنها إلى حد ما أن تحظى ببعض الامتيازات وتحمل بعضاً من الالتزامات نظراً للأمر الواقع الذي فرضته ظروف تشكل تلك الدولة على الخارطة الدولية، ولكن هذه الالتزامات وتلك الامتيازات تبقى محدودة بشكل كبير جداً، وبمجرد أن يتم الاعتراف بالدولة سواء أكان الاعتراف فردياً أو جماعياً فإنه من ذلك الوقت تنشأ لها شخصية قانونية دولية وليس بأثر رجعي، ولمزيد من الإيضاح سأقوم ببيان نشوء الشخصية القانونية الدولية نتيجة الاعتراف بالدولة وبنوع من التفصيل وذلك في الفرع التالي.

الفرع الثاني: نشوء الشخصية القانونية الدولية كأثر للاعتراف بالدولة

بعد أن تستكمل الدولة كافة عناصر نشوئها على المستوى المحلي فإنها تكون بعد ذلك جاهزة للتفاعل مع محيطها الدولي ولا يكون لها هذا الأمر إلا بموجب الاعتراف بالصورة التي سبق شرحها، وبخصوص الآثار التي تنشأ عن الاعتراف بالدولة فيقول الدكتور حامد سلطان أنه من الصعب أن يتم مقدماً تحديد كافة الآثار القانونية التي يحددها الاعتراف، وأن تحديد ذلك يتوقف على ما تنصرف إليه إرادة الدول المعنية بالاعتراف، وأن الأثر الثابت للاعتراف هو إنشاء الشخصية القانونية الدولية لأطرافه بعضهم إزاء بعض⁸⁹⁴.

⁸⁹³ أحمد أبو الوفا، القانون الدولي العام، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 2004، ص 430.

⁸⁹⁴ حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم حامد سلطان، بدون طبعة، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1962،

ص 114، نقلاً عن: نجم الدين عبد القادر محمد، "مرجع سابق"، ص 73.

إذن فالاعتراف بالدولة يعتبر تصرفاً قانونياً وسياسياً يترتب عليه العديد من الآثار سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي وأهم هذه الآثار هو اكتساب الشخصية القانونية الدولية، وسأقوم ببيان مفهوم الشخصية القانونية الدولية كأثر للاعتراف بالدولة (الفقرة الأولى) كما سيتم بيان آثار نشوء الشخصية القانونية الدولية نتيجة الاعتراف بالدولة (الفقرة الثانية) وذلك كالتالي.

الفقرة الأولى: مفهوم الشخصية القانونية الدولية كأثر للاعتراف بالدولة

يخاطب كل نظام قانوني أشخاصه المخاطبين بأحكامه وقواعده، فيخاطب النظام القانوني الدولي أعضاء المجتمع الدولي من الدول والمنظمات الدولية الحكومية، كما تقوم الأنظمة القانونية الداخلية للدول بمخاطبة أشخاص القانون الداخلي، وقد اهتم فقهاء القانون بتحديد الإطار القانوني للحق في اكتساب الشخصية القانونية داخل كل نظام قانوني، فيما عكف فقهاء القانون الدولي على وضع الأسس والمعايير اللازمة للمتمتع بالشخصية القانونية الدولية وما يترتب عليها من التمتع بالحقوق والتفديد بالالتزامات المترتبة على اكتساب الشخصية القانونية الدولية⁸⁹⁵، والراجح في فقه القانون الدولي العام أن معيار الشخصية القانونية الدولية يقوم على دعامتين: أن تكون الوحدة الجديدة قادرة على إنشاء قواعد قانونية دولية سواء بالاتفاق مع غيرها من الوحدات الدولية في صورة معاهدات دولية أو بالإسهام في إنشاء عرف دولي، وأن تكون الوحدة من المخاطبين بأحكام القواعد القانونية الدولية⁸⁹⁶.

وقد عرف البعض الشخصية الدولية بأنها: كل وحدة إنسانية تشغل مركزاً في بناء المجتمع الدولي وتباشر اختصاصاً دولياً سواء أكان إقليمياً أو نوعياً، وتتولى تنظيمه القواعد القانونية الدولية كما تتولى تحديد ما لهذه الوحدة من حقوق والتزامات ومسؤولية تجاه الوحدات الدولية الأخرى وتجاه المجتمع الدولي ككل⁸⁹⁷، فيما يجد البعض أن تعريف الشخصية الدولية يبقى فارغ المضمون إلا إذا عزز بثلاثة عناصر هي الأهلية القانونية الدولية والشخصية القانونية وفق القانون الدولي والأهلية القانونية الدولية وفق الأعراف الدولية، والأهلية بصورة عامة تعكس مؤهلات معقدة وواقعية للشخصية الدولية منها درجة استقلالها وإرادتها كوحدة

⁸⁹⁵ أمير سليمان خليفة، "الشخصية القانونية الدولية ومظاهر تمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بها"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، العدد: 55، مايو، 2022، ص 105.

⁸⁹⁶ يحيى الجمل، "الشخصية القانونية الدولية لجامعة الدول العربية"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، مصر، العدد: 28، يونيو، 1983، ص 125.

⁸⁹⁷ قاسم أحمد قاسم، "مدى تمتع الشعوب الأصلية بالشخصية الدولية"، مجلة جامعة زاخو، دهوك، كردستان، العراق، المجلد: 03، العدد: 02، سبتمبر، 2015، ص 428.

وشخصية مستقلة⁸⁹⁸، وقد تطورت المراكز القانونية خلال العصر الحديث فأصبحت الدول والمنظمات الدولية من أشخاص القانون الدولي العام، حتى أنه تم الاعتراف للفرد ببعض سمات الشخصية القانونية الدولية في حدود ضيقة، ويستشهد على ذلك بأن اللجنة الأوروبية المنشئة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أجازت تلقي الطلبات من قبل الأفراد ضد الانتهاكات المرتكبة من قبل الدول الأطراف بالاتفاقية⁸⁹⁹.

الفقرة الثانية: آثار نشوء الشخصية القانونية الدولية نتيجة الاعتراف بالدولة
يعتبر اكتساب الدولة الناشئة للشخصية القانونية الدولية من أهم نتائج الاعتراف بها، ولاكتساب دولة ما للشخصية القانونية الدولية أثراً معيناً، ومن خلال توافر هذه الآثار يمكننا القول أننا أمام أحد أشخاص القانون الدولي العام، وسيتم بيان أهم هذه الآثار كالتالي:

1- القدرة على اكتساب الحقوق وأداء الالتزامات: يسميها البعض الأهلية القانونية الدولية وتعد هذه القدرة من مميزات الشخصية القانونية الدولية، وبعض الدارسين يساوي بين مصطلحي الأهلية القانونية الدولية والشخصية القانونية الدولية ومن ثم يطلق على الكيان المتمتع بالأهلية القانونية الدولية وصف الشخصية القانونية الدولية سواء أكان دولة أم منظمة دولية⁹⁰⁰، فالأشخاص في النظم القانونية المختلفة توجد عن طريق تعيين من له حق الاستمتاع بالحقوق فيها ومن عليه أداء الالتزامات في نطاقها أو بتعبير آخر عن طريق تعيين من له الأهلية القانونية.

وقد قام بعض الفقهاء بمحاولة تعداد الحقوق الدولية الثابتة لشخص القانون الدولي العام كحق إبرام المعاهدات الدولية، وحق التمثيل الدبلوماسي، وحق المشاركة في تكوين القواعد القانونية الدولية الاتفاقية والعرفية بالتعاون مع غيره من الأشخاص الأخرى، وحق تقديم المطالبات الدولية بمعنى أن يكون مدعياً أو مدعى عليه أمام المحاكم الدولية، وحق التمتع بالمزايا والحصانات الدولية والدبلوماسية⁹⁰¹، كما تتمتع الدولة المعترف بها بالحصانة القانونية إزاء أي عمل أو تصرف يقوم به المُعترف الذي يلتزم بالإقرار بسيادة الدولة الجديدة واستقلالها ووحدة وحرمة أراضيها⁹⁰².

وأما بخصوص الالتزامات التي تنشأ نتيجة الاعتراف بالدولة واكتسابها للشخصية القانونية فيمكن إيجازها في ضرورة احترام ميثاق منظمة الأمم المتحدة والأحكام الواردة في

⁸⁹⁸ Anna Meijknecht, *Towards international personality: The position of minorities and indigenous peoples in international law*, Doctoral Thesis, Tilburg University, Intersentia/Hart, 2001, p. 32 onwards.

⁸⁹⁹ أمير سليمان خليفة، "مرجع سابق"، ص 107.

⁹⁰⁰ Anna Meijknecht, *op. cit.*, p. 32-33.

⁹⁰¹ رياض صالح أبو العطا، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية، مكتبة الجامعة، 2010، ص 196.

⁹⁰² حسين سعد كريم، "مرجع سابق"، ص 166.

المواثيق الدولية الأخرى وخاصة ما يتعلق منها بحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وضمان حقوق الأقليات القومية والإثنية وفقاً للتعهدات الواردة في المعاهدات والمؤتمرات الدولية، وكذلك احترام الحدود القائمة وعدم تغييرها إلا بالطرق السلمية وبالاتفاق المشترك، وأيضاً احترام جميع التعهدات فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وفيما يخص الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، والتعهد بحل جميع القضايا المتعلقة بحقوق الدولة والنزاعات الإقليمية بالاتفاق أو التحكيم⁹⁰³، كما تلزم الدول الناشئة بتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية، والالتزام أيضاً باحترام أشخاص القانون الدولي الأخرى وعدم التدخل في شؤونهم⁹⁰⁴.

2- القدرة على إنشاء القواعد القانونية الدولية⁹⁰⁵: تنقسم القواعد القانونية الدولية من حيث الشكل إلى قواعد قانونية مكتوبة تأخذ في الغالب شكل الاتفاقيات الدولية والتصرفات الانفرادية المكتوبة كالاحتجاج والاعتراف بواسطة مذكرة دبلوماسية تحريرية، وقواعد قانونية غير مكتوبة متمثلة في القواعد الدولية العرفية، ومن المعلوم أن أشخاص القانون الدولي العام ممثلة بشكل أساس بالدول والمنظمات الدولية هم من يسهموا بخلق القواعد القانونية الدولية؛ لذا يمكن القول بأن المعيار المميز بين الأهلية القانونية الدولية والشخصية القانونية الدولية هو القدرة على إنشاء القواعد القانونية الدولية، وتعد الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف الشارعة وغير الشارعة المصدر الرئيس لقواعد القانون الدولي العام، وتعد بين أشخاص القانون الدولي العام فيمكن تصور الاتفاقيات بين الدول نفسها أو بين دول ومنظمات دولية أو بين المنظمات الدولية نفسها أو بين دول والفاثيكان أو بين منظمة دولية والفاثيكان⁹⁰⁶.

⁹⁰³ هذه الالتزامات مستوحاة من الإعلان الخاص بالإرشادات العامة حول الاعتراف بالدول الجديدة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق والذي صدر عن المجلس الأوروبي في 1991/12/16م، وبموجبه تم رسم موقفاً مشتركاً من عملية الاعتراف بالدول الجديدة، نقلاً عن: طالب رشيد يادكار، "مرجع سابق"، ص194.

⁹⁰⁴ صالح أبو العطا، "مرجع سابق"، ص196.

⁹⁰⁵ تكفلت المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بتعداد مصادر قواعد القانون الدولي العام حيث جاء فيها: "1- تُطبق المحكمة التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقاً للقانون الدولي في النزاعات المعروضة عليها: أ- الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة؛ ب- العرف الدولي كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون؛ ج- المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة؛ د- مع مراعاة أحكام المادة (59) والقرارات القضائية وتعاليم أمهر الدعاة من الدول المختلفة كوسائل فرعية لتقرير أحكام القانون"، أنظر: النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/statute-of-the-international-court-of-justice> visited on 11/09/2024.

يلاحظ أن اتفاقية فيينا للمعاهدات حددت بأن لا ينصرف وصف المعاهدة إلا إلى الاتفاقيات التي تبرم بين الدول، حيث نصت الفقرة ⁹⁰⁶ (أ) من المادة الثانية منها بأن: "تعني المعاهدة الاتفاق الدولي المبرم بين الدول في شكل مكتوب والذي يحكمه القانون الدولي، سواء كان مجسداً في صك واحد أو في صكين أو أكثر من الصكوك ذات الصلة وأياً كان تصميمه الخاص"، الاتفاقية متوفرة على الموقع الإلكتروني لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة:

أما القواعد الدولية العرفية فهي تمثل المصدر الرئيسي الثاني لقواعد القانون الدولي العام وسواء أخذنا بالاتجاه التقليدي في تكوين القاعدة الدولية العرفية وذلك من ركنين هما الركن المادي ويعني تواتر السوابق الدولية والركن المعنوي وهو العقيدة القانونية بالإلزام، أو أخذنا بالاتجاه الحديث في التمييز بين الركن والماهية فالركن هو التواتر والماهية هي العقيدة القانونية بالإلزام؛ فإن هناك اتفاقاً بين الفقه والقضاء الدوليين في أن ماديات القاعدة الدولية العرفية إما أن تكون دولية أو وطنية، أما الأعمال الدولية التي تساهم في تكوين القواعد الدولية العرفية فهي الاتفاقيات الدولية وأحكام القضاء الدولي وقرارات المنظمات الدولية، وأما الوطنية فتتمثل فيما يصدر عن الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية في المسائل الدولية⁹⁰⁷.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة والتي رأينا فيها أن الاعتراف بالدولة يحظى باهتمام كبير في نطاق القانون الدولي العام، وتناولنا هذا الموضوع من كافة جوانبه ابتداءً بالحديث عن ماهيته وانتهاءً بالحديث عن طبيعة الاعتراف بالدولة في القانون الدولي العام وآثاره، وقد خلُصتُ في ختام هذا البحث لعدد من النتائج والمقترحات أذكرها في الآتي:

أولاً: النتائج:

بعد الانتهاء من هذا البحث خلصت لعدد من النتائج أوجز أبرزها كالتالي:

1. رغم ما قيل في كون الدول تمتلك حرية واسعة في مجال الاعتراف بالدولة إلا أن هناك عدداً من الاعتبارات التي تتحكم في صدور قرار الاعتراف بالدولة أو الامتناع عنه، فهناك الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهناك أيضاً المصالح الخاصة.
2. أن نشوء دولة جديدة عن طريق الانفصال عن الدولة الأم يعتبر في نظر القانون الدولي العام أمراً غير مرغوب فيه، ورغم أن حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ أساسي في القانون الدولي إلا أن الحفاظ على وحدة أراضي أي دولة لا يقل أهمية عن ذلك.
3. ليس من الضروري أن يكون الاعتراف بالدولة دائماً صريحاً ودقيقاً بل يمكن فهمه ضمن حالات خاصة كون إصدار الاعتراف يتوقف على إرادة الدولة ورغبتها وبالتالي فإن هناك ظروف يمكن من خلالها معرفة اعتراف دولة ما بدولة أخرى.

https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXIII-

1&chapter=23&Temp=mtdsg3&clang=_en, visited on 11/09/2024.

⁹⁰⁷ عبدالرسول أبو صبيح وعمار العيساوي، "الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، العدد: 40، 2016، ص 101-102.

4. عند نشأة أي دولة جديدة قد لا تكون الدول الأخرى متأكدة تماماً من أنها سوف تستقر كدولة نظراً

5. للملازمات التي تحيط بها وعندئذ قد لا ترغب بعض الدول في إصدار اعتراف سريع بالدولة الجديدة لأن ذلك قد يؤدي بها إلى إشكالات هي في غنى عنها، ولكنها في نفس الوقت لا تريد أن تتجاهل الأمر الواقع ومن أجل ذلك وجد ما يسمى بالاعتراف الواقعي تمييزاً له عن الاعتراف القانوني وهو اعتراف مؤقت أو ناقص.

6. تتميز النظرية المنشئة للاعتراف في كونها تكسب الدولة الجديدة الشخصية القانونية الدولية وتجعلها تحتل مكانها في المجتمع الدولي وتتمتع بجميع الحقوق والواجبات التي يقرها القانون الدولي لبقية الدول القائمة، كما أن هذه النظرية تعتبر الاعتراف نسبياً أي أن الدولة الجديدة لا تكتسب الشخصية الدولية إلا تجاه الدول التي اعترفت بها فقط.

7. تعتبر النظرية المقررة الاعتراف بالدولة عملاً إظهارياً تقتصر وظيفته على الشهادة بنشوء عضو جديد في الجماعة الدولية وينطوي على الإقرار بأمر واقع، كما أن هذه النظرية ترى بأن الامتناع عن الاعتراف بدولة جديدة من جانب مجموع الدول المتواجدة لا يجرّد هذه الدولة من شخصيتها الدولية فأثر عدم الاعتراف فقط يحصر دخولها في علاقات سياسية وممارسة سيادتها في الخارج.

8. يعتبر اكتساب الدولة الناشئة للشخصية القانونية الدولية من أهم نتائج الاعتراف بها ولاكتساب دولة ما للشخصية القانونية الدولية أثراً معيناً أهمها القدرة على اكتساب الحقوق وأداء الالتزامات وكذلك القدرة على إنشاء القواعد القانونية الدولية.

ثانياً: المقترحات:

خلصت في نهاية هذا البحث إلى عدد من المقترحات أذكر أبرزها كالتالي:

1. ضرورة اعتبار اعتراف الدول عنصراً أساسياً في مسألة تحديد مدى شرعية الانفصال عن الدولة الأم من عدمه، ولا يكفي اعتراف بعض الدول ليحظى ذلك الانفصال بالشرعية الدولية بل يجب أن يكون هناك اعتراف أممي لكي تحظى الدولة الناشئة بكافة المزايا التي تتمتع بها الشخصية الدولية الجديدة، كما يلاحظ أنه يجب أن يتم الانفصال عن الدولة الأم بوسائل مشروعة كون القانون الدولي العام لا يعترف أبداً بالأوضاع غير المشروعة، ويلاحظ أيضاً أن الانفصال عن الدولة الأم يجب أن يكون بصورة متوافق عليها مع الدولة الأم كي يحظى بالاعتراف الكافي.

2. اقترح أن يتم الموازنة بين النظرية المنشئة والنظرية المقررة للاعتراف بالدولة فالتسليم بإحدى النظريتين بمعزل عن النظرية الأخرى قد يشكل لدينا إشكالات قانونية، ومن هنا يمكننا أن نجعل الاعتراف بالدولة ذو طابع إنشائي فيما يتعلق بمنح الشخصية القانونية الدولية

الكاملة وبما يترتب على ذلك من آثار، فيما يكون له طابع إقراري أو إظهارى فيما يتعلق بالوجود المادي للدولة بتوافر عناصرها من شعب وإقليم وسلطة سياسية، فالدولة يكون لها وجود مادي على أرض الواقع بتوافر عناصرها فتصبح لها أهلية دولية ناقصة وبمجرد أن يتم الاعتراف بها فإنه من ذلك الوقت تنشأ لها شخصية قانونية دولية كاملة.

